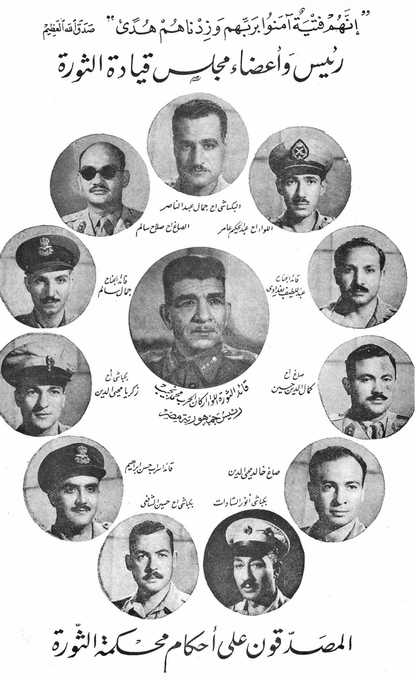
محكمة الثورة



قائد الثورة اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس جمهورية مصر


"إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى" صدق الله العظيم
رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة
البكباشي اح جمال عبد الناصر
الصاغ اح صلاح سالم
اللواء اح عبد الحكيم عامر
قائد الجناح
جمال سالم
قائد الجناح
عبد اللطيف بغدادي
بكباشي اح
زكريا محيي الدين
صاغ اح
كمال الدين حسين
قائد الثورة اللواء اركان الحرب محمد نجيب
رئيس جمهورية مصر
قائد اسراب حسن ابراهيم
صاغ خالد محيي الدين
بكباشي اح حسين الشافعي
بكباشي أنور السادات
المصدقون على أحكام محكمة الثورة



أشرف على اعداده

صاغ

أمين حسان كامل

ليسانسيه فى الآداب ، دبلوم معهد الصحافة

الجزء الثانى

الطبعة الأولى

القاهرة ــ مارس ١٩٥٤

الإهداء

- الى روح الثورة ...
- الى روح الثورة ... التى تفجرت عنهــا ينابيع الحيــاة فى ٢٣ يوليــو سنة ١٩٥٢ ، فأحالت الموت الى حياة ، والجمود الى حركة واليأس الى أمل .
- الى روح الثورة ... التى دفعت الأحرار ، فثاروا من أجل وطنهم وحريتهم وكرامتهم ... ثاروا ليثبتوا للعالم أجمع أن وادى النيل سيظل دائما حاملا لواء الحرية والمدنية والانسانية .
- الى روح الثورة ... التى تقمصت أجساد الثوار الأحرار فجعلت نفوسهم نورا ونارا ... نورا يضىء الأفق نحو العدل والخير والمثل العليا ... ونارا تقضى على الظلم والشر والفساد ...
- الى روح الثورة ... التى أحالت ســـواد الليل وظلمته الى نهار دافىء ساطع الضياء يسرى دفؤه الى نفوس البشر فيشعرهم بالأمل والرجاء بعد اليأس والقنوط .
- الى روح الثورة ... التى أعادت الى الفلاح أرضه والى العامل حقــه ، والى المواطن شرفه وكرامته ، والى الوطن عزه ومجده .
- الى روح الثورة ... التى يجب أن تظل تسرى وتسود حتى يختفى شبح الماضى الأليم بآثامه وأوزاره ، ويعم الرخاء والتآخى أنحاء الوادى الخصيب .
- الى روح الثورة ... التى تسامحت وتساهلت وفتحت صفحاتها البيضاء ومدت ذراعيها مفتوحتين للجميع ، ونادت بالاتحاد ... ولكن بعض ذوى النفوس الضعيفة من الخونة والحاقدين دعوا الى الفرقة والفوضى والخيانة ... فانقلب التسامح والتساهل قوة وعزما ، ثم كان الضرب بيد من حديد، للقضاء على عناصر الشر قبل أن يستشرى الداء .
- الى روح الثورة ... التى طالبت بمحكمة الثورة ... بل التى كانتمحكمة الثورة احدى صورها ... فأدانت الخونة والمارقين من أعداء الله والوطن وكان فى أحكامها نذير ووعيد وعبرة لمن لا يعتبر .
- الى روح الثــورة ... التى ستظل تغمر المواطنين الاحرار حتى يحققــوا الحرية الكاملة والنصر على كل مغتصب أو معتد أثيم .
- الى روح الثورة ... التى ستظل تسرى فى نفوس الأحرار فى كل زمان ومكان حتى يرفرف السلام والأمان والحق والعدل فى سماء الانسانيةجمعاء .
- الى روح الثورة ... والتاريخ ...

مقدمة

لئن كان للثورة منطقها وطريقها الخاص .. الا أن من النتائج الطبيعية للثورات عموما .. أن تقوم فى أعقابها محاكمات . تستكمل بها رسالتها ، وتحقق هدفها ، من القضاء على الفساد والطغيان والخيانة ، ومن تطهير الحياة العامة من العوامل التى أدت الى قيامها . والا لبقيت هذه العوامل كامنة .. ان سكنت يوما ، فانها ما تلبث أن تتحرك لتعود سيرتها الأولى ، مما يترتب عليه تهديد الثورة فى كيانها ، وتهديد الوطن فيما يكون قد أحرزه من تقدم . وأن استقراء حوادث التاريخ ،لتؤكد أن هذه المحاكمات ، حلقة لازمة من حلقات الثورة ، وخطوة لابد منها للوصول بالثورة الى غايتها من الاصلاح .

لهذا .. لم يكن مستغربا أن تأتى هذه المحاكمات ــ وهى جزء مكمل للثورة ــ مصطبغة بنفس صبغتها ، لتحاسب كلا عما جنته يداه ، وتزيل ما قد يعترض سبيلها من عوائق .

وفى الثورات الدموية ، تصطبغ محاكمها بذات الصبغة ، فقد حصل فى الثورة الفرنسية أن أنشئت محكمتها فى ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ ، فظلت تثير الرعب فى النفوس ، وتطيح بالرءوس . حتى ألغيت فى ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٤ . وكانت القسوة قد بلغت فيها حدا رهيبا ، حتى سميت هى نفسها بالمحكمة المروعة Le terrible tribunal révolutionnaire اذ لم يكد المتهم ليمثل أمامها ، حتى يرى نفسه فى طريقه الى المقصلة (الجيوتين) ! وبلغ عدد من ساقتهم اليها فى سبعة أسابيع نحو ١٥٠٠ شخص بمعدل ٦٠ــ٧٠ شخصا فى كل يوم من أيام انعقادها . وهكذا أشاعت الرعب بين الناس ، حتى أصبحت كلمة الارهاب تطلق فى المعاجم على هذا العهد نفسه.

ولكن الثورة المصرية .. قد امتازت بصبغة أخرى ؟ اذ خلت من الدماء ، ولم يخالطها أثر من آثار القسوة الجامحة ، حتى سميت بالثورة البيضاء ، وهى على هذا .. لم تأخذ طريق غيرها من الثورات ، بل نهجت نهجها الخاص فآثرت الهوادة والتؤدة ، وأمهلت المفسدين والخونة والطغاة .. أمهلتهم لا عن ضعف أو تردد ، بل كان ذلك أملا فى أن يسايروا الركب ، عسى أن أن يؤثر فيهم ما يحيط بهم من عوامل جديدة تستهدف صالح الوطن ، وخير المواطنين ، أو أن يتأثروا بما كشف عنه الحال من تجاوب الشعب مع الثورة وتأييده لها .

الا انه وقد خاب الأمل فيهم ، وعادوا سيرتهم الاولى . كان من حق الثورة وحق الشعب ــ ولم يكن بد من حمايتهما ــ اعلان قيام محكمة الثورة .

ولم ترد الثورة أن تترك أمر المحاكمات دون ضابط ، بل حرصت على كفالة جل الضمانات الجوهرية فى المحاكمات ، وذلك حتى توفر للناس محاكمة عادلة لتنأى بأسسها عن كل مظنة للحيف أو الجور ، فكانت فى وضعها هذا .. أدنى الى المحاكمات العادية ــ المطمئنة ــ منها الى محاكم الثورات العاصفة.

فالمحاكمات .. تسبقها تحقيقات .. يخول المتهم فيها حق ابداء وجوه دفاعه . كما ترك له حق الاستشهاد بشهود نفى ، أو تقديم مستندات . ونص فى الأمر الصادر بانشاء محكمة الثورة على جواز الاستعانة بمحام للدفاع عن المتهم . وعنى أيضا بالنص على أن المحاكمات تجرى بطريقة علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، كما خول للمحكمة سماع شهود الاثبات ومناقشة أدلة الاتهام ، وهى تبنى قضاءها على ما تطمئن اليه منها ــ شأنها فى ذلك شأن المحاكم الجنائية العادية . من ناحية أن الأمر مرجعه كله الى مجرد الاطمئنان والاقتناع ــ ثم جعل للمحكمة سلطاتواسعة عند الحكم ، فلها أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، أو أن تعفى المحكوم عليه من العقاب ، ان كان به مرض أو قامت ظروف للتخفيف تجعله خليقا بالرحمة . وخول لها فى الجانب الآخر ، حق الحكم بتجريد المتهم من شرف المواطن ، أو الحرمان من الرتب العسكرية ، ان رأت لهذا النوع من العقاب محلا . وذلك حتى تتلاءم العقوبة مع الجرم وحالة المجرم .

وهكذا نرى ان المحكمة فى توقيع العقاب ، انما تستوحى روح الثورة ونهجها ، غير مقيدة بتلك العقوبات التقليدية المعروفة فى القوانين العادية ، بل تجاوزتها الى غيرها مما يتفق وطبيعتها ، وطبيعة هذا النوع من الجرائم التى جعل لها حق النظر فيه .

أما عن الحكم بمصادرة المال الحرام ، فهو حلال فى جميع نواحيه . وهو ليس بغريب أو مستحدث ، بل سبقتنا اليه تشريعات أخرى ، جعلته جزاء على الخيانة والغدر .

والحرام منهى عنه ، بغيض عند الله والناس .

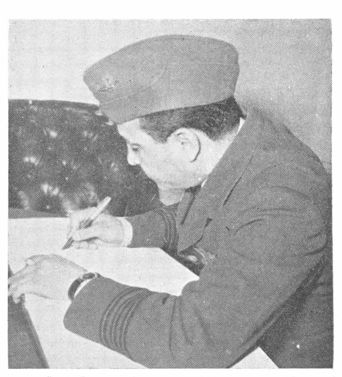
فاذا أضيف الى ما تقدم ، أن الأحكام تعرض قبل تنفيذها على مجلس قيادة الثورة للتصديق ، كان الأمر مكتملا من ناحية العدل وموازينه .

وثمت جانب آخر أسفرت عنه هذه المحاكمات ، فلم تقتصر على أخذ المجرم بخطيئته وعقابه على جرمه فحسب .. بل حرصت المحكمة على أن تجعل منها سجلا تاريخيا ، يكشف للشعب عن حقيقة الحكم والحاكمين فى تلك الفترة التى سبقت الثورة ، لعل فى ذلك عظة وعبرة ، والذكرى تنفع المؤمنين .

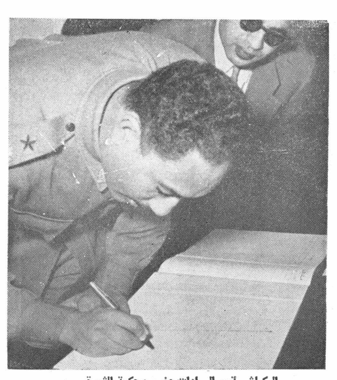
احمد حسنى
وزير العدل



هيئة محكمة الثورة



قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة



البكباشى أنور السادات عضو محكمة الثورة ...



قائد أسراب حسن ابراهيم عضو محكمة الثورة ...



البكباشي أركان حرب زكريا محيي الدين رئيس مكتب الادعاءات



محكمة ......


محاكمة
السيد كريم ثابت

كريم ثابت

- عمـــره ٥٠ عاما وهو من مواليــد ٩ يوليو ســـنة ١٩٠٣ .
- اشتغل بالصحافة وعمره ١٨ سنة وأنشأ مجـــلة العالم وعمره ٢٣ عاما .
- قربه الملك فؤاد اليه وكان الصحفى الوحيـــد الذى صحبه فى رحلته فى عـــام ١٩٢٧ الى الخارج .
- عينت زوجته وصيفة للملكة فى سنة ١٩٤٨
- عين مستشارا صحفيا للملك فى سنة ١٩٤٩ .
- متزوج من كريمة الأستاذ سليم سركيس .
- اشتهر بتأريخ حياة الملوك والدعاية لهم ...
- أنعم عليه بالبكوية وعمره ٤١ عاما وبالباشوية وعمره ٤٥عاما وبالوشاح الأكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ سنة .
- استطاع أن يكون صاحب المكان الأول فى قلب الملك السابق .
- شغل منصب مدير الاذاعة .
- حاول السفر الى الخـــارج فى ٢٧ يوليو ســـنة ١٩٥٢ ، ولكنه منع من السفر .
- قدم لمحكمة الغدر وحكمت بحرمانه من الحقوق السياســـية والاجتماعية ١٠ سنوات والزامه برد الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها من مستشفى المواساه .
- قدم لمحكمة الثورة فى ١٩٥٣/١٠/١٢ متهما بالخيانة الوطنية وافساد الحكم والحياة السياســـية وتوجيه الملك السابق وجهات أخلاقية ومادية وأدبية تتعارض مع مصلحة البـــلاد ... واستغلال النفوذ .



محامي المتهم

الأستاذ أحمد رشدي

- عمره الآن ٦٧ سنة .
- حصل على أجازة الحقوق من فرنسا .
- عين وكيلا للنائب العام بمركز فوه لمدة سنتين .
- اعتزل خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة .
- عرض عليه علي ماهر الوزارة فى وزارته قبل الأخيرة فرفض .

شهود القضية



السيد
عبد السلام الشاذلى



الرئيس السابق
حسين سرى

الدكتور
حافظ عفيفى

السيد عبد السلام الشاذلى

- كان مديرا لأسيوط ، ثم مديرا للبحيرة ، ثم محافظا للعاصمة سنة ١٩٣٨ ، ثم وزيرا للشئون سنة ١٩٣٩ ، ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ ، ثم عين وزيرا للاوقاف سنة ١٩٣٩ .
- حوكم أمام المجلس الأعلى بوزارة الداخلية ، لاصلاحاته التى قام بها فى دمنهور وأسيوط !!

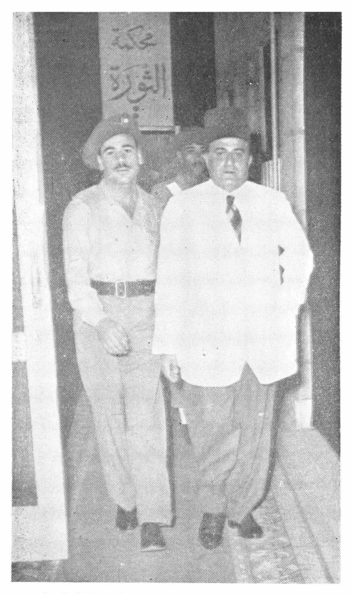
- أحد الأعضاء الذين وقعوا العريضة التى رفعت للملك السابق ، بشأن فساد حكم الوفد !
- أحد الشيوخ الذين تولوا استجواب المحروسة والأسلحة الفاسدة .

الرئيس السابق حسين سرى

- ولد فى ديسمبر سنة ١٨٩٢ .
- تخرج فى جامعتى انجلترا سنة ١٩١٥ وباريس سنة ١٩١٦ .
- كان مهندسا ، ثم مديرا للمساحة ، ثم وكيلا لوزارة الأشغال ، ثم وزيرا للاشغال سنة ١٩٣٨ ، ثم وزيرا للحربية سنة ١٩٣٩ ، ثم وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر الثانية سنة ١٩٣٩ ، ثم وزيرا للمالية سنة ١٩٤٠ ، ثم وزيرا للاشغال فى وزارة حسن صبرى ، ثم وزيرا للمواصلات فوق وزارة الاشغال ، ثم رئيسا للوزارة سنة ١٩٤٠ ، ثم رئيسا للوزارة سنة ١٩٤١ ، بعد أن استقال وأعاد تأليفها . وعين عضوا فى مجلس جامعة فؤاد سنة ١٩٤٧ ، ثم عضوا فى اللجنة الاستشارية لشركة القنال سنة ١٩٤٨ ، ثم ألف الوزارة سنة ١٩٤٩ للاشراف على الانتخابات ثم عين رئيسا للديوان سنة ١٩٥٠ .
- أجرى الانتخابات التى أعادت الوفد للحكم سنة ١٩٤٩ .
- أقام مأدبة لتكريم القواد الانجليز سنة ١٩٤٠ !
- أول مدير مصرى تولى مصلحة السياحة .

الدكتور حافظ عفيفى

- كان سفيرا لمصر فى لندن ، ثم قدم استقالته وعين عضوا بالبنك الأهلى سنة ١٩٣٨ . ثم عين مندوبا لمصر لحضور مؤتمر المحاجر الصحية الدولى بباريس سنة ١٩٣٨ . ثم عين عضوا بالبنك العقارى سنة ١٩٣٨ ثم اختير رئيسا فى مجلس الاتحاد المصرى للصناعات سنة ١٩٣٨ . ثم انتخب رئيسا للغرفة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٣٩ . ثم اختير عضوا فى مجلس ادارة بنك مصر سنة ١٩٣٩ .
- أنشأ شركة لصناعة المستحضرات الطبية سنة ١٩٤٠ .
- عين رئيسا للديوان سنة ١٩٥١ . وقد استقال فى نفس السنة من رياسة بنك مصر .
- صاحب التصريح المشهور عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكيف أنها لم تكن نكبة ! وتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا !!!



المتهم كريم ثابت بصحبة حارسه فى طريقه الى محكمة الثورة ٠٠٠٠

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة بالجزيرة يوم الأربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ الموافق ٥ صفر سنة ١٣٧٣ الساعة العاشرة صباحا .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٧٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم من أعضاء مجلس قيادة الثورة ..وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ **باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة ..**

هل المتهم موجود ؟

البكباشى محمد التابعى المدعى العام ـ أيوه يا فندم المتهم موجود والشهود موجودون ما عدا الدكتور حافظ عفيفى .

الرئيس ـ المتهم ـ كريم ثابت ـ هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) ـ أنا احمد رشدى المحامى ـ وقد وكلنى الأستاذ كريم ثابت لأكون محاميه عند نظر قضيته أمام حضراتكم .

الرئيس ـ الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الأول :

((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن ، وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد الى الاتصال بجهات أجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا))

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب يا فندم .

الرئيس ــ الادعاء الثانى :

« أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن فى غضون المدة من سنة ١٩٤٦ وما بعدها وذلك انه :

أ ــ بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية ، والمادية ، والأدبية .. الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى الحياة السياسية .

ب ــ فى عام ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق ، سعى من جانبه للحصول لنفسه ، على عمولة من احدى الشركات الأجنبية الكبرى ، فى مقابل تدخله لابرام اتفاق فى صالح تلك الشركة ، مضرا بمصلحة البلاد .

جـ ــ وفى غضون عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بوصفه مستشارا صحفيا للملك السابق ، استولى لنفسه بدون وجه حق ، على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ثم ألفى جنيه من أموال مؤسسة خيرية عامة « مستشفى المواساة بالاسكندرية » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب .

المدعى ــ لنا طلب واحد : ان الادعاء يطلب فيما يتعلق بالادعاء الأول ثم فيما يتعلق بالفقرة « ب » من الادعاء الثانى .. جعل الجلسة سرية فى كلتا الحالتين ، فبالنسبة للادعاء الأول ، نطلب جعل الجلسة سرية ، وذلك للاعتبارات التى سبق أن أملتها المصلحة العامة على هيئتكم الموقرة ، والتى قدرتموها حضراتكم حق قدرها . ولذلك فنحن نصر على أن ينظر الادعاء فى جلسة سرية . وفيما يتعلق بالفقرة « ب » من الادعاء الثانى ، نرى أيضا نظر هذه الفقرة أو هذا الشطر .. فى جلسة سرية ، لأن الشركة التى يقال ان المتهم حاول من جانبه الحصول على عمولة منها ــ أقول ــ هذه الشركة انما هى شركة كبيرة ، ولا زالت موجودة . والاعتبارات الاقتصادية تقتضى أن ينظر الادعاء الخاص بهذه الشركة فى جلسة سرية اننا نطلب هذا من حضراتكم ولكم الأمر أخيرا .

الدفاع ــ أنا شخصيا ليس لدى مانع من هذه السرية ، وكل ما أرجوه ، هو أن أستفيد من تلك السنة المحمودة ، التى استنتها المحكمة ، فى أن تسمح للمحامى بأن يترافع فى غير موضوع المحاكمة السرية ، بما قد ينفع المتهم فى دفاعه ، حين ينفرد مع المحكمة . هذا فيما يتعلق بالادعاء الأول . أما فيما يتعلق بالشق الثانى من الادعاء الثانى ، فأرى انه

لا يتصل بمصلحة البلاد ، ولكن يمكن أن يكون فى ذلك مراعاة لمركز الشركة الكبرى ، التى يتهم الأستاذ كريم ثابت بأنه سعى اليها ، كى يحصل لنفسه على عمولة منها .. كل هذا كويس ، انه يكون فى جلسة سرية ...

أيضا ليس لدى مانع ، على ألا تكون السرية على الترافع ، ولذلك أرجو فيما يتعلق بالادعاء الأول ، أن تسمح لى المحكمة بتطبيق السنة المحمودة التى استنتها ، وهى أن تسمع منى كلمة على هامش هذه التهمة . وفيما يتعلق بالشق الثانى من الادعاء الثانى فاننى أرجو من عدالتكم ، أن تسمحوا لى بالحضور ، وأنا أترافع فيه . هذا ما أردت أن أتقدم به لحضراتكم فيما يتعلق بالسرية .

الرجاء الثانى : هو اننى شخصيا قد أبلغت بهذه الادعاءات أمس فى منتصف النهار تقريبا ، وبطبيعة الحال ، لم يتسع لى الوقت الكافى لكى أطلع على الأوراق ، ولكى أتمكن من اعداد دفاعى ، أرجو أن أمنح فرصة أستطيع أن أعد دفاعى فيها .

الرئيس ــ مش عاوز تحدد الفرصة دى ، يعنى تبقى لد ايه ؟

الدفاع ــ اذا أمكن أترافع يوم الخميس اللى جاى ، يبقى لكم الحمد والشكر على كل حال .

الرئيس ــ طيب اتفضل .

(بعد مداولة قصيرة)

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ــ نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضور الادعاء والدفاع .

٢ ــ نظر الفقرة « ب » من الادعاء الثانى فى جلسة سرية بوجود الادعاء والدفاع .

٣ ــ السماح للمحامى عن المتهم بالدفاع عنه بالنسبة للادعاء الأول ، بعد الانتهاء من نظر الفقرة « ب » من الادعاء الثانى فى جلسة سرية .

٤ ــ وافقت المحكمة على طلب الدفاع تأجيل نظر القضية الى جلسة تعقد فى يوم الخميس ١٩٥٣/١٠/١٥ الساعة العاشرة صباحا .

الدفاع ــ مع الشكر .

الرئيس ــ والآن لترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر)

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة يوم الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٦ صفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة صباحا .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الرابعة عشرة من جلسات محكمة الثورة . (للمدعى) المتهم والشهود حاضرون ؟

البكباشي محمد التابعي (المدعى) ـ أيوه يا فندم حاضرون .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) ـ أعلنت بالأمس زوجة السيد كريم ثابت لتحضر للشهادة أمام المحكمة .

الرئيس ـ الادعاء ـ هل أخذتم أقوالها ؟

المدعى ـ نعم اخذنا أقوالها .

الرئيس ـ المحكمة قررت نظر الادعاء الثانى وتأجيل النظر فى الادعاء الأول بعد نظر الادعاء الثانى ، والآن نبدأ بسماع الشهود .

المدعى ـ الشاهد الأول الأستاذ عبد السلام الشاذلى .

(حضر الشاهد)

الرئيس ـ اسم الشاهد عبد السلام الشاذلى .

الشاهد ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شيىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

المدعى ـ هل لدى سيادتكم معلومات عما قام به المتهم من أفعال أضرت بالبلاد وأفسدت الحكم .

الشاهد ـ فى الواقع ياحضرات القضاة أنا هاجمت كريم ثابت فى البرلمان وفى أوج سلطانه ، وما كنتش أحب خلقيا أن أتكلم عنه ، وهو فى هذه الحالة ولكن المصلحة الوطنية العليا ، والمصلحة الوطنية فوق كل شيء ، تدعونى الى أن أقول معلوماتى . لأنى أعتبر ان الواجب الوطنى يقتضى من كل مصرى أن يكشف الستار عن سوءات الماضى ويجعل منها العبرة لكيلا تتكرر . أنا لا أعرف شيئا عن تهمة الخيانة الموجهة اليه عن سنة ١٩٥٣ وانى أعرف انه قبل سنة ١٩٥٢ كانت تصرفات كريم ثابت كلها خيانة نحو الوطن وخيانة نحو البلاد التى أكرمته . . كريم ثابت فى التهمة التى

أشهد عليها ، انه استولى على الملك ووجهه توجيها ضارا بمصلحة الوطن استولى على الملك ازاى . اتصل به « فيه ناس يقولوا » والعامة تقول : ان ده سحر وفيه ناس يقولوا انه استولى عليه لأنه استغل ضعفه من جهة الشهوات الحيوانية وعلشان ما تعرفوا حضراتكم كيف وصل الى هذه السلطة ، والى أى مدى وصلت سلطته حاقول لكم حكاية سمعتها بودنى من المرحوم اسماعيل صدقى وسمعها غيرى فى نادى محمد على وذلك ان الملك فى سنة ١٩٤٦ طلب منه ان يعين كريم ثابت وكيل وزارة للدعاية فصدقى باشا صهين ، وتكرر عليه الطلب فأيضا لم ينفذه ، فالملك عينه بأمر ملكى مستشارا صحفيا للسراى . صدقى باشا علشان ما ينفذ المسألة دى لأن الملك طلب منه أن يعينه قام كتب جواب للسراى يقول لهم فيه ان كريم كان يتناول من وزارة الداخلية مرتبا من المصاريف السرية فهل أستمر فى دفعه له بعد أن عين مستشارا صحفيا للملك فكان الرد أن يدفع له ضعف المبلغ الذى كان يدفع له ! وهذه الحكاية تدل على مقدار النفوذ الذى كان كريم ثابت قد وصل اليه فى سنة ١٩٤٦ . وشهدته بعينى رأسى فى الأوبرج وفى الأندية العامة كان يصطحب الملك السابق ويجلس منه جلسة غير عادية . كان يجلس منه جلسة غير مستساغة ، فكان يقعد رجل على رجل والسيجار الطويل فى فمه فاذا ضحك الملك ضحكته العالية المعروفة كان يضحك كريم ثابت أعلى منه . كل هذا الاستيلاء على الملك يا ريت كان علشان توجيه الملك لمصلحة البلاد واللا لخدمتها وانما استولى عليه علشان المنفعة الخاصة . كان بمقتضى جلسته معه فى الأوبرج والأندية والمحلات العامة كان الناس يشهدوا المظهر ده يقوم الناس أصحاب الأعمال المساكين ومديرو البنوك كلهم اعتقدوا هذا الوضع اللى خلى الراجل قوى ذو سلطان واسع . ثم جه كريم واستولى على مبلغ من المواساة وهى جمعية خيرية وظهر هذا المبلغ أثناء فحص الحساب بمعرفة ديوان المحاسبة .

فأخطرنا ، أنا وبعض زملائى من أعضاء الشيوخ بهذا الموضوع ، من محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة فذهبنا له واجتمعنا به ، واطلعنا على الموضوع وقررنا فيما بيننا تقديم سؤال . فاذا لم يكن الجواب كافيا حول الى استجواب وفعلا عمل الاستجواب فقامت الدنيا وقعدت . ليه ؟ أنا أقولكم هذه معلومات سمعتها من وفديين ، ان كريم ثابت استولى أيضا على فؤاد سراج الدين وأقنعه بأنه سيعيده الى الحكم اذا كان ينفذ له الطلبات ، فحصل أن انقلبت وزارة ابراهيم عبد الهادى فجأة ، وشكلت وزارة حسين سرى وعملت انتخابات وشكلت بعدها

وزارة النحاس اللى كانت بأغلبية ٧٠٪ ! النحاس اللى جه يقدم فروض الطاعة التى اتفق عليها مقدما ! وقال انه باسم الشعب يطلب تقبيل يد الملك ! .. حصل فى هذا العهد فى السنتين الأخيرتين ، بعد هذا الاستسلام ان كانت الحكومة .. حكومة شيلنى واشيلك بكل صراحة وبكل بساطة فلم تكن غير هذا طوال السنين ! فلما عمل هذا الاستجواب كان يقتضى الأمر أن يدافع فؤاد سراج الدين دفاعا شديدا عن كريم ثابت ! هذه الواقعة لم تحدث فى عهدكم وانما وقعت فى عهد آخر ، فكان عليكم أن تحققوها وتقولوا لنا نتيجة التحقيق ؟ لم يحدث شىء من هذا ، ولكن الذى حدث هو انقلاب وتهديد لمجلس الشيوخ ! كان لازم كريم ثابت يقول للملك نطرد أعضاء مجلس الشيوخ كله ونسوى المسألة ، ولكن قلب مجلس الشيوخ ، وأخرج منه أفضل أعضائه ، واستمر الحال على كده ، كل هذا بسبب ان كريم ثابت أخذ ...٥ جنيه من المواساة للدعاية وقد بحثنا فى أمر هذه الدعاية لنجد لها مظهرا واحدا فلم نجد لها مصدرا والخمسة آلاف أخذت من مال جمعية خيرية ! من طريق جمعية الاسعاف من مال اليانصيب ! فكل هذه المساوىء كان أساسها انه يتولى توجيه الملك توجيها ضارا .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) ــ ما هى معلومات الشاهد عن الحالة المالية لكريم ثابت ؟

الشاهد ــ الحالة المالية له تعرفونها أنتم أكثر منى .

وكيل النائب العام ــ الذى نقصده هو حالته المالية قبل سنة ١٩٤٦ .

الشاهد ــ قبل سنة ١٩٤٠ كنت وزيرا للاوقاف فى وزارة على ما هر ، فجاءنى كريم ثابت يرجونى التوسط له عند على ماهر ليقابله ، وفهمت الغرض من هذه المقابلة ، كان من أجل المصاريف السرية يعنى كانت حالته المالية بطالة .


الاستاذ عبد السلام الشاذلى

الرئيس ــ عاوز مصاريف سرية يعمل بيها ايه

الشاهد ــ هو كان صحفى .

الرئيس ــ هم كل الصحفيين بياخدوا ؟

الشاهد ــ مش كل الصحفيين .

الرئيس ــ يعنى كان بياخد اعانة يتعيش بها ، هو دخله ما كانش بيكفيه ؟

الشاهد ــ لأن المقطم ماكانش فى حالة مالية كويسة .

الرئيس ــ قبل على ماهر يعطيله ؟

الشاهد ــ أنا ما توسطتش وما عرفتش تم ايه .

المدعى ــ معلوماتك ايه عن ثروته ؟

الشاهد ــ ما اعرفش انتم أقدر منى بالطبع على بحثها .

المدعى ــ أيام استجواب الشيوخ ، هل حصل أى تأثير أو تهديد ؟

الشاهد ــ كان فيه تهديد ، خصوصا بعد كلامى عن المحروسة ، وعن مرتبات الملك بما فيها الديوان . اللى أفهمه ان ده مستشار صحفى ، مهمته الدفاع عن الملك والدفاع عن البلاد ، والملك كان يعتبر ممثل للبلاد ورمز لها . ولكن ما رأيتش أى دفاع مدة تعيينه مستشار صحفى ، بل لم يحدث ان البلاد اعتدى عليها بمثل ما اعتدى عليها به فى ذلك الوقت فى صحافة العالم . وعندى قطع من الجرائد تشيب الرؤوس من هــول ما كانت تكتبه عن الملك السابق وعن مصر . أقسم انى كنت فى أوروبا سنة ١٩٥١ وكنت أخجل من الناس ، من اللى بيقال عنا ، وهذا كان شأن جميع المصريين الذين يذهبون الى أوروبا أو غيرها . عملت ايه يا مستشار يا صحفى ؟ دافعت عن الملك . لأ . دافعت عن الدولة . لأ . كل الذى عمله هو منع الجرائد والمجلات الأجنبية من الدخول ! منع ١٥٠ صحيفة ومجلة فى عهد فؤاد سراج الدين من الدخول وكل هذه تؤثر فى سمعتنا . ايه البلاد دى اللى بتمنع دخول الصحف ؟ وأذكر أن أمريكى جاء مصر ، وفى المطار كان معاه مجلة لايف فأخذت منه ، فرجع بالطيارة ولم يدخل البلاد ، بصدد هذا الحادث ، أرجو ألا تقبلوا تبريرا أو معاذير بأنه أو غيره لا يملكون من الأمر شيئا ، اذا ماكنتش قادر تدافع عن تصرفاتك يمكنك أن تستقيل ، وكل مصرى يملك أن يستقيل ، فاللى يقول أنا أجبرت ماتصدقوش كلامه فكل مصرى يملك حق الاستقالة على الأقل ، اذا لم يمكنه تحمل عبء المسئولية وهذه هى الحكاية .

المدعى ــ هل هددت بسبب استجوابك ؟

الشاهد ــ أيوه يا فندم ، كتابة وبالتليفون ! واذا كانت سيدة ترد على التليفون كانوا يشتموها ويبهدلوها ، فأنا مرة مسكت التليفون وجدت صوت بوللى ، وبعد بوللى أعطى التليفون للملك السابق ، وشتمنى شتيمة قبيحة شوية .

الرئيس ــ كل ده بسبب استجواب كريم ثابت ؟

الشاهد ــ كل ده بسبب انى أديت بعض الواجب ، اللى كان يجب ان الجميع يعملوه أكثر من كده .

الرئيس ـ فى الفترة الأخيرة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٢ ماتعرفش هل كان كريم ثابت بيتدخل فى ادارة دفة البلاد واللا لأ ؟

الشاهد ـ أظن ان كل واحد من أصحاب الأعمال ، أو غيرهم من اللى كان بيروحوا فى أى وزارة ، كانوا بيروا النور الأحمر مولع عند الوزير ، وكريم ثابت جوه ؟ أنا ماكنتش فى الوزارة فى الايام دى ، وماكنتش متصل ، وكل الناس كانت بتقول انه بيتدخل فى الأعمال ، تدخل غريب .. تدخل رجل ذو سلطان .

الرئيس ـ لما كان حافظ عفيفى رئيس ديوان أيام وزارة الوفد ، وبعدها لما جه على ماهر هل اتصلت ؟

الشاهد ـ أنا أعرف ان على ماهر رشحنى للوزارة ، فرفض هذا الترشيح وجريدة اسمها روز اليوسف ذكرت ان الشاذلى لمع اسمه خمسة دقائق ولم يلمع بعد ذلك ! والمستقبل بيد الله ولا يمكن أن يقف فى سبيل المستقبل انسان .

الرئيس ـ ماعندكش معلومات تانيه ؟

الشاهد ـ فيه معلومات تانية ما اقدرش أقولها ، لأنها تمس العلاقات بدول أجنبية ، وشركات وأنتم حتسألوا فى الجلسة السرية .

الرئيس ـ يعنى تعتقد ان كريم ثابت أفسد الملك السابق ؟

الشاهد ـ بعد كده افساد !! بعد كده فضائح كفايه اللى نشر عنا فى الخارج .

الرئيس ـ طيب اتفضل .

ثم نودى على الشاهد الثانى

الرئيس ـ اسم الشاهد السيد حسين سرى .

الشاهد ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ قل والله العظيم .. والله العظيم..والله العظيم أقول الحق ولاشيىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(حلف الشاهد اليمين)

المدعى ـ متى استقلت من رئاسة الديوان وما هى أسباب استقالتك ؟

الشاهد ـ قدمت استقالتى من رئاسة الديوان فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٠ ، وأسرار الاستقالة هى انى كنت اتفقت مع الملك على أن لا يتدخل غير المسئولين فى الأعمال اللى بينى وبين الحكومة .

الرئيس ـ لما طلبت من الملك عدم تدخل غير المسئولين . تقصد مين بالذات ؟

الشاهد — اقصد كل الرجال اللى كانوا موجودين فى السراى ، وأسماؤهم معروفة كريم ثابت ، وبوللى ، ومحمد حسن ، والشلة كلها .

الرئيس — ايه هى الشلة دى ؟

الشاهد — الشلة الهمج ، اللى كانوا عاوزين يكون الاتصال بينى وبين الحكومة بواسطتهم وكنت باقابل رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، ويبجى يقابلنى وكل المسائل تمر بسهولة ، الملك السابق كان يعتقد أن مجىء الوفد الحكم حيبقى صعب عليه ، وحتبقى تحصل مشادات بينه وبين رجاله ، فطلب منى أن أكون رئيس ديوان مع انى كنت أشعر انى آخر واحد أقدر أصلحه ! فقاللى انت السبب لأنك فى الانتخابات اللى عملتها لما كنت رئيس حكومة ، رجعت الأغلبية الوفدية ، ودول حييجوا يعاكسونى ، فأنا عاوزك تيجى رئيس ديوان علشان تتقبل الصدمات ، فقعد معايا مرة وشرطت عليه كل الشروط الممكنة ؟ وهى انى لكى أؤدى واجبى كويس ، مش عاوز غيرى يتدخل فى عملى . واستمر الحال فى الشهر الأول على أحسن ما يكون ، وبعد كده كانت الأمور استفحلت بين الحكومة والملك السابق ، فشعرت بأن كل واحد من السراى غير مسئول ، يتحرك ويروح رأسا للمصالح المختلفة ، ويتصل بالوزارات والوزراء عن غير طريقى ، وأصبحت وظيفتى غريبة شوية ، والشروط اللى اشترطتها مع الملك السابق ماكنتش منفذة ، فلما وجدت الحال مهش سليم طلبت منه مرارا أن يبعد هؤلاء ، فسمعت وعرفت فعلا ان شوية من السراية غير مسئولين فعلا ، بيروحوا يتدخلوا فى أعمال الحكم ، وفى أعمال الوزارات ، فطلبت وكررت طلبى أن يوقف هذا ، والا أستقيل ، فوجدت ان مافيش فايدة فاستقلت .

الأستاذ مصطفى الهلباوى (وكيل النائب العام) — انما ايه هى أسباب الاستقالة المباشرة ؟

الشاهد — الأسباب كثيرة ، وآخر سبب ، هو ان الملك السابق كان عاوز يعمل قانون خاص له ، لاعفائه من الضريبة العامة على الايراد ! أنا أول ما طلب منى قبول الرئاسة قلت له : ان مركزه فى البلد مش كويس وان البلد ابتدأت انها متحبوش وطلبت منه انه يجب أن يتنازل عن مبلغ ضخم من ايراده الشخصى علشان يسعد به الشعب ، وحددت له ۲۰۰٫۰۰۰ جنيه فقبل مبدئيا ، وكانت دهشتى عظيمة ، انه لم يقبل دفع المبلغ من جيبه الخاص بل طلب منى أن أطلب من الحكومة معافاته من الضريبة على الايراد ! حتى اذا اقتضى الأمر اصدار قانون مافيش مانع ، أطلب

برضه من الحكومة اصدار هذا القانون ! فبطبيعة الحال قلت هذا مش ممكن ، ويجب عليك بصفة انك ملك تسيب هذا المبلغ للشعب ، فقال لا ما دمت انت مش عاوز تعمل اللى أنا طلبته منك ودى حاجات اقتصادية أنا حاكلف غيرك ، فقلت له لأ . دى مش مسألة اقتصادية ، دى مسألة سياسية ، بل أنا اعتبرها على رأس المسائل السياسية ، وما دمت انت حاتكلف غيرى فأنا مستقيل ، وأرجو أن تقبل استقالتى ، قال طيب لما اشوف ؟ قلت له أنا بصفتى مصرى أنصحك أن لا تعمل هذا العمل ويجب أن تدفع الـ ۲۰۰,۰۰۰ جنيه ومش بس تدفعهم .. بل تدفعهم علشان تفرقهم على الجمعيات الخيرية وترضى الفقراء والغلابة ، وتعطف عليهم بهذا المبلغ . فقال لأ . وطبعا عرفت انى ما دمت ماعملتش اللى هو عاوزه حيكلف غيرى ، فمافيش غير انى أقدم استقالتى ، ثم سمعت انه كلف كريم ثابت أن يقابل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ ، وقابل كمان زكى عبد المتعال وزير المالية وقتئذ ، وكلمه فى الموضوع ، وتبين لى ان التغيير حصل ، فقدمت استقالتى .

الرئيس — متعرفش هل أعفى فعلا من هذه الضريبة واللا لأ ؟

الشاهد — علمت انهم صهينوا عليه وكان علمى بهذا الموضوع زى أى واحد فى الشارع بيسمع أى حاجة ، فقالوا له مش حنطالبك ولا نعفيك من غير قانون فأنت تسكت واحنا نسكت .

وكيل النائب العام — وقبلت استقالتك فى الحال يعنى ؟

الشاهد — أنا قمت يوم الاثنين الساعة الثامنة ليلا ، قالولى قبلت استقالتك .

وكيل النائب العام — ايه اختصاص كريم ثابت كمستشار صحفى ؟

الشاهد — ما اعرفش .

الرئيس — انت كنت رئيس ديوان وطبعا وظيفة المستشار الصحفى تحت ادارتك ؟

الشاهد — أنا شـــخصيا ، وانا رئيس ديوان ماكنتش اعرف اختصاصاته ، والمفروض ان كل الأخبار السرية الخاصة بالملك كانت مع كريم ثابت .. وكريم ثابت كان بيقوم بكل الحاجات دى من غير علم رئيس الديوان .

الرئيس — ألم تتخذ أى اجراء مع كريم ثابت كموظف تحت ادارتك .

الشاهد — كان لازم قبله اعرف ايه اختصاصاته ، ولذلك ما أمكنيش أعرف : اذا كان انحرف واللا لأ .

الرئيس — يعنى بصفتك رئيس ديوان ماتعرفش ايه اختصاصات موظف طرفك ؟

الشاهد — أنا لغاية دلوقت ، ما اعرفش اذا كان موظف فى الديوان واللا لأ ، وما اعرفلوش عمل غير الاتصال بالصحف .

الرئيس — ايه اللى كان مانع انك تعرف ؟

الشاهد — الملك نفسه . المفروض ان كل حاجة تتركز فى يد رئيس الديوان ، وألا يكون هناك عمل للناس غير المسئولين ، وانا اتكلم ذلك كرئيس حكومة سابق ، وكان كريم ثابت وغيره من المسئولين بيروحوا ويكلموا الوزراء فى أعمالهم وطلباتهم باذن الملك ، وكانت بتمر هذه الأعمال بدون ما أعلم بها ، ولكن فيه أعمال تحتاج لمجلس وزراء يعنى أكبر من سلطة الوزير فكانوا الوزراء بييجوا ويكلمونى فيها .

الرئيس — كنت رئيس حكومة ، وناس زى كريم ثابت كانوا بيتدخلوا ، تقدر تذكر لنا واقعة بالذات .

الشاهد — الوقائع كثيرة . ولكن لا أستطيع أن أذكر واحدة بالضبط ، لأنى مش فاكر . يعنى ما قدرش أقول فلان جانى وطلب الشىء الفلانى . .

الرئيس — يعنى ما تذكرش وقائع بالنسبة لكريم ثابت بالذات ؟

الشاهد — لأ .

الرئيس — كريم ثابت كان فى وزارتك وزير ؟

الشاهد — أيوه ولكنها ماقعدتش غير أيام ، وفى الواقع لم يتدخل فى هذه الفترة لأنى وضعته فى وظيفة مايقدرش يتدخل فيها . ولما طلب منى فى مايو سنة ١٩٤٩ أن أعمل رئيس حكومة لأن الحزبين الموجودين فى الحكم ، ابتدأت البلاد تتضجر منهما ، والبرلمان ماكنش بيمثل البلاد فطلب منى أن أعمل رئيس حكومة فقلت اننى أقبل على شرط ان البرلمان الموجود أشيله ، وان غير المسئولين ما يتدخلوش فى شؤون الحكومة ، فلم يقبلوا الوضع وبعدين تأزمت الحالة ، وأنا موجود فى أوروبا . فقالوا لى الحالة تحرجت تعالى شكل الوزارة ، فقلت أنا اشترطت اشتراطات هل قبلت ؟ فقال لى حسن يوسف أيوه ، والملك حتى حيقولك ، وكلمنى الملك بأنه قبل فجيت وشكلت الوزارة . فى هذا الوقت أنا اشترطت من جديد على عدم تدخل غير المسؤولين ، وقلت ان الناس تتألم من تدخل غير المسؤولين ، بعد كده . جيت رئيس ديوان فاشترطت على الملك السابق أن يمنع رجاله وطلبت ذلك مرتين أو ثلاثة ، فلم أفلح فى منع تدخل غير المسؤولين فى الحكم . وده اللى خلانى لما استدعيت لتأليف الوزارة بعد كده قلت للوزراء ان مفيش وسيلة لمنع التدخل سوى أن انتخب صديقه واظهر المحيطين به فى الوزارة . وأخذت كريم ثابت على أن يمنع

الزعانف التانيين من التدخل . لكن لازم يكون مفهوما بيننا ، ان كريم ثابت لم يتدخل فى أى عمل له صلة مباشرة معى .

المدعى — انت اللى اخترت ؟..

الرئيس — الفرق بين كريم ثابت وبوللى ومحمد حسن ايه ؟

الشاهد — كريم ثابت راجل مثقف ومطلع ، وبوللى راجل كهربائى لا يفهم شيئا ومحمد حسن خادم وماكانوش يقدروا يوجهوا الملك الى طريق الصواب .

الرئيس — يعنى بالنسبة للنفوذ ، مين اللى كان له نفوذ على الملك ؟

الشاهد — كل واحد كان له نفوذ فى ناحية .

الرئيس — ايه السبب فى هذا النفوذ ؟

الشاهد — ده كان بيقابله فى كل ساعة من الليل والنهار ، ولو ان شخص تتيسر له الفرصة دى وبلازم شخص آخر يقدر يؤثر عليه مهما كان . ورئيس الوزارة مهما قابل الملك حيقابله مرة كل خمس أيام ورئيس الديوان يقعد بالشهر والاثنين .. مايقابلوش مرة وأحيانا مايقابلش رئيس الديوان طول مدته .

الرئيس — بوللى ومحمد حسن ماكانوش فى درجة ثقافة كريم ثابت وماكانوش يقدروا يوجهوا الملك الى الطريق الصواب ، ليه كريم ثابت ما أرشدوش ؟

الشاهد — أرجو سيادة الرئيس توضيح السؤال .

الرئيس — كريم ثابت مثقف ويقدر المسئولية ..؟

الشاهد — المسئولية غير الأخلاق ، المشكلة الكبيرة ان مفيش أخلاق فى البلد .

الرئيس — هل تعتقد ان كريم ثابت كان من ضمن الذين أفسدوا الملك السابق واللا لأ ؟

الشاهد — الاعتقاد شيء واليقين شيء آخر . أنا أعتقد هذا ، ولكن ايه البراهين ما اعرفش .

الرئيس — ما انت قلت البراهين واهى كثيرة .

المدعى — هل تعرف كيف عين كريم ثابت مستشارا صحفيا ؟

الشاهد — لأ .

المدعى — ما رأى اسماعيل صدقى فى هذا الترشيح ؟

الشاهد — هو حد كان يقدر يقول لأ ، ولكنى أعتقد انه لم يسأل .

المدعى — هل تعرف الظروف التى عين فيها طه حسين وزيرا للمعارف ؟

الشاهد ــ لما طلب من النحاس تأليف الوزارة عرض على بعض الأسماء وكان من بينهم طه حسين ، بعضهم استبعدته بموافقة النحاس وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم فى السراى بيقولوا عنه ان أفكاره يسارية ، فقال ده أهمهم فقلت له انت متشدد فيه فرد عليه بأن ده أهم واحدى عندى ، انشالله تشطب الكل أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين فقلت للملك آدى الكشف واللى بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين فقال مستحيل ده راجل أفكاره يسارية ، فقول للنحاس أنا مش عاوزه ولكن النحاس زى ما قلت قال انه مستعد يتنازل عن كل الوزراء الا طه حسين ، فكريم ثابت هو اللى أقنع الملك بدخول طه حسين الوزارة .

المدعى ــ هل تعرف الوسيلة التى أقنعه بها ؟

الشاهد ــ أهو قعد يكلمه بالطريقة اللى بيكلمه بها .

المدعى ــ ما هى الظروف اللى كلف فيها ، بهى الدين بركات بتأليف الوزارة وهل كان لكريم ثابت دخل فى هذا ؟

الشاهد ــ لأ ، ده الياس اندراوس الله يرحمه ، لأن اندراوس هو اللى كان الواسطة بين الاثنين ، لما طلبت طلبات ورفضها الملك وتشدد ، فقلت انى لا أقبل الوزارة بهذا الشكل واقترحت اسم بهى الدين بركات ، فجه بهى الدين بركات ، وقابلنى لمعرفة الأسباب التى أدت الى عدم قبولى الوزارة وذكرت له الأسباب فقال طيب ، وكنت جمعت اخوانى اللى طلبت منهم الاشتراك معى فى الوزارة لأشكرهم وأفهمتهم الأسباب التى أدت الى عدم قبولى تشكيلها ، وقبل ما يجتمعوا جانى الياس اندراوس وقال لى : الملك قبل كل شروطى ، فألفت الوزارة ، وعدل عن تكليف بهى الدين بركات بتأليفها .

المدعى ــ سيادتك قلت ان كريم ثابت هو اللى تدخل ؟

الشاهد ــ لا أعتقد . ان كريم ثابت لم يكن له تدخل فى هذا الوقت بل ان الذى تدخل هو الياس اندراوس .

المدعى ــ هل كان كريم ثابت بيتدخل فى تشكيل الوزارات ؟

الشاهد ــ لا أستبعد هذا . ولكن كريم ثابت فى هذه المرة بالذات لم يتدخل لأنه كان أحد الوزراء اللى حيعاونونى فى الوزارة وهو على كل حال صاحب الياس اندراوس ولكن ما اقدرش ادى برهان على انه كان بيتدخل فى تشكيل الوزارات .

المدعى ــ هل كان له دخل فى اسقاط وزارة ابراهيم عبد الهادى ؟

الشاهد ــ جايز . أنا على أى حال ماكنتش موجود فى ذلك الوقت فى مصر ، وكل معلوماتى سماعية .

المدعى ــ كان بيتدخل بأى طريقة ؟

الشاهد ــ هو كان مستشار صحفى ، واذا كان الرأى العام ثائر على الوزارة أو يراد اسقاطها لأسباب خاصة ، فهما اللى كانوا بيشيروا على الملك أو بينفذوا رغباته .

الرئيس ــ مين كان رئيس ديوان فى الوقت ده ؟

الشاهد ــ ما كانش فيه رئيس ديوان ، لأن ابراهيم عبد الهادى كان رئيس ديوان وتولى رئاسة الحكومة فكان فيه وكيل ديوان بس .

المدعى ــ معلومات الشاهد عن الحالة المالية لكريم ثابت ايه ؟

الشاهد ــ أنا عرفت كريم ثابت عندما كان مخبرا صحفيا فى جريدة المقطم سنة ١٩٢٥ وبعد كده مرت الأيام ، وبقيت وزير أشغال وبرضه كريم ثابت كان مخبر فى جريدة المقطم وبييجى يأخذ أخبار الترقيات والتنقلات وكان متوسط الحال . بعد كده اشترك فى جريدة المصرى ، ولكن كنت اشوفه فى الوزارة فى سنة ١٩٤٠ . طلع من المصرى ولكن موجود كمندوب للمقطم فى رياسة مجلس الوزراء يعنى بطبيعة الحال يبقى غلبان .

الرئيس ــ من مخبر صحفى ، لملك غير متوج على البلاد ! لازم فيه حاجة ممتازة ايه هى ما تعرفش ؟

الشاهد ــ يمكن قوة الاقناع .

الرئيس ــ ما دام راجل عنده قوة اقناع يبقى راجل ينفع ، فايه اللى خلاك تطلب وتشدد فى الطلب بالنسبة لكريم ثابت .

الشاهد ــ حاجة شخصية مفيش . انما كان فيه تدخل فى أعمال الحكومة وانا ما احبش أجيب وسيط غير الراجل الرسمى ، اللى هو اما رئيس الديوان أو وكيل الديوان ، وأى واحــــد تانى حتى ولو كان هو ملاك نازل من السماء ، أنا ماسمحلوش بالتدخل ..

الرئيس ــ هل كانت فيه أشياء فى نفسك هى اللى خلتك تطلب كده ؟

الشاهد ــ أبدا . أنا أعرف انه أيام صدقى ، جاب حســـنى الزعيم مصر من غير ما يعرف رئيس الحكومة ، وهذه الأعمال تعتبر تدخل ضد سياسة رئيس الحكومة ، وأنا ما احبش ان بعد هذه المعلومات اللى اعرفها أن يكون فى السراى مثل هذا العمل ، وهذا النشاط من غير المسئولين . وانى أحب أن يكون فيه راجل مسئول واعرف ايه مسئوليته ..

الرئيس ــ لما كنت رئيس ديوان مانصحتش الملك ؟

الشاهد ــ أيوه نصحته .

الرئيس ــ قال ايه ؟

الشاهد ــ قال حاضر .

الرئيس ــ ماسمعش الكلام ؟

الشاهد ــ لو كان سمع كان نفذ .

الرئيس ــ ما جيبتش كريم ثابت ونصحته أن يعمل على مافيه خير البلاد ؟

الشاهد ــ الأصل ان رئيس الديوان يكون هو الناصح الوحيد والمرشد الوحيد للملك



المهندس حسين سرى

الرئيس ــ ما أمكنش ؟

الشاهد ــ نعم ولذلك لم أقعد ولو أمكن ، كنت قعدت مدة طويلة وانا مقعدتش غير فترة قصيرة .

الرئيس ــ الدفاع يحب يسأل الشاهد ؟

الدفاع ــ قال الشاهد ان كريم ثابت تدخل وعاون على افساد الملك ، فأريد أن أحدد معنى افساد الملك والتدخل .

الشاهد ــ التدخل معناه انه كان يجى فى المصالح والوزارات ، ويتكلم ، ويطلب طلبات باسم الملك وهذه الطلبات لم يتبين ان كانت مبدأها كريم ثابت أو انها رغبات حقيقية . وهل هى أوامر الملك ، أو أوامر كريم ثابت . كان هناك طلبات الى الحكومات المختلفة تقدم بواسطة كريم ثابت وهذا هو التدخل . وماتفكروش ان كريم ثابت وحده بس . .

الرئيس ــ أيوه كريم ثابت وباقى أفراد العصابة !

الدفاع ــ أقدر أفهم التدخل كان ينحصر ويقف فقط عند نقل أو أخبار ، أو تبليغ رغبات وأوامر الملك السابق .

الرئيس ــ سواء أكانت حقيقية أو غير حقيقية كما يقول الشاهد ؟

الشاهد ــ ليس هذا من عندياتى ، وأنا لا أتكلم عن كريم ثابت وحده .

الرئيس ــ أيوه هو والشلة والعصابة .

الشاهد ــ أيوه . .

الدفاع ــ ألم يكن هناك وسيلة للتأكد من صحة هذه الطلبات أو الرغبات ، لمعرفة هل هى حقيقية أو غير حقيقية ؟

الشاهد ــ أيوه كنا بنسأل الملك ، وفى بعض الأحيان كان يجيب أيوه ، وفى بعض الأحيان لم يكن يرد .

الرئيس ــ كل الحاجات دى ، هل المفروض ان الملك كان يعرفها ، يعنى كان بيقرا رول مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ الملك زى ما تعرفوا ماكانش يميل للقراءة كثيرا ، والأخبار دى كانت بتصل اليه عن طريق الحاشية ، كانوا يجتمعوا ويتناقشوا ويقولوا له ما يدور فى الوزارات والمصالح .

الرئيس ــ يعنى اللى بيعملوه ان هناك اتجاه كذا ، ومن المستحسن عمل كذا .

الشاهد ــ ده فرض وافتكر الحاشية كانت بتجتمع ، وتناقش المسائل ، ويتفقوا على شىء يبلغوه للملك .

الرئيس ــ ما يدور فى المصالح والوزارات هو حيعرفه منين ؟

الشاهد ــ طبعا بواسطة رجاله .

الرئيس ــ طبعا بواسطة الشلة المعروفة دى ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ لما ينقلوا رغبات الملك بناء على انهم نقلوا اليه هذه المعلومات وأقنعوه بفكرة معينة ينفذها ، يبقى موقفهم ايه ؟

الشاهد ــ ده استنتاج .

الرئيس ــ طبعا على أساس انه هو مايعرفش ايه اللى فى الوزارات .

الشاهد ــ كان المفروض ان رئيس الديوان هو اللى يطلعه على الحاجات دى ، لكن الوزارات والمصالح واللى بيدور فيها ، كانت الشلة هى اللى بتطلعه ، مش معقول أتصور ان ملك عايش فى سراى عابدين أو القبة أو بيتفسح فى البحر الأحمر ومنعزل عن الناس يعرف كل حاجة فى البلد . من عادة الملوك انهم يقابلوا ناس كتير يمثلوا مختلف الآراء والطبقات فى البلد ، ويقابلوا الناس اللى مع الحكومة واللى ضدها علشان ممكن يتعلموا ، ودى غلطة ارتكبها الملك السابق ، فلم يحاول أن يتصل برجالات البلد ، وأنا حاولت فى سنة ١٩٤٠ أن أصلح هذه الغلطة ، وفعلا بدأت أرتب مقابلات له مع رجالات البلد ، وتعمدت أن يكون بينهم الكثير من أعدائى السياسيين وعملت كشف بأن يقابل هؤلاء ثلاث مرات فى الاسبوع ، ولكنه لم يستمر فى هذا فانقطعت الصلات بينه وبين رجالات البلد ، فماكانش عنده صلات الا بالناس دول .

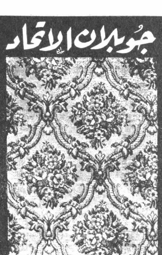
الرئيس ــ لما الملك كان بيروح الأوبرج ..

الدفاع ــ ده الشاهد الأول هو اللى كان بيروح .

الشاهد ــ أنا متأسف خالص ماكنتش باروح حتت زى دى .


الملابس الداخلية الفاخرة
هلثتكس
أنترلوك الممتازة
HEALTHTEX
REG.
SUPER INTERLOCK
Super Combed Yarn
أنترلوك
شبيكه
درجه


شركة الإسكندرية للتغليف الصناعي
ش.م.م
س.ت ٤٥٩٨٥ اسكندرية تليفون ٦١٣٢٧
لتغليف الكرتون المضلع وورق البرافين
والسلوفان والالمنيوم ومواسير
وأقماع الغزل
ALEXANDRIA INDUSTRIAL CONTAINERS S.A.E.
R.C ALEX 45985 TEL 61327
AMBALLAGES EN CARTON ONPULÉ OU
PAPIER PARAFINÉ, CELLOPHANE ET
ALOMINIUM FOILS E. T. C.
TOBES ET CÔNES POUR FILATURES


جوبلان الاتحاد
أقمشة للفرش شعبية، متينة واقتصادية
تجدوها في جميع المحلات الكبرى

الدفاع ــ هل كان لمجلس الوزراء جدول أعمال بالأعمال التى ستعرض عليه أو لا ؟

الشاهد ــ أيوه فيه جدول أعمال .

الدفاع ــ هل كانت تبلغ هذه القائمة الى ديوان الملك أو لا ؟

الشاهد ــ أيوه كانت تبلغ .

الدفاع ــ ماذا كان يجرى فى ذلك ؟

الشاهد ــ كان رجال الديوان يتناقشون فى صدده ، وييجوا يكلموا رئيس الوزراء قبل انعقاد المجلس بعشرة دقائق ويقولوا المسألة .

الرئيس ــ دائما ؟

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو المحكمة) ــ ايه اللى كان بيعمله رئيس الديوان ؟

الشاهد ــ كان بيدرس هذا ، والمفروض أن يعرضه على الملك .

الرئيس ــ ماكانش فى ايده ؟

الشاهد ــ فى بعض الأحيان رئيس الوزارة لما تكون مسألة مستعجلة ما يسألش وان ماكانتش مستعجلة يأجلها . والملك يلغى المرسوم ورئيس الديوان أو وكيل الديوان يرسل للوزارة الرغبة .

الدفاع ــ قبل انعقاد المجلس بقد ايه كان بيرسل جداول الأعمال ؟

الشاهد ــ قبل الانعقاد بيومين ثلاثة . وأرجو أن أبين أن رئيس الديوان لم يقابل الملك كثيرا .

الرئيس ــ كريم ثابت بس هو اللى كان بيقابله . ماتعرفش ايه السبب ؟

الشاهد ــ كانت أوقاته غير طبيعية .

الرئيس ــ ايه المعنى المقصود من كده ؟

الشاهد ــ فى مدة عملنا من الساعة ٨ الى الساعة ٢ كان الملك نايم وطلبت منه أن يعود الى السراى فى السابعة مساء ليعرض عليه كل رئيس قسم الأوراق ، فقال حاضر وماجاش .

الرئيس ــ يعنى كان سهران للصبح .

الشاهد ــ كان بيبقى نايم ماعرفش سهران فى الأوبرج أو غيرها .

الرئيس ــ أمال حكاية السبحة دى ليه ؟

الشاهد ــ ما اعرفش اسألوه عنها .

الدفاع ـ هل كان كريم ثابت من الشلة اللى بتفسد ؟ على قدر فهمى انت قلت هذا .

الرئيس ـ يعنى كان بيوجه الملك توجيه سيء واللا لأ ؟

الشاهد ـ ما هو سبب السؤال ده ، اننا كنا بنعتبر ان الملك ولى من أولياء الله والشلة اللى حواليه أفسدته ولكنى أقول ان الملك نفسه ماكنتش كويس يعنى كان بيستلذ بسماع الأشياء اللى تروق له بالنسبة لأخلاقه .

الرئيس ـ يعنى كان بيصطفى الناس اللى حواليه ؟

الشاهد ـ احنا كلنا مصريين ونعرف حكاية* أولاد الذوات الخسرانين ، وان ابن الذوات اللى من هذا النوع له شلة حواليه ، هى اللى برضاها ، ويكون مستوى تفكيرها من مستوى تفكيره وهما اللى يخلو له البحر طحينة .

الدفاع ـ مش فاهم ايه اللى يقصده ؟

الشاهد ـ أنا باتكلم يجوز كلام فلسفى شوية . .

الرئيس ـ أقول ايه اللى فهمته من الشاهد .

الشاهد ـ هو لما يقعد مع ناس جد جايز يتضايق .

الرئيس ـ يبقى قرفان ؟

الشاهد ـ فيقعد مع ناس يخلوله البحر طحينة ويرضوه .

الرئيس ـ يعنى ابن الذوات له شـــلة تخللى البحر طحينة وتزيد فساده ما تصلحوش .

الشاهد ـ يجب أن نفهم ان أخلاق الملك ماكانتش كويسة ، وان الغلطة غلطته وانه بطبيعة تكوينه ونشأته ، ماكانش كويس وكان عاوز مدة طويلة علشان يتصلح اذا اجتمع بناس كويسين ، ولكن اذا اجتمع بناس مش كويسين زاد فى الانزلاق .

الدفاع ـ بدأ من امتى ؟

الشاهد ـ بدأ من أول ما عرفته .

الدفاع ـ عمل كريم ثابت الايجابى ايه فى هذا ؟

الشاهد ـ ما اعرفش ، والملك ابتدأ وهو شاب ، واستمر وازداد لغاية ما طغى الطغيان الهائل .

الدفاع ـ عمل كريم ثابت الايجابى ايه بالنسبة لهذا ، نحن فى مقام الاستيلاء على الملك السابق فماذا عمل فى هذا الشق من التهمة .

الشاهد ـ ماكنتش موجود معاهم علشان أعرف .

الرئيس ــ يكفى قوة الاقناع ووسائل **الاقناع ؟**

الشاهد ــ كل هذا استنتاج ، أنا ماكنتش موجود معاهم .

الرئيس ــ هل للدفاع أسئلة ؟

الدفاع ــ لا يافندم .

الرئيس ــ هل للادعاء أسئلة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ طيب اتفضل .

(جلس الشاهدان)

الرئيس ــ الشاهد الثالث الأستاذ حافظ عفيفى . قل والله العظيم .. والله العظيم ، والله العظيم ، أقول الحق ، ولا شــيىء غــير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

المدعى ــ ما هى وظيفة المستشار الصحفى للملك السابق ؟

الشاهد ــ الوظيفة دى مالهاش اختصاص مكتوب ، وانا ما اعرفش كان بيعمل ايه أو ايه كانت الوظيفة . وفى مدة الخمس أو الست شهور التى قضيتها فى القصر ماكانش لى اتصال بكريم ثابت .

المدعى ــ ألم تسمع انه كان بيتدخل فى الحكم ؟

الشاهد ــ أيوه كنت باسمع انه كان بيستفيد من علاقته بالملك ، فيقنع الملك أن يعمل هذا أو ذاك .

المدعى ــ أسباب استقالة نجيب الهلالى تعرفها ؟

الشاهد ــ سبب استقالة نجيب الهلالى ، يوم من الأيام ، وكان يوم جمعة قبل استقالته بيوم طلب مقابلتى حالا ، فقلت ليكن بكره فجاءنى فى سراى رأس التين ، وقاللى أنا مستقيل وآدى استقالتى ، فسألته ايه السبب فقاللى علمت من مصدر موثوق به ان الملك يريد تغيير الوزارة ويجيب حسين سرى ، وأنا ماعنديش شك فى صدق هذا المصدر وحاولت أن أتبين ان كان هذا الكلام صحيحا أو لأ ، خصوصا وانا لم أكن أعلم بحاجة زى دى من الملك أو غيره ، ان فيه فكرة . فقال لى لا ، ده حصل،وحصل اجتماع فى جنيف من يوم أو اثنين ، وتم فيه الاتفاق على هذا وذكر لى أســـماء !

الرئيس ــ الملك كان هناك ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ امال مين اللى اجتمعوا ؟

الشاهد ــ اجتمع عبود باشا والياس اندراوس . وقال أيضا ان بوللى جه من ايطاليا ، وقاللى انه واثق من هذا المصدر، ولم أفلح فى اقناعه، فكلمت الملك بالتليفون، فقاللى ليه عايز يستقيل؟ فقلت له ان حركة دبرت لاسقاط الوزارة فقال مستحيل ، فقلت له هو مصمم على الاستقالة ، فقال طيب . واذا سمحتم لى حضراتكم ، أنا ذكرت شيء من هذا فى محكمة الغدر ، وذكرت اسم الأستاذ كريم ثابت ضمن اللى كانوا حاضرين وفى الواقع لم يكن هذا صحيحا ، وانما حصل لبس بين اندراوس وكريم ثابت ، وذلك بسبب انه فى يوم ما سافر اندراوس لحضور اجتماع الجمعية العمومية لشركة القنال ، لقيت كريم ثابت وياه فى الصورة ، واعتقدت انه سافر معاه ، فدهشت ولكن بعد أيام لقيته مشترك فى وزارة حسين سرى ، فده عمل عندى لبس . باقول هذا لأن حضرة المحامى عمل لهذا الموضوع أهمية ، واللى أفهمه ان كل هذه الحركة دبرت فى مصر قبل ما يسافروا ، ويمكن برضه بحثت فى باريس بعد ما راحوا ، أردت أن أقول هذا البيان . ولما نجيب الهلالى صمم على الاستقالة ، وانطلب حسين سرى لتأليف الوزارة . .

المدعى ــ ما هى الظروف التى دعت بهى الدين بركات الى عدم تأليف الوزارة ، وهل كان هذا نتيجة لتدخل كريم ثابت ؟

الشاهد ــ ما اعرفش الدور اللى لعبه كريم ، ولما تعثرت وزارة حسين سرى فى التشكيل ، لأن كثيرين ممن طلبهم لمعاونته فى الحكم تنحوا ورفضوا ، فكلمنى الملك بعد الظهر الساعة الرابعة أو الساعة الثالثة والنصف ، وقال يا سيدى أهو حسين سرى تنحى نهائيا عن تأليف الوزارة ، فمين تقترحه لتأليف الوزارة ، فقلت له أصلح واحد لتأليف الوزارة فى هذه الظروف ، هو بهى الدين بركات ، فتردد شوية ، وقال يمكن ما يقبلش فقلت له نحاول ، وانا حاشوف اذا كان فى اسكندرية والا فى مصر ، وسألت عنه فوجدته فى مصر . وكلمته فى التليفون وقلت له أنا عاوز أقابلك بسرعة ، فقاللى خليها لبعد بكره علشان عندى بعض أشغال مستعجلة فقلت له لأ ، أرجوك تأتى حالاً فى قطار الصباح ، فجه . وأخبرته الخبر وقلت له انت عارف الظروف اللى احنا فيها ، وبعد مناقشة طويلة قال طيب اترك لى يومين أفكر فيهم ، يجب أن أستشير اخوانى ، ويجب أن أفكر بنفسى فقلت له لأ خليها لبكرة ، كفاية أربعة وعشرين ساعة ،

وعلى أثر هذا كلمت الملك فى التليفون وقلت له أنا اتصلت ببهى الدين ، وبعد حديث طويل ، قال أنا حا افكر فى الأمر وانا لا قبلت ولا رفضت ، اتركنى لباكر لما أفكر ، اذا كنت أقبل أو لأ ، فقال الملك احنا لازم نؤلف الوزارة دلوقت فقلت له هو كان طالب أكثر من هذا ، فقال طيب ، وفى الساعة الواحدة اتصل بى ، وقالى خللى بهى الدين بركات يقولك حيقبل واللا لأ ؟ فقلت له ما اقدرش وده أقصر وقت يمكن فيه الاتصال بزملائه اللى حيعاونوه على تأليف الوزارة ، وحيصغر بنفسه ، وأظن نقدر نستنى الليلة فقال طيب . وفى الساعة السابعة كلمنى الملك ، وقال لى أنا عايز الليلة تتألف الوزارة فقلت له أنا ما استطعش فقال حاول يمكن عمل استشاراته بعد الظهر ، فقلت له أنا ماوجدتوش وافتكر نقدر نستنه لبكره واهى الساعة ثمانية دلوقت فقال طيب . وفى الساعة الحادية عشرة اتصل بى وقال انا ما اقدرش استنى لبكره وانا قلت لحسين سرى يؤلف الوزارة ما دام بهى الدين بركات ما قبلش أو ما استطعش ، فأنا قلت له حسب قولك لى ، حسين سرى تنحى نهائيا . فقال لى ما دام ما ألفهاش بهى الدين لغاية دلوقت فانا قلت لحسين سرى يستمر فى تأليف الوزارة !

الرئيس ــ هو الملك اتصل بسرى بنفسه ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ انت كنت رئيس ديوان ومفروض انك تعرف ؟

الشاهد ــ اللى اعرفه ان كريم ثابت والياس اندراوس كانوا مع الملك طول الوقت ، انما بلغت حسين سرى فى الأول ان الملك يطلب منه تأليف الوزارة ولكن بعد أن تعثرت الوزارة فى التشكيل وقبل أن تشكل ، أنا ما اعرفش .

المدعى ــ هل تعرف مدى الصلة بين فاروق وكريم ثابت ؟

الشاهد ــ كانت صلة متينة ، واللى أعرفه ان كريم ثابت ما كانش بيقابل الملك فى الأوقات العادية اللى فيها شغل فى الديوان ، وانما كان بيقابله بعد الظهر .. يقابله بالليل خارج السراى ، وكان باين من أثر هذه المقابلات انه بيأثر على الملك .

المدعى ــ عندما سئلت فى التحقيق ، أجبت بأن هذه الصلة معروفة لكل الناس فى السراى وخارجها ، ويظهر انه كان له تأثير على الملك ، وكان بيمده بالمعلومات التى توجهه الى حيث يريد كريم لأنه كان بينتفع .

الشاهد ــ هذا ما قلته تماما وما أؤكده .

المدعى ــ ما وجه الانتفاع ؟

الشاهد ـ كان بينتفع من غير شك . انما أنا ما عنديش الدليل المادى اللى أقدمه ، وأقول انه أخذ مبلغ كذا ، واللى اعرفه انه كان بينتفع وهـذا أعرفه سماعا من الكثيرين ـ سياسيين وغيرهم وأصحاب أعمـال وشركات .

الرئيس ـ سمعت وقائع معينة ؟

الشاهد ـ اللى أعرفه ان العلاقة ما كانتش لوجه الله ، وانما لوجه المصلحة .

المدعى ـ هل تذكر شيئا من حالته المالية ؟

الشاهد ـ أنا أعرفه وهو شاب صغير من أيام ما كان موظف صغير فى جريدة السياسة يتقاضى مرتب بسيط قدره ٢٥ جنيها ، وبعد كده بشوية ، أى حوالى سنة ١٩٢٦ ما اعرفش عن دخله حاجة .

المدعى ـ لغاية سنة ١٩٢٦ كان اتصالك بكريم ثابت مباشرة ؟

الشاهد ـ أيوه كان اتصالى مباشرة فى الشغل وكان مجتهد متواضع .

المدعى ـ منذ متى اتصل بالسياسة ؟

الشاهد ـ من سنة ١٩٤٦

المدعى ـ هل كان يتدخل فى مسائل أخرى غير السياسة ؟

الشاهد ـ أيوه ، كان بيتدخل فى المسائل الدينية ، وسمعت من واحد فى السراى أنه بيحضر اجتماعات اللجنة اللى بدها توصل نسب فاروق الى الأسرة النبوية .

الرئيس ـ هما عملولها لجنة ؟

الشاهد ـ أيوه عملوا لجنة لهذا الموضوع ، وكان أعضاؤها رئيس التشريفات ، وحسن يوسف ، والشيخ البيلاوى ، وكريم ثابت كان بيحضر مش عارف بصفة ايه !

الرئيس ـ الدفاع له أسئلة .

الدفاع ـ لأ .

الرئيس ـ هل تعتقد ان كريم ثابت كان أداة من أدوات افساد الملك السابق ؟

الشاهد ـ اعتقد انه مش هوه لوحده ، بل هو وغيره ، ومفيش شك انه وجهه توجيهات غير صالحة .

الرئيس ـ كنت رئيس ديوان وهو مستشار صحفى ، فهل كان يعتبر من موظفى الديوان ؟

الشاهد ـ يعتبر أو لا يعتبر ، أنا ما اعرفش لأنى ما اعرفش له مكان ، وانما هو جه زارنى مرة على أثر تعيينى ورديت له الزيارة .

الرئيس ــ أمال مرتبه أو مكافأته كان بيخدها منين ؟ من جيب الملك ؟
الشاهد ــ لا من جيبه ما يعطيش .
الرئيس ــ ايه المميزات اللى كان كريم ثابت يقدر يؤثر بها على الملك ؟
الشاهد ــ هو شاب ذكى والذكاء قد يوجه الى الخير ، وقد يوجه الى الشر ، وهو اتصل بناس كتير من كل الطبقات . كان بيعرف طبقات كثيرة من الناس من مصريين وأجانب وسوريين ويهود بحكم وظيفته ، فطبعا هــذه العلاقات يمكن هى اللى خلته صالح علشان يشتغل الشغلة دى .
الرئيس ــ تقصد ايه ؟
الشاهد ــ هو قعد يكتب شوية كتب عن تاريخ الملك الأسبق ، ومقالات فى الجرايد ، وكتب عن تاريخ الملك السابق ، مع انه ماكنش مضى عليه ستة أشهر فى الحكم .


الدكتور حافظ عفيفى

الرئيس ــ وتوثقت الروابط بعد كده ؟
الشاهد ــ أيوه .
الرئيس ــ ايه السبب فى توثيق الروابط دى ؟
الشاهد ــ الواقع انى كل ما كنت أروح مكان عام ، زى الأبرج الاقيهم قاعدين !
الرئيس ــ يعنى ايه السبب الرئيسى ؟
الشاهد ــ هو كان شاطر فى المديح ، وعمــل لنفسه بروباجندا « دعاية » انه قابل هتلر وموسولينى وماكدونالد .
الرئيس ــ ازاى بيستفيد منه ماليا ؟
الشاهد ــ أهو كان بيلم له باسمه الخيرات ويديله .
الرئيس ــ يعنى ايه الخيرات ؟
الشاهد ــ يعنى الجمعيات الخيرية زى ما حصل فى حكاية المواساة وانا كنت باسمع كثير .
الرئيس ــ تسمع واللا تعرف ؟
الشاهد ــ كنت باسمع .
الرئيس ــ وانت رئيس ديوان ، مالفتش نظر الملك لخطورة الوضع ؟
الشاهد ــ لفت نظره مرارا . وكان بيقول ده مش صحيح .
الرئيس ــ كان بيثق فيهم ؟
الشاهد ــ أيوه كان بيثق فيهم لدرجة انه أعطى أوامر أن يدعى لكل عزومة يعملها الملك أو يدعى اليها ، كريم ثابت والياس اندراوس .



الرئيس ــ هل تعرف وقائع معينة عن تدخل كريم ثابت فى مصالح الحكومة المختلفة أو أعمال الوزارات ؟

الشاهد ــ تسأل الوزارات أو المصالح فى هذا .

الرئيس ــ بقى ما تعرفش عن تدخله حاجة أبدا ؟

الشاهد ــ حاجة معينة لأ ، انما كنت باسمع .

الرئيس ــ من ناس موثوق بيهم ؟

الشاهد ــ أيوه واللى كان بيسقط الوزارات ويقيمها يقدر يعمل ما هو أكثر من كده وانا سمعت انه تدخل كثيرا لقضاء مصالح فى الوزارات .

الرئيس ــ ألم تسمع انه أيام حرب فلسطين ، كان بيتوسط للافراج عن اليهود .

الشاهد ــ أيوه سمعت كثير ولكن برضه ماعنديش دليل قاطع .

الرئيس ــ سمعت من مصريين واللا يهود ؟

الشاهد ــ سمعت من يهود .

الرئيس ــ اشرح ما سمعته .

الشاهد ــ مقالوش مبالغ فيه ولكن قالوا انهم دفعوا ، وأرجو اعفائى من ذكر الأسماء وهو كان بيتدخل لرفع الحراسة عن شركات اليهود والافراج عنهم .

الرئيس ــ الفلوس دى كانت لكريم واللا للملك السابق ؟

الشاهد ــ ده سر ما اعرفوش . واللى اعتقده من أخلاق الاثنين انهم بيتقاسموا بس واحد له نصيب الأسد ، وواحد له نصيب القط .

الرئيس ــ متى سافر كريم لحضور اجتماع شركة القنال ؟

الشاهد ــ هو سافر ثلاثة أو أربعة أيام فى الفترة ما بين استقالة نجيب الهلالى وتشكيل وزارة حسين سرى ، وقبل ما يستقيل الهلالى ، كان سافر وقبل تأليف حسين سرى الوزارة كان جه .

الرئيس ــ ماعرفتش ايه السر ؟

الشاهد ــ لأ .

المدعى ــ ما حدش شكى من انه تدخل ؟

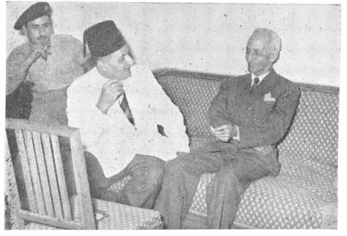
الشاهد ــ أظن شكالى مرة الهلالى ان الملك ألح عليه مرات أن يأخذ كريم ثابت يعمله وزير بروباجندا (دعاية) فرفض .

الرئيس ــ وما اخدوش ليه مع انه أولا صحفى ، وثانيا وثالثا انه قد يؤثر على ملك طاغية ، وكوزير للدعاية أظن ينفع مع توافر هذه الصفات .

الشاهد ــ بس أى نوع من الدعاية ، هو مش عايز هذه الدعاية .

الرئيس ــ هل للدفاع أسئلة ؟

الدفاع ــ متشكر .



المتهم كريم ثابت مع محاميه الأستاذ احمد رشدى فى فترة الاستراحة . . .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة ظهرا)

الرئيس ــ المدعى عنده حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ الدفاع له طلبات ؟

الدفاع ــ بالأمس تقدمت بطلب الى حضرة المدعى العام ، أن يضم الى أوراق الدعوى محضر أعمال لجنة خبراء وزارة العدل .

المدعى ــ لم يضم .

الدفاع ــ ده لازمنى فى الدفاع ، وعلى الأخص آخر محضر من أعمال اللجنة .

الرئيس ــ تقدروا تطلبوه دلوقتى .

المدعى ــ نضمه حالا .

الرئيس ــ المتهم كريم ثابت ؟

المتهم ــ أيوه يا فندم .

الرئيس ــ انت تعلمت فى مصر ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ يعنى ثقافتك مصرية ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ اشتغلت فى الصحافة امتى ؟

المتهم ــ من أول يناير سنة ١٩٢٤ الى ١٩٤٩ .

الرئيس ــ صحفى عادى أو مستشار صحفى ؟

المتهم ــ أولا أنا نشأت فى المقطم وكانت والدتى من أصحابه ، ووالدى كان رئيس التحرير وجدى كان صحفى ، وخال والدتى صحفى ، وخالى صحفى ، اذن من الناحيتين نشأت فى بيئة صحفية ، وقعدت فى المقطم من أول يناير سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٢٦ أنشأت مجلة اسمها العالم وهى أول مجلة سياسية من نوعها زى المجلات اللى بتطلع اليومين دول ، وفى سنة ١٩٢٧ ضمت هذه المجلة مجلة كل شىء ، التى كانت تصدر عن دار الهلال وتركت المقطم واشتغلت فى جريدة السياسة سنة ١٩٢٧ ، وكانت أيام خلاف بين الأحزاب مع بقائى فى دار الهلال . وكنت أحرر المصور قبل فكرى أباظة الى جانب كل شىء والعالم ، ثم رجعت المقطم فمكثت فيه لغاية سنة ١٩٣٦ . وفى سنة ١٩٣٦ اشتركت مع محمود أبو الفتح ومحمد التابعى فى انشاء جريدة المصرى متساويين وبعد ذلك فى سنة ١٩٣٨ لأسباب عائلية رجعت المقطم لأساعد والدى على تحرير الجريدة الى أن قضت الظروف أن أترك العمل المباشر فى آخر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ يعنى فى خلال خدمتك للصحافة كصحفى مباشر كان دخلك من الصحافة كثير ؟

المتهم ــ دى نقطة سئلت عنها فى المعتقل فى اكتوبر الماضى . فقد سئلت عن مصدر ثروتى .

الرئيس ــ أنا ما بسألكش عن الثروة دلوقت ، أنا باســـألك عن دخلك من الصحافة ؟

المتهم ــ الصحفى عنده أجر ثابت ، فاذا كان صاحب جريدة أو مساهم فى جريدة أو له اشراف عليها يستطيع أن يكون له أبواب ثانية للايراد . وقد نشأت

جرائد كثيرة واغتنت وترعرعت من غير الايراد الثابت ، وفيها حاجة اسمها الدعايةوده موضوع ، كل صحفى عنده جريدة ، يعرفه .

الرئيس ــ الايراد الخارجي بييجى منين ؟

المتهم ــ ساعات بتحصل حملات اقتصادية أو تجارية بيدفع ثمنها ، وانا اعرف عن يقين انه فى أثناء معركة القطن الأخيرة كان ثمن المقالة الواحدة بيصل الى ألف جنيه فى بعض الأحيان .

الرئيس ــ مين اللى بيأخذ المبلغ ، صاحب الجريدة أو الصحفيين ؟

المتهم ــ صاحب الجريدة أو المهيمنين عليها .

الرئيس ــ كان بيجيلك ايراد كبير من الناحية دى ؟

المتهم ــ أيوه واظن ايراد كبير كان . .

الرئيس ــ كان بيدخل ايراد كبير من الناحية دى تقدر تضرب لنا أمثلة ؟

المتهم ــ متأسف ما اقدرش اضرب أمثلة معينة ، لأنها مسائل تمس شركات وبيوت مالية ، وده اللى بيقولوا عليه سر المهنة .

الرئيس ــ اللى كنت بتكتبه كنت بتكتبه عن يقين ، انه فى الصالح العام ، واللا علشان تأخذ فلوس وبس ؟

المتهم ــ والله دى راجعة لضمير الصحفى ، وتتوقف على سمعته ، وهل هو خامل أو معروف ، نشط أو كسول . أنا ما احبش اتكلم عن نفسى ولكن أترك المسائل تتحدث عن نفسها . واذكر لحضراتكم مثلين صغيرين لما دار الهلال عرضت على ضم مجلتى لها والاشتراك معها فى التحرير لم تبحث عن كاتب خامل ، ولما أراد التابعى ومحمود ابو الفتح انشاء جريدة المصرى بحثوا عن صحفى يقدر يتم المجموعة ، ما يبحثوش عن صحفى خايب وكانوا بيقولوا اننا الفرسان الثلاثة ، وهذا دليل على اننى كنت صحفى ناجح .

الرئيس ــ يعنى ما تتذكرش وقائع معينة أخذت فيها مبالغ من المال فى مناسبات معينة ؟

المتهم ــ حتى لو كنت أتذكر ، فأرجو اعفائى ، لأنى ما اقدرش اقول .

الرئيس ــ الحكومة كانت بتشترك فى المجلات وتدفع مصاريف سرية ؟

المتهم ــ الحكومة كانت بتدفع من أجل الدعاية الخاصة بها .

الرئيس ــ لغاية سنة ١٩٤٩ كان عندك ثروة كبيرة ؟

المتهم ــ أيوه كان عندى .

الرئيس ــ عرفت الملك السابق ازاى ؟

المتهم ــ عرفته على مراحل . وآخر يومين وأول يومين سنة ١٩٤١ ، سنة ١٩٤٢ كنت فى أسوان أقضى مع عائلتى عيد رأس السنة ، ولم يكن معروفاً أنه سيحضر ووصل هو والملكة فريدة ، كانوا فى رحلة صحراوية قريباً من أسوان ، فعرجوا على هناك . . وهناك اجتمعوا بالرئيس السابق حسين سرى ، وهو الذى قدمنى للملك السابق . بعد ذلك لم أر الملك وماشفتوش وهو راجع القاهرة .

الرئيس ــ قعد حوالى ٢٠ يوم ؟

المتهم ــ لا أربعة أيام فقط .

الرئيس ــ مصطفى النحاس ما كانش موجود فى اللوكاندة ، وحسين سرى رئيس حكومة .

المتهم ــ مصطفى النحاس ما كانش موجود . وحسين سرى هو اللى قدمنى للملك . بعد كده ما شفتوش لغاية أغسطس أو سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، حيث قابلته مقابلة رسمية فى عابدين .

الرئيس ــ يعنى مقابلة عابرة فى اسوان ، ومقابلة عابرة فى حفلة رسمية .

المتهم ــ فى اسوان قعد معايا واتكلم فى موضوعات شتى ، وبعد كده قال لى انشاء الله لما نرجع مصر احب اشوفك ، وانا اعتبرت ان دى مجاملة منه وما كانش معقول أروح أخبط على السراى أقول لهم ان الملك قال انه يحب يشوفنى . وبعدين قابلته فى الحفلة الرســـــمية فى أغسطس أو سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم بعد كده فاتت سنة ماشفتوش ، وفى يوم من الأيام كنت موجود فى مكان ما ، فشافنى .

الرئيس ــ نقدر نعرف المكان ؟

المتهم ــ كان فى الأوبرج ، وكان معاه الياور عز الدين عاطف ، وانا كنت عازم اثنين أصحابى على العشاء ، واحد ملازم أمريكى ، كان والده وكيل وزارة الخارجية اسمه بين ويلز ، وموظف فى السفارة الأمريكية اسمه فريد حداد . فعز الدين عاطف شافنى من بعيد والظاهر انه قال له احنا موجودون .

الرئيس ــ هو عز الدين عاطف كان يعرف انه فيه بينك وبينه علاقة ؟

المتهم ــ عز الدين عاطف كان ياور فى اسوان ، وجه عز الدين وطلبنى اقعد مع الملك ، فرحت وسلمت وقعدت مدة طويلة لغاية الساعة الواحدة ونصف ، حتى انْ اللى كانوا معايا انصرفوا وبعدين قال لى متشكرين

نشوفك فى فرصة أخرى وجه ظرف شفته ، والحكاية جرت بعضها بهذا الشكل ، وكنت الأول أقابله فى مواعيد متفاوتة وبعدين بقت علاقة شخصية الى ان كان سنة ١٩٤٦

الرئيس ــ علاقة شخصية يعنى ايه ؟ صحفى .. وملك ؟!

المتهم ــ ما اقدرش اقول انه ماشافش أذكى منى حد ، أو أبرع فى الحديث منى ، أو أحسن منى ، ولكن أقدر أقول انه استلطفنى ، زى ما الواحد يستلطف صديق أكثر من الثانى وده اللى حصل . الى ان كان يوم كلمنى عز الدين عاطف ..

الرئيس ــ لما بقى فيه علاقة شخصية كنت باستمرار معاه ، والا ما تبقاش علاقة شخصية .

المتهم ــ الأول كانت متقطعة ، وبعدين بقيت باستمرار معاه .

الرئيس ــ يعنى فى غدواته ..

المتهم ــ أيام الحرب وفى الحفلات الخاصة ، وعند القائد البريطانى ، وعند الأمريكان وكان فيه فى السراى قائمة مطبوعة بمن يدعون مع الملك فى الحفلات الخاصة ، سواء كان يقيمها أو يدعى اليها ، فيه ١٥ أو ٢٠ يعرضوا عليه وهو يشطب ويختار حسب المزاج ، وحسب الغضب والرضى . غضبان يشطب الاسم ، مبسوط يخليه والغضب والرضى حسب بورصة مزاجه الشخصى ، وحسب الشخص .

الرئيس ــ وحسب الحفلة ؟

المتهم ــ أيوه الى ان جيت فى سنة ١٩٤٦ فى مايو ، وعيننى مستشار صحفى ..

الرئيس ــ بعد ما توثقت الروابط ؟

المتهم ــ أيوه ، كنت معاه فى رحلة الحجاز ووافيت صحف العالم بأنباء الرحلة ووصفها فانبسط منى ، وفى سنة ١٩٤٦ عيننى مستشار صحفى وسيادتك سألت عن اختصاص الوظيفة دى ، وماحدش عرف يجاوب ، والواقع انه ماكنش لها اختصاص محدود . قال الملك أنا عينت كريم ثابت مستشار صحفى ، فقال الجميع حاضر يا فندم وبدون مرتب .

الرئيس ــ ماكنتش بتأخذ مرتب ؟

المتهم ــ دى نقطة مهمة أحب أن أوضحها . ماكنتش باخد مرتب ولهذا لم اعتبر موظفا ، وظللت محتفظا بعملى فى الصحافة ، وعملى فى الشركات ، الى أن عينت مستشارا بالاذاعة بمكافأة .

الرئيس ــ مكافأة قد ايه ؟

المتهم ــ ١٤٠٠ جنيه .

الرئيس ــ لما اتعينت مستشار صحفى مش لازم تعرف مهمتك ايه ؟

المتهم ــ دى كانت متروكة له هو .

الرئيس ــ يعنى ماكنتش بتشتغل حاجة ؟

المتهم ــ هو قاللى كل حاجة تخص الصحافة تفوت عليه ، ولما يكون فى رحلة واللا حاجة أوافى الجرائد بالأخبار ، وكمان لما يكلفنى بشىء له صلة بالصحافة أقوم بيه .

الرئيس ــ اسمك مستشار صحفى ، وانت صحفى ، لازم عارف مهمتك ؟

المتهم ــ الأساس ان كل ما يتصل بالصحافة كان يعرض على .

الرئيس ــ هوه قالك ما تشتغلش ؟

المتهم ــ لأ كل شىء خاص بالصحافة كان بيعرض عليه كما قلت .

الرئيس ــ كان لك نشاط كمستشار صحفى ؟

المتهم ــ عملى معه هو . . .

الرئيس ــ زى ايه ؟

المتهم ــ كل ما يخص الصحافة . يعنى مثلا واحد عاوز يكتب مقالة عن الملك أزوده بالمعلومات ، عاوز صور أسهل له الأمر ، ولكن ماكانش عملى ألف على الجرايد .

الرئيس ــ عملت ايه لما الجرائد الأجنبية هاجمته ؟

المتهم ــ مش عملى ده وهو كان بيطلع على الجرائد الأجنبية قبل ما نشوفها ، حضرتك سألت سؤال كيف كان يعلم الملك، وازاى كانت بتجيله المعلومات؟ فأنا أحب أوضح النقطة دى مش دفاعا عن نفسى . فهل كنا بنبلغه ونأخذ النتيجة كما يقال ، لأ اللى كان بيحصل انه ماكانش فيه عمل بيعمل فى الحكومة ، الا بعد استئذان الملك أيا كان هذا العمل مش بس انشاء كوبرى أو مستودع أو غيره ، من الأعمال الكبيرة اللى طبيعى انه يعلم بها ، وانما ايه رأى حضرة الرئيس فى ترشيح مدير للتنظيم كان يعرض على الملك وهل يوافق أو ما يوافقش . قنصل مصر فى لفربول ، عاوز يجى ١٥ يوم أجازة علشان أمه عيانة ، حركة ترقيات البوليس بموافقته ، حركة ترقيات الجيش بموافقته ، تغيير الملابس الصيفية بالشتوية للجيش والبوليس ومتى يغيروا هذه الملابس ، والشتاء يبتدىء فى ١٥ نوفمبر فى مصر و ١٠ نوفمبر بالاسكندرية واذا ما صدرتش الموافقة ما كانوش يغيروا . كيف كان يعرض عليه كل هذا . ان رول مجلس الوزراء من أيام الملك فؤاد كان ييجى الى السراى قبل الجلسة بأيام ، وجرت

العادة على هذا من سنة ١٩٢٤ الى يوليو سنة ١٩٥٢ وكان بيرفع رول مجلس الوزراء الى الملك يطلع عليه ، والمسألة اللى عاوز يأخرها يأخرها واللى عاوز ينظرها تنظر ، فكل الترشيحات والتعيينات والترقيات كانت بتعرض عليه ، حتى ترشيح مدير التنظيم أو مدير المجارى لازم استئذان السراى ، ووكيل الديوان يرفع بيها البوستة .

الرئيس ــ كان بيحصل هذا فى جميع العهود باستمرار ؟

المتهم ــ أيوه فى جميع العهود .

الرئيس ــ كان فى عهود أصحاب الأغلبية ؟

المتهم ــ كان بيحدث هذا فى جميع العهود باستمرار ، أغلبية وغير أغلبية ، وانا دخلت السراى لقيت الحال كده ، وترفع البوستة للملك ويرجعها وتوزع على المختصين وعليها التأشـــيرات اما بالمـــوافقة أو الرفض أو بتعليماته بشأنها .

الرئيس ــ كان بيجيب رول مجلس الوزراء والمذكرات ويطلع عليها ؟

المتهم ــ أيوه ، وهاتوا البوستة شفوها ، وده غير بوستته الخاصة .

الرئيس ــ كان بيطلع عليها ؟

المتهم ــ أيوه كانت بتروح له شنط كل شنطة قد كده ، وفيها مذكرات عن كل شيء حتى عدد الغزلان فى أدفينا وانشاص ومات منهم كام .



المتهم كريم ثابت يشرح أسرار عهد الفساد !!

الرئيس ــ كان بيجيب وقت منين ؟

المتهم ــ رغم سهره ولعبه كان بيشوف البوستة ودى غريبة من الراجل ده ، والتأشيرات اما بخطه واما بخط واحد من الشماشرجية اللى فى خدمته ، محمد حسن ، أو عزيز افندى . حاجة ثانية أحب أقولها للتاريخ ، ما دام

محكمة شعب، ومحكمة تاريخ . هل الملك كان بيعرف كل شيء أولا واللى جنبه همه اللى بيقولوله واللا لأ ؟ الملك كان بيعرف كل شيء وكان قائد بوليس السراى الاميرالاى احمد كامل بيكتب له تقارير يومية بكل ما يقال عنه فى البلد . ويوم ما حصل اضرابات فى الجامعة ونزلوا صورته ومزقوها وشتموه وهتفوا ضده، ولما هتفوا ضده فى المدارس وضد ناريمان كان عارف قبل ما نعرف، عرف هذا كاملا مفصلا عن طريق الأميرالاى احمد كامل . وكل ما كان يكتب عليه فى أوروبا كان بيطلع عليه، كانت المجلات بتحجز فى المطارات ويطلع عليها، ويطلع عليها اللى حواليه، مش هما اللى كانوا بيقولوله . حتى تغيير اللبس للجيش والبوليس فى الصيف والشتا كان بأمره، وافتتاح المدارس والكبارى وغـــير ذلك لو حضراتكم طلبتم الأوراق من الديوان، حتشوفوا العجب، وحتشوفوا انه كان بيستشار فى كل شيء، ويطلب اذنه فى كل شيء، وفى عهد جميع الوزارات . وما دام صدركم اتسع لسماع هذا الكلام أنا أقولكم ان مفيش رئيس وزارة شكا، جايز شكا بعد خروجه من الحكم .

الرئيس ــ شكوا من مين ؟

المتهم ــ شكوا من كريم ثابت .

الرئيس ــ جاء فى أقوال الشاهد حافظ عفيفى، انك سافرت باريس يومين ورجعت .

المتهم ــ أنا فى سنة ١٩٥٢ سافرت أوروبا مرتين كل مرة اقعد مدة طويلة . وانا كنت مستقيل، وماكنش لى حظ أو شرف اننى اشتغل مع حافظ عفيفى، لأنى كنت استقلت من السراى، وهو جانى مرة وانا زرته مرة وبس .

الرئيس ــ سافرت أولا ؟

المتهم ــ سافرت مرتين .

الرئيس ــ قعدت يومين فى باريس ؟

المتهم ــ قعدت ١٥ يوم، ومرة قبلها قعدت ١٥ يوم، وكنت باسافر باكمل علاجى، ولا رحت جنيف ولا غيره .

الرئيس ــ طيب فى عهد الوفديين كانوا عاوزين يطلعوا قانون الصحافة، فهل ابديت وجهة نظرك للملك السابق عن خطورة القانون ؟

المتهم ــ أولا فيما يتعلق بالقانون، الملك كان متعنت جدا بشأن قانون الأنباء الخاصة بالقصر، وكان متشدد جدا . أما فيما يختص بالقانون الخاص

بتقييد الصحافة ، فلا يوجد وزير أو موظف كبير يستطيع أن يشهد ، ولا أي مخلوق يمكنه أن يقول ان كريم ثابت كلمه فى هذا الموضوع . .

الرئيس — انت مستشار صحفى ، وفيه اتجاه بالشكل ده عملت ايه ؟ يعنى ماقلتش بلاش الكلام ده ؟

المتهم — طبيعى أنا قلت له بلاش الكلام ده ، واعتقد كصحفى ، ان الخبر اللى يمنع يذاع وينتشر بشكل أفظع مما لو نشر ، ومثل آخر عنه أضربه لحضراتكم ، حدث فى سنة ١٩٥١ كان الملك بره وماكنتش معاه ، وجه تلغراف بأن الملك اتغدى فى مكان ، وجه هذا الخبر ، وفى الصباح تنبه المسؤولون كيف يكتب ان الملك تغدى فى رمضان لازم يصادر الجرنال ، وفعلا صودر . صبحت أبحث عن الجرنال فقيل لى ما جاش لأنه صودر فسألت ليه صودر ؟ فقيل لى علشان نشر أن الملك اتغدى ، وان هذا لا يجوز ، علشان المسلمين يزعلوا . بأى منطق يصادر الجرنال ؟ أنا لو كنت مطرحهم ، كنت أترك الخبر يمر وما حدش حياخد باله .

الرئيس — ما الذى تعرفه عن أخلاق الملك السابق ؟

المتهم — من حيث ايه ؟

الرئيس — أخلاقه عموما .

المتهم — أخلاقه عموما ؟

الرئيس — انت مش كنت مختلط بيه ؟

المتهم — أيوه .

الرئيس — فيه حاجة بارزة فى أخلاقه ؟

المتهم — هو مافيش شك ، ماكانش غبى ، وكان صاحب ذاكرة قوية ، وكان له جلد كبير .

الرئيس — على السهر يعنى ؟

المتهم — فى كل حاجة . ولكن ماكانش عنده قوة الاستمرار فى التفكير ، وكان دايما يعتقد ناحية السوء فى الناس ، فلما واحد يحكى له حكاية مثلا ، يأخذ الجانب السيء منها . هذا من حيث شخصيته وحاجتين أثروا عليه . . تكوينه الجثمانى ، من أوله لآخره . وغدده أثرت على جسمه ، وكان لها تأثير على عقليته . وكذلك لعب القمار .

الرئيس — فسر لنا الحته دى شوية ؟

المتهم — تكوينه الجثمانى ، أدى فى آخر الأمر الى أن كان جسمه لا يساعده على تحمل أى مجهود ، لهذا أنا أعتقد انه كان مريض .

الرئيس – مريض مرض جثماني ؟

المتهم – مفيش شك .

الرئيس – سبب انحرافه وتصرفاته ايه ؟

المتهم – شواذ طبيعية ، ونا واحد من الناس كنت ألاحظ فيه هذا ، وكنت معتقد انه مع الوقت ومع التجارب والأزمات ، حيتحسن وكنت أقول ده شباب ودلوعه ، وجاهل ! ملك وغنى وما اتوجهش التوجيه الصحيح لكن أنا لاحظت مع الأسف الشديد ، ان الشذوذ كان بيزداد يوم بعد يوم ، ولا ينقص . ودهأول ما ضرب فى ذهنى ان المسألة مش مسألة نزوات . يمكن السيطرة عليها أو التغلب عليها . الى ان كنت يوم من الأيام فى زيارة صديق طبيب ، فأطلعنى على كتاب فى تكوين الشواذ ، وقرأ لى صفحة خيل الى ان الكاتب الأمريكى أو الانجليزى وضع شخص فاروق أمامه ، وقعد يوصفه ، فأيقنت انه لن يتحسن مع الوقت ، ولهذا استقلت فى أول فرصة .

الرئيس – يعنى كنت بتحاول اصلاحه ؟

المتهم – أنا استقلت خمس مرات .

الرئيس – حاولت اصلاحه أو لأ ؟

المتهم – حاولت ، وآخر مرة حاولت فيها فى اكتوبر سنة ١٩٥١ فقد استقلت بعد ان كتبت له جواب من أوروبا فى ٢٠ صفحة واظن مافيش واحد يكتب جواب زى ده ، الا ويكون نصيبه أحد أمرين : اما انه يهنئنى على هذه الصراحة ، واما انه يمسكنى يدينى رصاصة . حدثته فى هذا الخطاب عن كل اللى بيحصل وانه هو سبب هذا . بعت له هذا الجواب من أوروبا من رحلتى ، فضرب لى تليفون وكان الشخص اللى بيتكلم هو احمد كامل وقال لى الجواب ده مين اللى كتبه على الماكينة ؟ فقلت له أنا . فقال انت مابتعرفش تكتب ماكنة فقلت له لما آجى ابقى امتحنى ، فقال لى وليه كتبته بالماكنة فقلت له علشان الطيارة ، فقال لماذا لم توقعه فقلت علشان بعته بالطيارة ، وعلى العموم لم أوقعه خوفا من أن يقع فى يد أحد ، وعلى أى حال أنا كاتبه بشكل يعرف مين اللى كاتبه بدليل انه خلاك كلمتنى . وكان الجواب يدور حول النوادى وتصرفاته فيها وبعد كده قعدت شهر ، وأخذت خبر انه راح مع زوجته النوادى ومافيش فائدة فاستقلت وهوه كان ينتقل كل سنة من القاهرة الى الاسكندرية ، ولكن لا يعتبر الانتقال رسميا الا اذا ذهب هو بصفة رسمية ، ومعنى عدم الانتقالبصفة رسمية ، انه لا يصح جمع مجلسالوزراء فىالاسكندرية

وانما للوزراء أن ينزلوا يوم ، اثنين ، ثم يعودوا الى مصر وفى سنة ١٩٤٦ علم الملك ان النقراشى حايجمع المجلس فى اسكندرية فالملك قال ما دام أنا مش منتقل رسمى يبقى ما فيش مجلس وزراء يجتمع فى الاسكندرية . وفضلوا فى أخذ ورد ، لغاية بعد الظهر فاذا بالملك يقول لى اسمع يا فلان اذا كان النقراشى مصمم على أن يجمع المجلس فى الاسكندرية . . يا يستقيل ، يا أقيله . فانت تاخد معاك محمد حيدر وكان وزير حربية مع النقراشى ، فرحت للنقراشى بالليل البيت وبعد الكلام عن الصحة والسؤال عن المزاج ، سألته عن حكاية مجلس الوزراء فقال ماله ؟ فقلت له أظن انت عارف ان رئيس ديوان الملك قال لك ان الملك زعلان من الحكاية دى . وكنت أتصور انه يطلب اعفاءه من منصبه أو يبدى رغبته فى الاستقالة فبص شوية كده وفاجأنى بقوله : طيب يا سيدى أنا بكره مش جامع مجلس الوزراء . وأجل الاجتماع ! لأن فيه لجنة سرية حيحضرها رئيس مجلس الوزراء ، مع أن الوزراء كانوا حضروا الى الاسكندرية وهذا هو مثل من أمثلة المهام التى كنت أكلف بها . وهى وقائع تدل على عقليته .

الرئيس ــ انت كنت بتحضر معاه فى المحلات العامة ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ ليه ؟

المتهم ــ لأن تواجده ماكنش مثيرا ، أو فيه أى شيء ضد الآداب ، وأقصد بالمحال العامة ، لما يروح الأوبرج مثلا يتعشى ، بعد كده الأندية الليلية اللى كان بيحضرها كنا بنروح على مضض ، وأظن الهامى حسين وهو شخص موضع احترام الجميع ما اقدرش اقول انه كان بيحضر الحاجات اللى على مضض ، وكذلك اخواته واسماعيل شيرين كان يبقى حينفجر وفوزية وهى مثال الأخلاق كانت رخرة تنفجر ، وفى يوم شم النسيم الساعة عشرة بالليل عاوز ياخدنا نادى السيارات ، وكنا تعبانين لأننا معاه طول النهار ، فأضربنا . وراح معاه أربعة خمسة ، فتانى يوم خدنا بالقوة نعمل ايه .

الرئيس ــ استقيل .

المتهم ــ استقلت خمس مرات مافيش فايدة . وكان ممكن أستقيل ولكن ماكانش ممكن أعاديه .

الرئيس ــ هو استلطفك يعنى كان بيسمع كلامك ، لما كان بيعاكس واحدة فى مجلس عام وتشوفه وانت معاه تعمل ايه ؟

المتهم ـ المعاكسة دى لها أنواع ، وكان له ساعات ألاعيب بالنسبة للراقصات ونصحه مافيش فايدة ، ومن ضمن الألاعيب ، كورة صغيرة كان يبلها ويرميها ، تلزق فى الفستان وعلمت انه عمل هذه الألاعيب فى بيارتيز ، وكان الهامى حسين بيتجنن ، لأن هناك مفيش سكوت واذا كانوا هنا بيسكتوا فهناك ما يعرفوش كده .

الرئيس ـ كنت بتعمل ايه ؟

المتهم ـ اللى شافوه بيعمل الحاجات دى ، كل اللى اشتغلوا معـــاه ، أكبر شنبات ، واكبر بشاوات فى البلد ، ومحدش قدر يقوله حاجة ، والورق بيصلهم عن طريق محمد حسن وعزيز افندى الشماشرجى . وفى عهد حسنين رائد الملك ومربيه وهو رئيس ديوان قبل أن يكون اتصاله بالملك عن طريق الشماشرجية ، حسنين اللى كان فاروق فى ايده زى العجينة يصلحها على كيفه ، بدليل أن حسن يوسف كان بيقول لو جانى يوم وصلت لمركزه ، أنا مش ممكن أقبل الأوضاع دى ، وبعدين قبل ! ورئيس الديوان اللى يقولكم ان الملك اتصل به ، كذاب . لأن الاتصال كان عن طريق الشماشرجية ، محمد حسن ، وهم اللى بيأشروا على الأوراق بخطهم ، فتشوا أوراق السرايا وشوفوا هى بخط مين . كل اللى كان يعمله الملك انه اذا وافق يعمل علامة صح ، واذا رفض يعمل علامة اكس ، ويروح رئيس الديوان أمام الوزراء ويقول الملك قابله وقال له .. أنا يمكن باخذ من وقتكم شوية كثير ، ولكن دى فرصة تاريخية ، وانا عايز اقول كل اللى عندى علشان دى آخر فرصة . كريم ثابت النهاردة لما الملك يقول له روح قول للنقراشى . أقول لأ ؟ فيه حد قال لأ .. اللى أحب اسمعه ان وزير أو موظف كبير أو رئيس وزارة ، يجى ويقول بعد حلف اليمين انى طلبت منه حاجة لى أو للملك . انما سمعت وقالوا لى .. ده مش كلام رجالة . هما عارفين ان كريم ثابت محدش بيحميه دلوقت غير ربنا وعدالتكم ، محدش قدر يقف ويقول انى كلفته بأى طلب . نفس حسين حسنى كان متولى شئون السودان وكان بياخد مبالغ من المصروفات السرية على انه حيصرفها هناك ، فايه دخل كريم ثابت ؟ لكن ليه ؟ لازم حافظ عفيفى يجى ويقول ان كريم ثابت حضر اللجنة المشكلة علشان يجعلوا الملك حفيد النبى ، تلقى هذه العبارات بهذا الشكل يبقى كريم ثابت بيتدخل فى الشئون الدينية ، مال كريم ثابت بهذا ؟ الموضوع حصل وحافظ عفيفى رئيس ديوان ، فليه ما قدمش استقالته ؟

الرئيس ـ المساخر دى كانت بتحصل فى عهد الحكومة اللى عندها الأغلبية ؟

المتهم ـ كانت بتحصل فى كل عهد .

الرئيس ـ انت قضيت من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ تقريبا ؟

المتهم ـ الى سنة ١٩٥١ .

الرئيس ـ كنت بتشوف حاجات معينة ؟

المتهم ـ دى كلهم شافوها ، ومفيش وزير أو قنصل كان يقوم بأجازة الا بموافقة الملك .

الرئيس ـ مين كان وزير خارجية ؟

المتهم ـ صعب انى أتذكر .

الرئيس ـ ما شفتش حاجة معينة بالذات ، شخصية محترمة لها مواقفها .

المتهم ـ ماحدش كان بيقف فى وشه ، أما لجنة الانتساب الى النبى ، فايه اللى جاب كريم ثابت فيها .

الرئيس ـ ايه اللى جاب القصة كلها ، ومين اللى اقترح عليه انه يبقى حفيد النبى ؟

المتهم ـ مراد محسن قال انه سمع ان شريف باشا كان اسمه السيد شريف باشا ، واذا حصل بحث يمكن اثبات ان أصله شريف ، وكان معاه كرت من واحد ، وفى يوم كان فيه عزومة فى عابدين وكان وزير الأوقاف موجود ...

الرئيس ـ اهتم بالموضوع ؟

المتهم ـ طبعا . يا حسين .. افندم .. شوف الحكاية .. حاضر يا فندم وفى يوم طلبونى بصفتى مستشار الاذاعة ، وقالو لى ان فيه حاجة مهمة . وجه حسين الجندى ، ومعاه السيد الببلاوى ، ومعاهم الفتوى من نقابة الأشراف بأنه ثبت لديهم ان الملك حفيد النبى ، وطلبوا منى اذاعة النبأ وكان معانا فى السراى على خليل فقلت له يذيع الخبر .

الرئيس ـ كان على خليل معاك ليه ، انت كنت عارف ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم ، كبير الأمناء قال لى تعالى يا سيدى ، أهم طلعوا لنا الملك حفيد النبى .

الرئيس ـ لما كنت مستقيل كان الاتصال مستمر ؟

المتهم ـ أنا استقالتى كانت فى اكتوبر ، والأستاذ رشدى رايح يتكلم فى هذا الموضوع ولكن أحب أوضح ، فقد يقال ايه الدليل على ذلك . اننى بعد ان استقلت باسبوع أنعم على والدى بالباشوية ، وكتبت جميع الصحف بايعاز من النقراشى اننى استقلت لأسباب صحية وان مكانى محجوز لى أعود اليه فى أى وقت عندما أشاء (يعنى مش مغضوب عليه) .

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ــ كان صحيح الكلام ده ؟

المتهم ــ لأ أنا طالع زعلان ولكن هو اللى قال اننى عيان ، علشان مش عاوز يورى اننا زعلانين ومحله محجوز مش مغضوب عليه . وهو مش يومها خاصمنى، وأكثر من ذلك علشان تعرفوا أخلاقه كان مخاصمنى وانا وزير .

الرئيس ــ كنتم أعزاء عند بعض ؟

المتهم ــ قعد مخاصمنى الى يناير مفيش لا كلمة ولا تليفون ، وحتى لما جاب ولى العهد كان مخاصمنى ، دى عقلية من الصعب تفسيرها واكثر من كده انه كان مخاصمنى وانا وزير طيب مخاصمنى يجيبنى وزير ليه ؟ ولما كنت وزير رحت مرة اتعشى بدرى فى نادى السيارات علشان لما يجى مايجدنيش لأنه متعود يجى متأخر . رحت الساعة ثمانية ونصف وكان فيه الدكتور يوسف رشاد ، وفجأة الساعة تسعة وعشرة على خلاف العادة طب الملك مع بوللى ، ولما شافنى دور وشه الناحية الثانية بعد كده طلب يوسف رشاد ، وسلم عليه وقعد يضحك معاه ولم يسلم على . . .

الرئيس ــ علشان يغيظك ؟

المتهم ــ وبعدين عمل حتة عيش بالزبدة والعسل ، وجه يوسف رشاد وجابلى السندوتش وقال لى : الملك شافك بتاكل ماحبش يزعج معاليك ، دى مرة قعد مخاصمنى شهر لأنى كنت ضيفه فى المنتزه والساعة عشرة قاللى أنا نازل البلد فقلت يمكن معاه (تفليته) عنده معاد ولم أسأله ، وقعدت انتظره للساعة حداشر ونصف . . اتناشر فطلبت العشاء ولسه بدوب رايح آكل أول لقمة وباقول باسم الله الرحمن الرحيم لقيته جه ، وقال بتاكل من غيرى اخص عليك وقعد مخاصمنى شهر . لا كلام ولا حديت . انما العمل مستمر ، ورق رايح وورق جاى ، وفى الفترة دى جه الملك فيصل الصغير ملك العراق وهو يعرف علاقتى بالأسرة الهاشمية ، وهى من أيام الملك فيصل الكبير فطلبنى نروح نزوره فرحت المنتزه ، والعاده انى فرخة بكشك اطلع على طول ولكن البورصة كانت نازلة فقالوا انتظر هنا ، فانتظرت على السلالم وهو نزل وركبنا ورحنا زرنا الملك فيصل فى سان استفانو وركبت معاه ، وبعد انتهاء الزيارة . . وعند أول حوداية قال لى اتفضل انزل ، فقلت متشكر وقعد شهر مخاصمنى تفسروا ده بايه ؟

الرئيس ــ كان بيغير عليك ؟

المتهم ــ حسين سرى أشار الى نقطة وقال ان أخلاق الملك طول عمرها كده ،

وأنا فى يوم قاعد مع حسين سرى قلت له تعالى قوللى يا أخى ، الملك ساعات نبقى قاعدين بالليل ويطلب تصليح شباك ، أو كسر باب ويصر على التنفيذ فورا . ومرة كنا بناكل فى اليخت النيلى (قاصد خير) احنا والعائلة كلها موجودة ، فجاله مزاجه عمل شباك واحنا قاعدين عمالين ناكل ، والنجار عمال يدق ويشتغل . فأنا قلت له قول يا حسين سرى ايه الحكاية ، فقال لى ده طول عمره كده . مرة وهو عريس كان فى أدفينا مع فريدة وكنت انا موجود . فيه حائط عاوز يهدمها بعد أن أخذ رأيى قلت له كويس . فطلب المهندس والعمال فورا وقعدوا يهدوا واحنا بناكل والتراب نازل . يبقى مش كريم ثابت هو اللى علمه الهدم والبناء ، فيه شخص كنت أريد أن يحضر للشهادة هو الهامى حسين فهو قد رآنى مع الملك فى سهراته ويستطيع أن يشهد لله ماذا كان يعمل كريم ثابت ابقاء على كرامة الملك . مرة كنا فى دوفيل . .

الرئيس ــ عاوز أسأل سؤال واحد . لما جه الوفد الحكم سنة ١٩٥٠ قرر أن يكون على وفاق مع الملك السابق ، فهل عندك معلومات عن هذا ؟ وهل حضرت المفاوضات ؟

المتهم ــ ماكانتش فيه مفاوضات . ولكن هو قبل النحاس على مضض لأنه ماكانش عايزه ، ولكن النحاس معاه أغلبية ومش ممكن ما يجيش لأن معنى كده ، ان الانتخابات كانت استفتاء ضد الملك فهو دخل النحاس على مضض لأنه كان بيسمع انه حايجى يقلل من سلطته ، ولكن النحاس محروق من الاقالات الثلاثة اللى قبل كده وكان جاى محاسب علشان ما يحصلش اللى حصل فى الماضى فالاثنين كانوا متحفزين لبعض،منتظرين لبعض ولكن شاءت الظروف ان الوزارة ساست الملك .

الرئيس ــ حصلت سياسة الوفاق ازاى ؟

المتهم ــ الظروف اجبرتهم على كده .

الرئيس ــ ماحدش رسم السياسة دى ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ صحيح النحاس باس ايده ؟

المتهم ــ اللى شاف كده حسين سرى ، وانا كنت حاضر ساعة حلف اليمين والنحاس باس ايده .

الرئيس ــ صحيح فؤاد سراج الدين كان حمش معاه ؟

المتهم ــ للتاريخ الملك كان يكره فؤاد سراج الدين .

الرئيس ــ شفت وقائع ؟

المتهم ــ دى حاجات بتبان فى العين من غير كلام .
الرئيس ــ كان يكرهه ازاى ، وهوه اللى عافاه من الضريبة ؟
المتهم ــ هو كان يحب ويكره من غير قاعدة وبدون داع .
الرئيس ــ يعنى لله فى لله ؟



المتهم كريم ثابت .. يرد على الادعاءات المقامة عليه

المتهم ــ مفيش أساس لهذا ، هو كان يحب ويكره بدون ضابط .

الرئيس ــ اتفضل اقعد ، وترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة الواحدة والنصف)

(وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة الخمسين)

الرئيس ــ المدعى .

الأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام ــ كنت بالأمس **يا حضرات القضاة** أحدثكم عن كبير من كبار محترفى السياسة فى هذا البلد ، والذين عاونوا على فساد الحكم والحياة السياسية فى هذا البلد . واليوم .. أقدم لكم رجلا كان فى الست سنوات الأخيرة ، وان لم يكن هو الجالس على العرش فعلا ، الا انه كان الموجه والمحرك لهذا الجالس على العرش ، أو أحد كبار موجهيه على الأقل . سترون يا حضرات القضاة ، ان هذا الرجل الذى ابتليت به مصر ، والذى ظهر على مسرح الفساد السياسى كالممثل الأول ، كانت له اليد الطولى فى هذا الفساد ، الذى استشرى فى كل مرفق

من مرافق البلاد . هذا الفساد الذى كان فيه هو الأستاذ الأول ، أو على الأقل الأستاذ الأهم ، لدى مولاه وسيده فاروق فهو الذى تمكن بوسائله الخاصة ... هذه الوسائل التى لم يكن ليجيدها غيره ، تمكن أن يزيد انغماس هذا الملك فى وادى الرذيلة بكل ألوانها وثمارها واقتياده الى بؤر الفساد ، يزين له كل شر ، ويحبب له كل مجون ، وهو الذى زين له الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية وبكل مقومات ومفسدات هذا البلد . وسترون حضراتكم ، يا حضرات القضاة ، أن فاروقا لم يختر المتهم كمستشار صحفى له عبثا . وانما اختاره لأنه كشف له عن مؤهلات تتفق وأخلاقه هو وطبعه ونزعاته .

والآن ، قبل أن أحدث حضراتكم فى الادعاء الثانى المقام على هذا المتهم .. أرى لزاما على أولا : أن أقدم لكم المتهم . وأود قبل أن اقدم لكم المتهم ، ان اقول لكم ان ما شاهدته اليوم وما شاهدتموه حضراتكم ، والمتهم يقدم نفسه لكم — ما شاهدته وما شاهدتموه — وهو يلقى بأقواله أو يدلى بدفاعه ، وهو يتحرك يمنة ويسرة ، وهو يقول لكم عن تلك الصلات التى كانت بينه وبين فاروق ، وعن هذه الصداقة وعن هذا الخصام وكيف كان فى ابان هذا الخصام الشديد ، يهديه فاروق الزبدة والعسل وكيف كان فاروق يستلطفه ، فهمت من هذا ولعلكم فهمتم جميعا ، ولعل زوار هذه الجلسة فهموا جميعا من المتهم وهو يشرح نفسه أو هو يقدم نفسه .. لعلهم فهموا جميعا لماذا اختاره فاروق ، ولماذا كانت بينهما هذه الصلات ، ولماذا كان لكريم هذا النفوذ القوى على قلب فاروق ، وعلى عواطف فاروق ، وعلى شهوات فاروق .

عمل المتهم **يا حضرات القضاة** أول ما عمل ، صحفيا بالمقطم وبجريدة السياسة ثم أسس بعد ذلك مجلة سماها مجلة العالم سنة ١٩٢٦ ، ومن حسن الحظ ان العدد الأول من هذه المجلة فى يدى الآن . وسترون حضراتكم ان كريم ثابت ، كان صحفيا تافها . أقول هذه الكلمة ودليلى فى يدى . كان لا يعرف من فنون الصحافة والكتابة الا ما يتفق وعقله ، وذوقه ، وتفاهة تفكيره ، فهو لا يكتب ولا يؤلف الا عن مقابلته لبعض الملوك والأمراء . هؤلاء الملوك والأمراء الذين لم يدفعه الى مقابلتهم الا أردأ غريزة عميقة فيه ، وهى غريزة الزلفى والملق والرياء واستجداء المال .

هو لا يكتب **يا حضرات القضاة** ، الا عن ابراهيم الغربى ، وكيف كان يعيش ، والبلد جميعا يا حضرات القضاة .. تعرف من هو ابراهيم الغربى ، والجيل الجديد ان لم يكن يعرفه ، فقد قرأ عنه . فكريم ثابت لا يكتب فى صحيفة ولا مجلة الا عن ابراهيم الغربى ، وكيف كان يعيش

وكم ترك من أموال ، وكيف خلف بعد وفاته اثنين واربعين منزلا ، وكيف كان ايراده اليومى من متاجرته بأعراض النساء .. مائة جنيه ! وكيف كان متوسط ما تكسبه المرأة أو الفتاة من مائة وخمسين قرشا ، الى مائتى قرش فى اليوم ! وهو لا يكتب الا عن أنواع الرقص فى مصر ، وأى الرقصات أحسن !!

هذا هو العالم الذى كان يعيش فيه كريم ثابت !! وهذا هو الجو الذى لا يستطيع أن يتنفس وينطلق الا تحت سمائه ! وهذا هو الحقل الذى يستطيع أن يجرى فى ربوعه ويجرى فى وصفه قلمه !!

وهكذا .. لا يهتم كريم ثابت من الصحافة ، ولا من رسالة الصحافة — يا حضرات القضاة — الا بالحديث عن البغاء ، والرقص والزلفى للملوك والأمراء ، ولعله قد اختير لهذه المؤهلات جميعا ، مستشارا صحفيا لفاروق ، وبهذه الانطباعات الذهنية ، اصطبغت أعماله بعد ذلك ، حينما اتصل بفاروق وعرف كيف يوجهه الى تلك الهاوية التى أرداه فيها . ولذلك أصبحنا لا نرى المتهم مع فاروق الا فى نوادى القمار وسهرات الليل ، وأصبحنا نسمع عن فاروق واستهتاره بأكبر مجلس تشريعى فى البلاد — وهو مجلس الشيوخ — حين غضب عليه ، لاجتراء بعض أعضائه على المساس باسم المتهم ! وهل تدرون يا حضرات القضاة فى أى مكان وقع هذا الاستهتار وهذه السخرية .. فى نادى الاسكندرية بالاسكندرية! هذا النادى الذى كان كعبة ومصلى فاروق حتى مطلع الفجر .

هكذا قال السيد ابراهيم مدكور عضو مجلس الشيوخ السابق ، فى التحقيق الذى أجرى مع هذا المتهم فى قضية محكمة الغدر الأولى . هذه القضية التى سجل فيها القضاء على المتهم ان فاروقا اندفع وراءه وقد بلغ من تأثره به ، انه جعل كرامته من كرامة المتهم ، كما سجلت عليه أيضا هذه المحكمة تدخله فى أعمال الحكومة وافساده لأداة الحكم والحياة السياسية ، وانه هو الذى حمل فاروق على أن يطلب من رئيس الحكومة وقتئذ ، العمل على اخراج رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضائه جزاء وعقابا لهم على مهاجمتهم لذات المتهم المصونة ، المقدسة كذات سيده ومولاه ، وذلك أثناء مناقشة الاستجواب الذى قدم عن بيان أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود .

وقد قال الأستاذ حسن يوسف فى تحقيقات قضية الغدر عن المتهم ، انه حين انفجر فى تدخله فى حالة اخراج هؤلاء الشيوخ ، قال له ان الديوان لا يتحمل رئيسين . أما فى دعوى اليوم ، فقد شهد بأنه منذ سنة ١٩٤٩ كان فاروق يباشر شئون الدولة من خارج المكتب ، والشاهد

يعنى بهذه العبارة ، انه كان يباشرها فى نوادى القمار وملاهى المجون . كما شهد أيضا ان فساد هذا النظام وهو مباشرة شئون الدولة خارج المكتب اقتضى بأن يكون كريم ثابت أقرب الناس الى فاروق ، كما اقتضى أن يكون لكريم ثابت كل صفة ، بدون أى تحديد ! ولا يكتفى هـــذا الشاهد ــ يا حضرات القضاة ــ أن يقول . ما قاله ، من تدخل المتهم فى أعمال الديوان والحكومة ، بل يقول أيضا انه كان لكريم ثابت دخل كبير فى اسقاط وزارة ابراهيم عبد الهادى ، وانه بصفته رئيسا للديوان بالنيابة ، قد فوجىء بهذه الاستقالة أو الاقالة .

وهكذا ترون **يا حضرات القضاة** كيف ان وزارة تستقيل ، أو تقال ، ولا يعلم بأمرها حتى رئيس الديوان ، المستشار السياسى الأول للملك ! ذلك لأنه كان هناك فى القصر ملك آخر ، يوجه الملك الأصيل ، الى حيث تريد شهواته وأطماعه .

وهذا رئيس حكومة سابق ، ورئيس ديوان سابق ،و هو المهندس حسين سرى يقول فى تحقيقات قضية الغدر عن المتهم . . انه كان له مركز ممتاز فى السراى ، وانه حين كان رئيسا للديوان كشف ان المذكرات السريةالتىكانيرفعهاالىفاروق،تعاداليهليناقشه فيها كريم ، وانهرفض أن يتحدث معه بشأنها لأنها خارجة عن اختصاصه ، ويقول هذا الشاهد فى تحقيقات دعوى اليوم ، انه استقال من وظيفة رئيس الديوان ، لاصرار فاروق على اعفائه من ضريبة الايراد ، ولقد اقتضى الأمر وضع تشريع بذلك ، واصراره هو على عدم الاعفاء ! ويقول فى هذا الصدد : ان كريما اتصل بالوزارة الوفدية فى هذا الشأن ، وانه حين كلف بتأليف الوزارة فى سنة ١٩٤٩ حدثه فاروق فى شأن كريم ، وأوصاه به ، فطلب منه الشاهد ألا يجعل كريما يتدخل فى أعمال الوزارة ، بل طلبت منه أكثر من ذلك . . طلب منه أن ينبه على كريم بألا يقابله اطلاقا . ولكن فاروق أفهمه ان المتهم هو الرجل الوحيـــد فى القصر الذى يفهم كيف يبلغ تعليمات الملك ، ويذلل جميع الصعاب ، وفى هذا الصدد يقول حسين سرى تدليلا على مدى قوة ونفوذ كريم ثابت لدى مولاه وسيده ، وهو نفوذ لم يبلغ مبلغه أحـــد ، لا من الوزراء ولا من رؤســاء الوزارات ولا رؤساء الديوان ولا من رجال الحاشية . يقول فى هذا الصدد ان الملك كان يعترض على تعيين الدكتور طه حسين فى وزارة الوفد ، وأصر على هذا الاعتراض وحاول هو كثيرا بصفته رئيسا للديوان أن يذلل هذه الصعوبة فلم ينجح اطلاقا ، ولكن الذى لم ينجح فيه المستشار السياسى للملك يا حضرات القضاة ، شجع فيه صنو هذا الملك ونديمه فى سهرات

الليل الحمراء وموائد القمار الخضراء ! وبمجرد تدخله لدى الملك عين طه حسين وزيرا وذابت جميع جبال العراقيل والصعاب .

ويقول هذا الشاهد أيضا ، انه بالرغم مما طلبه من الملك من التنبيه على كريم ثابت الا يتدخل فى أعمال الوزارة ، علم من زملائه الوزراء انه كان يوميا يتدخل فى أعمالهم ويطلب من كل منهم طلبات استثنائية ، ويقول صراحة فى موضوع آخر من أقواله ، انه بالرغم من اشراكه المتهم معه فى وزارته الأخيرة اتقاء لتدخله فى أعمال الوزارة وهو رجل غير مسئول ، نبه على زملائه الوزراء جميعا وفى حضور المتهم نفسه ... ألا يسمحوا لزميلهم هذا بأن يتدخل فى أعمالهم اطلاقا .

فما معنى وما مدلول هذا كله يا حضرات القضاة ؟ أليس المعنى الوحيد لكل هذا ان المتهم كان واضعا أنفه فى كل عمل من أعمال الحكومة وانه كان يريد أن يجعل كل مكتب من مكاتب الوزراء ملحقا بمكاتب القصر ولو كانت للخدم ورجال الحاشية ! وان يجعل الجهاز الحكومى كله ، لا يعمل الا للقصر ولأذناب القصر ولخدم القصر ولعصابة القصر !!

ويقول أخيرا هذا الشاهد يا حضرات القضاة ، وهو يستعرض الظروف التى كلف فيها الدكتور بهى الدين بركات بتأليف الوزارة ولم يشكلها ، يقول : انه يعتقد ان عدم تأليف الدكتور بركات الوزارة بعد ان كلف بذلك رسميا ، انما يرجع لتدخل كريم ثابت والياس اندراوس . وبهذا المعنى شهد أيضا الدكتور حافظ عفيفى .

وسترون يا حضرات القضاة كيف كانت مصائر البلاد جميعها فى أيدى هذين الصديقين ، اللذين لم يتعارفا ولم يتصادقا الا على الشر والفساد ، والعبث بمقدسات هذه البلاد ، الأخلاقية بل والدينية أيضا . والا على العبث باقتصاديات هذا الوطن ، والا على توجيه هـــذا الملك التوجيه الذى أرداه فى مهاوى الرذيلة والمجون والفساد ، كائنا ما كانت صوره وألوانه وفنونه .

وسترون أيضا ، ان هذين الصديقين لم يعملا على تنحية بهى الدين بركات عن الوزارة ، الا ليؤلف حسين سرى الوزارة ، حتى يدخلها أحدهما وهو المتهم . ويبقى الآخر خـارج الوزارة يكتنز الأموال له ولصديقه الحميم كريم ثابت ، وقد قال حسين سرى صراحة ، ان هذين الصديقين كان لهما دخل كبير فى تأليف وزارته الأخيرة .

وفى هذا الصدد أيضا يقول حافظ عفيفى : ان الياس اندراوس طلب من الأستاذ نجيب الهلالى أن يعين صديقه كريما ، وزيرا للدعاية ،

فرفض الهلالى هذا العرض . كما يقول أيضا ان رغبة هذين الصديقين كانت تتجه الى أن يعين كريم ثابت وزيرا للقصر فى وزارة حسين سرى ، حتى تكون الحكومة طبعا بعد ذلك احدى مكاتب السراى ، واحدى مزارعها الواسعة وخزائنها العامرة .

ثم يقول الشاهد أيضا ، وهو يتحدث عن تأثير المتهم فى فاروق ان المتهم كان يوجه فاروق الى حيث يريد هو .

وأخيرا يقول هذا الشاهد الذى كان بالأمس القريب ، المستشار السياسى للملك ، ان كريم ثابت كان لا يتدخل فى المسائل السياسية والاقتصادية فحسب .. بل جاء وأقحم نفسه ، وتطفل حتى فى المسائل الدينية الاسلامية التى كان يتصور تدخله فى كل شيء الا فيها ، بل انه لم يكن ليدور بالخلد اطلاقا يوما ما ، أن يقف حتى عند باب الغرفة ويناقش فيهـــا .

أتدرون يا حضرات القضاة ما هى هذه المسألة الدينية التى تدخل فيها كريم ثابت ، وتناقش فيها ، وأدلى بآرائه الفقهية الاسلامية فيها ؟!

هل تدرون ان هذه المسألة .. هى الخاصة بكشف النسب ، بين عائلة فاروق من ناحية جده شريف ، وبين الأسرة النبوية الكريمة ، أسرة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !

يقول حافظ عفيفى يا حضرات القضاة ، ان كريم ثابت كان أحد أعضاء المجلس الذى انعقد بسراى عابدين والذى قرر قيام هذا النسب .

يا لله ، ألم تستح يا كريم ، ويجرى فى وجهك .. ولو قطرة واحدة من دم الخجل ، وانت تدخل قاعة هذا المجلس ، لتهز رفات نبينا الكريم فى قبره الطاهر غضبا على هذا المنكر المقوت وهذا الفحش الملعون !!

وهكذا فليسمع الشعب المصرى ، وليسمع المسلمون جميعا فى ربوع العالم بتلك السخرية الكبرى بدينهم وبنبيهم ، فليسمعوا جميعا ، ان صاحب الفضيلة العالم العلامة الشيخ كريم ثابت قد أفتى ، بأن عائلة فاروق لها صلة القربى بأسرة نبينا وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !!

واذا كان نفوذ كريم ثابت يا حضرات القضاة ، قد تغلغل حتى فى المسائل الدينية الاسلامية على هذا النحو ، فاسبحوا فى خيالاتكم كما تشاءون وتصوروا كيف كان نفوذه فى سائر المسائل الأخرى ، الخلقية والاقتصادية والسياسية .

وهكذا يا حضرات القضاة كان الحكم يجرى فى مصر ، وهكذا كانت تساس أموره ، وتحترم عقائده ، وتصان كراماته وامجاده . وهكذا كان

ينظر فاروق وأذنابه وذيوله وأساتذته في العبث والمجون والفساد ، هكذا كانوا ينظرون الى هذا الشعب النبيل الحر الكريم ، هكذا كانوا يسخرون منه ويستهترون به ولكن الله تعالى ، كان أقوى وأعز منهم ، فسخر منهم ومكر بهم ، ولا يحيق المكر السيء الا بأهله ، ان الله عزيز ذو انتقام !

وليس حسين سرى ، وحسن يوسف ، وحافظ عفيفى ، وحدهم يا حضرات القضاة هم الذين يقولون عن كريم ثابت ما قالوا ، بل ان الأستاذ عبد السلام الشاذلى يقول ان المتهم كانت له اتصالات مريبة بفاروق وانه بسبب هذه الاتصالات زاد تدهور فاروق الخلقى والمادى والأدبى ، وان هذا المتهم سبق ان جهر بالقول للسيد محمد طاهر ابن عمة فاروق ، ان الذى لم ينجح فيه يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لخلع فاروق ، قد نجح فيه كريم ثابت .

ويقول هذا الشاهد أيضا ، ان المتهم كان السبب فى جشع فاروق المادى .. هذا الجشع الذى دعاه الى أن يسطو على أموال المؤسسات الخيرية ، ووجـــوه البر والاحسان ، ليقتسما غنيمة هذا السطو ، وثمرة هذه الجريمة .

وهكذا ترون يا حضرات القضاة ، من أقوال هؤلاء الشهود جميعا ، كيف كانت تحكم البلاد بواسطة هذه العصابة التى كان رئيسها فى القصر كريم ثابت باعتباره أقواهم نفوذا ، وأقربهم الى قلب الملك فاروق ، وعواطف فاروق ، وشهوات فاروق .

هذا هو كريم ثابت يا حضرات القضاة كمفسد ، أو معاون على فساد الحكم والحياة السياسية فى البلاد . فمن هو ؟ وكيف كان ؟ وكيف أصبح الآن ..؟

كان المتهم يا حضرات القضاة ، صحفيا تافها كما قلت ، وكان مرتبه فى جريدة السياسة خمسة وعشرين جنيها ، لا يملك من متاع الدنيا شيئا . وبقى حاله هكذا حتى يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ وهو التاريخ الذى عين فيه مستشارا صحفيا .. ويقول لنا الأستاذ عبد السلام الشاذلى ، انه جاءه فى سنة ١٩٤٠ ، وقت أن كان وزيرا للاوقاف فى وزارة الرئيس السابق على ماهر ، يستجدى منه تقرير اعانة شهرية له من الحكومة ، لتعينه على شظف العيش وخشونته .. ولما تزوج من زوجته الحالية السيدة « هيلانة سركيس » فى سنة ١٩٣٣ كانت لا تملك سهما واحدا ، ولا عقارا واحدا ، كما هو موضح بتقرير الخبراء الذين ندبوا من لجنة الكسب غير المشروع لفحص الاقرار المقدم من المتهم .

هذا هو حال هذين الزوجين قبل يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ ، وقبل أن يتصل بفاروق والياس اندراوس ، وبالشركات والمؤسسات . كان لكريم

قبل هذا التاريخ قطعة أرض فى الزمالك مساحتها ٧٠٠ متر ثمنها ١٧٥٠ جنيها ، ولم يدفع من هذا الثمن الا ٥٩٥ جنيها ، وقسط الباقى على أربعة أقساط متساوية ولم يكن ليملك من الأسهم والسندات الا ١٥٠ سهما ، أما زوجته فكانت لا تملك فى ذلك التـــاريخ شيئا ، لا عقارا ولا سهما واحدا كما قلت .

والآن انظروا **يا حضرات القضاة** ، كيف تبدلت هذه الحال ، وكيف صار الفقير المعدم غنيا لا تقدر ثروته بآلاف الجنيهات بل بمئات الألوف من الجنيهات . فى تلك الفترة القصيرة جدا ، وهى من ١٩٤٦/٥/٢٧ الى ١٩٥٢/٧/٢٠ وقت خروجه من وزارة حسين سرى ، وهذه هى ثروته الطائلة .

أولا ــ فى يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ وهو اليوم الذى التحق فيه بالقصر ، امتلك ٢٧٢٤ سهما قيمتها ١٧١٣٠ جنيها .

ثانيا ــ أودع فى البنوك ، وحول لحسابه فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٢/٧/٥ مبلغ ١٥٠٣٥٤ جنيها ، ومن بين هذا المبلغ ٧٧٫٠٠٠ جنيه أودع فى سنة ١٩٤٩ وحدها ومبلغ ٣٥٣٤٠ جنيها أودع فى سنة ١٩٥٠ ، مع ان مجموع المبالغ التى دفعت له من الشركات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ بلغت ٣٢٫١٤٠ جنيها فقط .

ومجموع ما كان يتقاضاه من مرتبه كمستشار صحفى ، وكمستشار للاذاعة ، وكأحد أصحاب جريدة المقطم ، لم يتجاوز هذا كله ٢٥٠٠ جنيه سنويا . ويقول الخبراء فى تقريرهم .. انه يلاحظ أن رصيده بالبنك حتى هذا التاريخ ، كان ٢٩٥٩ جنيها فقط . اذ كان يسحب من حسابه مبالغ كبيرة ، سواء لمشترى العقارات ، أو الأوراق المالية باسمه أو باسم زوجته ، كما كان يحول مبالغ كبيرة الى الخارج .

ثالثا ــ بلغت المبالغ المحولة للخارج باسمه أو باسم زوجته ٢٢٤١٦ جنيها فى المدة ما بين ١٩٤٧/٨/٥ و ١٩٥٢/٦/٢٥ .

رابعا : امتلك سيارتين « كاديلاك » « وبكار » .

المتهم ــ دى مش باكار دى « بويك »

وكيل النائب العـــام ــ لنفرض انهـا هكذا .. قيمتها يا حضرات القضـــاة ٣٣٠٠ جنيه وقد اشتراهما فى سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥١ .

هذا ما أمكن العثور عليه من ثروة المتهم الظاهرة يا حضرات القضاة ، أما الثروة التى لم تظهر ، فلا يعلمها الا الله وحده وكريم ثابت .

أما ثروة زوجته فقصتها أبلغ وأدهى وأفضح . قلت لحضراتكم انها لم تكن لتملك قبل أن يلتحق زوجها بالسراى شيئا ظاهرا من حطام هذه

الحياة ، كما هو موضح بتقرير الخبراء ، فأصبح عندها وقت خروج زوجها من الوزارة فى ١٩٥٢/٧/٢٠ ما يأتى :

أولا ــ ثلاث عمارات وفيلا بالاسكندرية ثمنها ٦١٥٠٠ جنيه فقط اشتريت لها بواسطة الياس أندراوس وذلك خلاف فيللا أخرى بالزمالك لم يدرجها المتهم فى اقراره ، وقد باعتها الى صديق العائلة الحميم الياس اندراوس .

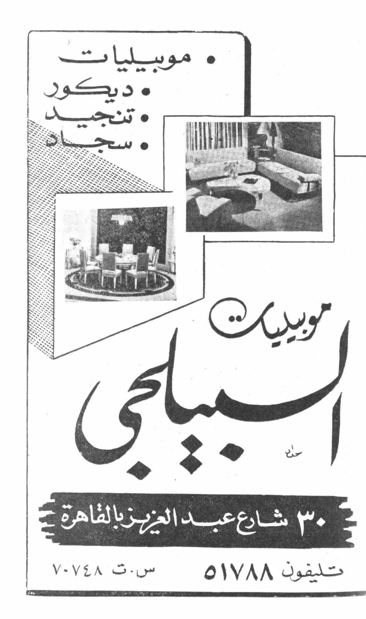
ثانيا ــ أسهم وسندات عددها ٤٦٥٠ وقيمتها ٦٠٧٠٠ جنيه فقط

ثالثا ــ مجوهرات قيمتها كما هو موضح فى اقرار زوجها نفسه ما بين ٢٥٠٠٠ جنيه و ٢٨٠٠٠ جنيه فقط .

وقد ذكرت هذه السيدة فى التحقيق صراحة ، أنه لولا الياس أندراوس لما وصلت ثروتها هى وزوجها الى هذا القدر .. الى هذا المبلغ الضخم !!

ومن هذا ترون **يا حضرات القضاة** ، ان زوجة المتهم ، التى آلت اليها كل هذه الثروة الضخمة ، وهى التى لم تكن لتملك كما قلت سهما واحدا، ولا عقارا واحدا ، ولا قرشا واحدا ، فى أى بنك من البنوك . هذه الزوجة التى كانت بهذه الحال .. لم تحصل على هذه الثروة الا من مال زوجها الذى أراد ــ احتياطا للمستقبل ــ أن يهرب معظم أمواله باسم هذه الزوجة كما ترون أيضا ، أن هذه الزوجة التى كانت بالأمس ليست أحسن حالا فى الفقر من زوجها ، قد أودعت فى يوم واحد وهو ١٩٤٩/٩/١٣ ولأول مرة فى البنك البلجيكى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقط !! فأين كان هذا المبلغ الضخم ؟ وما مصدره ؟ لا يعلم هذا يا حضرات القضاة ، الا الله وحده ، والا السيدة زوجة المتهم .

أما ما قاله المتهم ، من أنه كان يؤلف الكتب ويربح من عمله الصحفى فقد ظهر من تقرير الخبراء انه لم يحصل من كتابيه عن فؤاد وفاروق الا على مبلغ ٦٦٠ ، و ٣٢١ جنيها . وأما قوله عن الهدايا والهبات التى كان يتقاضاها من الملك والأمراء ، فلم يقدم أى دليل على صحة هذا الزعم ! وأما عن عمله الصحفى فقد رأيتم حضراتكم ، انه كان صحفيا تافها . وأما ما قالته زوجته من أن والدة المتهم أهدتها على دفعتين مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٣ تاريخ زواجها ، وسنة ١٩٣٨ فيكفينى لهدم هذه الأكذوبة الكبرى ، أن أقول لها ، انه لو كان لهذه الوالدة الموسرة هذه الثروة التى تنازلت عنها ، لما سمحت لابنها أن يلتجىء الى الوزارات ليستجديها اعانة شهرية فى سنة ١٩٤٠ ، أى بعد أن تزوج من السيدة هيلانة التى تقول الآن عنه انه غنيا لسبع سنوات ، كما يكفى أيضا لهدم جميع دفاعها ودفاع زوجها أيضا ، أن أقول لهما معا ، ان هذه الثروة الهائلة المقدرة بمئات الألوف من الجنيهات .. لماذا لم تبرز الى الوجود وترى النور الا بعد أن التحقا معا بالقصر ، فأين اذن كانت أموال والدته ؟ وأين اذن كان لوالدته هذا الغنى ؟ ولماذا لم تمد له يد المساعدة ، حين اشترى قطعة الأرض بالزمالك فى ١٩٣٨/٣/٢٩ أى بعد زواجه بخمس



• موبيليات
• ديكور
• تنجيد
• سجاد
موبيليات
السيالجي
٣٠ شارع عبد العزيز بالقاهرة
تليفون ٥١٧٨٨
س.ت ٧٠٧٤٨

سنوات وعجز عن دفع قيمتها البسيطة ، فقسطها كما قلت على أربعة أقساط ؟ ولماذا لم تعرفه الشركات ولم تكشف مواهبه وكفايته الاقتصادية الفذة ، الا بعد أن عمل مستشارا صحفيا لفاروق .

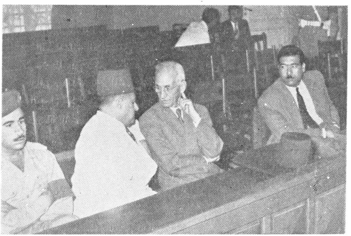
خلاصة هذا كله يا حضرات القضاة ، ان جميع ما تمتلكه زوجة المتهم قد استحصلت عليه من طريق الكسب غير المشروع حيث عجزت كل العجز عن أن تقيم الدليل القاطع على مصادره لا سيما اذا لاحظنا ظروف حالها قبل يوم ١٩٤٦/٥/٢٧ ، وهى ظروف تنادى الآن بأن مال هذه الزوجة قد حصلت عليه من أموال زوجها التى حصل هو أيضا عليها من طريق الكسب غير المشروع .

وهكذا عرف المتهم يا حضرات القضاة ، كيف يقبض ثمن مساهمته فى افساد فاروق ، و فى افساد الحكم ، والحياة السياسية ! ويا له من ثمن ويا لها من نهاية !

البكباشى محمد التابعى (المدعى العام) ـ جاءنا الآن كتاب بعنوان «الملك فاروق» أرسله مواطن ، ومعه خطاب يذكر فيه : انه وقد شكلت محكمة الثورة للقضاء على الخونة والمنافقين ، فانه يرسل خطابه هذا ، ومعه كتاب عن الملك السابق فاروق ، ويرجو أن تصوغ المحكمة منه أدلة اتهام جديدة لزعيم المنافقين كريم ثابت .

الرئيس ـ (ترفع الجلسة الآن ، على أن تعود للانعقاد فى الساعة الخامسة من مساء اليوم) .

(رفعت الجلسة الساعة الثالثة مساء)



الأستاذ احمد رشدى المحامى يتحدث الى المتهم كريم ثابت فى قاعة المحكمة أثناء فترة الاستراحة

الجلسة الرابعة عشرة المستمرة

أعيدت الجلسة فى الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٦ صفر سنة ١٣٧٣) لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس ــ المدعى .

البكباشى محمد التابعى المدعى العام :

حضرات القضاة ــ قدم لكم زميلى ــ المتهم بما فيه الكفاية ــ فوضح لحضراتكم كيف عاون الفساد ، وأسس له ، وأضر بالبلاد وبمرافقها وحياتها الاقتصادية ، وسمعتها .

فرأيتم كيف كان المتهم قبل سنة ١٩٤٦ ــ وكيف أصبح ؟ لم يكن شيئا مذكورا ، فأصبح من رجال الثراء ! وفجأة اكتشفت فيه عديد المواهب . فأصبح صحفيا لامعا ، وأحد عمداء الاقتصاد ، والاذاعة ، والدعاية ، وشيوخ السياسة !!.

كل هذه المواهب ، لم تعرف عنه الا فى الأعوام التى تلت سنة ١٩٤٦ تفتحت أمامه الأبواب ، وانهالت عليه الثروات فاقتنى وملك . ولكنه لم يكتف بما حاز من أموال ، فسطا على أموال المؤسسات العامة ، وشارك فى السلب منها . وبالأمس رأيتم كيف دمغته محكمة الغدر فى قضائها . فأثبتت عليه انه استغل نفوذه ، وعاون فى افساد الحكم والحياة السياسية وسطا على مبلغ خمسة آلاف جنيه ، من أموال مستشفى المواساة ! واليوم نقدم لكم المتهم بجريمة جديدة ، هى فى الواقع صورة طبق الأصل من الجريمة الأولى ، التى قال فيها القضاء كلمته .

قضاة الشعب :

بطريق الصدفة .. والصدفة المحضة .. ضبطت ادارة المخابرات الحربية ، أصل خطاب مرسل من الدكتور احمد النقيب ، الى المتهم ، تبين منه ان الأخير قد حصل على مبالغ أخرى من أموال المستشفى . كأنما لم يكفه ما سبق له الحصول عليه من أموالها !!

وتحرى ديوان المحاسبة الموضوع ، وتتبع خيوط هذه الجريمة المدبرة . فثبت بالدليل القاطع ، ان المتهم حصل على مبلغ خمسة آلاف جنيه ، أرسلت اليه بأربع شيكات ، وحولت لحسابه فعلا فى البنك الدولى البلجيكى .

ووقائع هذه التهمة الجديدة توضح لنا بجلاء مدى التدهور الخلقى والفساد الذى فاق الوصف وجاوز الخيال .

ففى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، عهدت مستشفى المواساة الى مكتب تضامن اليانصيب ، بالقيام بشئون اليانصيب الخاصة بالمستشفى . على أن لا يقل صافى الايراد عن خمسة وعشرين ألفا من الجنيهات . وكان المكتب يرسل شهريا مبلغ ٢٠٠٠ من الجنيهات تحت الحساب بشيكات تحرر باسم المستشفى ، وكانت أوامر المدير تقضى بأنه وحده الذى يفتح الخطابات الواردة للمستشفى ، وخاصة ما كان منها متعلقا بالشيكات .

وقد تبين من البحث الذى أجراه ديوان المحاسبة ، ان هناك مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وردت من مكتب تضامن اليانصيب ، وأرسلت الى المستشفى ، من أصل ايراد اليانصيب . عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، الى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ . ولم تضف هـــذه المبالغ بالايرادات ، وانما حولت الشيكات باسم المتهم .

وقد ثبت من تحقيق نيابة الغدر ، ومن تحقيقات ديوان المحاسبة ، ان مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه جاءت بأربعة شيكات .

الاول بمبلغ ١٠١٠ر٥٣٤ تحت رقم ٤٦٤٠٦٨ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨
الثانى بمبلغ ٤٠٠ر٦٥٠ تحت رقم ٤٦٤٠٦٩ بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨
الثالث بمبلغ ٥٨٨ر٨١٦ تحت رقم ٤٦٤٠٩٦ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٤٨
وكان الشيك الأخير بناء على طلب مدير المستشفى ، ليكمل مجموع المبالغ ٢٠٠٠ جنيه ، وثبت هذا من الاطلاع على الخطاب الصادر من مكتب التضامن فى ٢٠/١٠/١٩٤٨ .

أما الشيك الرابع وهو الخاص بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه ، فقد تبين انه أرسل الى المستشفى فى يوم ١٥/١/١٩٤٩ ، ثم حول الى المتهم بالخطاب الذى وقع فى يد المخابرات ، والذى فيه يشكر المدير ، المتهم على ما قام به من مجهود .

ثبت أيضا ان هذه الشيكات الأربعة وقيمتها خمسة آلاف جنيه لم تقيد كلها بدفتر الوارد الخاص بالمستشفى . وبالتالى لم تقيد فى دفتر الصادر ! وان الشيكات الثلاثة لم تقيد بالدفاتر الحسابية . وأكثر من هذا ، فقد أوضح السيد احمد عزت الكاتب على الآلة الكاتبة ، ان الدكتور النقيب أعطاه مسودة الخطاب الذى سبقت الاشارة اليه ، فكتبه ثم سلم المسودة والخطاب الى الدكتور النقيب الذى أرسلها بمعرفته .

ويود الادعاء أن يشير هنا ، الى ان المتهم لم يقم بأى نوع من أنواع الدعاية ، لأن مكتب تضامن اليانصيب ، تعهد بالقيام بجميع شئون الدعاية الخاصة بأوراق اليانصيب المتعلقة بهذه المستشفى . فليس هناك اذن من سبيل أمام المتهم ، للقول بأنه كان يقوم بشئون الدعاية لأعمال اليانصيب الخاصة بالمستشفى .

فتسلسل الوقائع على النحو الذى بسطناه ، وعلى ما ثبت من التحقيقات . ان الأمر كان مبيتا بين المتهم ، وبين الدكتور احمد النقيب على السطو على مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة وهى الأموال التى رصدت للعناية بالمرضى ، والقيام على شئونهم يسلبها لنفسه ليزيد من ماله الذى تراكم ، ولينعم بشراء الدور والقصور ، وتنعم زوجته باقتناء الجواهر . لا يهمه اذا كان قد حرم منه المرضى والفقراء والمساكين ، الذين هم فى أشد الحاجة الى العون .

كل هذا ثابت يؤكد سوء النية لدى المتهم ، ولدى مدير المستشفى وان الأمر كان مبيتا بينهما . ان لائحة الجمعية تحتم عرض أمر كل اتفاق تتجاوز قيمته ٣٠٠ جنيه على مجلس الادارة . وهو ما لم يحدث !!

وان هذه الشيكات لم تقيد بالدفاتر الحسابية للمستشفى ، كما تقضى بذلك الأوامر . ولا يجوز لمدير المستشفى استلامها وتحويلها بمعرفته ، قبل قيدها فى دفاتر الصادر والوارد .

ثم ان المتهم لم يقم من جانبه بأى نوع من أنواع الدعاية ، حتى يستحل لنفسه هذا المبلغ . اذ اتضح ان المستشفى حينما تعاقد مع مكتب تضامن اليانصيب ، اشترط أن يقوم المكتب بأعمال الدعاية الخاصة بالمستشفى .

أليس هذا تجبرا وفسادا ما بعده من فساد ؟!

أليس غريبا أن يقرر المتهم ، انه لا يستطيع أن يذكر ان كان قد حصل على هذه المبالغ ، لأنه فى وسط غمرة مشاغله العديدة لا يتذكر شيئا ! وآخر ناحية كان يهتم بها هى الناحية المالية .

حقا ..! انه لا يهتم بالمال ..! ولا بالناحية المالية .

ولكن هل لى أن أذكر المتهم ، بأنه حول بخط يده الشيكات الى البنك الدولى البلجيكى ، أو ان المال كان بكثرة ، بحيث لا يتذكر هذه الواقعة .

وكأنما أحس المتهم بسوء موقفه وحرجه ، فكان دفاعه الذى أبداه أمام محكمة الغدر ، فى قضية الخمسة آلاف جنيه الأولى . وثبت من حكم هذه المحكمة انه لم يقم بأى دعاية يستحق عنها أجرا . هل تعلمون

حضراتكم ان المتهم قرر فى محكمة الغدر ، بأنه لم يحصل على خمسة آلاف جنيه !!

هذا هو كريم ثابت على حقيقته .. كما يجب أن يعرفها كل مواطن .

وهكذا كان الحكم فى مصر ! حكم البغاة ! حكم الفساد .. الذى ران على البلاد ، طوال السنين الماضية .

الآن .. حق للشعب أن يعلم ، كيف كانت تساس أموره ، وكيف كانت تدار شئون البلاد . وليعرف الآن كل مواطن ، ماذا جنى عليه رجال العهد الماضى . والى أى حد وصل الحال بهذه البلاد .

المتهم لم يرع الله ، ولم يرع مبادىء الأخلاق ، فخرج على كل مبادىء الانسانية ، واستحل لنفسه الأموال ، غير آبه بمصدرها .

فباسم الشعب الذى قاسى . من المتهم وأمثاله ..

باسم الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، الذين استحل المتهم ما تبرع لهم به رجال الخير ، وباسم دافعى الضرائب ، أطالبكم بتطهير البلاد من أمثال هذا المتهم . لتردوا للناس حقوقهم ، وتحفظوا عليهم أموالهم التى سلبها المتهم .

اذا طالبنا ببتره . فلأنه عضو فاسد ، أمعن فى الفساد .. حتى قيل : « ان كريم ثابت هو الفساد ، والفساد هو كريم ثابت » .

فطهروا البلاد منه ، ليحيا المجتمع قوى الجانب ، طاهرا مطهرا .

ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

الرئيس ــ الدفاع .

الأستاذ احمد رشدى (الدفاع) :

حضرات القضاة . جرى نص الشق الأول من الادعاء الثانى فى العبارة الآتية « بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، عمل على توجيهه وجهات تتعارض ومصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية والأدبية والمادية . الأمر الذى كان له أسوأ الأثر فى الحياة السياسية » .

حضرات القضاة . حين يطرح على حضراتكم مثل هذا الادعاء أو مثل هذه الواقعة من الادعاء ، يجب أن يتوفر فيها عنصران : ملك ضعيف ، بحيث يستطيع كل من اصطفاه أن يحدث فيه أى أثر أراد . وعنصر آخر فى شخص كريم ثابت ، هو أن يكون رجلا قويا . قد ابتغى لبلاده أسوأ ما يبتغى رجل فاسد . هل توافر هذان العنصران يا حضرات القضاة ؟ أم لم يتوافرا ؟ أرجو كمصرى أولا ، وكمحام ثانيا ، ونحن فى هذا المقام .. مقام القضاء فى حياة شخص ، الا نأخذ هذا الشخص الا بدليل يتناسب مع ما يبغى الادعاء .

هل توافر فى الملك من الضعف ، بحيث يستطيع كريم ثابت أو غير كريم ثابت ، أن يحدث فيه ذلك الأثر السيء ، أو لا .

يقتضى منى المقام ، أن أعرض صورة سليمة صحيحة ، مستقاة من أوراق رسمية لهذا الملك . لتروا ان كان ضعيفا للحد الذى أراده الادعاء أو انه لم يكن ضعيفا اطلاقا ؟ نحن فى سنة ١٩٣٨ ، فاروق يتولى عرش مصر وهو فى الثامنة عشرة من عمره . كان فى ذلك الوقت مصطفى النحاس رئيسا للوفد ، ورئيسا للحكومة . واذا قلت الوفد ، قلت أغلبية سكان هذه البلاد . فماذا جرى بين هذا الملك السابق ، وبين مصطفى النحاس رئيس الأغلبية ، ورئيس الحكومة ؟ ماذا جرى ؟ أقاله الملك من الحكم دون مبرر ! تلك كانت **الخطوة الأولى** ، من خطوات الطغيان والعدوان على الدستور . مجلس النواب قائم ، مجلس الشيوخ قائم ، وهو يتصل بمصطفى النحاس ! وله أغلبية فيه ، ومع ذلك لم يحرك انسان ساكنا ، لا مجلس شيوخ احتج ، ولا مجلس نواب احتج ، ولا نفس مصطفى النحاس اللى وقع عليه العدوان احتج !! كانت هذه هى الصدمة الأولى التى صدمت بها هذه البلاد . **الصدمة الثانية** ، أن اعتلى رئاسة الحكومة زعيم المعارضة ، وكان فى ذلك الوقت المرحوم محمد محمود وما ان بقى زمنا قليلا ، حتى أكره على الخروج من الحكم . محمد محمود زعيم المعارضة ، وكانت المعارضة تتكون من أشخاص لهم مقامهم الكبير ، وثقافتهم العالية .. لم يتحرك واحد منهم ، ليعترض على هذا الملك الباغى !

وكانت **الخطوة الثالثة** ، ان محمد محمود خرج من الحكم ، ودخل مكانه على ماهر ، وكان يومئذ رئيسا للديوان الملكى . لم يبق زمنا طويلا بل اضطر آخر الأمر أن يترك الحكم دون أن يكون هناك ما يبرر هذا الترك أفهم أن يقال رئيس الحكومة ، لأنه حق دستورى منح للملك ، أو أفهم ان يسقطه مجلس النواب بسحب الصفة منه ، أو أفهم أن يكون هناك حادث وقع من رئيس الحكومة يظهر للناس ليبرر هذا التصرف معه ، حتى يمكن أن يكون مبررا للاستقالة . لم يقع شيء من هذا مطلقا .

كانت هذه النواحى والتصرفات فى أيام الملك السابق ، الأولى ! وكان موقف أصحاب الرأى فى هذا البلد المسكين ، هو هذا الموقف الذى عرضته ، موقفا سلبيا كأنهم ليسوا من أهل هذا البلد .

جئنا الى سنة ١٩٤٥ ، واذا بهذا الملك يختفى .. الى اين ذهب ؟ لا يعلم انسان ! لم تكتب جريدة الى أين ذهب ؟ ولم يقل انسان الى أين ذهب ؟ !! ولا تعرف الحكومة الى أين ذهب ؟! حتى قيل يومئذ بعدها

انه سافر للحجاز ليجتمع بملك الحجاز عبد العزيز آل سعود ! كنت أفهم أن الحركة الأولى ، أو الاحتجاج الأول ، أن تستقيل الحكومة ؟! لا شىء من هذا مطلقا .. راح ليه ؟ لا يعرفون ماذا جرى من حديث بينه وبين الملك ابن السعود .. لايعرفون ! كنت أفهم أن هذا الملك ، وهـذا تصرفه ، حين يعود .. لايقابله انسان . لانه سـافر بغير اخطار رئيس الحكومة ، وبغير اصطحاب وزير الخارجية . فحين يعود كان المعقول أن لا يقابله أحد .

على النقيض من هذا ، سافر رئيس الحكومة ومعه وزراؤه،ليستقبلوا الملك السابق فى السويس !

الرئيس ــ من كان رئيس الحكومة وقتئذ ؟

الدفاع ــ اظن احمد ماهر . سافروا الى السويس ليحتفلوا بعودة هذا الملك من الحجاز ، واذا برؤساء الدول العربية وملوكها ، يدعون الى اجتماع فى انشاص ! مجتمعين ليه ؟ البلد لا تعرف ؟ حيقولوا ايه ؟ ماحـدش يعرف ؟ والحكومة القائمة وعلى رأسها اسماعيل صدقى .. ايه اللى فعلته ؟ كل اللى عمله صدقى ، انه راح علشـان يسلم ، ويهنىء الملك بالفكرة اللى جمع من أجلها ملوك الدول العربية ، فيشكر له الملك ثم عـاد .

حين يجرى الملك فى أول أيامه على هذا النحو ، الى سنة ١٩٤٦ . كريم ثابت لم يكن له صلة بالملك ، ولا صلة بالسياسة ، ولا تدخل فى الحكم ، لا بالخير ولا بالشر . فكيف يمكن أن نفهم ان كريم ثابت أفسد الملك ، وأفسد الحكم ، وتدخل فى غير مصلحة البلاد . ومن أين يمكن أن يقال ؟ يقال على أساس سمعنا ؛ ما هى الوقائع المعينة ؟ يتقدم لكم كريم ثابت بوقائع ليصور هذا الملك وطغيانه واستسلام الناس الى هذا الأمر الواقع . اشمعنى من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ كل موبقة وكل وزر صاحبه كريم ثابت ؟ أليس فى ماضى هذا الملك من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٦ .. ثمانى سنوات يعنى نصف المدة اللى تولى فيها الحكم ؟ أليس فى هذا ما يدل على انه بدأ الطغيان والعدوان على الدستور ، وكان يقوى بمرور السنوات . ذنب كريم ثابت يطلع ايه فى هذا يا حضرات القضاة ؟

فى سنة ١٩٥٠ ــ ولا أريد أن أطيل ، لأن الذى أرويه الآن كلام معاد ، ثقيل على نفسى أن أرويه ــ مرة أخرى ــ سافر الملك فى سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٥١ الى أوروبا ولم يعين مجلسا للوصاية .. لم ينب

عنه انسانا ما ، وبقى يتردد بين عواصم أوروبا وسواحلها .. وكانت المراسيم التى تصدر وتستوجب أن تمر بامضائه ، ترسل اليه حيث يكون ، بل ذهبنا الى أبعد من هذا .. ذلك ان وزيرا عين فى سنة ١٩٥١ وهو الأستاذ عبد الفتاح حسن . وكان الواجب أن يقسم اليمين . أتعرفون أين أقسمها ؟ ... أقسمها فى كابرى ! على خلاف ما يقضى به الدستور وعللوا ذلك بأنه أقسمها فى باخرة مصرية ، وهو فى عرفهم مكان مصرى حسب ما يقضى به الدستور !!

ده تصرفه فى الحكم فيما يتعلق بحكومته ، وبالأعمال والصلات الخارجية . بقى تصرفه فى المال . شوفوا حضراتكم فى يدى جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٥٢/٨/١٤ تحت عنوان « كيف استولى الملك السابق على وقف خيرى كبير قدره ٥٠٠٠ فدان » مجلسا الشيوخ والنواب لا عمل لهما أمام نطق سام . الأستاذ على عبد الرازق يتحدث عن مناورة برلمانية لكشف تصرفات الملك السابق . يرجع هذا المقال الى أن الأستاذ على عبد الرازق كان عضوا بالشيوخ حين عرضت ميزانية الوزارة على المجلس حاول أن يزج بهذا الأمر لعل المجلس يقول كلمة فى هذا الشأن فلم يقل أحد كلمة . أين وضع كريم ثابت من هذا ؟ أين أثره فى هذا ؟ حتى مجلس الشيوخ ومجلس النواب حتى البرلمان الذى انتخبته الأمة ليحفظ عليها أموالها وأرواحها وأعراضها . كانت تقع هذه المجازر على مرآى منه ، فلم يحرك ساكنا .

ده عمل ايجابى من ناحية الملك السابق .. والموقف الذى كان يقفه هؤلاء الساسة جميعا ، موقف سلبى ! لكن هناك مرحلة أخرى ، وقف فيها زعماء الأمة ورؤساء الحكومات ، موقفا ايجابيا من هذا الملك .

أفهم من الادعاء ، انه يوصم كريم ثابت بأنه كان آلة لافساد هـذا الملك . لكن حين أقرأ للاستاذ نجيب الهلالى وكان رئيسا للحكومة ، فى عيد الجلوس ٦ مايو سنة ١٩٥٢ ، يعنى لسه باقى مايو ويونية وجزء من يولية ، علشان يطير عرش الملك . أقبل أن يكون لكريم تأثير على عرش الملك ، لكن الذى لم يستطع انسان أن يقوله .. أن يكون له سلطان على رؤساء الحكومات ، حتى يدفع بهم الى أن يقولوا ما قالوا ، لتروا قسط رؤساء الوزارات من الافساد . وهل يمكن أن يكون هناك قسط يساويه من ناحية كريم ثابت .

قال نجيب الهلالى فى ٦ مايو سنة ١٩٥٢ فى عيـد جـلوس فاروق «أوتى فاروق الملك والسداد ، فأصبح عرشه قبلة الآمال ، سبحانك اللهم

ما أعظم شأنك ، وأوضح برهانك ، فقد أردت بنا رحمة واحسانا ، وتوفيقا واصلاحا . تؤتى الملك من تشاء . آتيت فاروقا الملك والسداد ، فأصبح عرشه قبلة آمال المواطنين ، ومعقد رجائهم ، وآية وحدتهم . وقد ملكت قلوبنا سجاياه ، وشفانا الطيب من رياه » وقد ورد ذكر ملكه فى أربع وعشرين موضعا من القرآن .

حضرات القضاة ــ كان هذا هو شأن كل رؤساء الوزارات فعلى ماهر على هذا النحو ، ومصطفى النحاس ، على هذا النحو .

الرئيس ــ نحب نسمع حاجة من كلامهم ؟

الدفاع ــ حديث على ماهر فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فى عيد الميلاد بعد حرق القاهرة بخمسة عشر يوما ، عنوانه « مولد فاروق ، طالع يمن وتوفيق . التجاوب بين الملك والشعب » ثم قال على ماهر « ولا شك ان أبناء وادى النيل جميعا ، وهم يحتفلون فى ثنايا قلوبهم وأفئدتهم بعيد الميلاد ، ليذكرون فى عزة وفخار ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، يوم أعلن البشير مولد الفاروق المحبوب ، ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا ، وان طالع الفاروق الميمون ، أكبر دلائل التوفيق والسداد .. نشأ فاروق المحبوب على حكمة والده العظيمة ، فتحقق نفعه لأمته ، فعمل جاهدا ونهض باكرا ، وظل طابع التوفيق يلازم خطواته السديدة فى الحياة . فتجمعت لمصر فى عصره الذهبى براهين الحضارة والتقدم »

حضرات القضاة ــ هذه وقائع عشنا فيها ، ورسالتكم اليوم أن تزنوها بميزان دقيق . هذه وقائع مكتوبة ، فأين لكريم ثابت كلمة أى واقعة مثل هذه ؟

مصطفى النحاس الذى كان واجبا عليه أن لا يبقى فى الحكم يوما واحدا حين يكشف نقصا ما ، أو عملا قذرا من أعمال القذارة ، أو فسادا من أعمال الفساد ، سترون كيف وقف من هذا الملك .

قال مصطفى النحاس فى ٧ مايو سنة ١٩٥١ « ان أبناء الشعب جميعا يشعرون بأن مليكهم قد أصبح جزءا لا يتجزأ من حياتهم ، له فى كل قلب من قلوبهم مكان الحب والاجلال ، وعاطر الذكر . وهل تنسى مصر ، انها من يدى أبى الفاروق تلقت دستورها ، ثم أودعته بين يدى فاروق الحانيتين ؟!

والى الفاروق ملكنا المحبوب ، ترجع كل الفضائل ! فلا عجب اذا رأى الشعب فيه سنده المتين ، ويفدى عرشه المكين بالأرواح والمهج .. »
الى آخر ما جاء بهذا الخطاب .

وقال الدكتور طه حسين فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمناسبة افتتاح معهد الصحراء « واليوم نحتفل بهذه المأثرة الكبرى من مآثر فؤاد نضر الله وجهه . وأنت أمامنا دائما فى هذه الحفلات ، يرى الشعب عنايتك بالعلم والعلماء ، فيرى صورة جليلة رائعة من صور الوفاء الذى لا نظير له ، ولا حد له . أنت أستاذ شعبك فى الخلق »

فى الخلق اللى كريم ثابت بحكم صلته الوثيقة وابتداء من سنة ١٩٤٦ وجه الملك وجهات تتعارض مع مصلحة البلاد ، من النواحى الخلقية والأدبية والمادية ! أؤكد لحضراتكم انى حين اطلعت على هذا الوصف للتهمة .. جزعت من ناحيته الخلقية ! من أسوأما يمكن أن تكون فى حياة انسان . لأن الخلقية والمادية والأدبية ، انتزعت من شهادة عبد السلام الشاذلى وحده . وحين قرأت فى صدر شهادة الشاذلى الانحطاط الخلقى ، جزعت مرة أخرى حيقول ايه ؟ واذا به يروى ان الانحطاط الخلقى يرجع الى ان كريم ثابت كان يجلس الى جانب الملك فى المنتديات! يا سبحان الله ! زنوا العبارات .. قدروا انكم تشهدون أمام رجال لهم قدرهم وسلطانهم ؟ هل دى عبارات تقال من رجل يقدر مسئوليته ؟ ان لم يكن يريد أن يحترم نفسه .. فلا أقل من أن يحترم من يروى اليهم ما يروى .

وبعد ان قال طه حسين لفاروق « انك أستاذ شعبك فى الخلق الذى يمس سيرة الفرد وسيرة الملك مع شعبه » ومرة أخرى فى جامعة فاروق بالاسكندرية قال طه حسين لفاروق « وما أرى انك ستقنع بشىء فى سبيل الخير ، فهذه جامعة تنشئها ومن يدرى أى جامعة تنشىء فى العام المقبل يا ابن فؤاد وحفيد اسماعيل .. خلال ورثتها ونميتها بما منحك الله من ذكاء القلب وخصب العقل ، وبعد الهمة . فأنت تريد ، ثم لا تكاد تريد .. حتى تفعل . وأنت لا تحب شيئا كما تحب الاسراع الى الخير ، ولا تكره شيئا الا الابطاء فى الخير »

فى جانب هذه الشخصية .. شخصية الملك السابق على هذا التصوير المختصر والا جئت لكم بأمثال هذا كثير ، فى مدة السبعة عشر عاما التى حكمها فاروق . مافيش كلمة واحدة قيلت ، تسندها الشجاعة ، الا فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ذنب كريم ثابت ايه ؟ شخصية كريم ثابت .. هذا الصحفى التافه تطلع ايه ؟ ليكن تافها . ليكن صعلوكا .. ليكن شحاذا يستجدى المارة لكن ايه صلته بالملك وشخصيته التى عاشها طوال أيامه .. هل يمكن أن يجرى منها ما أراد الاتهام أن يلصقها به ، أم لا ؟

الى هذه الساعة سمعت شهادة الشهود ، ومرافعة الادعاء ، فلم اسمع مرافعة معينة ، يمكن أن يؤخذ بها ، ان لكريم ثابت سلطانا على هذا الملك ، ويوجهه الى ناحية الشر . سمعت انه أقنع الملك ان طه حسين يكون وزيرا . دى تطلع توجيه الى الشر ليه ؟ لم لا يكون هذا الاقناع أثرا لحجة قوية ، مش عن طريق التوجيه والافساد . لتكن واقعة من الوقائع .

الواقعة الثانية ، انه حضر اجتماع لجنة نسب الملك ، وعائلة الملك ، للنبى . كويس ، هل هناك جريمة فى مجرد الحضور . أو انه قال شيئا يمكن أن يمس دين المسلمين وهو من غير المسلمين ؟ لم يستطع واحد ، ولا الادعاء ، ولا حافظ عفيفى ، أن يقول انه جرى على لسان كريم ثابت شىء من ذلك . اجتمع فى لجنة تتحدث عن مسألة دينية ، فيها البيلاوى وحسين الجندى وغيرهما . كان هو مستشار الاذاعة ، وعلل حضوره على هذا النحو ، ماذا يمكن أن يكون فى حضوره من مأخذ عليه ؟

التهمة .. انه تسلط على الملك وهو مستشار صحفى ، وفى هذا الوقت لم يكن مستشارا صحفيا .

اننا كلنا مصريون ، وكريم ثابت لم يقل حرفا واحدا فى هذا الاجتماع لماذا لم تسألوا الببلاوى ، وحسين الجندى ، عن تدخل المتهم ؟

لن أقف عند حد القول بأن كريم ثابت ما قامش ضده دليل ، عاوز أبرز شخصيته فى اطار صغير ، لتحكموا بعد هذا ، هل يمكن أن تكون هذه الشخصية لها على الملك من السلطان ، ما يحقق توافر العنصرين اللى عرفتهم فى بدء مرافعتى .

كريم ثابت حين شرع فى خلق الجامعة العربية ، كانت مصر والحجاز فى شبه قطيعة ، حتى قيل وقتئذ ان ابن سعود لن يقبل المحمل . وكانت مصر مع العراق فى شبه قطيعة أيضا . فتولى كريم ثابت ، هذا الصحفى التافه . تقريب ما بين العراق والحجاز وشرق الأردن ، وبين مصر ، وانتهى مسعاه الى صداقة هذه الدول ، وعمل على تكوين الجامعة العربية . ما هو دليلى على ذلك ؟ اسألوا سفير العراق ، أو جميل مردم أو عبد الرحمن عزام ، أو صادق المجددى ؟ فهؤلاء جميعا .. ومن حق كريم عليكم وأنتم قضاته ، أن تجيبوا طلبه . لا سيما وان التهمة عارية من الدليل . اسألوا هؤلاء أو واحدا منهم ؟

الرئيس ــ الدفاع ماطلبش حد منهم ليه ؟

الدفاع ــ أنا قدرت ان هؤلاء جميعا سفراء ، ووزراء لهم حصانتهم ، واعلانهم

لا يكون الا عن طريق وزارة الخارجية ، وعلشان ما تتعطلش الدعوى اسألوا واحد بس .

الرئيس ــ كان يمكن لسيادتك فىالجلسة الماضية ، طلب ذلك وكان يمكن أن تطلب من الادعاء مهلة للتأجيل .

الدفاع ــ قدرت ان هذا دون قرار من حضراتكم ، لا يصح .

ومع ذلك قد يغنينا عن الشهادة ما فى يدنا من دليل مادى ، فعرفانا بجهود كريم ثابت ، أنعمت عليه الحكومة السورية بأرفع وسام ، وهو وسام أمية ذو العقدة ، ووسام الاستحقاق السورى الممتاز ، دى واقعة مادية .

أنعم عليه لبنان ، بوسام الاستحقاق اللبنانى ، وأنعم عليه العراق ، بوسام ، وأنعم عليه شرق الأردن بوسام .

يلحق بهذا كله . . مسألة الضمان الجماعى بين أعضاء الدول العربية انما كان أثرا من آثاره ، ومن عمل كريم وحده ، فهل من يعمل ذلك ، يبقى خيرا لمصر ، أو شرا لها ؟

لا شك ان كريم ثابت ــ وهذا دليله ــ كان يبتغى الخير كل الخير . الصحفى التافه ، اللى كان يستجدى وزارة الأوقاف ، تكتب عنه جريدة أخبار اليوم فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ ، تحت عنوان « ماذ اقال الملكان » انه كان الصحفى الوحيد الذى حضر اجتماع فاروق بابن سعود ، ووافى صحف العالم بالأنباء كأحسن ما يقوم بذلك الصحفى الممتاز . وقد كتبت عنه أخبار اليوم ذلك ، قبل أن يصبح مستشارا صحفيا ، وقبل أن تكون له علاقة بالملك السابق .

كريم ثابت كصحفى تافه ، تلقى من صدقى باشا خطابا فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، يمجد فيه كتابه عن رحلة الملك الى أوربا .

وكذلك خطابا من المرحوم محمد توفيق رفعت فى سنة ١٩٣١ ، وخطابا من الجمعية الايرانية بمصر . أفهم ان كريم ثابت ذو الأثر السيء فى الحياة السياسية ، حين يدعى ليساهم فى وزارة ما ، أن يعين وزيرا ، وينتهى الأمر . ولكن العجيب أن يتلقى برقيات التهانى من أقطاب البـــلاد .

فهذه برقية من على ماهر ، يرجو التفضل بقبول أصدق التهانى ، وبهذا الاجلال والاكبار والتعظيم ، خاطب على ماهر كريم ثابت ، وعلى ماهر رجل عليم بكل ما يجرى فى مصر ، وبما اذا كان كريم مفسدا ، أم لا .

وهذا خطاب من المستر كافرى سفير امريكا .

ماذا كانت ؟ هذه هى شخصية كريم ثابت ، وهذا رأى الكبراء ، ورأى العروبة فيه ، فهل هو الذى كان له أثر سىء فى السياسة ؟

الرئيس ــ تحب ترتاح شوية ؟

الدفاع ــ يبقى كتر خيركم .

الرئيس ــ طيب استراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين وأعيدت فى الساعة السادسة والدقيقة الخمسين)

الرئيس ــ ليتفضل الدفاع باتمام مرافعته .

الدفاع ــ يا حضرات القضاة . بعد ان قدمت لحضراتكم هذه الصور المختلفة ، كنت فى غير حاجة الى الحديث عن شهادة الشهود .

حضرات القضاة :

للثورة جلالها وقوتها وكان واجبا ان يراعى الناس الذين يأتون الى رجال الثورة ، والى محكمة الثورة ، هذا الجلال . فلا يقولون الا حقا . كان واجبا أن يسمو كل شاهد بنفسه ، اجلالا لمقامكم ، واحتراما لنفسه .

هل عرف هؤلاء الشهود ، الذين يشهدون فى دعوى ، يطلب المدعى فيها ، بتر المتهم ، هل عرفوا واجبهم نحوكم ؟

قال عبد السلام الشاذلى فى التحقيق ، انه لاحظ علاقة مريبة لكريم ثابت بالملك السابق . والمهم عندى هو ما قرره الشاهد فى التحقيق والجلسة . فقد قال « ان الوقائع المحددة على ذلك ، عديدة لا حصر لها ولا عدد . واذا ذكرت واقعة معينة .. تعين البحث عن أدلتها فى مختلف المصادر » .

نحن فى مقام جد لا هزل ، والثورة رأت أن تصون أهدافها . وكانت فى مفاوضاتها مع الانجليز ترمى من الخلف بأشواك ، فخلقت هذه المحكمة .. لصيانة رسالة الثورة ، بعد أن خلقت محكمة الغدر وترفقت بالناس فى العقوبات .

لقد نشأت هذه المحكمة لتطهير البلاد ممن يريدون بها سوءا . ولكن الشهود جاءوا فى التحقيق يمزحون بمثل هذا الاستهتار ! هل أتى الشاهد للنزهة على جسر النيل ؟.. انه حضر ليؤدى الشهادة ضد خائن ، فهل هذه الشهادة يمكن أن يستند اليها حكم ؟ كلا وألف مرة كلا ..

وظل الابهام والغموض فى شهادة الشاذلى قائما فى أقواله بالجلسة . وروى لكم روايات لا دليل عليها ولا تحديد فيها . كان واجبا أن يأتى عبد السلام الشاذلى اليكم بصحيفة بيضاء ، حتى يمكن أن يقبل منه ، انه رسول العدالة . وقد مس عبد السلام الشاذلى فى شهادته ، ان الملك السابق غضب عليه ، لأنه كان رئيسا لنادى الجزيرة وذكر فى ذلك بواقعة مادية معينة ، فعندما أصدرت الحكومة قرارا بالاستيلاء على نادى الجزيرة ، وجعله منتدى للشعب ، كان أول المعارضين فى القرار . فتناولته الصحف يومئذ بالهجوم . وقد عثرت على صحيفة الاشتراكية ، وفيها قال الأستاذ احمد حسين « الموت بالنعال » كنا قد وعدنا فى العدد الماضى أن نناقش موقف حافظ عفيفى . ولكننا وجدنا شخصا آخر حقيقا بالدرس ، هو الخائن الأول عبد السلام الشاذلى الذى لا يصح أن يكون موته الا بالنعال « والشعب يرى أن رجم الشاذلى بالأحجار ، لا يكفى لاحتقاره وازدرائه . انه يدافع عن نادى الجزيرة الىحد الذهاب الى فؤاد سراج الدين ، ووصف الاستيلاء على النادى الانجليزى بأنه جريمة ! وقد رد عليه وزير الشئون الاجتماعية ، بأن عمله هو الاجرام بعينه » .

هذا هو حكم الناس على عبد السلام الشاذلى فى ديسمبر سنة ١٩٥١ . وحين يشهد الشاذلى على كريم .. كان واجبا أن تكون صفحته بيضاء . أما حين يقال عنه ذلك ، فهو أبعد الناس عن الشهادة .

وشأن عبد السلام الشاذلى ، شأن حافظ عفيفى .

ومما أرادت الثورة أن تقضى عليه فى هذه الظروف .. الاشاعات ، وما زلنا حتى اليوم ! يأتى رجل من رجال الدولة مثل حافظ عفيفى ، ويقول لحضراتكم يظهر لى انه كان يؤثر على الملك « كيف يظهر له ؟ انه يشهد فى دعوى ، ويجب أن يحقق الوقائع ، كريم ثابت فى عرف حافظ عفيفى صحفى ثان . ولما كنا فى محكمة الغدر ، جاء حافظ عفيفى ، وأقسم أن يقول الحق . وروى هناك انه من ضمن المسائل التى تعزى الى كريم ثابت الاجتماع فى جنيف مع عبود واندراوس ، وتفاوضوا على أخذ أجر من عبود لاقالة الهلالى ، واعادة سرى للحكم ، وكذبنا الواقعة هناك .

واليوم حافظ عفيفى يصحح الواقعة هنا ! بيقول انه علم أن اللى راح الياس اندراوس وليس كريم ثابت . فهل يطمأن الى هذه الشهادات؟ انه اعترف لكم انه شهد أمام محكمة الغدر شهادة كاذبة ! وهذا مغمز فى شهادته ، بل هذا هو احترامه لليمين .. والقضاء .

لقد زار كريم ثابت لندن فى يونيو سنة ١٩٣٣ ، وكان حافظ عفيفى سفيرا لمصر فى لندن ، فقدمه الى رئيس الوزراء مستر ماكدونالد . هذا هو الصحفى التافه الحقير . فعلى أى أساس يقدمه حافظ عفيفى الى رئيس وزراء بريطانيا ان لم يكن ممن يفخر بهم ؟

ولقد تناولت مجلة التحرير حافظ عفيفى فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٣ بما تناولت به الصحف عبد السلام الشاذلى . وكان يجب أن يكون أبيض الصحيفة ، ليتقدم الى القضاء . لأن القضاء هو كل شىء ... قالت التحرير : ان حافظ عفيفى صرح بأن سبيل استخلاص حقوقنا من الانجليز ، هو عقد معاهدة مع بريطانيا وأمريكا . فهاج الشعب . وعندما اشتد الصراع ، فوجىء الشعب بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان ! ومع هذا يقول الشاهد فى محكمة الغدر : انه فوجىء بتعيينه رئيسا للديوان ، دون أن يفاتح فى ذلك .

والعجيب انه فى هذا الموقف ، ترك كل الشركات .. ترك رئاسة مجالس الشركات ، وترك عضوية الشركات ، وفضل رئاسة الديوان . وكنت أفهم أن يكون ذلك لخدمة الوطن ، لكن حافظ عفيفى بعد أن عين لم يفعل شيئا . وروى انه لم يتصل بالملك ، حتى أخذ عليه رئيس محكمة الغدر البقاء فى المنصب مع ظهور القاذورات له . والواقع يا حضرات القضاة انه فى الفترة التى بقى فيها حافظ عفيفى بالقصر ، كان كريم ثابت مستقيلا ولم يعمل معه .

يبقى بعد ذلك حسين سرى . وده راجل عايم فى شهادته ، فقد قال ان الحاشية كانت بتيجى تطلب طلبات باسم الملك ورماها — وخصوصا كريم — بالتدخل . والتدخل هو الاشتراك مع صاحب الوظيفة فى عمله وهذا ما لم يستطع حسين سرى أن يدلل عليه مطلقا وكل ما قاله : ان الحاشية هى زعانف السراى ، ومش عارف المفرد بتاع زعانف ايه ، علشان نسمى كريم ثابت .

وبعد ذلك قال حسين سرى : انه لم يلاحظ شخصيا أى تدخل . ولكن علم من الوزراء ، ان كريم ثابت كان بيتدخل لديهم . ولكنه لا يذكر أية واقعة ، مع انه كان رئيسا للوزارة فى سنة ١٩٤٩ ، أى فى عهد قريب جدا . وقد أحضرت لكم صورة رسمية من محضر جلسة شهادة حسين سرى أمام محكمة الغدر ، لتروا ماذا قال .. وثابت فى المحضر على لسانه ان مسلك كريم ثابت فى الوزارة كان التضامن معه ، ومع الوزراء حتى آخر دقيقة ، فى كل المسائل وفى خلافه مع السراى بشأن الجيش . فلو ان كريم ثابت ، رجل السراى .. فكيف يقف ضدها مع الوزارة ؟

وقد قال حسين سرى أيضا : ان الذى يؤكده ، ان كريم احترم تعهده بعدم مقابلة الوزراء ، وحرص وهو وزير على أن يتصل بى وحدى . وكان يطلب باسم الملك بعض المطالب الحقة .

فهل هذا هو الشاهد الذى يؤتى به اليوم ليعاون القضاء ؟

هناك مسألة أخرى ، سأمر عليها على عجل ، وأنا حاسس انى بقيت تقيل على حضراتكم . والمسألة هى مسألة الشيوخ ، التى أشار اليها المدعى . وأنا جبت مضابط الشيوخ (وها هى أقدمها لكم) وستجدون فيها ان مراسيم الشيوخ كانت نتيجة الخلاف على التجديد النصفى منذ سنة ١٩٤١ وقد طلبت من محكمة الغدر سماع أقوال النحاس فى ذلك ، فلم تسأله اكتفاء بشهادة فؤاد سراج الدين التى قال فيها ان اخراج الشيوخ كان تنفيذا لسياسة الحكومة الوفدية .

والواقعة حصلت بأن عرض النحاس على الملك هذا الاجراء فقبله الملك . . فلماذا يتحمل كريم ثابت ذلك ، وأين وزر الذين قاموا بالتنفيذ؟ اذا كان هذا هو الماضى . . والماضى القريب فلم يحمل كريم وحده وزر هذه المراسيم .

والآن – **يا حضرات القضاة** – عرضت على حضراتكم جميع الصور من جميع النواحى . وأظهرت أن كريم لم يكن فى يوم من الأيام صاحب هذا السلطان . والآن أصل الى دليل لا يقبل جدلا . فكريم ثابت كان وزيرا فى وزارة حسين سرى ، والملك السابق عايز يعيد المرحوم عبد الرحمن عمار الى وزارة الداخلية مع ما بينه وبين الاخوان المسلمين وعاوز يجيب كمان حسين طنطاوى رئيس محكمة الجنايات ، وكيل ثان فى الداخلية وقد وصلت الرغبة الى اتفاق بين السراى وحسين سرى باعتباره رئيسا للحكومة ، ولم يقف فى وجه الاجراء الا كريم ثابت وكان وزير دولة . فاسمعوا خطابه .

الرئيس – للملك مباشرة .

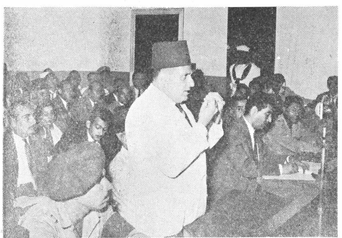
الدفاع – قال له كريم ان بقاء عمار فى المواصلات مفيد . أما نقله للداخلية فيثير الاخوان . أما تعيين طنطاوى وكيلا للداخلية بعد احالته الى المعاش ، يغضب رجال الادارة والمستشارين ، وليس له خـــبرة بأمور وزارة الداخلية .

الرئيس – وازاى الخطاب ده رجع لكريم ثابت ؟

الدفاع – سأقول . . كنت أفهم ان الملك يعاون على ذلك ، ولكن الملك كتب على

المذكرة : يهمنا حالة الأمن واستتبابه ، بالرجال القادرين . وهذا ما اتفقنا عليه مع سرى باشا ، ولا نريد مناقشة فى ذلك . ونريدك منفذا ومؤيدا للأمـــر .

الرئيس — لماذا لم ترسل الخطاب لرئيس الحكومة بصفتك وزير دولة ؟ (موجها كلامه للمتهم)



المتهم كريم ثابت يكشف للمحكمة عن عهد الفساد الذى عاش فيه :

المتهم — ده خط محمــد حسن ، أصلهم اثنين شماشرجية ، محمــد حسن وعزيز . واحد يعرف يكتب اللى هو محمد حسن ، وواحد مابيعرفش اللى هو عزيز .. وانا ماكنتش اعرف الترشيح ده ، فكتبت مذكرة لما علمت به ، ولم يعينوهم لأن الحركة جت .

الدفاع — والآن ، انتقل الى الشق الثالث الخاص بمبلغ الخمسة آلاف جنيه ونحن بيننا وبين الادعاء خلاف على استحقاق الأستاذ كريم ثابت ، لما تقاضاه من الدكتور النقيب ، وسند النيابة ، ان هذه المبالغ من مال المواساة وسندنا نحن ، ان هذا مال معهد فاروق الطبى . ودليلنا على الاستحقاق خطاب سنة ١٩٤٨ من الدكتور النقيب .. يعترف فيه بجهود كريم فى البروباجندا ، ويشكره عليها وقد يقال ان النقيب رجل تقوم عليه الشبهة ، فما رأيكم فى قرار مجلس الادارة نفسه فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ وتأييد الموافقة على صرف أتعاب الأستاذ كريم ثابت .

الرئيس — ده قرار مجلس الادارة سنة ١٩٥٠ مع ان جواب النقيب سنة ١٩٤٨ يعنى القرار بعد المكافأة ؟

الدفاع ـ أيوه وحين عرض استجواب مصطفى مرعى تنـاول بحث المجلس موضوع الخمسة آلاف جنيه ، وقررت اللجنة الدستورية برئاسة حلمى عيسى ، أن لا محل لتحقيق الأمر اذ تبينت من الوقائع ان المبلغ صرف من مبالغ متبرع بها لمشروع معهد فاروق ، وليس مستشفى المواساة . ووافق المجلس على ذلك .

ودافعنا على هذا النحو أمام محكمة الغدر فلم تأخذ بدفاعنا ، فقمنا برد الخمسة آلاف جنيه ، وفوقها الخمسة آلاف جنيه الأخرى ، التى يعرض أمرها عليكم الآن .

وكيل النائب العام : تاريخ السداد .

الدفاع ـ رايح أريحك ، السداد فى ٤ اكتوبر الحالى ، ١٠ اكتوبر الحالى ، أى قبل أن ندعى للمحاكمة بساعات .

وزميلنا الهلباوى عاوز يقول : اننا لم ندفع الا خلقا لدفاع نتقدم به اليكم . ولكن الذى لا شبهة فيه ان محامى المواساة ، جاءنى وطلب المبلغ المحكوم به ، والمبلغ الثانى ، فقلت له ابعث لى ببيان عنها ، فأرسل المحامى خطابا فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٣ للاستاذ كريم ثابت يطالبه بالعشرة آلاف جنيه ، ويقول فيه انه يرسل بيانات المبالغ ويطلب السداد . ومع الأسف فى هذا التاريخ كنت أنا فى أوروبا فانتظر كريم عودتى ، وبعد عودتى اطلعت على الخطاب وكان كريم مقبوضا عليه ، فدفع المبلغ ورغم هذا الوفاء ..

الرئيس ـ تحب سيادتك تاخذ راحتك شوية ؟

الدفاع ـ اذا سمحتم .

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثامنة وخمس دقائق وأعيدت فى الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين) .

الدفاع ـ بقيت لى مسألة سأتشرف بعرضها على حضراتكم من الناحية القانونية التى ينطوى فيها ، حين يحكم من محكمة الغدر فى هذه المسائل ، تنتهى مسئولية كريم ثابت ، ولكن أرجو أن يسجل هذا ، على حين أتكلم عن كريم ثابت فى مسألة تتصل بالأخلاق والنزاهة ، ومصلحة الوطن . محال أن أتستر فى القانون ولو كان فى ذلك البراءة التامة . وانما أسوق لكم هذه المسألة ، ليكون ما بينى وبين الله عامر .

فى ٩ ابريل سنة ١٩٥٣ صدر القانون المعدل لقانون الغدر ونص على العقاب ، على ما من شأنه افساد الحكم . ونص على العقاب على استغلال النفوذ . هل هذه الجرائم بالذات ، قد وردت فى أمر تشكيل محكمة الثورة أم لا ؟ فى المادة الثانية من قانون محكمة الثورة ، وهو يحمل

امضاءات حضراتكم ، فكان عهدا عليكم ، وأنتم أول من يقدر الوفاء بالعهد .

نصت المادة الثانية « على اختصاص المحكمة بالأفعال التى ساعدت على فساد الحكم ، وتمكين الاستعمار ، وافساد الحياة السياسية ، واستغلال النفوذ كما تختص بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا ، ما دام لم يصدر فيها حكم » .

فهل هذه الجرائم بالذات ، أقيمت علينا وصدر فيها حكم سابق أم لا ؟

ان الحكم الذى أصدرته محكمة الغدر ضد كريم ثابت ، كان خاصا باستغلال النفوذ وافساد الحياة السياسية بصفته مستشارا صحفيا للملك السابق .

وهذه هى نفس الادعاءات المقامة علينا أمامكم بألفاظها .

يبقى أن يقال لى ، وأظن زميلى الأستاذ الهلباوى يتحفز لذلك ، وليقول : ان هذه القضية خاصة بخمسة آلاف جنيه أخرى غير الخمسة آلاف الأولى ويقول لى : ان فساد الحكم أمام محكمة الغدر ، كان متعلقا بوقائع غير الوقائع المعروضة اليوم على حضراتكم .

ان هذا مخالف لذلك بالمرة ذلك لأن التهمة وصف ، والواقعة تدخل فى نطاق الوصف ، وحين تتعدد الوقائع وينفرد بها غرض واحد فالعقاب على واقعة منها يجب كل الوقائع الأخرى .

مثلا صراف فى شركة ، كل شهر يختلس ٢٠ جنيها . وفى وقت من الأوقات اكتشف الاختلاس بالنسبة لمائة جنيه فقط ، فحوكم . وبعد ذلك اكتشف اختلاس آخر بالنسبة لمبلغ آخر ، فهنا لا تجوز محاكمته مرة أخرى .

وها نحن قد صدر علينا حكم من محكمة الغدر ، وعلى ذلك يمتنع علينا العقاب وانى أدلل على ذلك بأقــوال على زكى العرابى فيما يقول فى مثل هذا الوضع .

والآن لا أريد أن أتستر بهذا الدفع ، ولا يريد كريم ثابت أن يتستر بستر من أستار القانون بل يلقى بصحيفته وبجسمه على المشرحة فمن رأى سوءا يقول .

أنا حاسس انى أثقلت عليكم ؟

الرئيس ــ احنا مستعدين نسمع .

الدفاع ــ أنا طلبت محضر الخبراء ؟

وكيل النائب العام ــ جه دلوقتى (وناوله للدفاع) .

الدفاع ــ قضى قانون الكسب غير المشروع ان كل موظف يقدم اقراره . وكان كريم ثابت معتقلا ، وكانت يده خالية من المستندات ، وسأله أحد الخبراء وهو معتقل .

وبعد الافراج عنه لم يسأله أحد عن شيء . وأخيرا فى أول هـذا الشهر طلبونى بصفتى وكيلا عن كريم ثابت لأذهب الى لجنة الخبراء بوزارة العدل ، وفتح المحضر وكان كريم معتقلا وطلبوا منى بيان ثروة كريم ثابت وثروة زوجته وثروة كريمته فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ ومصدر الثروة والمستندات الدالة على ذلك ، وكتابة مذكرة بتطور الثروة سنة بسنة فطلبت الاطلاع على الملف والاتصال بكريم ثابت فى المعتقل ، فأعطونى فرصة اسبوعا . وذهبت بعد يومين للاطلاع على الملف فرفضوا لعدم وجـــوده .

ما هى النتيجة الجسيمة لذلك يا حضرات القضاة ؟ ان اللجنة عجزت عن معرفة الثروة فكيف يمكن أن تقبل مرافعة النيابة حول هذه الثروة ؟

وقد طلب المدعى مصادرة الأموال . وكنت أرجو أن أطلب وقف الفصل فى هذا الطلب ، الى أن يتم بحثه وخصوصا وان المتهم محبوس وانى أرجو باخلاص استبعاد هذا الطلب حتى يتم بحثه . والذى استطعت ان أحضره لكم دليلا على فساد شهادة الشهود من ان كريم ثابت ولد صعلوكا وبقى حتى سنة ١٩٤٩ صــعلوكا ــ استطعت أن أحضر لـكم تصميمات عملت فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٨ لبناء عمارة للاستغلال تصل تكاليفها على الأقل أربعين أو خمسين ألف جنيه .

والى هنا ياحضرات القضاة انتهى دفاعى عن كريم ثابت ولا أستطيع أن أبرح مكانى ، دون أن أسجل لكم فى غير ملق وفى غير زلفى ، كلمة ليست الا شكرا خالصا من شخصى الضعيف ، على ما أوسعتم به صدوركم لتسمعونى . ويبقى لى رجاء آخر هو ان الاحساس برسالتكم يقتضى تطهير القضاء الذى يحمل اسمكم ، من أمثال شهود هذه الدعوى .

ولذلك أرجو البراءة ، ووقف طلب المصادرة .

الرئيس ــ الادعاء له تعقيب ؟

المدعى العام ــ كلام الدفاع عن الزعماء ، سبق أن قيل فى محكمة الغدر وفصلت فيه المحكمة وقالت المحكمة فى ذلك « انها تلاحظ أن الملك السابق كان مصابا بانحراف الشخصية عنيد ، مستبد ، نزق ، حين يواجه رجاله المسئولين . فاذا ما خلا الى أذنابه وخدمه عاد بينهم لين العريكة منحطا ،

يسعى الى شهواته . وقالت المحكمة « ان كريم ثابت كان عند فاروق أثيرا مكينا لا يرد له طلبه . »

أما عن شهادة الشاذلى فمن المؤسف حقا ان يستدل على خيانته بمقال لجريدة يومية أبلغ هو ضدها النيابة . وما لنا نذهب بعيدا ومواقفه معروفة ، وسبق أن اشادت هذه الجريدة بمواقفه ووطنيته .

أما عن شهادة الدكتور حافظ عفيفى فأمرها متروك لكم طالما انها تتفق مع سير الأمور . أما ان المتهم لم يكن موجودا فى الديوان معه فالواقع انه استقال من الديوان ، ولكن صداقته بالملك استمرت ، بدليل تعيينه وزيرا ، والانعام على والده بالباشوية .

أما عن شهادة حسين سرى فهى واضحة أمامكم ، وقد تكلمت عنها محكمة الغدر وبخصوص الخطاب الذى اعترض فيه المتهم على تعيين عمار وكيلا للداخلية فهو دليل عليه لا له . ويبين حظوته لدى الملك حتى انه يكتب له مباشرة ، فيأخذ الملك برأيه .

أما عن دفع العشرة آلاف جنيه ، فقد دفعهما بعد أن قيدت نيابة الغدر القضية ضده بالنسبة للخمسة آلاف جنيه الأخيرة .

وكيل النائب العام ــ أما ما قاله الدفاع عن المسألة القانونية فان قانون تشكيل المحكمة يجيز لها الحكم ، لا فى الجرائم فحسب . بل فى الأفعال . ونحن اليوم نسائل المتهم عن أفعال وجرائم وقعت منذ سنة ١٩٤٦ ، ولا علاقة بينها وبين ما حوكم عليه أمام محكمة الغدر ، فالزمان والمكان مختلف بالنسبة للوقائع .

والوقائع المعروضة على حضراتكم اليوم خاضعة لاختصاصكم أما ما قيل عن الحالة المالية للمتهم ، وطلبه وقف الفصل فى هذا الادعاء ، فنحن نطلب رفض الطلب . لأن المدعى عليه سئل عن ذلك كله منذ عام . ولو كان لديه مستندات تنفى ما ينسب اليه لقدمها فى خلال هذه السنة . بل ولقدمها منذ أعلن بهذه الدعوى . وتقرير الخبير استوفاه من اقرار المتهم .

الرئيس ــ الدفاع له كلام .

الدفاع ــ لا يا فندم ، وانا متمسك بالمسالة القانونية ، ابراء لذمتى . ولأدلل على ان كريم ما بينه وبين الله عامر .

الرئيس ــ قررت المحكمة نظــــر الادعاء الأول فى جلسة سرية ، يوم السبت الساعة العاشرة صباحا والنظر فى ١ فقرة (ب) من الادعاء الثانى ، فى نفس الجلسة ولكن بحضور المدعى والدفاع ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء)

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٨ صفر سنة ١٣٧٣) .

تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات ، وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قياد الثورة .

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى ، والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة .. نفتتح الجلسة الخامسة عشرة ، من جلسات محكمة الثورة : المدعى : المتهم والشهود موجودون ؟

المدعى العام — أيوه يا فندم .

الرئيس — فيه حاجة ؟

المدعى — وردت الينا البرقية التالية :

((كلفت بصرف مبلغ كبير من بند المصاريف السرية بالخارجية عقب اجتماع ملوك العرب بانشاص الى كريم ثابت)) .

عطية نجم
مراقب حسابات المالية

الرئيس — تضم هذه البرقية الى أوراق التحقيق ، ويستدعى صاحبها .

المدعى العام — حاضر يا فندم .

الرئيس — فى جلسة يوم الخميس كانت المحكمة قد قررت نظر الدعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضور الادعاء والدفاع ثم نظر الفقرة (ب) من الادعاء الثانى فى جلسة سرية يحضرها الدفاع والادعاء . والآن تنتقل المحكمة الى غرفة المداولة لمناقشة المتهم فى الادعاء الأول المقام عليه ، ثم تنعقد هيئة المحكمة بعد ذلك بصفة سرية ، للنظر فى الفقرة (ب) من الادعاء الثانى .

(انتقلت هيئة المحكمة الى غرفة المداولة فى الساعة العاشرة والنصف وانتهت من مناقشة المتهم فى الادعاء الأول ، فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين) .

(وفى الساعة الواحدة بعد الظهر ، أعيدت الجلسة بصفة سرية بحضور الادعاء والدفاع) .

(وفى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والعشرين رفعت الجلسة على أن يصدر الحكم فى الجلسة التى تعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٩ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة .

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد كريم ثابت .

الحكم — « حكمت المحكمة على المتهم كريم ثابت فى الادعاءات المقامة عليه :

أولا — بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا — برد ما استولى عليه هو وزوجته من أموال الشعب ، الى الشعب . وذلك بمصادرة كل ما زاد من أموالهما وممتلكاتهما ، عما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ » .

(وعلى أثر ذلك انصرف المتهم برفقة حارسه)

* * *

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ١٨ أكتوبر أى فى نفس اليوم .

كما أخطرت الجهات المختصة بالكتاب رقم ١٦/٢ (٦٩) بتـــاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣ لتنفيذه .



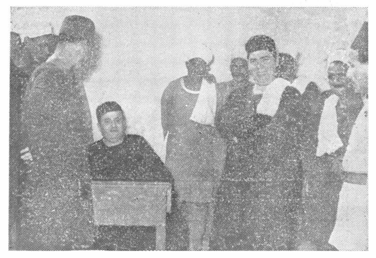
كريم .. بين جدران السجن



كريم بين زملائه من نزلاء السجن .

تعقيب

ظاهر ان محكمة الثورة لا تتقيــــد باجــراء معين ، من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، على نحو ما هو معروف فى القضاء العادى . وهى لا تتقيد أيضا بحد من الحدود المرسومة فى قانون العقوبات . فليس لكل جريمة عقوبة ، لا يجوز الخروج عليهابحال من الاحوال . والا كان الحكم باطلا . والواقع ان المحكمة تسير وفق **ما هو منصوص عليه فى امر تشكيلها . فهو .. أى دستور هــــذه المحكمة . حدد لها اجراءاتها . ونص على العقوبات التى لها ان توقعها.** ولم يحدد حدا أقصى ، وحدا ادنى . بل ترك الامر لتقدير المحكمــــة وفطنتها وللظروف والأحوال .



كريم ثابت يلقى درسا فى التوبة ...

وليس هذا غريبا . فمحاكم الثورة بخلاف المحاكم العادية .انشئت لتحقيق هدف معين . وسيلتها السرعة وغايتها القضاء على اعدائها . ولذلك فان احكامها كثيرا ما خرجت على المألوف فى الاحكام العادية . فلم نعهد ايقاف تنفيذ مع عقوبة السجن . ولم نعهد الحكم بالحرمان

من شرف المواطن .. الخ . والاحكام تصدر بعد التحقيق الذى تجريه المحكمة ، التى تكون اقتناعها مما يجرى أمامها ، وتقضى بحسب ما يرتضيه ضمير قضاتها .

والقضية التى نحن بصددها توضح كيف كانت تحكم البلاد . وكيف كان السلطان فى يد أشخاص امعات . لاهم فى العير ، ولا هم فى النفير . بل هم جماعة من الخدم ! اصطفاهم الملك السابق . وناولهم مقاليـــد الأمور فأساءوا التصرف .

والذى يظهر من هذه القضية ثلاثة امور :

الأمر الأول — ان مقاليد الأمور كانت فى يد غير المسئولين . وهم أشخاص لا علم لهم ولا دراية ولا ثقافة . كانوا يتصرفون فى جميع شئون الدولة ، ويصدرون الاوامر الى الوزراء وكبار الموظفين . ومن رجال الحاشية يعين الوزراء . ويستوحى رؤساء الوزارات اسماء وزرائهم .



كريم ثابت ... وقت الفسحة

الأمر الثانى — ان كبار رجال الدولة ورجال السراى الرسميين ، انعـدمت شخصياتهم ، ولم تعد لهم كرامة ! فقبل البعض صـدور الأمر اليهم من الخدم والحشم ، وقبل البعض الآخر الا يكون لهم قيمة ولا مركز . بل كانوا مجرد اسماء واشخاص . مراكز موجودة اسما لافعـــلا ! السلطان كل السلطان فى يد الغير ، ومع ذلك لم يفكر واحد منهم فى ان

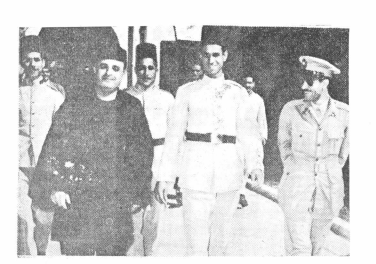
يترك كراسى الحكم احتجاجا على الاوضاع الشائنــة ، واحتجاجا على تدخل الاشخاص الغير مسئولين فى الحكم ، والاساءة اليهم والى سمعة بلادهم . فلم يستقل احد منهم احتجاجا او استنكارا ، بل كلهم كانوا يخطبون الود ، ويسعون الى نيل الرضى تقربا وزلفى للملك السابق .

الامر الثالث ــ ان اموال الدولة كانت نهبا مشاعا يغترف منها هــؤلاء الخدم ورجال الحاشية ويستفيدون ، ويكونون الثروات الضخمة . وقد رأينا ثراء المتهم العريض ، وتمتعه بكل النعم ، فى الوقت الذى يشقى فيه ابناء البلاد .



السجين كريم بين فريق من زملائه .. نزلاء السجن

والجديد فى هذا الحكم ، هو نوع المصادرة . التى امتدت فشملت ثروة زوجة المتهم . لانه ثبت ان المتهم قد هرب معظم امواله باســـم زوجته . كأنما كان يخشى المصادرة فى يوم من الايام ! وهذا الحكم ، وان كان يبدو غريبا بالنسبة لقضاء المحاكم العاديــة ، الا انه ليس كذلك ، بالنسبة لمحكمة الثورة ، التى تهدف الى رد الامور الى نصابها ، بعد ما تبين لها أن هذه الزوجة لم تكن تملك شيئا . قبل دخول زوجها خدمة الملك السابق . فلا غرو ان هى امرت برد الاموال الى اصحابها . وهم أبناء الشعب .



السجين كريم ثابت بين حراسه



كريم ثابت مع أصدقائه فى السجن ...



كريم ثابت ... خاتمة المطاف

محاكمة

السيد محمود سليمان غنام

تابع الجلسة السادسة عشرة

المتهم السيد محمود سليمان غنام

- ولد سنة ١٨٩٢ .
- حاز على ليسانس الحقوق، من جامعة فؤاد .
- كان سنة ١٩٢٦ سكرتيرا خاصا لسعد زغلول ، ثم مارس المحاماه .
- كانت أمنيته ، وهو نائب أن يلغى الرقابة الصحفية .. فلما عين وكيلا لوزارة الداخلية، كان من أقسى الرقباء الذين واجهتهم الصحافة !
- اختير وزيرا للتجارة فى وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ .
- عين سكرتيرا مساعدا للوفد عام ١٩٤٧ .
- عين وزيرا للتجارة والصناعة للمرة الثانية ، فى وزارة الوفد الأخيرة .
- أهم ما حوكم من أجله .. الاشتراك فى نشاط جماعة هدامة ، وافساد الحكم واستغلال النفوذ .
- حكمت عليه محكمة الثورة بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ وابطال الاجراءات التى اتبعت فى الصفقتين الأولى والثانية الخاصة بأراضى مريوط وطهواى ومصادرتها لمصلحة الشعب .

محامي المتهم

الدكتور محمد صلاح الدين :

- ولد فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٢ .
- دخل الخديوية وكان خطيبا . وكان أحد أربعة تكونت منهم أول لجنة من لجان الطلبة التنفيذية .
- عاصر الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٩ ، ودخل الوفد .
- حصل على الليسانس سنة ١٩٢٤ ، وكان ترتيبه الرابع .
- اشتغل سنة ١٩٢٤ محاميا .
- اختير فى وفد المفاوضات مع بريطانيا سنة ١٩٣٠ .
- اشترك بعد ذلك مع زهير جرانة فى مكتبه .
- عين سنة ١٩٣٦ مديرا لمكتب رئيس الوزراء .
- سافر الى مونترو سنة ١٩٣٧ .
- شاعر .. يحب التمثيل والالقاء .
- عين سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ ثم وكيلا للخارجية بدرجة وزير مفوض . ثم استقال واشتغل وكيلا لشركة المياه سنة ١٩٤٥ .
- عين وزيرا للخارجية سنة ١٩٥٠ .
- من أنصار حركة المرأة ولكنه محافظ فى منزله !
- اشتغل بالصحافة هاويا من ايام التلمذة ، اذ تولى رئاسة تحرير جريدة الكواكب سنة ١٩٣١ .
- طالب بتطهير الوفد بعد الحركة ..
- سافر مع بعثة المحامين المصريين للدفاع عن بعض زعماء السودان فى مارس سنة ١٩٥٣ .
- انتدب رئيسا لجمعية الفلاح فى مارس سنة ١٩٥٣ .

شهود القضية

السيد محمد عبد الله جاب الله

- عمدة الامراء مركز كفر الدوار بحيرة .
- عمره ٦٠ سنة تقريبا .
- استدعته المحكمة وقد قال محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين ـ ان الشاهد المطلوب ، هو فؤاد جابر وليس محمد جاب الله ، الا انه تبين ان الشاهد المذكور قد طلب بناء على أمر المحكمة .
- قال عنه المحامى انه شاهد نزل من السماء لصالح المتهم ، اذ قرر انموضوع أرض عزيزة الوكيل ، كانت من صنع يد الدكتور حامد زكى .

بعد النطق بالحكم على المتهم كريم ثابت .

(قدمت القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام)

حضر المتهم وبصحبته الدكتور محمد صلاح الدين محاميه .

وقد حضر البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوا مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس ـ للمدعى : المتهم موجود .

البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق (المدعى) ـ أيوه يا فندم ، المتهم موجود . وقد أعلن بتهمة جديدة فى صباح اليوم . وعلى هذا الأساس أصبح الادعاء الثانى مكونا من خمس فقرات .

الرئيس ـ المتهم محمود سليمان غنام .

المتهم ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الأول ـ « أتى أفعالا ضد سلامة الوطن .. وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادىء هدامة ، ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة النظام الحاضر والأسس التى قامت عليها الثورة » .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب ، وهـذا غير صحيح اطلاقا ، ولم أشترك فى أى جماعة سياسية على الاطلاق ، ولا فى أى جماعة لها نشاط سرى .

الرئيس ـ هذا يقوله الدفاع وقت المرافعة .

المتهم ـ ده كلام باقوله على الهامش .

الرئيس ـ الادعاء الثانى ـ « أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية . واستغل نفوذه استغلالا لم يرع فيه صالح الوطن ، أثناء توليه مهام وظيفة عامة فى الدولة وذلك أنه :

أولا ـ فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد ، استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية ، بأن يسر لها شراء أرض حكومية بمنطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بأن تستأجر القطعة رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الأرض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق الممارسة ، توطئة لشرائها تلك القطع طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، مخالفا بذلك الأصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الأملاك الأميرية ، والتى لا تجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للأراضى الزراعية التى لا تزيد

مساحة كل قطعة منها على عشرين فدانا . وبذلك مهد لها السبيل لأن تزيد مساحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب وهذا أيضا غير صحيح ، ولم تتقدم لى السيدة عزيزة الوكيل بأى طلب ولم أصرح لها اطلاقا بأى شىء من هذا النوع .

الرئيس ـ ثانيا ـ من الادعاء الثانى :

((وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للاقتصاد الوطنى ، استغل نفوذه ليحصل الأستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية ، وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الأرض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان ، برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد)) .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ وهذا أيضا غير صحيح ، وأنا غير مذنب ، وأنا لم أخلع أية صفة على هذا القاضى اللى هو عبد الخالق بدوى لأنه كان مستأجرا من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ـ ثالثا ـ (من الادعاء الثانى)

((بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة ، أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب ـ بسوء قصد ، وفى ظروف مريبة ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بشروط استغلال شركة الملح والتعدين الأهلية لملاحات المكس وجليم ومنفيس وما جاورها ـ فاشاد بكفاية تلك الشركة ونزاهة قصدها وقدرتها على القيام بالتزاماتها على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتذاك تقارير المختصين بوزارة التجارة والصناعة . وكلها تدحض ما جاهر به فى المجلس وتدمغ الشركة المذكورة بعدم الكفاية ، وعدم النزاهة . وكانت نتيجة بيانه هذا ، أن اعتمد مشروع القانون سالف الذكر)) .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب وهذا البيان الذى ألقيته فى مجلس النواب ، أو مجلس الشيوخ كان صحيحا من أوله الى آخره . وقد أيدت أحكام القضاء ما أدليت به من بيانات فى هذا المجلس . وهذا الادعاء انما هو مستخرج أوصى به الأستاذ محيى الدين عابدين بسبب الخصومة القائمة بينى وبينه ، ورفعت على أساسها دعوى أمام مجلس الدولة .

الرئيس ــ أنا باذكر الادعاء ، وعليك اذا سئلت : هل أنت مذنب أو غير مذنب ، أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس .

المتهم ــ دى كلمة تفسيرية باشرح بيها اننى غير مذنب .

الرئيس ــ رابعا ــ (من الادعاء الثانى)

« فى شهر فبراير سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا مسئولا أدلى أمام مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب بسوء نية ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف اليخت ــ محروسة ــ من مليون جنيه الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه ! فقرر أن العقد قد أبرم مع الشركة وفقا لشروط فتح الاعتماد ، وان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة . اذ لم يتم التعاقد الا فى ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ، ولم يشرع فى الاصلاح الا فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ . وبذلك ضلل المجلس ووضعه أمام الأمر الواقع على غير الواقع » .

المتهم ــ غير مذنب ، وده وفقا لقرار المحكمة والتفاصيل بعدين .

الرئيس ــ خامسا ــ (من الادعاء الثانى)

« وفى ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة ، أثناء بحث مشروع القانون الخاص باعانة شركة الخطوط المصرية للطيران الجوى « سعيدة » أدلى أمام مجلس الشيوخ ببيان غير جدى ، تضمن تعهده بعدم صرف الاعانة التى كان مزمعا منحها للشركة المذكورة وقدرها ١٠٠٫٠٠٠ جنيه الا بعد أن تسوى ديونها مع دائنيها ، وترتب على هذا التعهد الصورى ، أن صودق على مشروع القانون ، ثم تم الصرف للشركة دون أن يتحقق ذلك الشرط الأساسى . وبهذا ضلل المجلس وغرر بأعضائه وتسبب فى انفاق ذلك المبلغ الطائل من الخزانة العامة ممالأة منه للملك السابق ، ورضوخا لرغباته الجامحة ، دون ما مقتضى أو دافع وطنى »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، وأقرر انه لا الملك السابق ولا السراى ، كنت أعرف حد منهم أبدا ، ولا كانت لى صلة بيهم بالمرة .

الدكتور محمد صلاح الدين (الدفاع) ــ أنا حاضر مع المتهم لأكون محاميه وذلك للعلم .

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ اننا لا نرغب فى استدعاء شهود عند نظر هذه الادعاءات ، ونكتفى بالمستندات والملفات المودعة لدينا .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) — فيما يتعلق بالادعاء الأول ، لا زلنا كما نحن دائما نطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية .. وجلسة سرية مطلقة للصالح العام .

الرئيس — الدفاع .



المتهم محمود سليمان غنام يجلس بجوار محاميه الدكتور صلاح الدين أثناء المرافعة

الدفاع — فيما يتعلق بالادعاء الأول اذا رأت المحكمة — والأمر مرجعه اليها أولا وأخيرا — أن ينظر فى جلسة سرية مطلقة ، فالأمر متروك للمحكمة ولكنى كذلك فيما يتعلق بالادعاء الأول ، أرجو من حضراتكم أن تمكنونى من الدفاع عن المدعى عليه من الناحية العامة . ولكى نتمكن من ذلك لابد لنا من أن نستشهد بشهود ، ومن أن نتقدم ببعض الطلبات . ولن اسمح لنفسى أن أقول ما هى هذه الطلبات الآن ، احتفاظا بالسرية التى يطلبها الادعاء . وسأحتفظ لنفسى بأن أقدم هذه الطلبات حينما تقررون بدء الجلسة السرية . وليس معنى هذا أن يستمر حضورى فى الجلسة السرية .. بل ان كل ما أريده هو أن أمكن من أن أقدم اليكم الطلبات والأوراق التى نحتاجها لهـذا الدفاع العـام ، الذى تفضلت المحـكمة فى قضية سابقة فأباحت لى أن أدلى به ، أما فيما يتعلق بالادعاءات الأخرى فاننا لا ندرى شيئا عنها ولا عن الوثائق والملفات والمستندات التى يستند عليها الادعاء ولكننا نفترض أن تقدم جميع هذه الوثائق وهذه الملفات وهذه المستندات ، أى جميع ما يمس الموضوع سواء فيما يتعلق بما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء ، أو بما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع . ولعلكم تحرصون على كل ما يمس الموضوع من وجهة نظر

الدفاع أكثر مما تحرصون على ما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء فالدفاع كما تعلمون حق مقدس . أما الادعاء فله ميزة على الدفاع ، اذ هو يعرف ما قدمنا به فى حين اننا نحن فى تجهيل تام . فأنا لم أطلع على شىء مطلقا ، ولا أدرى ما هى الأوراق التى يمكن أن تكون النيابة قد قدمتها أو ضمتها ، لذلك فأنا أفترض أن تضم جميع الأوراق ، والأمر مرجعه الى المحكمة . وربما أتقدم ببعض طلبات .. أخرى ولذلك أرجو من المحكمة أن تأمر باجابتها . وفيما يتعلق بالادعاء الأول فقد أسلفت اننى احتفظ لنفسى ببعض الطلبات .

المتهم ــ دى جلسة تحضيرية .

الدفاع ــ هو يقصد أن يقول ان دى من ناحية التحضير .

الرئيس ــ خللى الدفاع هو اللى يتكلم ، واذا ماكنتش عاوز الدفاع يتكلم ، خليه يتنحى وتبقى انت تدافع عن نفسك .

المتهم ــ لا يافندم .

الدفاع ــ اسكت انت يا غنام ، ماتقاطعنيش وخلينى اتكلم . أما فيما يتعلق بالجزء الأول من الادعاء الثانى وهو الخاص باستغلال نفوذه ، لتحصل السيدة عزيزة الوكيل .. الخ ما جاء فى هذا الادعاء ، فاننا نفترض أن يكون هناك ملف للموضوع كاملا . ونفترض كذلك أن يقدم ملف لجنة التطهير أو التنظيم التى حققت هذا الموضوع .

المدعى ــ الملفات دى موجودة كلها .

الدفاع ــ الحمد لله ــ كذلك نطلب أن نسمع السيد سعيد السبع ، الذى كان مديرا لمصلحة الأملاك الأميرية . ونرجو فيما يتعلق بالملفات التى ضمت أو التى يمكن أن تضم أن تراعى بوجه خاص ، شكوى العمدة الذى كان واضعا اليد على هذه الأرض ، واسمه محمد جاب الله وشركاؤه ، وكذلك قرار النيابة بشأن هذا التحقيق ، وهو الذى بنى عليه المدعى تصرفه .

الرئيس ــ موجودة ؟

المدعى ــ موجودة يا فندم .

الدفاع ــ وكذلك مذكرة مفتش أملاك مربوط رقم ٣ المرفوعة فى ٥٠/١٠/٢٣ والتى تقرر فيها صراحة أن محمد جاب الله كان يضع يده على القطع من ١ ــ ٦ منذ سنة ١٩٤٨ . وكذلك الدعوى المرفوعة من مصلحة الأملاك فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتى شطبت فى ١٩٥١/٤/١٠

المدعى ــ موجودة برضه .

الدفاع ـ وكذلك الملف رقم ٢٤/١٦/٥/٤٨٥ والملف رقم ٢٥١ ـ ١/٤٢ .

المدعى ـ ده خاص بايه ؟

الدفاع ـ ده برضه من ضمن ملفات الموضوع .

الرئيس ـ موضوع ايه ؟

المتهم ـ احنا بنتكلم فى الادعاء الأول ، وفى الأوراق المتناثرة عندى ، أنا لقيت فيها اشارة الى هذه الملفات . ونحن نقول هذا من باب الاحتياط .

الدفاع ـ وهناك أيضا شاهدان آخران ، قد يستدعى الأمر الاستشهاد بهما . وهما الأستاذ جابر رئيس لجنة التطهير ، والأستاذ محمد محمود اسماعيل رئيس نيابة بالنقض كان عضوا فى لجنة التطهير ؛ وكمان الأستاذ حامد خضر ، اللى كان عضو ثالث فى اللجنة . لأن الاستشهاد بهؤلاء خاص بواقعة أساسية فى الادعاء . ودى مسألة مهمة لأنها تنفى ان هناك صلة بين الأستاذ غنام والسيدة عزيزة . احنا عاوزين نثبت ان مافيش صلة بالمرة لتصرف غنام مع السيدة عزيزةالوكيل بل لعل ما قيل فى لجنة التطهير ينفى هذا من ناحية السيدة عزيزة الوكيل ، ويعتبر تحاملا من غنام عليها

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من الادعاء الثانى ، وهو الخاص باستغلال نفوذه ليحصل للاستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية ، فاننا نفترض بطبيعة الحال . ان ملف الموضوع ده مضموم وكذلك ملف لجنة التطهير الذى تناول هذا الموضوع .

وكيل النائب العام ـ موجود .

الدفاع ـ وهناك قضية جنحة مباشرة ، كانت رفعت أمام محكمة امبابه رقمها ٥٣٤١ سنة ١٩٤٦ من عبد الفتاح عامر الزمر ، ضد محمد البيلى مأمور مركز امبابه وقتئذ ، وضد وزير الداخلية . وكان القاضى فى هذه القضية الأستاذ عبد الخالق بدوى ؛ والغرض من الاستشهاد بهذه القضية هى اثبات انه مافيش أى علاقة بين غنام والأستاذ بدوى ، اللهم الا أن تكون علاقة عدم اتفاق .

المدعى ـ أثير هذا الموضوع أمام لجنة التطهير .

الدفاع ـ ما دام الأمر كذلك ، فمن باب أولى احنا سبق اننا رأينا ان لجنة التطهير رأت أن له صلة بموضوع الادعاء . من أجل هذا فهناك ما يشير الى ذلك فى تحقيقات لجنة التطهير ،ويبقى احنا محقين فى طلبنا ضم هذه القضية .

وكيل النائب العام ـ ان هذا الموضوع أثير أمام اللجنة ولعل هذا الطلب يستشف منه ان الذى أصدره الأستاذ عبد الخالق بدوى كقاض ، سيكون محل

اعتبار فى مدى علاقة المتهم به . والقاضى وهو يحكم لأى شخص كان أو عليه ، لا يمكن أن يدور فى خاطره ان هناك علاقة ، سواء أكانت ايجابية أو سلبية . والرأى الأعلى لحضراتكم . ورايى أن ضم هـذه القضية لا يمكن أن نوافق عليه ، لأن كرامة القاضى وهو يحكم لا يصح أن تكون محل مناقشة ، سواء أحكم لغنام ، أو عليه . ان القاضى ليس خصما لأحد ، فان تبين أن هناك علاقة من أى نوع وجب عليه قانونا أن يتنحى . أما وقد حكم فليست هناك أى علاقة ، وليس هناك اذن أى داع لهذا الطلب .

المتهم ــ أنا عاوز أقول . .

الرئيس ــ يعنى انت عاوز تنحى الدفاع وتتكلم انت ؟

المتهم ــ ادونى عذرى ، الوقت كان ضيق . . اعذروا الأستاذ صلاح ، لأن الوقت كان أمامه ضيقا .

الدفاع ــ فى الواقع أنا محتاج بعض الـــوقت للمعـــاونة . . ولذلك أطلب أن تسمحوا لى ببعض الوقت للاستعداد .

الرئيس ــ الطريقة المتبعة ، ان المتهم يهمس فى أذن الدفاع بما يريد أن يقول مش يتكلم هوه .

المتهم ــ أريد أن أبدى شيئا من تفاصيل الدفاع ، لأن حضرة الزميل المحترم كان الوقت ضيقا عليه ، وحتى فترة الثلاثة أيام ، ضيقين عليه . وانا ما اقدرش أهمس فى ودنه بكل حاجة ، اعذرونى . دنا محامى وما اقدرش اسكت . . وكنت أريد أن أوضح هذا الظرف . كنت عاوز أبين ايه سبب طلب ضم هذه الجنحة المباشرة اذا سمحت المحكمة . وذلك أن عبد الفتاح الزمر وهو المدعى المدنى ، كان رفع قضية وهو يبقى ابن شقيقتى ، ومن هيئة حزبية غير الوفد . رفع القضية على مأمور المركز لأنه اعتقل ابن اختى ووضعه فى المركز ٦٣ يوما ، بالرغم من ان الحاكم العســـكرى احمد ماهر رفض الاذن ، وكذلك النقراشى . وبالرغم من هذا ظل ابن أختى سجينا ومعتقلا فى سجن المركز ، لما تبينت لى هذه الظروف . . . ووجدت احمد ماهر والنقراشى رفضا الموافقة على الاعتقال ، رفعت جنحة مباشرة ضده ، ولما كانت القضية بتنظر أمام حضرة القاضى ، المتهم بانى حابيته وأعطيته عشر فدادين . كان حضرة القاضى بيجلس مع المأمور وكانوا بيضحكوا بصفة ظاهرة ، فأخذت على خاطرى ، ثم صدر الحكم خطأ . وأؤكد لحضراتكم ، ومحكمة النقض بينت أن هذا الحكم لا يمكن أن يصدر من شخص فى سنة أولى . وأنا أريد أن أبين هذه الظروف للمحكمة .

الدفاع ــ دى حماسة المتهم للدفاع عن نفسه .

المتهم ــ دى مش حماسة ولا حاجة .

الرئيس ــ ماتقاطعش الدفاع .

الدفاع ــ أنا بالاضافة الى حماسة المتهم أرجو ان المحكمة تقدر ان المتهم معذور فى هذه الحماسة واقصر كلامى فى الرد على كلمة النيابة على الناحية القانونية . هذا حكم ابتدائى والحكم الابتدائى دائما يكون موضع هجوم من جانب أصحاب الشأن ودى مسألة مسلم بها عندى فى القانون ، فالحكم يستأنف وأمام محكمة الاستئناف يناقش الموضوع من الناحية القانونية والموضوعية وفى بعض الأحيان يكون الهجوم عنيفا الى حد ان عبد العزيز فهمى ــ وهذه مسألة معروفة فى تاريخنا القضائى ــ كان فيه حكم أصدره قاضى محكمة عابدين ، وعمل عليه عبد العزيز فهمى استئناف ، هاجم بيه هذا الحكم . وهو استئناف مشهور ، وكاد يتعدى الحكم الى القاضى واحنا عاوزين نوضح المركز أمامكم وان شاء الله لن نتعدى هذا الى الهجوم على القاضى . الحكم يستأنف وبعد ذلك فيه نقض . وهذا الحكم أيده الاستئناف ، وبعدين راح لمحكمة النقض مرتين . . مرة من ناحية الشكل ومرة من ناحية الموضوع . ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم ، واحنا عارفين حدودنا . واذا ضم هذا الحكم حنتكلم فى هذه الحدود فقط ، وأنا أطمئن زميلى الأستاذ عبد الرحمن صالح ، الى اننى حريص كل الحرص على كرامة القضاء .

المتهم ــ فعلا أنا مسلم مع حضرة المدعى . .

الرئيس ــ وبعدين معاك ، هو انت حتفضل تتكلم كده ، مش انت أول واحد نحاكمه . سكوت تام هنا ، ما دام فيه دفاع قائم بالأمر . .

المتهم ــ حاضر .

الرئيس ــ أو تقوم انت بالدفاع عن نفسك ، والمحامى يتنحى ؟

المتهم ــ لأ .

الدفاع ــ فيما يتعلق برضه بالأوراق التى نطلب ضمها فى الجزء الثانى من الادعاء الثانى . . منشور لمصلحة الأموال المقررة الخاصة بأراضى الجزائر وطريقة تأجيرها وشروط تسليمها لمصلحة الأملاك . وهذه تبين الوضع الذى يجرى عليه العمل فى مصلحة الأملاك علشان نشوف : هل احنا خالفنا الأصول القانونية ، وهل حابينا هذا القاضى الذى لا يمكن أن تكون بيننا وبينه علاقة . . اللهم الا علاقة عدم الاتفاق فى أضيق الحدود .

وكذلك نريد الاستشهاد بالاستاذ السعيد محمد السبع مدير مصلحة

الأملاك السابق ، والسيد حشيش ، وكان أيضا مدير مصلحة الأملاك الأميرية ، وهو الآن على ما أعتقد وكيل وزارة المالية . فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى ، وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الأهلية . وهــذا موضوع واسع المدى خالص ، أرجو أن يتسع صدر المحكمة لما نطلبه من وثائق ومستندات ، متعلقة بهذا الموضـــوع ، وهو من الموضوعات الخطيرة الموجهة للمتهم ، والتى لا تنهض على قدميها ، حينما تضم الأوراق التى سأتشرف بطلب ضمها . نحن نفترض أن ملف الموضوع يكون كاملا . وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وهـــذا الموضوع كما سمعتم من المدعى عليه ، له علاقة بالأستاذ محيى الدين عابدين وكيل وزارة التجارة والصناعة ، علاقة ثابتة لا يمكن انكارها . لأنها تدرجت الى أطوار ، وأحب أقول : أن محيى الدين عابدين بالنسبة الى يعتبر كأخ أصغر ، تربطنى به أحسن الصلات ، ولكن أنا فى مركز أشعر ان على واجبا نحو المدعى عليه ، قبل أى شخص آخر . محيى الدين ده انا باعتبره فى مكان أخى الصغير ، وعلى أى حال فأنا أيضا أعـــد المحكمة والادعاء ، بأننى سألتزم الحدود الضرورية لبيان موضوع الادعاء ونحن فى هذا الصدد لا نقصد تشهيرا بأحد ، أو طعنا فى أحد . وانمـــا نقصد الدفاع عن أنفسنا ، ولذلك فسنطلب ضم ملف خدمة محيى الدين عابدين حتى نتبين العلاقة بين الأستاذ محيى الدين عابدين نفسه ، وبين سليمان غنام ، الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة . ولا شك ان مثل هذه العلاقة مع كل التطورات التى دخلت فيها القضية ، يبقى طلب الملف داخلا فى صميم الموضوع . كذلك أرجو ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة ، الخاصة بموضوع تعاقد الحكومة مع شركة الملح والتعدين الأهلية . وكذلك ثلاث قضايا رفعتها شركة الملح والتعدين أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، خاصة بعلاقتها مع الحكومة . قضية منها طلبت فيها هذه الشركة وقف تنفيذ والغاء القرار الادارى الصادر بامتناع وزير التجارة عن توقيع عقد امتياز الشركة ، والقضية الثانية رفعت بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بالغاء التعاقد مع الشركة والقضية الثالثة بوقف تنفيذ . والغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء الذى مر بجلسة ١٩٥٣/٣/١١ برفع يد الشركة ، واستلام العملية ، واستصدار قانون بالغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ . واجراء مزايدة جديدة لاستغلال هذا المرفق . وهناك قضايا رفعت على الشركة ، سواء أمام القضاء المدنى أو القضاء الجنائى . ودى لها أهمية كبيرة فى هذه القضية لأن الطعن جاى على الشركة من ناحية سوء حالتها ، ومخالفتها لقوانين

التسعيرة . وهناك قضية رفعت فى هذا الشأن وصدرت فيها أحكام هى القضية رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة اسكندرية للامور المستعجلة وقد صدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩ وهى مرفوعة من الأستاذ نجيب أنطون ، ضد وزير التجارة والصناعة وآخرين . كذلك قضية النائب العام رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ ضد ياقوت صالح ، وقد صدر الحكم فيها من محكمة القاهرة العسكرية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ . وياقوت صالح ده مدير فرع الشركة ؛ وقد قدم للمحاكمة بتهمة مخالفة التسعيرة . والرأى القائل أن الشركة غير صالحة لأن تستمر فى عملها كصاحبة التزام استغلال الملح والتعدين .. هو رأى محيى الدين عابدين . وكان يستند فى ذلك على أن الشركة تخالف قوانين التسعيرة وهذا حكم صادر بالبراءة وهناك أحكام أخرى صادرة بالبراءة من محكمة الاسكندرية .

الحكم الأول : أهميته انه يتناول المبدأ ، وبعد ذلك كان الدفاع يستند على ما رأته المحكمة ، لكى يقدم دفاعه فى جميع القضايا الأخرى المشابهة لهذه القضية . والتى صدرت فيها كلها أحكام بالبراءة ، مثل جنح عسكرية العطارين .

المدعى — انت عاوز ملفات القضايا دى والا بتضرب مثل ؟

الدفاع — أنا عاوز ملفات القضايا دى ، لأنى أرجو أن يكون تحت يد المحكمة ، أغلب هذه القضايا التى رفعت على الشركة ، باعتبارها انها قد خالفت قانون التسعيرة . لذلك أطلب من حضراتكم ضم الملفات الآتية .

جنح عسكرية العطارين رقم ١٠١ ، ١٠٨ سنة ١٩٥٢ .

مستعجلة اسكندرية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ و ٢٠ سنة ١٩٥١ ، ١١٤ سنة ١٩٥٢ ، ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ ، ١٧٧ سنة ١٩٥٢ ، ٢٤٦ سنة ١٩٥٢ ، ٤٩ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ . كما نطلب أن نستشهد فى هذه القضية بالأستاذ محمد حسن يوسف ، الذى كان الأستاذ محيى الدين عابدين شكى اليه ضد وزير التجارة والصناعة اذ ذاك ، كما نطلب أن نستشهد بالأستاذ صليب سامى الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وقت من الأوقات .

أما الادعاء الرابع أو الجزء الرابع ..

الرئيس — تقصد الرابع من الادعاء الثانى ؟

الدفاع — أيوه ، أما فيما يتعلق بالملفات التى طلبت ضمها ، الخاصة بشركة الملح ، أرجو أن تكون مستوفاة ، وهذه هى أرقامها .

٧٢ — ٢٩/٢٥ ، ١١٤ — ١٦٢٥/٢/٨ ، ١٣٢ — ٨٧/٩٨ جـ ٢
١٣٢ — ٨/٨/٩ فرعى ٢١٥٤ ، ٨٤ — ٢/١٩٠ ، ١٧٥/٤١/٦٠٠ ،
٦٠٠ — ١٨٣١/٢ ، ١١٤ — ٣/٨ فرعى ٦١٢ ، ٧/٧٩/٣٣٣ فرعى .

وكذلك أطلب ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، الخاصة بتعاقد الحكومة مع شركة التعدين . وقد سبق لها أن قدمت هذا الطلب . وكذلك ملف لجنة التطهير والدوسيهات التى كانت مرفقة به .

وفيما يتعلق بالفقرة رابعا ، من الادعاء الثانى ، فاننا نفترض أن يكون ملف الموضوع مضموما ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وكذلك نطلب الاستشهاد بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق . أما فيما يتعلق بالادعاء الذى قدم صباح اليوم ، فأرجو أن تعذرنا المحكمة اذا ما احتفظنا بحقنا فى بحثه ونرى ما يقتضيه الدفاع عن المتهم ، لكى نتقدم بطلبنا للمحكمة فى الوقت المناسب وبطبيعة الحال فنحن حريصون على سرعة العمل أمام المحكمة ، ولن نتسبب فى اعاقة أعمال المحكمة ، وبالطبع نحن نفترض أن يكون ملف الموضوع مطروحا ، واذا كان حصل تحقيقات أمام اللجان المختلفة ، فتضم هذه التحقيقات أيضا . وأحب أن أقول فى هذا الصدد ، ان سليمان غنام لم يسأل مطلقا عن هذا الموضوع ، فى أى وقت من الأوقات . ولكنى من باب الاحتياط ، أطلب هذه الطلبات ثم احتفظ لنفسى بما قد أرى تقديمه للمحكمة من طلبات أخرى فى هذا الموضوع .

الواقع ان هذه القضية ضخمة جدا ، فيما يتعلق بكل هذه الادعاءات فهى فى الواقع تتضمن ستة ادعاءات : الادعاء الثانىء منها يحتوى على خمسة أجزاء ، الى جانب الادعاء الأول . أى أن الادعاءات المقامة على المتهم ، عددها ستة . لذلك أرجو أن تمنحنا المحكمة المهلة القصوى ، التى أباح القانون منحها للدفاع .

وكيل النائب العام ــ كلمة صغيرة فيما يتعلق بالطلبات بوجه عام .

جميع الملفات التى أوردها الدفاع أمام حضراتكم غامضة ، ولا نعرف ماهو موضوعها . وهل هذه القضايا التى يطلب ضمها ، هى مرفوعة أمام القضاء العادى ، أم هى مرفوعة أمام القضاء الادارى . وأرجو أن يقول الدفاع ماذا تم فى القضايا الثلاث التى رفعت أمام مجلس الدولة .

الدفاع ــ لقد فصل فيها .

وكيل النائب العام ــ لقد فصل فيها بالرفض .

الدفاع ــ قد يكون الفصل فى مصلحتى ، وقد يكون لمصلحتك .

وكيل النائب العام ــ الأستاذ غنام يعرفها ويعرف انه فصل فيها بالرفض ، وطلبات وقف التنفيذ دى قضايا فصل فيها بالرفض . وفيما يتعلق بالشق الأول من الادعاء الثانى ، فقد طلب الدفاع الاستشهاد بالأستاذ السعيد السبع ومحمد جاب الله والأستاذ حشيش ، ومن حسن حظنا ان الأول والثالث مسئولان عن هذه الصفقة ، أى أنهما ضالعان مع المتهم فيما هو منسوب اليه ، واستشهاد متهم بمتهم آخر ، لا يجدى ولا يجوز لأن الاثنين متهمان بتهمة واحدة ، وهما بصدد تقديمهما الى محكمة الغدر ، وكذلك فيما يتعلق بفؤاد جابر ، ومحمد محمود اسماعيل ، وحامد خضر ، فانهم كانوا أعضاء لجنة التطهير . أدلوا برأيهم فى ذلك الوقت . ورأيهم واضح صريح وليس هناك أى داع ولا أى مبرر لسؤالهم . لا داعى لأن نسأل محققا فيما حققه .

أما فيما يتعلق بطلب الدفاع ، ضم ملف خدمة الأستاذ محيى الدين عابدين ، فأنا مش فاهم علاقته ايه بالادعاء ؟ اللهم الا اذا أريد التشهير بهذا الموضوع ، ونحن نستند الى مستندات رسمية سواء كانت من مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب ، أو أوراق مصلحية من وزارة التجارة والصناعة . وعلى ذلك فليس هناك أى داع لضم ملف وكيل وزارة فى مثل هذه الدعوى علشان تشهروا به وتطعنوا فيه زى ما انتم عاوزين . مع التسليم جدلا بأنه هو اللى حرك الأوراق .. فهل كان على حق أو كان على غير حق . هذا هو ما سيبحث أمام المحكمة . أما فيما يتعلق بالطلبات العديدة التى طلبت وغير محددة البيانات ، ومش عارفين مطلوبة علشان ايه ؟ المسألة مش كثرة طلب ضم أوراق ، خصوصا ان بعضها فى الاسكندرية ، نحن نستند الى قرار مجلس الوزراء اللى قضت محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذه . كذلك الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، مطلوب الاستشهاد به فيما يتعلق بالشق الرابع من الادعاء الثانى ونحن لم نأخذ المتهم الا بأقواله هو .

الرئيس ــ المدعى ــ عاوز تقول حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ الدفاع ؟

الدفاع ــ فى أول كلامى ، أنا قلت ان النيابة لها ميزة علينا ، هى انها تعرف كل حاجة مقدما ، ونحن لا نزال فى غموض الآن . ولذلك التمسنا ما التمسناه .

الرئيس ــ دى حاجات مش جديدة على المتهم .

الدفاع ــ نعم صحيح مش جديدة ، وهو اللى أرشدنى الى كل هذه الطلبات ، وكل هذه الأوراق التى طلبت ضمها . ففيما يتعلق بالملف الخاص بالأستاذ محيى الدين عابدين .. الزميل يقول اننا نقصد التشهير ، وعلم الله اننا لا نقصد التشهير بأحد مطلقا ، ولكن فى جميع القضايا الجنائية ، وهذه قضية جنائية ، فى مسائل محددة ، لا شك أن الدافع له أهمية كبيرة جدا سواء كان الدافع للمدعى عليه أو الشاهد يشهد عليه ، كل هذا له أهمية كبيرة جدا فى القضية . فى هذه الحدود ، وفى حدود الدافع الذى دفع الأستاذ محيى الدين عابدين الى خصومة بينه وبين الأستاذ سليمان غنام ، الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة .. والذى أدى فى النهاية الى هذه القضية المرفوعة عن سليمان غنام ، ولا أظن أن أحدا يقول : ان هذا ليس له علاقة بالموضوع . صحيح المسألة مش مسألة أوراق ، ولكن دائما الدوافع التى خلف الأوراق ، يكون لها تقديرها ، وتكون لهــا أهميتها ، ونحن لذلك نتمسك بهذا الطلب .

كذلك الحال فيما يتعلق بأعضاء لجنة التطهير ، يقول الزميل انهم

ليسوا الا محققين فى تاريخنا القضائى . وكثيرا ما استدعى المحققون لكى يسمعوا ، ونحن نريد أن نسمعهم وأن نسمعهم وأن نستشهد بهم فى وقائع محددة ، تثبت أن سليمان غنام لم يكن له أى صلة بالسيدة عزيزة الوكيل . طيب دى كانت دائما تنقم على سليمان غنام وتقول انه هو اللى خرب بيتها . فاذا طلبنا تحقيق هذه الواقعة ، ذات الصلة الوثيقة بالقضية استدعى محققون وأجريت مناقشة معهم ، وفى الحدود التى تخضع لرقابة المحكمة اللى نعرف كيف نلتزمها احتراما لكل ما يقتضى المقام احترامه . كذلك الحال فيما يتعلق بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق . نحن نستشهد بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، لأن له فى محضر الجلسة الذى أشار اليه الادعاء ، والذى تضمن الكلمة التى ألقاها محمود سليمان غنام فى هذه الجلسة .. له كلام سابق على كلام سليمان غنام . وينطبق على كلام غنام .. لأنه عضو فى لجنة المالية التى كان تقريرها معروضا أمام المجلس ، وانه يشهد على وقائع جرت أمام لجنة المالية ، وكان معارضا لهذا المشروع المقدم للمجلس وهو مشروع رفع أعتماد اليخت (محروسة) فالبيانات التى أدليت أمام المجلس بعد ذلك ، هى التى أقنعته ، وجعلته يقرر العبارة السابقة لعبارة سليمان غنام ، وسليمان غنام لم يكن فى هذه المسألة وزيرا للمالية أو وزيرا للحربية ، بل كان بالمصادفة ، الشخص الوحيد من هيئة الوزارة اللى كان قاعد فى الجلسة ، ودى مسألة سأشرحها فى المرافعة بوضوح . ولما لم يكن هناك أحد من هيئة الوزارة غيره ، فقد سأله رئيس المجلس فى أمر معين ، واضطر أن يجيب . ولكنه استند فى اجابته على ما سمعه من تقرير اللجنة ، ومن معارضة أحد المعارضين ، ومن كلام عبد المجيد عبد الحق ، الذى هو أحد أعضاء اللجنة المالية ، والذى كان معارضا للمشروع ؛ ثم بعد ذلك وافق على المشروع ، فلما نجيب عبد المجيد عبد الحق علشان نستشهد به على هذه الواقعة ، ونبرز كل ما دار فى هذه الجلسة بالذات وفى لجنة المالية ، نبقى احنا نكون فى حدود حقنا ، ومن أجل هــــذا .. أنا مصر على طلب الأوراق والمستندات ، واستدعاء الشهود الذين تشرفت بذكر أسـمائهم على حضراتكم . كما أطلب من هيئة المحكمة الموقرة ، منحى مهلة كافية من الوقت .

الرئيس ــ تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، ثم أعيدت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٢٣ صباحا)

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ــ بالنسبة للادعاء الأول ، نظره فى جلسة سرية ، بحضور المتهم فقط ، دون المدعى والمحامى .

٢ ــ بالنسبة للادعاء الثانى :

أولا : ــ

أ ــ سماع شهادة محمد جاب الله ، والترخيص للدفاع باستدعائه .
ب ــ ضم ملف الموضوع الخاص بالتهمة .
جـ ــ ضم التحقيق الادارى الخاص بمحمد جاب الله .
د ــ ضم مذكرة مفتش أملاك مريوط .

ثانيا : ــ

أ ــ ضم ملف موضوع هذه التهمة .
ب ــ ضم ملف لجنة التطهير .
جـ ــ منشورات مصلحة الأموال المقررة ، الخاصة باستئجار الأرض .

ثالثا : ــ

أ ــ ضم ملف الموضوع الخاص بشركة الملح والتعدين الأهلية .
ب ــ ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة عن عقد الحكومة مع الشركة .

رابعا : ــ

أ ــ ضم ملف الموضوع الخاص باصلاح اليخت (محروسة) .
ب ــ الترخيص للدفاع باعلان الأستاذ عبد المجيد عبد الحق شاهدا .

خامسا : ــ

أ ــ ضم الملف الخاص بشركة سعيدة .
ب ــ تأجيل نظر القضية الى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٣٥ صباحا)



المتهم محمود سليمان غنام يرد على الادعاءات المقامة عليه

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١١ صفر سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة .. المدعى .

البكباشى سامى جاد الحق (المدعى) ــ المتهم موجود ، والشاهد محمد جاب الله موجــود .

الدفاع ــ لو سمح لى سيادة الرئيس .. فيما يتعلق بالشاهد جاب الله ، أحنا اللى طالبين الاستشهاد بيه ، هو فؤاد جابر مش محمد جاب الله ، وأظن ان الكلام كان صريحا فى هذا . لكن أنا ما اعرفش يمكن يكون المحكمة التبس عليها الأمر ، ومافيش ما يمنع من اننا نستمع الى أى شاهد . بس احب أقول : انه لا يمكن يعتبر هذا الشاهد هو شاهد الدفاع .

الرئيس ــ فؤاد جابر ده كان رئيس لجنة التطهير ، وانتم اللى طلبتم سماع شهادة جاب الله .

الدفاع ــ أنا اقول اننا طلبنا فؤاد جابر ، لتأدية الشهادة . ولكن يمكن حصل التباس بين الاسمين .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ــ من بين الشهود اللى طلب الدفاع سماعهم .. كانوا السعيد السبع ، ومحمد حشيش ، ومحمد جاب الله .

الدفاع ــ على أى حال أنا جيت أصحح الواقعة ، ولكن لو أردتم حضراتكم سماع أقواله فالأمر متروك لكم ، سواء أكان هذا الشاهد هو شاهد النيابة أو شاهدنا ، وكل ما فى الأمر ، هو اننى أردت أن أضع الأمور فى نصابهــا الصحيح ، ولكن على ما أذكر احنا طلبنا سماع شهادة فؤاد جابر ، ولم نطلب محمد جاب الله لتأدية الشهادة . ولكن على أى حال يمكن الذاكرة تخون ، وأنا متأسف لسوء الفهم اللى حصل .

الرئيس ــ المحضر موجود عندك ؟

المدعى ــ أيوه يا فندم موجود ، وبه اسم جاب الله بين الشهود اللى طلبهم .. أمال احنا جبنا اسمه منين .. وعضو اليمين كاتب اسمه عنده !

وكيل النائب العام ــ للادعاء كلمة ، فهو يرجو تصحيح خطأ وقع فى الجلسة الماضية . لدى الاطلاع على محضر جلسة ١٨ الجارى ، لفت نظرى وجود خطأ كتابى أرى من واجبى كممثل للادعاء أن أصححه ، لقد ثبت فى سياق عبارتى التى اعترضت فيها على الدفاع اننى مسست الأستاذ احمد حشيش وكيل الوزارة : والواقع ان هناك لبسا وقع فيه من كتب ووقعت فيه من بعده الصحف ، فالأستاذ احمد حشيش ليس هو الشخص الذى عنيته ، ولم يكن هو الشخص المقصود فى اعتراضى ، ولم يدر فى خلدى قط أن تؤول اشارتى اليه فالموضوع الذى ثار الجدل فيه فيما بينى وبين الدفاع لم يكن لوكيل المالية دخل فيه ، فيما كان من تصرفات من قريب أو من بعيد ما يمس النزاهة ولذلك أرجو صادقا أن يكون فى بيانى هذا الكفاية لازالة كل لبس ووضع الأمور فى نصابها احقاقا للحق .

الرئيس ــ المحكمة كانت قررت فى الجلسة الماضية نظر الادعاء الأول فى جلسة سرية وسينظر هذا الادعاء بعد نظر الادعاء الثانى . والآن نبدأ فى نظر

الادعاء الثانى :

« فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصـــفه وزيرا للإقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية بأن يسر لها شراء أرض حكومية من منطقة مريوط بطريق الغش والتدليس وصرح لها بأن تستأجر القطع رقم ٤،٣،٢،١ بالمنطقة الثالثة من الأرض مخالفا بذلك الأصـــول التى جرى عليها العمل بمصلحة الأملاك الأميرية والتى لا تجيز التأجير بالممارسة الا بالنسبة للاراضى الزراعية التى لا تزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فدانا وبذلك مهد لها السبيل لأن تزيد مساحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان .. المدعى ؟ ..

المدعى ــ الشاهد موجود . **(حضر الشاهد محمد عبد الله جاب الله)**

الرئيس ــ اسمك ايه ؟

الشاهد ــ محمد عبدالله جاب الله

الرئيس ــ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم اليمين)



محمد جاب الله ..

المدعى ــ ما هى معلوماتك بخصوص بيع أراضى مريوط ؟

الرئيس ــ يعنى عاوزينك تقول لنا اللى تعرفه عن اللى تم فى بيع الأراضى بتاعة مريوط ..

الشاهد ــ انا سئلت فى ذلك ٤ مرات .. فى لجنة التطهير ، وانا معنديش حاجة تانية غير اللى قلته أمام اللجنة دى .

الرئيس ــ احنا عاوزين نسألك من جديد يعنى عاوزينك تقول لنا الحكاية من أولها لآخرها .

الشاهد ــ طيب من سبع أو ثمان أو عشر سنين كنت باشتغل ناظر فى عزبة الشيخ .. عزبة البوصى اللى حوالى الملاحة وكنت باعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة فزرعت ييجى فدان أو اثنين أو ثلاثة ومن سنة ١٩٤٤ جه مشروع اسكندرية وعمل حد فاصل بين أراضى الملاحة واتقطعت المية وشفت الزراعة نشفت الأرض .

الرئيس ــ الحكومة ماكنتش بتحاسبك على ايجار الأرض ؟

الشاهد ــ من أول سنة ١٩٤٤ ماكانتش بتحاسبنى وفى سنة ١٩٤٦ كنت بازرع فدان هنا ونصف فدان هناك فحصرت الأرض ييجى عشرة اتناشر فدان وأصبحت من وقتها بادفع ايجار وفضلت أزرع من سنة ١٩٤٨ ١٢٠ أو ١٥٠ فدانا .

الرئيس ــ كنت بتدفع ايجار قد ايه ؟

الشاهد ــ كنت بادفع ايجار للفدان ١٢ جنيه .

الرئيس ــ كانت بتطلع محصول كويس ؟

الشاهد ــ كنت بازرع برسيم حته تطلع وحته ماتطلعش .. وأصل الأرض سبخ وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى مائتين فدان وكسور ولكن اللى كنت واضع يدى عليه كان حوالى ٦٠٠ فدان .

الرئيس ــ يعنى كنت بتدفع ايجار ٢٠٠ وانت فعلا واضع يدك على ٦٠٠ فدان.

الشاهد ــ أيوه كنت واضع يدى على ٦٠٠ فدان ولكن اللجنة ماكانتش بتقيس الا المزروع بس . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها ٢٠٠ فدان وكسور . جت مصلحة الأملاك وجه حسن الخولى والسبع بك .. وكانت عاوزة تشيلنى خالص وجابت الجرارات بتاعتها وقطعت المية وهدت المصارف والملايات اللى أنا عاملها وصارف عليها فلوس ، وبعدين الدنيا شتت فزرعت على مية الشتاء قد خمس أو ست فدادين شعير وربنا بارك فيهم وبعدين المديرية أرسلت لى وقالت احنـــا يجب نقيس الأرض فقاستها على حساب سنة ١٩٥٠ فدفعت ايجارها سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٥١ جه خليل الجزار وعزيزة الوكيل ..

الرئيس ــ مين الجزار ده ؟

الشاهد ــ أنا ماإعرفهمش ، ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما اتقابلنا عند الدكتور النقيب فى المواساة .

الرئيس ــ يعنى عرفتهم صدفة واللا حد عرفك بيهم ؟

الشاهد ــ مافيش غير الدكتور النقيب وكنا قاعدين فى المواساة وكنت باشكى له الموضوع فعرضوا انهم يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه .

الرئيس ــ يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه فىمقابلايهوعلشانايه ؟

الشاهد ــ أنا قلت كفاية ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان كفاية قوى على الغلابة اللى زى حالاتنا .

الرئيس ــ اتفقتم ان ثمن التخليص ده يكون ايه ؟

الشاهد ــ ما اعرفش . . أقول لك الحق .

الرئيس ــ يعنى يخلصوها لك كده لله فى لله ؟

الشاهد ــ يخلصوها لى علشان أخذ الأرض اللى تنوبنى بالممارسة .

الرئيس ــ يعنى دلوقت الدكتور النقيب وانت كنتوا فين ؟

الشاهد ــ كنا فى المستشفى .

الرئيس ــ وبعدين بتقول ان دول جم بالصدفة وانت كنت بتشكى له من الحالة .

الشاهد ــ وقلت انهم يخلصولى الحكاية دى ويخشوا شركة معايا .

الرئيس ــ واساس الشركة دى كان ايه ؟

الشاهد ــ يعنى همه يأخذوا النصف وانا آخذ النصف .

الرئيس ــ الدكتور النقيب كان موجود ؟

الشاهد ــ أيوه شوية وبعد يومين قابلنى فى المواساة . . خليل الجزار شيع لى العربية بتاعته وركبت انا وخليل الجزار وعزيزة وواحد تانى ورحنا شفنا الأرض وبعدها بكام يوم واللا اسبوع أنا مش فاكر ، بعتلى مرة ثانية وقال لى انا كنت عاوز نخلص لك الشغلة ، هم عاوزين يأخذوا الأرض وتخلص الشغلة دى ، فهمه عاوزين ياخدوا الحتة الفلانية فقلت له زى بعضه ما دام يخلصونا وكفايه عليه مائة فدان أو مائتين .

الرئيس ــ هما كانوا عاوزين ياخدوا قد ايه ؟

الشاهد ــ حوالى ٤٠٠ فدان وبعد كده ماصلحوش حاجة ولا دفعوش ثمن الأرض ولا شىء أبدا .

الرئيس ــ يعنى انت مش عاوز نصيبك ؟

الشاهد ــ دول اخدوا كل شىء ، وبعد كده غيروا الاسماء وكتبوها على الفلاحين

الشراقوه اللى كانوا بيشتغلوا ، وبعد كده جونى تانى وقالوا تعالى أجر فقلت لهم أنا مش عاوز أأجر .

الرئيس ــ تؤجر من مين ؟

الشاهد ــ هم قالوا كلنا حنأجر من المصلحة ، وهم عملوا كونتراتات ومضوا عليها ومافضلش غير انا ، قلت انا مش مأجر ، يا تثبتوا لى وضع اليد يا اما انا مش مأجر فقالوا لى انت حتعطلنا واللا ايه ، ده احنا حنخلصهالك بالله نمضى العقد بتلات سنين وناخد الأرض بالممارسة ، فقلت زى بعضه.

الرئيس ــ اندهشت انت من الحكاية دى ؟

الشاهد ــ أيوه ، وبعدين رحت انا دفعت التأمين .

الرئيس ــ كده على طول تدفع التأمين ؟ مش كان لازم تطمئن الأول وتعرف ايه الطريقة ؟

الشاهد ــ ما هم قالوا انهم حيخلصوها بالواسطة .

الرئيس ــ واسطة مين ؟

الشاهد ــ بواسطة الوزراء .

الرئيس ــ وزراء مين ؟

الشاهد ــ أهم وزراء وبس .

الرئيس ــ مش كان لازم تسأل ؟

الشاهد ــ اظن كان فى المدة دى حامد زكى او غيره والا مش عارفين ، لكن يظهر انه كان حامد زكى . خدت بال سعادتك . بعد كده بعد ماكان بالممارسة عملوا بالمزاد يوم ٢٣ ، ٢٤ شهر ديسمبر مش فاكر سنة ١٩٥١ واللا ٥٢ جت العالم كلها وحاجة لخبطة أوى ولا حول ولا قوة بالله بتقول فى النشرة انه ما يجوزش البيع لغير أهالى الجيزة وما بصينا الا ولقينا الجزار جايب معاه خاله من الشراقوه والجماعة الدكاترة بتوع المواساة والميرى ، جايبين الشنط مليانة فلوس .

الرئيس ــ والدكاترة بتوع المواساة دول كانو جايين لوحدهم ، والا النقيب هو اللى جابهم ؟

الشاهد ــ النقيب ما جابهومش ، دول هم اللى سمعوا ، وجم كلك عملوا وده بقى منمر على الحتة دى ، وده منمر على الحتة دى والدكاترة أخدوا الأرض كلها والـ ٧٠٠ فدان صفصفت ومافضلش منها الا ١٢٠ فدان اللى كانوا معايا وبعدين قالوا اشترى قلت لهم ازاى انا اشترى الفدان بـ ٢٠٠ ، ٣٠٠ وانا اللى مصلح الأرض وصارف عليها .

الرئيس ـ وهم اشتروا ؟
الشاهد ـ اشتروا ودفعوا فلوس وبنوا بيوت .
الرئيس ـ ومن هم الشراقوه اللى كانوا جايين هم معاهم ؟
الشاهد ـ دول ناس من سمخراط .
الرئيس ـ من بلدهم يعنى ؟
الشاهد ـ أيوه .
الرئيس ـ قرايب والا معرفة ؟
الشاهد ـ أنا ما اعرفش دول يمكن من رجالتهم .
المدعى ـ ما هى علاقتك بالدكتور النقيب ؟
الشاهد ـ كنت مستأجر من أرضه وفى ريح ملكه .
الرئيس ـ وهو مشترى فى الحتة دى ؟
الشاهد ـ هو كان مأجر وماكانش واضع ايده ، هو كان مأجر ٤٠ فدان .
المدعى ـ أمال ازاى أجر من غير وضع اليد ؟
الشاهد ـ أنا عارف بأه .
الرئيس ـ أمال مين اللى عارف .. مش انت العمدة ؟
الشاهد ـ عمدة ايه ـ والله ده انا من نهار ما نزلت العمودية ، وانا فى عذاب .
الرئيس ـ الأرض دى مش كانت فى ايدك وانت اللى بتزرعها ؟
الشاهد ـ انا كنت بازرع الأرض والناس كلها بتزرع الأرض وبتاخدها بخمسة وبعشرة جنيه الفدان ودول عملوها بالمزاد العلنى . دول خربوا بيت العـــالم كله .
الرئيس ـ والاعلان كان على أساس ان أهالى المنطقة هم اللى يشتروا بس ؟
الشاهد ـ هم عملوا شهادات وقالوا انه ما يصحش أن يكون فيها الناس اللى هم مزارعين من كفر الدوار بس فأنا قلت لغاية كده وبس . بتوع كفر الدوار أنا عارفهم بالنفر فرد حسن الخولى وقالى امضى ، قلت له يا أخى هم دول مش مزارعين كفر الدوار ـ هو انت تجيب لى الترحيلة اللى بتشتغل وتقول لى دول من كفر الدوار ـ قال يا أخى امضى ، قلت يعنى امضى تحت مسئوليتك يعنى عاوزنى أروح فى ستين داهية .
الرئيس ـ وانت راجل عمدة وتفهم كل حاجة ، ازاى يقولك امضى وتمضى .
الشاهد ـ كان فيه ضغط ، وانا افهم كل حاجة ولكن أنا مش فاضى ، ومش بس كده ده الجزار ومأمور المركز .
المدعى ـ والست عزيزة .
الشاهد ـ لأ ـ دى ماكانتش تيجى فى اللجنة .
الرئيس ـ المأمور كان بيضغط عليك ؟

الشاهد ــ أيوه والنعمانى أنا كنت حاتضارب معاه ، اسمح لى انا ما استحملش أى سلطة أنا فقير صحيح ولكن أنا غنى النفس والحمد لله .

الرئيس ــ لكن اللى اخدوا الأرض ماكانوش من أهل المنطقة ؟

الشاهد ــ لا ماكانوش من أهل المنطقة . ولا واحد منهم وانا قلت فى اللجنة كده وقلت ان الشهادات المضية زور قالوا انت ماضى عليها قلت آه . ودى شهادات مش صحيحة ، وأنا ماضى زور .

الدفاع ــ أنا عاوز أستوضح النقطة الأخيرة اللى قلتها ، وهى انهم ضغطوا عليك لغاية ما وقعت أمام المحقق فى لجنة التطهير . . ايه اللى انت وقعت عليه ؟

الشاهد ــ الشهادات الادارية بتاعة الأشخاص المشترين .

الدفاع ــ كانوا مشترين بالمزاد والا بالممارسة ؟

الشاهد ــ لأ . بالمزاد العلنى .

الدفاع ــ كان فى سنة كام الكلام ده يعنى الواقعة بتاعة الضغط ؟

الشاهد ــ كان فى سنة ١٩٥٢ .

الدفاع ــ كويس . . أول ما قابلت الجزار عند النقيب كانت سنة ايه ؟

الشاهد ــ سنة ١٩٥١ .

الدفاع ــ فى شهر ايه ؟

الشاهد ــ مش متذكر .

الدفاع ــ يعنى فى النص الأول أو النص الأخير من السنة ؟

الشاهد ــ ده انا متذكر كل حاجة .

الدفاع ــ طيب اذا كنت متذكر كل حاجة رد بقى على سؤالى وقل لنا الكلام ده كان امتى ؟

الشاهد ــ ما تطول بالك على شوية . الايجارة الزراعية ــ خد بالك ــ بتتأجر من نوفمبر ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ آخرها يعنى من ــ نوفمبر سنة ١٩٥١ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدفاع ــ يبقى الشهر اللى جالك فيه الجزار أول ما قابلت الجزار كان امتى ؟ كان فى شهر نوفمبر ؟ .

الشاهد ــ أنا مش متذكر ــ واحنا هنا حلفنا اليمين ونا حاقول الحكاية بالمفتشر .

الرئيس ــ ايه معنى التأكيد على التاريخ ؟

الدفاع ــ الواقع ان غنام مالوش دعوة خالص ، والتاريخ اللى انا باسأل عليه له أهمية كبرى فى تأكيد ذلك .

الرئيس ــ دى حاجة فات عليها سنتين ، وبالطبع الشاهد ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط يعنى أنا لما أقول للدفاع حاجة من سنتين ، **هل تعلق** بذهنك المسائل دى ؟

الدفاع ــ دى مسألة مهمة وتتعلق بموضوع أعنى به . .

الشاهد ــ أنا ماجبتش سيرة غنام . . أنا ما اعرفوش ولا شفته .

الدفاع ــ لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض وبالنسبة لحضرة العمدة ، يبقى انا أرجح أن أتذكر . . واسأله على واقعة مهمة لأن فى الورق التاريخ مجهل كل التجهيل وهذا دليل على براءة غنام .

الرئيس ــ الشاهد ماكانش يعرف انه فى يوم من الأيام ييجى أمام محكمة الثورة . . كشاهد . . ولذا ماكانتش الحكاية دى مهمة فى نظره علشان يحفظ التواريخ لأن ماكانش متصور ان المسألة راح تنقلب . . كان متصور ان الدنيا راح تفضل زى ما هى .

الشاهد ــ انا كنت فاكر ان ربنــــا راح يظهــــر الحقيقة لأن ربنا ما يرضاش بالظلم ده .

المدعى ــ أنا رايح أفكرك . . المقابلة دى كانت قبل الايجار واللا بعده ؟

الشاهد ــ فى الحال على طول . . أنا كنت واضع اليد وكنت بادفع للمديرية ايجار زراعة خفية مش لمصلحة الأملاك . . وبعدين المفتش والناظر والمهندس جونى لغاية بيتى علشان امضى .

الرئيس ــ بدى اسألك سؤال واحد . . لما قابلت الجزار والسيدة عزيزة عند النقيب وتمت الاجراءات على الأرض اللى راح تاخدها بالممارسة كان فات قد ايه عليها ؟ كان فات شهر واثنين وثلاثة ؟

الشاهد ــ أنا كنت واضع يدى من ٤ أو ٥ سنين وكنت ادفع ايجار زراعى خفية .

الرئيس ــ طيب ويوم المقابلة بهم فى المستشفى كان فات قد أيه .

الشاهد ــ ده كان بعد شهرين أو ثلاثة . . هم أجروا سنة ١٩٥١ .

الدفاع ــ انت كنت بتقول ان المقابلة مع الجزار كانت سنة ١٩٥٠ .

الشاهد ــ سنة ١٩٥٠ أنا كنت مؤجرها خفية .

الدفاع ــ أنا عاوز أفهم المقابلة كانت سنة ١٩٥٠ أو سنة ١٩٥١ .

الشاهد ــ كانت سنة ١٩٥٠ . فى نوفمبر على ما أتذكر .. كانت فى آخــرها يعنى فى الثلث .

الرئيس ــ والايجار كان كام ؟

الشاهد ــ ايجار الخفية كان ١٢ ، ١٥ صاغ مش متذكر . . وانما لما أجرت من مصلحة الأملاك أنا مارضيتش امضى على الكنترات . . يا تحددوا لى وضع اليد يا انا مش ماضى .

وكيل النائب العام ــ طيب وعزيزة الوكيل أجرت الأرض من مصلحة الأملاك بالممارسة ؟

الشاهد ــ أيوه .
وكيل النائب العام ــ امتى .
الشاهد ــ سنة ١٩٥١ .
وكيل النائب العام ــ وضعت يدها امتى ؟
الشاهد ــ وضعت يدها بالايجار .. انما وضع يد مافيش .. وقبل كده ما اتفقتش على حاجة .
المدعى العام ــ وانت قابلتها قبل الايجار واللا بعده ؟
الشاهد ــ أنا قابلتها قبل الايجار .. الايجار انهو ، قبل الايجار الأخرانى بتاع سنة ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ .
الدفاع ــ هل تتذكر قبلها بقد ايه ؟
الشاهد ــ شهرين أو ثلاثة .
الدفاع ــ انت لك شركاء فى عملية وضع اليد واستأجروها خفية ؟
الشاهد ــ أيوه فيه .
الدفاع ــ طيب عددهم كام ؟
الشاهد ــ ١٧ و ١٨ و ١٠ يعنى محمد جاب الله وشركاه .
الدفاع ــ آهم شركاه دول اللى انا احب اسأل عليهم ، دول يبقوا مين ؟
الشاهد ــ عشرين واحد أحط .. خمسين واحد أحط .. أحط زى ما انت عاوز .
الرئيس ــ شركاه معنى ليمتد .
الدفاع ــ والشركاء دول كان فيهم الجزار وعزيزة ؟
الشاهد ــ أنا حالف اليمين ، وراح أتكلم بصراحة زيادة عن اللزوم حتى .. أنا كنت عيان بسبب الأرض لغاية دلوقت .. ولكن أهو ربنا أظهر الحقيقة دلوقت .
الرئيس ــ طيب قول بقى بصراحة ؟
الشاهد ــ الصراحة بقى احنا عملنا عقد صورى عند النقيب بينى وبين عزيزة والجزار .
الدفاع ــ وتاريخ العقد الصورى كان امتى ؟
الشاهد ــ أهو عندكم .
الدفاع ــ آه العقد الصورى مهم جدا ، يجوز انك تتذكر تاريخه .
الرئيس ــ والعقد الصورى ده مضيته كده ؟.. هم عملوه أمتى ؟ يعنى عملوه من تاريخ سابق يعنى من ١٢ سنة فاتت ؟
الشاهد ــ أنا عارف أهو من سنة ١٩٤٦ ثابت رسمى فى القسائم بتوع الحكومة وانا اللى كنت واضع اليد وهم اعتبروا نفسهم معايا من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس ــ وايه السبب اللى خلاهم كتبوا ؟

الشاهد ــ علشان يخلصوا لنا الدور .

الرئيس ــ ايه الدور ده ؟ أنا مش فاهم ايه الفايدة اللى راح تعود عليهم لما يكون عقد الايجار صورى .

الشاهد ــ أهم راح ياخدوا ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان بالممارسة وأنا يدونى شوية .

الرئيس ــ على أساس انهم بقى لهم كذا سنة ويطلعوك من المولد بلا حمص ؟

الشاهد ــ آه وانا اطلع من المولد بلا حمص . أنا عمدة من سنة ١٩٣٩ ونازل عمدة غصب عنى .



الشاهد محمد جاب الله يدلى بشهادته فى قضية سليمان غنام

الرئيس ــ طيب وانت كنت بتمضى عميانى كده من غير ما تحقق وتشوف ايه الحكاية .

الشاهد ــ ما هو كان على عهدتهم .

الدفاع ــ وأول ما وضعوا اليد ..

الشاهد ــ دول ما وضعوش اليد أبدا .. دول كانوا عاملين عقد صورى .

الدفاع ــ ما وضعوش اليد أبدا ؟

الشاهد ــ أبدا يا بوى .

الدفاع ــ يعنى اللى بيأجر الأرض علشان يزرعها مش لازم يضع يده عليها .

الشاهد ــ أصل الايجارات دى أشكال .. فايجار الأراضى البور شكل ... وايجار الأرض الخفية شكل ..

الدفاع ــ يعنى هم وضعوا اليد عليها واللا لأ ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ المسألة دى عاوزة توضيح شوية ففرق لنا بين وضـــع اليد وبين الاستئجار .. المحكمة عاوزه تعرف الفرق بين الاثنين .

الدفاع ــ وضع اليد عبارة عن مسألة واقعية يعنى واحد واضع وحاطط ايده على الأطيان وعلى كل حاجة .. الصور المختلفة لوضع اليد هى ان الأرض مش بتاعتهم لكن هم واضعين يدهم عليها دى حاجة واقعية .. بعد كده ممكن يستأجروها ويبقى هنا فيه استئجار ووضع يد .. أنا لما وجهت السؤال قد يكون وضع يد بالمعنى الواقعى وقد يكون مستأجر وفى الغالب قد يكون وضع اليد مقترنا باستئجار الأطيان يعنى جايز انه هو يزرعها أو يأجرها لواحد تانى يعنى يبقى واضع يده عليها بينما يؤجرها لشخص آخر .. المسألة فيها ارتباط بالنتيجة النهائية .. جايز بعد خمس سنين يؤدى هذا الى تملك الأرض .. ووضع اليد من غير أى سند لمدة خمسة أو عشر سنوات يؤدى الى تملك الأرض برضه . يبقى الأسئلة على ضوء ما قصدت لها علاقة بوقائع الدعوى علشان هو وضع يده على ٦٠٠ فدان .. علشان يملكها ؟.. عن طريق الايجار ووضع اليد . أو يملكوها بمجرد وضع اليد ؟ كل هذا يدخل فى الدعوى .

الرئيس ــ طيب قول لنا بصراحة بقى .

الشاهد ــ كل العالم مش بس انا .. الاصول المتبعة ان الملكيات الكبيرة دى كلها اتخذت بوضع اليد اللى عنده ١٥٠٠٠ فدان ده جابهم منين يعنى هو اتولد ولقى ابوه فايتهم له ؟.. دى الأرض بتاعت الملاحة اللى عندنا فيها يجى فوق عن ٢٠٠٠٠ فدان قلت يا واد أوضع ايدك انت كمان علشان تبقى غنى ..

الدفاع ــ طيب قول لنا ..

الرئيس ــ ماتقطعش حبل تفكيره .

الشاهد ــ أى والنبى اعمل معروف انا دماغى بيروح منى .. وبعدين ده الفلاحين حالتهم زى الزفت وانا اللى باشتغل بنفسى والفلاحين انكسرت بألفين جنيه وانا كان عندى ٥٠ فدان ملك فى الرمل جنب المنتزه والملاك اتعندت ودخلونى فى قضية ونزعوا منى الأرض .

الرئيس ــ يعنى الأرض راحت ؟

الشاهد ــ لأ دى لسه ما راحتش وانا ما اعرفش محاكم ولا حاجة وهم عاوزين ياخدوها بالمزاد العلنى فى المحكمة دول الجماعة المحامين ربنا يخليهم ناس كويسين قوى أنا رحت لواحد منهم اسمه محمد عبد السلام فى الاسكندرية

لما دخلت عنده قال لى انت جاى لى بعد ما الأرض راحت ؟ وبعدين راح عمل لى طريقة أوقف بها بيع الأرض .. وبعدين جانى واحد قلت له تشترى الأرض .. قال لى بكام قلت زى ما تقول قال لى بمية وعشرة قلت له انا عاوز أبيعها كلها خـــذها والله يربحك بها والأرض اتباعت وربنا سهل .. وانا قلت لما الخمسين فدان راحوا قلت يا واد انزل وخذ شوية أراضى من أراضى الحكومة انت والجماعة الفلاحين .. آه .. انا باساعد الفلاحين بفلوسى .. جت الحكاية مالحقتش ومصلحة الأملاك والمفتش اتعندنى والسبع وكراره من قبلها وده كان أصله مدير اتعندوا كل دول معايا ولما وقعت مع الجماعة دول .

الرئيس ــ ومين الجماعة دول ؟

الشاهد ــ اللى فى الأرض

الرئيس ــ مين يعنى ؟

الشاهد ــ خليل الجزار وعزيزة الوكيل .. قلت لهم يا عم خلاص .. خلصونى من شغلة الأرض دى قالوا طيب .. والشغلة كانت كلها واسطة وجم شقوا معايا على الأرض وقالوا نقدر نخلص لك الموضوع فى نظير اننـــا ناخد حتة الأرض المزروعة دى فقلت طيب ادفعوا لى تعويض .. الفدان بيكلف ٢٠ أو ٧٠ جنيه ادفعوا لى ٢٠ جنيه وراحت الشغلة وقلت ربنا موجود وجابوا حسن الخولى المفتش واسطة علشان يضيعنى أنا .. وعمل لهم ايجار .

الرئيس ــ حسن الخولى مفتش فى المصلحة ؟

الشاهد ــ مفتش أملاك مربوط اسألوا حتى عزت عبد الوهاب .. وعزت ده هو الراجل الطيب الوحيد فى المصلحة اسألوه عن محمد جاب الله وقولوله انت ماقلتش نشوف الأرض ؟ والسبع بك اتعند معايا ولم الأرض للجماعة دول ، اللى هما عزيزة وشركاها فقلت زى بعضه احنا حنموت ؟ بلاش فضيحة .

الرئيس ــ يعنى القاضى ومفتش الأملاك والسبع ما كانوش يقضوا بالحق .

الشاهد ــ ابدا حتى هاتهم لى قدامى .. دول أذونى ، وربنا مطلع ، لا مؤاخذة أنا دماغى بتروح منى ساعة ما بتيجى سيرة الأرض .

الرئيس ــ تحب تقعد ؟

الشاهد ــ لا متشكر ، خلينى كده واقف أحسن .

وكيل النائب العام ــ لما رحت للدكتور النقيب وقلت له عاوزك تحل لى المشكلة دى ؟ ليه اختار عزيزة الوكيل والجزار ؟

الشاهد ــ أنا ما اعرفش .

وكيل النائب العام ــ وبعدين ما عرفتش ليه اختارلك دول بالذات .

الشاهد ــ يعنى هى تايهة .

الرئيس ــ هى تايهة علينا ؟

الشاهد ــ ما انتم عارفين كل حاجة .

الرئيس ــ معلش قول ؟

الشاهد ــ ما انتم عارفين ان عزيزة تبقى اخت زينب ، وكان النحاس هو رئيس الوزارة فعملوها بالمزاد علشان يغطوا موقفهم ، وأنا باتكلم أهه بصراحة ومش حاخبى حاجة .

الرئيس ــ انت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة ؟

الشاهد ــ مصلحة الأملاك أهى بتصلح الأرض وأراضيها مفيهاش أى حاجة وانا زارع برسيم وطماطم ودره ، مش يصح اننى آخد مكافأة ؟

الدفاع ــ فى كلامك الأخير قلت ان حسن الخولى عمل لهم عقد ايجار امتى ؟

الشاهد ــ أيوه وده كان فى سنة ١٩٥١ وانتهى فى سنة ١٩٥٣ ويا ريتنى كنت جبت العقد معايا .

الدفاع ــ ده كان قبل السنة الزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ــ كان فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتمشى ٥١ ، ٥٢ .

الدفاع ــ يعنى قبل السنة الزراعية أو بعدها ؟

الشاهد ــ أهه الشهر اللى يهل يبقى أول الايجار عندنا ، خمسين نوفمبر .

الرئيس ــ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟.

الدفاع ــ لما اشتروا الأرض اشتروها بكام ؟

الشاهد ــ مين همه ؟

الرئيس ــ الجزار وعزيزة الوكيل ؟

الدفاع ــ الجماعة دول لما اشتروا الأرض اللى انت بتقول عليها اللى همه الجزار وعزيزة الوكيل ، ورسيت عليهم فى المزاد تعرف اشتروها بكام ؟

الشاهد ــ يا سيدى أنا باقولك أنا كنت حاضر فى الجلسة خد بالك منى . يوم ما جم فى الجلسة واحنا كلنا فى الأرض ، والأرض دى تبع عموديتى وهما انتدبوا واحد تانى اسمه زكى افندى .

الرئيس ــ علشان يحضر محلك ؟

الشاهد ــ أيوه ... ولو ان الأرض تبعى ، الا انى واضـــع يدى . وبعدين فتحوا الجلسة من نمرة ٥ لغاية ٦ ولغاية آخر النمرة بتاعتى ١٧ ، ١٨ مافيش حد اتكلم !

الرئيس ــ يعنى الدكاترة استذوقوا ومارضيوش يتكلموا .

الشاهد ــ أيوه استذوقوا واستفتحوا فى غيرها والأرض بعضها كان متقدر له

٢٧٠ جنيه للفدان وبعضها كان متقدر له ١٧٠ جنيه للفدان فحصلت الأرض الأولنية ٢٨٠ جنيه ، ٢٩٠ جنيه للفدان ، والأرض الثانية حصلت ٢٢٠ ، ٢٣٠ جنيه للفدان ، والأرض دى أخدها الجزار ، والدكاترة ومفيش أسمى خالص .

الرئيس ــ يعنى جاب ناس تانية وادالهم فلوس علشان يدفعوها ؟

الشاهد ــ مافيش فلوس ، احنا كنا نوكل أستاذ يدفع عنا . . أنا عشر فدادين وغيرى عشر فدادين ورسيت الأرض على الجماعة الدكاترة .

الدفاع ــ الأرض اللى بتقول انهم زايدوا فيها هى اللى بتقول انها بور ؟

الشاهد ــ آه . . وبعد كده عملوا مزاد آخر يوم ١٢ يناير .

الرئيس ــ سنة كام ؟ . .

الشاهد ــ أظن سنة ١٩٥٣ . . مش متذكر قوى أهو فى يناير وبس . . وبعدين فضل الـ ١٢٠ فدان جه واحد قبل الجلسة وقال للمأمور العمــــدة مش عاوز يشترى لازم مامعاهش فلوس وقعد يتوشوش مع المأمور فأنا قلت له أنا ماعنديش سر ، انته جاى تشترى منى الأرض دى مش بتاعتى فقال لى دول حينقلوا الجلسة فى مصر فقلت له ازاى وهى الأرض حتنتقل مصر . . مش عيب انك تقول خدلك قرشين هو انا نصاب . . يبقى يقدر حد يهوب ناحية الأرض .

الرئيس ــ وهى صحيح انتقلت الجلسة مصر ؟

الشاهد ــ أبدا والأرض اتباعت كلها ومافضلش غير المائة وعشرين فدان .

الدفاع ــ الأرض اللى زايدوا فيها غير الأرض اللى وصفتها بانها بور .

الشاهد ــ هما اخدوا من أرضى زى ١٠٠ فدان مزروعين وخدوهم بـ ٢٨٠ جنيه رسيوا على الجماعة بتوع الجزار .

الرئيس ــ ما حدش نافسهم فيها .

الشاهد ــ مافيش حد .

الدفاع ــ الأرض دى تساوى كام دلوقت ؟

الشاهد ــ ما اقدرش اتمن دى متساويش ٢٧٠ جنيــه ولكن جنب الأرض السبخ تساوى ٢٧٠ جنيه .

الرئيس ــ افرض انهم اشتروها بألف جنيه المحكمة ما يهمهاش ده وانما يهمها الطريقة اللى اتبعت .

الدفاع ــ مين كانوا شركاءك لغاية سنة ١٩٥٠ . . لغاية ما تقرر اعطاءك الأرض بالايجار ؟

الشاهد ــ ما اعرفش دلوقت وفيه ناس منهم ماتوا .

الدفاع ــ الى ان تقرر اعطاءك الأرض بالايجار هل كان فيهم الجزار أو عزيزة الوكيل ؟

الشاهد ــ لأ وانا قلت الكلام ده قبل كده .

الرئيس ــ هما عملوا عقد صورى .

الدفاع ــ اللى يهمنى هو هل كان لهم اسم فى مصلحة الأملاك وفى أى وقت من الأوقات .

الشاهد ــ دول ماكانش عندهم ولا فدان وانا اللى دخلتهم معــايا فى مصلحة الأملاك علشان يبقوا شركائى ويخلصولى الشغل .

الدفاع ــ هل سبق حققت مصلحة الأملاك معاك علشان انت اعتــــديت على أراضى الحكومة أو استوليت عليها ؟

الشاهد ــ هما كانوا عاوزين المفتش والناظر والخولى انى امضى عقــد .. فانا قلتلهم مش ممكن امضى عقد الا اذا ثبتولى وضع اليد وبعدين عزت بك المفتش قال لى روح مصر لكرارة بك وكان مدتها المدير .

الرئيس ــ وبعدين ؟

الشاهد ــ وتنيتنى جاى مصر وانا ما اعرفش مصر ولا اعرفش مصلحة الأملاك فين ، وكان عندنا ابراهيم رشيد اللى مناسب صدقى باشا ولى صلة به . فشورت على التليفون وقلت له انا عاوزك فقال لى تعالى لى القهوة فرحت له وقابلته على القهوة وأخذنى على مصلحة الأملاك وسابنى لأنه كان عنده شغل . شوية وجه عزت بك ودخلنى لكرارة وقال لى انت عاوز ايه . فقلت والله انا جاى أقابل حضرة المدير وهم بيقولوا انه راجــــل طيب . فقال انا مش طيب ، فقلت له انا كمان مش جاى علشان اشحت منك . اتاريه كان باعت جواب لمريوط قال فيه ان ده واضع يده من عشر سنين مش ضرورى دفع التعويض وأجروا له الأرض الـ ٣٠٠ فدان والتفتيش كان مخبى الجواب ــ علشان ما نتطلعش عليه ــ قالى لى طيب روح ، قلت انا مش عاوز حاجة ــ وبعدين عزت بك مسك فى وطلع الدوسيه ، فقلت له ازاى تؤذونا مش حرام عليكم ــ انت مش قلت كلمة شرف ، انت مش قلت نشف الأرض وانا نشفت الأرض من الرز وهو كان أد كده ــ قال لى طيب روح يا عمدة ده كرارة بك راجل طيب ، وقال لى اننا حنبعتلك مندوب ، فقلت له على شرط متسيبوش مندوب ييجى راكب فى اتومبيل ، أنا حاحضر له حمارة علشان يركبها ويلف بها ويشوف الأرض أنا صلحتها وصرفت عليها ازاى . ده مصلحة الأملاك بتجيب ٢٠ و ٣٠ مستخدم علشان يصلحوا الأرض ولا طلعتش زهرة باميــة لحد دلوقتى ، واذا كان صحيح يمضى لك العقد على وضع اليد امضى .

الدفاع ــ الـ ٣٠٠ فدان اللى قالك عليهم كرارة بك وقت ما قابلته ، كانت قطعها نمرها كام ؟

بنك مصر

يعتبر بنك مصر السلاح الأول الذى حاربت بهمصر الاستعمار منذ ٣٤ عاما واذاكانالجيشالمصرى فخورا بأسلحته وبروح جنوده وضباطه المعنوية فان الجيش لفخور كذلك بأن يعتبر بنك مصر سلاحا ماضيا من أسلحة جهاده لأنه وشركاته عمل على تحرير البلاد اقتصاديا ... **والاقتصاد كما قال الرئيس محمد نجيب هو السياج الذى يحمى الثورات وانه أقوى دعائم الاصلاح الاجتماعى ...** لهذا فقد كان لشركات بنك مصر أثرها الواضح فى صيانة الاستقلال القومى وانها الميادين التى برزت فيها صناعاتنا الوطنية على أيدى آلاف من مواطنينا .


الشركات التى أسسها بنك مصر

مطبعة مصر
شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى
شركة مصر للغزل والنسج
شركة بيع المصنوعات المصرية
شركة مصر لحليج الأقطان
شركة مصر لتصدير الأقطان
شركة مصر لنسج الحرير
شركة مصر للكتان
شركة مصر للتأمين
شركة مصر النهرية
شركة مصر للطيران
شركة مصر للسياحة
شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
شركة مصر للمناجم والمحاجر
شركة مصر للملاحة البحرية
شركة مصر لمصايد الأسماك
شركة مصر للمستحضرات الطبية
شركة مصر للتمثيل والسينما
الشركة المصرية لصناعة ودباغة الجلود
الشركة العقارية المصرية
شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
شركة التعاون المالى التجارى
بنك مصر سوريا لبنان
شركة مصر للحرير الصناعى



شكراً لمعجون الأسنان دكتور وست!
إذا وجدت فيه أفضل وسيلة لوقاية الأسنان من التسوس. ولإكسابها بياضاً ناصعاً بإزالة بقع الدخان وفضلات الطعام
The NEW "Beauty Treatment" FORMULA
Dr. West's Miracle TOOTH PASTE
Dr. West's Miracle Tuft
المعجون الوحيد الخالي من الصابون والطباشير ومع ذلك فهو أرخص ثمنا بالنسبة لحجمه
الوكلاء الوحيدون:
شركة الجابري
٥١ شارع ابراهيم باشا بمصر - ١٥ شارع سيزوستريس بالاسكندرية ص.ب. ت. ٧٦٩٩٥

الشاهد ـ النمـــر كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨ مكرر ودى كانت وضــع يد .

الدفاع ـ وكرارة بك عرض عليك دول ؟

الشاهد ـ عرض على ٣٠٠ فدان .

الدفاع ـ انت قلت من واحد لغاية تسعة فايه النمر بتوعهم .

الشاهد ـ أنا ما اعرفش بأه .

الرئيس ـ وتفتكر ان ده له دخل بالواقعة اللى احنا بنحققها ؟

الدفاع ـ ده فى صميم الموضوع ، لان النمر اللى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والواقع ان تأشيرة غنام كانت بتقول يعطى للعمدة بايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وهى التى عرضها كرارة فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ قال لك ٣٠٠ فدان وبس ؟

الشاهد ـ ايوه ؟

الرئيس ـ متذكر واللا لأ . اذا كان حدد القطع ؟

الدفاع ـ أنا حفكرك من واقع الدوسيه .

الشاهد ـ ما تقول من الدوسيه .

الرئيس ـ انت متذكر واللا : لأ ؟

الشاهد ـ متذكر ١ ، ٢ ، ٣ ، قال أجروا له دول . . . قمت قلت دول ازاى . . ازاى أسيب المزروع وآخذ السبخ . وقلت لا ما سيبش ٤ ، ٥ اللى أنا زارعهم ، واتعاكسنا ودخلنا فى قضية مع مصلحة الاملاك ـ ولما دخلت أنا والجزار والسيدة عزيزة قالوا اشطب القضية واحنا نخلص الشغلة فرحت للمحكمة ـ وأقول صراحة والله العظيم هذا حصل . والجزار قال لى كده هو والسيدة عزيزة ومفتش الاملاك ، فانا رحت ادام القاضى وقلت له احنا اصطلحنا خلاص . أتانى محامى مصلحة الأملاك كان طالب شطب الدعوى فحملتنى مصلحة الاملاك بالمصاريف ، فقلت أنا مش دافــع ولا قرش .

الرئيس ـ وحصل ايه ؟

الشاهد ـ حصل انهم شطبوها ودفعوا المصاريف من معاهم وانا طلعت بره .

الدفاع ـ القضية اللى تصالحتم فيها كان مين اللى رفعها عليك ؟

الشاهد ـ مصلحة الأملاك .

الرئيس ـ بس الجزاروالسيدة عزيزة هم اللى قالوا بس اصطلحوا واحنــا حنخلصلك الشغلة دى .

الدفاع ـ بعد مقابلة كرارة بك قلت انه حيبعت لك مفتش ، علشان ايه ؟

الشاهد ــ علشان انا متحكم على ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر وانا كنت عاوز الارض دى • فهم عاكسونى وكانوا بيقطعوا لى المية وهدموا المصارف •

الدفاع ــ نتيجة المهمة بتاعة المفتش اللى بعته كراره بك ، هل بعد ما خلص مهمته هو عرض عليك نفس العرض ؟

الشاهد ــ ماعرضش على شيء وانا كنت عاوز اخلص •

الدفاع ــ أمال المفتش جه علشان ايه ؟

الشاهد ــ هو كان عاوز يدينى القطع ١ ، ٢ ، ٣ •

الدفاع ــ لما كراره بك عرض عليك ١ ، ٢ ، ٣ يبقى مفيش لزوم انه يبعت لك حد ويحقق فى اللى عرضه عليك •

الشاهد ــ انا قلت لهلا هو كان عاوز يدينى ١ ، ٢ ، ٣ فانا قلت له لاأناعاوز ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لانى زارعهم • ده اللى انا قلته لكراره بك فقال طيب المفتش حيشوف •

الدفاع ــ حيشوف ايه ؟

الشاهد ــ حيشوف ان الارض مزروعة وحيشوف القطع اللى هى ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر •

الدفاع ــ ولما جه وجدها مزروعة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ وبعد كده ما عرضش عليك أكثر من ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ؟

الشاهد ــ هو عرض على ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

الدفاع ــ وبعد كده ؟

الشاهد ــ أنا قلت لكرارة بك انا ماسبش ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لأنى كنت زارع الأرض فيهم ، جه المفتش وشيع رجالته وشافوا ان الأرض مزروعة قطن وخضار وانا اللى صارف عليها وازاى بقى ماتدونيش الأرض دى . ولكن أقول لكم الحق .. ده أنا راجل عمده وأخاف على الأرض وماحبش الشوشرة .

الدفاع ــ طيب انت تعرف حسن الخولى ؟

الشاهد ــ يا سلام ده انا اعرفه بالثلث .

الدفاع ــ وعزت عبد الوهاب ؟

الشاهد ــ برضه اعرفه .. ده راجل طيب .

الدفاع ــ هل لهم علاقة بمصلحة الأملاك ؟

الشاهد ــ واحد منهم مفتش مصلحة مريوط والثانى مدير الاقليم .

الدفاع ــ دول بيقولوا فى تقريرهم فيما قرره حسن الخولى ..

الرئيس ــ وايه دخل الشاهد فيما قرره حسن الخولى .

الشاهد ـ حسن الخولى ده هو المفتش .
الرئيس ـ هذه المسألة تترك للمحكمة وتقديرها .
الدفاع ـ هم بيقولوا انهم حصروا عليك بواسطة لجنة البيع بمصلحة الأملاك سنة ١٩٤٨ .
الشاهد ـ أيوه الله ينصر دينك ده انا كنت ناسيها . وده كان بواسطة على افندى السرسى .
الدفاع ـ قل لنا الحكاية دى ؟
الشاهد ـ فى سنة ١٩٤٨ جه جندى افندى عريان وعلى السرسى عضو مجلس رشيد . قالوا كل واحد واضع يده على أراضى الحكومة حيبيعوها له بالممارسة . وكان العالم كله فى كوم اشو وكفر الدوار كل واحد واضع ايده على حتة أرض ، لكن الأرض المزروعة هى اللى كانوا بيقيسوها . قاسوا لى ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان مش متذكر . وتانى أو ثالث يوم انتظرهم ولحد النهاردة ماجوش . ايه المانع ؟ سمعنا انه كان فيه واحد وزير عاوز ياخد الأرض دى اللى هى ٢٠٫٠٠٠ فدان .
الرئيس ـ مين هو الوزير ده ؟
الشاهد ـ ده وزير والله ما اعرفه فلغاية دلوقتى وقف البيع . ايه تانى ؟
الدفاع ـ مافهمتش أنا هل حصروا عليك الأرض بالايجار ؟
الشاهد ـ ده كان سنة ١٩٤٦ .
الدفاع ـ يعنى مش من سنة ١٩٤٨ .
الشاهد ـ سنة ١٩٤٨ كانوا بيقيسوها لى علشان الشراء .
الدفاع ـ وصلت كام ؟
الشاهد ـ وصلت لغاية سنة ١٩٤٨ .. أنا مش عارف كام فدان .
الدفاع ـ احنا نرجو من المحكمة انها تعذرنا شوية . احنا تعبانين .
الشاهد ـ والله ما تعبان الا أنا .
الدفاع ـ يعنى كانت أقرب لـ ٢٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان ؟
الشاهد ـ أنا ما اعرفش .
الدفاع ـ القطع ده كانت سنة ١٩٤٨ ؟
الشاهد ـ القطع كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وشوية من ٥ ، ٨ مكرر .
الدفاع ـ القطع دول يطلعوا كام فدان ؟
الشاهد ـ يطلعوا حوالى ٣٠٠ فدان .
الدفاع ـ أيوه كده ، أهو أنا عاوز الحق وبس .
الرئيس ـ والقطع ٥ ، ٨ مكرر يطلعوا أد ايه ؟
الشاهد ـ القطعة نمرة ٥ تطلع ٦٥ فدان .

الرئيس ــ والقطعة ٧ مكرر تطلع أد ايه ؟ وهى خمسة كلها بتنزرع ؟

الشاهد ــ خمسة كلها بتنزرع وأربعة تطلع حوالى ٥٥ فدان و ١ ، ٢ ، ٣ تطلع ١٢٠ فدان و ٨ مكرر فيها ٦٠ فدان بينزرعوا .

الدفاع ــ يعنى المساحة بتاعة ١ ، ٢ ، ٣ . ١٢٠ فدان والمساحة بتاعة ٤ تطلع ٥٥ فدان يبقى مجموع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ يبقى ١٧٥ فدان .

الرئيس ــ يعنى الدفاع عاوز يقول ان ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ أقل من ٢٠٠ فدان أنا مش فاهم ايه علاقة ده بالموضوع ــ المحكمة مش بتنظر للموضوع من ناحية المساحة وانما هى بتنظر من ناحية المبدأ . والحاجات اللى بيتعرض لها الدفاع دلوقتى خارجة عن نطاق الغرض الحقيقى .

الدفاع ــ الادعاء بيقول ان غنام تعمد أن يعطى لعزيزة الوكيل ما يمكنها فى النهاية من انها تشترى ٦٠٠ فدان وانا علشان كده باناقش على أساس الادعاء .

الرئيس ــ الادعاء بيقول ان ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ حوالى ٣٠٠ فدان وانه بعد كده يسر لها أن تصل ما تمتلكه الى ٦٠٠ فدان واحنا على أى حال بننظر فى مسألة المبدأ .

الدفاع ــ أشكر المحكمة أن سبقتنى فى تصحيح ما ورد فى ادعاء النيابة ، أنا شاكر للمحكمة هذا . وما ورد فى ادعاء النيابة هو هذا .

الرئيس ــ أقل من ٢٠٠ فدان أو غيره مايهمناش .. ويستوى عندنا انه يكون ١٠ أفدنة أو ٣٠٠ فدان . كل ده مضيعة لوقت المحكمة والحديث عن المساحة مضيعة للوقت .

الدفاع ــ قبل ما يتضح لى هذا الايضاح من المحكمة أنا مش عارف غير ان المحكمة بتنظر فى ادعاء النيابة .

الرئيس ــ هل سليمان غنام يسر لهم واللا لأ ؟ هذا هو المهم .

الدفاع ــ انا مش عارف المحكمة بتؤاخذنى على ايه ؟ الادعاء بيؤاخذنى على ٣٠٠ فـــدان .

وكيل النائب العام ــ الادعاء يؤاخذ على الاجراءات الملتوية التى اتخذت فى هذا الشأن .

الدفاع ــ عقد الايجار اللى عرضته عليك المصلحة علشان تستأجر بعد سـنة ١٩٥٠ ، هل قبلته أو رفضت أن توقع عليه فى الأول ؟

الشاهد ــ أنا رفضت خالص .

الدفاع ــ علشان ايه ؟

الشاهد ــ علشان وضع اليد .

الدفاع ــ قبلت أمتى توقعه ؟

الشاهد ــ أنا ماقبلتش .

الدفاع ــ عرض عليك امتى ؟

الشاهد ــ عرض على وقت ماجه خليل الجزار والسيدة عزيزة وأنا قلت لهم ازاى تضحكوا على وانا مصلحها من عرقى وصارف عليها ١٢٠٠٠ وبازرع وباشتغل بايدى . أنا قلت مش عاوز أرض وكفايه اللى عندى . قالوا لى لازم تيجى تمضيه بكره ، فقلت انا ممعاييش ولا قرش وبعدين حتموا رأيهم علشان يخلصوا الحكاية .

الرئيس ــ ومضيت ؟

الشاهد ــ أيوه والله العظيم والله العظيم رحت وجبت ٢١٠ جنيه دفعتهم تأمين الصبح .

الدفاع ــ دفعتهم تأمين ليه ؟

الشاهد ــ لايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ .

الدفاع ــ يعنى وقعت عقد ايجار ؟

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ امتى ؟

الشاهد ــ من سنة ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

الدفاع ــ أمال رفضت امتى ؟

الشاهد ــ ده كان سنة ١٩٤٩ .

الدفاع ــ عندما توسط جماعة خليل الجزار ، ووقعت العقد هل وقعته قبلها واللا بعدها ؟

الشاهد ــ أنا وقعت سنة ١٩٥١ .

الرئيس ــ انت وقعت العقد فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ واللا سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد ــ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ وعقد الايجار ينتهى امتى ؟

الشاهد ــ فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الرئيس ــ يعنى تنتهى بعد أد ايه ؟

الشاهد ــ بعد سنتين .

الدفاع ــ والسبب فى هذه الأسئلة هو انه ظل ممتنعا عن توقيع العقد ويرمى فى النهاية الى الامتلاك . أما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضع ، يبقى أصبح مستأجر ويدفع ايجار للحكومة ، وملكية الحكومة فى هذه الحالة ثابتة فيها وهو امتنع عن توقيع العقد مدة ، وهذا كله خاص بموضوع سليمان غنـام .

الرئيس ــ هو امتنع أد ايه .. يعنى سنة ؟

الدفاع ــ نحن نريد أن نسأله فى هذا قبل أن نقول له من واقع الدوسيه .

الشاهد ــ فى سنة ١٩٤٩ كنت مؤجر من مصلحة الأملاك وبعدين هم حاشونا وكتبوا للمديرية وقالوا حيث ان فلان ده مستولى على الأرض فى زمام مربوط يصح يأجر مننا .

الرئيس ــ الكلام ده كان فى سنة ١٩٤٩ ، يعنى انت امتنعت عن توقيع عقد الايجار سنة ١٩٤٩ لمصلحة الأملاك .

الشاهد ــ أيوه وسنة ١٩٤٩ هم جابوا الجرارات والأنفار وهدوا المصارف والملايات وبالطبع ده زعلنى منهم ، وقلت سيبهم منهم لله . ربنا سبحانه وتعالى مش بيسيب حد ولا بيظلمش حد ففى السنة دى نزل مطر وقعد شهرين فأنا زرعت من الأرض٥٥ فدان شعير ومصلحة الأملاك ما أمكنهاش تزرع واتومبيلها انفرس وحسن الخولى لما قال لكراره بك عن الحكاية دى قاله وانتم كنتم فين وليه مازرعتوش زيه ؟

الرئيس ــ وقعت امتى عقد الايجار ؟

الشاهد ــ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ والعقد كان ينتهى امتى ، وهل وقعته فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ واللا فى سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد ــ كان من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدفاع ــ أنا فاهم ما ترمى اليه المحكمة ، لكن سؤالى لا يتعلق بهذا ، أنا سؤالى ان هذا العقد اللى يبدأ فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وكيل النائب العام ــ أنا لا أحب ان المتهم يوجه الى أية ملاحظة .

الرئيس للمتهم ــ احنا لفتنا نظرك فى الجلسة الماضية ،و احنا أعطينا لك فرصة دلوقتى تحط لسانك جوه بقك . انا مش عاوزك تكلم الشاهد أو وكيل النيابة .

المتهم ــ حاضر يا فندم .

الدفاع ــ ولكن أرجو أن تسمحوا لى بأن أقول انه فى بعض الأحيان يهمنى أن أسأله .

الرئيس ــ أو يكتب لك ورقة بملاحظاته .

الدفاع ــ وهو كذلك .. سؤالى كما أوضحته للمحكمة كان خاصا بابتداء الايجار سنة ١٩٥٠ ، وهو بيقول انه أخذ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ لكن هذا ليس سؤالى .. سؤالى هو : وقع العقد بتاع الثلاث سنين امتى ؟ هو لم يوقعه قبل سنة ١٩٥١ ــ أنا أريد أن أعرف التاريخ اللى وقع فيه هذا العقد بتاع خليل الجزار .

الشاهد ــ يا ريتنى جبت العقد معايا والا يعنى أروح وأكتب لكم واللا أخلى سعادة المدير يكلم المحكمة ، يعنى هو انا عقلى دفتر ؟

الرئيس ــ يعنى مانتش فاكره ؟

وكيل النائب العام ــ انت وقعت العقد لمدة ٣ سنين فهل وقعته قبل ابتداء المدة أو بعد ابتدائها ؟

الشاهد ــ انا ما وقعتش على العقد بتاتا انا كنت بأجر خفية من المديرية ، ولما جت المديرية بتاعة مربوط عملنا العقد من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وكيل النائب العام ــ هل وقعته قبل نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو بعدها ؟ يعنى قبل ما تبدأ مدة الايجار ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ يعنى قبل ما تبدأ الدورة الزراعية .

الشاهد ــ دلوقت أنا مؤجر .

الرئيس ــ الايجارة تبدأ فى نوفمبر .

الشاهد ــ حصل اننا وقعنا فى نوفمبر ١٩٥٠ .

الدفاع ــ واذا كان ثبت فى الأوراق انك وقعت فى يناير سنة ١٩٥١ فهل تستطيع أن تفتكر انك ما مضيتش فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ . خد بالك العادة حاجة واللى حصل حاجة تانية السؤال بتاعى منصب على اللى حصل .

الشاهد ــ العادة كده .

الدفاع ــ هل انت متشكك .

الشاهد ــ أيوه متشكك .

الدفاع ــ ثابت فى مكاتبات المصلحة انه وقع العقد فى يناير سنة ١٩٥١ .

الشاهد ــ طيب ما هى هى . ما هى المدة ٣ سنين .

الدفاع ــ هل وقعت اقرارا باسمك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز البوليس هل فيه اقرار موقع منك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز بوليس كفر الدوار ؟

الشاهد ــ علشان ايه يعنى ؟ ايه الاقرار ده مش تقراهولى .

الدفاع ــ اقرار خاص بك وبشركائك . هل وقعت الاقرار ده ؟

الرئيس ــ اقرار انك مثلا انت وفلان وفلان وفلان شركاء .

الشاهد ــ يمكن عملوها من بره بره .

الرئيس ــ هل انت وقعت مثل هذا الاقرار وقلت فيه ان شركاءك يبقوا فلان وفلان وفلان ؟

الشاهد ــ أنا مش متذكر الواقعة دى والله هم كانوا عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش وانا ما اعرفش حاجة أبدا بعد كده .

الدفاع ــ أهو انا باجتهد انى أفكرك .

الرئيس ــ كان سنة كام الكلام ده ؟

الدفاع ــ لو سمحت المحكمة أرجو ان يجيب الشاهد على سؤالى أولا . الاقرار

ده خاص بأنك توضح أسماء شركاءك ومقدار الأرض اللى كل شريك وضع منهم اليد أو حيضع اليد عليها . انت عمدة وتعرف ان فيه اقرارات ويصدق عليها فى المركز وانا اقول لك أسماء الشركاء .

الشاهد ــ قول أنا بدى أعرف الأسماء دى . .

الدفاع ــ محمد جاب الله ، ومحمد حسين خلف ، ومحمد مراد حامد ، وعبد اللطيف الشيخ ، وعزيزة الوكيل حرم خليل الجزار .

الشاهد ــ أيوه انت فكرتنى . . ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى . راحوا فى المركز وجابوا واحد وعمل الشغلانة دى اللى انت فكرتنى بها . . . ده انا بادور عليها الله ينصر دينك .

الرئيس ــ ومين اللى عمل الشغلة دى ؟

الشاهد ــ حسن الخولى .

الرئيس ــ علشان خاطر مين ؟

الشاهد ــ علشان عزيزة دى حاجات تبان لوحدها .

الرئيس ــ هل معاكم الصورة الأصلية علشان نقدر نشوف التزوير ؟

الدفاع ــ مش معايا لأن الصورة الأصلية فى الملف .

المدعى العام ــ الشهادات الادارية الشاهد بيقر انها صورية .

الدفاع ــ علشان نرشد اخواننا ممثلى الادعاء اقول لهم ان دى موجودة فى ملف مجلس الدولة رقم ٨ ملف مربوط .

المدعى العام ــ المحكمة رفضت طلب ضم هذا الملف .

الرئيس ــ نبعت نجيبه علشان نشوف حكاية التزوير ونشوف الشخص المزور .

وكيل النائب العام ــ ملفات مجلس الدولة وملفـــات مصلحة الأملاك كانت موجودة تحت يد المتهم .

الدفاع ــ طيب انت تعرف تكتب وتقرا ؟

الشاهد ــ اما ازاى ابقى عمدة وما اعرفش اقرا واكتب انت راجل طيب . اسمع يا سيدنا الافنــدى انا مش راضى ارد عليــك . امال ده لابسه اسخم به ايه (مشيرا الى الطربوش) .

الدفاع ــ ماتزعلش .

الشاهد ــ لا أبدا ده انا باستحمل كثير ما هم برضه سألونى السؤال ده فى لجنة التطهير .

الدفاع ــ علشان ما تزعلش انا قصدى انى اسألك سؤال تانى بعد كده انت بتقول انهم زوروا .

الرئيس ــ زوروا ازاى هو انت كنت موجود أثناء التزوير ؟

الشاهد ــ لا ده واحد من خفر مصلحة الأملاك قال لى ان واحد جاب الورقة الفلانية وازاى انت مضيت عليها ، قلت له امتى قال لى امبارح وفيها اسمك فقلت له ومين اللى بعتها قال لى المفتش وما اعرفش ايه الورقة دى ، والراجل ده كان بيشتغل خولى ومات ومن عندنا فى العزبة وانا كنت عاوز أدور على الورقة دى وهو فكرنى النهاردة بيها وباللى قال لى عليها الله يرحمه بأه .

الدفاع ــ يعنى فيها امضاء لو كان مزور تعرف انهم زوروه ؟

الشاهد ــ اذا وجدت امضائى تبقى مزورة .

الدفاع ــ الاقرار ده فيه توضيح لأسماء شركائك ووضع يد كل واحد منهم . وهذا الاقرار صدق عليه مركز كفر الدوار ، وبلغك ان واحد قال لك انت وقعت ، هو يقول فى روايته ان واحد من الخولة من مصلحة الأملاك قال انك وقعت .

الرئيس ــ انت وقعت الاقرار وبتقول فيه ان عزيزة الوكيل احدى شركائك ؟

الشاهد ــ الورقة اللى انكتبت كانت واحنا فى المواساة والدكتور النقيب وخليل الجزار كتبوا اقرار بأننا شركا من سنة ١٩٤٦ ، ادى الحكاية . وغير كده مافيش . وفى لجنة التطهير لما سألونى قالوا لى هناك اقرار مسجل فى الشهر العقارى ــ أما غير هذا مفيش .

الدفاع ــ دلوقتى بتقول ان الجزار والنقيب هم اللى عرضوه عليك فى المستشفى .

الرئيس ــ وعزيزة الوكيل كانت موجودة ؟

الشاهد ــ لأ .

الدفاع ــ ده بقى كان فى أول مقابلتك مع الجزار واللا بعدين ؟

الشاهد ــ كان التاريخ سنة ١٩٤٦ أو سنة ١٩٤٧ .

الرئيس ــ لما تقابلتم فى المستشفى كتبتم الشهادة دى ؟

الشاهد ــ بعدها باسبوع أو اثنين .

الدفاع ــ هذا الاقرار هل وقعت عليه واللا لأ ؟

الشاهد ــ أنا وقعت على ده .. ده عقد ايجار . ده غلب ايه ده .

الدفاع ــ الغلب ده هو اللى احنا فيه .

الشاهد ــ ده ربنا لسه حيوريكم .

الدفاع ــ الله يسامحك .

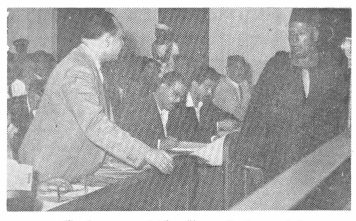
الشاهد ــ أنا مش باقول عليك .

الدفاع ــ طيب ما هو أنا باتكلم عن موكلى .

الشاهد ــ موكلك مالوش دعوة . . غنام لا أخد أرض ولا له اسم عندنا .

الدفاع ــ الاقرار اللى قالوا ان عليه امضاءك .

الرئيس ــ الدفاع عاوز يضيع وقت . . هو قال أن واحد قال له هذا الكلام . فما هدف الدفاع اذن ؟ هو معترف انهم خلوه يوقع ويقول ان عزيزة الوكيل شريكة لى فى سنة ١٩٤٦ وقال انه وقع فى مستشفى المواساة ان عزيزة شريكته ، مش انت معترف بانك وقعت على حاجة تنص على ان عزيزة الوكيل شريكة معاك سنة ١٩٤٦ ؟



الدكتور صلاح الدين يناقش الشاهد محمد جاب الله

الشاهد ــ أيوه .

الدفاع ــ الأمر الثانى اللى صدق عليه فى المركز واللى هو بيقول ملوش دعوه به أنا وجدته فى الورق فأنا عاوز أسأله هل هذا توقيعك والا لأ ؟

الرئيس ــ علشان تثبت ايه ؟

وكيل النائب العام ــ من وجهة نظر الادعاء جميع التوقيعات سواء كانت من الشاهد أم من غيره فنحن نسلم بأن جميعها غير مطعون عليها من جانبنا لأن اجراءاتنا ومطاعننا انما هى على الصورية .

الرئيس ــ انا مش فاهم ايه لزوم كل الكلام ده احنا بنكرر الحاجة ثلاث أو أربع مرات بقى لنا ساعة ونص فى حلقة مفرغة .

الدفاع ــ لأن الاجابة غير واضحة وتستدعى ذلك . والغرض من هذا هو تحديد موعد توقيع عقد الايجار وهذا له كل الصلة بالقضية .

الرئيس ــ انت متذكر .

الشاهد ــ أنا ممكن أجيب عقد الايجار بكره .

الرئيس ــ نحن سنعود الى كل هذه التواريخ .

الدفاع ــ النيابة حسمت هذا الموضوع وهذا الموقف .

وكيل النائب العام ــ أساس الادعاء هو صورية جميع هذه الاجراءات ونحن نسلم جدلا بالوقائع المعروضة ولكن الذى يهمنا هو صورية الاجراءات .

الرئيس ــ الدفاع ــ عاوز حاجة تانية ؟

الدفاع ــ لا متشكر .

الرئيس ــ طيب خلاص انتهت الشهادة .

(انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ــ والآن لترفع الجلسة للاستراحة . .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين صباحا وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة بعد الظهر)

الرئيس ــ المدعى ــ الشاهد الثانى موجود ؟

المدعى العام ــ ماجاش ، وبمراجعة الملفات المقدمة وجدنا أن له أقوالا فى محضر لجنة التطهير وهذه الأقوال تغنينا ، ولذا فنحن نكتفى بأقواله فى محضر لجنة التطهير .

الدفاع ــ يهمنى أن أطلع على ما أثبت من شهادة هذا الشاهد فى محضر جلسة اليوم ولست أريد أن أعطل الاجراءات ولكنى أرجو أن احتفظ بالرد على ما يمكن أن يقال فى هذا الجزء بعد الاطلاع على المحضر . واذا رأت النيابة أن تؤجل مرافعتها الى حين مرافعتى فلها ذلك ، أما اذا رأت أن تدلى مرافعتها فى الجزء الأخير فلتدل هى به ، أما فيما يتعلق بمرافعتى فانى أرجو أن تأذنوا لى أن أؤجلها فى هذا الجزء الى ما بعد الاطلاع على محضر جلسة اليوم .

الرئيس ــ وهو كذلك .

الدفاع ــ شــكرا .

الرئيس ــ المدعى .

(مرافعة البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق ــ المدعى العام)

بسم الله الرحمن الرحيم

قضاة الشعب : أمامكم متهم له طابعه الخاص ســواء من ناحيــة تكوينه السياسى أو من ناحية الادعاءات المقامة عليه . فهو شخص مهنته الأصلية المحاماة ويا حبذا لو كان قد استمر مكبا عليها عاملا فى ميدانها الكريم . ولكنه تنكب هذا الطريق القويم واحترف السياسة وجعلها مهنته

الأصلية واطرح ما هيئت له نفسه فأصبحت المحاماة نافلة في عرفه ، والسياسة هي الأساس بل هي الكل في الكل في حياته .

والسياسة في ذاتها لها أهدافها الكريمة اذا ما روعيت قواعدها التي وضعها أساطينها . ولها أهدافها غير الكريمة اذا ما استغلها محترفوها استغلالا سيئا معيبا .

وفي هذا المحيط الأخير كان المتهم . وظل الى الآن . فجعل من امتهانه السياسة سبيلا الى الوصول الى غاياته الذاتية وأهوائه الشخصية غير هياب ولا وجل بل غير عابيء بالمعقبات . أيا كانت لأنه عاش في عهد انغمس ساسته في أوزار لا حد لها فسار في القافلة . . قافلة محترفي السياسة يكد ولكن لنفسه . . ولنفسه فقط . وليس للوطن في شرعته حق قبله . بل جعل من الوطن ومصالح الوطن مطية ذلولا يصل بها الى مبتغاه وليكن ما يكون .

فالمتهم أمامكم . شخص تجرد من الوطنية . وقتلته الأنانية وانبرى يسابق الزمن للفوز بمغانمه الذاتية .

هو شخص أبت عليه نفسه التي هي أمارة بالسوء . الا ان يصل في الظلام ولو أدت فعلته الى الفوضى وانهيار النظام .

قضاة الشعب :

بهذه العبارة المختصرة . أقدم لكم المتهم وأي متهم . انه محمود سليمان غنـــام .

أقدمه بهذه الادعاءات المطروحة عليكم ولا يغربن عن البال ان ما حوته هذه الادعاءات من وقائع انما هو من قبيـــل المثـــال مما ارتكب ، فليست على سبيل الحصر . لأن المتهم حياته السياسية لا سيما في تلك الفترات التي ولي فيها مناصب عامة كلها مليئة بالجرائم والمخالفات الصارخة من كل النواحي .

ونوضح ذلك في ايجاز غير مخل فنقول : ان مصلحة الأملاك تملك حوالي ٢٠٠٠ فدان في المنطقة الثالثة بجهة مريوط فتعرض لها بعض الأفراد في زراعة ١٧ فدانا في الجزء الغربي من هذه المنطقة .

واضطرت المصلحة الى رفع الدعوى رقم ١٩٥٠/٤٥ لطردهم من الأرض التي يزرعون فيها .

وكان محور الادعاء عمدة الأمراء محمد جاب الله . اذ كان يطمع في سلب هذه الأراضي ووضع يده على ما يمكن انتفاعه منها .

وعلى أثر رفع الدعوى عليه وعلى غيره من المتعرضين لجأ الى طريقة

خسيسة وهى التى كانت سائدة فى ذلك العهد البائد البغيض فسارع الى الدكتور احمد النقيب .

وكان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها . فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى نصره عمليا ، فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية .

وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وحرمه عزيزة الوكيل شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة وذلك فى مقابل اشتراكهما معا – أى العمدة والسيدة عزيزة – فى الادعاء بوضع اليد تمكينا لها من الاستيلاء على جزء من الأرض لأنها بالايجار من مصلحة الأملاك ، ليتم لها الشراء بعد ذلك بالممارسة ليتمشى الحال مع ما تقضى به اللوائح فى مصلحة الأملاك .

وتنفيذا لهذا الاتفاق غير الكريم . تمت الصفقة على أن يكون نصيب العمدة فيها ١٢٠ فدانا . وعلى أن يختص الزوج والزوجة بالباقى أى بما تنزل لهما عنه مصلحة الأملاك زيادة عن هذا القدر .

تم هذا الاتفاق كما ذكرنا – مظهرا لا مخبرا – كأية عملية قانونية تجرى بين متعاقدين وفقا للاصول المرعية .! وكان مخبرا لا مظهرا على أساس من الغش والتدليس والزور الفاضح والهدف الأول والأخير هو اقتناص أراضى الدولة اعتمادا منهم على انهم الأصهار والمحاسيب . هم الحاكمون ، وهم المسيطرون ، كلمتهم نافذة ولو على ضلال . واتفاقهم مبرم ولو على اغتيال وليكن حكم القانون ما يكون فليس لحكم عليهم سـبيل .

ماذا تم بعد ذلك ؟ سعى خليل الجزار والسيدة عزيزة الوكيل – والوزارة وزارتها – لدى مصلحة الأملاك ولدى وزير الاقتصاد – الذى هو المتهم – فمنحهما بلا وجه حق ، تصريحا منه باستئجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من المنطقة الثالثة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان . وكان العمدة – أحد أفراد العصابة – قد توجه قبل ذلك الى المصلحة يرجوها فى الحاح ، انهاء النزاع بينه وبينها على أن تصرح للمتعرضين باستئجار جزء من هذه الأرض فباءت جهوده بالفشل . وما ان ايقنت السيدة عزيزه الوكيل ان سبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وان طلباتها جميعا مجابة بأدنى مجهود وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهه متى تشاء ، حتى تقدمت الى مصلحة الأملاك وقد كشفت عن نفسها بتظلم جديد موقعا عليه منها ذكرت فيه انها وشركاءها يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط . وان المصلحـــة عرضت عليهم

استئجار جزء من الأطيان فى مقابل النزول عن الادبار بوضع اليـد من جانبهم . وأن المصلحة صرحت لهم باسـتئجار ٣٠٠ فدان وهو أقل حقوقهم فأجابتها المصلحة الى ما طلبت فورا ورفعت المساحة الى ٦٠٠ فدان !!

ولم تكتف السيدة عزيزة عبد الواحد الوكيل بما امتلأت به جعبتها نهبا رسميا ، وبما قدم لها المتهم من أسلاب من مال الأمة ، بل وثبت وثبة أخرى فى جرأة نادرة فتقدمت من جديد تطالب بشراء هذه الأرض الـ ٦٠٠ فدان وارادت أو أريد لها بعبارة أفصح أن يكون البيع مسايرا للنظم القائمة . وانتهى تفكير المتآمرين الى استئجار الأرض بأسـماء أفراد العائلة والأقارب والأصهار والأذناب على أن يستأجر كل فـرد جزءا يتجاوز العشرة أفدنة حتى يتمكن من شراء الأراضى بالممارسـة مستقبلا .. اذ لو استأجرت هى بنفسها جميع هذه الأطيان بأسماء وهى التى اختصت بها فى الاتفاق الكريه ــ لما تمكنت فى القليـل من شرائها بالممارسة وبذلك تسهل العملية ويسير الأمر على الوزير المتهم ليتخذ فى شأنه القرار المناسب أو القرار المطلوب .

ففى ١٩/١١/٥٠ قدمت لمصلحة الأملاك اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء .. قالت انهم شركاؤها فى وضع اليد والمطلع على ذلك الاقرار العجيب يرى فيه الأعاجيب فقد جمعت القصر والصـغار من عائلات الجزار والوكيل وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى زهران .

هؤلاء هم العصابة وأبناء العصابة وأصهار العصابة وأذناب العصابة تربطهم صلة الدم فتوثق بينهم علاقة السلب والنهب .

قرت بهذا الاجراء الخسيس عين المتهم ، وسهلت مأموريته . فلما برز الاعتراض بأن هؤلاء جميعا لم يباشروا أى عمل فى هذه الأطيان . تفتق ذهنها وذهن من تآمر معها . عن حيلة جديدة هى أن يحل الاتباع والخدم محل هؤلاء بما فيهم القصر والصغار والغاية تبرر الوسيلة ، فكان هذا التصرف الصورى من جانبها تحت سمع المتهم وبصره بل لا أعدو الواقع اذا قلت انه كان بتوجيهه وارشاده ، كان هـذا التصرف أخطر ما فى الموضوع من غش وتدليس وتزوير .

وفى النهاية وصلت الى مبتغاها ورسا المزاد المحلى على هؤلاء وأصبحت هى المالكة للأرض بعد أن مهد لها المتهم السبيل الى مقصدها . وذلل لها كافة الصعوبات القائمة فداس القوانين وطرح اللوائح وأغفل الاجراءات .

قضاة الشعب :

هذا هو ما اقترفه المتهم وهذا هو كتابه ، وهو كتاب أسـود الصفحات .

١ ـ ضرب بمذكرات مصلحة الأملاك ـ المصلحة صاحبة الولاية والاختصاص ـ عرض الحائط فخرق القوانين فى سبيل ارضاء هـذه العصابة الضالة ، التى عاثت فى الأرض فسادا .

٢ ـ والملفات المودعة تحت أيديكم تنطق بفساد الخطوات التى اتخذت حتى تمت الصفقة التى فاحت رائحتها الكريهة حتى زكمت الانوف . وضج منها الأحرار .

والمتهم قد أخذ بالرأى المعارض لرأى المختصين فى مصلحة الأملاك مستغلا نفوذه معتمدا على سطوته وسلطانه ممن يؤيدهم فى هذه المطالب الصارخة فلم يرع الضمير ويؤد الواجب . بل عمد الى ارضاء زعمائه ورغبة زمرة الآثمين مغتصبى الحقوق الذين لم يترددوا فى الالتجاء الى الطرق غير المشروعة سواء بالصورية أو الغش والتدليس والتزوير . ليصلوا الى مبتغاهم .

٣ ـ وليس هناك أبلغ ولا أفظع فى الدلالة مما سطرته لجنة التطهير عند بحثها موضوع التعدى على أراضى الحكومة فى مريوط . اذ قررت ان الاجراءات التى اتخذت كانت بالغة الخطورة . وتكشف عن رغبة غير كريمة فى الاستيلاء على أملاك الدولة بالتحايل على مخالفة النظم القائمة بعرض الجاه واستغلال النفوذ . واستجابة المتهم السيد غنام لمثل هذه الرغبات العابثة وبمثل هذه الأساليب الملتوية مما كان ينبغى عليه أن يناهض هذه الروح الانتهازية ويدرأ عن نفسه وعن أداته هذه التصرفات .

فتصرفات المتهم على هذا النحو تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة وخروجا عن الغاية المشروعة وتعتبر خدمة لأشخاص ومحاباة صارخة لذوى الحظوة والنفوذ كالسيدة عزيزة الوكيل .

٤ ـ كما ان قسم الرأى مجتمعا قد قرر صراحة ان جميع هـذه التصرفات كانت صورية ، وقد شابها التحايل والتزوير ، وان للحكومة الحق فى ابطال هذه التصرفات الشائنة .

قضاة الشعب :

ننتقل بعد ذلك الى واقعة شركة الملح والتعدين فملخصها أن المتهم عندما كان وزيرا للتجارة والصناعة فى شهر يناير سنة ١٩٥١ أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب وبسوء قصد وفى ظروف مريبة أثنا مناقشة شركة الملح والتعدين الأهلية حق استغلال ملاحات المكس وبلبيس ومليس وما جاورها ، وذلك لاستخراج ملح الطعام لمدة عشرين عاما مع جواز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كانت الشركة قبل تقديم مشروع القانون مكلفة من قبل باستغلال هذه الملاحات بالقرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٨ ولمدة عام ثم صدر قرار آخر برقم ١٣٧ لسنة

١٩٤٩ بتكليف هذه الشركة بالاستمرار فى استغلال هذه الملاحات لحين تاريخ العمل بالقانون المزمع اصداره فى شأن الترخيص للحكومة بالتعاقد مع الشركة .

وعلى أثر تنفيذ الشركة لشروط العطاءات اتضح للادارة العامة للشركات ان هذه الشركة عمدت منذ استغلالها للملاحات الى عدم التقيد بشروط ، فمن حيث السعر الجبرى للملح بالرغم من تعهدها فى عطائها بالبيع بالسعر الرسمى الذى اعتبرته الوزارة شرطا للاستغلال أساسيا كانت تبيع للمشترين بأكثر من هذا السعر بطريقة احتيالية ، كما عمدت الى خلق سوق سوداء للملح بتفضيل بعض التجار على غيرهم فأدى ذلك الى عدم انتظام التوريد وتوفيره للجمهور فى جميع أنحاء البلاد متعللة بذلك بشتى المعاذير غير المقبولة وتحت سمع المتهم وبصره وقد غض الطرف عنها .

وواضح من الطلبات المعروضة ان الادارة العامة للشركات قد قامت بالتفتيش على الشركة عدة مرات . وقدمت تقارير ومذكرات فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ ، وفى ١٩٥١/١/١٥ وأشارت بصفة أصلية وباسهاب الى مخالفات الشركة لشروط الاستغلال . وانتهت فى هذا كله الى اقتراح رفع يد الشركة عن الاستغلال لعدم أمانتها وعدم كفايتها وفعلا كانت الشركة غير أمينة فى تصرفاتها . فبجانب البيع بأكثر من السعر الجبرى وخلق سوق سوداء للملح . عمدت الى مخالفة شروط الاستغلال ، واختلفت على نوع الملح المقدم ولجأت الى الاحتكار حتى تتحكم فى الجمهور كما عمدت الى اخفاء مستنداتها ودفاترها عن المراقبين تهربا من أداء الضرائب وأنشأت دفاتر صورية وأصبح مركزها المالى مزعزع الأركان .

وبالرغم من ذلك كله تقدمت الوزارة فى عهد المتهم — وهو عهد بغيض — بمشروع قانون الى البرلمان للترخيص لهذه الشركة بالاستغلال بدلا من التكليف السابق صدوره ووافق الوزير على هذه الصفقة المريبة وعندما طرح المشروع على مجلس الشيوخ للنظر فى اعتماده فى جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ — وأحب أن أشير الى ان ادارة الشركات كانت قد قدمت تقريرها الأخير فى ١٥ يناير أى قبل عرض الموضوع على المجلس باسبوعين كاملين والمخالفات ماثلة فى الأذهان وفضائح الشركة قائمة واضحة حدث أن طلب أحد الشيوخ من المتهم ايداع تقارير الادارة العامة للشركات للوقوف على ما بها من مخالفات . ولكن الوزير احتج بشدة وفى جرأة لا يأتيها غيره على هذا الطلب فقد أراد أن يتلافى وقوعه فى الحرج الذى سيواجهه اذا ما نشرت هذه التقارير .

وتصدى المتهم للرد على المستجوب بحدة :

وتقرر كما جاء فى مضبطة مجلس الشيوخ بأن الحكومة قد راقبت هذه الشركة كما تراقب أى شركة مؤسسة وقائمة بالاستغلال فعلا كما تبين لنا وتبين لى بصفة خاصة عندما فاجأت هذه الشركة وأجريت تحقيقا دقيقا ان العمل فيها جار على وجه مرض . لا محل معه للشك فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وان أمر التكليف منفذ تمام التنفيذ طبقا لما وضع من شروط .. وأخذ يدافع عن وجهة نظره أو بالأحرى أخذ يدافع عن الشركة كأنه محاميها — وبالرغم من مخالفتها الخطيرة — حتى نجح فى اقناع المجلس برفض ايداع التقارير وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع القانون وانتهى بالموافقة عليه وصدر القانون رقم ٤ يوليو سنة ١٩٥١ .

وبذا انتصر الوزير الكاذب المضلل على خصومه الشرفاء ! وبذا انتصر الباطل على الحق .

أتدرون يا سادة ماذا تم فى أمر هذا القانون وماذا كان حال هذه الشركة ؟

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ مارس ١٩٥٣ أى فى هذا العهد القويم على مذكرة وزارة التجارة والصناعة والتى تستند على المذكرات التى أخفاها المتهم من قبل وأبى الا استغلال هذه الملاحات . وأمام حضراتكم :

١ — تقارير الادارة العامة للشركات التى تنادى بفساد الشركة .

٢ — مناقشة مشروع القانون أمام مجلس الشيوخ والتصريح الحماسى للمتهم .

٣ — راى مجلس الدولة فى استغلال الشركة والشوائب التى رانت عليها وسوء قصد المتهم فى هذا التصرف .

٤ — قرار مجلس الوزراء برفع يد الشركة عن الاستغلال والمذكرة المرفوعة من وزارة التجارة والصناعة فى هذا الشأن .

وبذلك أسدل الستار فى هذا العهد السعيد على فضيحة من فضائح ذلك العهد البغيض .

كما كشف الستار عن احدى مغامرات المتهم لحسابه الخاص على حساب المصلحة العامة . ولم يتورع عن الكذب والغش ليفيد الشركة ويستفيد .

قضاة الشعب :

هكذا كان الفساد ، وهكذا عم واستشرى ، فامتد الى الشئون

الاقتصادية وأناخ بكلكله عن الأداة الحكومية بأدوات مدمرة هى وزراء ذلك العهد ثم تطاول حتى غزا الهيئة التشريعية .

والمتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات عميق ، ولن يكون غير ذلك . ولا عجب .. فشعاره كل شيء لى وليس للوطن شيء .

وكيل النائب العـــام :

قضاة الشعب :

استمعت الآن معكم الى بيان زميلى وهو يقـــدم المتهم فى عباراته المختصرة الشاملة التى حددت كل شيء ، والتى لم تجعل لى محلا لأن أزيد عليها وقد أنهاها بأن الادعاءات التى قدم بها المتهم أمام حضراتكم أن هى الا أمثلة وهذا صحيح ، وذلك هو الباقى الذى تركه لى ، أدخل منه لأروى أو لأسرد لا على سبيل الحصر أيضا ولكن على سبيل المثال مخالفات المتهم . لم نتقدم بها لحضراتكم لأن ما تقدمنا به فيه الكفاية ــ وحرصا على الوقت ..

الواقع ان محكمة الثورة ونحن نتقدم اليها بالمتهم انما نقدمه بأمثلة من أفعاله فان اطمأنت المحكمة الى سلامة هذه الادعاءات كفانا ذلك ، لأنه لا يمكن أن نردد الاتهامات بعد الاتهامات والنتيجة واحدة . لم نقدم المتهم يا حضرات القضاة بما حوته مذكرة الصاغ محمود أمين حافظ ولعل المتهم لا يجهله بل يذكره جيدا .

الدفاع ــ لى كلمة بسيطة . الكلمة العامة التى سمعناها من ممثل الادعاء الأول قال فيها ان هذه التهمة الموجهة الى المتهم انما توجه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ــ كويس لغاية كده ــ ونستطيع أن نرد على هذه الكلمة العامة بكلمة عامة مثلها . أما ان تقدم اتهامات أخرى ..

وكيل النائب العام ــ لا نقدم اتهامات .

الدفاع ــ أما ان تقدم اتهامات أخرى من غير تحديد ، ومن غير أن نطلب من المحكمة أن نرد عليها ، أنا لم استعد الا فيما قدم من اتهامات ، فلن استطيع أن أجارى الادعاء فى الرد على هذه الاتهامات الأخرى التى يوردها من غير أن يقدمها الى المحكمة فهذا اخلال بحق الدفاع وهذا ما أرجو ألا تسمح به المحكمة . كلام عام يمكن أن يرد عليه بكلام عام مثله ، أما وقائع محددة فلا يمكن الرد عليها . أنا لغاية دلوقتى مراجع ٩٣ دوسيه لكى أستعد فى التهم الخمسة التى وجهت لسليمان غنام .

الرئيس ــ الادعاء يذكر بعض الأمثلة ، والأمر فى ذلك متروك للمحكمة فان رأت أن تأخذ ببعضها فسوف تمنح الدفاع فرصة للاستعداد .

الدفاع ــ أنا مستعد بالنسبة للتهم الموجهة للمتهم فعلا ، الادعاء يذكر هـذا

على سبيل التمثيل وليس كلاما عاما يمكن أن يرد عليه بكلام عام .
الرئيس — على أي حال المحكمة حتوزن المسألة .
الدفاع — ان المحكمة تزن كل شيء .
الرئيس — اذا قررت المحكمة الأخذ باحدى هذه التهم فسوف تعطيك فرصة لتستعد للدفاع عن هذه التهم الجديدة .
وكيل النائب العام — ان الادعاء مستعد أن يجعل من هذه الأمثلة عشرة تهم جديدة وانما نحن لم نرد ذلك تخفيفا على المتهم .
الرئيس — خليها أمثلة .
وكيل النائب العام — خليها أمثلة تخفيفا على المتهم .

أقول .. لم نقدمه لحضراتكم بما حوته وطفحت به مذكرة الصاغ محمود أمين حافظ — ذلك الذى شرد ، ذلك الذى قضى عليه ظلام العهد البائد بألا يستقر لأنه أبت عليه نفسه بأن يجارى فى التلاعب . كان ضابطا بمباحث التموين فى قسم الأزبكية وقد تقدم من بدء تشكيل هذه المحكمة وردد هــذا فى مذكرته الأخيرة لنا فقال عن وقائع فى منتهى الخطورة ولكن أردنا أن نعرضها على حضراتكم على سبيل المثال برضه ، وهذا الكلام كان فى سنة ١٩٤٣ ما هى أصل المسألة مش بتاعة سنة ١٩٥٠ بس فيه واقعة قبل كده فى سنة ١٩٤٣ .. كان حافظ ضابط مباحث فى قسم الأزبكية وهى منطقة كلها تجارية ومخازن تجار . ضبط مخزن وكان وزير التموين وقتئذ الأستاذ احمد حمزة قد أدلى ببيان قال فيه ان من يضبط مواد تموينية مخزونة يأخذ مكافأة ٢٥٪ من قيمتها فاجتهد هذا الضابط سواء أكان الدافع ماديا أو وطنيا .. سيان. وضبط مخزن خمور ضخم هو مخزن الكورسال وكانت الحكاية لها قيمة وعمل محضر ، ووزير التموين أخطر بهذا الاجراء واذا بوزير التجارة — وكان المتهم — يصدر أمرا بسحب المحضر وحفظه ولم يعثر له على أثر لغاية اليوم ، بينما الأشخاص الذين تداولوا هذا المحضر احياء ! وسلم هذا المخزن وكان يحوى بضائع قيمتها ١٥٠.٠٠٠ جنيه لأصحابه . وكان حصل سوء تفاهم كما قال الشاهد بين الوزيرين حمزة وغنام بشأن هذا الاجراء المريب ، وضرب مثلا آخر وقال انه ضبط ميشلان بتاع الكاوتش والرخصة بتاعته لبيع كل أنواع الكاوتش ميشلان وأصناف أخرى — ضبط وهو يختزن بمائة ألف جنيه خمرة كان شأنها فى ذلك الحين شأن الأولى وفسروا كلمة الكاوتش وأصناف أخرى على أنها تشمل خمور وكل صنف فى التجارة هذا هو تفسير المتهم . وبناء عليه سلمت البضاعة لصاحبها !! ومثل آخر ان صيدناوى ضبط وهو يبيع

الدمور والأقمشة الشعبية فى السوق السوداء وعلى ذلك يعمل له محضر ثم يتدخل فيه المتهم ومن هو أكبر منه واقصد رئيس الوزارة فيعمل على سحب المحضر وينتهى كل شيء ، هذا كلام نحن نقوله الآن لأن الشاهد كان موجودا وكان يمكن أن نقدم للمتهم ادعاء مستقلا . ولقد آثر الشاهد ان يتقدم بمذكرته فى هذه الأيام وانا أعرضها على حضراتكم من نوع الأمثلة برضه .

الدفاع ــ وهل الأخ ممثل الادعاء تحقق من هذا الذى قدم اليه ؟

الرئيس ــ ان المحكمة لن تأخذ بهذه الأمثلة .

الدفاع ــ أنا شاكر جدا للمحكمة وألف شكر .

المتهم ــ أقسم بربى انى لا أعلم عن هذا شيئا . . حرام والله حرام !!

وكيل النائب العام ــ أنا . .

الرئيس ــ ادخل فى الادعاءات .

وكيل النائب العام ــ شركة صباغى البيضا يمكن أن يقدم بشأنها عشرون ادعاء .

الرئيس ــ فوت .

وكيل النائب العام ــ الشق الثانى من الادعاء الثانى وبكل أسف يدخل فيه أحد زملائنا وهو الأستاذ عبد الخالق بدوى ، وانا سأركز كلامى بغية الاختصار علشان يظهر ان كلامى ثقيل .

الدفاع ــ لا أبدا .

الرئيس ــ انت دمك خفيف على المحكمة .

الدفاع ــ وعلى الدفاع أيضا .

وكيل النائب العام ــ فيما يتعلق بهذا الادعاء اقول ان مضمونه ان المتهم بصفته وزيرا للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه ليحصل الأستاذ عبد الخالق بدوى على ميزة غير قانونية بأن يسر له شراء أرض حكومية بزمام طهواى مركز أشمون منوفية وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الأرض تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب فى الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد . وأفسر هذا الادعاء باختصار وبساطة والأستاذ عبد الخالق بدوى وهذا أليم على نفسى زميل لى وهو الآن وكيل نيابة أول سوهاج وقد كان قاضيا وقتئذ وتربطه بالأستاذ محمود شوقى سكرتير عام مجلس الوزراء سابق علاقة نسب لأن الأستاذ عبد القوى شقيق الاستاذ

بدوى عديل الاستاذ محمود شوقى وتربطه علاقة قرابة من ناحية أخرى من ناحية صهر الاستاذ عبد الخالق بدوى وكما سمعتم من زميلى المدعى العام كيف تكون المصاهرة وأثرها ومداها والى أى حد تنتهى اجراءاتها .

الرئيس ــ دى فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .

وكيل النائب العام ــ الأستاذ عبد الخالق بدوى له أرض فى ناحية طهواى منوفية وهى أرض جزائر ومش عاوز اقول اكثر من كده ، وكان بيأجرها فى الأول بثمن بخس ثم أتى شخص آخر وبلاش ذكر اسمه وبعد ٨ جنيه الفدان وصلها لثلاثين جنيه ونصف وبعقد لمدة ثلاث سنين ولكن من ناحية أخرى الأستاذ عبد الخالق بدوى اعتبر هذا اجتراء على سلطانه أو بالأحرى على سلطان أخيه على الأقل فسعى حتى ألغى هذا التعاقد لأى سبب لا ندرى . الراجل احتج وقالوا لعبد الخالق انت علشان عبد الخالق له صرف فهو يريد أن يشترى الأرض بالممارسة على حسب القاعدة المتبعة والتى قيلت فى الشق الأول من الادعاء الثانى .

الراجل اشتكى وثار ! يا مصلحة الأملاك يا مصلحة الأموال المقررة يا هيصة مافيش فايدة لأن التصحيح كان لابد أن يصل الى الأستاذ بدوى . انا عاوز اشترى هذه الأرض وكانت قدرت بالممارسة فى سنة ١٩٤٠ . الفدان بمبلغ ٢٤٠ جنيه وانا عاوز اشتريها بـ ٢٤٠ جنيه كما قدرتها اللجنة فى سنة ١٩٣٩ فالراجل قال وعبد الخالق بدوى مش مستأجر ، ازاى هذا ؟ قالوا لا ، عبد الخالق بدوى نقدر نجيبه من ناحية تانية نجعله زارع خفية وبعدين نسوى الحكاية لأننا احنا عندنا تفسير للزراعة الخفية ولكن شروطها وطبيعتها وأوضاعها سار عليها مجلس الدولة وقسم الرأى . عبد الخالق بدوى هو المستأجر عاوز ياخد ما يقدرش لأنهم أربعة عشر فدانا فقالوا طيب ناخذ ١٠ أفدنة بكام بـ ٢٤٠ جنيه فالراجل قال لأ يا جماعة انا آخدها بـ ٤٠٠ جنيه واجتمعت اللجنة وهذه أول مرة أراها فى مثل هذه الاحوال ، الظاهر لأن الراجل كان جامد . وواحد دفع ٣٠٠ جنيه تأمين وواحد دفع ٢٠٠٠ جنيه تأمين علشان يخشوا المزايدة وعملوا اللجنة وانتهى الأمر بأن عبد الخالق يأخذها بالممارسة . والوزير نفسه وهو المتهم رأس هذه اللجنة وانتهى الأمر بعد الاتفاق مع عبد الخالق ــ ذرا للرماد فى الاعين ــ على أن يرفع السعر الى ٣٠٠ جنيه للفدان وخدها ياعبد الخالق الله يبارك لك . الراجل قال طيب الباقى انا مستعد أخده باربعمائة جنيه للفدان فقالوا له بس راح منها فدانين ثلاثة فى المنافع العامة تأخذ الباقى ؟ قال ايوه واخده باربعمائة جنيه للفدان ولكن الرد

العجيب يا حضرات القضاة انهم قالوا له مش حنبيعلك . لماذا ؟ لأن الثمن بخس ، الاجراءات الملتوية التى اتخذت لتمكين عبد الخالق بدوى من أن يأخذ من أرض الحكومة ب ٣٠٠ جنيه للفدان تبقى صح فى عرفهم والاجراءات الصحيحة لراجل عاوز يدفع ٤٠٠ جنيه تبقى غلط ويقوله لأ ده اللى بيسموه الراس تحت والرجلين فوق .. الوضع مقلوب وانا اشرح كيف حدث هذا .. سردنا ما انتهت اليه التحقيقات وكانت النيابة العمومية بصدد تقديم المتهم والأستاذ عبد الخالق بدوى الى محكمة الغدر وانى حسب أمر تشكيل المحكمة سحبناها لتكون تحت أنظار حضراتكم وبلاش اقول اكثر من كده . الجزء الرابع من الادعاء الثانى وهذا أمره هين ، واود قبل أن اتطرق الى شرحه ان أقول بأن الحياة النيابية شرعت فى الدساتير ليكون من البرلمان رقابة على الهيئة التنفيذية ولتحديد مسئولية الوزراء قبل البرلمان الذى يضم ممثلى الشعب . هل تحقق هذا ؟ هذه هى النظرية ، نشوف تطبيقها عمليـا ومدىهذه الرقابةومدى اهتمام الوزراء بالبرلمان ومدى رقابة هذا البرلمان على الوزراء . فى ملف تحقيق الدعوى الخاصة باليخت المحروسة يبين موقف المتهم فى صفحة ٩٩ ــ ١٠٢ على لسانه ولم نأخذه الا بأقواله . هو كان فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لاصلاح اليخت المحروسة فى الوزارة التى سبقت وزارة النحاس فجاءت هذه الوزارة ورفعت الاعتماد الى ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه وطرح هذا الأمر على اللجنة المالية ثم على مجلس النواب وأود أن أقول هذا بملء فمى انه لم يكن للحكومة فى تلك الجلسة الا ممثل واحد . أى اهتمام للوزراء بالبرلمان ؟ والى أى حد وصل الاستهتار بممثلى الأمة !! ممثل واحد للحكومة هو المتهم باقراره هو : طرح هذا الأمر وكان يتعلق بالحربية والاقتصاد فدارت فيه مناقشة اعتراض من بعض الأعضاء أو استفسار عما تم فى أمر الاعتماد السابق وقال لقد فتح الاعتماد بشرط فهل تم التعاقد وهل بدىء التعاقد ؟ فانبرى المتهم لأنه لم يكن هناك غيره وهو ممثل الحكومة ، انبرى ووقفوقالأقوللكم أن التعاقد تم والعمل قد بدىء فيه فعلا فى حين ان الواقع من الأوراق غير كده ومش عاوز اتكلم لأن الأوراق رسمية وثابتة ، وبرر المتهم موقفه بعذر هو أقبح من الذنب . ما هو عذره ؟ وزير مسئول فى وقت كانت تبحث فيه مسائل مالية خطيرة وفى مسائل حساسة قال (أنا لم يكن غيرى فى البرلمان وانى ممثل الحكومة وفوجئت من رئيس المجلس بهذا التساؤل فقلت جوابى ارتكانا على أقوال الأستاذ عبد المجيد عبد الحق لأنه سبقنى للادلاء بهذه البيانات ، هل هـــذا يعفيك من المسؤولية الا يدل هـــذا الموقف على

استهتار بالمسؤولية الوزارية وهل هذه حجة لك أو عليك ؟ (انت واقف تجيب فى موضوع حاسم ينتهى الأمر فيه الى قرار نقول مبدأ الكلام وتحتج بهذه الحجة غير مقبول ، أنا مش مختص خالص اسكت لما ييجى الوزير المختص ، أو لما أجيبلكوا البيانات . لكن تقول وتحتج بمثل هذه الحجة دى تبقى حجة غير مقبولة من جانبه ومن جانب كل مصرى .

حضرات القضاة .. هذه هى التهمة محددة محصورة لا نسأل المتهم الا على انه بوصفه ممثلا للحكومة أدلى بمثل هذا البيان فأيا كانت حجته الآن — من وجهة نظر الادعاء — فاننا لا نقبل هذه الحجة ، لأنها غير قانونية وغير منطقية ولقد بينت لحضراتكم الى أى مدى كان اهتمام الحكومة بالبرلمان وبمصالح هذه الأمة .

الفقرة الخامسة من الادعاء الثانى : أحب أقول فى الادعاء اللى فات ان اللازمة فى القضايا التى تعرض على حضراتكم انه كلما كان الأمر متعلقا بالملك السابق من قريب أو بعيد سارع كل وزير وكل مسئول وهذا هو أساس الفساد — وسارع كل منهم الى مرضاة الملك بأى طريق وبأى شكل . مين مايقولش كلمة تقفل الباب ويفوت المشروع ، الموضوع كان متعلق برفع تكاليف اصلاح اليخت المحروسة وكان الكل يتسابق لأرضاء مولاه وسيده . وهذه الأمة اتحد فيها الجميع فى ذلك العهد .

وأنا أعتقد انه لو لم يكن هذا الضعف لما كانت تلك الاجابة .

وفيما يتعلق بخامسا من الادعاء الخاص باعانة شركة سعيدة — فهذا الأمر غريب برضه ويدعونا لأن نتساءل . أولا سعيدة دى ايه ؟ دى كانت سعيدة حقا لأنهـا كانت مناط كل رعاية ومحل كل بحث وتدقيق من هؤلاء لأن برضه العامل والمحرك والدافع موجود فيها وأنا لا أريد ان ادخل فى التفاصيل ، ولكن عاوز اقول ان من ضمن أسهمها حسب الظاهر ٣٦٠٠ باسم الدكتور حافظ عفيفى و ٣٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين و ١٧٥٠ باسم محمد طاهر و ١٠٠ سهم باسم محمد نجيب سالم انما تعالوا بقى ندخل فى التفاصيل وندخل فى الاقرارات الموجودة فى الورق المخفى ، نجد ان ٢٤٠٠ سهم مكتتب فيهم باسم الدكتور حافظ عفيفى تخص الملك السابق لا يعلمها الا أولو الأمر والعالمون ببواطن الأمور فى ذلك الوقت ، ١٠٠ سهم مكتتبة باسم محمد نجيب سالم تخص الملك السابق و ٩٠٠ سهم باسم حافظ عفيفى تخص الأميرة فوزية و ٩٠٠ سهم تخص الأميرة فوقية و ١٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص نازلى و ٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص فوقية .. هذه هى العلة فاذا تبين ان الدافع موجود ومصلحة الملك وأسرة الملك السابق موجودة

يبقى ندخل فى هذا الادعاء . أولا الوزارة سارعت قبل عرض هــذا المشروع وصرفت مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه قبل موافقة البرلمان ــ وهــذا خارج عن نطاق الادعاء ــ وهذه مخالفة دستورية خطيرة أن يدفع من مال الدولة ٣٠٫٠٠٠ جنيه قبل أن يعرض أمر ذلك فى مشروع قانون على البرلمان كما ورد ذلك فى تقرير لجنة التطهير . نعطيها ٣٠٫٠٠٠ جنيه وبعدين نلحقها علشان الطيارات ماتقفش وتخش فى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ونشبك فيها شركة مصر للطيران مع شركة سعيدة ان شركات الطيران لابد أن تصان . محدش قال حاجة انما شركة سعيدة اللى كان عليها نصف مليون جنيه ديون نعطيها اعانة ١٠٠ ألف جنيه ازاى . مع أن التقارير بتقول ان الجماعة بتوع الشركة دول جماعة بيتفسحوا وبياخدوا الفلوس يتمتعوا بها لمصلحتهم مش للمصلحة العامة . مش لازم تعملوا لها شروط ؟ عملوا لها ١٤ شرطا ! يهمنى فى هذه الشروط ، الشرط الحادى عشر لأنه أساس هذا الموضوع . . وزارة التجارة والصناعة فى عهد المتهم عملت هذه الشروط ، عملت هذه الشروط فى صرف الاعانة على أساس ــ تتعهد الشركة بالقيام بمساع جديدة لتخفيض ديونها وان تعمل الشركة للتخلص من الديون التى تدفع عنها الشركة فائدة مرتفعة بمجرد تقرير أو استلام الاعانة ــ ولما عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ ، الأســتاذ ابراهيم بيومى مدكور والأستاذ احمد عثمان حمزاوى قالوا يا جماعة انتم عرضتم حالة الشركة بهذا الشكل المخيف ولعلهم كانوا يعلمون ما وراء الكواليس أو ما وراء الستار .

وعبد الوهاب طلعت قال : هل ستسوى هذه الديون قبل منح هذه الاعانات ؟ ــ سؤال فى محله ــ ثم عقب الأستاذ حمزاوى وقال ــ هل معنى هذا ان الحكومة لن تعطى الشركة الاعانة قبل تسوية ديونها ؟ ــ وهذا هو الوضع السليم .

محل الاعتراض فى هذه النقطة واضح ، ولكن المتهم انبرى وقال : نعم . . أمام المجلس ، واتعهد بالعمل على تسوية الديون قبل منح الاعانة ومفيش تفسير ولا ايضاح أقنع من ذلك . وقال : وقد وضعت شروطا بلغت ١٤ شرطا وقد أشير اليها فى تقرير اللجنة ولن يصعب على تسوية الديون قبل منح الشركة الاعانة . فقال الدكتور مدكور : اذا كان معالى الوزير متفق معنا على وجوب تسوية الديون قبل منح الاعانة فهل لديه مانع من اضافة فقرة تنص على هذا فى القانون ، لقد كان من اليسير ومن السهل وكان يكون من محاسنه ومحل فخره أن يجيب مثل هذا الطلب تصحيحا لهذا الامر ، لأن هنــاك طرفا آخر خارج عن سلطــة

الحكومة ، ولا نملك بشأنه شيئا الا بسلطة التشريع ، لأن هذا الأمر لا يتعلق بعمل تنفيذى بحت ، ولأن هناك طرفا آخر أجنبيا خارج عن سلطة الحكومة ولا نملك فى شأنه شيئا ، اللهم الا بسلطة التشريع .

وهنا رد حضرة صاحب المعالى المتهم وقال : أظن لا داعى لوضع النص على هذا لأنى تعهدت تحت رقابتكم البرلمانية بتنفيذه ، وأنا مسئول أمامكم عن ذلك هل هناك صراحة أكثر من ذلك .

لقد اعترض المتهم على اقتراح الدكتور مدكور أن يكون هناك نص فى صلب القانون . وتعهدمن جديد فهل نفذ هذاالتعهد؟كلا . . لليوم لم ينفذ وانتهت الشركة ، وصرف المبلغ كما هو واضح فى الأوراق بشكل سريع جدا وراحت الفلوس ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه أو ٧٠٠٠٠٠ جنيه هذا هو مناط الادعاء . فلم نكن مفترين وانما أخذنا المتهم بما قال وبما قال فقط وبما نسبته اليه الأوراق ، والآن لقد عرفتم السر وقد قلنا لكم فى غاية الاختصار والآن . . مع احتفاظ الادعاء بطبيعة الحال بحقه فى التعقيب على كل ماسيثيره الدفاع فى جميع الادعاءات ، فانى اختتم كلمتى ختاما مؤقتا وهاهو المتهم وقد استمعتم الى الادعاءات التى أقيمت عليه وعرض من أجلها على حضراتكم . الادعاء الثانى بفقراته الخمس بالاضافة الى الادعاء الاول ، أبى الا أن يكون كذلك لأنه رغم هذه السوءات القديمة التى كان رجال الثورة وقادتها قد اطرحوها ولو الى حين ، أو تغاضوا عنها أو اظهروا اللين من ناحية مرتكبيها على أن يعودوا الى رشدهم ، أو ينزووا على الاقل فيتركوا المجال للصالح ، ولكنه تحرك من جديد — وهو محل الادعاء الأول — فحركنا له القديم أى أنه الذى حرك الادعاء على نفسه بنفسه وما ظلمنا . ولكنه ظلم نفسه ! أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم .

الدفاع — الآن الساعة الواحدة والنصف والمرافعة ستكون طويلة ، وفيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثانى ، تفضلت المحكمة فأجابتنى الى ما طلبته من افساح الوقت لى ، وأنا أريد أن أطلع على محضر جلسة اليوم ، وريثما يتم هذا الاطلاع فأنا أترك ما قاله الادعاء معلقا على صحيفة المتهم الناصعة الى ان أبدأ دفاعى وموعدنا الصبح اذا شئتم ، أليس الصبح بقريب .

الرئيس — لحظة واحدة لو سمحت .

(مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة)

الرئيس — قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس . والآن تحب المحكمة أن تستجوب المتهم وتستفهم منه عن بعض النقط .

الدفاع ـ تحت أمرك يا فندم .

الرئيس ـ تقدر تبين للمحكمة كيف بدأت حياتك السياسية .

المتهم ـ بدأت حياتى السياسية وانا طالب فى السنة الأولى من الدراسة الابتدائية بمعنى مش كنت باحترف السياسية وانما تصادف ..

الرئيس ـ احنا نقصد حياتك السياسية وانت راجل مش تقول لنا عن تاريخ حياتك بالتفصيل من الأول خالص .

المتهم ـ دى كلمة عابرة ، انا اتربيت فى مدرسة مصطفى كامل وسمعت الدستور وسمعت الوطنية فيظهر انى تشبعت بهذه المبادىء ، فكنت وقت سعد زغلول وزملائه لما راحوا دار المندوب السامى .. كنت انا تلميذ فى السنة الرابعة الاعدادية (الثانية) .

الرئيس ـ وتشبعت بالدستور وبروح الدستور .

المتهم ـ أيوه وتشبعت أيضا بالوطنية ، ثم قامت الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ فاشتركت فيها .

الرئيس ـ لما تشبعت بروح الدستور كنت بتحافظ عليه ؟

المتهم ـ أيوه يا افندم .

الرئيس ـ حتى فى حياتك السياسية وانت وزير ؟

المتهم ـ كنت باحافظ عليه كل المحافظة .

الرئيس ـ هل الدستور نص ان الوزير يجى أمام ممثلى الأمة ويدلى اليهم ببيانات لم يدرسها ولا يعرف صحتها من خطئها .

المتهم ـ أقرر لحضراتكم اننى لم أدل ببيان كاذب اطلاقا ولم أدل ببيان غير صحيح .

الرئيس ـ وبالنسبة للمحروسة ؟

المتهم ـ انا قلت فى التحقيق انا كنت الوحيد .. صحيح يعنى انا كنت الوزير الموجود مصادفة .

الرئيس ـ وهل الدستور روحه ..

المتهم ـ أنا مش مسئول شخصيا .

الرئيس ـ هل الدستور ينص انه من الجائز ان مجلس الوزراء لا يمثل أمام الأمة ؟ أمال مجلس النواب بيجتمع ليه ؟

المتهم ـ يكفى ان واحد من الوزراء يمثل الحكومة .

الرئيس ـ والباقين فين امال ؟

المتهم ـ بيكونوا فى مجلس الشيوخ أو عندهم اجتماع لجنة .

الرئيس ـ وحيدر كان موجود فى مجلس الشيوخ ؟

المتهم ـ حيدر ايه . لا .

الرئيس — هو مش كان وزير الدفاع ؟
المتهم — لأ ده كان وزير الدفاع مصطفى نصرت .
الرئيس — طيب مش هو الوزير المسئول عن المحروسة ؟
المتهم — أيوه .. والحكاية جت مصادفة ووجدت نفسى أنا الوحيد فى مجلس النواب .
الرئيس — لما انت مش مختص ليه ما طلبتش التأجيل بدل ما تدلى باجابة غير صحيحة .
المتهم — أنا سأبين أن اجابتى صحيحة . أنا مش جاوبت على السؤال ، لكن اللى حصل ان اللى أثار هذا الموضوع قال : هل بدىء فى الاصلاح ، فسارع الأستاذ عبد المجيد عبد الحق وقال ان المسألة مسألة فرق عملة واحنا بصدد اعتماد فرق عملة بس ومن حيث مبدأ الاعتماد ده كان تقرر من قبل كده فى مجلس النواب فى عهد السعديين يبقى المبدأ مفروغ منه فسأل الرئيس وعبد المجيد عبد الحق رد عليه وقال وقد بدىء فى الاصلاح فعلا .
الرئيس — هو كان فى هذا الوقت نائب ؟
المتهم — أيوه ولكنه كان عضو فى لجنة الشئون المالية اللى من اختصاصها أن تبحث هذه الاعتمادات وان تستدعى الوزير المختص ، وممثل الحكومة المختص من كبار موظفى الدولة ، يعنى مش ضرورى الوزير .. يكفى وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة المختص . فأنا استنتجت انه .. أولا دار البحث فيه فى مجلس الوزراء وان عبد المجيد عبد الحق كان نائبا وعضوا فى لجنة المالية ، فلابد ان مندوب الحكومة كان حاضرا وسئل هذا السؤال ، وعزز هذا الايضاح .. وعلى هذا الأساس أدلى هو باجابته بأن الاصلاح بدىء فعلا .. وبعد كده أنا تكلمت وجايز يكون رئيس المجلس سألنى وقال احنا عاوزين رأى الحكومة .
الرئيس — الرئيس هو اللى وجه السؤال ؟ وهل كان فيه جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم ؟
المتهم — أنا مش فاكر لأن دى حاجة بقى لها سنين .
الرئيس — طيب ابقوا ابحثوا لنا المسألة دى .
وكيل النائب العام — حاضر .
المتهم — بعد هذا .. الحكاية دى أصلا من اختصاص وزير المالية لأنه هوه اللى بيبحث الاعتمادات المالية ، ووزير الحربية أيضا مختص بذلك . لأن العملية دى واقعة فى وزارته ، وانا بنيت ردى على سببين جوهريين .. السبب الأول ان المسألة سبق أن اعتمدت سنة ١٩٤٩ لغاية سنة ١٩٥٠ من غير ما يكونوا بدأوا فى الاصلاح ، والسبب الثانى كان عبد المجيد عبد

الحق اتكلم فى المجلس وقال انه بدىء فعلا فى الاصلاح . .

الرئيس ــ ولكن الواقع انه ماكانش بدىء فى الاصلاح .

المتهم ــ الذى تبين لنا ــ وهذا ما سيبينه الدكتور محمد صلاح الدين ــ ان الاصلاح قد شرع فيه فعلا .

الرئيس ــ كان بدىء فيه ؟

المتهم ــ أنا قلت انه شرع فيه وعبد المجيد عبد الحق قال انه بدىء فيه وانــا قلت شرع وفيه فرق بسيط بين الاثنين .

الرئيس ــ ايه الفرق اللى بينهم ؟

المتهم ــ البدء اننا نجيب المركب ونخلع فيها ونصلحها ، أما الشروع فيختلف عن ذلك . ولقد تبين من استجواب جلال علوبة وهو المختص وكان حاضرا فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ، ان جلال علوبة أثبت ان المركب كانت راحت قبل كده فعلا الى ايطاليا يعنى شرع فى اصلاحها أى انهــا فى طريقها الى الاصلاح .

الرئيس ــ طيب وانتم ماكنتوش تعرفوا ان الميزانية كان فيها عجز ١٦ مليون جنيــــه ؟

المتهم ــ أنا مش مسئول على النقطة دى .

الرئيس ــ انت كنت وزير فى هذه الوزارة وطبعا تبقى انت مسئول فى هــذه الوزارة ؟

المتهم ــ هذه المسألة لها وجهة نظر دســـــتورية ، فالوزير مسئول مسئولية تضامنية عن الوزارة فى السياسة العليا ، انما كل وزير فى همه وفى أعماله فى الوزارة بتاعته يعنى هو مسئول عنها شخصيا .

الرئيس ــ عاوز استفسر . . عندنا مركب بتاعة الملك السابق اللى هى المحروسة هو عاوز يصلحها . . قدر لها مليــون جنيه من أيام وزارة ســابقة ، ولم يكن قد بدىء فى التنفيذ وبعد ذلك جت وزارة الوفد . هذا الاجراء يعنى خطأ أو صواب هل درستوه لأنه كان من وزارة سابقة .

المتهم ــ احنا جينا أمام الأمر الواقع والمشروع ده كان صدر به قانون .

الرئيس ــ مش تقدروا تلغوا القانون ؟

المتهم ــ يصح .

الرئيس ــ كنتم تعرفوا ان فيه عجز فى الميزانية تقدر بحوالى ١٦ مليون جنيه ؟ أنا باتكلم عن مجلس الوزراء ، هل فكر فى هذا الموضوع ؟

المتهم ــ لما يكون هذا الموضوع قد عرض على مجلس الوزراء فاحنا جينا فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ وكنتم مستعجلين على ايه بالنسبة للاصلاح ؟ وليه لم تطلبوا تأجيل نظر هذا الموضوع ؟

المتهم ــ فى مجلس الوزراء والا فى مجلس النواب ؟

الرئيس ــ فى مجلس النواب عرض موضوع زيادة الاعتماد لاستصلاح اليخت وانتم مادرستوش الموضـــوع زى ما بتقول دلوقتى ، فليه ماطلبتش التأجيـــل ؟

المتهم ــ أنا ارتكنت على كلام عبد المجيد عبد الحق باعتباره عضوا فى لجنـــة المالية والمفروض انه لابد يكون استمع لمندوب الحكومة أثنـــاء مناقشة المشروع فى اللجنة .

عضو اليسار ــ يعنى عبد المجيد عبد الحق مسئول ؟

الرئيس ــ ربنا عرفوه بالعقل . لما اشوف مركب قديمة مطلوب اعتماد مبلغ مليون جنيه وبعدين ٣٢٠ ألف جنيه لاستصلاحها أقوم أفكر فى الموضوع .

المتهم ــ الـ ٣٢٠ ألف جنيه دول فرق العملة .

الرئيس ــ الخزانة تتكلف أد ايه .

المتهم ــ مليون و ٣٢٠ ألف جنيه .

الرئيس ــ يستصلحوا مركب بمليون و ٣٢٠ ألف جنيه علشان يركبها واحد .

المتهم ــ أؤكد لكم انى ما اعرفش التفاصيل .

المدعى العام ــ امال اتصديت لها ليه ؟

الرئيس ــ انت راجل وزير .. المفروض انك تعترض .

المتهم ــ كوزير فى مجلس الوزراء أيوه ..

الرئيس ــ لما عرض عليكم المشروع ده اللى يتكلف مليون و ٣٢٠ ألف جنيـــه ماكنتوش عارفين ان فيه عجز أد ايه فى الميزانية . ثم ده اعتماد اعتمدته الوزارة اللى قبليكم وانتم ناس أصحاب أغلبية ومسنودين من الشعب فليه ما عارضتوش ؟ انتم عندكم أغلبية والا لأ ؟ تقدروا تقفوا وتخالفوا رغبات الملك ؟

المتهم ــ أيوه نقدر نقف وسبق وقفنا .

الرئيس ــ وليه ماوقفتوش فى الموضوع ده ؟

المتهم ــ انا والله مش فاكر ظروفها ، جايز اتناقشنا فيه وجايز أكون اعترضت والله أعلم .

الرئيس ــ اذا كانت المسألة دى أثيرت فى مجلس الوزراء وانت اعترضت تبقى عارف حقيقة الأمر وتقدر تدافع عن هذا فى مجلس النواب بحماس ، لو كان الأمر بحث فى مجلس الوزراء . يعنى ماتدليش ببيانات فى مجلس النواب الا اذا كنت عارف الحقيقة .

المتهم ــ ارجعوا للمذكرة التفسيرية للاعتماد .

الرئيس ــ ربما المسألة أثيرت فى مجلس الوزراء والموضوع ده يتناول مبلغ ضخم زى ده لاصلاح مركب لا فائدة منـــه ، المفروض انهم يدرسوا . ويدرسوا الموضوع بتفاصيله فاذا كانوا درسوا الموضوع فى مجلس الوزراء بتفاصيله .. لما رحت مجلس النواب لازم تكون عارفه . لكن اجابتك فى مجلس النواب كانت تخالف هذا .

المتهم ــ الاعتماد صدر فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد كده اتغير ســعر الجنيه اللى هو فرق العملة .

الرئيس ــ أنا مسلم بهذا . أنا مسلم بفرق العملة ، انما بس الخزانة اللى فيها عجز ١٦ مليون جنيه .. ازاى مع هذا أفكر انى أصلح مركب علشان واحد يتفسح بها .. وتدفعوا فى نظير كده مليون و ٣٢٠ ألف جنيه .. انتم كوزراء مسئولين ما فكرتوش فى الحكاية دى ؟

المتهم ــ كوزير مسئول فى البرلمان انفذ ولو كان ده ضد رأيى .

الرئيس ــ هل درس هذا الموضوع ؟

المتهم ــ الموضوع درس .. وقال لنا وزير المالية الاستاذ زكى عبد المتعال أن فيه خبراء شاهدوا المركب وقالوا ان الاصلاح أوفر من شراء مركب جديدة .

الرئيس ــ يا سلام .. الاصلاح أحسن من شراء مركب جديدة . خصوصا اذا كان الاصلاح بينصرف عليه مليون و٣٢٠ ألف جنيه .

المتهم ــ ده رأى وزير من الوزراء .

الرئيس ــ طيب والمركب دى كان بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ــ أنا أعرف ان المحروسة دى من أملاك الدولة .

الرئيس ــ طيب وكانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم ــ أنا اعتقادى انها كانت بتستخدم فى أغراض عامة .

الرئيس ــ يعنى كانت بتنقل ركاب ؟

المتهم ــ جايز يكون فيه خدمات .. والتفاصيل دى ما اعرفهاش .. انا اعرف انها بتقوم بخدمة عامة وانا أصارحكم بالحقيقة .

الرئيس ــ وايه هى الخدمة العامة ؟ يعنى عاوز تقول انها بتخدم فى الموانى ؟

المتهم ــ حقيقة لا أعرف .

الرئيس ــ طيب نفرض انها بتقوم بخدمة عامة فى الموانى ، تقوموا تصرفوا عليها مليون و ٣٢٠ ألف جنيه ؟

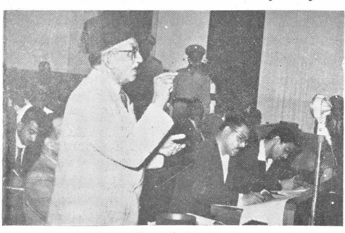
المتهم ــ يبقى معنى ذلك انى انا احمل مسئولية غيرى أو مسئولية أحد الوزراء أو مسئولية مجلس الوزراء كله .

الرئيس ــ أنا بناقشك مناقشة مواطن لمواطن .. بلاش انت كنت وزير ..

وبلاش نتكلم فى المسئولية . الحالة المالية بتاع البلد بالشكل الفلانى وكان فيها عجز ١٦ مليون جنيه .

المتهم ــ انا لم أكن أعرف ان الميزانية فيها عجز لأن الميزانية ماكانتش أعدت بعـــد .

الرئيس ــ نفرض ان مفيش عجز وان حالة الميزانية مفيش أحسن من كده ، وان حالته المالية معدن والاحتياطى مالى الخزاين والأشيا رضا ، تيجوا تصلحوا مركب ركاب علشان يستعملها فرد واحد عنده بدل المركب مراكب ومراكب .



المتهم محمود سليمان غنام أثناء مناقشة المحكمة له ...

المتهم ــ اقسم بالله العظيم انا ما اعرف الحكاية دى .

الرئيس ــ انتم لما بتقعدوا فى مجلس الوزراء بتناقشوا المسائل اللى بتعرض عليكم واللا لأ ؟

المتهم ــ طبعا ــ ولكن اللى خلانى مش متذكر الوقائع انى لما رجعت للمذكرة الايضاحية اللى رفعها وزير المالية زكى عبد المتعال بعد ان أثيرت الحكاية دى ، وجدت ان المذكرة مقتضبة وما وجدتش فيها أكثر من أشـــــارة لفرق العملة .

الرئيس ــ أنا باتكلم من الناحية المنطقية . دولة تتحمل هذه النفقات ، الغرض من استخدام هذا المركب هو ايه ؟ هل سيعود ذلك على البلد بفائدة . الملك اذا كان عاوز يصلح المركب هل فيه مراكب ثانية يمكن أن تؤدى الغرض .. كل الحاجات دى يجب انها تكون فى بالكم وتناقشوها .

المتهم ــ طبعا بتناقش . . ولكن من الجائز ان وجهات النظر بتختلف . . ويمكن أنا لى رأى وزميل لى له رأى تانى ، وبعد كده يؤخذ الرأى فى مجلس الوزارة بالأغلبية وده اللى يصبح رأينا جميعا .

الرئيس ــ راجل عنده بدل المركب عدة مراكب . .

المتهم ــ افرضوا انى ماكنتش موافق على اصلاح اليخت المحروسة ، وقلت وأبديت رأيى هذا ، وحصل كثيرا فى مجلس الوزراء وهذا شاهد اللى هو صلاح الدين ويستطيع ان يقسم اليمين ويقول لكم عن اللى كان بيحصل .

الرئيس ــ أنا عاوز أحكمك فى هذا الموضوع . الملك عنده بدل هذا المركب عدة مراكب أخرى . مطلوب لاصلاح المحروسة اعتماد ٣٢٠ الف جنيه فوق المليون جنيه ، هل الميزانية تحتمل هذا العبء أم لا ؟ دى مركب حيركبها فرد واحد ولازم يكون بالنا انه عنده بدل المركب دى مراكب غيرها .

المتهم ــ اذا كنت انا عرفت هذه التفاصيل .

الرئيس ــ دى مسألة مش عاوزه تفاصيل ومعروفة فهل كنت تعترض ؟ وليه انت ما اعترضتش ؟

الدفاع ــ اتزر وازرة وزر أخرى ؟

الرئيس ــ والحكاية دى مشيت ازاى ؟

المتهم ــ الحكاية كانت فى ٦ فبراير والاعتماد جه لمجلس النواب فى ذلك الوقت ، ومن الجائز ان الموضوع ده يكون جه فى يناير ولكن على أى حال انا مش متذكر التفاصيل .

الرئيس ــ المسائل اللى زى دى كانت بتدرس واللا لأ ؟

المتهم ــ كانت بتدرس وكنا بنعقد ٤ أو ٥ ساعات واذكر ان وزير المالية فى ذلك الوقت الدكتور زكى عبد المتعال قال لنا ان فيه خبراء جم وعاينوا المركب وقالوا ان الاصلاح أحسن من شراء مركب جديدة . الجائز اننى اعترضت على هذا الاجراء . مش فاكر يمكن اعترضت .

الرئيس ــ ولكن انتم عارفين انكم حاتصلحوا اليخت . لنفرض ان الملك حايستعمله فى نزهاته وهو عنده بدل المركب مراكب أخرى فهل كنتم مقتنعين ؟

المتهم ــ نفرض ان مجلس الوزراء اخطأ تقوم المحكمة تسألنى أنا وتؤاخذنى .

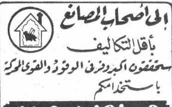
الرئيس ــ أنا بدى اشوف الأوضاع كانت ماشية ازاى علشان انت كنت . .

المتهم ــ من ضمن الشلة . ده الخطأ جايز على كل فرد ده حتى الأنبياء نفسهم بعضهم أخطأ وعوتبوا فى ذلك .

الرئيس ــ نحن لا نتكلم عن الخطأ بل نبحث فى طريقة التصرف ، عاوزين نعرف



ساعات
ميرامار
جنيف
MIRAMAR
الساعة السويسرية الدقيقة



إلى أصحاب المصانع
بأقل التكاليف
ستقتصدون الكثير فى الوقود والقوى المحركة
باستخدامكم

هل المسائل كانت بتدرس بروح المصلحة العامة واللا بروح المصلحة الشخصية ؟

المتهم ــ أؤكد لحضراتكم اننا فى بعض المسائل ماكناش بنناقشها فى جلسة واحدة أو جلستين بل كنا نأخذ فى دراستها جلسات وجلسات .

الرئيس ــ كنتم بتتناقشوا مثلا وتقولوا اننا لو ماعملناش لفاروق ده يقوم يحصل بيننا وبينه تصادم ؟

الدفاع ــ جايز كنا بنفكر فى هذا .

الرئيس ــ فنقوم نرضيه ونمشى له هذا الطلب .

الدفاع ــ جايز .

الرئيس ــ يعنى الأغلبية اللى مسنودة من الشعب ملهاش اعتبار .

الدفاع ــ المتهم يحاسب عن عمله هو .

الرئيس ــ أنا باتكلم فى هذه النقطة لأن المحكمة تحب تستوضح فى بعض حاجات علشان تشوف المتهم كان وضعه ايه .

المتهم ــ وهل انا احمل مسئولية تصرف ١٦ وزير ؟

الرئيس ــ ده من باب الاستئناس بس .

المتهم ــ اعملوا معروف انا حالتى النفسية تعبانى وانتم برضه مقدرينها .

الرئيس ــ طيب وليه كنت موافق تقعد فى هذه الوزارة ؟

المتهم ــ أقسم بالله العلى العظيم انى دخلت الوزارة فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٥٠ .. كنت مرغم وكان ذلك رغم أنفى ، وانا استشهد بمقالة كتبها مصطفى أمين فى ذلك الوقت . انا لما دخلت وكيل وزارة الداخلية رحت بالدموع وكان النحاس كل ما يعرض على ويلح .. أنا أرفض .. وبعد خمس مرات قال لى دى رغبة جلالة الملك والمرسوم خلاص اتمضى فلما قال الكلام ده دخلت على صلاح الدين ورحت مستلقى على الكنبة وبكيت وقلت يا باشا اتركنى فى مكتبى وانا مش عاوز الا المحاماة وعضوية مجلس النواب كخدمة عامة .. خمس مرات دخلت عليه وانا ابكى . وهذه مقالة مصطفى أمين كان كتبها فى ذلك الوقت . وانا لما دخلت سنة ١٩٤٢ اذا بى لما عينت وزيرا لم اسكت وكانت روحى فى المعارضة ظاهرة . ولما قدم استجواب ضد اعتقال على ماهر وكان مقدم من عبد السلام الشاذلى كان فيه عشرين طلب للكلام ، فانا أخيرا طلبت الكلمة فاذا برئيس المجلس يستدعينى وقال انت حاتتكلم أول واحد وكان فاكر اننى سأؤيد الوزارة فى تصرفها بشأن اعتقال على ماهر ، واذا بالمجلس يدهش اذ وجدنى أعارض فى اعتقال على ماهر . أنا أحب المعارضة ويظهر ان هذا هو الذى جاب لى التعب . أنا أحب المعارضة البريئة . من سنة ١٩٣٧ وانا وعبد الحميد

عبد الحق فى المعارضة وقد نجحت وعارضت الملك فى استجوابات عديدة لما راح سد الشارع اللى يطل على ميدان عابدين وهدم البيوت اللى جنب السراى وتصرف فى بركة الصيد اللى فى الفيوم كل ده أثرته فى مجلس النواب ولما جمعتنى الصدفة فى الاعتقال مع كريم ثابت قال لى ان الملك كان معارض فى تعيينك وزير ، فقلت له يا ريته ما كان وافق على تعيينى .

الرئيس ــ وهل انت كنت بتعارض رأى مجلس الوزراء وماكنتش موافق على الأوضاع دى ؟

المتهم ــ فى بعض الأحيان لما كنت فى الوزارة كنت باعارض داخل المجلس ، ولكن انا كنت بابقى أقلية واضطر اننى اروح ادافع فى مجلس النواب .

الرئيس ــ يعنى انت ماكنتش موافق على اللى ماشى .

المتهم ــ يصح . . بس مش كله .

الرئيس ــ ولما عرضت مسألة المحروسة فى مجلس النواب كان عدد النواب اللى كانوا حاضرين كام ؟

الدفاع ــ يعنى النسبة القانونية للحضور كانت اد ايه ؟

الرئيس ــ مفيش حد اتكلم غير عبد المجيد عبد الحق ؟

المتهم ــ ابراهيم شكرى قال بالرغم من ان المحروسة لها اعتبارات وطنية وتاريخية فانى أرى انه بدل تصليحها نجيب مركب تانية .

الرئيس ــ ودى تضعوها فى المتحف مثلا . . هو يعنى لما أقول بدل ما نصلحها نجيب واحدة جديدة هى دى تبقى معارضة ؟ أمال مجلس النواب اللى هو ممثل الأغلبية كان بيعمل ايه ؟

المتهم ــ الصور ساعات تمشى خطأ وساعات تبقى مضبوطة .

الرئيس ــ يعنى بالنسبة للمحروسة كانت خطأ .

المتهم ــ انا مش شايف ان الملك ده شخصيا يستحق حتى فلوكه والله على ما أقول شهيد .

عضو اليسار ــ النهاردة بس بتقول الكلام ده .

المتهم ــ انا قلت هذا .

عضو اليسار ــ اللى قلته ثابت وهو انه بدىء فى الاصلاح .

المتهم ــ كلام الادعاء عاوز شىء من الدقة ، واحنا حانصححه لما نيجى لوقت المرافعة . وبهذه المناسبة حضرة المدعى الأستاذ عبد الرحمن صالح اللى تولى الادعاء بتاع المحروسة ــ وانا أحتكم الى ضمائركم ــ ينسب الى ويقول : قرر غنام أن الحكومة قررت وتعاقدت على العقد فى حدود الاعتماد ، مع ان هذا ماحصلش منى وكل ما قلته انه فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى ذكرها ابراهيم شكرى ، فقد شرع فى الاصلاح

فعلا ، وانا ارجو ان الوضع يكون مفهوم وحضراتكم تعرفون ان البلد كلها من أولها لآخرها من جميع النواحى وجميع الفروع الملك أفسدها وظلمت هيئات كثيرة .

الرئيس ــ عاوز تقول أن سلطان الملك وجبروته هو اللى خلى مجلس النواب يوافق على هذا وهو اللى خللى مجلس الوزراء يوافق على هذا ؟

المتهم ــ هذه سياسة عليا يعرفها اللى بيتصلوا بالملك .

الرئيس ــ ومجلس النواب ماعارضش ليه ؟

المتهم ــ عارف مجلس النواب بييجى يعمل ايه ؟

الرئيس ــ كان يقدر واللا لأ ؟

المتهم ــ يقدر .

الرئيس ــ وصاحب أغلبية والا لأ ؟

المتهم ــ أيوه .

الدفاع ــ انا لم اكن ارد ان ادخل فى هذا الموضوع لأن هذا الموضوع يدخل فى السياسة العليا وهذا موضوع يطول أمره . وانا حرصا على مصلحة المتهم كان يقتضينى الأمر انى أترافع على أساس : ولا تزر وازرة وزر أخرى . أنا أدافع عن غنام فى حدود ما يقتضيه الدفاع عن المدعى عليه ، وفى حدود هذه التهم التى وجهت اليه ، ولكن بطبيعة الحال المحكمة لها وضع خاص .. وضع المحكمة الخاص يجعلها تنظر الى المتهم كما قال رئيس المحكمة على ضوء الحالة العامة التى كانت موجودة . وانا حين أترافع ربما مسست هذه الناحية بما فيه مصلحة المتهم بالمقدار الذى يثار فى هذه الجلسة .

الرئيس ــ هل انت بتترافع دلوقتى ؟

الدفاع ــ لا . ولكن أرجو أن يسمح لى باربع أو خمس جمل ونحن نكتفى بهذا .. فهل تأذن لى المحكمة بهذا ؟

الرئيس ــ اتفضل .

الدفاع ــ يصح ان الأغلبية التى عرفت دائما باصطدامها بالملك السابق رأت ان اصطدامها بالملك السابق كان يؤدى الى الاعتداء على الحياة البرلمانية ، فسدت هــذه الناحية حتى لا يصح أن يقال ان البلد كان فيها حياة برلمانية وأغلبية ، مهما تكن هذه الأغلبية يكن حكمنا عليها الآن ومهما يكن قولكم عليها .

الرئيس ــ احنا ما بنقولش حاجة .. احنا بنسأل كان فيه أغلبية واللا لأ ؟

الدفاع ــ هذه الأغلبية مجموع مدة حكمها فى الحياة الدستورية كلها لم تتجاوز ٧ سنوات والباقى من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٥٠ كانت الأقلية هى التى تحكم

هذا البلد وبهذا فسدت الحياة الدستورية . هذه سياسة عليا ومن الجائز اننا كنا نرى أن المصلحة الدستورية فى تثبيت أقدام الدستور . .

الرئيس ــ هذه هى السياسة التى أفسدت الدستور .

الدفاع ــ وقد وقفت الأغلبية باستمرار فى وجه الملك ، وكان هذا يؤدى الى مجىء الأقلية فى الحكم مما قلب الأوضاع البرلمانية .

الرئيس ــ علشان احمى الدستور اقوم اخضع ويبقى مفيش رقابة للدستور فى نفس الوقت .

الدفاع ــ جايز أساسى مش اخضع . فيه مسائل قد يهون أمرها ولكن لازم اعلو بمصلحة الوطن .

الرئيس ــ تثبيت قواعد الدستور معناه انه يبقى يحضر وزير واحد فى مجلس النواب .

الدفاع ــ يمكن يكون للوزراء الآخرين مشاغل أخرى .

الرئيس ــ أهم من انهم يأتوا أمام ممثلى الأمة . هل هذه روح الدستور ؟

الدفاع ــ يحصل كثير جدا فى جميع المجالس النيابية فى البلاد الأخرى ألا يحضر امام المجلس الا وزير واحد ممثلا للحكومة ، وليس هذا بدعا فى مصر بل انه يحدث فى انجلترا أن ينعقد البرلمان بأربعين عضوا .

الرئيس ــ والوزير الواحد ده الممثل للحكومة ، هل يقدر يجيب على أسئلة الاعضاء المختلفة من تجارة وزراعة وصحة الخ . .؟

الدفاع ــ على حسب ما يجرى فى الجلسة .

الرئيس ــ يعنى كان مكلف .

الدفاع ــ يصادف ان بعض الوزراء بييجوا فى أول الجلسة ويردوا على أسئلة النواب ويكون عندهم عمل فينصرفوا .

الرئيس ــ وهذه الأسئلة كانت موجهة من جلسات سابقة ؟

المتهم ــ بعض الوزراء يجيبوا على هذه الأسئلة ، وبعد ذلك يكون عند بعضهم استجواب فى مجلس الشيوخ أو عنده لجنة فى الوزارة أو موعد آخــــر يقوم ينصرف .

الرئيس ــ دى لها أولوية على حضور جلسات البرلمان ؟

المتهم ــ الخطأ كان جاى من ان اللجنة المالية أو مجلس النواب لما يخطر الوزير اللى عنده حاجة ، يقوم الوزير اللى عنده مشغولية ينتدب أحد الموظفين المختصين وده يجب أن يكون من كبار الموظفين بحكم الدستور . علشان المسائل الأساسية الخاصة بالوزارة يبقوا موجودين ، ويساعدوا الوزير الموجود على الرد ، والظروف هى اللى أوجدتنى أن أكون أنا الوزير الوحيد فى المجلس وابقى أمام أمر واقع فأرد . . وحصل كثير اننى أفضل لوحدى

فى المجلس واكون مرتبط بمواعيد ما اقدرش أوفيها . وافضل فى المجلس لغاية الساعة ١٢ أو واحدة بالليل نتيجة اننى أواظب وأؤدى مهمتى كما يرضاها ضميرى .

الرئيس ــ كان من حقك أن تطلب التأجيل للاجابة على هذا السؤال واللا لأ ؟

المتهم ــ يصح . وكلمة شرع دىلها قيمتها وكلمة لها مايبررها فىأوراق التحقيق كما سيبين لحضراتكم زميلى الدكتور صلاح ــ مش زميلى دلوقت لا قدر الله ــ انما أخى .

الدفاع ــ ليه انا زميلك برضه .

المتهم ــ سيبين فى المرافعة أخى صلاح كيف شاء سوء الحظ أن أكون فى هــذا الموقف وكيف ظلمتنى الصدفة ! وعلشان كده أنا جزعت لما افتكرت ان المحكمة حتحملنى مسئولية هذا التصرف كله مع ان انا ماليش شأن فيه بالمرة .

الرئيس ــ شركة سعيدة لها نفس الموضوع .

المتهم ــ فيما يتعلق بالادعاء الموجه الى فى هذا الصدد فهو غير صحيح وانا لما اتعهدت هذا التعهد كنت صادقا فيه ونفذته .

الرئيس ــ طيب هل الشركة سددت ديونها ؟

المتهم ــ يخيل الى أن ضيق الوقت برضه لم يمكن حضرات ممثلى الادعاء ــ ولهم العذر ــ من مراجعة هذه الدوسيهات كلها . والجلسة كانت يوم ٤ يونية وجات لى المضبطة يوم ٦ يونية .

الرئيس ــ برضه كنت الوزير الوحيد فى هذه الجلسة ؟

المتهم ــ مش فاكر .

الرئيس ــ وليه ما ردش وزير الحربية ؟

المتهم ــ أنا كنت الوزير المختص . والاعانة كانت خاصة بسنة ١٩٤٩ ومقررة سنة ١٩٤٩ قبل ما نيجى واحنا اللى نفذناها . . وبعد ما انصرفت . . . وزارة الحربية قالت دول عاوزين اعانة جديدة لسنة ١٩٥٠ وقــدرها ١٠٢٫٠٠٠ وكسور لشركة سعيدة . فأشرت على الورق وقلت يرسل كتاب لوزارة الحربية بأننا أصبح لا شأن لنا بهذا الموضوع . خصوصا وان مصلحة الطيران المدنى تابعة لوزارة الحربية ، وهى التى تستطيع أن تتولى تقدير هذه الاعانة وهى أولى بأن تتصرف فى هذه الناحية وان كانت الوزارة فى حاجة الى معونة ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فىمراجعة حسابات الشركة فلا مانع لدينا ، تصوروا ان الأستاذ عبد الرحمن الساوى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وقبل أن نخرج من الوزارة

باسبوع أو بعشرة أيام كتب جواب من صفحتين يقول فيه ، انتم يا وزارة التجارة اللى مسئولين وانكم انتم اللى طلبتم الاعانة .

الرئيس ــ طيب ليه تكلمت فى مجلس النواب ؟

المتهم ــ لم يكن الاختصاص قد تغير . وهذا الوضع انا أردت أن أصححه لما جت لى المضبطة بتاعة ٤ يونية التى تعهدت فيهاهذا التعهد . أشرت عليها وقلت سعادة الوكيل عبد الله بك اباظة ، ارجو تنفيذ هذا التعهد الذى تعهدت به فى ألا يصرف هذا المبلغ الا بعد سداد الديون . وبعد ذلك ايه اللى حصل ؟ اللى حصل ان هذا الجواب أرسل للاستاذ محيى الدين عابدين بادارة الشركات .

الرئيس ــ هل نظر مجلس الوزراء موضوع الاعانة ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ طيب والاعانة قدرت على أساس ايه ؟

المتهم ــ هذه الشركة كانت شركة مستولى عليها الطلاينة ، ولما اللجنة المشكلة اجتمعت وكانت مكونة من الأستاذ عبد اللطيف مرسى ووزير التجارة والصناعة والمالية حضروا قلنا نطلب مندوب من الشركة ، فجه الأستاذ محمد طاهر ــ وعلم الله ــ وهذا ثابت فى الملفات ــ اننى أمام محمد طاهر قلت له ان هذه الشركة يجب الغاؤها أو أن تحل أو أن تنضم وتندمج فى شركة مصر للطيران . لأن العمل كان بايظ فيها جدا وانا أردت أن افرق بين عهدين : العهد الأجنبى واللى كان فيه الطلاينة مستوليين على الشركة وبين العهد المصرى .

الرئيس ــ هل اشترطتم طرد الطلاينة ؟

المتهم ــ نعم اشترطنا تمصير الشركة .

الرئيس ــ وخرجوا ؟

المتهم ــ أيوه خرجوا .

الرئيس ــ خرجوا امتى ؟

المتهم ــ خرجوا فى وقتها .

وكيل النائب العام ــ الجماعة الطلاينة تركوا أسهمهم للملك السابق وعائلته .

الرئيس ــ يعنى خرجوا بعد الشركة ما خسرت رأسمالها ودفعتولها الاعانة وهى ١٠٠ ألف جنيه وكانت الشركة غير قائمة .

المتهم ــ الشركة قائمة ولكنها كانت بايظة .

الرئيس ــ كانت بتؤدى مهمتها ، ولكنها كانت بتتعثر وماشية بصعوبة ، وبهذه المناسبة أذكر انى كان عندى قضية فى طرابلس الغرب ولما جيت ارجع لمصر وجدت طيارة من طيارات شركة سعيدة بينما الطيارات الأخرى

علشان استناها لازم انتظر اسبوع . فأخذت الطيارة وكانت متعبة جدا وقلت الكلام ده لمحمد طاهر .

طيب والمائة ألف جنيه قدروا على أساس ايه ؟

المتهم ــ على اساس تقارير حسابية عملتها ادارة الشركات بشرط ان الشركة تنتقل الى حيـــاة مصرية صميمة .

الرئيس ــ والمبلغ ده كان بيصرف فى التشغيل ؟

المتهم ــ كان المبلغ ده بيصرف فى تجديد بعض الطيارات اللى كانوا بيجيبوها من ايطاليا . وكانوا يشتروا عدد الغيار ويرجعوها تانى وواحد مثلا له ورشة وهو موظف طليانى فى الشركة يقوم يصلح فى الورشة بتاعتـــــه وبعدين يحاسب الشركة على كيفه . كل هذه العيوب اعتقد ان مجلس النواب لما أثار هذا الموضوع ما وجدش الا تقرير سليمان غنــــــام اللى اتكلم عنها .

الرئيس ــ وهل هذه العيوب ذكرت فى مجلس النواب ؟

المتهم ــ **انا اللى اعترفت بهذه العيوب ، ولما** طلبت اللجنة المـالية الملف بعت لهم الملف . وكان فيه بعضآراء انه مايصحش .. فقلت لهم لازم اظهر النواب على الحقائق وكانت معارضة الاستاذ توفيق خشبة النائب السعدى كلها مستقاه من هذا الملف . وقال اننى اظهرت العيوب وانه يجب أن نفرق بين عهدين : عهد الطلاينة وعهد مصرى جديد .

الرئيس ــ يعنى انته لمـا وافقت على هذا الاعتماد وضعت طبعا الضمانات الكفيلة بحسن سير الشركة ؟

المتهم ــ أنا عملت الشروط اللى بيقول عليها المدعى انها مكونة من ١٤ شرطـا وجمعت مجلس الادارة وجبتهم وقلت لهم على التفاصيل وأخذنا عليهم تعهد .

الرئيس ــ ممكن تكتب ضمانات ولكن المهم هــو التنفيــذ . أمال الشركة كبت الكبوات بتاعتها النظيفة دى ازاى ؟

المتهم ــ هـــذه الكبوات حظوظ ... ده الواحـــد يبقى ملىء وتجيـــله حاجه تكسره .

الرئيس ــ قدرت الاعانة امتى ؟

المتهم ــ فى سنة ١٩٤٩ ونفذت فى سنة ١٩٥٠ .

وكيل النائب العام ــ وصرف المبلغ فى يولية سنة ١٩٥٠ .

المتهم ــ صرف مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه فى أول سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٧٠٫٠٠٠ جنيه . صرف فى يوليو ١٩٥١ . شوفوا حضراتكم هذه المسألة : أنا أرسلت على

المضبطة اللى فيها التعهد اخطار الى وكيل الوزارة انه ينفذ التعهـــد اللى ادليت به أمام المجلس فأرسله بدوره الى ادارة الشركات برئاسة الاستاذ محيى الدين عابدين اللى هو خصم لى . وأنا لازم أقول الوقائع اللى حصلت . . أنا علمت من الجرايد أن هناك تحقيقا من السنة اللى فاتت عن شركة سعيدة وأنا معتقل فى المدرسة الثانوية العسكرية وشفت فى الدوسيه ان الاستاذ عبد الله أباظة والأستاذ محيى الدين عابدين سئلا حتى بدون توجيه يمين عن هذا الموضوع . فقالا اننا فوجئنا بأن الشركة أرسلت لنا جواب لادارة الشركات وقالت يا ادارة الشركات احنا صرفنا المبلغ من مصلحة الطـيران المدنى ، وازاى ده يتنفـــذ . والشركة كانت فى هذه الناحية حسب ما تبين من الاوراق كانت قد أرسلت تقول احنا مش حنصرف المبلغ الا لما الوزير ينفذ التعهد ، فانا جمعت الدائنين فى الاسكندرية وكان حوالى ١٢ دائن بعضهم تنازل وبعضهم كبنك مصر قال أنا لازم أرجع لمجلس الادارة علشان آخذ رأيه .

الرئيس ــ وليه الحكومة تتدخل فى هذا الشأن ؟

المتهم ــ لأنى أنا اللى تعهدت فلازم أوفى تعهدى .

الرئيس ــ وانت كنت بتعمل ده لجميع الشركات ؟

المتهم ــ فيه غيرها كثير واحنا بنتدخل أحيانا فى منازعات لفضـــــها ، فمثلا شركة الملح لما وجدت أن أعضاء مجلس الادارة متنازعين فيما بينهم فى الصحف جمعتهم وكان السبب فى هذا اننى أخشى أن يؤثر هذا على سير العمل فى الشركة فى حين أن الملح سلعة تموينية هامة .

الرئيس ــ يعنى بتتدخلوا علشان فض منازعات . . ومش علشان تسويةديون .

المتهم ــ أنا تعهدت بتسوية الديون . وبعدين الاستاذ محيى الدين عابدين وفيه بينى وبينه خصومة . . وأنا أحب أحفظ لنفسى الحق فى أن أبينها لأن هذا مصدر . . .

الرئيس ــ المحكمة لا يهمها الا الوقائع . ولا يهمها شخص مقدمها .

المتهم ــ أنا شاكر جدا على كل هذا الكلام . ولما سئل الأستاذ محيى الدين عابدين ازاى انتم ما اتصلتوش بمصلحة الطيران المدنى علشان مايصرفوش الا بعد تسوية الديون بناء على تأشيرة على المضبطة فقال انا افتكرت ان التصريح مش جدى وده كان بس علشان يغرى الشيوخ والنـــواب بالموافقة .

الرئيس ــ ومحيى الدين عابدين كان هو اللى بيعتمـــد المبلغ واللا لازم موافقة الوزير ؟

المتهم ــ كان يجب عليه أن يرسل لمصلحة الطيران المدنى ويقولها ماتصرفوش الا لما أقول لكم . . لما الوزير ينفذ التعهد بتاعه ، علشان يبرر الموقف ده

لما سئل كمتهم فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ فى هذه الحالة قال انا فاكر ان الوزير أدلى بتعهده فى مجلس الشيوخ ويبقى بناء على هذا تبقى كل الوزارات عارفة هذا ، ومفروض فيها انها تنفذ هذا بناء على هذا الوعد .
ويقول فى التحقيق أنا أرسلت واحد موظف الى غنام علشان يباشر التنفيذ بنفسه ومع ذلك نفذنا وسوينا الديون قبل الشركة ما تصفى .

الرئيس ــ ننتقل بعد هذا الى الكلام عن شركة الملح والتعدين ، علشان يصدر القانون انت ادليت ببيان أمام مجلس الشيوخ .

المتهم ــ الحكومة فى سنة ١٩٤٩ ...

الرئيس ــ أنا لسه ماكملتش ..

المتهم ــ طيب اتفضل يا فندم .. انا متأسف .

الرئيس ــ باقول علشان يصدر القانون انت ادليت ببيان فى مجلس الشيوخ .. واحد الشيوخ طلب تقارير ادارة الشركات علشان يطلع عليها فماجبتلوش .. فهل عرضت كل الحاجات دى على مجلس الشيوخ ؟

المتهم ــ انا لم أخف شيئا اطلاقا عن مجلس الشيوخ مما وجه من انتقادات عن الشركة ، والمضابط لما ترجعوا لها حتجدوا ثابت فيها هــذا ... والموضوع باختصار ان الحكومة كانت أعلنت عن مناقصة . وهنا كلمة مناقصة غريبة شوية لأن بالنسبة لملاحة بور سعيد بيسموها مزايدة ، وهذه المناقصة عينت ثمن الملح بـ ١٩٠ قرشا وهو السعر الجارى فى الوقت ده .. وعلى أساسه تقدمت الشركة سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ أنا باسأل سؤال ، أنا مش عاوز تسرد لى تاريخ شامل أنت تقدمت بكل ما طلب يعنى التقارير أودعت بعد ما قلت البيان بتاعك الشامل أمام مجلس الشيوخ ؟

المتهم ــ تقدمت بها ولم أخفها .

وكيل النائب العام ــ ثابت فى المضبطة ان التقارير لم تودع .

الرئيس ــ تقارير ادارة الشركات ؟

المدعى ــ لقد طلب من المتهم ايداع التقارير المطلوبة ولكنه رفض .

المتهم ــ ادارة الشركات كانت قد تقدمت الى بمذكرة وقالت ان هذه الشركة تبيع الملح بأكثر من التسعيرة وتمتنع عن البيع بالسعر الرسمى وانما فيما يختص بهذه المذكرة فأنا أشرت ..

الرئيس ــ وفى نفس الوقت كانت بتحط الملح فى أشولة قديمة .

المتهم ــ الحاجات دى أنا قلتها فى مجلس الشيوخ .

الرئيس ــ اشرحها باختصار .

المتهم ــ أول ما جيت انا فى الوزارة كانت بتجينى شكاوى مجهولة بهذا المعنى . وكان بيكتب فى الصحف .. فى جريدة الأهرام وفى غيرها بأسماء زى

محمد عبد العزيز وعلى عمر الخ .. وقولوا وقائع ــ وبعدين أنا أبعت للصحف لرؤساء التحرير أقول لهم من فضلكم هاتولى أصحاب هذه الشكاوى علشان استمع اليهم ماحدش جانى ، وكانت بتجينى من مصلحة التلغراف برقيات بعناوين مجهولة ولم يمكن الاستدلال على أصحابها ، وبعدين لما تجمعت هذه الشكاوى كلها أردت أن أتحقق بنفسى من صحة هذه الشكاوى ، فاتصلت بالمرحوم الدكتور السيد عبد الواحد مدير السكة الحديد وقتئذ وقلت له عندك عربيات ملح علشان انا عاوز اشوفها واتحقق من صحة بعض الشكاوى فاتصل بى فى نفس اليوم بعد نص ساعة وقال لى بالصدفة فيه عربية جاهزة فى محطة بولاق الدكرور ، فكلفت واحد من الموظفين هو الدكتور برسوم وقلت له هات لى واحد موظف من الدمغ والموازين ، وواحد تانى من مصلحة الكيمياء وفجأة انتقلنا الى محطة بولاق الدكرور . كل هذا قلته فى المضبطة « روحنا فوجدنا العربيات ومعايا الموظفين ومعانا الموازين وعاينت بنفسى فوجدت الشوالات جديدة ولما وزنت وجدت ان الشوال اللى مفروض ان وزنه ١٠٠ كيلو طلع ١٠٣ فقلت يمكن العربية دى تكون صدفة فكشفنا على عشر عربات فوجدتها كلها مضبوطة فقلت لهم حرروا محضرا بهذا » ولم اكتف بهذا بل أرسلت منشورا دوريا الى مكاتب السجل التجارى فى جميع انحاء القطر بمفاجأة شون الملح وقلت لهم اذا اسفر التفتيش عن وجود نقص فى الأوزان اعملوا مخالفة وقدموا صاحبها للنيابة .

الرئيس ــ يعنى كانت ادارة الشركات بتقدم بيانات خاطئة ؟

المتهم ــ هذا له أساسه ، فقد ثبت ان بعض الشكاوى كانت على حق وانا قلت فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ان بعض الشكاوى كانت على حق . أنما الخلاف اللى حصل بينى وبين محيى الدين عابدين كان على مسألة قانونية بديهية . هو رفع لى التقرير بناء على المخالفات التموينية التى ارتكبتها الشركة وقال لازم تلغى العقد بتاع امتيازها . فانا قلت لأ .. وهذه النقطة لها أهمية جدا فى هذا الموضوع . لأن فيه منافسين للشركة ، فقلت انا لا أستطيع أن ألغى الامتياز بناء على شكاوى لم يفصل فيها القضاء ، وانما صرحت ردا على سؤال من الأستاذ محمد عبد السلام جابر فى الاسكندرية وهو أحد منافسى الشركة .. قات لما تيجى لى أحكام قضائية نهائية يصح انى انظر وقتها فى الغاء العقد .

الرئيس ــ انا باسأل أسئلة محدودة وانت ما بتسيبش حاجة للدفاع . هو الدفاع مش حيتناول النقط دى ؟

الدفاع ــ اعملوا معروف سيبوا لى حاجة .

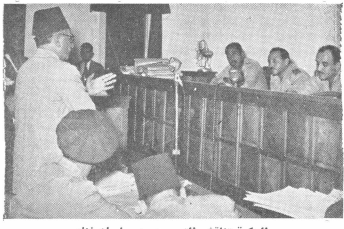
الرئيس ــ مجلس الشيوخ طلب ايداع التقارير فهل أنت أودعتها بناء على هذا الطلب ؟

المتهم ــ انا لم أخف أى تقرير .

المدعى العام ــ المتهم هو اللى رد وقال احنا ماعندناش وقت واهى المضبطة فى ايدى تشهد على ذلك .

الدفاع ــ أنا فى نيتى ان اقرأها كلها فى مرافعتى اذا سمحت لى المحكمة .

المتهم ــ أنا لم أخف أى تقرير .. والدليل على ذلك ان الدكتور ابراهيم بيومى مدكور عندما سئل فى لجنة التطهير . أيد هذا وقال انا اقتنعت بكلام الوزير ولما وجدت ان الوزير بحث الموضوع اقتنعت بهذا وعندما سأله رئيس لجنة التطهير هل الوزير ضالع فى الشركة قال : اظلم نفسى واظلم الوزير اذا قلت شيئا من هذا ، انما المفهوم أننى لم أخف شيئا اطلاقا والنظرية ...



المحكمة تناقش المتهم محمود سليمان غنام

الرئيس ــ لو سمحت لحظة .

المتهم ــ النظرية هى اننى لا يصح لى الغاء الامتياز الا بعد صدور حكم القضاء . وهذه الأحكام لما راحت المحكمة طلعت براءة وفضلا عن ذلك فهم أخذوا على اننى حولت المخالفات على وزارة التموين ،ولكنى ما فعلت ذلك الالأنها هى المختصة وبها توجد مراقبة الأسعار .

الرئيس ــ اتفضل استريح .

المتهم ــ متشكر جدا .

الرئيس ــ والآن لترفع الجلسة على أن تعود الى الانعقاد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهــــر) .

الجلسة الثامنة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣ .

بدأت المحكمة بنظر قضية الدكتور أحمد محمد النقيب .. غير انها تأجلت لجلسة يوم الأحد الموافق ١٩٥٣/١٠/٢٥ .

فاستمرت المحكمة فى نظر القضية المتهم فيها محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثامنة عشرة من جلسات محكمة الثورة .

هل المتهم موجود ؟

البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى) ــ أيوه يا افندم موجود .

الرئيس ــ أمال فين الدفاع بتاعك ؟

المتهم ــ جاى حالا يا افندم

(حضر الدكتور محمد صلاح الدين محامى المتهم) .

الأستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) ــ المحكمة كلفتنا فى الجلسة الماضية باحضار مضبطة مجلس الشيوخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ . وقد أحضرناها فعلا ، وتبين منها أن ٧ من حضرات الوزراء كانوا موجودين بالجلسة وكان المتهم موجودا فى مجلس الشيوخ ، وبعدين انصرف الى مجلس النواب بعد أن أجاب على سؤال موجها اليه فى مجلس الشيوخ .

الرئيس ــ سؤال آخر قبل أن يبدأ الدفاع دفاعه عن المتهم . أحب أسأل المتهم هل تتذكر بعد كام شهر من حكم الوزارة الوفدية كانت موافقة مجلس النواب على رفع الاعتماد بمبلغ ٣٢٠ ألف جنيه الخاص بالمحروسة ؟

المتهم ــ الوزارة الوفدية جت فى يناير ، وعلى ما أتذكر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفى ٦ فبراير كان أول ما قدم فى مجلس النواب ، ولكن امتى نظر فى جلسة الوزراء فده مش متذكره . ولكن ده ثابت فى المذكرة بتاعت مجلس الوزراء الملحقة بالمضبطة . وأنا فاكر أن ده حصل فى أواخر يناير ، وعلى أى حال الحاجات ثابتة فى الأوراق وفى ٦ فبراير دى الجلسة اللى انا تكلمت فيها ، ومجلس الوزراء لازم يكون وافق قبل كده . وهذا

ثابت فى مذكرة وزير المالية اللى بيقول وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة بتاريخ كذا ، وده نقدر نرجع اليه .

الرئيس ــ المدعى . . انا قلت لك جيب لنا البيانات دى انت جبتها ؟

وكيل النائب العام ــ أيوه يا افندم ، ومجلس الوزراء كانت موافقته على رفع الاعتماد فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ يعنى وافق على الاعتماد فى التاريخ ده ؟

وكيل النائب العام ــ أيوه ، وبعدين أجل الموضوع لجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ ، لاستيفاء بعض البيانات .

المتهم ــ دى راحت فى مجلس النواب ونظرت فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ . يعنى وردت لمجلس النواب قبل كده .

الدفاع ــ على أى حال الفرق بسيط .

المتهم ــ دى نظرت فى أول جلسة فى ٦ فبراير واحنا ماكانش بقالنا الا حوالى أسبوعين وبعدين مجلس الشيوخ نظرها وانا ماكنتش موجود .

الرئيس ــ انا عاوز اخرج من الموضوع بأن اعرف قد ايه كان اهتمام الوزارة بالأمـــر ؟

المتهم ــ فيه حاجة تانية بدى أقولها . .

الرئيس ــ تفتكر انها مهمة ؟

المتهم ــ أيوه ، بس لو سمحتولى أتكلم ، فيه تصحيح وشوية كلام صغيرين فى المحضر السابق ، كان سيادة الرئيس سألنى اذا كان الطلاينة فى شركة سعيدة فضلوا لغاية دلوقت ؟ وأنا أحب أقول ان القانون يبيح ويجيز عند تمصير الشركة ، بقاء نسبة ٢٥٪ من الأجانب بعد التمصير ، فيمكن فصل منهم شوية . فيه نقطة تانية ، وهى اننى كنت قلت فى كلامى بالنسبة للنائب ابراهيم شكرى ، انه قال بدل ما نصلح المركب نجيب مركب جديدة . والواقع انه قال نجيب مراكب حربية ، وده بس انصاف الحق ولله :

الرئيس ــ يعنى وطنى ؟

المتهم ــ أيـــوه .

الدفاع ــ قضاة الشعب ــ قضاة الثورة :

كان بودى أن أبدأ على الفور فى التحدث فى الموضوع ، ولكن الادعاء من ناحيته ، أبى الا أن يبدأ مرافعته بأن يقدم اليكم المتهم . وقد قدمه

أسوأ تقديم ، ووصفه بأشنع الصفات فهو أجرم ويرتكب أخس الجرائم ، وهو مزيف مزور ، وهو يسعى الى الثراء من كل سبيل ! وقال انه انما يسوق هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ! وقال عنه انه من محترفي السياسة . وقد تداركالادعاء . فقال : ان السياسة كثيرا ماتكون طيبة نافعة نبيلة ، وقد أحسن الادعاء اذ تدارك . ولكنى أزيد على هذا الذى قاله متداركا عباراته العامة ، أن احتراف السياسة نفسه قد يكون عملا نافعا نبيلا . وان الاحتراف والسياسة أمران متلازمان ، وتأبى هذه الحياة الدنيا الا أن تكون هناك سياسة وان يكون هناك ساسة ، وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين . وليست الصحافة وهى من أشرف المهن وأنفعها الا حرفة من حرف السياسة وليست الوزارة وقد كان محمود سليمان غنام وزيرا ، الا حرفة من حرف السياسة ، لأن الحرفة معناها أن يعمل الانسان فى عمل من الأعمال متخصصا فيه والوزراء يتخصصون فى السياسة ، ولا عمل لهم بمقتضى الدستور الا السياسة . ولكن هناك فارق بين الساسة ، فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التى وجهها الادعاء للمتهم وهناك ساسة لا يستحقون الا الحمد والتكريم والثناء . وليس هذا الرجل الا من الطائفة الثانية . وحاشا أن يكون من الطائفة الأولى . لقد نشأ نشأة وطنية . تعلم أول ما تعلم فى مدرسة مصطفى كامل ، شعورا من عائلته ، وهى عائلة وطنية قديمة ثابتة القدم فى ميدان الوطنية بأنه يجب أن ينشأ هذا الطفل نشأة وطنية . فلما انتهى من دراسته الابتدائية التحق كذلك بمدرسة وطنية أخرى ، هى المدرسة الاعدادية التى كان يشرف عليها رجال الحزب الوطنى والتى كانت بمثابة جامعة حرة بين المدارس الثانوية ، والتى كان من بين المدرسين فيها عباس العقاد ، والمازنى . والتى كان يشرف عليها الشيخ الجاويش رحمة الله عليه من ناحية الحزب الوطنى . ولم يكد غنام يغادر هذه المدرسة حتى شبت ثورة سنة ١٩١٩ ومهما قيل فى هذه الثورة ومهما حدث بعد ذلك ــ ويجب هنا أن نحدد تاريخ سنة ١٩٢٤ فاصلا اذا أردنا مثل هذا التحديد من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ أو قل لم يكن هناك مجال الا للجهاد والتضحية لكل من أراد أن يقتحم ميدان السياسة ،وقد أراد غنامــ لأنه كان شابا متوثبامتحمسا ــ أن يقتحم هذا الميدان ، وكان أول من اقتحمه فى سنة ١٩١٩ . وكان غنام من بين أعضاء لجنة الطلبة . وتعلمون حضراتكم جميعا أن لجنة الطلبة لم تكن معرضة الا لكل تضحية ولكل خطر شديد .

لقد كدت أنكر هذا الرجل الذى أعرفه منذ أكثر من ثلاثين سنة ،

عندما سمعت النيابة تأتى فتصفه بهذه الأوصاف « **لا .. لا ياحضرات القضاة ويا قضاة الشعب ويا قضاة الثورة** ليس هذا غناما ، ليس هذا غناما الذى كان يعرض صدره لرصاص المظاهرات الانجليزية ! وليس هو الذى تعرض للخطر يوم خرجت النساء لكى يحمى هذه المظاهرات النسائية ، وكان من جراء ذلك أن اعتقل ، وكان هذا أول اعتقال له . انه غنام الذى اعتقل واتهم فى قضية السردار ، وما أدراكم ما عاناه هذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون فى هذه القضية . وتخرج غنام فى مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٢٤ . فوقف وقته ووقف جهده ، للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور ، والمبادىء الدستورية السليمة الصحيحة التى تعملون لها حضراتكم ، ومقالات فى هذا الشأن لا يحصرها العد ـ وغنام كما ترون اذن لا يزال ناصع البياض منذ نشأته حتى اليوم ـ فلما ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ، ودعونى أتدرج معكم الى اليوم ، لأنى قد لاحظت أن زميلى ممثل الادعاء يدون على ما أقول .. وأحسبنى لا أخطىء الظن ، فهو يريد أن يقول.ولكن قد تغير غنام . لا ، لم يتغير غنام حتى هذه اللحظة ، وسأتتبع الأدوار .. دورا دورا ، ثم أنتقل بعد ذلك الى موضوع القضية نفسها ، والى موضوع هذه الادعاءات التى تنظر فى هذه الجلسة العلنية ، وسنثبت لكم بالأدلة القاطعة ، ان هذا الرجل لا يزال منذ اليوم الأول كريما شريفا ، صفحته ناصعة البياض . بعد ذلك أقول لما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها ، وكان الوفد هو العامل الأول فيها .

لما قدمت هذه المعاهدة الى البرلمان .. نجد غناما يسبق البرلمان لينير له السبيل ، فيأبى الا أن يضع الحسنات فى ناحية ، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى ، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حزبه ! يمكن يقال ان غناما حابى ده علشان ده قريب النحاس ، أو عمل الشىء الفلانى للشخص الفلانى علشان انه قريب محمود شوقى ، وعلشان كده غنام جامل قرايب النحاس ! لا . بل انه فى أخطر الأمور لم يجامل النحاس أو أى انسان آخر . لأن الأمر مرتبط بناحية وطنية . وقد ألف كتابا عن المعاهدة المصرية الانجليزية ، وفى هذا الكتاب اللى الفه حول المعاهدة المصرية الانجليزية قال : ان هذه المعاهدة الأبدية لا يمكن ان تكون متفقة مع استقلال البلاد !! بل واكثر من ذلك ، وهذا ما يشرح صدرى أن أقوله لكم ، فقد قال : ان البلاد يجب أن تتربص أول فرصة سانحة لكى تلغى هذه المعاهدة ! ومهد لهذا من الناحية الدولية بأن قال : ان هذا ممكن عند تغير الظروف . لقد قال غنام هذا ، والذى يشهد

على ذلك ، هو زميله وزير الخارجية فى الوزارة التى ألغت المعاهدة . وانى أشهد أمام حضراتكم أن غناما كان أسبق الى طلب الغاء هذه المعاهدة بل كان ينادى بهذا الرأى فى اليوم الذى أبرمت فيه معاهدة سنة ١٩٣٦ ولكن . . لعله تغير بعد ذلك ، ولعله مد يده بالباطل طالبا الثراء !! لا . . . **يا حضرات القضاة :** ان محمود سليمان غنام محامى . .

الرئيس ــ وهل كان فيه كثيرون أمثال المتهم ضد هذه المحالفة ؟

الدفاع ــ كان فيه معارضة . ولكن البلد كانت مجمعة على توقيع المعاهدة . .

الرئيس ــ بالرغم من أنها محالفة أبدية ؟!

الدفاع ــ فقد قال غنام انه مع تغير الظروف نقوم نلغى المعاهدة . ولقد استند المعارضون على فكرة غنام وعلى كتاب غنام . وعلق فكرى أباظة فى مجلة المصور فقال : ان محمود سليمان غنام رمى المعاهدة بسهام من نار .

الرئيس ــ الكلام ده كان بعد ابرام المعاهدة ، مش كده ؟

الدفاع ــ أيــــوه .

الرئيس ــ والكتاب ده نشر امتى ؟

المتهم ــ نشر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وقلت ان هــــذه خطوة فى سبيل الاستقلال .

الدفاع ــ احنا مستعدين لأن نقدم الكتاب ده كله اذا أردتم ؟

الرئيس ــ مفيش مانع .

(وهنا سلم الدفاع الكتاب الى سيادة رئيس المحكمة) .

الدفاع ــ ان محمود سليمان غنام وصل الى محترف للسياسة ، وقد اعترفت النيابة معنا ان له مهنة هى المحاماة ، ومهنة المحاماة هذه . . حينما تقبل على المحامى لا تعادلها مهنة من حيث الثراء التى تتهمنا النيابة باننــــا نسعى وراءه ، ولما صدر قانون « من أين لك هذا » وقدمت الاقرارات ، تقدم محمود سليمان غنام باقرار مفصل الى آخر مليم والى آخــر سهم ، وأشار فيه الى كل جزئية من الجزئيات ، ودى اشتريتها منين الخ . . وأخيرا وصله خطاب من اللجنة المختصة بفحص الاقرارات ، بتقوله فيه ان الاقرار حفظ فى رياسة مجلس الوزراء بمعرفة اللجنــة المختصة ، والذى يهمنى حين أشير الى هذه النقطة ان غناما فى ســنة ١٩٤٩ واحنا جايبين لكم اشهاد البنك ، لم يكن وزيرا فى ذلك الوقت ولم تكن الوزارة وفدية . أقول ان غنام قد ورد للبنك حوالى ١٥ ألف جنيه ، قليل منها مما ورثه ونماه عن والده من الأرض التى ورثها ،

وأكثرها وهو الثلاثة أرباع كان من دخله فى المحاماة ، يعنى المحامى اللى بيربح ١٢ ألف جنيه من المحاماة مايخششى الوزارة الا تحت واحد من فرضين : فرض منهما انه مكره . وأشهد ، ويشهد الله انه فى كل مرة دخل فيها غنام الوزارة أو تولى الوظائف العمومية ، كان غنام فيها مكرها — مكرها — بهذا المعنى . لأن الوزارة بالنسبة لأمثاله تضحية فى تضحية فى تضحية! فى سنة ١٩٤٢ أول ما دخل الوظائف . . لما عين وكيلا لوزارة الداخلية ، دخل وزارة الداخلية والدموع فى عينيه! ويشاء الله ان واحدا من خصوم غنام يكتب مقالا فى جريدة الأهرام فى ذلك الوقت يصف فيها هـــذه الواقعة فيقول . . حينما دعى لكى يتولى متضامنا مع الحزب الذى ينتمى اليه منذ اللحظة الأولى منصبا من المناصب الكبرى — وكاتب المقال ده هو الأستاذ مصطفى أمين — يقول كاتب المقال : بعد أن قدم غناما ببضعة كلمات . . لم أتعود أن أحيى الوزراء حينما يتولون مناصبهم بل انى لا أجيد التهنئة مثلما أجيد العزاء ، ولكنى مضطر أن أخرج على عادتى اليوم من أجل رجل ضحى بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الدولة . لقـــد عرض الرئيس مصطفى النحـــاس منصب وكيل وزارة الداخلية على محمود سليمان غنام ثلاث مرات ، واعتذر غنام ثلاث مرات . وفى المرة الرابعة قال النحاس ان من حقه تجنيـد الكفايات . وبهذا الشكل وعلى هذا النحو قبل غنام المنصب وهو يبكى!! وغير غنام قد يقبل مثل هذا المنصب ، قد يقبل أن يكون سكرتيرا عاما ، أو مديرا عاما أو غير ذلك من المناصب ، ولكن غناما كان ناجحا فى عمله لقد كان نجما ساطعا فى مجلس النواب وكان نجما ساطعا فى المحاماة ، وكان رجلا فى أدوار حياته منذ كان طالبا ، ومنذ كان عضوا فى لجنـة الطلبة سنة ١٩١٩ . لقد كان رجلا فى كل أدوار حياته . . ثم يقول كاتب المقال : ولست أعرف هل أهنىء غناما أو أعزيه ، ولكنى أعد التعيين انتصارا للشباب ، وخسارة لمحمود سليمان غنام ، لأنه خسر بهذا التعيين خمسة أمثال مرتبه الجديد كوكيل لوزارة الداخلية .

المسألة لم تكن بين غنام وبين نفسه ، ده غنام كان وصل فى المحاماة الى مركز يعرفه كل واحد . . عرفه هذا الصحفى فقال انه خسر وضحى بخمسة أمثال ما كان يكسبه فى المحاماة بتعيينه وكيلا للداخلية .

الرئيس — ندخل بأه فى الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية لغاية الآن .

الدفاع — حاضر ، سأدخل فى الادعاءات ، وسأكون عند حسن ظنكم فى كل ما طلبتم . . .

الادعاء الأول الخاص بأراضى مريوط . . .

الرئيس ــ تقصد القسم الأول من الادعاء الثانى ؟

الدفاع ــ أيوه ، طابع كل هذه الادعاءات التى تضمنها الادعاء الثانى ، أو طابع كل هذه الأقسام التى تضمنها الادعاء الثانى ، انها جميعا بدأت قبـــل عرضها على غنام بأزمان طويلة ، وهذا الادعاء لا يشذ عن هذه القاعدة . وخصلة أخرى تجمع بين هذه الأقسام فى الادعاء الثانى ان غناما تصرف فيها التصرف الذى يرفع الرأس . فلو أردنا انصافا ، لما كان هذا الرجل ليحاكم على هذه التهم ، ولكن كان يثنى عليه ، ويقدر ويكرم من أجل تصرفاته هذه .

خلاصة الادعاء الاول أن جاب الله ، اللى نزل علينـــا فى هذه القـــاعة من السماء ، واللى تشرفت فى أول الجلسة الماضية بأن قلت لكم عليـــه انه ليس شاهدى ، استدل من أقواله هو فى هذه الجلسة ومن أقواله فى محضر لجنة التطهير ومن ملفات القضية على قول يرفع رأس غنـــــام . جاب الله هذا واضع يده على أطيان فى مريوط من ١٤ سنة ، وهو تملى فى التحقيق يقول من عشر سنين ، يعنى هو مفهوم دلوقتى انه واضع يده من ١٤ سنة ، وثابت ثبوتا قاطعـــا فى الملفات انه بيقـــول ان واضع يده من ١٠ سنين من سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ يقصد من يوم ما وضع ايده لغـــاية ما راحت منه .

الدفاع ــ فى الملفات وقتها كان من عشر سنين .

الرئيس ــ أظن لسه واضع اليـــد لغاية النهارده على الأرض ؟

الدفاع ــ أظن .

الرئيس ــ هو كان يقصد من عشر سنين كان واضع اليد لغـــــاية ما أخذت منـــه .

الدفاع ــ هو يقصد انه كان واضع اليـــد من عشر سنين ، من أجل هـــــذا أقول واضع اليد لسه ؟ واضع اليد لكى يصل فى النهـــاية الى تمـــلك الأرض دون أن يدفع فيها شيئا ! وأقواله أمامكم وأقـــواله فى الاوراق صريحة وناطقة بهذا ، جاب الله ده غلب مصلحة الأملاك الاميرية ، وفى كل يوم يضع يده على أرض جـــديدة حتى ان تفتيش مريوط أرسل عـــدة خطابات وشكاوى لمصلحة الأملاك يقول فيها : ان جاب الله وضـــع يده على أرض جديدة ، وهو مستمر على هذا ، لأنه قال أنا عاوز أملك كام فدان بوضع اليد يعنى كان عاوز ٦٠٠ فدان .

الرئيس ــ كان عاوز من كده أنه يتشبه بالجماعة الكبار فهو شافهم بيضـــعوا أيديهم على الأرض فعـــاوز يعمل زيهم !

الدفاع ــ سأقول هذا فى كلامى ، وأنا لا أقصــد من كلامى هذا مهاجمة جاب الله أبدا ، أنا عاوز أوريكم أن تصرف هــذا الرجل أدى الى وقف هذه الحالة والذى قضى عليها هو محمود غنام نفسه .

الرئيس ــ عاوزك تفسر لى ، غنــام قضى عليها ازاى ؟ أنا أعرف أنه يقضى عليها للمصلحة العامة مش لأى مصلحة غيرها .

الدفاع ــ طبعا للمصلحة العامة فقط . الوضع القــانونى أيه فيما يتعلق بوضع اليد . الوضع القانونى لحسن الحظ المحكمة أدركت أهمية هذه النقطة فسألتنى ، ولكن السؤال كان محصورا أو محددا قلت فيما قلت أن وضع اليد يمكن أن يؤدى الى التملك بمــرور خمسة سنوات ، اذا كان هنــاك سند صحيح أو بمرور خمسة عشر سنة ، اذا لم يكن هنــاك سند على الاطلاق . ولكن هنــاك قواعد أخرى ، وهذه القواعد التى وضعتهــا الحكومة ، يعنى وضعتها مصلحة الأملاك لكى تحث الناس على استصلاح أراضى الحكومة البور ، لان مصلحة الأملاك لا تستطيع أن تستصلح هذه الملايين من الأفدنة ، لأن مصر عبارة عن رقعة زراعية محصــورة على ضفتى النيل ، وبقية مســـاحتها صــحراء ، فلا يمكن لمصــلحة الأملاك استصلاح هذه الأراضى ، الا بتشجيع الأهالى على التملك بطريقة وضع اليد . وهذا هو ما اعتمــد عليه جاب الله . ولكن هنــاك أكثر من هذا . . هناك القانون المدنى وهو صريح فى اعطاء سند التمليك لجاب الله ، أو لامثال جاب الله سواء فى ذلك القانون المدنى القديم ، أو القــانون المدنى الجــديد .

ففى الفصل الرابع من القانون المدنى القديم ، الخاص بالتمليــك ووضع اليــد ، تنص المادة ٥٦ فيــه على أن الأموال التى ليس لهــا مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها ، والأموال هنـــا جاءت مطلقــة يعنى تنطبق على المنقول كما تنطبق على العقــار ، فالمال اما عقــارا ، واما منقولا . والأموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضـــع يد عليهــا .

والمادة ٥٧ تنص على « أن الأراضى الغير مزروعة المملــوكة شرعا للميرى » . وهذه العبــارة عاوزة شوية تفسير دقيق . . أرجــو أن أوفق فى شرحها للمحكمة . فالغير مزروعة على أحد وجهين : وهى أن كل أرض غير مزروعة تبقى مملوكة شرعا للميرى . ولكن هنــاك وجــه آخر ، وهو أقرب الى الصواب . الارض غير المزروعة تكون أيضامملوكة شرعا للميرى . ولكن الحكومة عندها الدليل على أنها تملك هــذا الذى تنطبق عليــه هذه المادة . فلا يجــوز وضع اليــد عليها الا باذن الحكومة

ويكون أخذها بصفة ابعادية ، تطبيقا للقـواعد لأن الروح التى كانت سائدة هى روح الإبعـاديات والاقطاعيـات « وانما كل من زرع أرضا من أرض الحكومة يملكهـا بوضع اليـد » هذه هى الحاجة اللى عرفها جاب الله ، والتى من أجلها رفض فى كل وقت ــ رغم مساعى مصلحة الإملاك ــ كتابة عقد ! حتى جاء غنام وأخرج جاب الله ، واضطره فى النهـاية الى توقيـع العقد . وهـذا العقـد هو الذى حمى أرض الحكومة . وإنما « كل من زرع أرضا من أراضى الحكومة ، أو بنى عليها ، أو غرس فيها غرســـا يصير مالكا لتلك الارض ملكا تاما » لسه بقه فيـه استدراك ، ولـكن هيهات أن ينطبق هذا الاستدراك على جاب الله ، لأن جاب الله عارف القانون وحريص على أن يكون واضعا يده وضعا متصـلا لا يمكن أن يأتى على هذا الاستدراك ، فتقول المادة « ولكنه يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمسة سنوات ، وفى ظرف الخمسة عشرة ســـنة التالية لوضع اليـد عليها » . يعنى ايه ؟ يعنى واضع اليـد أصـبح مالكا على طول ، ولكن اذا أهمل أى قطعة من هذه الأرض التى وضـع يده عليها ، أصبح مالكا بمقتضى وضع اليـد . واذا أهملها ــ مش اذا أهملها سنة أو سنتين أو أربع سنوات ، لا ــ خمس سنوات مش متفرقة بل متـوالية .

والقانون المدنى الجديد أوضحها بما لا يمكن أن يترك مجـالا للشك . لما يهملها خمس سنوات متوالية ، يعنى ايه . . ؟ يعنى لما يهملها أربع سنوات وبعدين فى السنة الخامسة يتدارك الموقف ويزرعهـا من جديد، يبقى خلاص تبدأ خمس سنوات أخرى . كل خمس سنوات مش مطلوب منـه ، الا أنه يروح فى السنة الرابعة أو النصف الثانى من السنة الخامسة ويتعهدها من جديد ، وبهذا يكون مش تبع المـادة بتنص بالضبط ! ما فيش أكثر من كده تسهيل بقـه ؟ وعلى العمـوم أشكر المحكمـة علشان قالت لى أتكلم فى المبدأ ، وانا دلوقت باتكلم فى المبـدأ ، كنت اقول : ان الادعاء تجنى على غنام ، بقوله انه اعطى لعزيزة الوكيل ٥٥ فـدانا لحسابها وذلك تمهيـدا لأن تملك ٦٠٠ فدان ، كل هـذا يدخـــل فى تقديركم . ولاشك أنى كمحام أكون مخطئا لو لم أتعرض لهذه النـاحية ، ولكن المحكمة قالت لى تكلم فى المبدأ ، وانا الآن ســـأتكلم فى المبـدأ ، وسأتكلم فى الصورية .

ان الملفات لا تخـلو من الصورية . أنا لا أريد أن أتهم أحدا فاذا كان هناك اتهام معلق على رأس أحـد ، فهـو وشأنه ، يدافع عن نفســه كما يشاء . ولكنى أدافع عن هذا الرجل الشريف . وعاوز أقول لـكم

لكى لا تتصوروا انى بأخرج عن الموضـــوع أن غنام عمــل فى وزارة الاقتصاد فترة بسيطــة ومحددة ، فكان وزيرا لها بين يوليو سنة ١٩٥٠ و١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وسأقرأ من مرافعــة اخــوانى ممثلى الادعاء أنفسهم ، لكى أثبت براءة المتهم ، ولكى أثبت لهم أنهم يتكلمون عن عهد آخر، وعن أمر آخر لا شأن لهذا الرجل به . هذه هى كل القضية نلخصها فى كلمتين مؤقتا .. وبعد ذلك نقيــم الدليل ، لكى لا تأخـــذوا كلامى قضية مسلمة .

أولا : أقدم المرسوم الخاص بتعديل الوزارة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠، الذى أسند الوزارة الى غير غنام .

الرئيس ـــ من يوليــو الى نوفمبر يعنى أربعة شهور ، وأظن دى مدة كفـــاية قوى لواحد عاوز يتصرف أى تصرف .

الدفاع ـــ نحن الآن نحاسب على ما جرى بعد ذلك ، يعنى نحاسب على تصرفات غيرنا . أنا أولا حاقول كلامى مستندا الى كلام النيـــابة . فعــلا حصلت تصرفات وهذه التصرفات التى تسندها النيـــابة الى غنام ، هى التصرفات التى حصلت فى نوفمبر أو بعــد نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

المدعى ـــ على العموم احنـــا حنعلق بعدين .

الدفاع ـــ نرجع للقانون المدنى الجديد . القـــانون المدنى الجديد عـــدل بعض مواد فى القانون المدنى القديم .

الرئيس ـــ التعديل ده حصل بتاريخ كام ؟

الدفاع ـــ التعديل حصل بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهذا هو التـــاريخ الذى نفذ فيه القانون المدنى الجديد . ولغــاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ كان جاب الله يعــامل تحت أحكام القـــانون المدنى القديم . والقـــانون الجديد لا يختلف عن القديم ، الا فى أنه أصلح بعض العبارات التى فيها لبس أو غموض .

المادة ٨٧٤ فيها ثلاث فقرات : الفقرة الأولى الاراضى غير المزروعــة التى لا مالك لها تكون ملكا لـلـدولة . نحن قلنـــا هناك : الاموال ، ولــكن هنا قال الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها ، أخرج الأرض غير المزروعة مما ينطبق عليها نص الاموال . واعتبر أن كل أرض غير مزروعة تعتبر ملكا للدولة .

الرئيس ـــ فيه برضه فى الأول ، الأرض غير المزروعة للميرى .

الدفاع ـــ تشرفت بأن أفسر نصا للمحكمة فيه خلاف فى تفسيره . والنص الآخر يقول « الأرض غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى » يعنى بمجــرد ان اشترط ، شرطين ..

الرئيس ــ فسرته بأن فيه ما يثبت للحكومة ، أنها مالكة فعــلا بخــرائط أو خلافها ، دى تبقى أميرى . والثانية أنه لما يثبت انها ملك للحكومة تعتبر ملكا أميريا برضه ؟.

الدفاع ــ تعتبر ملكا أميريا ولكن مباحة للناس . هنا حسم الأمر . أولا «الأرض الغير مزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة » ثانيا : لا يجوز التملك الا بترخيص من الدولة . ثالثا : الا اذا زرع رسميا أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها فى الحال . . . وضع اليد أو بنى أو غرس أو تملك فى الحال . هنــاك ما كانش بيقول فى الحال وهنــا يقول تملك فى الحال . ولكن يفقد مدتها فى حالة عدم استعمالها مدة خمس سنوات متوالية خلال الخمسة عشرة سنة التالية للتملك ، خمس سنوات متتالية . . يعنى لو أهمل سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات ، وبعد كده زرع ولو شجرتين يبقى خلاص .

الرئيس ــ الفقرة الأولى قبل الأخيرة اللى هى بهــــا تملك للأرض ما دام يزرع فيها ، جاب الله كان بيزرع الارض فى القطــع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر ، وبعد كده اختطفوها منه . فيبقى القــانون أصبح مالكا لها . ونزعها منه يبقى مخالفة للقانون ؟

الدفاع ــ لأ .

الرئيس ــ ازاى قدرتم تتحروا ؟.

الدفاع ــ أنا باتكلم داو قته عما يخص غنام فقط .

الرئيس ــ والحكومة مش فيه خطأ من ناحيتها ؟

الدفاع ــ أنا لا أجيب عن هذا ، لأنى حريص فى الدفاع عن غنــام ، فى هــذا الاتهام . . ما أقدرش أقول . . أنا كمحام لا تسمح ذمتى مطلقا أن أجيب على مسائل غير منظورة أمامكم ، وغير مسئول عنها .

الرئيس ــ انت كمحام . . راجل عنده قطعة أرض ، وزرعها طبقا للقانون . جت الحكومة ونزعت منــه الأرض وعرضتها فى مزاد مش يبقى مخالفة للقانون ؟.

الدفاع ــ لأ .

الرئيس ــ ازاى وأبقى مالك للارض ؟

الدفاع ــ ده جاب الله يفضل محمود غنام أحرج غنام ووضع حدا لمطامع جاب الله فوقع على عقد الايجار وأصبح معترفا بأن الأرض مملوكة للحكومة .

الرئيس ــ هل صدر تعديل فى القانون بأنه من الممكن زرع هذه الأرض التى أصبحت ملكا للافراد ، بعد ما قاموا بزراعتها ؟.

الدفاع ـ أيوه فيه تعديل . صدر قرار من مجلس الوزراء بهــذا . وكما قلت لحضراتكم أن جاب الله بفضل غنام أحرج غنــام ووضع حدا لمطامــع جاب الله ، لأن جاب الله بعد ما كان يتملص فى توقيع عقــد الايجــار ، وقعه . وبعد ما وقع أصبح معترفا أن هذه القطع مملوكة للحكومة . .

الرئيس ـ الفتوى دى مين اللى عملها ، هو تعديل فى القانون .

الدفاع ـ مش تعديل فى القانون ، وانما تعديل للواقع فيما يتعلق بانه اضطر انه يستأجر فى النهاية بعد أن تهرب من الايجار عشر سنوات .

الرئيس ـ انا كنت أعرف أن القانون يعطينى هــذا الحق بأنى أملك الأرض ما دمت زارعا لها .

الدفاع ـ هو اللى خلاه يمضى ايه ؟ اللى خــلاه يمضى أن الحــكومة رفعت دعوى . .

الرئيس ـ مستنده الى ايه فى رفع الدعوى ، اذا كان القانون يعطى له هــذا الحــق ؟

الدفاع ـ مستندة الى سوء نيته .

الرئيس ـ هو القصد من القانون مش تشجيع النــاس انهم يزرعوا ويستصلحوا الأراضى البور ؟

الدفاع ـ ايوه . .

الرئيس ـ فالرجل راح لقى حتة أرض وزرعها وبقت ملك له . ايه اللى خــلى الحكومة بعد كده تنكرت لهذا الاتجاه ، وهــذه الروح الموجــودة فى القــانون ؟.

الدفاع ـ تنكرت للمصلحة العــامة ، فيما يتعلق بعدم الممارسة والبيع .

الرئيس ـ أنا عنــدى قانون . وأعرف أن روح القانون عملت علشــان زراعة الأرض البور . والراجل راح نفذ هــذا القانون .

الدفاع ـ أسقط حقه . .

الرئيس ـ يعنى استغلوا جهل الرجل ؟!

الدفاع ـ فرق بين أمرين . أمريبقى بموافقة الحكومة ، وأمر آخر يتعــلق بأن الحكومة تدلك على ما ترمى اليــــه ، وأنا حاقول لســـه كل اللى سيادتك عاوزه .

الرئيس ـ أنا راجل بقيت مالك لهذه الأرض اللى زرعتها طبقا للقانون ، ايه اللى يدفعنى انى أروح أأجر ؟

الدفاع ـ الحالة الأولى فيه نزاع على كل حال بينــه وبين الحكومة ؟ .

الرئيس ـ النزاع ابتدأ امتى ؟

الدفاع ـ من أول ما وضع ايده .

الرئيس ـ بالرغم من وجود هــذا القانون ؟

الدفاع ـ حصلت مناوشة بينه وبين الحكومة ، وتحقيقات النيابة اللى حتجيلكم دلوقت ، تدل على هذه المناوشة . هو مركزه كويس من الناحيةالقانونية، ولكن لما يدخل فى نزاع مع الحكومة جائز جدا أن الحكومة تثبت انه ماكانش واضع يده فعـلا على بعض هذه القطع . هو طريقته انه يزرع فى حتت متفرقة . فزرع الـ ٦٠٠ فدان . وجائز جدا أن علشــان القطعمساحتها كبيرة بالشكل ده ، تكون موضع نزاع جـــدى بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذا على الأرض الغير مزروعة ، ولكن هنـــا ينص على أنه يصبح مالكا للارض فورا بعــد زراعتها ، يعنى حتى لما يعطوا له خمس سنين يستمر فىزراعتها أو استغلالها ، فالراجل كان بقاله مدة .

الدفاع ـ الوقائع بتاعة وضع اليــد قد تكون موضع أخذ ورد ، وموضـــع نزاع بينه وبين الحكومة .

الرئيس ـ هذه أقواله قال : لما راح لمفتش الأملاك الأميرية قال أنا عاوز القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر ، وكان مفتش مربوط موجود معاه ومعترف بأن هذه المنطقة الراجل ده بيزرعها فعـلا . ازاى مادام القانون اعطاه هذا الحق عاوزين تخرجوه منها ؟

الدفاع ـ انتم تسألونى سؤالا أضع نفسى فيــه موضع جاب الله . ليــه قبل انه يخرج .

الرئيس ـ أنا راجل مالك الأرض دى ، اضطريت أنى أؤجرها يعنى لازم فيــه ناس لهم سلطان عاوزين يأخذوا الأرض دى زى ما ورد فى أقوال جاب الله يعنى هى لفــة . .

الدفاع ـ انا باتكلم عن غنام ، وبافسر موقف العمدة .

الرئيس ـ يعنى لو ماكانش مضى عقــد الايجار ، كان محدش قدر يخــرجه من الأرض ؟.

الدفاع ـ أيوه . .

الرئيس ـ يعنى هو مغفل علشان مضى العقد ؟

الدفاع ـ أيوه . المسألة لما تبقى جد ، الحكومة تحب تدافع عن حقها .

الرئيس ـ هو مش فيه قانون ؟

الدفاع ـ أيوه .

الرئيس ـ طبقا للقانونتبقى من حقه هو مش من حق الحكومة .

الدفاع ـ القانون حاجة وتطبيق . . .

الرئيس ـ يعنى القانون حبر على ورق ؟!

الدفاع ـ القانون حاجة وتطبيق القانون حاجة تانية . ففيما يتعلق بالنزاع اللى بين جاب الله والحكومة ، القانون صريح . ولكن فيما يتعلق بتطبيقه

على الواقع ، حيبقى فيه نزاع وحتيجي مصحلة الأملاك وتقول له لا . انت لا تضع يدك على الحتة دى والحتة دى . .

الرئيس — هو فعلا وضع يده عليها ، وزرعها باعتراف الناس الرسميين .

الدفاع — اعتراف الناس الرسميين ، انه باستمرار بيعتدى على أمـــلاك الحكومة .

الرئيس — يعنى هم اعتبروا تصرفه هـــذا اعتداء . . هو فيه قانون ينص على انه اعتدى . . يبقى اعتداء ازاى ؟.

المتهم — أرجو من هيئة المحكمة أن تسمح لى بكلمة .

الدفاع — المتهم يرجو من هيئة المحكمة أن تسمح له بأن يبين وجهـــة نظره .

الرئيس — اتفضل .

المتهم — عاوز أقول لسيادتكم ، ان اللى جارى عليه العمل فى مصلحة الأملاك وفى القانون المدنى القديم ، أو فى الجديد . انهم يسجلوا فى دفاترهم . يعنى مثلا سكة صحراء اسكندرية ، يقولوا شرقى السكة داخل فى الزمام ويبقى الغرب خارج الزمام . وقد نظم مجلس الوزراء التأجير بالممارسة ووضع اليد بقرارات منه عديدة . وأنا لاحظت لما جيت أن كل واحـــد عاوز أرض يرخص له ، وده كان من سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٥٠ فقلت أن دى فوضى . وقلت لازم نعمل لجنـــة علشان تنظيم المسألة دى . وفعلا كان فيه لجنة فيها الاستاذ وصفى أباظة مستشار الدولة ، علشان التنظيم الداخلى لمصلحة الأملاك . يعنى قرارات مجلس الوزراء من سنة ١٩٤٢ عبارة عن فوضى ، فأنا قلت لازم نضـــــع حـــدا لهذه الفوضى بعمل مشروع قانون . والأستاذ وصفى أباظة عمل المشروع وكان المشروع فى طريقه . يعنى اللى يحكم أراضى مربوط قـــرارات مجلس الوزراء . وتجدون أن أحكام مجلس الدولة كلها مستندة الى هذه القـــرارات . والكلام اللى قاله الأستاذ صلاح الدين ينصب على الصحارى . وأنا عايز أقول ان اللى يحـــكم هـــذا الموضوع قرارات مجلس الوزراء مش القانون المدنى على اطلاقه . والقانون المدنى طويل قوى . والذى أذكره أن القانون المدنى الجـــديد ذكر الأرض اللى هى خارج الزمام ، وعلشان ترتاحـــوا استدعوا مدير مصلحة الاملاك واسألوه .

الرئيس — يعنى فيه ناس راحوا للراجل ده ، وضغطوا عليه أو اقنعوه ؟

الدفاع — أنا استأذنت المحكمة فى أن تعطى له الكلمة لكى لا يظن انى قصرت فى حقـــه .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين).

(أعيدت الجلسة الساعة ٥٥ر١١)



الدكتور صلاح الدين يترافع والمتهم غنام يرهف أذنيه ..

الدفاع ـ لكى نبدأ من حيث انتهينا ، لا أرانى مختلفا مع سيادة الرئيس فى أن القانون المدنى ، هو القانون العام الذى يطبق رغم كل شيء ، كما قال سيادة الرئيس . غير أن هناك قرارات من وزارة المالية أو بناء على قرارات من مجلس الوزراء ، علشان يرسموا خط سير لمصلحة الأملاك . وقد يتعارض خط السير هذا مع نص من نصوص القانون وكثيرا ما يقاضى الأشخاص الحكومة أمام المحاكم . هناك قضايا مرفوعة أمام مجلس الدولة فى هذا الموضوع بالذات . والمسائل القانونية دائما تحتمل الجدل من ناحية تفسير القانون ، وكثيرا ما يكون هناك جدل جدى من ناحية الوقائع . وهذه هى التى تهمنا . أنا فاهم سؤال سيادة الرئيس ، وأنا بادافع عن غنام . فاذا كانت هناك تصرفات أخرى يبقى أصحابها يدافعوا عن أنفسهم . نحن نتكلم فى الصورية . النيابة تقول أن تصرفات غنام كانت صورية ومهمتى هنا أن أبين لحضراتكم أن لغاية ما تصرف غنام ، لا يمكن أن يكون هناك شبهة الصورية . جاب الله وضع يده بالتدريج على حسب دعواه هو ، على ٦٠٠ فدان وهذه دعوى مبالغ فيها يعنى مهما تصورنا لا نتصور انه وضع يده وضعا جديا على ٦٠٠ فدان ، وتقدر الحكومة تنازع من هذه الناحية . لذلك هو بيسايس الحكومة ، وأنا شخصيا مقتنع وقد تلوت الأوراق . ان اللى عاوزه جاب الله انه يفوت أكثر وقت ممكن ، علشان فى النهاية يتملك الأرض بوضع اليد ، وبعدين لما الامر

يدخل في سين وجيم ، قال بصراحة أنا عاوز أتملك بوضع اليد .
وقال هنا حكاية التفاتيش والناس اللي تملكوا ١٥ ألف فدان .
والذي قاله هنا ، قاله في لجان أخرى ! وهذا الكلام ما يمكنش يقوله الراجل لمصلحة الأملاك ، انما له سياسة ثانية معاها وهو أنه يسايسها حتى يمكنه تملك الأرض بعد ١٥ سنة بوضع اليد ،ويبقى خلاص مافيش حاجة يمكن أن تكون موضع أعتراض على ملكيته . وده يفسر أن هناك تيارات مختلفة قد تبدو أمام حضراتكم . جاب الله هذا عرضت عليه القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ قبل ما يكون لغنام أي صلة بوزارة الاقتصاد الوطني ، وهذا ثابت في الأوراق ثبوتا قاطعا . وحضراتكم شفتم من الأسئلة التي وجهتها للشاهد ، وأحب أن أعتذر لكم لو كنت طولت فيها شوية . ولكن ثابت وقاطع من الأوراق وممكن استخلاص الوقائع اللي ما بيرضاش يقولها لأول وهلة . وانا عارف انها وجودة في الاوراق ، وقاطعة في هذه الدعوى ، ومؤيدة للبراءة الكاملة ، بل وتدعو الى التقدير والثناء على غنام . وذلك أنه عرض عليه بالفعل القطع ٤،٣،٢،١ . ولكن ٤ مارضيش يعترف بيها أمامكم ، والأوراق صريحة في أن هذا عرض عليه في عهد كراره ، وانه عرض عليه نمرة ٤ أيضا .
في محضر لجنة التطهير ص ٧٨ أقوال جاب الله اللي مارضيش يقولها هنا ، قالها هناك (عرض على كبار الموظفين بالمصلحة تأجير الـ ٣٠٠ فدان وهي القطع ١ ، ٢ ، ٣ وهذا اعتراف منه بأنه مش بس عرض عليه ١ ، ٢ ، ٣ اللي تبلغ ١٢٠ فدانا ، ولكن ٤،٣،٢،١ اللي تبلغ ١٧٦ فدانا ، قال انهم عرضوا عليه ٣٠٠ فدان فرفض ، لأنه يريد التملك : اما بوضع اليد ، أو عن طريق بيعها له بالممارسة . هذا كلام جاب الله . وهذا هو ما أرمى اليه ، وهذا هو تصرف مصلحة الأملاك قبل أن تكون لغنام أي صلة بهذه المصلحة . مش بس أقوال جاب الله ، بل يتضح من أقوال حسن الخولي مدير الاصلاح بالمصلحة ، قال : فرفعنا شكواه وتظلمه ثانية . ولما ترجعوا سيادتكم للاوراق ، ترون أنها سياسة مرسومة . وهو يطالب مصلحة الأملاك وله الحق .
فأنا لا أتحامل على الرجل . بل على العكس في هذه القضية . بل سترون من كلامي في الادعاء الثاني ، أو الشق الثاني من الادعاء الثاني ، أن القاضي بدوى له الحق أن يتمسك بوضع اليد تمسكا في النهاية يؤدى الى الملكية ، لأن هذا هو نص القانون وحكمة التشريع ظاهرة.
فالقانون قال : ان اللي يصلح الأرض يمتلكها . وأنا لا أطعن عليه ، بل أبرر موقفه ولكن من الناحية الثانية ، لما المسألة يبقى فيها نزناز من ناحية الوقائع ، هذه يستحيل أن نفصل فيها ، ونحن موجودون هنا ، مهما كان كلام جاب الله . هو يقول انه زرع الـ ٦٠٠ فدان ،

وأنا أقول ما يمكنش ، وده يفتح البـاب لحسن تصرف الادارة المختصة، ومش تصرف الوزير المختص . أقوال حسن الخولى ، هو يقـول . فرفعت شكواه وتظلمه ثانية فردت المصلحة بأن هـذا الرجل مادام يتظلم فلا مانع من اعطـائه القطع ١ ، ٢ ، ٣ التى كان يزرع فيهـا ومسطحها ١٢٠ فدانا . وعرضت على العمـدة اجابة المصلحة فرفض ، وأصر على طلب الـ ٦٠٠ فدان وقال اذا لم توافقـوا على اعطـائى الـ ٦٠٠ فدان .

الرئيس ــ عاوز يبقى غنى ؟.

الدفاع ــ أيوه . ولذلك قال على الأقل اعطونى القطعـة نمرة ٤ ومساحتها ٥٥ وهو قال ٦٠ علاوة على ١٢٠ فدانا فقـلت له روح قابل المـدير . فذهب العمدة الى مصر وقابل كراره بك وكراره بك طلع قبل غنـام على المعاش . وعمر غنام ، ما قابله ولاحظ وشه فى وشـه . ودى اجراءات عـادية تصرفت فيها المصلحة من بدرى وكل تصرفها مطـرد على حسب ما يجرى عليـه العمل فى مصلحة الأملاك . فجه غنـام لقى الشغلة منتهية نهاية تامة . بعد ذلك أرسل مدير مصلحة الأملاك أحد المهندسين للتحقيق فى اعطاء العمـدة نمرة ٤ لأنه ربما يتعـارض مع عملية الاصلاح اللى بتقوم بيها المصلحة ودى مسـألة تهمنى . يعنى شـوفوا حضراتكم فيه عملية اصـلاح بتقوم بها المصلحة . والعمـدة مكوش على الأرض عاوز يضع يده على الارض كلها ، وده يمكن يتعارض مع عملية الاصلاح ويهم المصلحة انها لما تسـلم على الأقل ، تسلم فى حاجة هو واضع يده عليها حقيقة . ويستطرد حسن الخولى فى شهـادته فيقول : وعقب ذلك حرر خطاب المصلحة يفيـد التـأجير للقطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، للعمـدة ومساحة هذه القطع ١٨٠ فـدانا . عقب هذا ، يعنى على طول ، أى فى عهد كرارة اللى عمر غنام ما شافه ــ أى فى سنة ١٩٤٩ ــ قبل غنـام ، وقبل الوزارة اللى ينتمى اليهـا غنـام . هذا فيما يتعـلق بأن المسألة كانت منتهية بالشكل اللى تصرف فيه غنـام . فيبقى ايه اللى دخل خليـل الجزار وعزيزة الوكيل . دول جم بعـدين . وأنا متمشى مع المحكمة فيما يتعلق بالأسئلة الـتى وجهت الى ، وأنا أترافع عن غنـام على أساس نظرية « ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وأحصر كلامى فى هذه الحـدود . ايه الاجراءات بتاعة مصلحة الأملاك ضـد جاب الله ؟ وهل هى اجراءات صـورية ؟ بيقولوا لنا صـورية ، أيوه صورية ، وأصل عمل لجنة الايجـارات صورى . جاب الله عمـدة ودايما الحكومة يبقى لها نفوذ على العمـدة فكلمو بالحسنى . والحسنى ما نفعتش مع جاب الله . والحكومة متمسـكة

بخطتها الى النهاية ، فاشتكوا الى الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثة . وعملت تحقيقات من الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثة . وهذه التحقيقات فى عهد سليمان غنام ، تبقى صــورية ايه بقى ؟ تحقيقــات من الجهات الادارية بناء على شكوى من الحكومة ، وترفع هذه التحقيقــات الى النيــابة العمومية وتتصرف النيــابة فيها بالحفظ ، تأييــدا لوجهــة نظر جاب الله ، ازاى صورية ؟ حا أقول لكم بس تواريخ التحقيقات .

الرئيس ــ الشكاوى لما كانت بتروح من مصلحة الأملاك كانت بتعــرض على الوزير ؟.

الدفاع ــ لا أبدا .

الرئيس ــ مصلحة الأملاك ماكانتش قادرة تفسر حق الراجل ده ، علشــان تحلها بدل ما تشكى للجهات الادارية ؟

الدفاع ــ مصلحة الأملاك من ناحيتها ، تعتبر أن هذا الرجــل معتــد على حقوقهــا .

الرئيس ــ أنا كمواطن لما أبص كل يوم والثانى ألاقى النيــابة جاية تحقــق معاية ، طبعــا مافيش شك أن ده ضغط غير مبــاشر ، يعنى عاوزين يطفشونى .

الدفاع ــ هو بينازعها .

الرئيس ــ مصلحة الأملاك يجب تبص فى الشكوى ، هل له حق أو لا .

الدفاع ــ ده ما عرض على الوزير . انما الذى أقوله : ان المسألة ما هيــاش صــورية ، وانما دى مسألة جدية .

الرئيس ــ النيــابة حفظت هذه الشكاوى ؟

الدفاع ــ دى ما عرضتش على الوزير ، وهــذا الموقف قديم من أول جاب الله ما وضع يده على الأرض .

الرئيس ــ أفهم انها كانت ترفع قضية عليه .

الدفاع ــ رفعت فى النهاية .

الرئيس ــ انما النيــابة حفظت التحقيقات .

الدفاع ــ حفظت ، ومن مصلحة غنــام انها حفظت ، فقــد كان هذا الحفــظ فى ١٦/٤/١٩٥٠ أى قبل غنام .

الرئيس ــ يعنى فى عهد الوزارة الوفدية ؟

الدفاع ــ ماليش دعوى ، أنا اللى يهمنى أنها مش فى عهد غنام .

الرئيس ــ آخر شكوى ، والا أول شكوى ؟

الدفاع ــ علشان اريح الرئيس احنا لسه جايين للتــواريخ بتاعــة عــزيزة الوكيل ، وخليل الجزار ، ولسه ما بدأش أى ذكر عنهما .

الرئيس ـ يعني ما كانوش لسه دخلوا في الموضوع ؟

الدفاع ـ زي ما قلت عندما قدمت للكلام في هذا الشأن ، ان مهمتي هي اثبات عدم صورية الاجراءات التي انتهت بتأشيرة سليمان غنام . أما بعد ذلك فلا شأن لنا .

الرئيس ـ مش جاب الله مضى عقد الايجار في نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟

الدفاع ـ لا ، في يناير سنة ١٩٥٠ .

المدعي ـ هو مضاه في نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الدفاع ـ هو بيقول كده . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ محضر نمرة ١٦ أحوال ، آدى التحقيق الأول والتحقيق الثاني ، لأنه في هذه الاثناء وضع يده على حتة جديدة ثانية .

الرئيس ـ الشكوى مقدمة من مين ؟

الدفاع ـ من مصلحة الأملاك .

الرئيس ـ يعني مش من أفراد ؟

الدفاع ـ أيوه ، ومقدمة ضد جاب الله ، لأن المصلحة لها مصلحة متعارضة مع وضع اليد ، وهذا يؤدى الى نزاع ، والواقع انه مهما تكن نصوص القانون ، فان الوقائع قد تؤدى الى نزاع والتحقيق الأول كان بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ والثاني ١٩/٤/١٩٥٠ والثالث في ٢٤/٤/١٩٥٠ والمسألة تدور حول تحقيق وضع اليد ، وبعدين النيابة تتصرف في الموضوع وتصرفت النيابة في الموضوع بالحفظ اداريا ليه ؟ لأن القانون صريح ، خصوصا من ناحية الشكوى الجنائية . يرفع دعوى مدنية زي ماهو عاوز . ولقد ثبت في هذه التحقيقات بالنسبة للارض أن جاب الله وشركاءه عارفين حقوقهم كويس ، فهم يقولون مش احنا اللى نعتدى على مصلحة الأملاك ، انما مصلحة الأملاك هي اللى بتعتدى علينا . وكل هذا قبل غنام مايبجى . عند التحقيق واحد منهم اسمه حسن غلاب يقول : انا هنا بقوة القانون ، وما أخرجش من هنا الا بقوة القانون . ناس شطار فاهمين حقوقهم كويس . واذكر هنا كلمة روبسبير عندما قال نحن هنا بقوة الشعب ، ولن نخرج الا بأمر الشعب . ناس شطار يعرفوا يسوسوا أمورهم علشان يتملكوا الارض . كلام صريح يبين لكم ان الحالة جدية مش صورية ولجنة التطهير في مقدمة تقريرها ، قدمت للموضوع تقديما صريحا يكاد يكون صورة طبق الأصل من هذا الذي تشرفت بعرضه على حضراتكم . ولجنة التطهير المفروض انها تعطى ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله . قالت : لقد

ووجهت المصلحة عند بدء اصلاح هذه المنطقة بادعاءات بوضع يد الغير . تمهيـداً لتملكهم حسب نصوص القانون المدنى . ووفقاً لقرارات مجلس الوزراء الخاصة بإباحة التملك بمضى المدة ، أو قرارات مجلس الوزراء التى أشار اليها غنام التى قلت لحضراتكم انها لا تؤثر فى حـكم القانون . لأن هـذا تنظيم داخلى فى مصلحة الأملاك . والقانون المدنى على كل حال هو الذى يجب أن تسود أحكامه . فالمسألة تبقى موضـع نزاع وتروح مجلس الدولة ، وله قرارات تنظم وتفسر وضع اليـد والزراعة الخفية وما الى ذلك . محمد جاب الله رجل له عزبة كبيرة ، وهى التى قال لحضراتكم انه باعها علشان ينفق منها على الاصـلاح . وهـو راجل له نفوذ ويؤازره العرب الضاربون فى هذه المنطقة . ولكى تعرفوا مقدار ما هنـاك من خلط .. علشان تعرفوا ان مافيش حاجة اسمها صورية ، لجنة التطهير تقول وصفاً للموقف (وقد قامت المصلحـة باخطـار النيـابة ، ومخابرة وزارة الداخلية وادارة قضايا الحكومة لمنع هـذا التعرض . ووجهة نظر المصلحة .. وبعد هـذا تقرر لجنة التطهير وتصف كيف بدأ الاعتـداء ، أو كيف بدأ وضع اليـد ، بلاش نسميه اعتداء وبلاش مانحكمش بين الراجل وبين المصلحة ، علشـان نكون صادقين . كيف تطـور وضع اليـد ، وكيف أصبح سافراً فى سنة ١٩٤٩ .. فين الصورية اذن .. ثم محاولة رجـال المصلحـة تلافى الأمر لتجنيب المعتدين فى مساحة ٨٣ فـداناً .. وهـذه تفسر حاجة قلتها لكم ، وهى أن جاب الله ما زرعش الأرض كلها ، وانما وضـع رؤوس كبـارى . حاطط كبرى فى كل حتة ، والكبرى ده مكتفى به فى المنطقة علشان يطلع عين المصلحة ، ولا هى قادرة تطلعه .

الرئيس ــ يعنى واضع اسفين ؟

الدفاع ــ أيوه ده أحسن تعبير . واضع أسافين فى كل حتة . فقامت المصلحة فكرت فى تجنيه فى ٨٣ فداناً ، وهذا يفسر ما حاوله رجال المصلحـــة ؟ كانوا يطمعـون فى مساحة أكبر ، وتطور الادعاء بوضع اليـد .. الأول ما كانش سافر ، وفى سنة ١٩٤٩ أصبح سافراً . الأول ما كانش تطور الى هذا الحـد ، وانما تطور أخيراً الى التمسك بوضع يدهم على ٦٠٠ فدان ، فرفعت المصلحة دعوى طرد على جاب الله ، وفى الوقت ده ما كانش غنـام له أى عـلاقة بوزارة الاقتصـاد . ولكن من ناحيـة أخرى ، مصلحة الأملاك فى هذه الظروف لها مشـاريع استصـلاح ، تقوم يعنى ما تدافعش عن نفسها ؟ دافعت عن نفسها بالطريقة اللى قلتها

لحضراتكم ، ولكن الخلاصة النهائية هي انها عرضت عليه في عهد كرارة سنة ١٩٤٩ أنها تؤجر له القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

انما المذكرة التى رفعت لغنـام ، لما غنـام جه فى المـدة القصيرة دى، فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتاريخها ١٩٥٠/١٠/٢٣ ، والتواريخ دى تهمنى قوى ، تأشيرة غنـام تاريخها ٢٩ أكتوبر سـنة ١٩٥٠ يعنى الموضوع ده اللى تصرف فيـه غنـام وهو وزير اقتصاد ، لا يمـكن أن يكون قد تصرف فيه غنـام الا بين هذين التاريخين وبعد هذين التاريخين ، المذكرة دى عرضت للنزاع وكانت موجودة فى الدوسيه ومرفوعة من مفتش مربوط الى الوزير يشرح له فيها محل النـــزاع اللى قلته لحضراتكم . الدوسيه ده كان رقم ٣٣ وغنـام ادى تأشيرة . ويتضح من هذه المذكرة انه قال فيها انه لا مانع من تأجير القطـع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة التالية الشرقية الى محمـد أفندى جاب الله وشركاه . . النيـابة تخالفنا فى هذه وتقول انتم خالفتم القانون .

الرئيس ــ وعزيزة وقتها كانت ظهرت كشريكة ؟

الدفاع ــ لسه وطول عمر الراجل ده له شركاء من يوم ما وضـع ايده واستجد عليه كمان شركاء بعد كده . والشركاء دول ما يهموناش احنـا نحـددهم لحضراتكم من ناحيتنا ليه ؟ . . لأن عزيزة الوكيل ما كانش لها أى اسم فى الدوسيه ولا أى ذكر فى مصلحة الأملاك ولا أى تدخل فى الموضـوع قبل تاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ هل دخلت شريكة من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ــ ده فى العقد الصـورى اللى عمـلوه بعدين . وارجو التفـريق ، وألا تزر وازرة وزر أخرى ــ بقول ان دول عملوه بينهم وبين بعض فى العقد الصـورى اللى حـرر انا اللى يهمنى مين هم الشركاء بتـوع جاب الله فى عرف مصلحة الأملاك ملفـات مصلحة الأملاك فى عـرف الواقع والحقيقة ــ لغـاية غنام ما طلع من وزارة الاقتصـاد أو نفـذ منها بجلده ــ ده نمرة واحد . نمرة اثنين أن النيـابة بتقول لنـا أن تصرف غنـام هذا التصرف السليم ده مخالف للقـانون . ليه . .؟ لأن القانون بيقول ما يتأجرش بالممارسة الا عشرين فدانا وانت اديته القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ اللى مساحتها ١٧٦ فدانا ده كلام كويس لو كان جاب الله لوحده لكن دا هو وشركاه ، داحنا لو أخذنا بأقوال جاب الله هو قال ان شركاه . . .

الرئيس ــ هو قال ١٠ ويقدر يحط خمسين غيرهم .

الدفاع ــ لا أبدا عشرة تكفينى لأن الـ ١٧٦ فـدان على عشرة يطلع كل واحد منهم بسبعتاشر فدان .

الرئيس ــ ومصلحة الأملاك كانت تعرف مين ، هم شركاؤه بالاسم والا كانت كده عايمة ؟

الدفاع ــ كانت معروفة .

الرئيس ــ معروفة صورى ولا رسمى ؟

الدفاع ــ لا .. معروفة رسمى .

الرئيس ــ اذا ما كانتش فيــه علاقة بينهم وبين المصلحة ازاى تعرفهم ؟ .

الدفاع ــ ده كان باستمرار بينه وبين مصلحة الأملاك أخذ ورد ، وباستمرار تحقيق فى وضع اليــد ويظهر له الشركاء .

الرئيس ــ فيه أوراق رسمية تثبت الشركاء ؟

الدفاع ــ أيوه واحد منهم هو حسين غـلاب اللى قلت لحضراتكم انه قال فى التحقيق أنا هنـا بقـوة القانون ، وما أخرجش الا بقـوة القـانون وده من الشركاء .

الرئيس ــ اذا كانت الأسماء دى موجودة فعلا فى مصلحة الأملاك ، ازاى خليل الجزار وعزيزة الوكيل اداموا كده وقالوا انهم شركاء من سنة ١٩٤٦

الدفاع ــ برضه ده مالناش دعوى بيه .

الرئيس ــ هل فيه مستندات رسمية تبين الشركاء ؟ ويبـقى ازاى دخـلت عزيزة الوكيل شريكة صورية وعملت عقد من سنة ١٩٤٦ انا مش فاهم الوضع ده ؟

الدفاع ــ ولا أنا كمان أفهمه .

المتهم ــ ولا أنا كمان أفهمه أو أبقى مسئول عنـــه ، لأنى ما عملتوش واللى بعدى هو اللى عمله .

الرئيس ــ عاوزين نعرف أسماء الشركاء دول . هو فى مصلحة الأملاك مافيش فيها ورقة رسمية تثبت الاسماء دى .

الدفاع ــ الأسماء ثابتة فى الأوراق وغنـام عنـدما عرض عليه الموضـوع كان فى الأوراق الأسماء ثابتة وهى محمود جاب الله ، وحامد عبد الله ، وتيسير جاب لله ، ومتـولى جاب الله ، وزينب السيد ، وحسـين غـلاب .

الرئيس ــ الكلام ده فى التحقيق ولا فى أوراق رسمية ؟ فيــه نزاع بين مصلحة

الأملاك وبين جاب الله وشركاه فهل فيه ما يثبت أسماء الشركاء فى مصلحة الأملاك ؟

الدفاع ــ الأسماء موجودة فى الملفات*وباقى الأسماء هى :

عبد الله ــ محمد مراد حامد ــ وزينب محمد الزيادى ،وآخرين .

الرئيس ــ هل كانت من بينهم عزيزة الوكيل ؟

الدفاع ــ لا .. لغاية ما عرض الامر على غنام . يعنى لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ طيب لما دخلت عزيزة الوكيل وخليل الجزار كشركاء من سنة ١٩٤٦ أبلغوا مصلحة الأملاك ؟

الدفاع ــ أيوه ..

الرئيس ــ من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ــ هم أول ما تقدموا تقدموا لمصلحة الأملاك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وادعوا انهم من زمان شركاء من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس ــ ادعوا لمصلحة الأملاك أنهم كانوا شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ والمصلحة ما اعترضتش على هذا وسألت ازاى جت الشركة . ده ثابت أن الشركاء هم فلان وفلان وفلان دول نفسهم ما تكلموش وقالوا ازاى انتوا جيتوا ده مافيش ما يثبت انكم شركاء .

الدفاع ــ انا لما أدرس القضية ، أدرسها لغاية المتهم وبس بقى أنا ما اعرفش أرد على السؤال ده لأندراستى قاصرة على ما يخصموكلى فقط وعلشان أرد على السؤال ده لازم ..

الرئيس ــ علشان أدافع عن المتهم ، المفروض فى كمحام أنى لازم أفهم الصورة كلها مش تكون من ناحية المتهم وبس .

الدفاع ــ أكون مقصر فى واجبى اذا لم أنظر فى المسألة من ناحية موكلى بس . هو انتم اديتونى شهر علشان أبحث وأدرس كل النواحى . دول ٧٢ دوسيه هم دول شوية .

الرئيس ــ المفروض انك تدرس كل حاجة والمتهم كمان عارف أدوار هذه القضية والمسألة مش جديدة عليه وهو حافظ الدوسيهات وقعد قدام لجنة التطهير ومسئول .. يعنى هو مفروض فيه أنه مستعد من زمن . حاجة ثانية انتم قاعدين طول النهار مع بعض .

الدفاع ــ صحيح قاعدين طول النهار مع بعض لكن قاعدين فين .. داحنا قاعدين فى وسط ٧٢ دوسيه .

الرئيس ــ قبل ما تطلع على الدوسيهات طلبت ضــــم أوراق والمفروض أن المتهم مستعد زى ما بأقول من زمان .

الدفاع ــ أيوه مستعد من أول ما سئل .

المتهم ــ انا سئلت كشاهد أثناء اعتقــالى فى المدرسة الثـانوية العسكرية ثم استدعيت مرة أخرى أمام نيــابة الغدر ، ولما وجدت حضرة المحقــق لم يحلفنى اليمين قلت أنا ممتنع عن الاجابة ، وقلت ان ده مش تهــرب منى وانما ده هو الوضع القانونى .

الدفاع ــ أنا قلت ان أول ما جت سيرة للجزار وعزيزه الوكيل فى مصلحــة الأملاك كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . قبل كده ما كانش فيه حاجة أبدا لكن قد يقال أن ده اللى ثابت فى الورق ولكن الحقيقة فيــه حاجة قبل كده . انتم سمعتم جاب الله لما سئل كان له كلام قاطع وصريح فى هذا قال الأول انه فى سنة ١٩٥١ وده كلام له مدلوله ، لأن الجواب الأول فى الواقع يبقى أقرب الى الصحة لان الحاجة طازةوهو أول ما يحاول الجواب ، ودى مسألة يمكن تكون نفسية . من العوامل النفسية التى أوحت بالاجابة هى أن التـاريخ أقرب الى ســنة ١٩٥١ منــه الى سنة ١٩٥٠ وهو قرر فى الأول وقال ســـنة ١٩٥١ وبعـــدين لخبط بين ثلاث مســائل مسألة بداية السنة الزراعية وبعــدين مسألة توقيعه على العقــد فى ينــاير بعد غنام ما طلع من وزارة الاقتصــاد وهـــذا ثابت فى الأوراق وبين السؤال اللى أنا بأسأله وهو امتى قابل خليــل الجزار عند النقيب لخبط بين كل المسائل دى ولكنه رغم كل هــذه اللخبطة ما تعــداش كلامه نوفمبر سنة ١٩٥٠ وحضراتكم شهــود على هــذا . وانه مسك فى نوفمبر وانا يكفينى هذا .

الرئيس ــ ده بالنسبة لعقــد الايجار ؟

الدفاع ــ لا .. ده مش بالنسبة لعقــد الايجار .. ده بالنسبة لمقابلتــه مع الجزار عند النقيب .

الرئيس ــ هو قال قبلها بأسبوعين ثلاثة .

الدفاع ــ قبل توقيع العقــد بأسبوعين ثلاثة دى تجيبنا لبعــد نوفمبر فهــو لم يوقع فى نوفمبر والورق بيقــول فى يناير .

الرئيس ــ هما دخــلوا شركاء امتى ؟

الدفاع ــ مش عارفين

الرئيس ــ ظاهر انهم دخلوا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعنى تمت اتصالات قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان الراجل وافق انهم يدخلوا شركاء معاه يعنى مثلا فى أكتوبر .

الدفاع ــ ده ما يبقاش بقى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعلى أى حال كل شك يفسر لمصلحة المتهم . ليه أنا أقف الموقف ده ، فيه قاعدة من القواعد الأساسية بتقول ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته وان كل شك يفسر لمصلحة المتهم وان البينة على من ادعى .

وكيل النائب العام ــ نحن معك ، ونحن مستعدون للاثبات بالدليل القاطع . وأنا متفق مع الدفاع على هذه القاعدة .

الدفاع ــ أنتم لغاية دلوقت لم تقطعوا ولم تقطعوا وأنا الذى سأقطع لكم . أنا أقول أن البينة على من أدعى ، وأنا أعرف الى ماذا يرمى زميلى ، وأنا سأقول لكم وسأفكركم بهذا بعد أن يتكلم زميلى بما يريد أن يتكلم فيه .. ليس فى الأوراق أى شىء يمكن أن يقطع بتاريخ مقابلة الجزار مع النقيب مع العمدة ، ليس فى الأوراق أى شىء من هذا وانا يكفينى هذا الموقف السلبى . والآن انتقل الى الموقف الايجابى .

الرئيس ــ عزيزة الوكيل وخليل الجزار دخلوا شركاء باعتراف الدفاع فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والراجل اللى زرع يطمئن اليهم والى شركتهم فى أرض قعد يستغلها عشر سنين ، لابد أن تكون مضت مدة حتى انه يعرفهم ويدخلهم شركاء معاه .

الدفاع ــ لأ .. ليه ؟ بدليل أنه راح للنقيب يقول له : دور لى على ناس يخلصونى الشغلة دى ، وظاهر عند العمدة انه مقتنع أن عزيزة الوكيل وخليل الجزار دول همه اللى حيخلصوا الشغلة وعشان كده هوه على طول عمل الاتفاق واللى استنتجه وهذا يمكن يكون أقرب ما يكون الى التصور ، أن بعد ما قابل الجماعة اللى حايخلصوا الشغلة يبقى بعدها على طول أن الجماعة دول يحرصوا على أنهم يقيدوا أسماءهم فى مصلحة الاملاك وكل ده بعد تأشيرة غنام .

الرئيس ــ يوم ١٩ نوفمبر قابلهم وفى ذلك اليوم دخلهم شركاء ؟

الدفاع ــ جايز يكون قبلها بيومين .

الرئيس ــ هما اتقابلوا فى الاسكندرية أول مرة وطبعا اتفقوا ازاى حايكونوا شركاء واتفقوا على المقابل حيكون ايه . يعنى أنا لو قابلت واحد وقال لى تعال حل لى المشكلة دى حاحلها كده على طول مش لازم

أسأل المختصين يبقى لابد أنهم رجعوا لنـــاس فنيين علشـــان يحددوا لهم نصيبهم ، فالحكاية دى تأخذ قد ايه ؟

الدفاع ــ ده كله بعد تأشيرة غنـــام .

الرئيس ــ همه يعنى سافروا على مصر جرى ؟ أنا بدى أعرف الحكاية دى تاخذ قد ايه خصوصا انهم كانوا فى اسكندرية ؟

الدفاع ــ الحكاية دى تاخد يومين .. ثلاثة .. أربعة .. هى مصر فين !

الرئيس ــ تفتكر يعنى جايز اتصـــلوا بالتليفون ؟

الدفاع ــ لا ، أنا لما اهتم بحاجة أروح جاى على مصر .

الرئيس ــ ومش لازم أعاين الأرض .. والمعـــاينة دى اللى عمـــلوها قبـــل الاتفاق تأخد أد ايه ..؟

المدعى ــ الشاهد قال انهم راحـــوا عاينوا الأرض .

الرئيس ــ طيب تأخد قد ايه المعاينة دى ؟

الدفاع ــ تاخد لها يومين .

الرئيس ــ طبعا اذا كنت تعتبر أن المسألة ماشية بسرعة الذرة ، يعنى خليـــل الجزار اهتم بهذا الموضوع لدرجة انه أصبح بيجرى ورا محمد جاب‌الله وكان ماشى بسرعة الذرة ، وبعدين الجزار بعت له عربيته .

الدفاع ــ دى المرة الأولى اللى شـــافوا فيها الأرض ؟

الرئيس ــ وفيه مرة ثانية أرسله علشان يمضى أنهم شركاء ، فهو اتكسف وراح يمضى ، كل ده طبعـــا أخذ مدة مش أقل من أسبوعين ثلاثة .

الدفاع ــ لأ .. أنا أتصور ان الحكاية دى تتم فى خمسة أيام ، اذا حصــــل اهتمام بهـــذا الموضوع واذا كانت الأمور تستدعى الاستعجال ، واذا كان التصوير هو أنهم جماعة متكالبين على تحقيق مصلحة ، وان العمدة كان بيبحث عن اللى يخلص له الموضوع وأنا عاوزكوا تأخدوا بالـــكم من كلمة يخلصـــوا لى دى ، لأنها تحمل معنى الاستعجال يبـــقى كل ده يقتضى الاستعجال ، وكل الحاجات ممكن تحصل فى خمس أيام فليـــه نفترض الافتراضات دى .. لازم نقـــدم البينة .. دى لما يبقى عنـــدنا فرضين .. انه يقدر يعملها فى ثلاث أيام .

الرئيس ــ تأشيرة المتهم كانت امتى ؟

الدفاع ــ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ يعنى دخـــلوا شركاء فى ١٩ نوفمبر ؟

المتهم ــ العمدة بينكر ..

الرئيس ــ هو اعترف بهذا ده بيقول ان واحـــد جاله من المركز وقال له انت

الرئيس ـ جايز تكون فيـــه أفعال يتمسك بها الادعاء ؟

المتهم ـ اذا كان فيه طلب صريح من عزيزة الوكيل لحامد زكى ، يبقى ايه المــانع انها لا تقــدمه لى .

وسيثبت لكم زميـــلى كل حاجة ، وأن التـــاريخ يحدد مقـــابلة النقيب وبحمـــد الله أن هـــذا التـــاريخ لم يجيء الا على لســـــان الادعـــاء .

الرئيس ـ ليتفضل الدفاع . .

الدفاع ـ سأواصل كلامى من حيث انتهى موكلى ، وقـــد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعة الادعاء تحدد تاريخ مقـــابلة الجزار وعزيزة ومحمـــد جاب الله ـ أقول أن مرافعة الادعاء تحـــدد التاريخ على حسب ما فهمه الادعاء . ولقـــد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد ، وأحمـــد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصـــا منه على دقة ما يقـــدمه الى المحكمة ، وأنا أشكر له هـــذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنـــا عبد الرحمن صالح يمكن كنا تشاكلنـــا ، وكنـــا نقول يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ، ياترى كتبوها واللا لأ ، ولكن الحمد لله ان المرافعة بتاعت الادعاء كانت مكتوبة ، وهـــذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « وما أن أيقنت السيدة عزيزة الوكيـــل أن سبيلها الى وزارة الاقتصاد ، هين ، وأن طلباتها جميعـــا مجابة بادنى مجهـــود ، وان الوزير غنام فى قبضة يدها ، توجهه متى تشاء . وغنـــام ده أحـــــط تحته خط ـ توجهه متى تشاء حتى تقـــدمت الى مصلحة الأملاك ، وقد كشفت عن نفسها بتظلم جـــديد موقعا عليه منها ذكرت فيـــــه أنها وشركاء لها يضعـــون يدهم على مقدار ٦٠٠ فـــدان من أراضى الحكومة فى منطقة مريوط . . الخ . .

ثم علق الادعاء على ذلك بأن قال : ان غنام حابى عزيزة الوكيل !

الرئيس ـ الشكوى دى كانت فى أكتوبر ؟

المتهم ـ كانت فى ١٩ نوفمبر .

الرئيس ـ يعنى كنت اتخليت عن الوزارة ؟

المتهم ـ أرجو أنكم تلاحظوا نقطة ، وهو أن يوم ١٠ السابق على مرسوم تغيير الوزارة كان يوم جمعة ، وهو يوم عطلة ويوم ٩ كان يوم خميس .

الدفاع ـ عال . . احنا كسبنا يومين كمان ، احنا غادرنا الوزارة يوم ١١ وسيادة الرئيس لقطها ، وسألنى سؤال من واقع مرافعة النيابة ، يحدد تاريخ المقابلة الأولى بين جاب الله وبين عزيزة وخليل الجزار .

وكيل النائب العام ــ اذا كان الدفاع سيتمسك بهذا التاريخ كأساس لتحديد مقابلة جاب الله وعزيزه وخليل الجزار عند النقيب رغم ما فى التحقيقات . .

الرئيس ــ هذا متروك تقديره للمحكمة وللظروف المختلفة .

الدفاع ــ ايه اللى فى التحقيقات ؟

وكيل النائب العام ــ آهى أمام حضرتك يا أستاذ .

الرئيس ــ اترك هذه المسألة للمحكمة تقدرها .

الدفاع ــ هذه مسألة استراتيجية وأنتم أدرى الناس بها ، لا يمكن أن أترافع الا على أساس كلام النيابة ، لأن النيابة لا تأخذ بكل ما ورد فى التحقيقات والذى استنتجه من ذلك أن النيابة أهدرت ما لا تريد أن تقوله ، من الكلام الوارد فى التحقيقات وقالت كلاما على نقيضه ، فهى لم تطمئن الى الكلام الوارد فى التحقيقات . وأنا الذى أفترضه وأظن أبقى مقصر اذا كنت افترض ان النيابة أخذت بهذا الكلام .

الرئيس ــ أحسن نعدى النقطة دى ، ونخش فى الموضوع .

الدفاع ــ خلاص . . . كلام النيابة بالحرف الواحد . . . قال المدعى : وعلى أثر رفع الدعوى عليه ــ على مين ؟ على العمدة ــ وعلى غيره من المتعرضين ، لجأ الى طريقة خسيسة هى التى كانت سائدة فسارع الى الدكتور أحمد النقيب . . الذى تربطه به صلة ، وطلب اليه مساعدته . استنادا الى ما كان له من سلطان بين فى ذلك الحين طلب اليه مساعدته فى النزاع الذى نشأ بينه وبين مصلحة الأملاك . كان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها فلا القانون يؤازره ولا لوائح مصلحة الأملاك تسعفه فى منصر عميله فانتقل الأصيل والعميل الى الخطوة التالية ، وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار وعزيزة الوكيل ، وخليل الجزار هو عديل الرئيس السابق مصطفى النحاس وعزيزة الوكيل هى شقيقة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق الذين تعاهدا وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة ، وذلك فى مقابل اشتراكهما معا ــ أى العمدة والسيدة عزيزة الوكيل ــ فى الادعاء بوضع اليد ، هذه أول مقابلة حصلت بين العمدة وبين هؤلاء . . .

الرئيس ــ المحكمة تبين لها أن هذه المقابلة لم تكن أول مقابلة بل انه قبل ١٩ نوفمبر كان فيه مقابلات والمحكمة لها الحرية فى أن تأخذ بأقوال النيابة أو أقوال الدفاع .

الدفاع ــ على أى حال أنا باشرح للمحكمة الموضوع لأنى مش عارف ايه اللى بيدور فى خلدها .

الرئيس ــ المدعى يقول ان هذه أول مقابلة يعنى بعد يناير سنة ١٩٥١ وهذا عكس ما هو ظاهر للمحكمة .

الدفاع ــ تبقى المقابلات دى مش معانا احنا . ولم يتقدم أى دليل أو أى شبهة وأنا كنت أكتفى بالموقف السلبى لغاية ما تقدم اليه أى شبهة واذا لم تقدم حاجة فمعنى هذا ان النيابة ترى انها ليست جديرة بالتقدم . ومعنى هذا أنها بحثت عن نواحى أخرى لأن الذى أمامها غير جدير بالتقديم وأنا لا أريد الاطالة فى هذا الصـــدد ولكن كنت أريد أن أقول انه من واقع كلام النيابة . نطلع ليناير مش لنوفمبر بعد رفع الدعوى على العمـــدة . والنيابة لما تصور الامور كان الكلام الأخير تحت نظرها اللى على هـــذا الوجه . ولكنها اسقطت هذا . أما وجهة نظرى واضـــحة وأرجو مرة أخرى أن أوضح للمحكمة أنى أترافع عن غنام على أساس نظرية ولا تزر وازرة وزر أخرى .

الرئيس ــ احنا لسه فى اولا من الادعاء الثانى .

الدفاع ــ سيادة الرئيس ــ ان رفع الدعوى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعنى كلام النيابة برضه له أساس و٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . هذا يؤيد كل ما قلته فى الجلسة من أن هذه أول مقابلة بين عزيزة وخليل الجزار وبين جاب الله .. وفقا لما تقوله النيابة يبقى الكلام ده معقول ومقبول ، وغنام ماقعدش فى الوزارة الا يوما أو بعض يوم .

المتهم ــ ويبقى زى سيادة الرئيس ما قال قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الدفاع ــ يعنى المقابلة حصلت قبل تظلم عزيزة بعشرة أيام ، ودى هى اللى حددت وقربت نظريتى . عندما كنا نتناقش فى هذا الموضوع وبنقول الجماعة مستعجلين وعاوزين يخلصوا الشغلة وسيادة الرئيس قال فى قد ايه ، اختلفنا : أنا أقول فى أيام ، وسيادة الرئيس قال دى تمتد الى أسابيع . دى فى ٩ نوفمبر ســـنة ١٩٥٠ قبل ١٩ نوفمبر أول ماجت سيرة لعزيزة فى الأوراق بعشرة أيام ... واستطردت النيابة بعد ذلك تقول فى ١٩٥٠/١١/١٩ قدمت السيدة عزيزة الوكيل اقـرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء ، قالت أنهم شركاؤها فى وضع اليد . والمطلع على هذا الاقرار يعجب لما جمع من القصر والصغار من عائلات الوكيل والجزار وشركس والسلحدار ورستم والنقيب وزكى وزهران .

الرئيس ــ محمد جاب الله أعلن بالدعوى فى ٩ نوفمبر واللا الدعوى أقيمت عليه فى ٩ نوفمبر .

المتهم ــ وصلته الدعوى يوم ٩ نوفمبر والدوسيه موجود .

الرئيس ــ مصلحة الأملاك كانت شرعت فى هذا قبل كده ؟

المتهم ــ ربما الاعلان وصله فى هذا التاريخ ، والادعاء حدد المقابلة . وقال على أثر رفع الدعوى بعد ما قال تاريخ ٩ نوفمبر يعنى بعد ما قال كده قال انهم جولى وأنا خلصت لهم الحكاية فى ٢٩ نوفمبر .

الدفاع ــ الوزير اللى خلص الحكاية مش غنام . وأنتم سمعتم العمـــدة وهو يشهد ، وشهادته ما كانتش أول شهادة .. الشاهد قال ...

الرئيس ــ هو قال انه ما شفش غنام وكان بيشوف عزيزة .

المتهم ــ وقال لسيادتكم أن الوزير كان حامد زكى .

الرئيس ــ الدكتور صلاح الدين يقعد والمتهم يترافع .

الدفاع ــ أنا أرجو أن تحمينى المحكمة من المتهم .

الرئيس ــ للمتهم ... يعنى نطلعك بره

المتهم ــ لأ خلاص أنا سكت .

الدفاع ــ أنا أذكر ايه اللى اتقال ، وأذكركم بكلمة قاسية قالها جاب الله قال : تستاهلوا اللى يجرى عليكوا ... فقلت له الله يسامحك ، وأنا قرأت ما دار فى الجلسة ، وما سجلته ثلاث جرائد صباحية فلم أجـــد لهذه العبارة أثرا وكاتب الجلسة له عذره اذا لم يتمكن من كتابة كل كلمـــة بالحرف مما يدور فى الجلسة .

الرئيس ــ هناك المختزلون أيضا ، وهم يسجلون كل ما يدور فى الجلسة بالحرف الواحد وبدقة .

الدفاع ــ بالطبع الاختزال هو أقرب ما يمكن لتسجيل كل ما يدور بالجلسة ، ولكنى لم أتمكن من الاطلاع على المحضر الذى سجله المختزلون . قال هذا الشاهد انتوا تستاهلوا اللى يجرى عليكم فقلت له الله يسامحك . فقال لى انت مالك انت راجل طيب فقلت له طيب ما أنا بتكلم بالنيابة عن موكلى فقال لى وغنام داراخر ماله هو ده أخد ايه هو خد حاجة ... ده مالوش اسم عندنا بالمرة ولا له أرض عندنا ... وما دام الأمر كذلك وما دام الراجل ده عمره ماجاب سيرة غنام .

الرئيس ــ أنا متذكر هذا .

الدفاع ــ الحمد لله وكمان قبلها قال اسم حامد زكى صراحة ، خلاصة دفاعى **يا حضرات القضاة ..**

الرئيس ــ الخلاصة دى نعملها احنا بأنفسنا ، احنا اللى رايحين نلخصـــها لأنفسنا وممكن انت تنتقل الى الفقرة الثانية من الادعاء الثانى .

الدفاع ـ وهو كذلك .

الرئيس ـ والآن ترفع الجلسة للاستراحة ، على أن يبدأ الدفاع مرافعته فى القسم الثانى من الادعاء الثانى .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة بعد الظهر) .

(وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الظهر) .

الدفاع ـ لو سمحت لى المحكمة دقيقة واحدة قبل الانتقال الى الادعاء الثانى كى يطمئن ضميرى لأنى مش عاوز أترك حاجة أبدا ـ فيما يتعلق بنقطة عقد الايجار اللى وقعه العمدة أنا قلتان ده حصل فى يناير وهذا صحيح. ولكن سيادة الرئيس رجع الى كلام جاب الله وهو يؤخذ منه أنه نوفمبر والأوراق قاطعة بأن هذا كان فى يناير لأن الفئة الايجـــارية لم تكن قد حددت فى تأشيرة غنـــام ، واقتضى الأمر الكتابة الى التفتيش وبطبيعة الحال العقد لا يوقع عليه الا بعد أن تحدد الفئة الايجارية . أخـــذت المسألة مكاتبات من ضمنها جواب فى ١٩٥٠/١٢/٤ بشأن تحديد الفئة الايجارية ، يبقى يعنى العقد وقع بعد ذلك وهو التاريخ الثابت فى الأوراق وهو يناير . مسألة أخيرة ، وهى النقطة التى تركتها من غير أن أستوفيها وهى الخاصة بأننا خالفنا القوانين بأن أجرنا لواحد ، ده ثابت فى الأوراق أن الشركاء عشرة ، وهو اللى هو العمدة قال فى بعض أقواله أمام لجنة التطهير انهم عشرون . وهناك أيضا ما يستفيد منه غنام بشكل قاطع وهو ان اللى فهمته بالفعل ان الموظفين بتوع مصلحة الأملاك يتصرفوا فى حدود القـــانون ، وطبيعى لما الوزير بيأشر ، بيأشر تأشـــيرة عامة . ولكن الموظفين بعد هذا ينفذوا طبقا للقانون . وبالفعل كتبوا خطابين .

الرئيس ـ هل مصلحة الأملاك متبعة طريقة أنها تؤجر بالشركة يعنى بالجملة ؟ يعنى القانون بيقول ٢٠ فـدان . يعنى مش مجـرد تحديد المســاحة بالنسبة لكل واحد .

الدفاع ـ مصلحة الأملاك تركت البيع على حسب وضع يد كل واحد ، ومع ذلك استوفت استيفاء تاما من حيث هـــذه النقطة كل الاجراءات فى حدود القانون بحيث لا تزيد المساحة . . .

الرئيس ـ عقد الايجار لازم ينص فيه على القطع ، يعنى تحـــديد القطعـــة ومساحتها .

الدفاع ـ كل هذه الاجراءات استوفتها مصلحة الأملاك ، وحرصت فى استيفائها على حساب ما هو ظاهر فى الأوراق ، على أن تكون فى حدود القـــانون بحيث لا تزيد الكمية المؤجرة الى أى واحد عن ٢٠ فدانا .

أقول لسيادتكم بالنص (من المدير العـــام الى تفتيش مربوط فى ١٩٥٠/١٢/٤ وهذا يؤيد أن العقد جه بعد كده . على أن يلاحظ لدى تحرير العقد أن كل عقد يجب ألا تزيد المساحة الواردة به على عشرين فدانا وفقا للتعليمات — وحتى دى وجدوا انها يمكن تفتح باب مخالفة . وكل واحد جايز يجى يعمل أكثر من عقد ، ويعطوا له بذلك عشرين فدانا ، فلحقوها فى ١٩٥٠/١٢/١٣ وقالوا : على أن يراعى لدى تحرير العقد ، ان كل عقد يجب أن لا تزيد المساحة الواردة به على ٢٠ فـــدانا للشخص الواحد) .

الرئيس — يعنى ذلك أن كله فيه عدة عقود . محمد جاب الله اللى كان بينه وبين المصلحة ٢٠ فدان .

الدفاع — ده قبل ما يكتب العقد ، ومحمد جاب الله فيما يخصه قبل ٢٠ فدانا .

الرئيس — هل فيه صورة عقد موجودة ؟

المدعى — موجود يافندم .

الدفاع — الادعاء الثانى الخاص بالقاضى عبد الخالق بدوى فيه شبهة ، وهى العبارة التى وردت على لسان الادعاء ، وهى أن القاضى عبد الخالق بدوى تربطه علاقة نسب بمحمود شوقى ، وده يبقى ابن أخت الرئيس السابق مصطفى النحاس . يبقى كل الاجراءات اللى حصلت معمولة علشان غنام يحابى القاضى عبد الخالق بدوى . يعنى تأثر بهذه العلاقة التى تربطه بمحمود شوقى ، هذه هى الشبهة التى أرادت النيابة أن تقدم المتهم بها . والعلاقة بين غنام وبدوى كانت على عكس هذا ولا يمكن معها أن يتصور أن غنام يحابى هذا القاضى ، لأن محمود شوقى يبقى ابن أخت النحاس ولكن العلاقة بين غنام وبدوى ، تتحد فى واقعة أخرى ؛ ففى وقت من الأوقات قبض مأمور امبابة على عبد الفتاح الزمر ، وهو ابن أخت غنام ، وظل معتقلا ستين يوما رغم عدم صدور أمر باعتقاله من الحاكم العسكرى ، كان فى الأول الدكتور أحمد ماهر ، وبعدين المرحوم النقراشى ، المأمور أراد أن يستأذنه فى القبض على عبد الفتاح الزمر ، فلم يأذن الحاكم العسكرى ورغم هذا قبض عليه ثم تغير الحاكم العسكرى ، وجاء المرحوم النقراشى فأراد أن يستصدر منه أمرا بحبس الزمر ، فلم يوافق ومع ذلك قبض عليه وقعده ٦٠ يوما فى السجن فرفع غنام قضية أمام محكمة امبابة برئاسة عبد الخالق بدوى ، وخرج من القضية برأى معين لم يخفه ، قال أمامكم وأمام لجنة التطهير ، وأمام حما عبد الخالق ، ان هـــذا القاضى لا يعرف ما يعرفه طالب سنة أولى حقوق ، وأنه يجهل القانون .

الرئيس ــ يجب أن تراعى حرمة هذا الشخص كقاضى ، دى قضية والرجل كقاض نظر اليها ووجهة النظر بتختلف .

الدفاع ــ بلاش الرأى اللى كونه ، ونعود به أمام لجنة التطهير . قال ان غنام ظلمه فى هذه الصفقة واتهم غنام بأنه انما تصرف هذا التصرف الضار بمصلحة القاضى بدوى لأنه كان فيه قضية أمام محكمة امبابة وكان ابن أخته فى القضية ، وأنا اللى حكمت .

الرئيس ــ ليه هو اشتراها بكام ؟

الدفاع ــ بمبلغ ٣٠٠ جنيه للفدان .

الرئيس ــ وكان فيه ناس عاوزين يشتروها بـ ٤٠٠ جنيه .

الدفاع ــ أنا جاى أهه ، بدوى هو اللى واضع اليد وبيزرع لازم نشوف سلسلة التصرفات اللى صدرت من غنام . تاريخ الموضوع يرجع الى سنة ١٩٣٧ المرة دى بدوى هو اللى وضع اليد ، وهو اللى بيصلح الأرض ، وهو اللى بيزرع وثابت هذا فى الأوراق .

الرئيس ــ الأرض مستصلحة برضه ؟

الدفاع ــ أيوه وهو اللى بيصلحها ، والأرض راحت له علشان هو اللى بيصلحها .

الرئيس ــ ماكانتش تحتاج لرى دائم ؟

الدفاع ــ أبدا علشان أسهل على حضراتكم ، اذا أردتم الرجوع . ارجعوا الى أقوال واحد من موظفى مصلحة الأملاك ، هو محمد مصطفى حلمى مدير ادارة البيع بالمصلحة ، وكلامه فى لجنة التطهير فى الصفحة الأولى . يقول انه من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ــ كان وضعه ايه وقت اجراء الصفقة دى ؟

الدفاع ــ كان مدير ادارة البيع فى وقتها وقال انه فى هذه الفترة ، القاضى كان مستأجر خمسة أفدنة وكسور ومن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٣ كان يستأجر ستة أفدنة معمور و٣٤ وكسور فساد ، أى سباخ . ومن سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ تجدد هذا الايجار عن ١٣ فدانا قربوا من الـ ١٤ اللى كان الكلام على أنهم يباعوا ولم يبع له الا ١٠ منها ، ٦ أفدنة معمورة و ٤ استصلحت من الأرض الفساد ، ثم تجدد الايجار فى سنة ١٩٤٧ عن نفس المقدار اللى هو ١٣ فدان اللى هو استمر واضع اليد عليهم ، وهنا فيه واقعة مهمة جدا ، هى اللى سأل عنها سيادة الرئيس (ثم طرحت الأرض للايجار فى المزاد بعد زيادة اثنين ، يبقى الكل خمسة عشر فدانا

عن مدة سنتين فى سـنة ١٩٤٩ وده المزاد الأول . وفى المزاد الأول لم يتقدم مزايدون فاستمر القاضى بدوى واضع ايده ، ومافيش مزايد ، ثم طرحت أيضا فى المزاد عن ثلاث سنوات فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ورسا مزاد الايجار على الشيخ الشاذلى ، اللى عمل دوشة فى هذه القضية ، والمزاد رسـا عليه بـ ٣٠ جنيه و ٥٠٠ مليم سـنة ١٩٤٩ ولكنه لم يضع يده .

الرئيس ــ الأراضى المستصلحة بـ ٣٠ جنيها ؟

الدفاع ــ أيوه الكلام ده كان سنة ١٩٤٠ ، ودلوقت غنام فكرنى بحكاية حصلت بين القاضى من ناحية ، وبين الشيخ الشاذلى من ناحية ثانية . لامؤاخذة أصل الواحد عقله مش دفتر (رسا المزاد على الشيخ الشاذلى) ولكنه لم يكتب له عقد ، ولم يضع يده على الأرض ، لأن ده قاضى عارف حقوقه ، وهو واضع اليد وأبى الا أن يستمر واضعا لليد ، واعتبر كل تصرف غير هذا تعرض له فى وضع يده .

الرئيس ــ مين اللى وضع ايده ، الشاذلى والا بدوى ؟

الدفاع ــ بدوى ، والشاذلى ما وضعش ايده .

الرئيس ــ انت بتقول ان المزاد رسا على الشيخ الشاذلى وما وضعش ايده ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ يعنى عقد الايجار اللى بين مصلحة الأملاك وبين الشاذلى لم ينفذ ؟

الدفاع ــ لم يكتب عقد ، ولا الشاذلى وضع ايده .

الرئيس ــ طيب ايه الاجراءات اللى اتبعتها المصلحة ؟

الدفاع ــ النيابة تدخلت وقضت للقاضى ، وفصلت لمصلحة القاضى بعـدم التعويض له . طالما انه هو واضح اليد والفئة الايجارية كانت ١٦ جنيها ، ووصلها الشيخ الشاذلى الى ٣٠٫٥ جنيها ، وكان ذلك فى ١٩٤٩/١١/١٨ ، جئنا سنة ١٩٥٠ حصرت الأرض خفية عن القـاضى وهى عبارة عن اصطلاح يعرفوه فى مصلحة الأملاك ، وتفسيرها تثبيت لوضع اليـد ، تمهيدا للبيع بالممارسة ، ولذلك بيقولوا حصرت الأرض خفية .

الرئيس ــ ازاى اذا كان وصل ايجارها الى ٣٠٫٥ جنيها ، ازاى تحصر خفية ، والأرض الثانية يؤجرها بـ ١٢ اللى هى بتاعة جاب الله ؟

الدفاع ــ همه عرضوا الأمر على قسم الرأى فى ١٩٥٠/٢/٢٠ فأشار « بحصر الأطيان باسم واضع اليد الفعلى ، الذى يقوم بزراعة الأرض واستغلالها وربطها بالايجار عليه . وكل هذا قبل أن يكون غنام وزيرا للاقتصاد ،

والأرض دى قبل ما ييجى غنام بيعت بالفعل للقاضى بدوى بسعر ٢٤٠ جنيها للفدان . كيف تم هذا ؟..

الرئيس ــ ازاى تبقى مباعة له وازاى يؤجرها ؟

الدفاع ــ تقصد قبل ما ييجى غنام والا بعد ما جه ؟

الرئيس ــ أنا أقصد بعد فبراير سنة ١٩٥٠ .

الدفاع ــ فى يناير سنة ١٩٥٠ طلبت مصلحة الأموال المقررة من مصلحة الأملاك الأميرية التصرف فى الأرض حسب شروط وقيود بيع الأملاك الميرى . أصل فيه أرض يحبوا همه يزرعوها بنفسهم وأراضى ثانية يحبوا همه يتخلصوا منها . فكتبت مصلحة الأموال المقررة الى مصلحة الأملاك الأميرية ، علشان يتخلصوا منها تقول « مع مراعاة حقوق الأولوية » أى حقوق وضع اليد ، يعنى حقوق وضع اليد مفيهاش الأولوية فى التاريخ الطويل العريض اللى شرحته لحضراتكم .

الرئيس ــ ودى طبعا للمصلحة العامة ؟

الدفاع ــ طبيعى وبالفعل عرضت لجنة البيع على الأستاذ بدوى بيع هــذه الأطيان بالممارسة على أساس ٢٤٠ جنيها للفدان ، الـ ٢٤٠ جنيها قدرت ازاى ؟ قدرت بواسطة لجنة تسمى لجنة التقدير العليا ، أو اللجنة العليا للتقدير ، وهذه اللجنة فى هذا الوقت كان يرأسها رجـــل مشهود له بالكفاءة والذمة ، وهو المهندس عبد الرحمن على وكان مــدير الأموال المقررة أو الأملاك مش متأكد . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتم البيع فعلا الى عبد الخالق بدوى ودفع مقدم الثمن ، بيعت الأرض فعلا الى عبد الخالق بدوى ، وقبل البيع وتحدد الثمن ٣٠٠٠ جنيه وكان البيع على أساس ١٤ فدانا ، يعنى الثمن للقطعة كلها . ودفع بالفعل المبلغ الذى أعتبر بالفعل الجزء المعجل من الثمن وهو ٨٣٢ جنيها و ٢٩٤ مليما .

الرئيس ــ فى شهر ايه حصل ده ؟

الدفاع ــ فى شهر يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ طيب وفى فبراير حصل ايه ؟ ده حصل فتوى من مجلس الدولة .

المتهم ــ أنا عارف غرض سيادة الرئيس . وأنا فاهم مناسبته ، فلو سمح لى سيادة الرئيس اتكلم ؟ الايجار تم لعبد الخالق فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالفئة اللى زود بها الشيخ الشاذلى ، وكيل الوزارة قال علشان مانفوتش مدة الزراعة بعد ان كتب العقد ، اتخذت المصلحة اجراءات بيع لعبد

الخالق بدوى فى ١٩٥٠/١/٣٠ وقالوا له تعالى ادفع معدل الثمن . بعد كده الشيخ على الشاذلى أرسل شكوى يقول فيها ازاى انا مستأجر .. ده انا صاحب حق .

الرئيس — يعنى بيدعى انه مستأجر وهو مش كده ؟

المتهم — نعم خطأ أو صح ، أنا على أى حال مكنتش موجود . لما رسا المزاد ولما تحرر له العقد اعتبر ان هذا يخول له الحق بعد أن عرف ان عبد الخالق بدوى دفع له معجل الثمن والعقد ماشى فى طريقه النهائى . لذلك أرسل شكاوى وتظلمات ، بعد كده المصلحة بعثت لمجلس الدولة وقالت للمجلس : الموضوع كذا وكذا فقال مجلس الدولة لأ يبقى العقد اللى يمشى هو اللى اتعمل فى ٢٠ فبراير يعنى فتوى مجلس الدولة جت بمناسبة شكوى جديدة أرسلها الشيخ على الشاذلى .

الرئيس — يعنى ما حصلش تأجير تانى ؟

المتهم — لأ وبعدين استمروا فى اجراءات البيع والشيخ على الشاذلى ده راجل عمره ١٠٠ سنة وفوق الـ ١٠٠ سنة .

الدفاع — أترك لى أنا مهمة الكلام من الناحية القانونية لما راجل تقول له الحكومة انا بعت لك وهو وافق أنه يشترى يبقى ده عقد ابتدائى وفى هذه الحالة لا يسمح لأحد الطرفين أن يرجع فى هذا العقد وان أى الطرفين يستطيع أن يرفع دعوى صحة التعاقد وهذه الدعوى ليست الا اجراء شكليا . ولا تتدخل الملكية الا بعد التسجيل يبقى القانون عمل هذه الطريقة ؟ وهو يرفع دعوى صحة التعاقد ويقول هذا هو التعاقد بتاعى وأنا وقعت دليلا على انى تعاقدت ثم يثبت هذا التعاقد ويأخذ حكما من المحكمة ويسجله بالفعل عبد الخالق بدوى رفع دعوى صحة تعاقد على الـ ١٤ فدان وبالثمن الموجود هنا وهو ٢٤٠ جنيه للفدان . بعد ذلك أتى غنام فى وزارة الاقتصاد فى يولية سنة ١٩٥٠ ولما جه غنام فى وزارة الاقتصاد وجد الشكوى مستمرة من ناحية الشيخ الشاذلى وكانت الشكاوى بترسل رأسا لغنام ! شوفوا كيف تصرف غنام فى هذه الشكاوى وهل كان لسه متأثر من القاضى أو انه كان بيدقق .. الله أعلم بما فى الصدور . وها هى سلسلة تصرفاته . أول ما جت له أول شكوى من الشيخ الشاذلى أشر بوقف اجراءات البيع وطلب عرض الأوراق عليه فى أقرب وقت .

الرئيس — هل يصح قانونا أن يوقف البيع وفيه عقد ابتدائى ؟

الدفاع ـ على الأقل هو لا يعرف هذه الواقعة ولكن لهذا السؤال أهميته من الناحية القانونية التى تكلمنا فيها . مصلحة الأملاك لا تتصرف تصرفا نهائيا وهذا عقد بيع ابتدائى .

الرئيس ـ وأصبح ملزما للطرفين .

الدفاع ـ وبالطبع لا تتصرف قبل تأشيرة الوزير الجديد .

المتهم ـ لا ده غير ملزم .

الرئيس ـ الدفاع قال انه ملزم للطرفين يعنى انت عاوز تقول انه غير ملزم .

المتهم ـ أنا عاوز أقول أنه ملزم من ناحية المشترى .

الرئيس ـ لكن الدفاع قال انه ملزم للطرفين .

الدفاع ـ أيوه يبقى ملزم للطرفين ، ده عقد بيع ابتدائى الظاهر يا غنام انت نسيت القانون والحقيقة احنا نعذره ده المتهم لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ده أنا لو كنت مطرح غنام كنت جائز أقول الكلام اللى بيقوله . وبعدين جابوا الأوراق لغنام ومعها مذكرة لمصلحة القاضى فأشر غنام تأشيرته بوقف اجراءات البيع وقال « وعرض الأوراق علينا فى أقرب فرصة » جابوله الملفات بتاعت الموضوع ومذكرة فى هذا الموضوع بالذات فوجد ان هذه المذكرة تؤيد حق القاضى فأشر غنام وقال العبارة الآتية « وتبحث هذه الشكوى بمعرفة لجنة البيع وطلب معلومات مصلحة الأموال فى هذا الشأن أوضحت ان هذه الأطيان تم حصرها خفية عن سنة ١٩٥٠ زراعية باسم عبد الخالق بدوى بمسطح ١٣ فدان عن سنة ١٩٥٠ و ٢١ قيراط ، ٢ سهم بقيمة ٣٠ جنيه للفدان وغير مؤجرة للشاكى على الشاذلى يعنى بيسدد كل خانة على الشاذلى وان عبد الخالق بدوىهواللى واضع اليد«تأشيرة تانيةمن غنام فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ » .

الرئيس ـ لما قدمت له هذه المذكرة ايه الاجراءات اللى اتبعها ؟

الدفاع ـ قال غنام « المهم هو اثبات وضع اليد فعلا لا التأجير فقد يكون التأجير مفتعلا وكذلك أرجو ندب مفتش مشهود له بالدقة لمعاينة هذه الأراضى جميعها وتحقيق وضع اليد الفعلى وموافاتى بنتيجة هذا التحقيق ذاته»، فراحوا ورجعوا لغنام بالمذكرة بعد ان شملت معاينتين من ثلاث أشخاص لأن حضرته اللى هو غنام حنبلى شويتين فأرسل مهندس الأملاك ومفتش الاملاك بمديرية المنوفية ومراقب البيع وقاموا بالمعاينة وكتبوا المذكرة

التى يؤخذ منها « انه بمعاينة الأطيان اتضح ان الزارع فيها هو حضرة الأستاذ عبد الخالق بدوى وقد حصرت باسمه خفية وهذا للعلم » فمافيش بعد كده تدقيق ولا تحقيق ومع ذلك فقد أشر غنام بأنه « يأسف أن يقرر قصور المعاينة وعدم دقتها وطلب ندب أحد القانونيين المنتدبين من المصلحة ومعه بعض المختصين من غير موظفى المنوفية يعنى مافيش تحقيق ولا دقة أكثر من كده .

الرئيس ــ طيب وجه التقصير كان ايه ؟

الدفاع ــ هو عاوز وضع يد تفصيلى واحنا متهمين بمحاباة القاضى فلما يؤشر تأشيرة زى دى يصح اننا نقول عليه انه بيضطهد القاضى مش بيحابيه .

الرئيس ــ طيب مش لسه فيه مراحل ثانية ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ طيب أمال ايه وجه التقصير ؟

الدفاع ــ عدم وجود قانونى فى المعاينة .

المتهم ــ أنا كنت عاوز أقول . . .

الرئيس ــ أنت عاوز تعطله عن الدفاع .

الدفاع ــ هو كان عاوز يعرف منين بدوى تلقى وضع اليد وفى المدة دى اللجنة كانت اتكونت من رؤساء المصلحة وراحت انتقلت ودققت وسألت عن الشاذلى لدرجة انالشاذلى وهو أكبر مشاكس امتنع عن الانتقال أو الادلاء بأى بيان ويؤخذ من الاطلاع على المحضر الذى حررته اللجنة والمودع فى الملف المرفوع الى مدير المصلحة . ان الشاكى وهو نائب العمدة فى الوقت ذاته وأخو القاضى بالنيابة عنه كانا فى انتظار اللجنة وانها طلبت من الطرفين الانتقال معها الى أرض الجزيرة لاجراء المعاينة فى حضورهما ولسماع أقوالهما وملاحظاتهما وان هذا الشاكى امتنع بادىء الأمر عن الانتقال معها أو الادلاء بأى بيان وانه بعد المناقشة قبل أن ينتقل معها « وعندما انتقلت الى الأطيان موضوع النزاع طلبت الى الشاذلى بصفته نائب العمدة أن يحضر زراع هذه الأطيان فيقول لهم لا فائدة من استحضارهم لأنه يعتقد انهم سينكرون ذلك » .

الرئيس ــ وبيعتقد ليه كده ؟

الدفاع ــ لان الواقع غير كده وانهم واضعين اليد وبعدين رفعت اللجنة تقريرها الى غنام وجاء فى التقرير على لسان الشيخ الشاذلى اننى جاوزت المائة ورجل طاعن فى السن وان عبد الخالق بدوى هو الزارع الحقيقى للأرض هو ومزارعوه وانى والأستاذ عبد الخالق قريبان فوالدته عمة والدى ولكن نظرا لحصول فصل منه ماس بى خاص بتأجير أرض أخرى فأنا أريد أن أشاغبه وأخرج الارض من البيع بالممارسة للمزاد . وأنا مستعد أن يكون ثمن الفدان ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٤٠ دى الفائدة فى هذه الحالة عايدة على الحكومة .

عرض كل هذا على غنام ولكنه أشر على الأوراق ! وكنت انتظر ان تكون هذه الخطوة هى نهاية المطاف ولكن هناك تأشيرة أخرى فقد أشر على الأوراق بطلب الاجتماع بمدير المصلحة وأعضاء اللجنة وحدد موعدا لذلك لبحث الموضوع من الناحية القانونية ولاستيفاء أوراق منها محضر حجز ادارى .

الرئيس ــ المسألة اللى تهم المحكمة ان الأرض بيعت لعبد الخالق بدوى بـ ٣٠٠ جنيه فى حين أنه تقدم غيره بثمن ٤٠٠ جنيه .

الدفاع ــ دى حاجة غير الأرض دى وده سأفسره فى حينه .

الرئيس ــ المحكمة لا يهمها مساحة الأرض ولكن يهمها المبدأ .

الدفاع ــ عاوز أبين ان غنام طبق القانون وحاقول لكم كلمتين : مصلحة الأموال بتسلم الأراضى لمصلحة الاملاك فاذا انقضت ست سنوات من هذا التاريخ يمكن بيع ٢٠ فدان لواضع اليد واذا مضى أكثر من سنة بس لا يمكن أن يباع لواضع اليد أكثر من عشرة أفدنة وقد تبين ان بدوى ممن يقعوا تحت البند الثانى . الثمن كان ٢٤٠ جنيه للفدان واللجنة كانت تركن لمدير المصلحة أن يحدد الثمن .

الرئيس ــ الراجل واضع ايده وفيه عقد بينه وبين المصلحة بمبلغ ٢٤٠ فازاى يزيد الثمن ؟

الدفاع ــ القاضى غلطان ولم يتمسك بحقوقه . ولما المصلحة جت تحدد الثمن قالوا ٢٤٠ جنيه للفدان ورأى تانى قال ٢٥٠ جنيه ومدير الاملاك قال ٣٠٠ جنيه وغنام وافق على الـ ٣٠٠ جنيه .

الرئيس ــ ده ثمن أساسى للمزاد والا ايه ؟

الدفاع ــ ده بالممارسة والثمن حدد بـ ٣٠٠ جنيه لعشرة أفدنة ونسيت ان أقول انه أثناء العمل ، اللجنة حرصت على ان الشاكى يكون موجود وكمان المشكو فيه . واثناء وجودهم أخذت اللجنة عليهم تعهدات ان القاضى يأخذ

١٠ أفدنة والباقى اثنين فدان وكسور عرض فى المزاد ورسا المزاد بمبلغ ١٢٠٠ جنيه للمساحة المذكورة وكان ذلك بعد خروج غنام من الوزارة .

الرئيس ـ وعملية المزاد دى تمت ازاى ؟

الدفاع ـ انا ماشفتهاش ومتهمنيش لأن المزاد تم بعد خروج موكلى .

الرئيس ـ نعود لمحمد جاب الله وضعه كان زى وضع هذا الشخص .

الدفاع ـ أنا مالى ومال محمد جاب الله .

الرئيس ـ ده شخص مواطن وده شخص مواطن .

الدفاع ـ غنام أعطى لجاب الله هو وشركاه ١٧٥ فدان .

الرئيس ـ (موجها كلامه للمتهم) انت أعطيته صحيح ؟

المتهم ـ أيوه ياافندم والتأشيرة كانت صريحة .

الرئيس ـ عملت لجنة وحددت ثمن الأرض .

المتهم ـ ده جاب الله حالته حالة ايجار وأطيان مربوط أطيان ضعيفة وأطيان بدوى جزائر والشروط بتختلف وانا حرصت بالنسبة لبدوى على تطبيق قرارات مجلس الوزراء والفضل فى ذلك الى اللجنة ومسألة جاب الله كانت تأجير مش بيع وانا لقيت فى الأوراق بعد خروجى من الوزارة أن فيه اقرار بين محمد جاب الله وشركاه والسيدة عزيزة الوكيل تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبعد كده عزيزة الوكيل قدمت طلب بتوزيع ٥٥ فدانا على أسماء العائلات التى ذكرتها واقسم بالله العظيم انى ما اعرف حاجة عن هذا ولا علم لى به ولو كانت عزيزة الوكيل تقدمت لى . . . .

الرئيس ـ طيب افرض انت الوزير المختص وتقدمت لك كنت تعمل ايه ؟

المتهم ـ ماكنتش أوافقها .

الرئيس ـ ليه ؟

المتهم ـ أولا لأن اسم عزيزة الوكيل ليس أمامى بين شركاء جاب الله ولا المستأجرين ولما الوزير يعمل كده يبقى بيساعد على الصورية ومحمد جاب الله قال لكم على العقد الصورى وهذا العقد مالوش أثر بالمرة فى الأوراق ولجنة التطهير طلبت من الجزار العقد فقال لها انه فقد منه فازاى بقه انا اسأل عن هذا والنيابة تقول ان غنام كان فى قبضة عزيزة الوكيل . ده السعيد السبع جانى وقال لى بلاش تدى جاب الله نمرة ٨ مكرر فانا وافقت .

الدفاع ـ نرجع لموضوع بدوى وده اللى لا يمكن أن يتسرب الشك اليه ويؤيدنى فى ذلك حكم موظف انجليزى فى مصلحة الاملاك اسمه المستر هولدن وكان من ضمن الناس اللى راحوا يحققوا شكوى العمدة أو نائب العمدة .

الرئيس ــ وده موظف فى الاملاك ازاى ؟
المتهم ــ ده كان مراقب .
الرئيس ــ جنسيته مصرى ؟
المتهم ــ وقتها كان ..
الدفاع ــ ده كان الكلام ده سنة ١٩٥٠ وهو الانجليزى الوحيد فى المصلحة وراح وأجرى معاهدة .
الرئيس ــ معاهــدة !؟
الدفاع ــ ما دام انجليزى **(ضاحكا)** .
الرئيس ــ هو راح يجرى معاينة مش معاهدة **(ضاحكا)** .
الدفاع ــ والله دى كلمة من غير قصد جت بس لما جبنا سيرة الانجليز وهو أجرى المعاينة وأثبت فيها عدم جدية شكوى الشاذلى .
الرئيس ــ احنا قربنا نخلص ؟
الدفاع ــ خمس دقائق بس. تقرير المستر هولدن قالايه بقه «قال انه بمناسبة ما لاحظناه من كثرة الشكاوى وما تناول موضوع التأجير من كثرة الأخذ والرد نوجه النظر الى ما يأتى :
أولا التصحيح على رأى واحد فى الموضوع وعدم تقرير هذا الرأى كلما تقدم شخص بشكوى منه كما حدث فى هذه السنة . »
يعنى مش كل ما ييجى الشيخ على الشاذلى عاوز يضر القاضى ويدفعه أكثر مما قضت القوانين بأن يدفعه ، نقوم نسمع الكلام ده ونغير الرأى . وأستكمل هذا يا سيدى القاضى بأن بدوى واضع اليد واستصلح ، والقاعدة العامة تشجيع الاستصلاح . ومن أجل هذا جت مسألة البيع بالممارســة فلما المصلحة تبيــع لبدوى بسعر ٣٠٠ جنيه يكون عملها فى محله لأنه هو اللى صرف على الاطيان وأصلحها ، وده بيكون مقابل تشجيع عام ، لكل واحد جه واستصلح الأرض .
الرئيس ــ احنا فلاحين وعارفين .
الدفاع ــ يبقى غنام غير مسئول عن ذلك ، والدنيا ماهياش سايبة ، وفيه مجلس دولة فلو أن تصرفاته فى هذه القضية كانت موضع ريبة أو انه قال بلاش بيع له ، كان مجلس الدولة يلغى القرار ، أو يحمل الحكومات تعويضات . يعنى يأخذ منا تعويض ، وابقى انا الخاسر .
الرئيس ــ قررت المحكمة نظر باقى الادعاء فى جلسة يوم السبت ١٩٥٣/١٠/٢٤ فى الساعة العاشرة صباحا .
(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر) .

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا فى يوم السبت ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح الجلسة التاسعة عشرة من جلسات محكمة الثورة ..

الدفاع . . .

لنبدأ الآن فى نظر الجزء الثالث من الادعاء الثانى .

الدفاع ــ والآن لنبدأ فى الجزء الثالث من الادعاء الثانى :

لعل هذا الجزء أوضح من سابقيه تدليلا على أن هذا الرجل لم يكن يتصرف فى أى شأن من الشئون التى يعهد بها اليــه ، الا على أساس من الذمة والضمير والمصلحة العــامة . ويشترك هذا الجزء من الجزئين السابقين فى أن المسألة ترجع الى تاريخ سابق عما وجده غنــام فى وزارة التجارة والصناعة . اذ ترجع المسألة الى سنة ١٩٤٧ حيث انتهى التزام شركة الملح والصــودا فيما يتعلق بملاحــات المكس ، واضطرت الحكومة اذ ذاك ، ان تكلف الشركة بالاستمرار فى تشغيل هــذه الملاحات سنة أخرى ، اذ لم تكن قد استعدت بعد فيــمن يحل محــل الشركة فى هذا العمل . وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ، طرحت أمر هذه الملاحــات فى مناقصة عامة بعد أن انتهى العــام أو قبل أن ينتهى العــام ، وذلك استعدادا لهذا الانتهاء ، فكما سبق لى أن ذكرت .. فقــد كلفت شركة الملاحات فى تشغيل هــذه الملاحات سنة أخرى .

ولقد تقدم فى هذه المناقصة شركتان ، شركة الملح والتعــــدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء ، وشركة أخرى هى فى الواقع ثلاث شركات ، وهذه الشركة تسمى الشركة المالية والصناعية ، وهى تشتمل على : الشركة المالية والصناعية وعلى شركتين أخريين ، احداهما الشركة

الأولى التى كان لها الامتياز ، وهى شركة الملح والصودا ، وشركة أخرى هى شركة ملاحات بور سعيد . وشركة الملح والصودا شركة انجليزية ، وشركة ملاحات بور سعيد شركة يغلب فيها الصالح الفرنسى والصالح الايطالى حتى مصرت بعد ذلك سنة ١٩٥٢ . ولقد كان عطاء شركة الملح والتعدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء أفضل العطاءات . قبلت جميع الشروط التى وضعتها الحكومة ، فى حين أن الشركة الاخرى أو الشركات الثلاث بتعبير أدق ، لم تقبل هذه الشروط كما وضعتها الحكومة . كذلك الحال فيما يتعلق بالاتاوة . فقد قبلت أن تدفعها للحكومة . يعنى كان موقفها أفضل من الشركة الأخرى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بسعر الملح الذى يباع للجمهور على مختلف أنواعه ، فقد كان السعر الذى حددته هذه الشركة أقل من السعر الذى حددته الشركة الثانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا السعر الذى حددته الشركة ، أفضل من السعر الذى كان محددا فى التسعير الجبرى ، فرسا المزاد على هذه الشركة لكل هذه الاعتبارات ، ولكن حين يرسو المزاد لا ينتهى الأمر عند هذا الحد ، بل يجب بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لكى تعطى هذه الشركة الالتزام بمقتضى القانون ، فلابد اذن من تقديم الأمر الى البرلمان ، وتقديم الأمر الى البرلمان ، كما لا يخفى على حضراتكم ، يحتاج الى وقت ، وقد يقصر أو يطول هذا الوقت ، وكثيرا ما يطول هذا الوقت وكل ذلك كان فى سنة ١٩٤٨ فرئى ان تكلف الشركة بالرغم من عدم صدور القانون بالالتزام حتى لا تتعطل المصلحة وحتى يستمر استخراج الملح أقول : رئى أن تكلف هذه الشركة بتشغيل الملاحات ريثما تتم الاجراءات . وبالفعل صدر لها هذا التكليف فى سنة ١٩٤٨ واستمر التكليف عاما ، ثم بعد ذلك جدد هذا التكليف عن هذه الملاحات ذاتها سنة أخرى ، واقف هنا قليلا لكى استنتج وأعرض على عدالتكم انه لم يكد يفهم أن تكلف الشركة بهذا التكليف ، ثم بعد ذلك يجدد هذا التكليف الا اذا كانت الشركة قد أثبتت بالفعل — وبخاصة بعد مرور العام الأول — انها شركة صالحة تستطيع أن تقوم بالعمل ، والا لما كان هناك معنى على الاطلاق لأن يجدد لها أمر التشغيل عام آخر بعد أن انتهى العام الأول الذى يعتبر هنا فى حكم التجربة . ولم يقف الامر عند هذا الحد — وقد كانت هناك ملاحات أخرى تدعى منيس وبليس وبلطيم — هذه الملاحات ، كلفت هذه الشركة أيضا فى سنة ١٩٤٩ بعد التجربة الأولى التى أثبتت الشركة فيها أنها قادرة على العمل أقول : كلفت هذه الشركة بأن تنهض وأن

تشغل هذه الملاحات الجديدة . ثم بعد ذلك عرض الأمر على البرلمان وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٤٩ ، واقرار مجلس النواب للقانون بعد ذلك ، يجب أن يؤخذ منه ، ويستدل منه أيضا على انه قد ثبت لمجلس النواب ان الشركة قادرة على أن تبدأ عملها وان تستمر فيه ، لأنه قد ثبت بالتجربة انها صالحة للاستمرار فى العمل .

فى سنة ١٩٤٩ وفى سنة ١٩٥٠ عرض الأمر على مجلس الشيوخ وهنا وحين يعرض الامر على مجلس الشيوخ - كما لا يخفى على عدالتكم بطبيعة الحال - يمر أولا باللجنة المختصة وهذه اللجنة هى لجنة التجارة والصناعة ثم ينتهى الأمر من هذه اللجنة المختصة ويقدم الى جلسات المجلس . فلننظر اذن كيف جرى الأمر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، وكيف كان على الأخص موقف هذا الرجل فى هذه اللجنة ، فالموقف واضح فى جميع الجلسات ، ولا يمكن أن يؤخذ منه أى شبهة يمكن أن توجه الى هذا الرجل بل بالعكس ان كان هناك ما يمكن أن يقال فى حق هذا الرجل ، فلن يكون هناك الا كل ما يشرفه ويثبت انه رجل مدقق ذو ذمة وذو ضمير ، وانه ماكان يبحث الا عن وجه المصلحة العامة .

وفى اللجنة ، عرض الأمر أول ما عرض فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وكان لسه غنام ماجاش فى الوزارة ، ولا كانش فى الحزب الذى ينتمى اليه ولا كانش الحزب حتى ، قد تولى الحكم . ولما عرض هذا الأمر على اللجنة فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ ، رأت اللجنة تأجيل الجلسة الى ١٩٤٩/٨/٢ ، وهنا أرجو أن ألفت النظر الى سلسلة هذه التأجيلات لأن الوضع يتلخص فى انه عندما جاء هذا الموضوع الى المجلس كان وضع جماعة يريدون رغم مرور عامين على تقديم الأمر الى مجلس الشيوخ أن يؤجلوا وأن يؤجلوا الى ما لا نهاية ، ولهم فى ذلك مصلحة وقد أرادوا أن يكون هذا الرجل - وكان وزيرا وقتئذ - مطية هذه المصلحة ، فأبى عليهم هذا .

الرئيس - يقدر الدفاع يفسر لنا الغرض من التأجيل كان ايه ؟

الدفاع - ايوه - الموضوع ده أجل فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وده وضع يكاد يكون طبيعيا ، لأن الموضوع لسه فى أدوار البحث الأولى وبعدين أجل فى جلسة ١٩٤٩/٨/٢ ، وبعدين حصلت فترة الانتخابات - ويجب أن يكون هذا أيضا واضحا . فعندما تكون هناك فترة انتخابات ، مابيكنش هناك مجلس نواب ، ولذلك بتتوقف جلسات مجلس الشيوخ . وبعد الانتخابات ، أعيد بحث الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس

الشيوخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وكانت اللجنة برياسة الاستاذ صليب سامى والأستاذ صليب سامى هو رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ منذ وقت طويل ، ويكاد يكون رئيسها دائما لأنه رجل له صلة بوزارة التجارة والصناعة ، فقد تولى أمرها مرات قبل غنام وبعد غنام وأنا هنا أريد أن أوضح موقف الأستاذ صليب سامى :

عقدت هذه اللجنة برياسة صليب سامى ، وكان هناك مندوبون من قبل وزارة التجارة والصناعة ، ووزير التجارة والصناعة غنام ما كانش بيحضر اللجنة بنفسه ، علشان نفترض أن له أغراضا كما يريد أن يقول زميلنا ممثل الادعاء . لأنه اذا كانت هناك مسألة تهم غنام ، ويريد أن يتبناها ، كان يبقى حريص على أن يحضر اجتماعات اللجنة بنفسه ولكنه لم يحضر الا جلسة واحدة .

الرئيس — أول مرة نظر فيها طلب الشركة كان فى ١٩٤٨/٩/٧ ؟.

الدفاع — كان فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس — طيب وأجل اد ايه ؟

الدفاع — نظر الموضوع فى اللجنة اللى بيقال ان غنام دافع فيها عن الشركة . .

الرئيس — قبل الانتخابات أجل الموضوع سنة مش كده ؟

الدفاع — قبل الانتخابات أجل الموضوع فترة قليلة .

الرئيس — طيب وكان امتى أول مرة نظر فيها هذا الموضوع فى اللجنة ؟

الدفاع — فى ١٩٤٩/٧/١٩ ، يعنى فى أول النصف الثانى من سنة ١٩٤٩ واللجنة اللى نظر فيها الموضوع ده ، وغنام كان له كلام فيها كانت فى يناير سنة ١٩٥١ . وبعدين عرض الموضوع فى جلسة ٦ فبراير . وزى ما بقول لحضراتكم فضل الموضوع يؤجل من جلسة الى جلسة ، وكان دائما يحضر مندوبون من وزارة التجارة والصناعة وماكانش غنام بيحضر . وكان فى الجلسة أحد مندوبى وزارة التجارة والصناعة واسمه الأستاذ الدفراوى وهو اللى طلب تأجيل البحث . وكان الكلام ده فى عهد غنام والموظف ده بطبيعة الحال لا يستطيع أن يطلب التأجيل الا اذا كانت عنده تعليمات من غنام . ومن هذا يتبين لحضراتكم أن هذا الرجل ما كانش بيخفى شىء لا عن مجلس الشيوخ ولا عن اللجنة ، يعنى الرجل ده ما كانش بيخفى شىء على الاطلاق . قلت لحضراتكم أن الدفراوى هو اللى طلب التأجيل . تعرفوا ليه ؟ لبحث ما قد يرد للوزارة من شكاوى بسبب مخالفة شروط الاستغلال .

الوزارة هى اللى بتطلب التأجيل وهى اللى بتعطل عمل اللجنة وهى اللى بتبدى السبب ، وهو انه فيه شكاوى كثيرة ضد الشركة ، والوزارة تريد أن تتحقق منها فأجلت الجلسة ليوم ١٩٥٠/٣/٦ ، ولما اجتمعت وكانت برضه برياسة صليب سامى أشار الرئيس الى ما قيل فى الجلسة السابقة عن الشكاوى وقال انه اجاب الدفراوى الى طلب التأجيل لبحثها ثم قال ، (ولكنى اعتقد أن هذه الشكاوى سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين لا علاقة لها بموضوع التعاقد) ده كلام صليب سامى رئيس اللجنة وهو حجة من أكبر حجج القانون فى هذه البلد ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان مستشارا ملكيا ، اذن فهو يدرى كل ما يقول ، ويدرى أين تقف حدود المسائل التى تعطل الموافقة على التزام الشركة ، ويدرى أين حدود المسائل الأخرى ، التى وان اعتبرت مخالفات فملهاش دعوة بعقد الشركة .. دى عبارة عن مخالفات تموينية ... يعنى زى دكان بتبيع لهذه الشركة ، أو فرع من الفروع أو مكتب من المكاتب التابعة للشركة ، وحررت له مخالفات تموينية علشان بيبيع بأكثر من السعر المحدد فى التسعيرة ، أو ممتنع عن البيع بتاتا أو ممتنع عن البيع بالسعر المحدد فى التسعير أو ان الجوال جديد والا قديم وتأثير هذا على السعر . كل المسائل دى نسميها مخالفات تموينية ، والمخالفات التموينية دى جايبين لحضراتكم موقف غنام عنها كان ايه .. نرجع مرجوعنا لكلام صليب سامى .. يقول ولكنى اعتقد أن هذه الشكاوى سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين لا علاقة لها بموضوع التعاقد وانما علاقتها بوزارة التموين فلها أن تضع الاجراءات اللازمة حتى تمنع أسباب هذه الشكاوى . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمشروع تقدم الى مجلس النواب فأقره ثم أحيل الينا فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان: أحدهما خاص بالنقاوة .. وكان فى الأول الالتزام ماشى على ماهو عليه ولكن اللجنة رأت أن تلزم الشركة أيضا بشروط أخرى ، وفى هذه الحالة تضطر وزارة التجارة والصناعة انها تأخذ موافقة الشركة فاذا ما وفقتش الشركة فلا حق لوزارة التجارة والصناعة فى ذلك ولا للجنة ولكن التصرف يبقى للبرلمان نفسه ، فأما انه يقر الالتزام أولا يقره ولكن الشركة برضه وافقت على هذه الشروط الجديدة بعد كده ارجع لكلام صليب سامى .. يقول (فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان : أحدهما خاص بالنقاوة ، وثانيهما خاص بالنعومة ، وعلى ذلك تأجل البحث ريثما يصل الينا رد الشركة ،

وقد قبلت الشركة ما طلب منها ، وكان المفروض بعـد قبول الشركة أن تقر وتنهى التعـاقد فى أول جلسة اذ لا اعتراض عليه) امتى الكلام ده بيقـال ؟ فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ . يعنى قبل الهنـا بسنة ! احنـا فى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ ، وصليب سامى بيقـول الكلام ده فى ١٩٥٠/٣/٦ كان بيقـول : انه كان المفروض بعد قبول الشركة لهذين الشرطين اللى اشترطتهم لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيـوخ .. يقول (كان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر ، وان يتـم التعاقد فى أول جلسة اذ لا اعتراض عليه) . ولكن حضرة مدير المنـاجم طلب التأجيل، يعنى الوزارة هى اللى طلبت التأجيل .. ايه اللى حصل بعد كده ؟ اللى حصل ان الجبالى قال : (لقـد كلفنى معـالى الوزير أن أطـلب من حضراتكم تأجيل البحث مدة أخرى حتى يستطيع فى أثنائها دراسـة الموضوع دراسة كاملة) .. أهو ده عيبه ! عيب غنـام انه كل ما يجيـله موضوع يموته بحثا وتدقيقـا الى أن يقتنع به .. وهنـا الرئيس ــ رئيس اللجنة يعنى ــ ابتدأ يعـارض الوزارة فى طلب التـأجيل ، وعضو من الأعضاء كمان ، اعتبر انه ليس للوزارة أن تطلب التـأجيل ، وقال ان ده شغل اللجنة ، مش شغل الوزارة ، واذا ارادت الـوزارة انها تبحث وتدقق فى المشروع ، تبقى تسحبه أحسن . وهنا أرجـع بحضراتكم الى ما قاله صليب سامى رئيس اللجنة (اذا رأى حضرات الأعضاء اعطاء فرصة أخرى لمعالى الوزير ، فلا مانع عندى ، ولقد كان من رأيى أن تنتهى اليـوم) وهنـا قال أحد حضرات أعضـاء اللجنـة (وهل من حق الوزير أن يطلب التأجيل) فرد عليه الرئيس قائلا (هـذا أمر اللجنة ، وانما للوزير الحق فى سحب المشروع وليس من شـك فى أنه لا يملك التحكم فى اللجنة ، ولكن اذا أجبناه الى طلبه ، فيـكون ذلك من باب المجاملة والذوق) وهنـا قال السيد اللوزى (كنـا نود أن تبين الحكومة وجوه اعتراضها حتى تستبين الأمور) فرد الجبالى وقال (ان معـالى الوزير يقصـد من التأجيل الدراسة) فرد عليه حضرة العضو قائلا : (الواقع أن التأجيل المتكرر يسىء الى سمعة الحكومة) .. فرد رئيس اللجنة وقال (ومن شأنه أيضا أن يضعف الثقة بها .. وهنـا تدخل فى المناقشة واحـد من أصحاب المصالح الأخرى وهو عضـو فى اللجنة ولم يمتنع عن أن يشترك فى هذه المناقشات وان يوجـه هذه المناقشات لما فيه مصلحة الشركة الاخرى ، وهى شركة ملاحات بور سعيد اللى سبق لنا اننـا قلنـا عنها أن الصالح الغـالب فيهـا هو الصالح الايطـالى والصالح الفرنسى الى أن مصرت . وارجو هنـا

أن تلاحظوا حضراتكم أن هذه اللجنة مصرية ، واحنا بندقق معاها كل هذه التدقيقات .. وستتبينون حضراتكم من كل هذا انه ما كانش فيه حاجة ابدا يمكن أن تؤخذ على غنام ازاء قيامه بواجبه كمصرى فهو لم يعطل مصالح هذه الشركة ، وستتبينون حضراتكم أن المدة الطويلة التى مرت على هذا النحو وعلى ما سيأتى من نحو هذا ، كان له أثر سيء جدا فى أن تقوم الشركة بالتزاماتها تلك المدة الطويلة التى تسبب فيها امثال هذا الرجل ، واقصد هنا عضو اللجنة الذى كانت له مصلحة معينة فى أن يعاكس هذه الشركة لحساب الشركة الايطالية الفرنسية ، وأمثال بعض موظفى الوزارة . وانا هنا عند حسن ظنكم فلن اتعدى حدودى ولن أتكلم الا بالقدر الذى يتعلق بالقضية فقط . هذا التعطيل هو الذى أوقع الشركة بعد ذلك فى الحرج ، مش فى وقت غنام بل فى سنة ١٩٥٢ ، وما قالته النيابة بشأن ما قدم الى مجلس الوزراء فى العهد المبارك الحالى ، والذى بناء عليه قرر مجلس الوزراء رفع يد الشركة ، وقد رفعت قضية الى مجلس الدولة . واحنا على أى حال لا شأن لنا بها على الاطلاق ، اذ أنه من المفهوم أن ينتهى الأمر بنا فى فبراير سنة ١٩٥١ .. ثم بعد ذلك تجد أمور وأمور وأمور .. هذه الأمور تنتهى بمجلس الوزراء فى عهدكم السعيد الى أن يتصرف هذا التصرف .. يبقى أنا دخلى ايه بأه ؟! .. أحمد عطا الله تكلم علشان يؤيد الحكومة ، لأن الحكومة كانت طالبة التأجيل ، وهو عاوز يعطل .. فيقول (من حق الحكومة أن تقول : أريد أن أدرس الموضوع لاسيما وان العطاء عمل فى ظروف لم يستبن فيها الرأى السليم فى استغلال الملاحات ولذا أرى أن توافق اللجنة على طلب الحكومة) .. وانتهى الأمر بأن قبل التأجيل وتحدد فى هذه المرة لعقد الاجتماع ثلاثة أسابيع واعتبرت الثلاثة أسابيع كافية لأن ينتهى الموظفون من بحثها وعندئذ قال الرئيس فى ذلك (تكلمت مع الوزير ..) وكان قام كلمه بالتليفون .. (وهو يرجو اللجنة قبول آخر تأجيل وانتهت معه على ثلاثة أسابيع) وفى جلسة ١٩٥٠/٤/١٥ وبرضه اللجنة كانت برياسة صليب سامى — الرئيس شرح الوقائع وقال انه لم ترد لنا نتيجة بحث الشكاوى ثم قال (وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فأخبرنى بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه) .. مش أول مرة قالها فى البرلمان علشان يخدع الأعضاء ، بل ده كان فى أول بحث للجنة

اللى تستطيـع أن تطلب من الوزارة اقامة الدليـل على هذا . . ما كانش الكلام ده معـه فى الجلسة علشان يأخد الاعضاء « جركسوة » علشـان بعدها يقال انه أدلى ببيـان كاذب عن سـوء قصد ، لتضليل الشيوخ حتى يجعلهم يوافقـون على القانون . . لا . . وانما حصل هذا فى أثناء بحث اللجنة فى المرة الأولى . . هو بيقول الكلام ده على انه يحقق بنفسه كما تفعـلون انتم . . دول الجماعة اللى بيقعـدوا فى مكاتبهم ويحكـموا على الأمور دول لهم حـكم ، ولكن سليمان غنام راح مكتب الشركةوحقق ثم انتقل الى محطة بولاق الدكرور انتقـالا مفاجئا ، وده كان أول انتقال . ويمكن ده البعض يقول انه ما كانش مفاجىء . . . ولكن الانتقال الثانى لا يمكن التشكيك فى أنه كان مفاجئا . . عمل ايه ؟ ده مسـك التليفـون وطلب الله يرحمه مدير السكة الحديد الدكتـور سيد عبد الواحد ،وقال:وانا عاوز آجى افتش وحالاتدوروا لى على عربة أو قطر من قطارات الملح اللى بتشحن فيها شركة الملح والتعـدين الملح ، علشان آجى أفتشها . وطبعا غنام ما كانش عارف ، سيد عبد الواحـد حيوديه فين . . يا ترى بولاق الدكرور . . . يا ترى بنها . . ياتـرى اسكندرية . . وطبيعى القطر ده متنقل . وبعدين بعد البحث ، المرحوم سيد عبد الواحـد وجد ان القطر موجود فى بولاق الدكرور ، فقال لغنام : ان القطر موجود فى بولاق الدكرور . فراح غنـام وأخذ معاه أكثر من ثلاث موظفين من موظفى الوزارة وكلهم من المختصين : واحد كيماوى علشان يشوف درجة الصفاء والنعومة ، وواحـد وزان علشان يتحقق من الوزن ، وواحد علشان يشوف الخيش . راح غنـام ومعـاه الموظفين دول وفاجأوا بضاعة الشركة فى محطـة بولاق الدكرور ، وبعد كده كله راح فتش على المـلاحات وفتش على الشركة وكان مصحوبا بوكيـل الوزارة مصطفى ماهر ، ومدير المنـاجم الدكتور الدفراوى ، والدكتور برسوم . كان غنـام مصحوبا بهؤلاء فى المـرة الأولى ، وفى المرة الثانية . فهـذا الرجل مش بيخبى حاجة أبدا ، بل انه بيعمـل علشان يبحث عن الحقيقة . ودلوقتى يرجع مرجوعنا الى اللى كنـا بنقوله من كلام اللجنة . وأحب أقول لحضراتكم أنه من أهم ما يعرض عليكم ، كلام صليب سامى اللى هو رئيس اللجنـة . . . يقول (وفى هذه الاثناء قابلت معـالى وزير التجارة والصناعة فأخبرنى بانه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسـن وجه وعاين الشون والتعبئة والشوالات فوجدها على أتم ما يكون . ثم عاين التخزين فوجده يكفى الاستهلاك المحلى كفاية تامة ، وبنـاء

على ذلك فان معاليه لا يعـارض هذا المشروع وانه يقر الاتفاقية) ..
ثم بعد هذا ، وفى الجلسة التالية فى ١٩٥٠/٤/١٧ ، جـه غنـام
وحضر اجتماع هذه اللجنة وهى اللجنة الوحيـدة التى حضرها هـذا
الرجل الذى يقال عنه ان له أغراضا فاذا كان صحيح له أغراض ما كانش
حضر اجتماع اللجنة دى بس ، بل كان حضر من أول الاجتماعات لآخرها
واحب اقول لحضراتكم هنـا ، ان اللجنـة لما تيجى تكتب تقريرها
ففى الغـالب بيكون لتقريرها ده ، أكبر الأثر فى توجيه المجلس ، لأن
اللجنة بيبقى ممثل فيها جميع الأحزاب ، والشىء اللى بيمـر فى اللجنة،
لما بيروح المجلس بيبقى من أسهل ما يكون انه يمـر فيه .. وهـذا
هو الحال فيما يتعلق بهذا الموضوع فيما عدا بعض الأشخاص اللى لهم
نواحى أخرى ، ولهم مصالح أخرى ويروحوا يشوشروا على الموضوع .
وهنا أحب أقول لكم أن اللى كان بيشوشر على الموضوع كان وكان
وكان . بلاش الموظفين .. واحد اسمه نسيم رومانو . وده كان موظف
عند الشركة ومختص بمسائل الخيش وطردته الشركة من خدمتها .
واثنان كانا فى وقت من الأوقات عضوين فى مجلس ادارة الشركة بل كانا
عضوى مجلس الادارة المنتدبين ، وهذان الاثنـان قررت الجمعيـة
العمومية بعد ذلك بنـاء على خلاف وقع بينها وبين رئيس الشركة
وأعضاء مجلس الادارة الآخرين أنهما يعزلان ، فلما عزلا ، وقفا للشركة
بالمرصاد . وآخرين كانوا بيطمعوا فى أن الشركة تعطيهم كميـات من
الملح لا قبل لها بها ، لكى يحتكرا الملح فى البـلاد ، وبعـد كده أنا جى
لكم فى الأحكام اللى صـدرت لمصلحة الشركة . وبرئت الشركة من كل
ما نسب لها وما قال عنهـا هؤلاء وهؤلاء ، ومن بينهم هؤلاء الذين طالبوا
الشركة بهذا الطلب الذى أسلفت الاشارة اليـه . فلما لم تجبهم الشركة
الى ما طلبوا ، كانوا من أكثر المتحاملين على الشركة فراحوا يحاربونها ..
راح هؤلاء يحاربونهـا وكذلك فعلت شركة الملح والصـودا الانجليزية
وشركة بور سـعيد الفرنسية .. راح يحاربها كل هؤلاء الموتورون ،
لأنه كانت لهم مصلحة فى هذا ، فالشركة دى فوتت عليهم هذه المصلحة .
بعد كده نرجع تانى للجنة .. جه غنـام فى هذه الجلسة .. وهنا يقول
الرئيس تمهيـدا لتقديم غنام (لقد ذكرت فى الجلسة السابقـة ما صرح
به معالى وزير التجارة عن نتيجة دراسته وتحقيقه الشكاوى التى
قدمت ضد الشركة) وهنـا قال غنام (يجب أن نفرق بين هذه الشكاوى
وحق الالتزام ، اذ أن حق الالتزام أمر ينفصل عن الشـكاوى) يعنى
هو لم يهمل الشكاوى .. وبعدين يقول (وقد حققت هذه الشكاوى

بنفسى لاسيما ما يختص منها بمسألة الشوالات ، اذ قالوا عنها انها قديمة وتقدم للجمهور على اعتبار انها جديدة ، وقد تحريت الأمــر وفاجأت عربات السـكة الحديد التى يشحن فيها الملح ، والتى تقصد الوجه القبلى . كما رافقنى موظفـان من الوزارة لأنه قيل أيضــا أن هناك نقصـا فى الوزن ، ولكنى وجـدت الشوالات جديدة ، كما أن الوزن لم يكن به نقص ، وقد حرر محضر بذلك ، كما أرسلت الى مراقبة الأسعار بالوجه القبـلى بمراقبة هـذا الأمر .. شوفوا بأه ده ... لم يكتف بأنه تحقق مرتين .. مرة بالاسكندرية ومرة فى بولاق الدكرور. لا .. بل يقول (كما أرسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الأمر ، وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق) اتضـح ده امتى ومن مين ؟! اتضح هــذا من تحقيق مراقبة الأســعار ... حتى الحاجة اللى قال عليها غنام لم تكن على حق ، وانا أقول كـلام على مسئوليتى وانا كنت طلبت ضم قضايا فى هذا الصـدد ولازالالوقت متسعـا أمام المحكمة علشان تجيب كل القضايا دى ، التى أقول بأعلى صوتى ، انه لم يحكم فى أى قضية منها ضد الشركة ... غنـام أمامه التحقيق الادارى بتـاع المصلحة بتاعته .. هو بيقول لهم ان الشكاوى دى كانت على حق .. فأين هو اذن الذى يخفى معلومات عن اللجنة أو عن المجلس أنا حا أقول لكم الكلام الخاص بمجلس النـواب ، وبعدين حا أقول لكم الكلام الخاص بمجلس الشيوخ ، ومنـه حتعرفوا اذا كان غنام فى أى وقت من الأوقات أخفى حاجة أو انه كان كاذبا متعمـــدا ذلك ، علشان يضلل الشيوخ والا لأ .. وحتعرفوا ان غنام ما كانش كده . انما غيره هو اللى كان كده .. الواقع ان مما كنا نشكو منـه فى العهود الماضية ، أن يأتى الوزير لأسباب حزبيــة فينقض ما أبرمه الوزير السابق .. ولما جه غنـام كان عنـده من الرجولة والتجرد من الحزبية ما جعله مضرب الأمثال .. وهنـا انتقل الى عطا الله هـذا الذى سبق أن أشرت اليه ، وده كان من أكبر الوفديين .. كان رئيس لجنة الوفد فى بور سعيد وابن شيخ قديم من أكثر النـاس اتصالا بالحزب الذى كان منتميـا اليـه ، وهو اللى أصبح بعد أبيه عمـدة الوفد ، وشيخ فى مجلس الشيوخ منذ زمن طويل ...

الرئيس ــ انتم كنتم بتسموا الواحد من دول عمـــدة الوفد ، وعمـــدة السعديين ؟

الدفاع ــ انا أقصد يعنى عماد النـاحية .. يعنى اللى كان بيعتمـد عليـه الحزب بالمعنى اللغوى ، مش بالمعنى الادارى .. عطا الله ده جه لغنـام



بورليتى
ماكينات الخياطة
ذات الشهرة العالمية
مزايا محتويات ماكينة الخياطة
بورليتى
BORLETTI
• لة تشحيم خاصة لضبط المقادير اللازمة لها
• بدون صوت قطعيا - هادئ بدون هزة عند الاستعمال
• تعيش مدة طويلة والى أمد بعيد
• دهان مضمون - كروم ثابت
• سهلة الاستعمال
وتطلب من محلات أصبح لها بالبيع - تسهيلات فى الدفع



مصنع النسر المصرى للحياكة
شارع ترعة جزيرة بدران رقم ٩٦ روض الفرج بمصر
اكبر مصنع فى الشرق
لصناعة التريكو الممتاز
من الصوف النقى
بلوفر . جوارب
فانلات (انترلوك)
سليوفر
كالسون جبر (حريمي ورجالى)
س.ت ٧٣٣٩١
THE EGYPTIAN
EAGLE
KNITTING
FACTORY
ARTICLES
TRICOTES
CHAUSSETTES
CAIRO
TELEPHONE: 44793
TELEGRAMS: EAGLEFACT



جميل يوسف مصرية
٨٧ شارع الأزهر - القاهرة
ص. ت. ٢٣٦٨٩
تليفون ٥٠١٧٤
تاجر جميع أصناف الخيوط
الحريرية والصوفية
والقطنية لزوم النسيج
والتريكو
وبكر الخياطة ٦/٣
١٠٠٠٠ ياردة
ر. ماتوسيان وشركاه
أكبر مصنع
للطباعة الفنية
وعلب الكرتون وأوراق اللعب
أمير
روض الفرج - القاهرة
تليفون ٤٦٠٧٢ - ٤٦٠٧٣

وأراد أن يضغط عليه لدرجة انه راح واشتكاه للنحاس باشا ، واستخدم هذا السلاح وقال له : الشغل ده كان فى عهد السعديين ، فلم يسمع منه هذا الكلام أيضا ، لأنه لا يريد أن يبحث الا عن المصلحة .
ويقول غنام بعد ذلك (وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق ، ولكن هذا لا شأن له بابطال عقد الالتزام ، أما مسألة الأسعار فان مخالفتها يحققها القضاء ، كما اننى انتقلت الى ملاحة المكس وتفقدت الحالة هناك ووجدت أن هناك تيارات غريبة ، اذ تصلنى خطابات غفل من الامضاء وبعضها متشابه ، يطعن مرسلوها فى بعض حضرات الشيوخ أو الموظفين . كما أن الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم مصلحة خاصة . ولكن الوزارة لا غرض لها الا تحقيق المصلحة العامة) . كانت تكتب مقالات طويلة عريضة فى الجرائد وكانت هذه المقالات ليست الا اعلانا مدفوعا ثمنه من خصوم الشركة ، وكانت الشركة تجيب مقالة هى كمان ، ترد بها على المقالات اللى كانت بتنكتب ضدها . وهذا هو ما سماه غنام تيارات مختلفة حار بينها ، فترك الأمر كله بين يدى اللجنة والبرلمان . ان غنام يقول (كما أن الجرائد تتعرض لهذا الموضوع) فهل بعد هذا يقول ان غنام كان يخفى شيئا ؟ ازاى ده !! ده كان بيقول اللى فيه الكفاية ! ده بيقول (كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم صلة خاصة ، ولكن الوزارة لا غرض لها الا تحقيق المصلحة العامة ، وانا من جهتى انفى كل ما يقال عن حضرات الشيوخ والموظفين) . . شوفوا حضراتكم كرامة هذا الرجل. الا ليت غناما يعامل كما يعامل هو غيره من الناس . تيجى له حاجات كثير غفل من التوقيع ولكنه مش عاوز يتهم أحد فيقول (وأنا من جهتى أنفى كل ما يقال عن حضرات الشيوخ أو الموظفين ، لأنى درست هذا الموضوع فلم يتبين لى أن أحدا من حضرات الموظفين له غرض خاص ، كما انى أرى أن المسألة تحتاج الى اصلاح شامل ، ولذلك رأيت أن نعيد النظر فى قانون المناجم وتعديله ، وفعلا شكلت لجنة واستعرضنا المسألة ، وانتهينا من دراستها بعد عدة جلسات . .) ولم يقف عند هذه المسألة فحسب ، بل وصل الى الأساس فيقول (كما انى علمت أن شبه حملة قد وجهت الى أحد حضرات الموظفين الذين شهدوا اجتماع لجنة التجارة بالمجلس وقد تألمت لهذا ، ونريد أن نسير على تقليد برلمانى ، أرجو أن تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع) . . لقد رأى ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة .

فماذا يقــال بعد ذلك ؟ ليس معنى هذا الا أن أكون أمينــا فى أداء واجبى مفيش أكثر من كده تدقيق .. هو يقول اذا كان فيه مصالح متعارضة . اسمعوا رأى الاثنين . واذا كانت الشركة لهـا مصلحة وتريد أن تحقق مصلحة أو غرضا غير مشروع ، فهذه تتحفظـوا فيهـا الى أن تأخذوا رأيى . مفيش بعـد كده تدقيق فى الدنيـــا .. شوفوا حضراتكم هو بيقــول للجنة ايه ؟ بيقــول ايه فى الجلسة الوحيـدة اللى حضرها ، ولم يحضر قبلها ولا بعـدها .. يقول (نريد أن نسير على تقليد برلمانى أرجو أن تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة عنـد بحث الموضوع . وما هذا الا لأكون أمينـــا فى أداء واجبى ولاشك فى أنه اذا كان هناك مصلحة معينة لشركة ، فانى أتحفظ فى ابداء رأى هذه الشركة المعارضة ، ثم لحضراتكم بعد ذلك أن تقـرروا الغاء ..) شوفوا حضراتكم .. هو لم يبدأ بقوله ابقاء ، بل بدأ وقال الغـاء أو بقاء هذا الالتزام . وانا أعرض على حضراتكم نتيجة هـذه الدراسة ولا أتمسك برأى خاص ، ولحضراتكم الرأى الأعلى . وبعد قليل غادر غنام اللجنة وروح وتركهم يتناقشون مع بعضهم ، بعد أن أعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ... وقد لاحظتم حضراتكم كيف انهى كلامه مع الأعضاء ، وكيف قال والرأى لكم .. ولكم فى النهـاية ... الرأى الأعلى لحضراتكم — ويكرر هذا مثنى وثلاث ..

انتقل بعد هذا الى جلسة ٢٢ مايو علشـــان تكمل سلسلة هـذه الجلسات وكانت برضه برئاسة صليب سامى .. كل المناقشات أصبحت — بعد ما بين غنـام كل ما عنده — أقول أصبحت كل المناقشات ، عبارة عن مناقشات موضوعية فى موضوع الالتزام وبعـدين جلسة ٢٦ يونية ، وبعدين راح الموضوع الى مجلس الشيوخ .. يعنى خلص من اللجنة وراح لمجلس الشيوخ ... هذا هو موقف غنام فى اللجنـــة وقبل ما آجى لموقف غنـام فى مجلس الشيوخ ، عاوز أقول ايه اللى حصل فى اللجنة .. اللجنة كانت نتيجة بحثها أنها وافقت على الموضـوع ما عـدا ثلاثة .. واحد مالوش دعوة بالموضوع ، هو الاستاذ عبد السلام محمود . واثنين كانامن شركة بور سـعيد هما : أحمد عطا الله ، واصلان قطـاوى . وهما أيضا من أعضاء مجلس ادارة شركة بور سعيد ، وهى شركة منافسة . أما بقية اللجنة فقد وافقت على المشروع .

الرئيس — وليه ما تنحوش من الأصل عن نظر الموضوع ؟

الدفاع — ما تنحوش ، وكان يجب عليهم أنهم يتنحوا .

الرئيس ــ وليه ما طلبتوش منهم بذوق انهم يتنحــوا ، ليه هو مفيش لائحة داخلية تنص على ذلك .

الدفاع ــ فيه لائحة داخلية ، ولكن مفيهاش نص بالشكل ده ، واللى بيفترض انه اذا كان لواحد مصلحة ، فهو اذا اشترك فى المناقشــة يشترك فيها ، ولو أن له مصلحة . ولكن المفروض أن يكون عنده ذمة وضــمير . دلوقتى احنــا فى لجنة بتضع الدستور ، لما تيجى نقطة زى دى ، لا يمكن اننا نفصل فيها فصــلا قاطعــا . .

الرئيس ــ المفروض أن اللائحة الداخلية معمولة علشان تنظم المبدأ !

الدفاع ــ لأ . مفيش ما يشير اليــه سيادة الرئيس .

المتهم ــ دول عملوها للمحامين .

الدفاع ــ أيوه علشان ما يخدش قضية ويجى يترافع فيها فى المجلس .

الرئيس ــ يظهر أن اللائحــة مفيهاش تنظيم لهذا ؟

الدفاع ــ أكاد أقطع بأنى لا أعرف ان فى أى دستور من الدساتير ، ولا فى أى لائحة داخلية من اللوائح ، ما يذهب اليــه سيادة الرئيس من تدقيــق الى هــذا الحد . والسبب يمكن يكون واضح ، وهو أن الدســـتور ينظم العمل . والادوات بتاعته وهى المجلسان . . مجلس الشيــوخ ، ومجلس النواب . . والدستور لا يفترض وهو ينظم هــذا العمل ، ان دول ناس ما عندهمش ذمة .

الرئيس ــ أهى أخلاق بلدنا كده ، وده اللى كان ملموس ، فكان يجب أن نراعى ذلك فى الدستور .

الدفاع ــ هذه مناقشة مبدئية ، وسيادة الرئيس يعنى دائما بالمبادىء ، فلما سألنى قلت له ما كان يجــرى عليه الأمــر . فاذا رأى ســـيادته أن بلدنا لها هــذا الوضع الخاص ، فليكن هــذا وليراع هــذا عنـــد وضع الدستور الجديد .

الرئيس ــ اللى باقوله هو على أساس الوقائع الملموسة .

الدفاع ــ علشان ناخد بالحاجات دى ، يحتاج الأمر الى وقت . ويتطــلب الامر قيام ثورة علشــان . .

الرئيس ــ يعنى الحاجات دى لم تكن ملموسة الا بعــد قيام الثورة ؟

الدفاع ــ كان بيبقى فيــه اصلاح ، ولكن ماكانش بيكون اصــلاح راديكالى . فمثلا حكاية المحامين ماكنتش موجودة فى الأول وبعــدين عملت . على أى حال المسألة بتاخد وقت .

الرئيس ــ الاستاذ غنام كان وزير فى الوزارة ودخل اللجنــة وشاف ناس كانوا أعضاء فى مجلس ادارة الشركة ، كان لازم يفكر فى هذه الغلطـــة . النهاردة عضوين ، بكره يمكن يبقــوا خمسة مش كان لازم تفــكر فى الموضوع ده ؟

الدفاع ــ فاتنى أن الأمر لا يمكن أن يقتصر على اللائحة الداخلية . لان حرمان أحد الاعضاء سواء من حضور بعض اجتماعات اللجان ، أو حرمانه من أن يدلى بصوته ، كل الحاجات دى تقتضى تعديل فى الدستور نفسه مش فى اللائحــة الداخلية . وهذا من الناحية الشرعية أو من الناحية القانونية . وبعد كده حصـــل فى مجلس النواب بجلسة ١٩٥٠/٤/١٧ أن وجه الى غنـــام سؤال من النائب المحترم محمد سالم جبر (هل صحيح انه قدمت للوزارة شكاوى من جميع موزعى الملح بالقطر المصرى ضد شركة الملح بالاسكندرية ، ذكروا فيها وقائع لمخالفــات خطيرة ، واذا كان الأمر كذلك فما الذى اتخذته الوزارة من الاجراءات قبل هذه الشركة ؟ ألا يرى معالى الوزير ــ وده كلام النــائب محمـــد سالم جبــر ــ ألا يرى معالى الوزير انه من المصلحة العــامة اعادة النظر فى أمر التكليف الخــاص بملاحة المكس بالاسكندرية .. وهكذا تتبينــون حضراتكم من هذا السؤال ان السائل سأل ، وأشار الى المخالفات واستنتج الوجهة التى يريد أن يصل اليها . فقال الوزير قمت بنفسى بتفتيش مفاجىء على الملح المشحون من الشركة الفرعية بواسطة السكة الحديد ، والموجود بمحطة بولاق الدكرور وكان معى فى هذا التفتيش أحد حضرات مفتشى التموين وحضرة مدير المعمل الكيماوى وغيرهما من الموظفين الفنيين للتحقق من نظافة الملح وحالة الأشولة وصحة وزنها ، قمت بزيارة منطقـــة الاستغلال بالاسكندرية ومعى حضرات موظفى الوزارة الفنيين للاطلاع على عمليــة الاستخراج والشحن وكلفت حضرة مفتش الاسعار بمكتب السجل التجارى ــ وأحب أن أقول لحضراتكم فى هذا الصـــدد ــ ان مكاتب السجل التجارى تكاد تكون موجودة فى كل بلد من بلاد القطر ، ويقول غنـــام فى رده على سؤال النـــائب محمد ســـالم جبر ، انه لم يكتف بمفتش الاسعار ، بل كلف أيضا مكاتب السجل التجـــارى فى كل انحاء القطر بالتفتيش على شـــون الملح بجميـــع جهـــات القطر من حيث توزيع الملح وتعبئتـــه وبيعـــه ، وهذا ما نسميـــه بالمخالفـــات التموينية ثم يقول غنـــام .. وقد أثبتت نتيجة تلك المعاينـــات وهذا التفتيش فى محاضر ، وما زالت الاجراءات مستمرة لتحقيـــق الوقائع الـــواردة فيها اذ لاشك أن كل مخالفــة يثبت وقوعها تبلغ فورا الى النيـــــابة

كما حصل بالفعل ، لا تخاذ ما يلزم نحوها . واذا ما صدرت أحكام قضائية نهائية بالادانة ضد المسئولين عن ادارة شركة التعدين فسوف ينظر فى مدى تأثير هذه الأحكام ، سواء بالنسبة لأمر التكليف للشركة ، أو بالنسبة لمشروع التعاقد المقدم للبرلمان عن هذا الاستغلال ويجرى اللازم قانونا حسب الاحوال .

وهنا قال محمد سالم جبر : ان أمر التكليف هذا معروض على لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، بعد أن أقره مجلس النواب السابق لصالح شركة الملح والتعدين الأهلية بالاسكندرية فهلا يرى معى معالى الوزير أن العدالة والمصلحة تقضيان بوقف نظر هذا المشروع حتى يتم بحث تلك الشكاوى الخطيرة والتى منها ان هذه الشركة تخصص ٥٪ من ارباحها لاعطائها للموظفين فى حين أن شركة بور سعيد تعطى ٣٠٪ فرد الوزير وقال لقد حضرت اجتماعات لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ اليوم أثناء بحثها هذا المشروع وأقرر هنا كما قررت هناك أنه يجب الفصل بين الشكاوى التى تقدم بها بعض الموظفين والمنافسين ، وبين المشروع المنظور الآن بمجلس الشيوخ اذ لا يوجد مطلقا ما يبرر تعطيل المشروع حتى الانتهاء من بحث هذه الشكاوى التى ثبت ان بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح . وستتخذ الوزارة الاجراءات القانونية بخصوص الشكاوى التى ثبتت صحتها بمجرد الانتهاء منها . هذا هو موقف الرجل ــ هذا الرجل المسكين ــ فى مجلس النواب . بقى موقفه فى مجلس الشيوخ وقبل هذه الجلسة وقبل أن نبدأ بما جرى من نقاش فى مجلس الشيوخ ، احب أن أقول لحضراتكم مسألة لها أكبر الأثر فى انكم تحكموا على هذه المناقشات .. المسألة دى ايه ؟ المسألة كانت انتهت من اللجنة وراحت المجلس فلما راحت المجلس ، المعارضين اللى لهم غرض فى نفوسهم أرادوا أن يعطلوا .. قالوا ايه .؟ قالوا نطلب رد التقرير الى اللجنة هو كان فيه طريقة ، هى انه اذا طلب رد التقرير وقبل مقرر اللجنة والمجلس ، يعنى وافقوا على أن يرد التقرير الى اللجنة .. فان التقرير يرد اليها .. أول مرة المقرر قال : طيب وغنام وافق على أن يرد التقرير الى اللجنة ، لأن دى كانت أول مرة لسة بعد ما بحثت اللجنة المشروع .. فرد التقرير الى اللجنة .. التعطيل الأول أخذ نحو ستة أشهر ، والتعطيل الثانى أخذ نحو خمسة أشهر . اجتمعت اللجنة وبحثت ورجعت مرة ثانية الى مجلس الشيوخ .. وفى المرة الثانية قالوا نطلب اعادة التقرير مرة أخرى الى اللجنة ... ليه ؟ لأن عندنا

بيـــانات وملاحظات نريد أن ندلي بها . طيب وافقــوا على هـــذا ؛ راح التقرير للمرة الثانية مردود الى اللجنة تعرفوا الملاحظـات والبيانات الجديدة كانت ايه ؟ لا ملاحظات ولا بيـــانات ولا أى شيء جــديد ، انما كانت طريقة للتعطيل واعادة الأمر للجنة ! وثابت هذا فى اللجنــــة ، فهم لما قالوا مرة ثانيــة ان التقــرير يعـاد للجنة لابداء ملاحظـات وبيانات جديدة ، قالت اللجنة فى تقريرها اللى رفعته للمجلس : ونظرا لعــدم تقديم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على هــذا المشروع ، رأت اللجنة الموافقة بالاجماع على تقــديم تقــريرها الأول فى المـــدة دى ، حتى اللى كانوا بيعطلوا . . قالوا نقدم التقرير .

تعرفوا حضراتكم فى الجلسةهذه رئى اعادة الموضوع الىلجنة التجارة والصناعة للمرة الثالثة ، ولا يمكن اطـلاقا . أظن لما ييجى الوزير بعــد كل هــذا وبعــد أن اطمأن ضميره وبعد أن أعطى كل فرصة ســواء فى الوزارة أو فى اللجنة ، وبعد أن مر على المسألة أكثر من ســنتين ، وبعد أن أعيــد التقرير مرة فمرة أراد اعادته للمرة الثالثة ييجى الوزير ويعــارض فى هذا ، لا يمكن أن يقول أحد انه بيعمل لمصلحة الشركة .

أنا فى مجلس الشيوخ ـــ وأستميحكم أن أطيــل شــوية لكى أريح ضميركم الى مالا نهاية ـــ هنــاك رجل تفتخر به حيــاتنا البرلمانيـــة . شخص ليس له دعوة بهذا كله وهو الدكتور ابراهيم مدكور . . الدكتور ابراهيم مدكور كان معارضـــا للوزارة ، وللمعارضة حكمها ، وهــو كمعارض تكلم فى هذه الجلسة وقد أشرت فى أولى مرافعتى انه كانت هناك أغراض . ولما قلت ووصفت أصحاب هذه الأسماء ، وأخشى هنا وأنا أشير الى الدكتور ابراهيم بيومى مدكور أن يتسرب الى الــذهن ان ابراهيم مدكور صاحب غرض . . لا . هو رجل برلمانى من طــراز عظيم ونزيه ، ومن أكثر النـــاس تدقيقـــا وأطهر النـــاس يدا ، وهو من النـــاس الذين لا يصيبهم أى رشاش ، وهو من الذين يتعـــاونون تعاونا صادقا مع العهد الحاضر .

ابراهيم بيومى مدكور هذا ، هو الذى دارت المناقشة بينــه وبين غنـــام . وسأمر على قدر الامكان على كل ما قاله مدكور وكل ما قاله غنام وأيضا كلام الاثنين لأنهما مختصان أكثر من باقى المجلس كله وانصافا للحق عاوز أقول لكم كل حاجة يمكن أن يكون لها أهمية والاثنين هما المقرر ، وهو الرجل الذى ينوب عن اللجنة فى الشرح أمام المجلس ، والأستاذ صليب سامى رئيس اللجنة فهما يتنـــاوبان هذه المهمة .

فكلام الدكتور مدكور « أرجــو من حضراتكم الموافقة على رد التقرير

الى اللجنة للاسباب الآتية » أقول لحضراتكم ان هذه كانت ثالث مره يرد فيها التقرير لأمرين : الأمر الأول انهم يشوفوا الاتاوة المستحقة للحكومة ، مسألة حسابية . . مسألة لا ينتهى أمرها ! ليه ؟ لأن الحسابات موجودة ، والحسابات طبعا تأخذ وقتا طويلا وأمر النزاع يقتضى وجود خبراء علشان يشوفوا الدفاتر ، ويعملوا حسابها مرة واثنين وثلاثة . الحسابات دى أرسلت لادارة الشركات للاختصاص أولا ، وثانيا لمراقبة تنفيذ قانون الشركات الخاص بالنسبة للموظفين والعمال المصريين الى جميع موظفى الشركة . فيه قانون شركات يقول ٧٥٪ . .الخ وطبعا الى جانب هذا ما دام هذا حق لكل مصرى ، يبقى من باب أولى حق لأى ادارة من ادارات الحكومة . وأن من رأى مخالفة للقانون ، عليه أن يبلغ عليها . وهذا مبدأ من المبادىء المسلم بها عند جميع الناس . يعنى اذا رأى مخالفة من اللى تودى محكمة الجنايات أو الجنح أو المخالفات يبلغ عليها . فطبيعى أن يقبل أيضا من ادارة الشركات ، ولو أن مالهاش اختصاص . والاختصاص ده يبقى اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر ، واختصاص مصلحة التموين أصلا . وراح لمصلحة التموين من بدرى من قبل الجلسة دى بزمان . كان صحيح فى وزارة التجارة والصناعة انما ما كانش فى عهد غنام اختصاص التجارة ، ولكن اختصاص التموين . ومع ذلك يقبل غنام من ادارة الشركات كل كلام فى هذا . ولكن المخالفات هذه اللى حققت مرة واثنين وثلاثة قدمت الى النيابة ، والنيابة رفعت أمرها الى القضاء ، وان غنام صرح أكثر من مرة فى كل ناحية من نواحى العمل ، سواء أمام اللجان أو أمام مجلس النواب أو أمام مجلس الشيوخ ، أن هناك مخالفات وان هذه المخالفات ثبتت على الشركة ، وان بعضها أحيل على القضاء . يبقى بعد كده متجيش ادارة الشركات وتقول لازم تتقدم للبرلمان ، بالعكس لو كانت من غنام كنت أشك فى ادارة الشركات ، والتقرير لاشىء فيه ، أقولها واكررها ولا أحب أن استعمل ألفاظا بالمثل ، أقولها واكررها ، لم يكن الى انه نظر الأمر فى هذه الجلسة التى تكلم فيها غنام . . لم يكن هناك ماهو منسوب للشركة الا مخالفات تموينية ، وتعذرنى المحكمة اذ أقرر هنا أن كل هذه المخالفات حكم فيها بالبراءة . ويسمح لى سيادة الرئيس أن أقول له أن محكمة عابدين قالت : أن كل هذه الشكاوى كيدية من جماعة لهم مصالح يريدون الاضرار بالشركة ، وأظن مفيش فى الدنيا بعد كده .

رد غنام على ابراهيم مدكور بيقول له ايه ؟ . . . بيقول له ان فيه

نواحى عاوزين نتبينها « أية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم ؟ يعنى هو حاسس بناحية ، وستجدون أن غنام يريد الايضاح عن كل شيء . يقول له نعمل استجواب ؟ يقول أهلا اعمـلوا استجواب . يقول له فيه كلام .. يقول له لازم تقول لنـا الكلام عن مين » .. غنام مش الشخص اللى يخفى حاجة أبدا . حتى من الناحية النفسية ، لما واحـد يقول حاجة يقوم يحلق عليه ، ولكن لما ييجى واحد يتحـداه وابراهيم مدكور بالفعل تحـداه ، قال له حاجات محرجة وغنـــــام لم يهرب من هذا . ولما طلب أن تعاد للجنة ــ ووالله لو كان هــذا الرجل أراد اخفـاء شيء لقـادر أن يردها للجنة ولكن ــ قال له غنــام اذا كان عندك حاجة قلها هنا .

الرئيس ــ قلت حضرتك انها لما تروح اللجنة ، فمن غـــير الممكن انها تطبخ بسهولة .. تطبخ ازاى ؟

الدفاع ــ نسبيا .

الرئيس ــ قلت قبل كده ما دام تدرس فى اللجنة تمر غالبا فى المجلس .

الدفاع ــ سيدى الرئيس بيعصرنى قوى ، وأنا سعيد بكده . والكلام أقصد به مدلولات ومش ضرورى يطبخ ، اذا كانت المسألة عاوزة طبخ يروح طبعا للجنة ثانى ، ويمكن ما ينجحوش فى طبخه . غنـــام قال « وأية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم » قال مدكور « شركة من الشركات أعطيت أمر تكليف وقامت بعملها فهى خاضعــة لاشراف وزارة التجارة والصناعة من ناحية عملها ، وخاضعة لمصلحة المناجم والمحاجر ، وخاضعة أيضا لادارة الشركات « قال هذا وهو نفس الكلام الذى قاله أولا ! وفى الواقع مدكور فسر نفسه بنفسه ، اذ فسر المـاء بعد الجهد بالماء ! اذ قال « ولاشك أن أى تعـاقد مع أية هيئة أمر خطير وفى هذا يجـب أن نفيــد من التجارب قبل الارتبــاط بالعقــد الأول ، وأود أن أرى على ضوء دراسة اللجنة أن اشراف هذه الجهــات سواء فى ذلك مصلحة المناجم ، أو ادارة الشركات .. ادارة الشركات بوجه خاص لها شــــأن فى هذا الموضوع » بالعكس يا حضرات القضاة . اللى له شأن فى هــذا الموضوع هى مصلحة المناجم والمحاجر . أدى هذا الى أن شروط التعاقد وأوامر التكليف قد احترمت . ولو لم تحترم ــ وهذا عسير ــ علينــا أن نتقدم الى الخطــوة النهائية ، وبنـــاء على ذلك نطلب رد التقــرير الى اللجنة لكى توضح لنـا نتيجة التجربة التى قــدمت » برضــه الختام بتاع كلامه طلب رد التقرير الى اللجنة للمرة الثالثة .

وقال غنام « أعتقد أنه لا محل اطلاقا لاعادة هذا التقرير الى اللجنة ، لأن هذا التقرير بالذات أعيد عدة مرات الى اللجنة ولم تتقدم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على مشروع هذا القانون . أما ما يثيره حضرة الشيخ المحترم ابراهيم مدكور بأن هناك فرقا بين أمر التكليف وادارة الشركة ، لأن أمر التكليف يكون تحت اشراف الحكومة وسواء الشركة تدار بأمر تكليف أو تدار بدون أمر تكليف ، فان رقابة الحكومة موجودة فى الحالين ويظهر انه قد تسرب الى ذهن حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة هى التى تدير هذا المرفق عندما يكون هناك أمر تكليف ، والحقيقة ان الحكومة تشرف فقط كما هو الشأن فى أى شركة . ان عقد استغلال أى مرفق قد انتهى سنة ١٩٤٧ ، وقد سبق أن ناس عقدوا هذا الامتياز على أن تؤول جميع هذه الشركات الى الحكومة بمجرد انتهاء امتيازها .

الرئيس ــ انت حتقرأ المضبطة كلها والا ايه ؟

الدفاع ــ اذا كان على قراية المضبطة كلها ، حناخذ وقت لغاية بكره فأنا استأذنكم فى قراءة بعض فقرات .

الرئيس ــ اذا كان الأمر يهمك احنا مستعدين نسمع .

الدفاع ــ دى نقطة مهمة قوى .

الرئيس ــ السيد غنام ممكن انه يفسر أكثر ، لانه حافظ الموضوع كويس .

الدفاع ــ أنا أقدر أفسر أحسن منه .

« اذا كان ثمة ملاحظات . فقد سبق أن عهدت الى مكاتب التسجيل التجارى وجميع البلاد ، باجراء تحقيق فى الشكاوى التى ترد الى الوزارة فتبين صحة بعضها من بعض . وقد أحيل الصحيح منها الى النيابة العامة » هذه هى الأولى . والثانية يقول غنام : انه مستعد لأن يرد فى هذه الجلسة على جميع ما يطلب منه من بيانات واستيضاحات فما الذى يطلبه حضرة الشيخ المحترم مدكور ؟ والثالثة « اذا كان عندك أسماء قلها لنا ، واذا كان عندك شكوى فى أى انسان قل لنا اسمه ايه ، واذا كنت عاوز تعمل استجواب ، الحكومة يهمها ذلك . لأن الاستجواب يوضح الأمر كله على نور فنحن ليس لدينا مانخفيه » ايه اللى خرج به الدكتور مدكور نفسه فى كل هذا . قال غنام « يتفضل بالاطلاع على كل ما يريد الاطلاع عليه ، قبل أن يطلب تحديد البيانات التى يطلبها . والوزارة على استعداد لاجابة طلبه » هذه قاطعة يعنى حتى اذا كان عاوز بيانات أو تقارير بس يقول لى . . خلصنا من هذا .

عاوز أوضح حاجة بسيطة فيما يتعلق بحق الدكتور مدكور نفسه ، اذا كان يريد أن يتحرى الأمر . اللجنة تبيح لكل عضو من أعضاء البرلمان انه يحضر فى أى لجنة ولو لم يكن عضوا فى هذه اللجنة يعنى كان يقدر الدكتور مدكور يحضر لجنة التجارة والصناعة ، بس لما يحضر مايتكلمش ولا يؤخذش صوته ولكن اللائحة احتاطت لهذا وقالت : اذا كان لأى عضو مش من اللجنة أى اقتراحات ، يبقى فى الحالة دى يكتب اقتراحاته وملاحظاته ويبعتها لرئيس اللجنة وفى هذه الحالة يمكنه أن يشترك فى المناقشة ولكن لا يكون له صوت . هذا فيما يتعلق بحق ابراهيم مدكور . فى المادة ١٥٨ مسألة الوقت تنص « على كل لجنة أن تقدم تقريرا فى ظرف شهر من مدة العمل البرلمانى عن كل موضوع يحيله المجلس اليها ، ما لم يحدد المجلس أو اللائحة ميعادا آخر . فاذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان سبب التأخير ، وتحديد المدة اللازمة لاتمام عملها وسيعرض الأمر على رئيس المجلس لمنح المدة . فاذا لم يقدم التقرير فى الموضوع كان للرئيس أن يعرض الأمر على المجلس ويتخذ بشأنه ما يراه » . نحن نأخذ على العمل البرلمانى أكبر المآخذ ، انه يعطل الأعمال . فلما تبقى المسألة فحصت كل هذا الفحص ويراد اعادة التقرير الى اللجنة لثالث مرة يبقى غنام مذنب ؟

الرئيس ــ أرجو الاختصار .

الدفاع ــ أنا قربت أخلص .. بعد ذلك أقول لكم عن أمر القضايا اللى حفظ فيها الموضوع . ابراهيم مدكور أظن اذا كان هناك من يستطيع أن يحكم على جو الجلسة ، وأن يكون رأيا فى التيارات المختلفة الموجودة فى جو الجلسة .. رأيا صائبا ، سيما لابد من رأى هؤلاء الذين لهم مصلحة هنا ، ورأى هؤلاء اللى لهم مصلحة هنا لا رأى هذا المسكين ، اللى كل ما يعمل أى حاجة ، مع انه بيدقق فى كل حاجة .. يبقى موضع اتهام . نشوف الرأى اللى خرج به مدكور فى صفحة ٩٢ من المحضر : انه لم يستمد أى بيانات من أى موظف بادارة الشركات أو مصلحة المناجم ! وهنا يقول لنا التقرير بتاع نوفمبر والتقرير بتاع يناير ، وسبق أن قلت وأكرر أن هذين التقريرين ليس فيهما أى شىء أبدا الا مخالفات تموينية ، وفيه مخالفات كثيرة أخرى . جاء بعد ذلك فى سنة ١٩٥٢ مالناش دعوى بها . فيه الحسابات المتعلقة بالانارة مالهاش دعوة بالالتزام حتى يثبت منها أى شىء . والتهريب جه بعد كده .. تهريب الأموال الى الخارج . لم يكن هناك أى شىء منظور أمام غنام .

« وبياناتى هذه التى أشرت اليها كانت تدور حول نقطتين رئيسيتين

أولاهما : عملية التوزيع اللى هى المخالفات التموينية التى قلنا عنها ، وما لوحظ عليها من بعض الاهمال . والثانية : النظر حول خلاف داخلى بين أعضاء مجلس ادارة هذه الشركة . طيب هو ماله ومال كل ده . ومع ذلك يأبى هذا الرجل ــ كما حصل فى حكاية شركة سعيده ــ يأبى سواء له دعوى أو مالوش دعوة ، وهو وزير لوزارة التجارة والصناعة مهمته أن يحيى التجارة والصناعة . . يأبى الا أن يدرس عمل الشركات فجمع أعضاء مجلس ادارة الشركة ، لمجرد أن قيل لغنام ان هناك خلافا نشب بينهم . أراد أن يسوى هذا الخلاف الذى بينهم . الخلاف كان فى أوله لم يصل بعد الى ما وصل اليه من رفع دعوى بعضهم على بعض ، فجمعهم غنام فى الوزارة كى يزيل هذا الخلاف بينهم وبين بعض ، ولا يبغى من هذا الا أن الشركة مرفق عام تقوم بعمل ملح الطعام ، وعاوز الادارة تبقى كويسة .

وشركة الورق لما حصل خلاف بين أعضائها بعضهم البعض ، من أجل المصلحة . . أراد غنام أن يوفق بينهم جميعا . وفى شركة الاسفنج أيضا وصل الأمر بين أعضائها الى القضاء . .

الرئيس ــ هذا خارج عن موضوعنا خالص ؟

الدفاع ــ عاوز أبين أن طبيعة رغبة غنام ، التوفيق بين أعضاء الشركات كلها .

الرئيس ــ دى مسألة خارجة عن الموضوع .

الدفاع ــ استطرد من هذا الى انه فى سنة١٩٤٧ اللى غنام جرح فيها بكل شناعة ونسبت اليه كل جريمة ، وفيه محكمة من المحاكم مطروح عليها نزاع الاسفنج عاوزه تدور على حارس . فالمحكمة من تلقاء نفسها ــ لما عرفت عن هذا الرجل من أنه نزيه ــ اختارته من غير ما هو يتقدم لها . وتقول فى حيثياتها « حيث أن المحكمة ترشح للحراسة محمود سليمان غنـام ، استرعت فى ذلك ما يأتى : أولا أهمية المشروع اللى هو مشروع مصرى ومرفق عام من مرافق الدولة ، والمصلحة تقضى بأن تتعهد الموضوع من بدايته يد أمينة نزيهة مجربة ، حتى لا يتعرض المشروع للفشل » كان هذا الكلام سنة ١٩٤٧ وبعد ذلك من ضمن الأسباب ، ان المدعى عليهم الثلاثة رشحوه ، لأنه أولا منزه عن الغرض . ثانيا : مقدرته واستطاعته . ثالثا : مقدرته على الرعاية . رابعا : المصلحة العامة . وخامسا : ما تبين للمحكمة من انه كان رسول السلام بين جميع الخصوم . .

الرئيس ــ كفاية الصفات الحميدة دى كلها .

المتهم ــ ربنا أعلم .

الدفاع ـ فاتنى أن أذكر من كلام مذكور وأشير الى هاتين النقطتين : فبالرجوع الى مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ يبدو منها هذا ، ويشهد أيضا أن وزير التجارة حينذاك أشار الى هاتين النقطتين اذ قال « ان بياناتى كانت معتمدة على محور الســـماع ولم أعتد أن أعرض موضوعاتى فى المجلس الا بعد أن يكون لدى مستندات رسمية تؤيدها وخصوصا أن الأمر يتعلق بشركة حرة خارجة عن المجلس لا ينصب أمرها على المسئولية الوزارية وحدها . وطلبت فى نفس الجلسة تأجيل الموضوع الى أن تعرض تقارير المختصين فى هذا الموضوع على لجنة التجارة والصناعة كى تتأكد من حال الشركة التى يراد منحها حق الاستغلال ، ولكن المجلس لم يأخذ بوجهة نظرى » ثم يقول « لم يكن لدى أدلة قاطعة فى موضوع ما ، لا سيما أن الأمور المالية فى هذا تحرج الانسان ، ولأن المنافسة فى السوق الحرة قد تعرض أحيانا الى اشاعات لا يصح أن يقف الانسان عندها ساعة الحساب ، هذا الى أن معلومات الصحافة أو ما يمكن أن يتلقف من طريق أو من آخر ، لا تبيح لى عند توجيه المسئولية على أى حال أن اتهم » ثم يقول « أرى واجبا على أن أؤكد أن الملاحظات التى أشرت اليها فى مجلس الشيوخ لم تكن تمس الموظفين مطلقا » ويقصد طبعا الموظفين ، ومن باب أولى رئيسهم وهو الوزير « بدليل أنى قلت فى الجلسة نفسها أن الأمر لا ينصب على المسئولية الوزارية ، انما ينصب على شركة أريد منحها حق الاستغلال ، ويجب أن نتأكد من حال هذه الشركة » .

سؤال صريح « هل ترون أن فى اجابة الوزير على سؤالكم ما أبديتموه من ملاحظات ، ما يستشف منها انه كان محاميا للشركة أو ضالعا معها ؟ » هنا نسمع رد مذكور على هذا السؤال « أظلم نفسى وأظلم الوزير معى أن أثبت شيئا من ذلك ، وكل الذى دفعنى الى المعارضة فى الموضوع هو مطالبتى باســـتيفاء البحث والوزير نفســـــه فى الجلســــــة ، تعرض للنقطتين اللتين أثرتهمـــــا وهما موضوع التوزيع والخــــلاف الداخـــلى فى مجلس الادارة . وقرر علاجهمــــا معا بل ســــلم فى الجلسة نفسها بأن نقصا فى التوزيع قد تداركه ، وانه قام شــخصيا بحملة تفتيشية على محطة بولاق الدكرور واطمأن الى الأمـــر ، وانه قـــرر أيضا انه جمـــع بين أعضـــاء مجلس الادارة وانه لاحظ بعض مخالفات مالية طفيفة هى محل بحث . وازاء هذا لم يكن أمامى الا أن أسقط الظن كما قدمت ، ولم أكن فى طلبى الا الاستيفاء مزودا ، أى دليل قاطع أستطيع أن أواجه الموقف به . ونفس تسليم الوزير بالنقط التى أثرتها ، وتقريره للوقائع جعلتنى أطمئن على أن ما أثرته ، كان له أساس

وانه علاج بالعقل » يعنى النتيجة اللى طلع بها مدكور أن تقرير غنام للوقائع جعلته يطمئن الى أن ما أشاره كان له أساس وانه علاج بالعقل . غنام لم يوقع العقد . ليه ؟ لأنه منتظر حكم المحكمة فى القضايا التى رفعت .

الرئيس ــ الادعاء لم يقل انه وقع العقد . الادعاء مبنى على نقطة واحدة الدفاع لم يتناولها . وهى ان المتهم أمام مجلس الشيوخ أشار بكفاءة تلك الشركة ونزهها ، ونوه بقدرتها على الالتزام على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتئذ تقارير المختصين .

المدعى ــ التقارير أهه .

الدفاع ــ كل التقارير الموجودة التى تحت يده ليس فيها الا مخالفات تموينية .

المدعى ــ لأ . فيها مخالفات من كل ناحية .. كلام مدكور اللى قاله الدفاع ماكملوش ، لازم يكمل الكلام كله لانه عمل بالضبط زى لا تقربوا الصلاة ووقف ماكملش .

الدفاع ــ انا كنت حاقرأ كل كلام مدكور ، ولكن سيادة الرئيس طلب منى أخلص .

المتهم ــ أنا ..

الرئيس ــ المتهم يظهر انه طمع فى ان المحكمة سايباله الحبل شويه النهارده .

المتهم ــ أنا قبل ما بتكلم باستأذن .

الدفاع ــ أنا باستأنس .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة) .

الرئيس ــ قبل ما يبدأ الدفاع أحب أوجه نظره الى أنه يركز بقدر الامكان .

الدفاع ــ عند حسن ظنكم .

المسألة الأخيرة اللى كنا بنتكلم فيها ، هى حكاية التقرير اللى بيقولوا ان غنام أخفاه عن المجلس ، وأن غنام فى المجلس أشاد بالشركة وهذا هو الكلام الذى قاله علشان تشوف اذا كان يستحق الوصف ده واللا لأ . رجائى من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة وقد تلوت عليكم أقوال الدكتور مدكور الذى دارت المناقشة بينه وبين غنام ، والشعور اللى خرج به مدكور من هذه المناقشة وهو ما عبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من محضر لجنة التطهير والسؤال الصريح الذى وجه الى مدكور « انت شعرت ان الوزير بيدافع عن الشركة هو محامى الشركة ؟ »

فقال « أظلم نفسى وأظلم الوزير ... الخ » هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش وهو الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت، واقصد من هذه الخصومة النزال البرلمانى مش خصومة شخصية .

اما أن التقارير التى كانت تحت يد غنام تحتوى على أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا ما نقطع بعكسه . ليه لأنه فيما يتعلق بالحسابات أنا لا أخفى شيئا . ففيما يتعلق بالحسابات هى من اختصاص ادارة الشركات أصلا ، وقلت لكم أن فيه حسابات .. والحسابات دى لغاية سنة ١٩٥٢ . ألفت لجنة أخرى علشان تراجع هذه الحسابات فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها ادارة الشركات ، وغنام يوقف القانون المستصدر من مجلس الشيوخ ، لغاية ما تنتهى هذه الحسابات ، مسألة طال شرحها ولا تنتهى ولا تؤثر على العقول .

الحكاية الثانية اللى كانت فى التقرير ، هى الخلاف بين أعضاء الشركة وتكلمت هنا عن الخلاف بين أعضاء الشركة وقلت لكم ان غنام صرح بوجود هذا الخلاف فى لجنة التجارة والصناعة ، كذلك فى مجلسى البرلمان لم يخف أن خلافا حدث . وأخيراً ما عدا ذلك مخالفات تموينية أقول لكم عليها ، ولا أعرف وأنا بأطلع قدرت أطلعها كلها واللا لأ . فالذى اطلعت عليه أن تقرير الادارة المقدم فى ١٥ يناير فى المسائل الآتية : بيع الملح بأكثر من التسعيرة التى ارتبطت بها الشركة . هل هذه مخالفة تموينية واللا لأ ؟ بيع الملح الناعم ، هل هذا تموينى واللا لأ ؟ تعاقد الشركة بتوريد أشولة ، تموينى كذلك واللا لأ ؟ تأخير الشركة فى ارسال طلبات التجار ، تموينى أيضا واللا لأ ؟ كمان الأرباح التى أخذتها الشركة من الخيش ، دى كمان تموينية . ليه ؟ لأنهم يقولوا ان الخيش المستعمل قديم جـــدا يعنى كل حاجة من دول تموينية مفيش شك فيما عدا الحسابات . وغنام لم يخف شيئا مطلقا .

الرئيس ــ مش خلصنا من ثالثا واللا ايه ؟

الدفاع ــ ناقص كلمتين حاقولهم فى دقيقتين . فى كلام غنام مع مدكور بيقول له « أرجو أن تتفضل ببيان ما تريد الاطلاع عليه قبل أن يطلب ايداع الملف ، والوزارة على استعداد لاجابة طلبك » لذلك خرج مدكور من الجلسة بالشعور الذى طرح على حضراتكم ، يبقى ناقص ايه ؟ ناقص ان كل المخالفات التموينية حكم فيها بالبراءة .

الرئيس ــ عاوزين نمر القضايا .

الدفاع ــ جنح عسكرية العطارين نمرة ١٠١ لسنة ٥٢و١٠٢ لســـنة ٥٢

العطارين ، ومستعجلة اسكندرية ٤٢٦ لسنة ٥٢و٩٧ لسنة ٥٢ و٢٠ لسنة ٥٢و١١٤ لسنة ١٩٥٢ .

المدعى — الاسكندرية برضه ؟

الدفاع — أيوه . و٢٢٨ لسنة ٥٢و١٢٨٠ لسنة ٥٢و٢٤٦ لسنة ٥٢و٤٩و٩٧ لسنة ٥٢ وقضية الحراسة التى رفعت بعد ذلك فى سنة ٥٢ المتعلقة بما كان بين الشركة من خلاف حكم فيها أيضا ، وحكم فيها لمصلحة الشركة وهنا فى مصر حكم صادر من محكمة عابدين اكتفى به ، لأنه عمل مبدأ عدم تحايل فى البيع بأكثر من التسعيرة وحكم محكمة عابدين فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ونمرة القضية ٧١ لسنة ١٩٥٢ . هـذا فيما يتعلق بعدم الاخفاء عن البرلمان ، ولكن تقرير ادارة الشركات أخذ من هذا الرجل كل عناية وحوله أولا على الادارة المختصة .

الرئيس — المحكمة فاهمة روح المتهم .

الدفاع — هذا التقرير بالذات أحاله الى ادارة المناجم ، وادارة المناجم أخذت رأى الادارة القانونية اللى هى بمثابة المستشار القانونى ، وتسمى بادارة التشريع . وادارة التشريع أشرت أن كل هذا ينتهى ويعرض بعد أسبوع .

الرئيس — المحكمة مكتفية بكل هذا .

الدفاع — فيه حاجة من حقى أن أقولها . أنا كنت أشرت الى القضايا المرفوعة الى مجلس الوزراء وزميلنا الأستاذ عبد الرحمن صـالح قال لى غنام يعرف ايه اللى تم ، وأنا سألت غنام عن اللى تم فقال لى أنا رفضت ، أنا لا أحب أن أجادل فى شيىء مش مالى ايدى منه ١٠٠ ٪ فقلت له طيب مع ذلك أرجو ضم هذه القضايا . فاذا كانت حفظت أستخرج منهـا ما ينفعك . واذا لم تحفظ أنا أستخرج منها ما ينفعنى فلم تحفظ وكل هذه القرارات رفعت الى مجلس الدولة . عظيم جدا .. انه يبقى عندنا نظام رفع دعوى ضد الحكومة ، الى ناحية يمكن أن يشتكى الناس اليها ، وهى مجلس الدولة . وعظيم من العهد الحاضر أنه اذا كان لم يقض فى هذا فى مجلس الوزراء ولو أنه مؤلف من بعض رجال مجلس قيادة الثورة أن يوافق مع ذلك على الالتجاء الى مجلس الدولة ضـد أحكام مجلس الوزراء ، وهذا ليس أحسن من هذا فى توخى العدالة فهناك قضـايا ، وقضايا أخرى سبق أن أمليت أرقامها .. هذه القضايا اللى حصـل بشأنها فى مجلس الدولة أن قضيتين أبعدتا وواحدة مرفوضة ، لأن بعض الدوائر تنحت ولا تزال هذه القضايا منظورة أمام مجلس الدولة سواء فيما يتعلق بوقف التنفيذ أو فيما يتعلق بالغاء القرار والنمرة أقولها لكم

١٩١ سنة ٧ قضائية . أما الاثنتان اللتان أبعدتا ٨ سنة ٧ قضائية والجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

الرئيس ـ انتقل على رابعا بقه ؟

الدفاع ـ الجزء الرابع .

الرئيس ـ بس ركز فى رابعا وخامسا من فضلك .

الدفاع ـ أنا برضه حا أركز فى الرد على السؤال العام الذى تفضل به سيادة الرئيس عند استجوابه لغنام . لقد سأل سيادة الرئيس عن موضوع حضور الوزراء جلسات البرلمان ، وهل كان هناك اهمال فى حضور هذه الجلسات ، وبعدين طلب الرئيس من المدعى أن يتحقق مما اذا كانت هناك جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم ، ولقد تبين من السؤال أن مجلس الشيوخ كان منعقدا وحضره ثمانية من الوزراء .

الرئيس ـ اذا كنت سألت هذا السؤال ، فلأنى حبيت تفهم الأوضاع كانت ماشية ازاى ، ولكن دى مش داخلة فى موضوع الادعاء ، وانما تفيد فى تفهم الروح التى كانت تسير بها المسائل .

الدفاع ـ بلاش اذن نتكلم عن الميزانية وتحضيرها وموعدها ، لأن سيادة الرئيس يطلب أن ندخل فى صميم الادعاء .

الرئيس ـ الادعاء هو أن غنام أدلى بتصريح قال فيه : ان الاصلاح قد بدىء فيه فعلا وهذا غير الحقيقة .

الدفاع ـ هذا الكلام يكاد ينص على ما قاله الادعاء أكثر مما ينصب على كلام غنام . لقد قرأ الادعاء ما قاله غنام ، وقال انه يقول فيه أن العقد قد أبرم ، واذا رجعنا الى هذه العبارة وجدنا أنه لا وجود لها ، وآدى مضبطة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها كلام غنام .

الرئيس ـ هو كان سنة ٥١ ولا سنة ٥٠ ؟

الدفاع ـ لأ ده كان سنة ١٩٥٠ وآدى كلام غنام ، فهو يقول فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى أشار اليها حضرة النائب المحترم الاستاذ ابراهيم شكرى ، فأن هناك خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة . هذا عدا خبير ايطالى من البحرية الايطالية فحص هو أيضا ، وعدا فحصها فى مالطة ودى ماجبتهاش النيابة ، لأن ما فيش فيها حاجة ونص عبارة : الاصلاح بدىء فيه فعلا ، ماهياش موجودة وكل الذى قيل هو أن خبراء بحثوا الموضوع وقد شرع فى الاصلاح فعلا . ما فيش كلمة غير كده ، يبقى ما جاء مما ورد فى الادعاء مالناش دعوة بيه ، لأنه مش موجود فى كلام غنام . فقد قال الادعاء انه تعمد أن يقولها وقالها كذبا

ليضلل المجلس ! وان الوزير قال هذا علشان مصلحة الملك السابق .
وغنام لما دافع كان موجودا فى المجلس باعتبار أنه الوزير الوحيد الذى بقى فى المجلس ممثلا للحكومة . وجه السؤال من رئيس المجلس الى الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ولكن أظن أن اجابة الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ما تعفيش مندوب الحكومة ، من أنه يجاوب . وهو أيضا قد أجاب بما لا يخرج عن اجابة عبد المجيد عبد الحق وبما يتفق مع الواقع الثابت فى الملفات بناء على شهادة ناس كدول ، لا يمكن أن تتطرق الى أقوالهم الشبهات أو الشكوك . غنام حضر جلسات مجلس الوزراء اللى بحث فيها الموضوع قبل ما يقر من مجلس الوزراء ويذهب الى البرلمان . لأن الموضوع كما تعرفون حضراتكم قبل أن يأتى الى مجلس الوزراء تبحثه لجنة المالية ، بوزارة المالية ، بنـاء على مذكرة ترفعها الوزارة المختصة . وهى هنا وزارة الحربية والبحرية ، ثم يرسل بعد موافقة اللجنة المالية عليه الى مجلس الوزراء والموضوع فى الواقع يرجع الى سنة ١٩٤٩ كما هو ثابت فى أقوال جلال علوبة حيث فحصها خبراء انجليز عندما سحبت فى القنال . وألخص أقواله بكل اختصار ، فهو يقول : فى سنة ١٩٤٧ انتدب بالفعل جماعة طلاينة علشان يشـوفوا المحروسة ويكتبوا تقريرا عنها ، وده فى أقوال جلال علوبة أمام لجنة التطهير . وثابت فى محاضر لجنة التطهير ص ١٨ ومنها يتبين أن فكرة اصلاح اليخت ترجع الى سنة ١٩٤٦ واتجهت النية فى سنة ١٩٤٧ الى اسناد العملية الى الشركة الايطالية . ولقد كتب الديوان الى الوزارة فى أوائل سنة ١٩٤٨ ، ولكن الوزارة رفضت فى عهد النقراشى وأعاد الديوان الكتابة فى هذا الشأن فوافق الوزير فى أوائل سنة ١٩٤٩ ولكن البرلمان اشترط شرطين : أن تتم موافقة مجلس الوزراء على الاصـلاح ، وأن تذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، على أن يكون مفهوما أنه لا يرجع الى مجلس النواب بل الى مجلس الوزراء ، اذن كان الموضوع قد انتهى ولا شأن للبرلمان به ، ولكن انخفاض سـعر العملة أدى الى حدوث فرق فى الاعتماد المفتوح ، مما تطلب العودة الى البرلمان لطلب اعتماد بهذا الفرق . بعد هذا مهما كان الموقف فالاعتماد كان قد انتهى أمره ، والشرطين اللذين اشترطهما البرلمان همـا أن يفحص الخبراء اليخت بقصد المقارنة بين أمرين : الاصـلاح أو شراء مركب جديدة . فالمطلوب هو بحث : أيهما أحسن ؟ انهم يشتروا يخت جـديد ، أو يصلحوا . آدى الغرض من الخبراء وان يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد ، مرهونا بموافقة من مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء كان مفوض من البرلمان فى سنة ١٩٤٩ أنه يبت فى الحكاية دى بالقبول. وانتهت المسألة وما كانتش تحتاج الى رجوع للبرلمان تانى . ولكن لسوء الحظ انخفضت العملة وانخفض سعر الجنيه المصرى وقدم الاعتماد

بطلب رفع تكاليف الاصلاح من مليون الى مليون و٣٢٠ ألف جنيه ، وبالبحث وجد أن المذكرة قد رفعت فى عهد الوزارة السابقة لوزارة الوفد ، وانها بتوقيع وزير المالية فى ذلك الوقت ، وهو الأستاذ عبد الشافى عبد المتعال وأرسلت من وزارة المالية الى مجلس الوزراء بالفعل ، ولكن الوزارة سقطت قبل اقرار الاعتماد . وقد جرت العادة أن الوزارة اذا سقطت ترد المذكرات ثانية الى اللجنة المالية ، فتعيد النظر فيها من جديد وتقدمها الى مجلس الوزراء من جديد ، وليس هذا فى الواقع الا اجراء شكليا . وأقرتها اللجنة المالية من جديد ، وأرسلتها الى مجلس الوزراء وكان وزير المالية فى الوزارة الوفدية فى ذلك الوقت ، هو الاستاذ زكى عبد المتعال وبالرجوع الى المذكرة نجد انه لم يذكر فيها شىء سوى عن فرق العملة . نيجى للكلمة الدقيقة التى قالها غنام ، وهى أنه شرع فى الاصلاح فعلا ؟ فنجد أن الاصلاح شرع فيه من بدرى من أكتوبر ، وعلى حسب كلام جلال علوبة أنه حصل فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ ما يعتبر شروع فى الاصلاح فعلا ! ازاى جلال علوبة بيقول ان ماكانش فيه فائدة وان كان واضح أن الملك مصمم ، وان نيته اتجهت من اللحظة الأولى على أنه يدى الشركة الايطالية أورلندو ، وأن الملك رأى أن الوقت ضاع بين الأخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا . هو احنا جايين ندافع عن الملك السابق وسوء تصرفه واستبداده وطغيانه ! ان كل هذا معروف . ومجمل ما يقال فى هذا الصدد هو تحصيل حاصل ، وأنتم تعرفون هذا خيرا منا . وهل معنى هذا أن يحمل غنام مسئولية فساد الملك السابق ؟! يستمر جلال علوبة فى أقواله فيقول : ان الملك مصر على أن تعطى عملية اصلاح اليخت للشركة الايطالية اورلندو ، وانه لهذا لم تتدخل الشركات الانجليزية فى الموضوع لأنها عارفة أن مفيش فايدة .

الرئيس ــ هو الملك كان عنده حرية التصرف فى التعاقد مع أى شركة على كيفه؟

الدفاع ــ لأ طبعا . ولكن أنا حا أورى سيادة الرئيس ايه اللى عمله ، وان كنت أنا سأحاول أتمشى مع رغبة سيادة الرئيس فى أن أحصر كلامى فى الموضوع . لأ هو ملوش حرية التعاقد ، ولما شاف أن الحكاية أخذت أخذ ورد ، وواحد بيقول له ان فيه شروط وضعها البرلمان ــ ولقد ذكرت لحضراتكم أن البرلمان وضع شرطين بتوع الخبراء ، وان الصرف يكون حسب تقريرهم ــ أعطى أمره لليخت بالسفر الى ايطاليا . وفى هذا يقول جلال علوبة « ورغبة الملك اتجهت منذ اللحظة الأولى الى الشركة الايطالية أورلندو » وكما رأى الملك أن الوقت قد ضاع بين الأخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا على أن تتم موافقة مجلس الوزراء وتذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء

العالميين ، كما أمرنى الملك أن أستدعى أحد الخبراء الايطاليين لمعاينة اليخت المحروسة ودراسة مشروع الشركة وفعلا أول ما وصل اليخت الى المياه الايطالية اتصلت بالسلطات البحرية لتعيين من يرون . وندبوا فعلا كبير مهندسيهم ويحمل رتبة أمير البحار ، وقد وافق هذا الخبير على مشروع الشركة وكان من المقطوع به كأمر الملك السابق ، أن هذه الشركة هى التى ستقوم بعملية الاصلاح . وظلت المحروسة فى ايطاليا فى مكانها هذا (حوض الشركة) من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الى أول أبريل سنة ١٩٥٠ . ولا تعجبوا من هذا ، فأن الذى يؤيده هو أن جلال علوبة يقول ما دام الملك مصر ، وما دام عرف ان أمر الاصلاح سيسند اليها .

الرئيس ــ والحكومة الدستورية كانت فين ؟

الدفاع ــ والله ما كناش موجودين ، ولكن كان فيه حكومة دستورية برضه سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ ماكنتوش لسه انتم جيتم ؟

الدفاع ــ أيوه . وده الجواب ، وده الحد الفاصل . وسيادة الرئيس يعلم وهو سيد العارفين ، كيف كان الجيش يستخدم فى وقت من الأوقات ضد الحركة الوطنية وقد كان الجيش فى يد جماعة تعلموا على يد الانجليز ، وكانوا يوجهون الجيش ضد الحركة الوطنية . وفى كل مناسبة من المناسبات التى كانت تلى فيها الحكم الوزارة الوفدية كانت تصطدم بالملك السابق ، ولم تكن تخرج من الحكم الا مقالة فى كل مرة من المرات ، حتى بلغ عدد مرات اقالتها خمسة ! ثم بعد ذلك فى آخر مرة جاءت فيها الحكم ، أرادت أن تجرب تجربة ، وهى سياسة المهادنة مع هذا الملك الطاغية . وكانت تهدف فى ذلك الى غرضين : الأول أنه ربما أمكنها التخفيف من طغيانه ، ولعلكم تذكرون ما كان يقال عن الوفد ، وعن أن النحاس رفع علما على بيته عاوز يعمل رأسه برأس الملك ، وان النحاس قاعد أمام الملك ومربع ايديه ، وان النحاس عاوز الجمهورية . كما سبق أن اتهم سعد زغلول بأنه يطمع فى عرش مصر .

الرئيس ــ أنا عاوز بس أتصور الوقائع على حقيقتها ، حكومة الوفد موجودة بحكم الأغلبية ، وتقدم لها طلب بزيادة اعتماد المحروسة ، وكان لسه العقد ما وقعش وفيه زيادة ٣٢٠ ألف جنيه فرق عملة .. ما كانتش تستطيع أن تعترض وتلغى القانون ؟

الدفاع ــ كانت تستطيع .

الرئيس ــ ولكن ما حصلش !

الدفاع ــ أيوه ما حصلش .

الرئيس ــ ليه ؟

الدفاع – ربما للسياسة الجديدة التى رأت انتهاجها ، وخصوصا أن الموضوع كان بت فيه من عهد برلمان سابق ، ووزارة سابقة . واللى كان معروض عليهم هو اعتماد لفرق العملة .

الرئيس – لو كان حصل كان يقيل الملك الوزارة ، علشـــان ما وافقتش على اعتماد اصلاح اليخت ؟

الدفاع – لأ . ليه ؟ هو مش عبيط . هو ينتظر ويستنى لها على حاجة بعد أن يقوم بتسوىء العلاقات والجو من ناحية المعارضة والبرلمان .

الرئيس – هل معنى هذه المهادنة ، اننا نوافق له على كل حاجة ونساعده على كل حاجة ولو كانت ضد المصلحة ؟

الدفاع – أنا أقول انها جايز ماجتش ، وده فرض جدلى . وانت بتسألنى وانا با أرد وأن كان هذا لا صلة له بموضوع الادعاء .

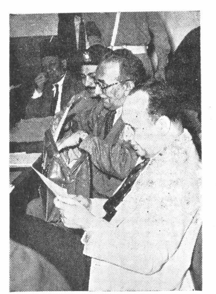
الرئيس – طيب ندخل فى موضوع الادعاء .

الدفاع – ان لى أن أستنتج أكثر من هذا ، من هذه الأقوال . ان لى أن أستنتج ان الاصلاح بدىء فيه فعلا . فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة أورلاندو وانه بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع الشركة ، وما يكونش العمل قد بدأ بالفعل . ويتضح هذا من أقوال جلال علوبة ، وآدى كلامه فى محضر لجنة التطهير المره دى . فى ص ٢٥ سئل : هل كان الملك عندما أمرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد وصولك « وتحققوا وجه هذا السؤال اليه ، فأجاب هذه المرة بحرص شويه ، ولكن برضه برغم احتياطه ، فان الجواب فيه ما يدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدأ . فهو يجيب قائلا « كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها أمام الأمر الواقع حتى توافق على اعطاء شركة أورلاندو عملية الاصلاح . وقد تم للملك ما شاء ولم أنفذ تعليمات من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وأنا من نفسى أعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا لمجرد الفحص الظاهرى ؟ ومش مفروض أبداً أن العمل بيبتدىء الا بالفحص الظاهرى .

الرئيس – الناس اللى حيفحصوا ، بيفحصوا يمكن علشان حياخدوا العملية ، ولكن العقد ماكانش أبرم .

الدفاع – العقد ماقلتوش لأنى ماليش دعوة بيه ، وأنا عاوز أرجوكم اننا نحصر الكلام فى الادعاء ، فالنيابة لا تقول ان غنام قال ان العقد أبرم ، ولكن هى تقول ان غنام قال شرع فى التنفيذ فعلا . ولكن لم تأت سيرة العقد .. وهل شرع فى الاصلاح من غير تعاقد .

الرئيس – هى الحكومة مش ملزمة تتحقق من هذا ؟



الدكتور صلاح الدين وبجواره غنام يراجعان بعض المستندات

الدفاع ــ طبعا . ولكن غنام سئل : هل شرع فى التنفيذ أولا ، فقال شرع فى التنفيذ فعلا وهذا مسلم به من أول لحظة ، ولكن فيما يتعلق بأنالحكومة من الأول كان عليها أن تدرس الموضوع وتشوف هل العقد أمضى أولا ؟ فهل يحمل موكلى مسئولية هذا العمل كله . وهل يحمل مسئولية مجلس الوزراء وحده ومسئولية البرلمان بمجلسيه ؟ لقد رفعت مذكرة من اللجنة المالية الى وزير المالية عبد الشافى عبد المتعال قبل الوزارة الوفدية ، وقدمت الى مجلس الوزراء باعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من تكاليف عليه قدرها مليون جنيه وذلك للسنة الأولى . ثم بعد هذا جدد وصرف بعد اشتراط البرلمان عرض الأمر على خبراء عالميين جدد ، وان يكون الصرف على أساس تقرير لجنة الخبراء الجدد ، ومرهونا بموافقة مجلس الوزراء . وخلص مجلس الوزراء وانتهى من أن الشروط اللى علق بها البرلمان الصرف مراعاة ، والحكاية كانت خالصة وجاهزة والمذكرة بتاعت رفع المبلغ وزيادة مقدار ٣٢٠ ألف جنيه انكتبت قبل الوزارة الوفدية ، واللى كتبها عبد الشافى عبد المتعال . ثم أعيدت للجنة المالية وأعادتها الى زكى عبد المتعال ورفعها الى مجلس الوزراء ، ثم المذكرة وافق عليها المجلس بعد ما انتهت اليه فى حدود ، ان ده فرق عملة لأن العملة كانت خفضت . أما المسألة السياسية فدى تتعلق بالوضع السياسى

اللى كان موجود . والذى أريد أن أقوله ان غنام لم يقل أن العقد أبرم ، وكل ما قاله هو أن الاصلاح شرع فيه فعلا . لى أن أتصور أن علوبة وقد كان قائدا للبحرية ، بيخفف العبارة ، فهو يقول : ان اليخت سلم للشركة للفحص الظاهرى ، والفحص الظاهرى ليس فى الواقع الا شروعا أو ابتداء فى التنفيذ ، هناك رجل عظيم زى ما قلنا على الدكتور ابراهيم مدكور ، وهو رجل يستطيع أن يواجه الملك ص ٥٣ من محضر لجنة التطهير التى سئل أمامها الاستاذ حسين فهمى ، وقد كان كما قلت من الناس الذين يقولون للملك السابق لأ ! وهو من الناس العظام الذين يستعين بهم العهد الحالى « وحدث ذلك بعد فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان حوالى ٢٠ سبتمبر وعلى وجه التحديد يوم حريق الذخيرة بالقلعة ، وكان يومها اجتماع لمجلس الوزراء فى المساء . . أخبرنى وزير الحـــربية الفريق محمد حيدر أن المحروسة تسافر الليلة الى ايطاليا بأمر الملك لتنفيذ عملية الاصلاح ، فحذرته من بدء التنفيذ قبل استيفاء كل الشروط الواردة فى قانون الميزانية » الرجل عمل اللى عليه ، ولكن هل كان تحذير حسين فهمى يوقف الملك عن تنفيذ أغراضه . ولسه كلام عبد المجيد عبد الحق . . له كلام صريح ، وهو الرجل اللى حضر جلسة اللجنةالمالية التى بحث فيها هذا الأمر ، ومنها يتبين بشكل قاطع أنه كان مفهوما أن بدء الاصلاح كان قطعيا لاشبهة فيه ، وكلام عبد المجيد عبد الحق الذى قاله فى الجلسة هو الذى تلاه كلام غنام ، الذى يؤاخذ عليه . وكلام عبد المجيد عبد الحق له أهمية لأنه رد على رئيس المجلس وتلاه غنام ، فقال عبارة « وشرع فى الاصلاح فعلا » . هو بيحكى حكاية فى الأول بيقول فيها انه فى مناسبة من المناسبات حضر حفلة من حفلات الجيش المصرى، وجلست فى مكان فيه منصة عالية يجلس عليها بعض الضباط العظام ، ثم حضر الى ضابط برتبة لواء ودعانى الى الجلوس الى هذه المنصة بناء على طلب حيدر باشا . فذهبت وأفردوا لى مكانا بجوار حيدر باشا . وفى أثناء الحديث قال لى : الملك غضبان منك جدا علشان اعتراضك على المسائل اللى الملك عاوزها ، فقلت مسائل ايه ، مسألة المحروسة مثلا ؟ فقال أيوه وأنا أفهمت الملك انك من المخلصين ، فأفهمته ان اخلاصى هو اللى يدعونى الى الاعتراض وان كل شخص مخلص لازم يرشد الى ما فيه الخير ، وخصوصا ان هذه الأعمال مضرة بالعرش ضررا بليغا ، وفيه اشاعات بأن هذه المبالغ تدخلها رشوة لبعض رجال الحاشية . ثم يقول الرجل بعد هذا انه رأى ان الفريق محمد حيدر ــ ونقولها انصافا للحق ــ ممتعض من تصرفات رجال الحاشية ، لأنهم بيساعدوا الملك السابق على أنه يعمل اللى على كيفه ، ثم يقول انه بعد الاجتماع الثانى يتبين من أقوال مندوب البحرية ــ وهو جلال علوبه ــ أن التعاقد الذى

عقد على الاصلاح فى سنة ١٩٤٩ نص على أن تكاليف الاصلاح ترتفع بنسبة ارتفاع المواد فى السوق العـالمية ، وان الكلام فى التكاليف أو فى التعاقد نفسه عن الاصلاح انتهى أمره حيث تم التعاقد فعلا ، وبذلك لم نجد مفرا من الموافقة على الاعتماد لأنه كان قد دفع مليون جنيه كما فهمنا . وان اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولابد من تنفيذ العقد .

فهو يعتبر اذن أن هناك تعاقدا فعلا ، وذلك كما سمع من أقوال مندوب البحرية .

الرئيس ــ وهو الملك كان يملك المحروسة ؟

الدفاع ــ أنا عارف .

الرئيس ــ والله احنا عاوزين نبيعه .

الدفاع ــ يبقى أحسن .

الرئيس ــ ما يجى يشتريه بالأموال اللى هربها للخارج !

الدفاع ــ يفهم من هذه الأقوال ان التعاقد تم من سنة ١٩٤٩ وبعدين حدث فيه ارتفاع فى السوق العالمية ، وسقوط ســعر الجنيه انتج الفرق . فطلب اعتماد الـ ٣٢٠ ألف جنيه ، ومندوب الملك الســابق أو مندوب الوزارة الحاضر أمام اللجنة قال هذا . ولذلك قال عبد المجيد عبد الحق ما معناه انتم مجانين تعارضوا ! لقد انتهى الكلام فى التكاليف أو فى التعاقد على الاصلاح ، لقد انتهى أمره وكل ما يبحث هو اعتماد فرق العمـلة ولا مفر من الموافقة على الاعتماد ، لأنه قد دفع مليون جنيه . كما فهمت أن اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولا بد من تنفيذ العقد . فبعد كده قالوا له مين اللى قالك ؟ فقال لهم المندوب ، وكان مندوب الحربية وثابت فى الأوراق انه جلال علوبة .

الرئيس ــ عبد المجيد عبد الحق عضو فى اللجنة المالية ، ما يقدرش يعرف من المندوب كان أمتى التعاقد وبدأ الاصلاح امتى ؟

الدفاع ــ سألوه فأجاب بما قلت سابقا ، واللجنة عادة تأخذ كلام المنـدوب قضية مسلم بها ، ولا يتشككوش فى أقوال مندوب الحكومة ، والا يعتبر انه زور فى أوراق رسمية .

حضرات القضاة : لقد طلبنا الاطلاع على محاضر لجنة الشئون المالية بمجلس النواب للاطلاع على ما قيل فى هذا الشأن ، وأنا كنت عضوا فى لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ وكانت بتعمل لها محاضر مستوفاة ، وكذلك لجنة المالية بمجلس الشيوخ تسير على هــذا الوضع بالذات وجرت العادة أن تكون لها محاضر مفصلة تشمل جميع المناقشات واذا بنا نجد محضر الشئون المالية بمجلس النواب ليس فيه سوى أن الأمر

عرض على اللجنة ، فقررت اللجنة الشيء الفلاني ، لأنه متعلق بانخفاض سعر العملة ، وبعدين المحقق راح ــ وله الحق ــ وسأل سكرتير عــام مجلس النواب . اشمعنى ؟ ليه محاضر لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، تختلف عن محاضر لجنة الشئون المالية بالمجلس ، ولماذا تختلف المحاضر في المجلسين ! واذا كانت هذه القاعدة تتبع في اللجان الأخرى ، أفليس من الواجب حفظ محاضر مفصلة للجنة الشئون المالية وهى أهمها . قلت لحضراتكم انني كنت بلجنة الخارجية بمجلس الشــــيوخ ، وأذكر أن محاضرها كان يكتب فيها كل كلمة بالتفصيل ، وهذا يفسر أن الامور كانت ماشيه ازاى . ومع ذلك فلن أكثر من الاستشهاد بكلام عبد المجيد عبد الحق ، وأعتقد أنه قد يقال أنه يريد أن يجامل غنام ولكن ايه الرأى فى كلام حيدر ؟

الرئيس ــ ما تدخلش الاعتقادات في الموضوع ، الوزارة السابقة اعتمدت مليون جنيه . . .

الدفاع ــ أن ما قاله جلال علوبة ، وما قاله الأستاذ عبد المجيد يؤيده أمران : الأول سفر اليخت لايطاليا ، واستحضار الخبير الايطالى ، يبقى فيــه تنفيذ والا لأ ؟ علوبة يقول للفحص الظاهرى ، ولكن كان هناك بالفعل تنفيذ مما يتضح من أقوال الأستاذ عبد المجيد عبد الحق ، ومن كلمة الفريق محمد حيدر عندما يقول : ان الملك السابق قال ابعتوا المحروسة ايطاليا علشان تصلح . واللى يعرف الملك السابق ويفهم روحه يقــدر يتصور الحقيقة ، خصوصا وان علوبة يقول « كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ، ووضعها أمام الأمر الواقع » ويبقى كلمة غنام اذن كلمة حق . وليس هذا فقط بل انها تحصـــــيل حاصل ، ولا يمكن أن تكون عبارة غنام القصيرة هذه ، هى اللى رجحت كفة على كفة ، وهى التى حملت المجلس على أنه يوافق على هذا الاعتماد. لقد وافق المجلس عليه بالاجماع دى مسألة منتهية من زمان ، واللجنة المالية موافقة باجماع الآراء والتقرير يفهم منه أن المجلس حيوافق لأن المسألة مسألة فرق عمله . ثانيا المجلس لما عرض عليـــه الأمر وافق بالاجماع فلم تكن الموافقة بالأغلبية النسبية ، ولم تكن الموافقة بأغلبية ١٠٠ ضد ٩٨ مثلا ، حتى يقال أن كلام غنام أقنع اثنين أو ثلاثة لأ ، ده كانت الموافقة بالاجماع ، حتى ابراهيم شكرى اللى كان معارض ما أعرفش ــ انصافا للحق ــ هل كان حاضر عملية التصويت أو لأ ، المهم أن الموافقة كانت بالاجماع . ولكن **يا حضرات القضاة ..** هل كان مجلس النواب هو وحده المنفرد بالأمر . ده كان فيه مجلس شيوخ ولم يثبت على موكلى أنه تكلم فى مجلس الشيوخ باجماع الحاضرين ، ما عدا الأستاذ عبــد

السلام الشاذلى ، ومجلس الشيوخ كان فيه معارضة قوية ضد الحكومة القائمة ، وكان فيه كل أقطاب المعارضة الممتازين وهم الذين قدموا بعد ذلك العريضة العظيمة التى ينتقدون فيها الأوضاع للملك السابق . يظهر **يا حضرات القضاة** ان البرلمان اعتبر أن الحكاية خلصت من سنة ١٩٤٩ . انتهيت من الشطر الرابع من الادعاء الثانى .

الرئيس — ننتقل الى الفقرة خامسا من الادعاء الثانى الخاصة بشركة سعيدة .

الدفاع — حاضر وأظن أنا كنت مختصر فى كلامى .

الرئيس — كويس اتفضل .

الدفاع — برضه باختصار موضوع اعانة شركة سعيدة عرضت على غنام مرتين . مرة فى اللجنة اللى شكلت لبحث الموضوع ، ومرة فى الدور الثانى للموضوع ، وتتصل بكلمة قالها فى مجلس الشيوخ ردا على زميلنا الدكتور ابراهيم مدكور . فقد سأله سؤالا ورد عليه ، فيما يتعلق بالاعانة فهل اللى عمله غنام فيه اخلال فى حق المصلحة العليا ، واخلال فى حق السلطة العليا للبرلمان الخ .. كما ورد فى الادعاء ؟ مسألة اعانة شركة سعيدة لم تمر بسهولة ، بل عملت لها لجنة . واللجنة عملت لجنة فرعية وكانت اللجنة الكبيرة مكونة منه رئيسا ، ومن الأستاذ عبد الله أباظة وكيل الوزارة ، ومحيى الدين عابدين مدير ادارة الشركات ، ومدير مصلحة الطيران المدنى أعضاء .

الرئيس — ايه دخل وزارة التجارة فى مسألة من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ؟

الدفاع — كان بيعتبر أن دى شركة ، وادارة الشركات تابعة لمصلحة الطيران المدنى .

الرئيس — اعانة شركات الطيران مسألة تخص مصلحة الطيران المدنى منطقيا .

المتهم — يظهر ان ده كان موضع خلاف ، وبعد كده أعيد الاختصاص لمصلحة الطيران المدنى ، ولدرجة اننى قلت كده لعبد الله أباظة ، وأنا قلت كده فى تأشيرتى .. ان هذا الموضوع من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ، ووزارة التجارة على أتم استعداد أن تكلف ادارة الشركات بمراجعة الحسابات ودفاتر الشركة ، وأنا قلت هذا لأنه اذا كانت ناحية مراجعة الحسابات ، هى اللى جابت لنا الاختصاص فاحنا مستعدين للمعاونة كلما طلب الينا ذلك .

الرئيس — اللجنة اللى قدرت المائة ألف جنيه كانت من وزارة التجارة ؟

الدفاع — كانت مشتركة مع مصلحة الطيران المدنى .

المتهم — ده كان فى أوائل سنة ١٩٤٩ .

الرئيس — احنا عاوزين نعرف مين اللى قدر الاعانة .

المتهم — الاعانة قدرت فى مصلحة الطيران . مصلحة الطيران المدنى هى اللى

حددت ووافقت على اعانة المائة ألف جنيه فى سنة ١٩٤٩ وبعدين رفعت الورق الى وزير الحربية ، وهذه حولته الى ادارة الشركات وكانت تابعة فى الأصل لوزارة المالية ، وبعدين تصادف أن ادارة الشركات نقلت فى سنة ١٩٤٩ الى وزارة التجارة والصناعة . بقى لو كانت بقيت تابعة لوزارة المالية، ماكانش يبقالى دعوه بالمره ، وكانت تبقى من اختصاص وزير المالية وكفى الله المؤمنين القتال . وكان مكتوب لمجلس الوزراء قبل ما أدخل الوزارة ، وكل المذكرات دى اتكتبت قبل عهدى ، وبعدين اتحركت فى مدتى وبعد ما انتهت اعانة سنة ١٩٤٩ وصرفت طلبوا منى عمل اعانة سنة ١٩٥٠ . فقلت ما صدقنا خلصنا من اعانة ١٩٤٩ . وكتبت لنا مصلحة الطيران المدنى تطلب تقرير اعانة ١٠٢٫٢٠٠ جنيه للشركة ، فأنا أشرت وقلت لأ . وقلت لحضرة وكيل الوزارة أرجو أن تكتب أن ده مش اختصاصنا وانه اختصاص الطيران المدنى وقول لهم قدروا المبلغ فعلا وشوفوه واحنا مستعدين نعاونكم فى الحسابات والمراجعة ، فرد عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية وقال لأ ، جريا على ما تم فى اعانة سنة ١٩٤٩ أنتم المختصون ، فأشرت وقلت أنا مصمم وبعدين أنا خرجت من الوزارة .

الدفاع ــ يعنى كان من رأيه أن يعود الأمر الى الادارة المختصة ، وان يقوم على أساس التعاون بين الوزارة . ولذلك عرض مساعدة ادارة الشركات فى مراجعة الحسابات . شكلت لجنة اذن لفحص موضوع الاعانة ، وهذه اللجنة مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الحربية . ولكن كان يرأسها غنام ، وكانت الشركة ممثلة فى هذه اللجنة المشتركة ، ثم عملت لجنة فرعية يرأسها محيى الدين عابدين مدير ادارة الشركات ، وحضرت الموضوع وبحثت الأمر وأعادته الى اللجنة الرئيسية ، واجتمعت هذه وقررت الاعانة ، وكلام الوزير فى محضر هذه اللجنة يفهم منه انه حمل على الشركة وعلى الخدمة فى خطوطها ، وأنها أسوأ الشركات . ولكنه مع هذا يجب أن يعتبر أن هذا عهداً مضى ، وأنه يفرق بين عهدين .. بين عهد مضى ، وبين عهد جديد يرمى حقيقة الى الاصلاح ، والى تحسين حال الشركة . وانه اذا كانت الحكومة تقرر الاعانة للشركة ، فانما تقررها على هذا الأساس .. وعلى هذا الأساس وحده . ثم بعد هذا أخذت اللجنة تنظر فى مذكرة اللجنة الفرعية ووضعت ١٤ شرطا مثل شروط ويلسن الأربعة عشر . حتى تكون الشركة مقيدة بها وما أظنش فيما يتعلق بالاعانة الأولى التى دفعت ، ان نتصور وهى دفعة لتمشية الشركة ما يمكنش أن ننتظر أن الأربعة عشر شرطا حينفذوا كلهم مرة واحدة .

وان كان تنفيذ هذه الشروط والاشراف عليه من اختصاص وزير الحربية والبحرية، ولعله يدهشكم أنه فى هذا المحضر نجد غنـــام يثنى أطيب الثناء على ادارة الشركات، وعلى مديرها وموظفيها على تقريرها القيم، والدقة التى توختها فى اعداده ودراسة جميع الأمور فى الشركة لاعداد هذا التقرير . رجل منصف لا يبغى الا الانصاف . هو تقديره من أجل هذه الشروط الأربعة عشر، ثم يذهب الموضوع الى وزارة المالية فتختصر من هذه الشروط، ولا توافق الا على ستة منها . وترى أن بقية الشروط الأربعة عشرة داخلة فيها، ودى مسألة ملناش دعوة بيها، لما راحت وزارة المالية . بقت الشروط الـ ١٤ بكل اختصار، ٦ شروط . ولكن لما راحت البرلمان تمسكت اللجنة المالية بشروط غنام الأربعة عشر، واللى يهمنى من هذه الشروط كلها، الشرط الخاص بتسوية الديون علشان فيه فرق كبير بين تسوية الديون وسدادها . ويظهر أن النيابة بتقدمنا علشان ما سددناش، ولكن احنا تعهدنا بالتسوية ومش بس ســوينا الديون، ولكن دفعنا الديون، حتى على أسوأ فرض ممكن دفعنا الديون.

الرئيس ـ هم اللى دفعوا ..؟

الدفاع ـ طبعا الشركة هى اللى دفعت بناء على الاجتماع اللى عمله غنــام فى اسكندرية، وفقا للتعهد الذى تعهده غنام والذى قرره فى مجلس الشيوخ.

الرئيس ـ كان القرار على أساس أن تسوى الديون فى الأول قبل أن تؤخذ الاعانة ... ؟

الدفاع ـ هى أخذت الاعانة من مصلحة الطيران، وعلى أى حال الشركة جمدت الاعانة .

الرئيس ـ الوزير عمل تعهد، ازاى تأخذ الشركة قبل تنفيذه ؟

الدفاع ـ على أى حال الشركة لم تتصرف فى الاعانة، وانما جمدتها وثابت هذا فى الملفات . صحيح خدوها ولكنها جمدت .

الرئيس ـ ايه المناسبة انهم يأخذوها ؟

الدفاع ـ اللى دفعت مصلحة الطيران المدنى مش وزارة التجارة، ولقد قال محيى الدين عابدين وعبد الله أباظه وحمزه عليش عندما سئلوا فى هذا، ان هذه غلطة مصلحة الطيران المدنى وانها كان يجب أن تنتظر حتى ترى أن شرط البرلمان قد نفذ قبل ماتصرف للشركة، خصوصا وأن هناك تعهدا من الوزير بأنه أولا يسوى الديون التى للدائنين قبل الشركة . فكان عليها أن توقف الصرف حتى ترى هل سويت الديون أولا . ولكن الشركة مع ذلك كانت عنده حسن الظن بها وجمدت المبلغ الى أن تسوى الديون،

والتى انتهت فعلا بسداد الديون فيما يتعلق بال ٧٠ ألف جنيه وهو الشرط الوارد فى الشروط الأربعة عشر .

الرئيس ـ ومصلحة الطيران هى اللى دفعت ؟

الدفاع ـ أيوه ومش وزارة التجارة . ولعل مما يدل على سلامة موقف موكلى انه لا يتردد رغم هذه الشروط ، أن يعطى مزيداً من الضمانات اذا ما طلب اليه ذلك . فهو يتعهد أن تقوم الشركة بمساعى جدية لدى الدائنين لتسوية ديونها ، وأن تتخلص من الديون التى تدفع عنها فائدة مرتفعة وذلك بمجرد تقرير واستلام الاعانة . لا تكفى هذه الشروط الأربعة عشر التى وضعت مع التدقيق الشديد فى ادارة الشركات . تلك الشروط التى دققت لجنة المالية مع وزارة المالية ، واعادتها من جديد ـ وبالرغم من هذه الشروط ـ وهى أنه بعد ما ندفعلك يا شركة .. مش مقيدينك الا بالأربعة عشر شرطا دول ، ومش مفروض انهم مرة واحدة حينفذوا ، نحن لا نقيدك يا شركة الا بانك تعملى عمل جدى على تسوية الديون . يقوم غنام يتطوع بأكثر من هذا ويقيد نفسه بأن ده ما يدفعش الا بعد تسوية الديون ولست أريد أن أقرأ المضبطة لكيلا أثقل على حضراتكم ، فهى أمامكم ولابد انكم ستطلعون عليها . ومنها يتبين أنه قال انه سيعمل على تسوية الديون والعمل على تسوية الديون شىء وتسويتها شىء آخر ومن الجائز ما يوفقش والعبرة بالنتيجة وقديما قال الشاعر .

على المرء أن يسعى الى الخير جهده

وليس عليه انجاح المطالب

ومش ضرورى انه ينجح تمام النجاح .

الرئيس ـ دفعوا الديون من ال ١٠٠ ألف جنيه ؟

الدفاع ـ لأ . دفعوها من ال ٧٠ ألف .

الرئيس ـ الغرض انهم سددوا من الاعانة .

الدفاع ـ شرط البرلمان مسدده .

الرئيس ـ مش كان المفروض انها تأخذ الاعانة ، تمشى بها نفسها وتؤجل سداد الديون لبعد كده من الايراد بعد ما تمشى ؟ أو تأخذ الاعانة علشان تسد الديون ؟

الدفاع ـ هو كله من بعضه ، لأن أنا لما آخذ الاعانة وأسدد بها الديون .. الايرادات تمشى الشركة ، والحكاية من بعضها ، واحنا فضلنا حاجة عن حاجة فان الديون مفضلة قانونا عن كل شىء ، ولها الأسبقية فى كل الشرائع والشريعة الاسلامية تضعها فى المرتبة الأولى ، ولا يستطيع

الوارث أن يمس الشركة قبل سداد الدين ولا تنفذ الوصية قبل سداد الدين لأن دول أجانب .

الرئيس ــ أنا أقصد أن من أرباحها تقدر تسدد الديون كلها على مر السنين ان تحققت أرباح لأن الادارة السيئة كانت لا تزال موجودة .

الدفاع ــ أنا ردى كان ان ده قرار البرلمان .

الرئيس ــ هل مجلس النواب حقيقة كما يقول الدفاع قراره صريح بدفع الاعانة للشركة على أساس تسوية الديون ؟ وهل فيه ما يثبت هذا .

الدفاع ــ المضبطة موجودة وفيها الشروط .

الرئيس ــ احنا عاوزين القرار .

الدفاع ــ مفيش قرار .

الرئيس ــ يعنى هما مش موافقين على قرارات اللجنة .

الدفاع ــ فيه قرار عام بالموافقة على قرارات اللجنة وهذا يختلف على اللى تطوع به غنام زيادة على هذه الشروط فهو تطوع هذا التطوع الذى نؤاخذه عليه . ان الشرط الوارد فى التقرير هو أن على الشركة أن تسعى جديا لتسوية ديونها مع دائنيها ولم يكن غنام مسئولا عن هذا ، ولكنه تطوع ، ويسأل اذا لم يكن قد نفذ تطوعه وهو قد نفذه كما بينت لحضراتكم . ثم هو لم يصرف وان مصلحة الطيران هى التى صرفت دون انتظار لتنفيذ تطوع الوزير ومع ذلك فقد كانت الشركة عند حسن ظنه والشركة ما تصرفتش تصرف يضره ، فهى قد جمدت المبلغ وعقد اجتماع فى الاسكندرية مع دائنى الشركة . وقبل كده ــ علشان تشوفوا التدقيق الى أى حد ــ جاب مضبطة مجلس الشيوخ وأشر تحت تعهده وقال : الى حضرة الوكيل .. أنا تعهدت بكذا أمام مجلس الشيوخ ، وأرجو أن تقول لادارة الشركات أن تلاحظ تنفيذ هذا التعهد . وتيجوا الرياسة علشان اجتمع معاهم ، علشان تنفيذ هذا الشرط . وراحت للاستاذ عبد الله أباظه ودى اجراءات تثبت أن ما يمكنش أن عمله يكون غير جدى ، والا لما بادر الى هذا العمل . ولما الشركة صرفت الاعانة من مصلحة الطيران المدنى جمدت الاعانة ، واتصلت بعد هذا بالوزارة ، وقالت ان الأبواب الآتية عندى ملحة وملجئة ، وده فيه الرد على كلام سيادة الرئيس . دى حالة ملحة ملجئة غير الديون ، وذلك أن الشركة فى خطابها بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ قالت : ان الحالة الملجئة هى كيت وكيت وانه يلزمنى ٨٠٠٠ جنيه ماهيات واجور الموظفين والعمال عن شهر يوليه سنة ١٩٥٠ . أظن مفيش حاجة ملجئة فى الدنيا أكثر من كده . العمال

اللى بياكلوا شهر بشهر ، ثم ده دين مستحق وله الأولوية على الديون الأخرى ، لأنه يعتبر دين نفقه وهو أكثر الديون الحاحا ، وهو يدخل فى نطاق التصريح اللى قاله الوزير فى مجلس الشيوخ ، ولا يمكن أن نقول لهم استنوا لما نعمل اجتماع للديانة . ولذلك سمح بصرف هذا المبلغ .
ثم عقد اجتماع الديانة فى ٩ أغسطس ، وفيه مذكرة هى دليلى الحاسم فى هذه القضية . لجنة التطهير لما تناولت الموضوع ، وأبادر هنا فأقول ان الأستاذ غنام عمره ما سئل أمامها كمتهم ، وانما سئل فيهـــا على أساس انه شاهد . أرسلت لجنة التطهير تطلب بيانا عما تم فى هـــذه المســـألة ، فأرســـلت اليها ادارة الشركات مذكرة .. (بامضـــاء معـــين العـــرب) وملخص هـــذه المذكـرة ان الوزيرســـوى الديون ، وان الديون دفعت بالفعـــل فيمـــا عـــدا الـ ٨ آلاف التى دفعت من قبل كما قلت لحضراتكم ، لأنها تعتبر دين نفقة . وخلاصة المذكرة وبلاش أقرأها ، وأنا هنا كما قلت أفرق بين سداد الديون والتسوية وفرق كبير جدا بين الاثنين ، فان التسوية فى اصطلاح القانون هى أن واحد يفلس فيجب أن يصفى حالته مع الدائنين ، وكل واحد ياخـذ جزء من أصل دينه ، ولا يمكن أن يعتبر هذا سدادا للدين ، ومن المستحيل أن تقول ان الشركة سددت سدادا تماما ، الدين الذى عليها . لأن عليها ٢٥٠ ألف جنيه وكل ما وعد به غنام طبقا لتعهده فى البرلمان ، أنه سيعمل على تسويتها . وهو سعى لهذا بصرف النظر عن النتيجة . وجايبـه المذكرة الدائنين تحت أ ، ب ، جـ الخ . فنظارة الملك السابق كانت تدين الشركة ـــ ودى حاجة غريبة ـــ قبلت تأجيل سداد الشركة لديونها حتى تتحسن حالتها المالية . وبنك مصر أفاد مندوب البنك بأنه ليس لديه أى نية لتخفيض الدين . ان البنك يعتبر ماله من ديون قبل الشركة ، ديونا انقاذية . لأن الشركة لجأت الى الاقتراض من البنك لتواجه ما عليها من ديون مستحقة . ولقد طلب معالى الوزير من مندوب البنك تأجيل موعد سداد ديونه ، فقبل حضرته مبدأ التأجيل ، ولكنه أفاد بأنه لا يمكنه تحديد مدى هذا التأجيل الا بعد عرض الأمر على مجلس ادارة البنك . ووعد حضرته باخطار الوزارة بما يتم عليه الاتفاق . الشركة المصرية الهندسية للطيران قبلت مبدأ تخفيض الدين فى مقابل أن تدفع الشركة جزءا مما عليها فورا . وان تدفع الباقى فى بحر سنة ، من تاريخه . شركة شل قبلت تخفيض دينها على الشركة . شركة سوكونى فاكوم قبلت مبدأ تأجيل سداد الديون ، وكذلك شركة مصر للتأمين ، وشركة اعلانات الشرق الأوسط قبلت أن تخفض جزءا من دينها فى مقابل دفع جزء منه فى الحال ، وكل هذه تسويات . نيجى للشركات الأجنبية علشان

نشوف حتعمل ايه فى هذا ؟ كل دى تسوية ولكن من حسن الحظ مش بس مجرد تسوية مبلغ الـ ٧٠ ألف جنيه ، التى تؤاخذنا النيابة الآن على اننا مسئولين ! احنا مش مسئولين لأن اللى دفع غيرنا ، وان عبد الله أباظة ومحيى الدين عابدين وحمزه عليش ، كلهم كلامهم واضح على أن ذلك المبلغ ضم ودفع كل مليم فيه ، وسدد الدين ٨ آلاف جنيه ، وخلصنا منها ، نشوف غيرها والشيكات التى دفعت بها الشركة هذه الديون .

الرئيس — هل يمكن نأخذ الكشف ده ؟

الدفاع — ما فيش مانع ، ده موجود عندكم زيه . جمعت هذه المبالغ ووجد انها تنقص ١٢ ألف جنيه تقريبا عن مجموع الـ ٧٠ ألف جنيه ، والـ ١٢ ألف جنيه تم فيها ايه .. ؟ لم تدفعها مصلحة الطيران لأن قبل ما تدفع مصلحة الطيران دفعت ١٢ ألف جنيه بشيكات محددة معينة أمامكم فى هذا التقرير الى الدائنين .

الرئيس — يعنى أخذوا السبعين ألف وزعوهم على الدائنين ، معنى كده ان الحكومة هى اللى سددت الدين !!

الدفاع — هى اعانتها .

بعد كده فيه راجل ماحدش يقدر يتهمه وهو على ماهر ، دفع لها ٤٠ ألف جنيه ، واندفع المبلغ ده بطريقة أسرع من طريقة دفع مبلغ الـ ٧٠ ألف اللى كان فيها تدقيق وخوته .

يبقى أنا خلصت من الشطر الخامس من الادعاء الثانى ، بس عاوز أقول لكم انه هو لم يعمل كل هذا علشان يغتنى . فيه كلام كتير جدا نشر فى الجرائد وتشنيعات كثيرة جدا شنع بها على غنام . ففى وقت من الأوقات أشيع أنه أخذ مليون جنيه من شركة البترول ! شوفوا الى أى حد بتوصل التشنيعات .

الرئيس — يعنى حطهم تحت البلاطه ؟

الدفاع — مفيش أى مصلحة مادية من هذه التصرفات كلها ، التى رأيتم مبلغ تدقيقه فيها ! فين المصلحة المادية اذا كان غنام مديون بخمسة آلاف جنيه ووصلوا الى ستة آلاف ، واضطر أخيرا الى أن يبيع فدانين أو ثلاثة من أملاكه ، لأنه كان معتقلا مدة ، والمكتب ما كانش بيشتغل ، وله ابن بيتعلم فى لندن أحوج ما يكون لمعاونته ، بيكتب خطابات تمزق القلب ويسأله هل هو اللى أخذ المليون جنيه صحيح ؟! هذا الرجل لو كان استقر فى المحاماة — وهو يلام على هذا دائما — كان بقى من الأثرياء . تصوروا أنه كان بيكسب من مكتبه أد ايه ؟ ده فى سنة ١٩٤٩ بس كسب

من مكتبه كمحامى ١٢ ألف جنيه مكسب حلال . وبعدين دخل الوزارة، ودخل فى السياسة .. والسياسة ظلمها لا تجهلونه ، والاشاعات التى تشكون منها كما شكى كل من هم قبلكم لا تجهلونها أيضا . أنا لا أريد أن ألجأ الى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا فى دقيقتين قلت أمامه واقعيا ساعات طويلة .

لى فيما يتعلق بالادعاء الأول رجـــاء عادل ، أرجو قبل خلوتكم أن تمكنونى من ان أقول كلمتين فيه .

الرئيس ــ احنا عطوفين على المتهم أكثر من الدفاع ، ويهمنـــا أن المتهم يكون بريئا فنبرؤه .

الدفاع ــ لا أقرب ولا أحسن من هذه الكلمة التى قيلت عن لسان ســـيادة الرئيس ، وهى أنه يهمه أن كل من يقدم الى محكمة الثورة يطلع برىء ولذا أنا متنازل عن طلبى فى الكلام بعد ذلك .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ــ المدعى

وكيل النائب العام ــ كان الادعاء **يا حضرات القضاة** ، قد استسمحكم عنـــدما شرحنا على قدر الحال الادعاءات المقامة على المتهم ، أن يعقب على مايقوله الدفاع . وقد تفضلتم فاستجبتم لهذا الطلب مشكورين وانى اذ أعقب على ما قاله الدفاع ســوف لا أطيل ، وســوف أثبت لحضراتكم صدق الحكمة الخالدة ، وهى أن خير الكلام ما قل ودل ، وانا فى هــــذا الزمن القصير أدلل ببيانات ســوف ينهــار أمامها دفاع استمر جلستين ، سوف لا أكون فى دفاعى الا مرتكنا على وقائــع ثابتــة فى الأوراق ، وسوف لا أرد على ما قيل فى خارج نطـــاق الادعاء ، اذ لا قيمة له فى نظرى . فقد تكلم الدفاع عن ماضى المتهم المجيــد ، وهنـــاك أشخاص حوكموا أمام حضراتكم وأدينوا وكان لهم ماض لا يقل عن ماضى المتهم . ان أمامنـــا وقائع ثابتة محددة ، والماضى لا يشفع مع مثل هذه المخالفات الخطيرة المعروضة عليكم .

القسم الاول من الادعاء الثانى . نحن لم نكن هازلين **يا حضرات القضاة** عندما دونا صيغة الاتهام عليه بالوصف الموجود فى صحيفـــة الادعاء . نحن لم نقل أن محمـــد جاب الله ــ وقد سمعتوه حضراتكم



الصالون الأحمر
ممر الكونتننتال
سيد عبد الفتاح
الثائر مع الثورة فى خفض الأسعار
من أجل الوطن
يوسف لندل
ماكينات الطباعة والتجليد
وملحقاتها ولوازمها
القاهرة : ٢٣ شارع الملكة فريدة
تليفون ٥٩٧٩٣
ص. ت ٥١٣٩١
المكتب الفرعى : شارع كورتشى باشا بالاسكندرية ت ٢٦٩٢١
ص. ت ٢٩٢٣٣
مصانع البسيسى
دخان وشاى البرنيطه
٣ شارع الواجهة و ٨ شارع الحكر
بولاق القاهرة
الاسكندرية ٣٧ شارع السبع بنات
تليفون ٥٤٣٠٩
ص. ت ٤٠٩٢
شركة النقل النيلية
شركة مساهمة مصرية
زنكوغراف الترقى
١٧٠ شارع محمد على بمصر . أمام سوق الخضار
سيد البقرى
الدار المصرية التى قامت بعمل كليشهات
هذا السجل التاريخى بأمانة واتقان
سام سولام وشركاه
وكلاء فبارك ماكينات نسيج ولوازمها
وجميع أصناف المشمعات والبوبيات
شارع التياترو رقم ٢ القاهرة
تليفون ٧٨١٨٠
ص. ت ٦٣٥١٥



تخفيضات جريئة بدون أوكازيون!
تقدمها
محلات
الطرابيشي
الكبرى
وذلك لأن
أسعارها أقل الأسعار فى السوق التجارى
فى فروعها الثلاثة: ٦ شارع فؤاد الأول وعماد الدين والغورية
حراير • أصواف • ملابس السيدات الداخلية • خردوات
احذية • سجاد • جهازات العرايس • الروائح وأدوات الزينة

يفصل موقفه الغريب ــ يفصل موقفه من مصلحة الاملاك هو وشركاؤه كاملا ، ونحن لم نقل أن أعمالهم كانت صورية ، ولكن قلنا : الصوريه بدأت من وقت أن تدخلت عزيزة الوكيل ومعها جاب الله . ولقد عرفتم كيف انهم لما اتفقوا بعد مقابلتهم عند النقيب ، كيف راحت الشركة لسنة ١٩٤٦ ورجعوها للوراء! كل الأوراق التى قدموها مطروحة من جانبنا ، ولا يعول عليها • وانما نؤاخذ بما جاء على لسان ذوى الشأن فى تحقيقات النيابة فى التطهير . ولننظر أولا ماذا قال خليل الجزار زوج السيدة عزيزة الوكيل فى ص ١٠٤ وقد كان يمثل السيدة عزيزة الوكيل ويحضر معها فى الاجتماع مع جاب الله •• تلك الاجتماعات التى تلاها الدور موضوع الادعاء . شوفوا اللى قاله فى صفحة ١٠٤ بعد ما اتكلم وقال احنا مستأجرين من قديم مع محمد جاب الله ، قال فى سنة ١٩٥٠ أشير علينا أن نحدد موقفنا قبل الحكومة لكى نعرف الى ماذا ينتهى الامر فى هذه الارض! فقابلت غنام وتحدثت معه فى هذا الموضوع وأفهمته أن السيدة حرمى والدكتور النقيب وآخرين معاهم ، واضعين يدهم على الارض فى تلك المنطقة . فأجابنى بأن البيع غير ميسور ، وان الطريقة العملية هى الاستئجار تمهيدا للبيع بالممارسة • الصورية هنا هى التأجير لامكان البيع لهم بالممارسة ، وكيف يكون التيسير الا بالتوجيه . وانت وجهته الى أن يستأجر ، وليس هذا كلام الجزار وحده ، ولكن شوف كلام عزيزة الوكيل فى ص ١٢٢ قالت ايه .. أشير علينا حسما لهذه المنازعات ، أن نتصل بالوزير المختص وعرض الامر عليه ليشير علينا بما يراه . فقابلته الوزير وكان غنام ووضحت له الموضوع ووعد بدراسة الورق وأفهمنى بانه وان كنت صاحبة حق حسب الثابت من الأوراق ، الا انه لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم ما لهم من حق فى الشراء بالممارسة . وبعد هذا يقال انه ليست هناك صورية ، وانه ليس توجيه من الوزير لهم ، اثنين لم يكن لهم دخل الا بعد أن اتفقوا مع محمد جاب الله بعد تعرفه بهم بواسطة الدكتور النقيب ، بلاش دى .. نرجع لكلام المتهم نفسه . هو بيقول فى ص ٣٠٢ عندما سئل : هل لم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل بشأن هذا النزاع ؟ فيرد بانه يذكر انه جاءه فى وزارة التجارة والصناعة وتكلم معه فى شأن شيء من هذا القبيل . فسئل ماذا فهمت من صفة خليل الجزار ؟ فقال أنا فهمت انه كان شريك للعمدة ، ولكن (تأشيرتى على ما أذكر لم أشر الى أسماء !أى كان معاه شركاء ، والشركاء كانوا هم الذين وردوا فى الكشف . فهل كنت تعلم الاسماء الواردة فى الكشف ، أو لم تكن تعلم ؟ كلا الامرين يدينك يا سيدى بصفتك وزير . فهل

كنت تعرف أن عزيزة الوكيل وباقى أفراد العـائلة قد زج بهم ، ممـا أدى الى النتيجة التى قال عنها جاب الله لحضراتكم . بعـــد كده المسألة مش محتاجة لتطويل . هذا اقــرار أمر من ٣ أطــراف من أصــحاب المصلحة وأظن يكفينى هــذا • المتهم •• سأله ســيادة الرئيس : ماذا يكون موقفك لو تقــدمت اليك السيدة عزيزة الوكيــل بهــذا الطلب ؟ فقــال كنت أرفض فورا أى انه مسلم بأن الموقف لم يكن سليما . أظن بقه مش حنتكلم أكثر من كده ، والكلام عن التواريخ والتمسك بها ، وأخطأت فيها النيــابة وما اخطأتش .. أنا اتكلم وأقول : العبرة بالواقع . والتوجيه كان ظاهر وكما وعدت لن أشق على حضراتكم أرض عبد الخالق بدوى ، قال الدفاع أن عبد الخالق بدوى كان مستأجر ، ثم قال انه واضع اليد ! وأحب بس أقول ان الحالة دى لها ثلاث حالات وهى الايجار والزراعة الخفية ووضع اليد .. واضع اليــــد لا يدفع ايجارا ، والايجار اذا كنت مستأجرا فقد أكون واضعا يدى وقد أكون زارع خفية والموضوع هو أن عبد الخالق بدوى ـ والعبرة فى الموضوع بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة مش العبرة بوضع اليد أو الزراعــة الخفية ، واعتبار أن الزراعة الخفية تساوى الايجار ، وهــذا هو التحايل الذى أدى الى هــذا التصرف المريب ـ فالأستاذ عبد الخالق بدوى • لم يكن مستأجرا وقت أن عرضت عليه الارض للبيــع بالممارسة . والدفاع هنا قال ان المتهم كان دقيقا وشكل اللجنة بعد اللجنــة ، لأنه حنبلى ، ولكنى أقول ان المتهم كان دقيقا ، وشكل اللجنة بعد اللجنــة لهدم تقرير مستر هولدن الموظف الانجليزى . مستر هولدن الــذى ذكر طرف من تقريره ، وأغفل .. كمن يقول « ويل للمصلين » ويسكت عن بقية الآية وهى « الذين هم عن صلاتهم ساهــون » لازم يقـــول بقية التقرير ، مش يأخذ حتة ويسيب حتة . مستر هولدن قام بتحقيق مسألة وضع اليد ، وكتب تقريرا أشار فيــه الى ما يدعيــه كل فريق بأنه هو واضع اليـــد وقال انه يعتقــد أن زراع هذه الأطيان هــم فلاحو عبد الخالق بدوى ولكنه لم يتمكن من الوصـــول الى معــرفة واضع اليــد وانتهى الى نتيجة ، وهى أن عبد الخالق بدوى هــو اللى زارع الارض . والواقع ان اللى كان مؤجر الأرض زى ما قلت لـكم ، هو على الشاذلى ورسيت عليه بثلاثين جنيها ونصف . ولكنهم ألغــوا عقد الايجار وادوها لعبــد الخالق بدوى . وهذا الالغـــاء لم يكونوا على حق فيــه ، والعبرة بالايجــار كما يقول ديوان المحاسبة . فانت أعطيت حق الشراء بالممارسة ، مما انتهى به الى أخــذ هذه الأرض وهو كان يزرع خفيــة ، والزراعة الخفية خلاف الايجار . ولذلك كان يجب أن تقوم المزايدة ما دامت قد انتقلت عنه صفة الايجــار فى الجــــزء الذى أخذه بالممارسة ، على أساس تقــدير سنة ١٩٤٩ بثلاثمائة جنيه .

هم عاوزين يستندوا الى تقدير سنة ١٩٤٩ فى حين أن هـذه الأرض فى منطقة تختلف الاسعار للاطيـان حسب سعر السوق كل عام بدليل انه عرض فى الجزء الباقى منها ٤٠٠ جنيه للفدان ، فقيل أن هـذا ثمن بخس - ٤٠٠ جنيه ثمن بخس ، وثلاثمائة جنيه كفاية ، وبهـذه المناسبة أذكر ردا على ما قاله الدفاع ، انه لم يكن من يتقـدم للمزايدة سوى على الشاذلى . أقول انه ورد الينـا كتاب من بركات رمضـان ابراهيم يقول فيه : انه دخل فى المزايدة .

الدفاع - هذه واقعة انا قلت عليها وقلت انه وكيل عن على الشاذلى .

وكيل النائب العام - هو يقول فى كتابه : انه دخل المزايدة مستقـلا ، وقـد دخل فى المزايدة عن على الشاذلى ابنه محمد على الشاذلى ، وواحـد اسمه عبد الرازق العبـادى ، وواحد اسمـه أبو طيره ..

الرئيس - القسم الثالث من الادعاء الثانى .

المدعى - حاضر يا فندم . القسم الثالث وهو الخـاص بشركة الملح والتعدين الأهلية . وكل ما قيل فى هذا الموضوع سـواء أكان على لسـان الدفاع أو المتهم ، خارج عن الموضوع . احنـا بنقول كانت هناك تقـارير خطيرة ضد الشركة ومع ذلك فانك كنت فى موقف المدافع عن الشركة ، وأمام المجلس كنت محرج . كنت قدمت هذه التقارير وسبت المجلس يتصرف . هذه التقارير تكررت وكلها بنفس الصورة ، حتى انتهت فى هذا العهـد برفع يد الشركة . لما تنشأ حالة جديدة تؤدى الى رفع يد الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وانما ظلت تلك التقـارير مستمرة الى أن وصلت الى مجلس الوزراء أخيرا ، وفصـل فيها بهـذا القرار الحكيم . لنا أن نتساءل هل كانت هذه التقـارير موجودة أمام المجلس ، وهـل اذا كانت موجودة أمامه ، هل كانت النتيجة انتهت الى ما انتهـت اليـه ؟..

الرئيس - ممكن نعرف التقارير بس ارجو عدم التطويل .

وكيل النائب العام - هم ثلاثة تقارير ..

عضـو اليسار - من مصلحة المناجم والمحاجر ؟

وكيل النائب العـام - واحد منها من مصلحة المناجم والمحاجر ، والاثنـين الباقيين من ادارة الشركات والتقرير الأول مفصل ، وانتهى الى أن استغلال المرفق لا يتم طبقا للشروط المقـدمة خصوصا وان الشركات مقتنعة بأنها تخالف هذه الشروط . ولذلك لا يمكن لهذا اتمام اجراءات التعـاقد معها علاوة على انه يبرر الغـاء أمر التكليف . وهـذا التقرير تاريخـه ١٥ يناير أى قبل الموضوع بخمسة عشر يوما .

الرئيس - هذه التقارير من ادارة الشركات ومصلحة المناجم ؟

وكيل النائب العام - اثنين من ادارة الشركات ، وواحد من مصلحة المناجم .

الدفاع ــ ممكن نشوفها .
وكيل النائب العام ــ كانت فى الملف .
الدفاع ــ نشوفه تانى .
وكيل النائب العام ــ يقول الدفاع أن الوزير قام وفاجأ الشركة . وردى على ذلك ما ورد فى تحقيقات نيابة التطهير . فقد جاء على لسان أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة قال : عندما سئل عن الوزير عمل زيارة مفاجئة ، أن زيارة الاسكندرية لم تكن مفاجئة أما زيارة بولاق الدكرور فقد كانت هناك صلة بين الشركة والوزير عن طريق أحد المحامين لن اذكر اسمه ، وانه لما وردت على الوزير شكاوى عديدة أشار على الشركة بشحن شحنة معينة . فلم يكن اذن التفتيش مفاجئا ولكنها كانت مدبرة ، ودبرت هذه الشحنة واتفق عليها وأنا ما باجبش حاجة من عندى . ثم قال حاجات كثيرة أخرى . انا عندى شكاوى كثيرة ومحاضر بتحرر للشركة ، وانا اذا تكرر هذا وكان عندى التحقيق الجدى ، كنت أقدر أتتبع هذه التقارير ، وأرد عليها أو أشوف الاجراءات التى تتخذ . أنا ليه أضع نفسى فى هذا الموقف وآخذ على عاتقى أن هذه التقارير صحيحة فى حين أن تقارير المختصين عكس ذلك . الشخص الوحيد اللى كان دائم الاشادة بالشركة كان كبير مفتشى مصلحة المناجم ويكفى أن أقول انه مقدم أمام المحكمة العسكرية العليا بتهمة الرشوة . يقال بعد هذا أن التقارير كانت كلها عن مخالفات تموينية ! وارد على هذا بأن أقول : انها كانت تشمل مخالفات ضرائبية وعن مسألة الانتاج الخ .. ثم فى الجلسة يتمسك الدفاع بأقوال الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور وهو يقول : لما لقيت مافيش فائدة أنا رفضت الموافقة . وهاهى أقواله من مضبطة المجلس. حضرات الشيوخ المحترمين أنا اعارض فى مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ، لأن التجربة أثبتت أن الشركة لم تقم فى فترة التكليف ، الدليل على أنها صالحة للقيام بهذه المهمة .. ورغم كل ما قاله الدكتور مدكور فهو عضو شيوخ ، فالوزير يردعليه ويقول مافيش عندى غير اللى قلته . يعنى تصدقنى ما تصدقنيش انت حر ! ويعرض الأمر على المجلس طبعا والأغلبية هى الأغلبية وانتهى الامر ..!

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمحروسة من الادعاء نعود فنقول : ان الأمر فى هذا الادعاء هين بين ، وهو احنا جبنا كلام من عندنا ؟ هذا الادعاء لما رفع هذا الشق من الادعاء الثانى ، قال حاجة من بره . نحن لم نخرج على ما قاله غنام ، نحن على حق حين نقول انه قال : أن الاصلاح بدىء فيه فعلا . وأحب الحتة دى قبل ما أخش فى موضوع

الادعاء . فاذا كنـا سنأخذ بنظرية أن المهندس لما يفحص اليخت ، يبقى ده شروع فى اصـلاح اليخت . يبـقى اليخت شرع فى اصلاحه من وقت أن عوينت المحروسة فى بحيرة التمساح ، أى من سنة ١٩٤٥ . فقـد راحت لها لجنة وعاينتها وهى لجنة من رجال الاسطول الانجليزى . فاذا كنـا حنعتبر أن المعـاينة الظاهرية شروع فى اصلاح ، يبقى شرع فى اصـلاحه من ذلك التـاريخ ، أى فى سنة ١٩٤٥ أو حتى شرع فى اصلاحه سنة ١٩٤٨ لما عوين فى مالطة . ندخل بعد هـذا فى صـميم الموضوع . نحن لا نأخذ المتهم الا بأقواله الثابتة من التحقيق ، ان مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ بعـد تشكيل الوزارة باثنى عشر يوما ، وافق على مبـدأ الاصـــلاح مع زيادة الاعتـماد . وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وافق على تكليف الشركة الايطـالية أورلاندو بالقيـــام بعملية الاصلاح بطريق الممارسة وكان غنام عضوا فى مجلس الوزراء ، يعنى كان موجود فى الجلستين اللتين فحص فيهما الموضوع فى جلسة ٢٥ يناير ، التى نظر فيها زيادة الاعتـماد وفى جلســة ٨ فبراير التى اسندت فيها العملية الى الشركة الايطالية . يعنى التعـاقد لم يتـــم الا بعـد ذلك ، وان كان الدفاع يريد غير هـذا أى انه يعـلم أن التعاقد تم على غير الشروط التى اشترطها ، وتاريخ التعاقد لاحق على تاريخ الجلسةـ ان كان يعلم هذا ـ فلا عذر ، وان لم يكن يعلم فكان عليـه أن يطلب تأجيل الجلسة ، لأنه لا يمكنـه الاجابة على السؤال . ولكن ما عذر المتهم عندما يسأل فيجيب ويشترك فى المناقشة . وهو يقـول أقطع بأنه وقت اجابته لم تكن فى ذاكرته كل هذه التفاصيل ، وليس فى ذهنه عنها شىء ! هـذا تحليل لموقفه . وهل هـذا من وزير . نحن نحاسبك عن موقف دستورى وقفته فى مجلس النـواب ، كان عليـك أن تطلب التأجيل اذا لم تكن متـأكدا من الاجابة . هو مقر بأنه لم يكن فى ذاكرته أى بيـانات ، ولكنـه يعـود فيدلك بعـد هذا على انه لم يكن يجانب الصواب فى موقفه • هذا هو موقفك فى ذلك ، وهذه هى المضبطة ماتروحش كده وتروح كده . هو يقول : لقد أجبت اجابة عابرة نيابة عن الوزير المختص ولم أكن دارسا الموضـــوع ، ولكنى أجبت على أساس احتمال ان اللجنـة المالية درست الموضوع ! فاذا قال الاستاذ عبد المجيـد عبد الحق أن الاصلاح بدىء فيـه ، يقوم ويقول هـو ، ان الاصـلاح بدىء فيه ! وهذا هو ما نحاسبك عليه ، وهذا هو الموقف الذى نأخذه عليه كوزير ، وهو أن يكون اهتـمامه بالمجلس بهذا الشكل ، وشعوره بالمســئولية الوزارية هو هذا • هذه هى المواقف التى أدت الى فساد الحكم والى اننا لم نسمع أن برلمانا أسقط وزارة أو عـــارض رغباتهـا .

شركة سعيدة برضه . موقفك منها محـدد ونرجع فيه الى أقوالك

نعيدها عليك . لقد وعدت أن الاعانة لا تصرف الا بعد تسوية الديون . . لماذا ؟ اذا كان موقفك سليما رفضت أن تضمن هذا التعهد فى صلب القانون ، ولكنك رفضت وقلت : أنا مسئول ، ايه الحكمة ؟ علشان مايتعطلش الاعتماد ؟ مش فاهم ايه معنى عدم وضعه فى القانون • لو كنت وضعته فى القانون كنت خليت من المسئولية • نيجى للتسوية اللى بيقول انه عملها فهو بيقول باعترافه ، بعضهم قالوا لا أنقص ولا أؤجل ، ان التسوية معناها أن يبت فى أمر الدين بشكل قاطع . . وهنا أحب أن أستدرك نقطة قد فاتتنى لسرعة العرض الذى أعرضه على حضراتكم ، ودى خاصة بما ورد فى تقرير لجنة التطهير فقد جاء فيه « وتصرفات الوزراء الثلاثة لوزارة الاقتصاد على النحو المتقدم ، تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وانها تصرفات ضارة بالمصلحة العامة لأنها لم تملها المصلحة العامة ، وانما أملتها روح الخدمة لأشخاص من ذوى الحظوظ كالسيدة عزيزة الوكيل وغيرها .

الرئيس ــ ده تقرير ايه ؟



سليمان غنام الى جوار محاميه ينصتان الى المدعى

وكيل النائب العام ــ تقرير لجنة التطهير وقد ورد فيه « يتضح مما تقدم ، أن وزراء الاقتصاد الثلاثة الاستاذ محمد محمد الوكيل ، والاستاذ محمود سليمان غنام ، والدكتور حامد زكى . . وخصوصا محمود سليمان غنام حيث أمر بتأجير ٣٠٠ فدان بالممارسة للسيدة عزيزة الوكيل » وده تقرير موجود ونحن لم نكن هازلين فى مسألة الادعاء ،

ويكفينى ما قمت بعرضه على حضراتكم بهذا الاختصــار وقد قطعت على نفسى عهــدا ، أن أهــدم فى نصف ســاعة ما أقامه الــدفاع فى جلستين وقد فعلت فيما أعتقد .

الرئيس ــ فيه لسه حاجة ؟

المدعى ــ حاشوف يا فندم . أعتقد ليس لى الا كلمة أخيرة أقولها لحضراتكم . أن التعبير الذى يقولونه ((**أذل الحرص أعناق الرجال**)) الحرص على النفوذ واستغلاله استغلالا سيئا .. الحرص على ممالأة ذوى السلطان ومن يلوذ بالسلطان ، وأخيرا الحرص على الثراء ولو على حســاب الوطن ومصلحته العليــا .

الكرامة يا سيدى الرئيس عند الكريم حيــاء لاشك فى ذلك فى عرف التــاريخ الخالد . وعزة النفس لا يتردد الكريم فى التمســك بهــا ، ولو أدى به موقفه الى الجهل . ذلك ما كنا نبحث عنه فى الماضى وصدق قول الشاعر :

لا تسقنى ماء الحيـــاة بـــذلة بل فاسقنى فى العز كأس الحنظل
ماء الحـياة بـــذلة كجهـنم وجهنـم فى العـز أطيب منـزل

قضاة الشعب هذا ما طرحناه عليكم من أمر هذا المتهم ، فاقضــوا لهذا الوطن . فانتم قادرون مقدرون **فحكمكم أنتــم قضاة الشــعب حكم الله ، بل أمر الله . والله غالب على أمره ، ولكن أكثر النـــاس لا يعـلمون .**

الرئيس ــ متشكرون .

الدفاع ــ لى رجاء . أنتم لم تروا منى أى اتجاه الى أن أعطــلكم ، وكنت عند حسن ظنكم دائما . وان كنت قد أطلت عليكم ، فاقتناعا بأن واجبى نحــو غنام يقتضى هــذه الاطــالة ولكنى ترافعت اليــوم أكثر من أربع ساعات ومضطرا أن أترافع من جديد بعد هــذا الاتجــاه الجديد . ففيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثانى ، لم تكن النيــابة قد استندت على شيء من هذه الاقوال مطلقا . وأنا دارسها ولكنى لا أقدر الآن عــلى أن أرد عليها فاطلب من سيادتكم أن تمهلونى حتى غــد . وســوف لا أطيل عليكم أكثر من ســاعة من الزمن . فزميــلى ممثل الادعــاء تكلم نصف ساعة ، فلا أقل من أن أرد عليــه فى ساعة .. وأرجــو أن تقــدروا مركزى كمدافع عن المتهم .

هذا رجاء رجل يعتمــد على عدل المحكمــة ، فى أن تمكنــه من أن يؤدى واجبه . وأنا فى المرة الأولى تركت مرافعة زميلنــا ممثـــل

الادعاء ، معلقة على رقبة المتهم حتى اليوم التالى ، وابتـدأت فى مرافعتى . وهذه المرة أترك مرافعته معلقة على رقبته ، ولذا أرجـو أن تكمنونى من الكلام غـدا .

الرئيس ــ المدعى ماجابش حاجة من عنـده ، بل من الدوسيهات . وانت ترافعت ما فيه الكفاية وافتكر أن المحكمة كانت واسعة الصدر .

الدفاع ــ سأترافـع فى كلام مختصر ، وأرجـو أن تكون مـرافعتى وانا فى حالة طيبة لأنى تعبت اليوم .

الرئيس ــ المدعى ما جابش حاجة من عنده .

المتهم ــ أنا ما عنـديش مانع أرد عليه .

الرئيس ــ مفيش مانع المتهم يرد فى ربع ساعة . المحكمـة عاوزة تصـل الى الحقيقة سواء المتهم دافع عن نفسه أو أنت دافعت عنه الحـكاية واحدة .

الدفاع ــ لذلك انا كنت عاوز أعاون المحكمـة ، وانا فى حالة أحسن . لـكى أعاون معـاونة جـدية من وجهة نظر الدفاع . لأن اخواننا بيـعاونوا معاونة جدية من وجهة نظر الادعاء .

الرئيس ــ خلاص مفيش مانع ، المتهم يتكلم .

المتهم ــ أنا لا يسعنى الا أن أقدم لحضراتكم جميعا جزيل الشـكر عـلى انكم تريدون أن تصلوا الى الحقيقة ولا يسعنى الا أن أرجو الله أن يوفقكم ويهديكم الصبر . مسألة عزيزة الوكيل ..

الرئيس ــ بس باختصار من فضلك .

المتهم ــ المسألة دى احنا عارفين اللى قيل فى الجزء الخـاص بلجنة التطهير . ولكن نحن كنا مقيدين أمام مرافعة الادعاء . الحكاية اللى ماكانتش معروفة اللى هى موعد مقـابلة عزيزة الوكيـل لجاب الله فى مستشفى الدكتور النقيب .. هذه كانت تايهة . وحضراتكم وسـيادة الرئيس بالذات ، استطاع أن يحدد التاريخ وهو قبل ١٩ نوفمبر . وأنا متفق وأيدت سيادة الرئيس فى هـذا ، وهو ما سأبينه لحضراتكم من واقـع الكلام الذى أشـار اليـه حضرة المدعى ، ونقـلا عن أقوال خليـل الجزار ، وعزيزة الوكيل وغنام . خليـل الجزار أول ما سـئل ، سـئل فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ قال انا قابلت غنـام وكان وقتهـا وزيـر الاقتصاد . أنا موافق على هذا ، بيقول ايه ..؟ قال أنا رحت قلت له ان السيدة حرمى والدكتور النقيب معـاها ، يضعون يدهم على الأرض هو عاوز يقول عزيزة الوكيل بدل جاب الله وشركاه ، وبعـد كده قال

ايه .. قال انتـا نريد شراء هذه الأرض . فأجابني غنـــام بأن البيع غير ميســـور ، والطريقة العملية هي استئجار الارض ، ونحن شركاء . فاتصلت بجاب الله ، واعترض على التأجير وقال : أن التأجير يضيع علينا وضع اليـد . وقبل النصيحة واستأجر ، والعمـدة وقع هو وشركاؤه عقد الايجار . هذه الوقائع يا سيدى الرئيس ويا حضرات الاعضاء كلها تؤكد تماما ، أن هذه المقـابلة لم تأت اطـــلاقا الا بعــد أن تم التصرف . والتأشير على الاوراق يوم ١٩٥٠/١٠/٢٩ والدليل القائم عليــه ايه ..؟ لم يستطع خليــل الجزار أن يدعى ويقــول أنا قدمت طلبــا لغنــام ، أو أمرنى وقلت له نستأجر . هل هو تصرف وثبت أنه أجر ؟ ثم قال اللى حصل اننا عاوزين نشاور غنام وقال شيء مش رســمى . يقدر يقول وراح يؤشر لى وقال خــلاص خذ باعــم اللى كان مفروض انه لما كان غنــام أصدر رأيه خــدمة لعزيزة الوكيل ، كان على غنام مجرد التصرف فى مساحة الـ ٦٠٠ فدان بأكملها ، فغنام لم يقصر تصرفه الا على الأربع قطع ٤،٣،٢،١ بالرغم من الأوراق المعروضة. والمفتش بيقول وضع يده على ٨،٥،٤،٣،٢،١ مكرر وطلع اللى أنا اديته لعزيزة ١٧٥ فـدانا .

وكما قلت لحضراتكم أن كلام خليــل الجزار يشعر تماما ، أنه عاوز يحافظ على الحق المدنى للسيدة عزيزة الوكيل ، فيما اذا أثير هـــذا النزاع المدنى المسيطر عليـــه كل التسيطر ، العقد الصـــورى الذى عقــده بينــه وبين جاب الله .

ننتقل الى عزيزة الوكيل ، شهادتها قاطعة . الست عزيزة قالت أن الوزير المختص كان غنام ، وعرضت عليه الموضوع ووضحت له تظلمى هذا . كلمــة وضحت له تظلمى هذا تقطع بوضوح ، انها كانت بتكلمنى على حسب ما تقول ، كانت تتظلم من القرار اللى قررته . هى تقــول ازاى الارض ترسى على ١٧٥ فـدانا ، وهى يمكن تطـلع ما فيش حاجة أبدا ، وهذاما ثبت فعــلا « وضحت له تظلمى هــذا وظروف المســألة تفصــيلا ، فوعد بدراسة الأوراق وبعد مدة » والله أعلم المـــدة ايه « اتصلت به وأفهمته بأنى أنا صاحبة حق ثابت من الأوراق » هـــذه الكلمة التى أقحمت اقحاما لا يمكن أن تصــدر على لسان عزيزة الوكيل لأنها ليست فى أى ورقة من الأوراق . وهذا الموضوع لم يشر أى اشــارة الى اسم عزيزة الوكيــل على الاطــلاق ، كما بينت لحضراتكم قبل ١٩ نوفمبر ، يوم أن تقــدمت بالاقرار ولما جه تفتيش مربوط ينفـــذ العقد قال الاقرار لمحمد جاب الله وشركاه ، راحت عملت هى وجاب الله اقرارا

وبعد ذلك فى نفس اليوم كما جاء فى مرافعة الادعاء عملت اقـرارا آخـر .

المدعى ـ كشف الايجار موجود أهه (**وقدمه للرئيس**) .

المتهم ـ انا حاتكلم فيه حالا .

شوفوا حضراتكم بعـدين قال لها غنام « أولا لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر النـاس ، ويكون لكم ما لهـم من حقوق فى الشراء بالممارسة » وكلمـة حضرة المدعى تركها وهى « طبقا للقوانين» وأقطع أنا بأن هذه السيدة لم تفـاتحنى اطلاقا ، الا ربما حـديث فى منزل الرئيس السابق مصطفى النحاس بعد أن تركت الوزارة . وانما هذا الكلام الذى نقلته عنى وكتر خيرها ، انها استطاعت أن تقـول « انكم تؤجرون كسائر النـاس ، ويكون لكم مالهم من حقـوق فى الشراء بالممارسة طبقا للقوانين » يعنى حتى لما أكون قلت لها مثل هـذا الكلام ، يبقى مفيش حاجة خارجة عن القانون .

ثم بعد ذلك الذى يؤكد أن هـذا الحديث قانونى ، انها ما كانت تقصد غنام ، بل تقصد وزيرا آخر . واطلعت على نص القوانين والاوامر وتأكدت من هـذا وراحت الشركة وأقنعتها . لما سـئلت فى التحقيق قالت الوزير .. ولم تقل اسـمه ، ولكن كل هذا حايبين أن الـوزير واحد تانى مش غنام وقالت « حتى أستشير زملائى ومنهم جاب الله . فقلت له أن هـذا هو القانون ، وهـذا كلام الوزير ، ولا يمكن أن يدعى حق مع صراحة هذا القول توافق على ذلك » أظن حضراتكم لما حاترجعوا الى ما ذكر أمامكم فى التحقيق تعرفوا أن جاب الله قرر صراحة أن هـذا كله كان فى مدة حامد زكى .

بعد هذا بقيت كلمة قيلت « رجيت العمدة فى التنازل عن القضية والصلح فيها ، على أساس الايجـار فطلبنا الايجار بعـد ذلك من المصلحة » وهذا يؤكد تماما أنه بعـد ١٩ نوفمبر « عن القطع التى عليها النزاع ، وهى التى أجرينا فيها اصـلاحا فعليا اللى هى الـ ٦٠٠ فدان» همه عاوزين يدعوا الملكيـة ، ، ايه اللى حصل ؟ « جت المصلحة عرضت علينا القطع ١،٢،٣،٤ وهى فى حدود الـ ٢٠٠ فدان تقريبا وكان ذلك بعد الاتفاق مع المصلحة » وهى لم تقل غنـام ، بل قالت المصلحـة بعد ما كانت طالبة ٦٠٠ فدان جت المصلحة وعرضت عليها الاربع قطع التى استقيتها من واقع الاوراق . نيجى لكلام غنام ؟ غنام سـئل فى ١٩٥٢/١٠/٢١ وكنت فى ذلك الوقت مشرفا بالمـدرسة الثـانوية

العسكرية ، وجابنى رئيس رئيس اللجنة كشاهد وسألنى « عرض عليك هذا الملف ؟ أنا وجدت تحقيقات أجريتها بشأن شكوى هذا العمدة،فأنا طلبت من حضرة الرئيس الدوسيه فقال لى يا فلان أنا آسف نسينا نجيب الدوسيه ، أنا وجدت تحقيقات اجرتها النيابة بشأن هذا العمدة ، وأعتقد أنى أثبت رأيى كتابة على ضوء هذه التحقيقات ، وعلى ما أستطيع أن اذكره ، اننى لاحظت ان مصلحة الأملاك أقرت وضع يد هذا العمدة وشركاء له على قطع معينة ، وأن هناك عربا على ما أذكر يضعون آيديهم على نقطة ، فأشرت تأشيرتى على أساس ما استخلصته من تحقيق النيابة .

التحقيق لما أشار اليه صلاح الدين من يوم ٤/١٩ و٤/٢٠ كلهم يذكروا الاسماء جاب الله فى ٤/١٩ ومحمد غراب وشركاه فى ٤/٢٠ . وسئل أصحاب الأملاك عن وضع يدهم على هذه الأرض وجاب تنفيذ التأشيرة حضرة وكيل النيابة فى نفس اليوم ٤/٢٢ وسئل أحمد السيد أبو زهرة مأذون الخضراء ، وغلاب وجاب الله ومحمد مراد حامد وعطية جبر خليفة وعبد السلام الحفناوى . .انما حضرة المدعى فاته كلمة كان يجب يقولها ضدى وانما انا حاقولها . سئلت أمام اللجنة بعد سنتين .

س ــ عندما عرضت عليكم الأوراق الخاصة بهذا الموضوع هل علمت من هم شركاء العمدة ؟

شوفوا حضراتكم قلت ايه ؟؟

ج ــ الأوراق كانت بيدى عند ذكر هؤلاء الشركاء فيما عدا العرب التى ورد ذكر أسمائهم فى الملف ، والذى كنت فاكره فى ذلك الوقت ، المذكرة بتاعت مفتش مريوط التى أشرت عليها هذه المذكرة لم يرد فيها الا اسماء العرب ليس الا كما قلت فى اجابتى . وانما لم أفتكر ولما جيت أطلعت على التحقيق وجدت أسماء الجماعة العرب اللى كانوا مشتركين مع جاب الله .

س ــ ألم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل ؟

ج ــ جاءنى على ما أذكر خليل الجزار وأنا فى وزارة التجارة ، وتكلم معى فى شىء من هذا القبيل ولا أذكر شيئا عن ذلك .

وبعد ذلك حب يعرف النقطة دى بالذات ، قال قبل التصرف والا بعد التصرف ؟ قلت لا أستطيع أن اذكر ذلك .

والذى أذكره على وجه القطع أن تأشيرتى فى مصلحة الاملاك ،

لا أذكر اذا كانت قبلها أو بعدها من الجائز أن تكون هذه التــــأشيرة نتيجة لدراسة ملف الموضوع بتاع الجزار ، ومن الجائز أن تكون هـــذه التأشيرة سابقة ، وقد يكون الجزار جاءنى بعـــدها وطلبت الدوسيه واطلعت عليه .

كل قراءتى للاحوال والمستندات التى فى هذا الملف تقطع بلا أدنى شـــك بأن زيارة خليـــل الجزار ما جاءت الا تظلما من قرار . لأنه ثبت أن هذا العقــد عمل فى ١٩ نوفمبر .

س ـ ماذا فهمت من صفة خليـــل الجزار عنـــدما تحدث اليـــكم فى هذا الموضوع ؟

ج ـ أنا فهمت انه شريك العمـــدة هو وزوجته ولكنى لم أشـــر الى ذكر الاســـماء . ومن واقع وضع اليـــد الفعـــلى وفقا للتعليمات ولقرارات مجلس الوزراء .. الخ .

والذى أيد هـــذا فى هذا الموضوع أنه لما سئل السعيد السبع قال أن عزيزة الوكيـــل لم تظهر الا بعـــد صدور قرار غنـــام والحمـــد لله التقرير يحصر المسئولية فى ثلاث وزراء يقوم ييجى الادعاء ويذهب بمحمود غنام فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ لما ظهرت أرض مربوط يقـــول مجلس الوزراء ويفتى أن هـــذا تحايل وتزوير .. ييجى يقول الادعاء انمـــا كنت فى قبضة عزيزة الوكيل وطلبت منى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ .

المدعى ـ العبرة بالواقع مش بالتاريخ .

المتهم ـ الواقع كمان .

الرئيس ـ الادعاء يحـــدد زى ماهو عاوز ومفروض انه يصب التهم ولا تتمسك على لفظ قاله تكلم فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .

المتهم ـ بيقول بركات ابراهيم فى خطابه اللى وصل للادعاء انى دخلته مزايدة وطبعا مش راضى يقول انا دخلت بصفة ايه انما أنا يكفينى فقـــط مراجعة حضراتكم وأطلب قرار اللجنة اللى فيها كبار الموظفين ، أولا أنا أحضرت الشاكى والمشكو القاضى ورمضان ودخلت واحـــد واحد فى الحجـــرة اللى كنت قاعد فيها ، وكان هذا أمام اللجنة مش بمفردى ولما استدعيته قلت له انت وكيل عن الشيخ الشاذلى وثبت فى أقواله وأبنه كان موجود وفهمت أن الشيخ الشاذلى لم يتقـــدم بصفته الشخصية انما كان وكيل الشاذلى واراد انه يحارب القـــاضى لخصومة شخصية .

المدعى ـ نحن لم نعـــرض الخطاب وانما هو ورد لنا فقط .

المتهم ــ والكلام بخصوص الملح ، هذا الملف هو من بين الملفات وأشكر الدكتور صلاح الدين اللى استطاع أن يغوص فى هذا الخضم وأطلب من الله أن يعينكم بأن تدلوا بدلوكم فى الدلاء .

شوفوا حضراتكم الادعاء نسب الى أنى أخفيت تقريرين تقرير ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و١٥ يناير سنة ١٩٥١ وأنا طبعا عقلى مش دفتر ! ملحقتش أطلع على كل حاجة وانما أشكر المحكمة أنها مكنتنى من انقاذ ما يمكن انقاذه .

وكيل النائب العام ــ نصحح على طول علشان ما يبقاش فيه خلاف . احنا مقلناش ان المتهم اخفى الدوسيهات أو التقارير وانما قلنا انه أشاد بكفاية تلك الشركة فى حين انه كانت تحت يده فى ذلك الوقت تقارير تنطق بغير ذلك فلم نقل انك أخفيت تقارير .

المتهم ــ اذن الحمد لله اللى ما قيلش اننى اخفيته والتقرير الثانى طويل وعريض وموجود تحت رقم ٥٧ دوسيه ويفهم من عنوانه انه تقرير مؤقت عن ملاحات المكس وبلطيم وحا أثبت لكم انه ما كانش تحت يدى وهو بامضاء الأستاذ محمد حسين أبو سالم مفتش بالادارة العامة للشركات وبعد كده امضاء الأستاذ عبد اللطيف ثم امضاء الأستاذ محيى الدين عابدين وتاريخه ١٦ ديسمبر ومكتوب عليه تعد مذكرة لمعالى الوزير بوجوه المخالفات التى ارتكبتها الشركة فى تنفيذ عقد الالتزام الخ .... وبعدين واحد تانى بعتاه ادارة الشركات للتنفيذ انتهينا الى ان هذا التقرير لم يكن تحت يدى ولم يكن لى به علم ولم أعرفه الا بعدين فى ١٥ يناير ثم فيه مذكرة بعد كده بتقرير مطول وعظيم ، أخذ ٧ صفحات وكان تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٥١ ومقدم من عادل المراغى ومحمد حسين ابو سالم ثم امضاء احمد عبد اللطيف ثم تأشيره « يعرض هذا البحث بعد استيفاء البيانات التى طلبها معالى الوزير عن المخالفات التى تسند الى هذه الشركة وبعدين يعرض على معالى الوزير » وعرض بمذكرة أخرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ اللى أشار اليها الادعاء وقبل ما تجيلى التقارير بتعرض على وكيل الوزارة وأدلى برأيه أمام كل فقرة من المذكرة فهو يقول أمام أحد الفقرات يكتب لمراقبة الأسعار عما يجرى عليه العمل ٠ ذلك لأن هذا التقرير مش نهائى يؤخذ ما به قضية مسلمة ٠ لذلك فهو يعلق على الفقرات ويشرحها وهو يكتب أمام فقرة أخرى (يكتب للسجل التجارى والتموين عن هذه الحالات) ويكتب على فقرة تراجع صادرات الشركة من الملح ويفاد عن الموقف وهل تحسن عن ذى قبل وهكذا أمام باقى الفقرات مع تحديد موعد

للاجابة . على ألا يتجاوز شهرا . يقوم ييجى الوزير اللى يعلم به ربنا واللى حظه الله أعـــلم به فيقول مايصحش انني اتصرف من غير ما اطلـع مصلحة المناجم والمحاجر فهى المختصة أصلا واذا عملت هذا أبقى مقصر فكتب فى أعلى الصفحة بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ مصلحة المناجم والمحاجر للاطلاع على المذكرة وابداء ما قد يكون لديها من ملاحظات عليها ويستعلم من ادارة السجل التجارى عما تم فى المحاضر ضــــد موظفى الشركة والاطلاع على نتيجة التفتيش الذى طلبته من محمد ابراهيم ثروت ونجيب نسيم ضد الشركة على أن يصل الى فى اسبوعين على الأكثر فى الوقت اللى بيقول فيه وكيل الوزارة فى شهر . ولكن هل كان الأمــــر فى الوقت ده مستوى ! لأ ويكفى للدلالة على هذا تأشيرة وكيل الوزارة . ثم أنا مقتنع برأى قانونى وهو ان مراقبة الأسعار كانت تابعة لوزارة التجارة قبل أن تضم الى وزارة التموين ولكن فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء باحالة مراقبة الأسعار الى وزارة التموين وقد كنت أعمل دائما ضد توزيع الاختصاص بالوزارات لأن النتيجة ان وزارة التموين تمشى فى الشرق ووزارة التجارة والصناعة تمشى فى الغرب . وأحيلت الشكاوى الى وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار كانت تابعة لهذه الوزارة والخلاف الذى كان بيننا هو على اننى مقتنع برأى قانونى وهو ان وزارة التجارة والصناعة ليس لها اختصاص على مراقبة الأسعار ولذلك أشرت بأن تحول هذه المخالفات الى مراقبة الأسعار لاجراء اللازم بشأنها وهذا هو التقرير الذى كان مفروض أن أؤجل نظر المشروع علشانه بعد سنتين ونصف .

الرئيس ــ هل كلها مخالفات تموينية ؟

المتهم ــ نعم والحمد لله اللى مكنتونى من أن أطلع على الدوسيه .

وكيل النائب العام ــ ما هو كان عندكم .

الرئيس ــ المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع وبما قلته والله يلهمنا الصــواب فلا نظلم أحدا .

المتهم ــ وأنا مفوض أمرى الى الله واليكم **قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا .**

الرئيس ــ ترفع الجلسة الآن على أن تعود المحكمة للانعقاد فى الساعة الرابعة من مساء اليوم للنظر فى الادعاء الأول فى جلسة سرية بدون حضــــور الدفاع أو الادعاء .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع مساء)

الجلسة العشرون

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى يوم الاحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣)

بحضـــور البكباشى ابراهـــيم سامى جاد الحق المـدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس ـ بسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العشرين من جلسات محكمة الثـــورة .....

الحـكم :

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

« حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عيه بما يأتى :

أولا ـ بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ .

ثانيا ـ بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الأراضى الخاصــة بالفقـــرتين ١ ، ٢ من الادعاء الثانى وهى أراضى ناحيتى مـــريوط ، وطهواى ومصادرة تلك الأراضى لصالح الشعب .

المتهم ـ اننى أشكركم .

(ثم انصرف الاستاذ محمود سليمان غنام برفقة حارسه) .

* * *

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هـــذا الحكم بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

تعقيب

الجديد فى هذه القضية ، ليس فى نوع التهم المنسوبة الى المتهم . فقد تعودنا فى محكمة الثورة حضور قضايا وقائعها جديدة . وتبعا لهذا سماع ادعاءات مختلفة عن الادعاءات الأخرى . ولذلك فأننا لن نلقى بالا الى تلك الوقائع . فقد لمسها المطلع على القضية أو الذى تتبع وقائعها .

انما الجديد فى هذه القضية ، هو الحكم الذى أصدرته المحكمة . ولقد رأينا من قبل أن أمر تشكيلها لا يلزمها باجراء معين . أو يقيدها بقيد محدود فأحكامها طليقة من القيود المعروفة فى قانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنــــائية .

ولذلك . ليس غريبا من المحكمة أن تصدر عقوبة السجن ، ولمدة خمسة عشر عاما على متهم . وتأمر بعد ذلك بوقف تنفيذها .

قد يكون هذا حكما باطلا بالنسبة للقضاء العادى . فالمادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على ان وقف التنفيذ لا يكون الا فى عقوبة الحبس ، الذى لا يتجاوز سنة . وبالشروط التى رسمتها تلك المادة وحددت المدة التى يوقف فيها التنفيذ بخمس سنوات ، بحيث اذا حكم على المتهم فى بحر هــذه المدة بعقوبة ما ، تطبق عليه العقوبتان معا .

أما ودستور المحكمة ــ محكمة الثــورة ــ فليست فيه هذه القيــود . ولا يمكن القول بأن هناك شذوذا فى الحكم ، أو خروجا على القواعــدالعامة

ولقد رأينا من قبل ان هذه المحكمة ، انما تحاكم على جرائم معينة . وانها تهدف الى أغراض معينة ومن ثم . فان سلطانها فى وقف تنفيذ العقوبة ــ حتى ولو كانت بالسجن ولمــدة خمسة عشر عاما ــ قد تقتضيه الصــوالح التى من أجلها أنشئت هذه المحكمة .

ولعلها عند تقدير العقوبة ، رأت أن هناك ظروفا أحاطت بالمتهم ، تقتضى أن يوقف تنفيذ العقوبة . فالادانة ثابتة . والعقوبة مرصودة . ولكن تنفيذها موقوت . بحيث اذا عاد المتهم . وارتكب جريمة ما ، وحكم عليه فى هــذه الجريمة ، جاز تنفيذ العقوبتين معا . وهكذا يبقى الحكم سيفا مصلتا على المتهم . فيلتزم جادة الصواب . ولا تحدثه نفسه بالاشتراك فى عمل من الأعمال المخالفة للقانون .

وشرط المدة المنصوص عنه فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، غير موجود فى أحكام محكمة الثورة .

ولقد ثار البحث حول الأثر الذى يترتب على ايقاف التنفيذ ، ومتى تنفذ العقوبة ، وبأمر من ؟. هل يكون ذلك بأمر محكمة الثورة . أو مجلس

قيادة الثورة . أو المحاكم العادية .. الخ . وهل ايقاف التنفيذ يمنع المتهم من مباشرة مهنته اذا كان محاميا ؟.

الواقع . انه فيما يختص بتنفيذ العقوبة . اذا ما ارتكب المتهم احدى الجرائم . فأمر ذلك متروك لمحكمة الثورة . ومجلس قيادة الثورة . بحيث انه يمكن القول . ان المتهم اذا ارتكب مخالفة من المخالفات . أو احدى الجنح البسيطة . وحكم عليه بالغرامة . أو الحبس مثلا . فان هذا لا يستتبع تنفيذ العقوبة عليه .

انما اذا أتى فعلا من الأفعال التى قدم بسببها للمحاكمة . وثبتت عليه . جاز تنفيذ العقوبتين معا .

فالأعمال التى تحاكم عليها محكمة الثورة ، ليست كلها من الأفعال التى تنضوى تحت قانون العقوبات . ولذلك . فأمرها متروك لمحكمة الثـــورة أو مجلس قيادة الثورة . على أن هناك سؤالا يظل حائرا ؟ وهو : كيف يكون الحال بعد انتهاء فترة الانتقال ؟.

الرأى عندى فى هذه الحالة . وجوب صدور تشريع يحدد الجهة التى تستطيع أن تنظر فى الأمر ، والتى يؤول اليها الاختصاص .

أما عن الكلام عن مباشرة العمل . فان حكم ايقاف التنفيذ لا يمنع . بدليل أن المتهم ، قد أجازت له نقابة المحامين ، مباشرة عمله كمحام . وباشره فعلا .

يبقى بعد هذا . أمر ابطال الصفقة التى عقدت . بحيث تؤول الأرض التى بيعت ــ ولم يراع فى بيعها قانون أو لائحة ــ الى الحكومة .

ونص الحكم بهذا التحديد . يفوت على المشترين الحق فى اســترداد الأموال التى دفعوها ثمنا لشراء هذه الأرض . وبذلك تعــود الى الدولة . ويضيع على المشترين ما دفعوه من ثمن .

ولا شك . أن ذلك عقوبة لحقت بهم . ولا شك أيضا ان هذا انذارا لكل من تسول له نفسه الاستيلاء على أموال بغير الطريق القانونى ، استنادا الى سلطانه أو الى سطوة أقاربه وأنسبائه .

وبعـــــد .

فهذه عجالة رأينا أن نشير بها الى حكم . يعتبر من الأحكام التى لم تألفها القوانين العادية ــ ولذلك كان مثار نقاش كبير .

والواقع أن الانسان لو أراد بحثه بحثا قانونيا محضا . لما اتسعت له هذه الصفحات . ولأثار الملل فى نفس القارىء . والغالبية العظمى من القراء ليسوا من رجال القانون . ولغة القانون لغة جامدة ولكن . لابد مما ليس منه بد .

فهذه قضية جديدة . والتعليق عليها بمقتضى توجيه العناية الى الحكم الصادر فيها ، هو حكم يستحق العناية فعلا . لأنه حكم على ما كان سائدا فى العهود البائدة . وقضاء على فساد ، كان هو الأصل فى كل الأعمال .

محاكمة
السيد احمد النقيب

الدكتور أحمد النقيب



- كان يشغل وظيفة مساعد جراح بوزارة الصحة سنة ١٩٣٥
- أحيل الى المعاش فى ذلك الوقت وكان معاشه ٨ جنيهات و ٣٢٥ مليما .
- عين بعدذلك مديرا لمستشفى المواساة سنة ١٩٣٥
- تقدمت وزارة الصحة فى وزارة النحاس بمذكرة قالت فيها : ان معاش النقيب ضئيل ولا يكفى ووافق مجلس الوزراء على رفع المعاش الى ٥٠ جنيها .
- ألغى معاشه الاستثنائى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومع ذلك استمر يصرفه كاملا حتى ١٩٥٢
- طلب اعفاءه من ادارة المستشفى فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ .
- أنعم عليه الملك بالباشوية فى سنة ١٩٤٣ بمناسبة علاجه عقب حادث القصاصين .
- كشف ديوان المحاسبة تصرفاته فى المستشفى سنة ١٩٤٦ .
- حوكم أمام مجلس الثورة بتهمتى استغلال النفوذ . وتصرفه فى أموال المستشفى لمنفعة الملك مما ترتب عليه ضياع ٦٠ ألف جنيه .

شهود القضية

السيد أحمد نجيب الهلالى

- ولد فى أول أكتوبر سنة ١٨٩١ ·
- تخرج فى كلية الحقوق فى سنة ١٩١٢ ·
- كان مستشارا للرأى بوزارة المعارف ، ثم اختير وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٢ ·
- ألف الوزارة من المستقلين سنة ١٩٥٢ ·
- انتخب رئيس شرف لاتحاد المهندسين للفنون الجميلة سنة ١٩٤٣ ·
- فصل من الوفد سنة ١٩٤٤ ·

السيد حسين فهمى

- كان مديرا للجمارك ·
- عين وزيرا للمالية فى وزارة ابراهيم عبد الهادى سنة ١٩٤٩ ·
- كان عضوا بمجلس ادارة مستشفى المواساة سنة ١٩٣٢ ·
- كان مديرا لشركة الملح والصودا ثم رئيسا لمجلس الانتاج القومى ، ورئيسا للبعثات الاقتصادية فى الخارج ·

الدكتور أنيس الحشن

- كان طبيبا جراحا بمستشفى المواساة ·
- التحق بخدمة المستشفى سنة ١٩٣٥ ·
- فصل سنة ١٩٤٥ ·
- فصل من المستشفى لتحريضه زملائه الاطباء على الاحتجاج بسبب اهانة احدى رئيسات المستشفى لزميل لهم صيدلى ·
- استدعاه مدير المستشفى وكلفه بالاستقالة · ولما لم يستقل سلمه خطاب الفصل ·

محامى المتهم

الأستاذ أمين مرعى



الدكتور النقيب فى طريقه الى المحاكمة

تابـــع

الجلسة العشرون

بدىء نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب فى الجلسة الثامنة عشرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة، نفتتح الجلسة

المدعى ، المتهم موجود ؟

البكباشى سيد سيد جاد المدعى ــ المتهم موجود يا فندم .

الأستاذ أمين مرعى (الدفاع) ــ أنا حاضر مع المتهم .

الرئيس ــ الشهود موجودون ؟

المدعى ــ موجودون يافندم .

الرئيس ــ المتهم الدكتور أحمد محمد النقيب .. الادعاء الأول ..

« أتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد . وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية ، والمادية ، والأدبية . مما كان له أسوأ الأثر فى حياتها السياسية والاجتماعية » .

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ؟

الرئيس ــ لو سمحت ترفع صوتك علشان نسمعك .

المتهم ــ غير مذنب .

الرئيس ــ الادعاء الثانى ...

« أتى أفعالا استغل فيها نفوذه ، دون مراعاة لصالح الوطن . وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بوصـــفه مديرا لمستشفى المواساة بالاسكندرية ، تصرف فى أموال المستشفى لمنفعة الملك السابق وآخرين، تصرفات أضاعت على المستشفى مبلغا يزيد على ٦٠ ألف جنيه » .

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب .

المدعى ــ القضية جاهزة .

الدفاع ـ الدفاع يرجو تأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الأحد لعدة أسباب.

أولا : لأن الدكتور النقيب أعلن بقائمة الادعاءات فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الثلاثاء . وقد أبلغت بهذا النبأ وانا فى الاسكندرية اذ أننى مقيم بها . أبلغت مساء ذات اليوم الساعة الثامنة مساء وبكرت فى الحضور أمس وضاع وقتى بين مقابلته فى سجن الأجانب ، وبين الاطلاع على ملف القضية فى مكتب الادعاء بمحكمة الثورة ، وقد مكثت فيها حتى الساعة الثانية . وعند هذا الحد لم يكن فى استطاعتى أن أستمر بعد هذا المجهود الذى بذلته ، وأمس ضمت ملفات أخرى ، ٧ أو ٨ ملفات لم تضم الى ملف القضية الا بعد أن غادرت محكمة الثورة ، أى بعد الثانية مساء ، وقد أبلغت نبأها صباح اليوم ، فألقيت نظرة عاجلة على ملف أو ملفين من هذه الملفات ، ولكنى لم أستطع أن أطلع على باقى الملفات ، كما اننى لم أستطع أن أطلع على باقى الملفات الأخرى . وهى عديدة وخصوصا تقرير مقدم من ديوان المحاسبة وهذا وحده يحتاج الى خبراء لدراسته . لهذه الأسباب مجتمعة ، أرجو أن تتفضلوا بتأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الأحد لأنى مضطر الى أن أعود الى الاسكندرية لأمضى فى بيتى وبين عائلتى ، يوما أو بعض يوم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلدى المتهم شهود نفى ، كما أنه يرجو ضم أوراق فى الاسكندرية فى مستشفى المواساة ، ومهما بذل مكتب الادعاء من جهد فلن يتمكن من ضم هذه الأوراق . لأن باكر عطلة وأنا لن أتمكن من الاطلاع عليها قبل يوم السبت ، ولذلك أرجو أن أمكن من أن أؤدى رسالتى نحو المتهم ، وذلك بتأجيل نظر الدعوى الى يوم الأحد .

الرئيس ـ وشهود النفى دول مين ؟

الدفاع ـ الدكتور يوسف رشاد ، والأستاذ حسن يوسف الذى كان رئيسا بالنيابة لديوان الملك السابق ، والدكتور على توفيق شوشة ، والدكتور محمد أبو العلا وهو وكيل حالى لوزارة الصحة ، والدكتور على قطرى . وهؤلاء الشهود بعضهم من الاسكندرية . أما الأوراق التى أرجو أن تتفضلوا باصدار أمركم بضمها ، فهى دفتر محاضر مجلس ادارة مستشفى المواساة ، وكذلك ردود مجلس الادارة على مناقضات ديوان المحاسبة فى السنين المختلفة كما تشاءون من سنة ١٩٤٨ الى الآن .

الرئيس ـ مفيش حاجة غير كده ؟

الدفاع ـ أبدا يا أفندم .

الرئيس ـ أسماء شهود النفى دول متعلقين بايه ؟ هل كلهم متعلقين بوقائع الادعاءين ؟

الدفاع ـ الموجه الى المتهم ادعاءان . بعض هؤلاء الشهود مطلوبين فى خصوص الادعاء الأول ، والبعض الآخر مطلوب فى خصوص الادعاء الثانى . أضرب لحضراتكم مثلا ؟ الدكاتره الثلاثة على توفيق شوشة والدكتور أبو العلا والدكتور على قطرى دول فى خصوص الادعاء الثانى ، والدكتور يوسف رشاد والأستاذ محمد حسن يوسف دول فى خصوص الادعاء الأول .

الرئيسـطيب والمحاضر والأوراق المطلوبة ، هل هى داخلة فى صميم الموضوع؟

الدفاع ـ داخلة فى صميم الموضوع ، ولولا ذلك لما سمحت لنفسى أن أجهدكم فى طلبها .

المدعى ـ الادعاء يلتمس من هيئة المحكمة الموقرة ، طلب استدعاء الشاهد الدكتور أنيس الخشن كشاهد اثبات .

الرئيس ـ فى أى ادعاء ؟

المدعى ـ فى الادعاء الأول .

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن لتختلى هيئة المحكمة للمداولة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف) .

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى :

١ ـ ضم الأوراق التى طلبها الدفاع .

٢ ـ تكليف مكتب الادعاء والتحقيق باستدعاء شهود النفى الآتية أسماؤهم :

١ ـ الدكتور يوسف رشاد .

٢ ـ الأستاذ محمد حسن يوسف .

٣ ـ الدكتور محمد أبو العلا .

٣ ـ التصريح لمكتب الادعاء باستدعاء شاهد الاثبات الدكتور أنيس الخشن .

٤ ـ تأجيل نظر القضية الى جلسة يوم الأحد القادم ١٩٥٣/١٠/٢٥ الساعة العاشرة صباحا .

الدفاع ـ أنا متشكر أولا ، وثانيا لى رجاء آخر ، أنكم تتفضلوا بالأمر بنقل الأوراق الى غرفة المحامين ، لأتمكن من الاطلاع عليها .

الرئيس ـ ده يرتب مع مكتب الادعاء مش مع المحكمة .

الدفاع ـ طيب يا فندم .

وفى يوم الأحد ١٩٥٣/١٠/٢٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣ .

وبعد النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

استمرت المحكمة فى نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب

فحضر المدعيان العامان البكباشى سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى عضوا مكتب التحقيق والادعاء .

الرئيس ــ المتهم موجود ؟

المدعى ــ موجود يا أفندم .

الرئيس ــ أمال الدفاع بتاعك فين ؟

المتهم ــ موجود بس ما حدش طلبه هما طلبونى بس .

الرئيس ــ هو مش عارف ان المحكمة حتنظر القضية الساعة عشرة ؟

المتهم ــ هو موجود بس لما طلبونى ماطلبهوش .

الرئيس ــ الشهود موجودون ؟

المدعى ــ أيوه يا أفندم موجودون وجاهزون .

الأستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام ــ الشاهد محمد حسن يوسف وهو من شهود نفى المتهم ، اعتذر لمرضه .

(حضر الأستاذ أمين مرعى للدفاع عن المتهم) .

الرئيس ــ انت مش عارف أن المحكمة منعقدة من الساعة عشرة ؟

الدفاع ــ أيوه يا أفندم . وأنا هنا موجود من الساعة التاسعة والثلث ، ولكن أنا تصورت ان حضراتكم حتنطقوا أولا بالحكم فى قضية السيد محمود سليمان غنام ، ثم بعد ذلك تنظرون قضية أخرى للتأجيل ، وأنا شخصيا كنت قاعد فى أودة المتهمين .

الرئيس ــ طيب اتفضل . نقرأ الآن الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الأول ...

« أتى أفعالا ساعدت على فساد الحكم فى البلاد ، وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق ، تصرف تصرفات أضرت بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحى الخلقية والمادية والأدبية ، وكان لها أسوأ الأثر فى حياتها السياسية والاجتماعية . المدعى .. الشهود عن الادعاء الأول موجودون ؟

المدعى ــ أيوه يا فندم .

الرئيس ــ انده الشاهد الأول .

(حضر الشاهد الأول الدكتور أنيس الخشن .

الرئيس ــ اسم الشاهد الدكتور أنيس الخشن ؟

الشاهد ــ أيوه يا أفندم .

الرئيس ــ قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ، ولا شيء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ متى التحقت بخدمة مستشفى المواساة ، ومتى فصلت منها ؟

الشاهد ــ التحقت بها فى سنة ١٩٣٥ فى شهر نوفمبر ، وفصلت فى أول أبريل سنة ١٩٤٥ .



الدكتور الخشن

المدعى ــ ما هى أسباب فصلك من مستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ أسباب فصلى ، هو اننى تقدمت وبعض زملائى الاطباء بشكوى لمدير المستشفى ، وكان وقتئذ الدكتور النقيب، نحتج فيها على سوء معاملة السسترات لنا ، وبخاصة اثنين منهم ، وتبين بعدين أنهم كانوا يشتدون على الاطباء ويطردون المرضى ويفرضون عليهم علاجات معينة . فلما حدث أخيرا أن ثارت واحدة من السسترات على أحد الاطباء ورفعت يدها بحركة تدل على أنها تريد ضربه ، طلبت من الاطباء انهم يجتمعوا ، ونكتب شكوى للمدير الدكتور النقيب،مضمونها ما حدث فعلا . وبعد زمن طلبنى المدير فى مكتبه وقال لى ان الحالة ــ بينى وبينك ــ أصبحت لا تسمح بأنك تشتغل معايا ! تحب أوديك وزارة الصحة ؟ فقلت له لأ . فقال تحب تستقيل ؟ فقلت له لأ . فقال تحب أفصلك فقلت له افصلنى اذا أمكنك أنك تفصلنى ، وقلت هذا لأننى أعلم أنه لايمكنه فصلى الا بعد اذن مجلس الادارة ، ولكنى فوجئت بأنه أخرج ورقة من مكتبه وقال لى اتفضل انت مفصول ! وفصل معى ثلاثة من زملائى ، فقدمنا شكوى الى السراى والى النقابة ، وبعد كده استقال خمسة أطباء آخرون .

الرئيس ــ أول ما ابتديت تشتغل فى المستشفى كان سنة كام ؟

الشاهد ــ أنا اشتغلت فى المستشفى فى سنة ١٩٣٥ ، من أول عهد المستشفى اتعينت أنا والدكتور النقيب .

الرئيس ــ هل تغير النقيب عما كان فى أول عهده أولا ؟

الشاهد — فى أول عهده كان مسالم ، لأن كان فوق منـــه رقابة من جمعية المواساة ، وبعدين لما وجد أن جمعية المواساة استنفدت كل نقودها فى بناء المستشفى ، أحب أنه يتخلص من هذه الرقابة ووجد أسلم طريقـة للوصول الى هذا ، انه يسند ظهره الى السراى ، لأنه كان يعلم أن الأحزاب كل يوم على حال ! النهاردة الوفديين ، وبكره السعديين ، وبعده غيرهم ، والظاهر انه قال ارتكن على سلطة تبقى على طول .

الرئيس — قال فى نفسه طبعا ؟

الشاهد — أيوه ، وعلشان يحقق هذا الغرض ســـافر الى أوروبا قبل الملك ما يستلم سلطته الدستورية ، ووثق علاقته بيه هناك .

الرئيس — وعرفت منين ؟

الشاهد — كنت شفت بعض جوابات المرحوم فهمى عبد المجيد ، وهو الذى بنى المستشفى وكان بيشرف عليها ، والدكتور النقيب كان بيبعت جوابات ان سياسته هى توطيد علاقته بالملك السابق والجميع يعلمون أن فهمى عبد المجيد ، الملك السابق ما كانش بيحبه . والملك فؤاد كان ضـــد المشروع ، والدكتور النقيب وثق علاقته به عن طريق الفريق عمر فتحى ومراته ، وأصبح معاهم فى الحاشية . ولما وجـد فهمى عبد المجيد ان الدكتور النقيب فتح باب المستشفى لموظفى وخدم السراى ، وأى واحد يخش فى السكندو أو البريمو . فقال لهدول اذا أحسنت حطهم فى القسم المجانى ما تحطهمش علينا فى البريمو ، وعقب كده جاءت وزارة على ماهر فى الحكم ، وأول ما وليت الحكم ألغت وظيفة فهمى عبد المجيد ، وخرج من خدمة الحكومة ، وطلبوا منه أن يسيب منصـــبه كرئيس لجمعية المواساة . قبل كده كان فيه حفلة سنوية تقيمها الجمعية ، وكان مفروضا أن يطلب اليه بصفته الرئيس ، أن يلقى خطابا ، ولكن قيل له بلاش تلقى الخطاب انت . فقال طيب أخلى أبو العلا أو ذهنى — وهما الوكيلان — يلقى الخطبة ، فقالوا لا ، واحد موظف ، ودى خطبة بين ايدين الملك مش مقبولة ، والثانى من الأعيان وده مش مهم . خلى الدكتور النقيب هو اللى يلقى الخطبة ، فقال فهمى عبد المجيـــد اذا ألقى الدكتور النقيب الخطبة فأنا مش حا أحضر الحفلة ، وفعلا لم يحضر هذه الحفلة ، وألقى الدكتور النقيب الخطاب واعتبر محمود عبد المجيد من يومها عدوا للملك ، وطلعوه عقب هذا من شغلته ومن الجمعية .

الرئيس — ايه الخدمات اللى كان بيؤديها للملك ؟

الشاهد — فيه خدمات خاصة كان بيؤديها للملك ، وذلك انه وفر له مكانا فى المستشفى يخلد فيه الى الراحة .

الرئيس — كان فيه ايه المكان ده ؟

الشاهد ـ كان فيه شوية مراجيح .

الرئيس ـ يعنى كانوا بيعملوا ايه . بيتمرجحوا ؟

الشاهد ـ هو وفر له مكان فيه شوية ... وكراسى وقعده كويسه .

الرئيس ـ كان بيقعد فيه لوحده ؟

الشاهد ـ فى مستهل حياته كان بييجى مع الملكة السابقة فريدة ، وكان أحمد حسنين بييجى مع نازلى . ولم نكن نرى شيئا وانما كنا نسمع الأصوات .

الرئيس ـ أصوات ايه ؟

الشاهد ـ ضحك من الملك السابق ، وكان له ضحكة عالية ومعروفة .

الرئيس ـ هل كانت الحكاية قاصرة على المراجيح ؟

الشاهد ـ لأ ... ولكن هو كان له جناح فى الدور الرابع البريمو ، وفيه سراير علشان اذا جه أى واحد من الحاشية فى أى وقت ، يقعد وينام وياكل ويشرب على كيفه .

الرئيس ـ الدور الرابع ده كان مكون من كام حجرة ؟

الشاهد ـ كان يشمل ٥ أود ، وهو كان فى الأصل ١٠ أود . فتحوهم على بعض علشان يبقوا واسعين .

الرئيس ـ هو كان فى الحقيقة ١٠ أود ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ كانتش بتعمل حفلات ساهرة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه كانت بتعمل فى المستشفى حفلات ، وكانت حديقة المستشفى بيعمل فيها الحفلات الكبيرة .

الرئيس ـ أنا أقصد هل كانت بتعمل حفلات خاصة ، أو كانت بتعمل حفلات عامة ؟

الشاهد ـ الاثنين كانوا بيتعملوا ، واحنا طبعا بناخد علم بالحفلات العامة . أما الحفلات الخاصة اللى كانت بتعمل ، كنا بنسمع أخبارها من البنتين السسترات ، وكنا بنسمع ان الملك بيجيلهم فى الأودة .

الرئيس ـ بنتين مين ؟

الشاهد ـ واحدة اسمها مارى فيليبدس ، وواحدة تانية صاحبتها اسمها راشيل وبالأخص مارى .

الرئيس ـ جنسيتهم ايه ؟

الشاهد ـ كانت مارى فيليبدس يونانية قبرصية وراشيل كانت صاحبتها . وكانت راشيل رئيسة المرضات ، ومارى وكيلة المرضات .

الرئيس ــ ازاى اتعرفوا بالملك السابق ؟

الشاهد ــ الملك السابق كان دائم التردد على المستشفى .

الرئيس ــ علشان يتمرجح فى المستشفى ؟!

الشاهد ــ هو كان دائم التردد على المستشفى ، وكان الأول بيسترعى نظرنا ولكن بقى يتردد كثير لدرجة انه أصبح يتهيأ لنا أنه بيشتغل معانا .

الرئيس ــ تعرف ليه كان بيفضل المستشفى مع انه عنده قصور كثيرة ؟

الشاهد ــ اللى كنا بنسمعه من مارى فيليبيدس ، وهى فتاة كان عندها نوع من الهستريا . وكانت فضفاضة كانت بتقول كثير انه رقص معـايا ، وتغيبت مرة عن المستشفى ثم سألناها عن السبب ، فقالت انها كانت فى ضيافة الملك فى السراى .

الرئيس ــ كان بياخدها لحساب المستشفى ولا لحسابه هو ؟

الشاهد ــ ما نعرفش ايه اللى بيحصل ، ولكن كان بياخدها بره المستشفى ، وكانت البنت تقول لنا ، الملك بيهادينى بعقود وساعات وحاجات من دى . ولا نعرف عن الصلة التى بينهم وبين بعض ، الا ما تقوله هى . وفى مرة ــ اسمحو لى فى هذه الكلمة ــ قالت النهاردة وانا باغير للملك على رجله وطى على وباسنى ... لا مؤاخذه البنت دى كانت مفضوحة .

الرئيس ــ كان بيغير على رجله فى المستشفى ؟

الشاهد ــ أحيانا واحنا على أى حال ماكناش بنشوف الحاجات دى .

الرئيس ــ مش عنده أطباء فى السراى ، وفيه له أجزاخانة ، ييجى المستشفى يغير ليه وعنده كل ده ؟

الشاهد ــ مستشفى المواساة كانت بالنسبة اليه كل شىء ، وهو كان بييجى يمضى وقت كويس فى المواساة .

الرئيس ــ يمضى وقت كويس ازاى ؟ دى مستشفى ؟!

الشاهد ــ ماهو كان بييجى فى أى وقت يعجبه ، ويجيب الأشـــخاص اللى على كيفه .

الرئيس ــ ماسمعتش انه كان بيجيب سيدات معاه ؟

الشاهد ــ احنا كنا بنسمع وكان الجناح الخاص به محرم علينا دخوله ، وكنا نسمع أن الملك حضر ومعاه ... وطبعا بعض السيدات فيهم ، ولكن كان دخوله وخروجه من الباب الكبير المسمى بالبـــاب الملكى وفى غير مواعيد العمل .

الرئيس ــ مين بيرتب له الحاجات دى ؟

الشاهد ــ الملك يا فندم ما كانش له علاقة بحد غير المدير ، وكان الدكتور النقيب بيعتبر من الحاشية ، زى محمد حسن وكفاتس وبوللى . وهو اشتغل وظيفته كطبيب ومدير مستشفى وقد يؤثر على الملك السابق من طريق مهنته ونال حظوة كبيرة ، وأصبح الحاكم بأمره لا فى المستشفى وحدها .. بل فى الاسكندرية كلها .

الرئيس ــ كان بيحضر الحفلات الخاصة ليه ؟ هل كانت هذه الحفلات محترمة ومتحشمة ؟ ماهو ممكن اقامة حفلات يحضرها رجال ونساء وما يبقاش فيها حاجة .

الشاهد ــ والله أنا ما أفهمش ليه تعمل حفلة خاصة محترمة ومحتشمة فى مستشفى .

الرئيس ــ مش فاهم قصدك ايه ؟

الشاهد ــ هو كان يحب يلعب تنس ويلعب معاهم كارت ويرقص معاهم .

الرئيس ــ لازم بتدفعوا كويس للممرضات اللى بيرقصــوا ؟ كنتم بتجيبوهم منين ؟

الشاهد ــ اذكر ان الملك مرة جه يستعرض طاقم ممرضات جاء من بولندا فى سنة ١٩٤٠ وراحوا جابوه فى عز الحرب من بولندا .

الرئيس ــ ايه دخل الملك فى استعراض الممرضات .. هو كان بيوقف الواحدة ويقول لها يمين وشمال . وادورى ويشوف وشها وظهرها ؟

الشاهد ــ هو الأول كان بيشوف الصور الفوتوغرافية بتاعتهم فى الباسبورتات، وبعدين لما جم استقبلهم علشان يرحب بهم . وساعة ما وصلوا كانوا موجودين وسمعنا ان الملك جاى وانه هو اللى راح يستقبلهم !

الرئيس ــ هو اختار منهم ناس علشان يشتغلوا والباقى رجعه ؟

الشاهد ــ الطاقم كله اشتغل ولكن الظاهر انه لما كان بيستلطف حد كان بيجى يتعــــالج .

الرئيس ــ هى مصر كانت فقيرة من الممرضات حتى انهم يجيبوا أجانب يقوموا بالمهمة دى ؟

الشاهد ــ احنا كنا ماشيين على تفضيل الممرضات الأجنبيات على المصريات .

الرئيس ــ ازاى وانت أول ما قلت فى شهادتك اتكلمت عن سوء معاملة دول للأطباء والمرضى ؟

الشاهد ــ ما هم دول كانوا وصلوا ... ده احنا شفنا شوية أيام .. كانت

الممرضات بتخرج المرضى ، وتفرض أنواع العـــلاج وتدس الدسائس للدكاترة عند النقيب . ولما كنا نشـــتكى من انهـــم بيخرجوا المرضى وبيدخلوهم على كيفهم ، كان الدكتور النقيب يقول دول وصلوا يا دكتور حاسب على نفسك .

الرئيس ــ وصلوا يعنى ايه ؟

الشاهد ــ يعنى وصلوا للرأس .

الرئيس ــ يعنى المدير ؟

الشاهد ــ لا . . . يعنى وصلوا لأكبر راس ! لدرجة اننا لما وقعنا على المدير حبينا نقدم شكوى وبعدين اتضح ان مافيش قدامنا غير اننا نخبط راسنا فى الحيط ، ولما اشتكينا للسراى وقلنا فى الشكوى ايه اللى بيجرى فى المواساة ، وقدمنا شكوانا لعبد اللطيف طلعت ، كان أيامها أحمد حسنين مريض فقال لهم قدموها للملك . فلما عرضتعليهحولها للدكتور النقيب، فما بقيناش عارفين نشتكى لمين ، ولما جينا نثير المسألة فى البرلمان قصدنا الدكتور طراف وكان وقتها نائب فى البرلمان . وعندما حب يثير الموضوع كسؤال فى مجلس النواب ، ما أمكنش لأن كان دائما الســـؤال بتاعنا يؤخر ويؤجل ويقدم عليه أسئلة خاصة .. فتح مدرسة .. بناء جامع وما أشبه ذلك .

الرئيس ــ سيبنا من الشكوى دى ، لأن دى مسألة معروفة انكتب عنهـا فى الجرائد . مين اللى كان بيتعالجمجانا ، منرجال الحاشية فىالمستشفى .

الشاهد ــ كل موظفى السراى ورجال الحاشية زى بوللى وكافاتس وبترو وغيرهم . .

الرئيس ــ وكلهم كانوا بيتعالجوا فى البريمو ؟

الشاهد ــ مش كلهم فى البريمو . . . أما رجال الحاشـــية اللى قلت عليهم ، فدول ما كانوش عيانين ، لأنهم كانوا يروحوا وييجوا زى ما هم عاوزين، ويشربوا وياكلوا وكانوا عاملينها لوكاندة ! أما موظفو السراى المرضى اللى كانوا ييجوا للعلاج ، فدول كانوا يتحطوا فى البريمو أو السكندو ، حسب مراكزهم بالنسبة للملك والدكتور النقيب كان بارومتر السراى .. وأذكر مرة أن واحد من خدم السراى اسمه عم عبده ، وده رجل تركى كبير السن يقال انه كان مربى الملك . فكان قاعد فى البريمو وكان فى الأوده اللى جنب احمد حسنين ، فجـاء الملك المستشفى وزار عم عبـــده ومادخلش عند أحمد حسنين ، ففهمنا من هذا أن أحمد حسنين كان مغضوب عليه .

الرئيس ــ ايه اللى تعرفه عن الدكتور النقيب كمان ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه عنه انه كطبيب ما أثراش من مهنته ، وقد كان يعمل فى الاسكندرية كمساعد جراح قبل ما يكون مدير مستشفى ثم هو كطبيب، رجل عادى .

الرئيس ــ يعنى تقصد انه أثرى عن طريق غير مشروع ؟

الشاهد ــ أيوه . لأنه مش ممكن يصل الى هذه الثروة اللى وصل اليها كطبيب، واللى أعرفه انه مش كان بس بياخد شغل فى الشركات ، وانما كانت تعرض عليه عضوية مجالس الادارة فى كثير منها .

الرئيس ــ كطبيب ماكان لوش مستشفى خاص بيقوم بعلاج مرضاه فيه ؟

الشاهد ــ لأ . . مستشفى المواساة هى اللى كانت تستقبل زبائنه .

الرئيس ــ بعد فهمى عبد المجيد ماكانش الملك بييجى فى المستشفى ؟

الشاهد ــ الدكتور النقيب بعد ما انفصلت المستشفى عن الجمعية ، أتكون مجلس ادارة للمستشفى وارتكن الى الاعانة الحكومية ، والحكومة عادة لا تعطى اعانة الا اذا كان لها ممثلين . ولكن الدكتور النقيب كان يحاول التملص كمان من رقابة الحكومة مستندا فى ذلك الى صلته بالملك . وفى سبيل الوصول الى هذا الغرض ، فى يوم من الأيام تذكر النقيب حاجة مهمة وهى أن عنده قسم للعلاج بالكهرباء والمياه المعدنية ، مع أنه كان بيشتغل من سنة ، فعمل حجته ان الملك ييجى يفتتح هــــذا القسم ، فجاء الملك واستقبله أعضاء مجلس الادارة برئاسة عبد الفتاح يحيى ، وبعد لفة بسيطة قعد فى الجنينة وقعدوا حواليه . . قعـــدوا حواليه البرنسات وكبار المدعوين وأعضاء مجلس الادارة ، فقال الملك أن هذا المستشفى يحمل اسم أبى ، وأنا أشعر وأنا جالس هنا كأنى موجود فى سراى المنتزه ، والدكتور النقيب موضع ثقتى وكل من يعترض طريقه فحسابه عندى . . .

الرئيس ــ اعتبروه نطق سامى ؟

الشاهد ــ بعد هذا النطق ، أقبل كبار الموظفين على الدكتور النقيب يهنئونه على رضا الملك ، وبعد هذا تشتت أعضاء مجلس الادارة واعتبر هــذا انتصارا للدكتور النقيب .

الرئيس ــ وماجابوش ممرضات تانى غير البولنديات ؟

الشاهد ــ هو سافر لبنان علشان يجيب ممرضات بعد ما التحقت البولنديات بالجيش الثامن .

الرئيس ـ ليه هو ما عجبهمش الشغل ؟

الشاهد ـ بعضهم كانوا صغيرين ، وبعضهم كانوا عواجيز . . .

الرئيس ـ والعواجيز هم اللى مشيو ؟

الشاهد ـ لأ . بعضهم قعد ودول أصلهم ناس مهاجرين وعاوزين ياكلوا عيش ، فلما جاء الجيش الثامن انضموا اليه ، وبعد كده سافر الدكتور النقيب زى ما قلت ، لبيروت وجاب طاقم ممرضات أرمنيات ويهوديات وكان منهم راشيل اللى قلت عنها .

الرئيس ـ ماجابش حاجة من قبرص ؟

الشاهد ـ جاب . . . أيوه جاب مارى فيليبيدس وغيرها .

الرئيس ـ وايزيس ماكانتش معاهم ؟

الشاهد ـ ايزيس ماسمعتش عنها الا بعدين .

الرئيس ـ الملك كان له علاقة بدول ؟

الشاهد ـ أيوه قطعا كان له علاقة بمارى ، وهى اللى كانت بتقول لنا ، وكانت بتقول انها بتروح معه رحلات وبيهاديها هدايا زى ما قلت لكم قبل كده . والدليل على أن الصلة كانت وثيقــــة بين الملك والدكتور النقيب ، انه فصلنا من غير الرجوع لمجلس الادارة مع أن الواجب كان يقتضى التحقيق والرجوع اليه ، فكان اذن يتحكم فى المستشفى على كيفه .

الرئيس ـ ازاى كان يتحكم ؟ ما كانش فيه رقابة عليه ؟

الشاهد ـ أيوه ماكانش فيه رقابة .

الرئيس ـ ومجلس الادارة قبل الوضع ده ؟ .. ماحدش استقال ؟ ما حدش احتج ؟!

الشاهد ـ يستقيلوا ازاى ؟ هو ده معقول ؟

المدعى ـ هل سمعت ان بعد حفلة من الحفلات اللى أقامتها المستشفى باتت رقاصة فى المستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه سمعت ان فيه واحدة رقاصة بعد انتهاء الحفلة الخيرية التى أقيمت لصالح المستشفى فى الحديقة ، شوفنا الملك طلع الدور الرابع والرقاصة حصلته .

الرئيس ـ حصلته تعمل له ايه ؟

الشاهد ـ والله ما كانش معنا فتلة نمررها .

المدعى ـ ماعملتوش عمليات اجهاض فى المستشفى فى الدور المخصص لرجـــال الحاشية ؟

الشاهد ــ أيوه فيه بعض عمليات عملت لنساء جم من بره عن طريق السراى.

الرئيس ــ أجانب والا مصريات ؟

الشاهد ــ لأ . أجانب ! ودول ماكانوش يقيدوا فى ســـجل المستشفى ، كما عرفت فيما بعد من حكيم البنج .

المدعى ــ هل صدرت أوامر بمنع الصلاة فى جامع المواساة ؟

الشاهد ــ أيوه صدرت أوامر بمنع الصلاة فى أيام العيد ، علشـــان التهليل والتكبير كان بيزعج المدير وهو ساكن جنب المستشفى .

الرئيس ــ هو ساكن فين ؟

الشاهد ــ فى الفيلا اللى جنب المستشفى ، والجامع فى الأرض الفضـــاء اللى مجاورة للمستشفى .

المدعى ــ هل كانت تستورد حبوب وعجول ومواشى للمستشفى من عنـــد الدكتور النقيب ؟

الشاهد ــ كنا نسمع هذا من المتعهد ، وكان بيقول هو ربنا اللى شـــمل كل الناس برحمته مش راح يشمل المستشفى دى ؟ سألناه ليه ؟ فقال الراجل النقيب بده يدينى الميته والعيانة علشان نوردها لحوم للمستشفى .. وسمعت انه كان بواسطة نفوذه يبيع المواشى العيانة بدون مراقبة من السلخانة .

المدعى ــ هل كان فيه ممرضة تبع المستشفى موجودة فى بيت النقيب ؟؟

الشاهد ــ أيوه كان فيه بنت اسمها عايدة ، ألحقت بخدمته الخاصة وقيدت على المستشفى وكانت مقيمة وبتبات هناك .

الرئيس ــ هل تعرف ان الدكتور النقيب استولى على أموال المستشفى على غير وجه حق ؟

الشاهد ــ دى حصلت ، وذلك ان الدكتور النقيب تمكن بواسطة أمين عثمان أن يرفع معاشه من ثمانية جنيهات الى خمسين جنيها ! وهو كان قبل ما يعمل فى المواساة ، مساعد جراح فى المستشفى الميرى .

عضو اليسار ــ كان بياخد أد ايه مرتب ؟

الشاهد ــ حوالى ٢٢ جنيها . ومستشفى المواساة فى الواقع كان مصـــيدة للناس الكبار ، اللى يجى يتعالج فيها يجى ، واللى ماكانش يجى يروح يجره جر . والحكاية حصلت بأن أمين عثمـــان كان له أخت ولدت فى المستشفى ، فضربت معرفة مع الدكتور النقيب ، وبعدين طلب منه رفع

معاشه على أساس انه لو كان بيخدم فى الحكومة كان وصل لدرجة وكيل وزارة . وعدل المعاش على أساس هذا الطلب .

الرئيس — فى عهد الوفديين ؟

الشاهد — أيوه . . . وبعدين هو حب انه ياخد فرق المعاش ولكن اتفاق الجنتلمان اللى كان بينهم ، انه ما يخدش الفرق من مالية الدولة ، وانه اذا حب ، يقدر ياخدهم من المستشفى . حسب حسبته فوجد ان المبلغ يطلع أربعة آلاف جنيه . . .

الرئيس — والمبلغ ده فرق عن مدة قد ايه ؟

الشاهد — هو فرق من سنة ١٩٣٥ لسنة ١٩٤٣ يبقى يعنى ٨ × ١٢ = ٩٦ شهرا فى ٤٢ جنيه فرق المعاش القديم من الجديد ، يبقوا أربعة آلاف جنيه . . . وهو كان عاوز ياخدهم من الحكومة ، ولكن قالوا له الذمة ما تسمحش .

الرئيس — الذمة ما تسمحش بأخذ الفرق ، انما تسمح بأنهم يدوا له ٥٠ جنيه معـــاش ؟

الشاهد — مش فاهم ازاى مجلس الادارة وافق على هذا ، واللى أعرفه انه قال لمدير المكتب يا حسن أفندى أعمل لى شيك بأربعة آلاف جنيه ، ولما ذاع الخـــبر والناس كلها عرفتـــه ، قال له هو ما فيش سر أو خبر الا ما يذاع ؟

وسكت له شوية وانتهز أول فرصة بعد شهر وطرده .

الرئيس — ماحدش من قرايب النقيب كان بيجى يتعالج فى المستشفى ؟

الشاهد — ما أظنش . . . الشهادة لله ما كانش بيحب قرايبه .

الرئيس — ما كانش بيحب ولا أولاده حتى ؟

الشاهد — لا طبعا . ودول كان كل حاجة مسخرة لهم . . تموينهم وصابونهم ومكوتهم وكل حاجة كانت بتروح لهم من المستشفى .

الرئيس — حتى وهو باشا بيعمل حاجات زى دى ؟

الشاهد — بالعكس دى انفتحت نفسه زيادة . . البشاوات بيقـــدروا على الحاجات اللى ما يقدروش عليها وهم أفندية .

الرئيس — طيب لما كان بيسافر فى الخارج كان بياخد سكرتيرة معه ؟

الشاهد — أيوه مس بيدرمان وهى انجليزية .

الرئيس — مافيش حد تانى ؟

الشاهد — بعد ما خرجت سمعت انه أخذ بنته كسكرتيرة له .

الرئيس ــ بنته كان لها عمل فى المستشفى ؟

الشاهد ــ جايز بعد ما خرجت ، لأن أيام ما كنت موجود كانت تلميذة ، وبعدين اتجوزت واطلقت . وفى أثناء الطلاق سمعتانه أخذها معهبره كسكرتيرة .

الرئيس ــ سافرت على حساب المستشفى طبعا ؟

الشاهد ــ أيوه طبعا .

الرئيس ــ هل كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين المصالح الحكومية لعلاج العمال ؟

الشاهد ــ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين السكة الحديد لعلاج مرضى المصلحة .

الرئيس ــ التعاقد تم على أساس ايه ؟ وهل كان فيه تعاقد مع شركات أخرى ؟

الشاهد ــ هو لما كبر نفوذه كانت الشركات تيجى له ، أو كان يستولى عليها .

الرئيس ــ هو مش كان التعاقد بين المستشفى والشركات ؟

الشاهد ــ الكلام ده كان فى الأول ، وحساب الشركات ده كان له ادارة قائمة بذاتها . وكان مفروض ان المستشفى تستولى عليه ، والاتفاق اللى كان يبرمه النقيب أن الغيار بعشرة قروش ، والعملية بكذا وكان المستشفى بياخذ ربع الاتعاب .

الرئيس ــ وال ٣/٤ يروح فين ؟

الشاهد ــ كان بيروح له ، والمفروض انه كان بيعالج ، وانما كان هو قاعد على الكيس .

الرئيس ــ المستشفى بيقوم بالعلاج ، ال ٢٥٪ بياخذهم المستشفى وال ٧٥٪ بيروحوا فين ؟

الشاهد ــ كانوا بيروحوا على جنابه هو .

الرئيس ــ بأى حق ! هو مثلا كان ممكن يأخذ ١٠٪ عمولة .

الشاهد ــ اذا كان ممكن ، ولكن مين اللى يقول له لأ ، ده كان حاكم بأمره وما كانش حد فى المستشفى يقدر يقف فى طريقه .

الرئيس ــ تقدر تحدد لنا شركات كان بينكم وبينها تعاقد ؟

الشاهد ــ الشركات كثير ، ولكن هو كان حين يغير العقد يجعله بينه وبين الشركة .

الرئيس ــ مش بينه وبين المستشفى ؟

الشاهد ــ لا . هو أولا كان العقد بين الشركات والمستشفى ، ولكن كان سهل عليه بعد ذلك انه يغيره .

الرئيس ــ الـ ٢٥٪ التى تدفع للمستشفى كانت بتشمل كل حاجة ؟

الشاهد ــ هو كان بيدفع الـ ٢٥٪ للمستشفى ، لأن المستشفى بتهيأ له مكان يعالج فيه مرضاه ، وعندها حكما مساعدين ونواب وغير ذلك .

المدعى ــ هل تعرف ظروف سفر ابن الدكتور النقيب بعثة الى انجلترا ؟

الشاهد ــ سمعت انه فى عهد الوزارة الوفدية أرسل بعثة ليتعلم الطب ، واللى حصل ان ابن الدكتور النقيب تخرج فى مدرسة فكتوريا ، فأرسلوه بعثة يتعلم الطب ، وهو كان طمعان انه يحل محله فى ادارة المستشفى بعد عمر طويل ، فراح الولد البعثة يتعلم الطب من أول سنة أولى لغاية ما يخلص على حساب الحكومة ، والحكومة جرت العادة فيها انها ما تبعتش الا واحد خريج جامعة ، ولكن احنا شفنا ابن الدكتور النقيب أرسل علشان يدرس من سنة أولى .

الرئيس ــ على حساب الحكومة مش على حساب المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ تقرر امتى الكلام ده ، أيام أمين عثمان برضه ؟

الشاهد ــ مش فاكر انما دى حاجة ثابتة ، وانما روزاليوسف ذكرت اسمه هو وشوية من أولاد الذوات و . . .

الرئيس ــ هو انت تفتكر ان اللى يعمل العمل ده ، يبقى من أولاد الذوات ؟

الشاهد ــ كان زمان ده طبعا ، وكان أولاد الذوات هما الناس اللى يتخدموا وهما اللى يستغلوا الشعب وتسخر لهم كل مرافق الدولة ، والحاجات دى كانت صفات الذواتية عندنا .

المدعى ــ هل سمعت ان الدكتور النقيب أدخل بعض المعتقلين الاسرائيليين المستشفى أثناء الحرب ؟

الشاهد ــ سمعت وهم اذا كانوا يشوفوا شخص كويس ودسم من الاسرائيليين المعتقلين فى أبى قير ، كانوا يمهدوا له السبيل . فيقوم يدعى المرض ويبعتوه مستشفى المواساة باسم العلاج ! ودى حصلت وانا بره المستشفى ، ولكن انا اطلعت على الأسماء وشفت اللى قعد ٤ أشهر ، واللى قعد ٦ أشهر ، ودى مدد مش معقولة . واعتقد ان شهر واحد كفاية للعيان يا يخف يا يموت .

الرئيس ــ طبعا فى مقابل فلوس الحاجات دى ؟

الشاهد ــ الاشاعات كانت بتقول كده .

الرئيس ــ يعنى مش متأكد ؟

الشاهد ــ دى ما اقدرش أقولها .

الرئيس ــ طيب متشكر اتفضل اقعد هنا .

الرئيس ــ الشاهد الثانى ؟

المدعى ــ الشاهد الثانى الأستاذ حسين فهمى .

الرئيس ــ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم .. أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ متى نشأت صلتك بمستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ من وقت انشائها فى سنة ١٩٣٣ أو سنة ١٩٣٢ عندما فكر فى بنايتها .

الرئيس ــ هل الدكتور النقيب كان له دور فى بناء المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه على ما أعتقد هو اللى أشار على المرحوم الأستاذ فهمى عبد المجيد بذلك .

الرئيس ــ تعرفه من مدة طويلة ؟

الشاهد ــ من وقت قصير قبل بناء المستشفى .

الرئيس ــ هل حصل تغيير فى أخلاقه من وقت ما عرفته لغاية سنة ١٩٥٠ ؟

الشاهد ــ عرفته فى سنة ١٩٣٣ وكان اسمه كويس .

الرئيس ــ يعنى دلوقت هو اسمه بقى وحش ؟

الشاهد ــ أنا أقصد أنهم بياخدوا عليه بعض المآخذ ، ومنها انه كان بيدير المستشفى بطريقة دكتاتورية .

الرئيس ــ مش فاهم ايه اللى تقصده ، يعنى كان حازم وشديد ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ لمصلحة المستشفى ؟

الشاهد ــ أنا أتكلم عن كلام الناس اللى باسمعه .

الرئيس ــ مش كنت عضو فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ كنت عضوا فى مجلس الادارة لمدة وجيزة وبعدين حصل خلاف بين المستشفى والجمعية ، وفصلت دى عن دى .

واللى كان بيؤخذ عليه انه كان بيدير المستشفى باعتبار انها مستشفاه شـــخصيا ؟

الرئيس ــ أليس من الجائز ان هذا لمصلحة المستشفى ، أنا لما أكون موظف وأقوم بالعمل كأنه لحسابى غير ما أقوم به على أنه لحساب الغير ، يعنى يبقى قلبه عليه .

الشاهد ــ يعنى هذا ما أقصد فقط ، ولكن كان بيقال انه يدير بعض مرافق المستشفى لحسابه الخاص .

الرئيس ــ زى ايه ؟

الشاهد ــ سمعت انه كان يعالج فيه بعض مرضاه . ولقد سمعت هذا الكلام بعد ما النقيب ساب المستشفى .

الرئيس ــ كانت البلد كلها تعلم ان المستشفى يدار لمصلحة شخص معين ورجاله وحاشيته .

الشاهد ــ كان فيه لغط كثير ، وعرفت أن بعض المؤسسات كانت تقوم بعلاج أعضائها على حساب المستشفى ، والدكتور النقيب يستولى على أجر العـــلاج .

الرئيس ــ يعنى كانت الشركات تدفع ، والمستشفى يطلع من المولد بلا حمص !

الشاهد ــ المستشفى طبعا له حسابات ، يقوم بالتفتيش عليها ديوان المحاسبة ومراقبو حسابات .

الرئيس ــ المستشفى كان بياخذ نصيب قليل والنقيب يأخذ الجزء الأكبر طبعا . على أى أساس اتفقت مصلحة السكك الحديدية مع مستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ اتفق على تخصيص عدد معين من الأسرة بأجرة سنوية .

الرئيس ــ ٥٠٠٠ جنيه مثلا فى السنة ؟

الشاهد ــ أيوه زى كده .

الرئيس ــ الـ ٥٠٠٠ جنيه كان بياخد منهم كام ؟

الشاهد ــ أنا مش حافظ الأرقام ، ولكن تبين أن المقاولة بيد المستشفى .

الرئيس ــ وهل يستحق الأتعاب التى يتقاضاها من الشركات ؟ وبصفة ايه .. متعهد مرضى ؟

الشاهد ــ بصفة متعهد علاج ، وهو يحاسب المتعاملين على اعتبار انه صاحب الشأن ، ويأخذ المبلغ اللى يحصله ويدفع ثمن الأدوية والأسرة والأدوات وفقا للتعريفة المخفضة .

الرئيس ــ يعنى كان بياخذ الجزء الأكبر ؟

الشاهد ــ ماكانش يستطيع الانسان أن يضع حدودا فاصلة بين ماله ومال المستشفى .

الرئيس ــ ازاى بقى ؟

الشاهد ــ شركة البيضا مثــــلا أو شركة الأقطان تتفق مع الدكتور النقيب شوف لنا المرضى ، ويتقاول وياخد جزء والمستشفى جزء ، واحنــــا ماكناش بنفحص الأوراق بصفة رسمية ، لأن كان فيه مراقبين حسابات ومندوبين من ديوان المحاسبة وتبين لنا انه كان بيحاسب المستشفى بالتعريفة المخفضة ، وده بعد ما ترك الدكتور النقيب المستشفى .

الرئيس ــ وترك المستشفى امتى ؟

الشاهد ــ فى أغسطس أو سبتمبر .

الرئيس ــ سنة ١٩٥٣ ؟

الشاهد ــ لا سنة ١٩٥٢ .

الرئيس ــ يعنى بعد يوليو سنة ١٩٥٢ ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ كنت تعرف فهمى عبد المجيد ؟

الشاهد ــ أيوه الله يرحمه .

الرئيس ــ وايه سوء التفاهم اللى حصل ؟

الشاهد ــ سوء التفاهم حصل مباشرة بعد افتتـــاح المستـــشفى ، والمرحـــوم فهمى عبد المجيد ، علمت ــ لأنى ما كنتش عضو فى مجلس الادارة فى الوقت ده . وكنت باغيب عن الاسكندرية ، لأنى كنت مشغولا بتعديل التعريفة الجمركية ــ علمت أن فهمى عبد المجيد اصطدم بالدكتور النقيب بشأن علاج مرضى الخاصة الملكية .

السيد حسين فهمى

الرئيس ــ يعنى كانت حقيقة واقعة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ كان بيعالجهم بفلوس أو مجانا ؟

الشاهد ــ مجانا .

الرئيس ــ لو كان بفلوس كان يزعل ؟

الشاهد ــ مش معقول انه يزعل لو كانوا بفلوس ، لأن المستشفى كانت لسه



فاتحة جديد ، وسبب زعله انه هو مش عاوز حد من الأثرياء يعالج مجانا . ولذلك قال له ماحدش من المرضى يدخل بالمجان الا بقرار من مجلس الادارة .

الرئيس ــ هو مش فيه درجة مجانية ؟

الشاهد ــ أيوه وهذه لم يكن له اعتراض عليها .

الرئيس ــ كانوا بينزلوا فى أى درجة ؟

الشاهد ــ مش عارف ولكنهم كانوا بينزلوا على أى حال فى أى درجة من غير المجانية ، وفيه أولى وثانية وتالتة .

الرئيس ــ هى الدرجة الثالثة مش مجانا ؟

الشاهد ــ أيوه ولكن فيه درجة تالتة بفلوس .

الرئيس ــ انت كنت متصل بالاثنين يعنى تعرف الواقعة ؟

الشاهد ــ أيوه لأنى شفت مكاتبات فى هذا الشأن سنة ١٩٣٧ على ما أذكر ودى حاجة من مدة طويلة ما اقدرش افتكرها ، ولكن دى حاجة كمان محل أخذ ورد ، وجميع الناس علموا بيها وفهمى عبد المجيد الله يرحمه كان شديد . . . .

الرئيس ــ شديد فى الحق ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ وبعدين ؟

الشاهد ــ انتهى الأمر .

الرئيس ــ ازاى ؟

الشاهد ــ فهمى عبد المجيد ساب المستشفى والجمعية ، والنقيب فضل .

الرئيس ــ كان باين انه محل الغضب ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ هل كان النقيب متصل ؟

الشاهد ــ الملك السابق كان بيعتبر المستشفى مسئوليته الشخصية . وكان معروف ان المستشفى تحت رعاية الملك وكان مهتم بها قوى ، وحصل بعد كده الحادث اللى جت سيرته ، الخلاف اللى أنا قلته . كانت الجمعية والمستشفى بتعمل الحفلة السنوية للحصول على شىء من الايراد لمساعدة المستشفى والجمعية والمؤسستين منضمتين لبعض وكانت العادة

جارية على ان رئيس الجمعية يلقى الخطاب فى أثناء الرواية أو الحفـــلة التمثيلية ، وبعدين فهمى عبد المجيـــد بلغ أن الملك مش عاوزه يلقى هو الخطاب .

الرئيس ــ علشان اعتراضه على علاج الحاشية بالمجان ؟

الشاهد ــ أيوه أظن كان اعتراضه قبل كده ، وعبد المجيد فى الوقت ده كان عاوز درجة مدير عام مصلحة الجمارك ، فقلت له يا عبد المجيد أنا علمت أن المرسوم مركون عند الملك مش عاوز يمضيه .

الرئيس ــ هل كان يستحق لأنه راجل كويس ؟

الشاهد ــ أيوه هو ماكانش فيه أحسن منه .

الرئيس ــ يعنى الرجاله أو اللى بيعملوا رجاله فى البلد دى كانوا بيعاملوا معاملة سيئة ، اذا كان فهمى عبد المجيد كويس ليه عومل المعاملة دى ؟

الشاهد ــ يمكن علشان كده .

الرئيس ــ بصفتك عضو فى مجلس الادارة ، والدكتور النقيب مدير المستشفى كنتوا بتراجعوا الأعمال ؟

الشاهد ــ لما انتخبت رئيسا للجنة كانت الجمعية فى سنة ١٩٣٩ فى ضائقة مالية ، والمستشفى فى ضائقة . وكنا مهددين بالتوقف عن العمل، وبعدين عملت تسوية مع الحكومة وعلى أساسها فصلنا المستشفى عن الجمعية وأصبح لها شخصية معنوية مستقلة ، وانفردنا بالجمعية وأخذنا اعانة من البلدية ومن الحكومة ، وحميت الجمعية من الطلبات التى تقع على عاتق المستشفى . وفى سنة ١٩٤١ أو سنة ١٩٤٠ مافتكرش اتجدد مجلس ادارة المستشفى وكنت عضوا فيه أو ماكنتش ، مش فاكر .

الرئيس ــ الجمعية فصلت فى سنة ١٩٤٠ ؟

الشاهد ــ لا فى سنة ١٩٣٩ وافتكر انى بصفتى عضو فى الجمعية أو المستشفى استدعينا الى السراى أنا وعبد الفتاح يحيى . وقال الملك لنا علمت ان بعضكم بيخلق صعوبات للدكتور النقيب ، واللى بيعمل شىء من هــذا حسابه على أنا . واستغربت أنا ! وعبد الفتاح يحيى سألنى ايه الحكاية فكان ردى عليه انى قلت له ما اعرفش .

الرئيس ــ يعنى الملك كان بيعتبر نفسه مدير المستشفى ؟

الشاهد ــ قالها مرتين انه معتبر نفسه صاحب المستشفى ، وكان بيقول : اسمها مستشفى فؤاد أبويا .

الرئيس ــ هل كان أبوه فؤاد فى المستشفى ؟

الشاهد ــ لا أبدا .

الرئيس ــ أمال قال مستشفى أبوه ليه ؟

الشاهد ــ بالضبط زى ما اعتبر الأملاك الحكومية بتاعت أبوه .

الرئيس ــ هل كان أبوه بيتبرع ؟

الشاهد ــ أبدا بالعكس .

الرئيس ــ انت بتقول سمعت اشاعات أو سمعت كلام عن الدكتور النقيب ، انه كان بيدير المستشفى بطريقة معينة لخدمة أشخاص معينين اللى هم الملك وحاشيته ؟

الشاهد ــ سمعت بعد الدكتور النقيب ما ساب المستشفى .

الرئيس ــ ولكن وقت ما كانت الهيصة ماشية ماسمعتش حاجة ؟

الشاهد ــ فى الواقع انا اعتذر عن الجواب ، لأنى كنت مشغول . أما فيما يتعلق بالحسابات فديوان المحاسبة هو اللى كان بيشرف على ميزانيــة المستشفى ، وعلى كده كلنا فاهمين ان الحسابات بتاعت المستشفى مضبوطة .

الرئيس ــ الدكتور النقيب كان بيشتغل ايه قبل ما يكون مديرا لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ كان جراح ثانى أو جراح ثالث على ما أظن فى المستشفى الأميرى .

الرئيس ــ بياخد مرتب كام ؟

الشاهد ــ حوالى ٢٠ جنيها على الأكثر .

الرئيس ــ وبعد ما جه المستشفى أخذ مرتب أد ايه ؟

الشاهد ــ أنا أعرف انه كان بياخد ١٠٠٠ جنيه فى السنة .

الرئيس ــ وكان بياخد معاش أد ايه نتيجة خدمته للحكومة ؟

الشاهد ــ على قد ما أذكر وكما كنت أعرف من المرحوم فهمى عبد المجيد ، انه ماكانش له معاش بل كان له مساعدة .

الرئيس ــ أد ايه المساعدة دى ؟

الشاهد ــ ٨ جنيه .

الرئيس ــ ماتعرفش ان معاشه ارتفع ؟

الشاهد ــ عرفت هذا .

الرئيس ــ ماعرفتش أد ايه ؟

الشاهد ــ سمعت ٥٠ جنيها بقرار من مجلس الوزراء .

الرئيس ــ ماتعرفش انه اخد مبلغ متجمد لخدمته السابقة ؟

الشاهد ــ سمعت .

الرئيس ــ ماتعرفش أد ايه ؟

الشاهد ــ حوالى أربع آلاف جنيه وكسور .

الرئيس ــ من أموال المستشفى ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ هل هذا من حقه ؟ مش المفروض ان الحكومة هى اللى تديله المبلغ مش المستشفى ؟

الشاهد ــ أنا فى غموض . أنا أعرف ان المعاملة الخاصة بالاطباء اللى بيخدموا فى مستشفى المواساة . أحيانا تكون وفقا لأوامر وزارة الصحة ، وتحمل مثل هذه الأعباء ماكانش فيها رأى قاطع .

الرئيس ــ انت كنت وزير مالية قبل كده هل كنت توافق انك ترفع معاش من ٨ جنيه الى ٥٠ جنيها بصفة استثنائية لو عرض عليك أمر زى ده ، وخصوصا المعاش ده بدون وجه حق ؟

الشاهد ــ ماكنتش أوافق طبعا ، ولكن لو كان له حق ، أفضل ان المستشفى هى اللى تصرف له مش خزانة الحكومة .

الرئيس ــ المدعى .

المدعى ــ هل يذكر حضرة الشاهد السبب اللى جعل مجلس الوزراء يوافق على رفع معاشه الى ٥٠ جنيها بصفة استثنائية ؟

الشاهد ــ أنا عرفت ده بعد كده ، يعنى بعد الثورة .

الرئيس ــ ماسمعتش ايه السبب ؟

الشاهد ــ أنا حلفت اليمين ومانش فاكر دلوقت .

المدعى ــ المتهم معملش خدمة لحد ؟

الشاهد ــ كان بيعمل خدمات كثيرة للملك وحاشيته وأمين عثمان والدنيا كلها .

الرئيس ــ والخدمة دى لله ؟

الشاهد ــ والله ماكنتش أعرف ليه ، لأنى ماكنتش متداخل .

الرئيس ــ كان مين وزير المالية وقتها ؟

الشاهد ــ سمعت انه كان أمين عثمان .

الرئيس ــ متعرفش ايه اللى عمله لأمين عثمان ؟

الشاهد ــ لا أتذكر .

الرئيس ــ الجناح اللى كان عامله للملك فى مستشفى المواساة بالطبع سمعت عنه ... هو الملك كان بيعيا كثير واللا ايه ؟

الشاهد ــ الملك كان بيبلطج فى كل حاجة ، وكان بيتردد كثير على المستشفى هو والخدامين بتوعه . على العموم أنا سمعت ان الجناح اللى كان فوق كان محجوز للملك ولكن أنا مشفتش الجناح ده ...

الرئيس ــ هو الملك كان بيروح يعمل عمليات فى المستشفى دى ؟

الشاهد ــ قيل انه كان بيعمل عمليات ، وقيل انه كان حاجزه وعامله منتدى .

الرئيس ــ كان بيعمل حفلات ساهرة فى الجناح ده ، هو كان بيعمل عمليات بالليـــــل ؟

الشاهد ــ الملك ماكانش عنده ليل .

الرئيس ــ انت قلت ان النقيب كان مدير حازم ، وهو الذى يعمل المستشفى منتدى يبقى حازم ؟ أنا أفهم ان المنتدى يحضر فيه ذكور وأناث !

الشاهد ــ سمعت كده ؟

الرئيس ــ يعنى كباريه داخل مستشفى ، فين الحزم بقه وفين الادارة الحازمة اللى بتقول عليها ؟

الشاهد ــ أنا باتكلم عن ادارة المستشفى من حيث الخدمة ومن حيث النظافة والنظـــام .

الرئيس ــ هو الملك السابق كان بيروح يوميا المستشفى ؟

الشاهد ــ نعم كان بيروح المستشفى يوميا .

الرئيس ــ كان بيروح يعمل عمليات ، والا علشان الممرضات البولانديات ؟

الشاهد ــ اللى موجودين دلوقت ألمانيات .

الرئيس ــ والبولانديات ؟

الشاهد ــ لا أعرف شيئا عن البولانديات ، الا الأسبوع ده ، لأنى أنا لم أوافق على وجود الألمانيات .

الرئيس ــ سمعت مسألة الدكاترة اللى طردهم النقيب ، وايه السبب ؟

الشاهد ــ سمعت ان فيه خلاف بينهم وبين النقيب .

الرئيس ــ سمعت من مين ؟

الشاهد ــ سمعت من بره ، وقلت اعتقد ان أسهل طريق هو أنهم يرفعوا الأمر الى القضاء .

الرئيس ــ ماسمعتش عن الدكتاتورية اللى كانت مفروضــة فى المستشفى ، بوساطة الممرضات الأجنبيات اللى لهم حظوة عند الملك السابق ؟

الشاهد ــ سمعت أن بعض الموظفين ومنهم الأطباء وبعض الممرضــــات ، بيجتمعوا اجتماعات يمكن متكونش فى حـــدود اللياقة . وسمعت أن بعضهم تصرف تصرفات مش كويسة بدرجة انهم تطاولوا على بعض الأطبـــاء .

الرئيس ــ تقصد بعض الممرضات !

الشاهد ــ نعم . سمعت ان واحدة منهم هددت واحد بضربه بالقلم .

الرئيس ــ هى نتيجة الحزم حصلت ان واحدة ممرضة تحاول تضرب واحد من الأطباء ؟!

الشاهد ــ لو تقارنوا مستشفى المواساة بالمستشفيات التانية من ناحية نظامها والخدمة الفنية فيها ، تلاحظوا أن مستشفى المواساة فى مستوى كويس جـــدا .

الرئيس ــ يعنى طريقة الدكتور النقيب فى مستشفى المواساة تدل على الحزم ؟ يعنى لما نبص نلاقى منتدى فى المستشفى ، والدكتور النقيب مابيدخلش فيه الا الأغنياء وبالمجان ، بدلا من الفقراء دى تدل على الحزم ؟

الشاهد ــ لا تدل على الحزم طبعا .

الرئيس ــ نأخذها من الناحية الخلقية . واحد استعمل المستشفى فى غرض آخر ، وعمل فيه كباريه ، وفى نفس الوقت المستشـــفى فاتح أبوابه لذوى السلطان . . تبقوا فى الأصل بنيتوه ليه ؟

الشاهد ــ لمعاونة الفقراء طبعا .

الرئيس ــ ولما يدخل الأغنياء دول فى الدرجات الأولى والثانية بالمجان ، طبيعى يبقى الوضع شاذ شوية .

الشاهد ــ يبقى فيه برضه ايراد بيدخل المستشفى .

الرئيس ــ هل الناس اللى كانوا بيدخلوا دفعوا تبرعات ؟

الشاهد ــ أعرف ان فيه ناس منهم بيدفعوا .

الرئيس ــ مين اللى كان بيدفع ، بوللى والا محمد حسن والا كريم والا الياس اندراوس والا . . ؟

الشاهد ــ أنا سمعت أن أخته و . . .

المدعى ــ هل سمعت أن بعض السيدات كانت بتروح مع الملك فى الجنـــاح الخاص بالمستشفى ؟

الشاهد ــ سمعت ان بعضهم كان بيجتمع هناك .

الرئيس ــ ممرضات واللا سيدات أخريات ؟

الشاهد ــ سيدات .

الرئيس ــ مصريات والا أجنبيات ؟

الشاهد ــ مصريات .

المدعى ــ هل تفتكر أى اجتماع عمله الملك هناك مع سيدات ؟

الشاهد ــ سمعت ان الملك كان بيتردد على بيت الدكتور النقيب .

الرئيس ــ يعنى على شكل حفلات وسهرات ؟

الشاهد ــ زى كده .

الرئيس ــ بيت الدكتور النقيب كان قريب ، يعنى فيلا فى نفس المستشفى خاصة به ، هل الممرضات صاحبات الحظوة من الملك كانوا بيروحوا البيت ؟

الشاهد ــ لا أعرف .

المدعى ــ هل كان مخصص للنقيب بدل انتقال ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ كان عنده عربيات ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ عنده كام عربية ؟

الشاهد ــ عربتين .

الرئس ــ يعنى بيستعمل العربيتين ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ ماكانش فيه عربية للبيت وعربية له ؟

الشاهد ــ ماكنتش متصل .

المدعى ــ هل تذكر أول مرة اجتمع فيه مجلس ادارة المستشفى ؟

الشاهد ــ أى مجلس ؟ المستشفى له خمس أو ست مجالس . الذى أذكره بعد أن انتخبت رئيسا لجمعية المواساة وبعد أن فصلت المستشفى عن جمعية المواساة وصدر مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ بيقول ان الحكومة تقدم مبلغ والبلدية تقدم مبلغ اعانة للمستشفى ، يعنى مجلس الادارة يشمل أعضاء من الصحة وأعضاء من البلدية .

المدعى ــ هل تذكر ان مجلس الادارة اجتمع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ ؟

الشاهد ــ أظن لا . لأنى فى هذه المدة كنت بين القاهرة والسويس ، وكان لازم القرار يصدر من وزارة الصحة لتشكيل المجلس ومش عارف صدر والا لأ .

الرئيس ــ كم دكتور فصلوا ؟

الشاهد ــ أنا عرفت انهم كانوا خمسة والا ستة مش فاكر ، وواحد تانى كان عرض أمره على ، قلت له ارفع قضية على المستشفى .

الرئيس ــ مين اللى فصلهم ؟

الشاهد ــ الدكتور النقيب .

الرئيس ــ هل من حقه هذا ؟!

الشاهد ــ أظن عرض أمرهم على مجلس الادارة .

الرئيس ــ ومجلس الادارة وافق ؟ هل كان فيه سبب قوى يدفع مجلس الادارة انه يفصل خمسة أو ستة من الأطباء ، هو المستشفى فيه كام دكتور ؟

الشاهد ــ فيه كتير .

الرئيس ــ هل حصلت ثورة فى المستشفى لما فصلوا دول كلهم بسبب ممرضة واحـــدة ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ هل لو كنت مديرا للمستشفى ، كنت ترضى أنك تفصل ســـبع أطباء بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد ــ لا أسمح .

الرئيس ــ اذن مافيش حزم هنا ؟

الشاهد ــ مسألة الحرم أنا قصدت بها حسن ادارة المستشـــفى ونظامها والخدمة فيها . وهذا بلا شك ناقص فى المستشفيات الأخرى .

الرئيس ــ مسألة النظافة دى مش شغلة المدير ولكن شغلة الفراشين .

الشاهد ــ أنا باقول انه كان حازم لغاية الحكاية دى .

الأستاذ احمد موافى وكيل النيابة ــ أفكر الشاهد بأنه فى جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ اجتمع مجلس ادارة المستشفى ، وأبدى أحد أعضاء المجلس على الحاضرين ، أن موضوع الأطباء عرض على المجلس فعلا بحضـــور الشاهد ، وانه أشار فى هذا الاجتماع الى خطاب النقيب الأعلى للمهن الطبية بشأن هؤلاء الأطباء ، وكان القرار كالآتى :

« قد عرضت مسألة خطاب ورد من حضرة صاحب العزة النقيب الأعلى للمهن الطبية بخصوص الخمسة أطباء الذين فصلوا من خدمة المستشفى ، وقد تلى سكرتير الجلسة الخطاب ، وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس أن مدير المستشفى مسئول عن ادارته وعن أعمال المستشفى ولم يترك للمدير حق التصرف فى ادارته . وقرر المجلس بالاجماع عدم النظر فى أمر اعادة هؤلاء الأطباء المذكورين ، كما قرر النظر فى موضوع حضراتهم من الناحية المالية وتسوية حالة كل منهم تبعا لمدة خدمته وقرر المجلس اجابة الدكتور النقيب الأعلى للمهن الطبية » فترك أمر الشكوى للدكتور النقيب ، وترك المجلس الأمر للدكتور النقيب ليتولى الرد على النقيب الأعلى للمهن الطبية . ونحن نطلب من حضرة الشاهد أن يوضح لنا كيف كان نفوذ الدكتور النقيب على مجلس الادارة ؟

الرئيس ــ الشاهد حلف اليمين ، ونحن هنا نسجل للتاريخ . . يعنى بنسجل كيف كانت تدار سياسة مصر ، وكيف كان يتدخل الملك السابق فى كل صغيرة وكبيرة ، وكيف كان الرجال الذين كانوا يتشبهون بالرجال وأصحاب الألقاب الضخمة يخضعون ويذلون أنفسهم للملك السابق . نحب تبين لنا هذا بوضوح .

الشاهد ــ يعنى أتكلم عن نفسى .

الرئيس ــ لا تجامل أحدا ، اذكر الحقيقة ، تكلم عن الوضع اللى كان ماشى فى المستشفى . تكلم عن علاقة الملك السابق بالنقيب ، وكيف كان النقيب يعمل منتدى خاصا للملك فى المستشفى وعمل هذا المنتدى ليه ؟

الشاهد ــ أنا قلت . . .

الرئيس ــ انت بتقول سمعت . طبعا انت فى مجلس الادارة ومجلس الادارة لابد أن يقول كل شىء .

الشاهد ـ أعضاء مجلس الادارة كانوا بيجتمعوا كل شهرين مرة .

الرئيس ـ ولكن طبعا بيصلهم هذا .

الشاهد ـ أنا كنت باشوف المستشفى على حال أحسن بكثير من المستشفيات الأخـرى .

الرئيس ـ احنا بنتكلم عن النزاهة .. بنتكلم عن الفساد اللى كان بيدور داخل هذا المستشفى .

الشاهد ـ على العموم انا كان عنـدى الشجاعة انى أطلب من الملك فاروق طلبات كثيرة ، كان هو عاوز يرفضها .

الرئيس ـ احنا مش بنحاسبك انت ، احنا عارفينك كويس من الناحية دى وعارفين موقفك ، احنا دلوقت بنتكلم عن شخص المتهم .

الشاهد ـ الكل عارف موقفى بخصوص المحروسة وفخر البحار وغـيرها وغـيـرها .

الرئيس ـ احنا بنتكلم عن مسألة أخلاقية منسوبة الى المتهم .

الدفاع ـ التهم الموجهة الى المتهم من كلام المدعى .

الرئيس ـ احنا بنسمع تهم عاوزين نقتنع بها ، والا لو كنا مقتنعين ماكانش يبقى فيه لزوم للمحاكمة دى .

الدفاع ـ أنا باقول ان المدعى ..

الرئيس ـ كلامنا واضح ومفهوم .

الشاهد ـ صحيح كنت أشوف ان الدكتور النقيب كان له نفوذ معروف ، ولكن المسألة اللى اتكلم فيها المدعى بخصوص اجتماع مجلس الادارة ، وقرر فيه هذا الذى قاله المدعى انا مش عاوز اقول ما دام المدعى قال .

الرئيس ـ متقولش ليه ، يمكن موقفك كان معارض ؟

الشاهد ـ مش عاوز أقول أكثر من كده ، لأنى دائما كنت باتعرض . وكنت أقول للدكتور اللى بيشكيلى ، انه يرفع أمره الى القضاء . وكنت أقول لهم كلهم ، أرجو أن القضاء ينصفكم .

الرئيس ـ الى أى مدى توطدت العلاقة بين الدكتور النقيب والملك السابق . هل العلاقة كانت توطدت قوى والا نص ونص ؟

الشاهد ـ أنا أعرف ان النقيب باعتراف واحد من السراى ، كانت علاقته متوطدة بالملك قوى بدرجة انه كان دائما موجود فى مآدب الملك .

الرئيس ـ انت راجل لك خبرتك ، مسمعتش ايه السبب فى كده ؟

الشاهد ــ أنا أعرف انه اتصل بالسراى .

الرئيس ــ ماتعرفش ازاى اتصل بالسراى ؟

الشاهد ــ بخبرتى لفاروق لا أستغرب انه يجيب أى واحد ويصطفيه ويعتبره من رجاله .

الرئيس ــ ماسمعتش ان فيه ممرضات مخصوصين .

الشاهد ــ لم أسمع ان الملك كان له علاقة بنساء . سمعت ان لما زوجته ناريمان ولدت ، أخذت واحدة ممرضة من الممرضات ، وكان كمان فيه أعمال تجافى القواعد والأصول . لكن سمعت كلام كله لغط عن حاجات غير كده .

الرئيس ــ مسألة السكة الحديد ، أصل التعاقد بينها وبين المستشفى كان على ايه ؟

الشاهد ــ أنا أعتقد ان السكة الحديد كانت متفقة مع المستشفى على عدد من السراير خاصة بها ، وتدفع عليها فلوس كل سنة .

الرئيس ــ أظن كانت بتدفع للمستشفى ٨٠٠ جنيه وبعدين بقوا ٥٠٠٠ جنيه الـ ٥٠٠٠ جنيه كانت بتدفعهم على أساس ايه ؟

الشاهد ــ أظن علشان ٣٠ سرير .

الرئيس ــ كانت بتتوزع ازاى ؟

الشاهد ــ اذا سمح لى الرئيس ، فيه مفتش حسابات كان بيقوم بهذه العمليات ويسأل عن هذا .

الرئيس ــ ماسمعتش انت حاجة ؟

الشاهد ــ الحسابات بتجينا عنها تقاريرَ بس .

الرئيس ــ يعنى الحسابات مقفلة صح ، وانتم تمشوا الحسابات على انها مقفلة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ متعرفش اذا كانت الفلوس دى بتدخل فى جيب المستشفى ، والا فى جيب حد تانى ؟

الشاهد ــ أنا أعرف انه كان فيه شركات أخرى بتتعاقد مع المستشفى ، بخصوص موظفيها المرضى .

الرئيس ــ كانت بتتعامل ازاى ؟

الشاهد ــ كانت بتتعاقد مع الدكتور النقيب مدير مستشفى المواساة .

الرئيس ـ يعنى كانت بتتعاقد معاه شخصيا ؟

الشاهد ـ اللى اعرفه ان النقيب مدير المستشفى ، كان يفسر التعاقد مع الدكتور النقيب . يعنى كان بيفسر التعاقد مع نفسه . بيتعاقد ضمنيا أو واقعيا مع مستشفى المواساة ويقول لهم انا جبتلكم مرضى ، يحتاجوا كذا سرير والسرير بكذا فى اليوم .

الرئيس ـ يعنى مقاول عيانين ؟

الشاهد ـ ملتزم علاج .

عضو اليسار قائد الأسراب حسن ابراهيم ـ هل هذا ... يجوز باعتباره مدير مستشفى ؟

الشاهد ـ عالجنا هذا بعد كده .

الرئيس ـ كان بياخد على العامل أد ايه ؟ كان بياخد بالشهر طبعا ؟

الشاهد ـ لأ بالسنة . أنا أعرف انه كان الأول بياخد عن الواحد جنيه وبعد كده ٢ جنيه لما زاد الارتباط .

الرئيس ـ يعنى لما زاد الارتباط مع الملك السابق وبقى صاحب حظوة ...

الشاهد ـ وزارة الشئون كانت تفرض التزامات أكثر من اللى كانت مفروضة من قبل ، وتعيد النظر فى الفئة .

الرئيس ـ لكن هل كانت الشركات بتدفع أكثر ؟

الشاهد ـ لا أعرف هذا .

الرئيس ـ يعنى لو عملت رسم بيانى ابتداء من سنة ١٩٣٩ يطلع أقصى ما يمكن مثلا كام ؟

الشاهد ـ الحكاية دى موجودة من سنة ١٩٣٧ .

الرئيس ـ الجنيه والا الاثنين جنيه ، كانوا بيروحوا للمستشفى والا للنقيب نفسه ؟

الشاهد ـ اللى أعرفه ونعرفه كلنا ان الفلوس كلها تروح المستشفى ، والدكتور النقيب يوزع للمستشفى أجر وهو أجر وهكذا .

الرئيس ـ بيديها أد ايه ؟

الشاهد ـ مش فاكر ، انما يمكن أقول أكثر من النصف .

الرئيس ـ هل كانت هذه التعاقدات تزيد دخل المستشفى زيادة نسبية والا ماكانش فيه زيادة ؟

الشاهد ــ أولا احنا دائما بعد الظروف المالية المتبعة اللى مرت عليها المستشفى أصبح عندنا دائما احتياطى ٩٠ ألف جنيه ووصل الى ١٠٠ ألف جنيه ودلوقت عندنا احتياطى ١٢٠ ألف جنيه .

الرئيس ــ كل ده من أجور الدرجة الثالثة ؟

الشاهد ــ لا كان فيه برضه تبرعات من الدرجات الأولى والثانية ، والمستشفى ايراداتها باينة .

وكيل النائب العام ــ فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من جلسات مجلس ادارة المستشفى ، أجازت المستشفى للدكتور النقيب أن يستقبل مرضاه الخصوصيين بالمستشفى . ومع تسليم الادعاء بهذا ، هل يجوز فى ضوء هذا القرار أن يستحق الدكتور النقيب أى مبلغ من مريض ، يكون قد تم علاجه بمستشفى المواساة ، عن غير طريق النقيب . يعنى عالجه أطباء آخرون ؟

الشاهد ــ لا .

وكيل النائب العام ــ هل يستحق الدكتور النقيب أجرا عن علاج حدث فى المستشفى وهو فى الوقت نفسه فى أمريكا أو أوروبا ؟

الشاهد ــ لا .

وكيل النائب العام ــ هل يستحق النقيب أجر مرضى مترددين على عيادته فى المستشفى ، رأت المستشفى من التيسير أن تنشىء عيادة خارجية يترددوا عليها ؟

الشاهد ــ أصلا لا . ولكن دى عايزه تفسير .

الدفاع ــ المتهم ماكانش بيعمل كده ؟

الرئيس ــ الدفاع يتكلم فى الآخر .

الدفاع ــ أريد أسأل سؤالا ؟ هل مستشفى المواساة أنشأت مصحات خاصة أو مستوصفات فى مقر الشركات الكبرى كشركة الملح والصودا ، وشركة البيضا . أم أن هذه الشركات هى التى كانت تقوم بانشاء هذه المستوصفات الخاصة لموظفيها وعمالها ؟!

الرئيس ــ أنا سألت هذا السؤال فأجاب الشاهد انه يعرف حالة واحدة وقال انه كان فيه عيادة خارجية فى الشركة للعمال ، والدكاترة من مستشفى المواساة يروحوا يكشفوا عليهم نتيجة اتفاق مع الدكتور النقيب .

الدفاع — هذه العيادة الخارجية الخاصة لم تقم بها مستشفى المواساة ، انما قامت بها الشركة .

الرئيس — دى متفرقش .

الدفاع — حتفرق قوى وسأبين هذا فى دفاعى .

الشاهد — كان عمال الشركة بتاعت الملح والصودا بيتعالجوا فى المستشفى ، ولكن علشان ما يجوش العمال الى المستشفى ، الأطباء كانوا بيروحولهم هناك فى الشركة .

الرئيس — ولكن الأطباء من مستشفى المواساة ؟

الشاهد — أيوه .

الرئيس — والدواء مين يتولى صرفه ؟

الشاهد — على المتعهد ، اما الدكتور النقيب أو مدير مستشفى المواســـاة أيا كان .

الرئيس — يعنى يمضى له الدكتور على الأورنيك بتاعه ؟

الشاهد — أنا عرفت أن الدكتور النقيب كان بيدفع ثمن الدواء .

المدعى — الشاهد ما سمعتش عن حوادث سرقة حصلت فى جمرك الاسكندرية؟

الشاهد — سمعت ، انما مش فاكر سمعت من مين . . . أظن سمعت ان أودة سفرة أو أودة نوم مش فاكر طلعت من الجمرك بدون رسم .

الرئيس — يعنى صاحبها اللى طلعها ؟

الشاهد — أظن سمعت أنها سرقت . الواقع أن الجمرك فى السنين الأخـــيرة ما كانش فى حالة اطمئنان .

الرئيس — يعنى ما سرقتش ؟ أخذت ؟

الشاهد — سمعت أن النقيب يمكن اشتراها أو حد خدها مش عارف .

الرئيس — صاحبها كان يعرف ان الدكتور النقيب اللى أخذها ؟

الشاهد — مش عارف .

الرئيس — طبعا انت معايا بأن مش سهل أن واحد يأخذ أودتين ؟

الشاهد — أيوه مش سهل .

الرئيس — يعنى لم تسرق ؟

الشاهد — سمعت انها هربت .

الرئيس — بعلم بعض موظفين كبار ؟

الشاهد ـ صدقنى مش عارف .

الرئيس ـ شخص له مكانته أو هو يعتقد فى نفسه أن له مكانته ، أو الناس تعتقد أن له مكانته ، لقى أودتين بتوع تاجر أو واحد زبون شاريهم وأخذهم ! فى نظرك العمل ده يبقى ايه ؟

الشاهد ـ يبقى عمل اجرام مفيش شك فى هذا .

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين بعد الظهر).

الرئيس ـ المدعى : الشاهد الثالث موجود ؟

المدعى ـ موجود يا فندم .

(وعلى أثر ذلك استدعى الشاهد الثالث الرئيس السابق أحمد نجيب الهلالى وحلف اليمين وهذا نصه . والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد.

الرئيس ـ اتفضل ارتاح اذا كنت عاوز ؟

الشاهد ـ لما أتعب أبقى أقعد .

الرئيس ـ المدعى .

المدعى العام ـ هل لديك أى معلومات عن الدكتور أحمد النقيب فى مدة توليكم رياسة الوزارة ؟

الشاهد ـ أيوه ... فى يوم ٢ مارس أرسل لى ...

الرئيس ـ سنة ايه ؟

الشاهد ـ سنة ١٩٥٢ . أرسل لى الدكتور حافظ عفيفى بأن الرئيس السابق على ماهر استقال ، وان حالة البلد تقتضى أن أقبل تشكيل الوزارة ، ودى ماكانتش فى الواقع أول مرة كلمنى فيها ... لأنه يوم حريق القاهرة، كان جانى الدكتور حافظ عفيفى هو والمغفور له الياس أندراوس ، حوالى الساعة العاشرة مساء فى البيت . وقال لى ان الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ...

السيد نجيب الهلالى

الرئيس ـ انت قلت دلوقتى انه كان معاه الياس أندراوس ، فاحنا عاوزين نعرف كان الياس أندراوس معاه بصفته ايه ؟

الشاهد ـ حافظ عفيفى قال لى ان الراجل ده أقحم نفسه وركب معاه الأتومبيل ، أهو الدكتور حافظ قال كده ... فلما جاءنى وقال لى ان

الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ، أنا اعتذرت وقلت له ان الموقف خطير ، وده عاوز يكلف ناس كبار فى السن ولهم صفة ، وعلى ذلك فأنا يمكن ما أقدرش أقوم بالعبء ده ، وكل ما هنالك أن أشير عليكم انكم تسندوا الوزارة الى الرئيس السابق على ماهر ... وبعد مناقشة تيجى ساعة.. قلت له أنا قابلت الرئيس السابق على ماهر يوم ١٥ يناير وكان سبب هذه المقابلة ، انه كان فيه اجتماع عام ضمنا وتحدثنا فيه عن حالة البلد، وعلى كل حال فآراؤنا واحدة ... وفى نهاية المناقشة قال لى يعنى أقول للملك السابق انه مش قابل ، قلت له أيوه ... وقلت كمان ان رأيى هو اسناد الوزارة لعلى ماهر باشا ... فلما استقال الرئيس السابق على ماهر .. وده سبب معاودة الكلام معايا — يعنى مش من الباب للطاق كما يظن بعض الناس — فأنا قلت له انه من الصعب على قبول الوزارة. اعمل معروف بلاش ، دى حالة البلد من الناحية الدولية صعبة ... والناس اتلموا على ، وقعدوا يقولوا لى انت مش عارف ايه اللى بيتقال عليك ... دول بيقولوا عليك انك عمال تحط فلوس فى جيبك والانجليز مستعدين يرضوا البلد ، ولكن مش تحت عامل الضغط ... قلت أمرى لله ... وفى ليلة تشكيل الوزارة ، رحت أنا بيت الدكتور حافظ عفيفى حوالى الساعة الرابعة الا الربع ، وقعدت لغاية الساعة الحادية عشرة الا الربع . وأول شىء اتكلمنا فيه هو مسألة الوزراء .. فيه أسماء الملك مش عاوزها ، وهو عاوز أسماء ثانية ، وليلتها ماجتش سيرة الدكتور النقيب اطلاقا .. وحوالى الساعة العاشرة والنصف ، اذا بى أفاجأ بأنهم يقولوا لى لازم تاخذ الأستاذ كامل قاويش نائب عمومى ! فأنا قلت لا . وبعدين رحت لابس البالطو بتاعى وهو راح على التليفون واتكلم وقال خاللوا الملك يتنازل عن الطلب بتاعه ، ومكنوا الهلالى من تشكيل الوزارة .

الرئيس — الكلام ده كان بالنسبة لكامل القاويش ؟

الشاهد — أيوه بالنسبة للقاويش ... بعد كده أنا رحت على الرياسة . فكرتى فى الأصل انه يكون فى الوزارة رجال من كل الأحزاب ، الا الوفديين ... أنا حالف اليمين ولازم أقول كل حاجة .. الملك ماكانش عاوز دول ، لأنهم هم اللى مضوا العريضة فأنا قلت له احنا فى اشكال مع الانجليز ، والوفديين غضبوا وخرجوا والعلاقة مع الانجليز سيئة ، ومش لازم يغضب الوزارة اللى جاية ، لأنه اذا أغضبها يبقى معناه انه أغضب البلد كلها ... عرضت الأمر على السياسيين فتلكأوا ... فعدلت عن فكرتى وقلت أمرى لله ، وقعدنا نشكل فى الوزارة على حسب الأسماء التى اتفقنا

عليها ... بعضهم اعتذر ... وأحب أقول لكم بخصوص وزارة الصحة ودى تهمكم بالطبع . ان الدكتور عزمى لما عرضت عليه الوزارة .. اعتذر ، والدكتور ابراهيم شوقى اعتذر ، وأنا كنت بافكر فى الدكتور مورو ، ولكننى فى الحقيقة استخسرت الدكتور مورو فى الوزارة لأنه كان سادد جزء كبير جدا فى الجامعة . وكنتمرشح لوزارة الشئونالاجتماعية الدكتور أحمد حسين ، وهو كمان اعتذر ، ففكرنا فى الأســـتاذ راضى باعتبار انه كان وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ، وملم بأعمالها ، فيعمل هو وزير الشئون ... وبعدين قلت له يا راضى احنا مش لاقيين وزير صحة ، اعمل معروف انك تقبل وتعمل وزير صحة . فقال ده كثير على، فقلت له دى الوزارة دى أقرب الوزارات اتصـــالا بوزارة الشـــئون الاجتماعية .. فقال طيب بس على أن يكون ذلك مؤقتا ... وبالشكل ده خلصنا من الأسماء،والدكتورحافظ عفيفى كان موجودوطبيعىبلغ كل الحاجات دى .. وبعد كده أنا روحت ، وتانى يوم رحت الرياسة علشان أعد البيان وكنت أنا كتبته بالليــل ... وأحب أقول لكم ان الدكتور حافظ عفيفى وقتها ، ما كانش بيتصل بالملك السابق مباشرة ...

الرئيس ــ أمال مين اللى كان بيتصل به مباشرة ؟

الشاهد ــ هو كان بيتكلم من بيته مع واحد .. فى ذلك الحين ماكنتش أعرف هو كان بيتكلم مع مين .

الرئيس ــ وبعدين عرفته ؟

الشاهد ــ هو كان بيتكلم بالواسطة . كان يقول عزيز .... عثمان ... عرفت بعدين ان منهم واحو هو بوللى ، كانوا حطينله اسم من الأسماء دول . والتانى كان محمد حسن ، ولكن أنا على أى حال ما استعملتش هــذا الاسم أبدا !

الرئيس ــ يعنى رئيس الديوان ماكانش بيقابل الملك وانما كان الاتصال بيكون بواسطة هؤلاء ؟

الشاهد ــ كان من ضمن الاتصال انه كان بيتصل بواسطة التليفون ، وليلتها الاتصال اللى حصل ماكانش مباشر . وفى هذه الليلة ماجبتش ســـيرة الدكتور النقيب اطلاقا ، لا جه اسمه ولا عرض علينا . وتانى يوم كنت موجود فى ديوان الرياسة ، فكلمنى الدكتور حافظ عفيفى فى التليفون وقال لى ان الملك يرغب فى انك تأخذ الدكتور النقيب وزير صـــحة ، فقلت له أنا ما أقدرش .

الرئيس ــ ماتقدرش ليه ؟

الشاهد ــ حا أقول أهه . ماهو برضه أثناء التحقيق سـئلت ، فقلت انا ما اقدرش فى الوقت ده .. فى نفسى كده عدة أسباب : السبب الأول انكم تعرفوا أن مجلس الوزراء لازم يكون حر فى مناقشاته ، فلما يتوجد واحد هو اذن الملك، وقلبه مش على اخوانه ، تبقى فايدة المناقشة ايه.

الرئيس ــ يعنى كنم خايفين لحسن كل حاجة تدور فى مجلس الوزراء ، يروح يبلغها ؟

الشاهد ــ أنا عندى الشبهة دى قطعا ، الأمر الثانى ..

الرئيس ــ قبل ما ننتهى من الأمر الأول ، أحب أسألك : الشبهة دى قامت ليه ؟

الشاهد ــ لأن صلته بالملك كانت كبيرة أوى .. أنا نفسى ما أعرفهوش .

الرئيس ــ ده المفروض أن رئيس الديوان أكثر واحد له صلة بالملك السابق ؟

الشاهد ــ لكن ده اللى كان حصل ..

الرئيس ــ وهل صلته بالملك السابق تدفعه أن يبلغ كل شىء ؟

الشاهد ــ أصل رئيس الديوان كان مغضوب عليه .

الرئيس ــ طيب اشمعنى ده بالذات اللى شكيتوا فيه ؟

الشاهد ــ أصل العلاقة كانت .. كان أكثر تدخلا من غيره ، وتقدروا تقولوا عليها تدخل أو حظوة .

الرئيس ــ والحظوة دى جت منين ؟

الشاهد ــ جايز من اللى كنت باسمعه ، الناس كانت بتقول ان النقيب كان من خلطاء الملك .

الرئيس ــ لكن سمعت منين ، أو ايه هى الطريقة اللى وصلتك الى هذا ؟

الشاهد ــ فاتنى فى التحقيق أن أقول بعض الحاجات دى ، وافتكرت بعدين .. أنا لا أعرف الدكتور النقيب أصلا ، وأنا لما أقول لا .. لازم يكون فيه شىء فى نفسى هو اللى خلانى أقول لا . أنا افتكرت بعد ما خلص الادعاء من التحقيق ، افتكرت واقعة حصلت سنة ١٩٤٢ ... سنة ١٩٤٢ عملت جامعة الاسكندرية وأهم كلية فيها هى كلية الطب ، والكلية دى كانت عاوزة اختصاصيين ومعامل ، وليس عندى ملجأ اليه الا الدكتور على ابراهيم باشا . فرحت وقلت له نقدر نعمل الكلية فقال لى أيوه ، قلت له يعنى أتكل عليك ، قال لى أيوه اتكل على الله وعلى ، وحنعمل كل حاجة وحنعمل المعامل وكل حاجة تمشى ، وكانت غايتنا من كده أن الشهادات بتاعت الجامعة دى يعترف بها فى جامعات أوروبا زىمابتعترف بكلية طب قصر العينى . وقانون انشاء الجامعة كان صدر فى الاسبوع

الأول من أغسطس ، وعلشان ما يمشيش القانون ويكون حبر على ورق كنا متفقين اننا نفتتح الجامعة فى اكتوبر ، وعلشان كده هو رشح لى عدد كبير من كلية الطب يمكن أن يكونوا نواة لهذه الكلية ، وكان منهم الدكتور عباس حلمى الجراح المشهور ، والدكتور صلاح الدين بتاع اسكندرية وأمثالهما ، وقال لى دول ناس كويسين جدا ، وعباس ده حيبقى أحسن منى فى المستقبل وصلاح ده مهول أوى .. يعنى النواة كلها كويسة ، وقال لى اطمئنوا من الناحية دى ، لكن أنا حا اقولك شطبتهم جميعا ، وأيامها كانت الحالة صعبة أوى ، وكانت المدافع بتسمع فى الاسكندرية .. هو قال لى ان كلهم مشترطين انه لو الدكتور النقيب عتب كلية الطب بتاعت اسكندرية ، فهم اذا كانوا متعينوش مش حيقبلوا وانكانوا اتعينوا حيستقيلوا .. فقلت له . ليه ؟ فقال لى ماتسألنيش ليه .. ده حتى الدكتور على ابراهيم لما كان بيعيا ماكانش بينزل فى المواساة ، ولكن كان بينزل فى المستشفى اليونانى . وعلى أى حال فالدكتور النقيب لا كان صديقى ولا عدوى ، ولكن ده اللى كنت باسمعه من الناس ومن زملائى .

الرئيس ــ ألم تتدخل فى تفاصيل «ليـــه » دى اللى وجهتها للدكتور على ابراهيم ؟

الشاهد ــ هو مارضيش يتكلم زيادة عن كده ، ولكن أنا قلت له وايه اللى جاب سيرة الدكتور النقيب ، فقال لى بكره تشوف وتعرف . انى كنت سمعت وقتها اشاعات ان الملك عاوز يفرضه مدير للجامعة ، ولكن دى كانت اشاعات ومحدش كلمنى فيها .. وبعدين اتكلمنا فى حكاية العمداء وكنت وقتها زى ما بقول لحضراتكم سمعت اشاعات ان الملك عايــــز يفرضه مدير جامعة ، أو عميد فقلت له على ايه .. يا على باشا نعمل احنا مجلس فنى للجامعات علشان الحكاية ، وعلشان انا ما استقلش برأيى ، اقترح انت على العمداء فى أقرب وقت . فاقترح على أسماء سبع عمداء ، وأصدرت القرار وعينتهم وأعطيته للجرائد ، وكان الكلام ده فى أغسطس . وتانى يوم الصبح الساعة الثامنة صباحا كلمنى الأستاذ عبد الوهاب طلعت مدير الادارة العربية من السراى ، وقال لى ايه الاعلان المنشور فى الجرائد ده ، هو ده صحيح ؟ فقلت له ايه هو اللى منشور ، فقال لى تعيينات العمداء فقلت له وهل الجرائد كلها تجمع على هــذا الخبر من غير ما يكون ده حصل .. ده انت ما قلتش لنا حاجة . كانت النغمة دى غير مقبولة فقلت له : قل لجلالة الملك ، ان التشريع اللى تشرف بتوقيعه يعطى لى هذا الحق .. خلصنا من كده . واعتقدت أنا أن المسألة انتهت . بعد كده ، ندهلى الرئيس السابق مصطفى النحاس

وقال لى يا سيدى السراى بعتت لى النقيب وهو بيشتكى منك ... فقلت له بيشتكى ليه ؟ فقال بيشتكى علشان انت ما أخدتهوش وده بيبكى يا نجيب .. ده بيقول انك ظلمته علشان ماتعرفهوش .. فقلت له صحيح أنا معرفهوش ، لكن أنا لم أظلمه وشرحت له المسألة ، وقلت له اذا كان يقدر يعمل كلية برأسها يتفضل يعملها .. لكن الدكاترة كلهم مشترطين أنهم ما يعتبوش الكلية اذا هو عتبها . وأنا قلت ان جميع الأطباء مايحبوش يتعاونوا معاه . وعلى باشا ابراهيم الله يرحمه ، كنت أثق فيه وهو اللى أنشأ الكلية ، لم يقتنع ولم يقبل الدكتور النقيب . فهل أنا أقبله وزير .. دى حاجة صعبة .. ودى كانت حـــالة من الحالات اللى أنا ما افتكرتهاش فى التحقيق .. احنا كنا بنقرأ فى الجرائد انه استولى على أطيان من أطيان الحكومة ، وبعدين ننتظر تكذيب .. مفيش تكذيب .. مش ده يخلى الواحد يفكر فى حاجات كثير .. اقرأ فى الجرائد ان العريضة جه اســـمه فيها يبقى بعد كده لما يقولوا لى الدكتور النقيب خده أقول .. لأ ، حد الله بينى وبينه .. لأن الوزراء زى مابتقول دول ســمعة ، وأنا كنت جاى بســلامة نية أو بعبط فما يصحش انى أبدأ هذه البداية ، لأن هذا يشكك النــاس . ولذلك أنا قلت للدكتور حافظ عفيفى أنا لا أستطيع قبوله ، فقال : نقول الكلام ده للملك . وبعد شوية أنا وقفت وقلت لنفسى يمكن يكون جالك الفرج .. جانى تانى يوم وقال لى الملك بيقولك ، يعنى ماتجاملهوش فى واحد بعد اللى حصل امبارح .. فقلت له انا مستعد أجامله .. عنده دكتور اسمه عباس الكفراوى ، وانا اعرفه من زمن ، من وقت ما كنت باشتغل فى الأوقاف الأهلية (سنة ١٩٢٠ . وأنا أعرف عنه انه رجل لم يتدخل فى أى شىء ، ولم يسمع عنه أى شىء وشفايفه مربوطة ، ولا ينقل كلام من هنا لهنا .. ده راجل أنا أعرفه كويس ، وهو راجل ســليم وانا مستعد آخده .. قال لى نقوله يا فندم .. راح ورجع بعد شوية وكلمنى وقال : الملك رفض الدكتور الكفراوى . فقلت له وانا رافض الدكتور النقيب .. قال لى على كيفك .. فاعتقدت ان المسألة انتهت عند هذا الحد . وبعدين رحنا علشان نحلف اليمين .. قالوا لنا تعالوا احلفوا اليمين الساعة كذا .. فرحنا علشان نحلف اليمين .. أول ما وصلنا قال لى الدكتور حافظ عفيفى ، أنا عاوزك فى كلمة .. قال لى ان الملك مصر على أن تأخذ الدكتور النقيب .. ايه المهزلة دى ؟! نيجى لغاية هنا وتقول لنا الملك مصر .. ايه ده ؟ هو ده شرط ضرورى ؟ قلت : هو يصر وانا أصر ... الوضع كان سخيف ، وكانت الحكاية مهزلة ..

ناس لابسين ردنجوهات .. أنا يمكن أكون عبيط ، لكن ده فى حق البلد كان فصل بارد ، ولو كان الوضع ده انكشف للبلد كانت بقت مهزلة فقال لى : على أى حال الملك حيفتح لك الموضوع ده .. وانا كان لى ٨ سنين تقريبا ماشفتهوش . وبعدين لما قابلت الملك قال لى : انت مش نادم ان ايدك تبقى بعيدة عن الشئون العامة وكنت تقدر تخدم البلد .. وبعد الثناء المستطاب اللى من ضمنه : انا مبسوط وكل الناس مبسوطة قال لى انت صريح ، وانا احب أكون صريح معاك .. أنا لى ملاحظتين . الملاحظة الأولى : انك جامع الحربية والداخلية فى يد وزير واحد ، وده كتير ، فقلت له انا والله رشحت لك اللواء محمد نجيب وانت مرضيتش ثم رشحت الأستاذ حسين فهمى ، وانت قبلت ولكنه اعتذر لمرضه بعينيه . وما دام انا مش لاقى راجل عسكرى يبقى احسن أجيب راجل يفهم فى الصفقات ، علشان حكاية الأسلحة ويعرف فى العطاءات وسلامتها واجراءاتها .. ويمكن يكون من محاسن الصدف أن الجيش الآن وهو اللى عليه المعول فى حفظ الأمن ووزير الداخلية مسئول عن الأمن . فيمكن من محاسن الصدف ان المسائل دى تجتمع فى يد واحدة .. فقال لى بس على شرط انه مايطولش فقلت حاضر ، قال لى كمان فيه ملاحظة تانية .. قال انت أعطيت لراضى الشئون الاجتماعية والصحة ، وده مايقدرش يقوم بأعمال الوزارتين . فقلت له أنا مرضتش ومهانش على أن أحرم الجامعة من الدكتور مورو ، وانا كنت اتكلم مع الدكتور ابراهيم شوقى ، ولكنه برضه اعتذر فلم أجد الا هذا الحل . فقال لى طيب **اسمع يا سيدى بأه .. أنا عندى مرشح هو الدكتور النقيب ، وأنا أشهد له بأنه راجل ادارجى ، حازم مستقيم عنده ذمة .. تقول ايه فى شهادتى دى .. دى داهية ايه دى ؟ ولكن أنا وجدت انه من آداب الدين ، حسن التخلص .. يعنى اذا قدرت تخلص من واحد من غير ما تشتمه يكون أحسن وأكرم .. مثال ذلك انه دخل رهط من اليهود على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال له السام عليكم ! والسام معناه فى اللغة العربية الموت والهلاك . وكانت السيدة عائشة رضى اللهعنها واقفة فقالت : السام عليكم أنتم ولعنة الله ، فالنبى صلى الله عليه وسلم خاطبها وقال لها . لم قلت هذا ؟ فقالت ما سمعتش هما قالوا ايه ؟ قال سمعت .. ولكن هل سمعت ماذا قلت لهم ؟ فقالت وبم رددت ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام ، قلت عليكم . وقال لها ان الله يأمر بالرفق فى الأمور كلها .. والمذهب الذى احفظه يقول : عجبت لمن يطلب الأمر بالجهد وهو يقدر عليه بالرفق . والله يقول : وادفع بالتى هى أحسن ،**

فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم . واحد من أمرين ، اما أنى أقدر أخلص بلطافة ويبقى فى الحالة دى خلصنا بدل الفضيحة ، والا اذا ما أمكنش والأمر حبك ، نقول له لا . والسلام عليكم ونمشى .. لكن تقولوا ايه فى شهادته دى ؟ أنا لما سمعته بيقول كده ، قلت له شهادتك على عينى وراسى . ولكن انت يخلصك انى أطلع كل الوزراء اللى جايين بالتيلة ، هل انت ترضى أنى أطلع من عندك بواحد واخسر أنا ثلاثة بره .. أقول لكم الحقيقة ، هو سكت وما تكلمش ، لأن الحجة اللى واجهته بها ، ما قدرش يرد عليها ، فقال لى هيه .. وزام ، وكان يزوم كده ..؟! آه .. أنا حلفت اليمين ولازم أقول لكم اللى حصل . فأنا حبيت انى أقطع هذا السكون ، فقلت له أنا على أى حال حا أقول الحكاية دى لزملائى واشوف وقعها ايه .. فقال أيوه علشان تيجى وتقول غير مقبول .. أيوه أصل الراجل السياسى لازم يستعمل المبدأ اللى أنا قلت لكم عليه ، وهو انه فى مثل هذه المآزق مفيش أحسن من حسن التخلص، وبعد كده محدش جاب لى سيرة الدكتور النقيب كمرشح وانما من حين لآخر أقرأ فى الجرائد ان الدكتور النقيب لا يزال مرشحا .. وجرايد تقول الوزارة رافضة ، وطبيعى ده كان يضايقنى .. لغاية ما مرة باقابله ــ أظن بعد أول جلسة من الجلسات بتاعت المحادثات مع الجانب البريطانى ــ وبعدين قال لى هو كان بيزعل جدا من كونى أتقابل مع أى واحد ، امضى العريضة اللى فى حق الدكتور النقيب وكريم ثابت حتى لغاية قبل ما اخرج وكنت انا حا اقابل الدكتور هيكل فأرسل لى ثلاث مرات ، وقال لى انت اللى بتعين الوزراء ، واذا كان فيه حاجة من الكلام اللى انت بتقوله ، مش كان لازم اتفق معاك ثم قال لى طيب وبتقابلهم ليه ؟ ، فقلت له ان رئيس الحكومة لازم يستشير الناس دول .. وانا لما رحت اقابله وجدته حاطط العريضة فى المحفظة ! فأنا قلت له : الملك ملك الجميع ورجائى ان الحاجات دى تنتسى . فقال لى لا . دول مضوا العريضة ، وكمان عندك وزير هو طه السباعى ماضى العريضة وما دام ماضى العريضة فلازم تجبره يجى عندى ويعتذر . فأنا ماردتش .. وانا بالطبع ماقلتش لطه السباعى الكلام ده الا بعد الثورة .. وبعد كده رحنا الاسكندرية وحضرت المأدبة التقليدية ... وبرضه نقرزه لطه السباعى .. وبعد كده ليلة الوزارة الأخيرة اللى ماقعدتش ١٧ ساعة كان مزنوق . فانا بعد ما خرجت قعد يشنع على ، ويلعن خاشى ويشتم فى الياس اندراوس .. يوم ٢٣ يولية كان يوم أربعاء على ما أذكر ، ويوم الأحد الساعة واحدة ونصف جانى رسول من عند الدكتور حافظ عفيفى .


الآلة الكاتبة العربية العالمية
تسهيلات فى الدفع
أولمبيا ٨
مريحة - متينه
إنتاج مصانع
أوبتيما
للآلات الكاتبة
(أرفورت المانيا)
الوكلاء الوحيدون للقطر المصرى والبلاد العربية
شركة التوريدات الصناعية
ا. دى لوكا وشركاه
القاهرة: ٣٠ شارع فؤاد الأول
تليفون ٤٤٥٨٤
الاسكندرية: ٣٤ شارع فؤاد الأول
تليفون ٢٨٧٧٨
ص.ت. ٦٩٩٨٤

الرئيس ــ ومين كان الرسول ده ؟

الشاهد ــ تسمح لى المحكمة .. أنا أقدر أقول .. هو كان الأستاذ مصطفى أمين . كان رسول من حافظ عفيفى لنجيب الهلالى .. فزوج بنتى وابنتى صحونى وقالوا فلان جاى من عند الدكتور حافظ ، قلت طيب وانا اعمل ايه ؟ الساعة واحدة صباحا هاتولى هنا فى السرير . فلما دخل قال انا جايب رسالة .. طيب يا أخى مش كان حافظ عفيفى يتكلم فى التليفون .. فقال ده من الساعة العاشرة وهو بيضرب التليفون ومفيش حد بيرد .. وكان تليفون الحكومة اتشال من ١٥ أو ٢٠ يوم . فقلت له حصل خير ايه الحكاية ؟ فقال ان الملك عاوز يسند اليك الوزارة انما بيترجى انك اذا رفضت محدش يعرف الحكاية دى ... وحافظ هو اللى مكلف مصطفى أمين .. أنا قلبتها فى دماغى ، وقلت انه ما يبعتليش الا اذا كان مزنوق ، واللى خطر فى بالى ان حكاية المليون جنيه مؤثرة فيه لدرجة انه عاوز يمسحها .. وانا سمعت من بعض الوزراء انه كان عاوز يخلينى ١٥ يوم ثم يقيلنى ! فقلت انا فى خدمة البلد ولكن كل شرط كان مخالف فيه ، لازم يسلم به .. وبعدها اللى حصل ان كل اللى كان مخالفنى فيه قبله .. فجانى الصبح الساعة السادسة وقال لى الشروط مقبولة ...

الرئيس ــ برضه اللى جالك هو مصطفى أمين ؟

الشاهد ــ اعتقد كده ، وكان من ضمن الشروط الغاء الأحكام العرفية ، وكان الملك مش راضى فى الأول على الغائها ولا الغاء الرقابة .. ولذلك انا كنت باقول انا مش وصى على المصريين .. والمفاوضات اللى كنا بنعملها حصل لها نكسة . ولذلك فأنا عاوز أرد الأمانة الى أهلها .. بعد كده حصلت خناقة كبيرة ، فأنا كنت قلت لفريد زعلوك اعمل بيان بالغاء الأحكام العرفية ، وليلتها كنا رايحين نحضر الاحتفال بذكرى محمد على ، والا بليلة الأسراء مش فاكر فى الجامع . وبعد ما خرجنا من الجامع ، جانى حافظ بعدها بساعة ونصف وقال لى فريد ده متسرع ، ده صرح بأن الحكومة قررت الغاء الأحكام العرفية ، فقلت له مش فريد اللى بيقول الكلام ده ، ده أنا اللى بقوله ، المقصود كان فيه عدة خلافات من ضمنها انه كان عايز يحل الشيوخ وبيدعى ان سفير امريكا كان له دخل فى الموضوع ، وانا اعتقد ان هذه الدعوى غير صحيحة . وبعدين انا أمليت على مصطفى أمين بيان قلت فيه كل طلباتى : قلت عدم تدخل غير المسئولين ، يعنى لا يقول لى كريم ثابت يروح مستشار فى الاذاعة

ولا حاجة من دى ، وبعدين جانى وقالى الشروط مقبولة فأنا قلت هذا لا يكفى ، أنا لازم أسمع هذا من رئيس الديوان . حصلت اتصـــالات تليفونية أو غيرها لهذا الغرض ، وبعدين قلت أنا أروح أقابله فى بيت واحد من زملائى ، فرحت فى بيت عبد الخالق حسونة وزير الخارجية وتقابلنا هناك الساعة الرابعة وأطلعته على شروطى فقال لى ان الملك موافق . وفيما يتعلق بطه السباعى فاحنا بعد ما انتهينا من استعراض الأسماء بعتناها ، الملك لم يعترض على اسم طه السباعى اطلاقا ، وانا كنت قلت أقابله قبل حلف اليمين ، لأنى كنت عاوز اسمع منه انه موافق علشان مايتلاعبش بعد كده ، زى ما حصل بعد الاتفاق على الأسماء ويقول لى خد فلان ، فدخلت قابلته قبل حلف اليمين . فقال لى انت ظلمتنى واستقلت وما كانش ده لازم يحصل أبدا . وانا سمعت انك بتقول ان رجالتى عملوا حاجات وانا مش مسئول عنهم ، فقلت له يعنى انا اللى مسئول عنهم ! ده رجالتك ما يقدروش يمشوا فى تيـــار يخالف رغباتك . فقال لى اللى فات فات ، والمره دى تقعد طويلا : أيوه لغاية ما تخلص الانتخابات : فكلمته فى الأحكام العرفية وفى وقتها مجبش سيرة حـد ، ووافق على كل حاجة ومجبش سيرة طه السباعى ... طلعنا نحلف اليمين ، وده شافه وزى ما يكون شاف عفريت : وقال وكمان فيه وزير منكم ماضى العريضة اياها ولم يعتذر .. لازم يعتذر ! فطه السباعى فوجىء ولم يكلمه ولم يعترض عليه .. ايه الحكاية ؟! ما حلف اليمين وخلاص ! الطريقة اياها مابقتش أعرف أستعملها . فقلت له ما خلاص حلف اليمين ، وهو فهم انه يمين الولاء . قصدى من كده ان وجه الاعتراض كان يبقى قبل ما يقبل وزير ، وبرضه فيه حكاية لطيفة أرويها عن النبى صلى الله عليه وسلم « فكان رايح واقعة وكان معه السرية فقابلوا بعض الأعراب من غير المسلمين ، فقـــالوا له من الرجل ؟ فقال من ماء فقعد الرجال الاعراب يفكرون فيما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان الرسول يقصد بالماء ما جاء فى الآية الكريمة (وخلقنا من الماء كل شىء حى) ، وده اللى اسمه حسن التخلص ، فأنا قلت له : هو حلف اليمين واذا كان فيه اعتراض كان يبقى قبل حلف اليمين عند استعراض الأسماء . وبعدين طه السباعى بعد الثـــورة قال لى الرجل ده كان متصدينى ليه ؟ فحكيت له الحكاية وحكيت له كمان حكاية النقيب وهو ماكانش واخد باله ، فقلت له انا بعتك لحافظ علشان تسدد الثمرة .

الرئيس ـ وايه حكاية المليون جنيه اللى فاتت ؟

الشاهد ــ سبق اننى قلت انراضى تظلم الى بسبب الجمع بين الوزارتين ، وقال لى انت ظلمتنى بالجمع ده وشفته تعبان من وزارة الصحة ، فمره كان بيزورنى الدكتور على شوشة ، وانا اعرفه من زمان واتربينا مع بعض فى المدرسة الابتدائية وصديقى من مدة طويلة . فقلت له تعالى اشتغل معانا ، فقال : أنا أحب ما على انى اشتغل معاكم ، لكن لازم استأذن هيئة الأمم فقلت له خد الوقت اللى يعجبك . وأنا لما أرشح واحد زى ده ، كنت فاهم انهم ينكسفوا يقولولى خد الدكتور النقيب . وانا كنت قلت فى التحقيق انهم جابوه فى السراى ، وقالوله اسحب نفسك . ولما قابلنى رفض يعلق على ماحدث . فلما سألته عملت ايه ، قال لى انه يخشى ألا يعين مصرى آخر فى هيئة الأمم بدله ، وهو ما قالش لى الحقيقة الا بعد الثورة قال لى انهم جابوه فى السراى وقالوا له اسحب نفسك وكان الكلام ده بعد الثورة .

الرئيس ــ حكاية المليون جنيه مرت كده بسلام . احنا عاوزين نسمع قصتها ؟

الشاهد ــ أنا لا أعلم عن المليون جنيه شيء فى وقتها وانما انا مره رحت لوكاندة سيسل ، وكنت بروح هناك علشان أقابل لطفى السيد . وانا بينى وبينه معرفة ومودة ، فقال لى ان الديلى اكسبريس نشرت أن فيه مليون جنيه دفعت ، ويظهر ان الحكاية دى كانت مكتوبة على التيبريتر . . .

الرئيس ــ دفعت لمين ؟

الشاهد ــ للملك .

الرئيس ــ علشان ايه ؟

الشاهد ــ علشان يطلعنا من الوزارة . وده كان أول علمى بالمليون جنيه ، والله أعلم يمكن فريد أو غيره جاب التلغراف أو صورة التلغراف اللى جى . وبعدين الناس بقوا يتكلموا ويظهر انها بقت حريقة فى البلد « فكلمنى واحد انجليزى من القاهرة اسمه مستر كوك ، وواحد من الاسكندرية صاحب جريدة أعرفه بس ناسى اسمه كلمنى وقال لى ان مستر كوك جى مخصوص يقابلنى ، فجه مستر كوك ومعاه زميله الصحفى وهو رئيس تحرير جورنال فى الاسكندرية . وقال لى انا جاى من الديلى اكسبريس لأنها اسندت اليهم حكاية المليون جنيه وعاوز منك معلومات فحكيت له ما حكيته لحضراتكم هنا . فقلت له انا سمعت حكاية المليون جنيه من تلغراف جاى نقلا عنكم وبعدين أنا اشتريت الديلى اكسبريس فوجدت انكم ناشرين الخبر وبتقولوا انه من مندوبكم فى جنيف ، فانتم اللى تنوروا على . فقال لى لا . دى حكاية المليون جنيه احنا عندنا أدلة

عليها ، لكن احنـــا نحب نعـرف ايه هو سبب خروجك ، علشان نقدر نربطه بحكاية المليون جنيه اللى اندفعت ، فقلت له انه فيه خلافات بينى وبين الملك ، وآخر معلوماتى انه كان فيه اتفاق . . مش اتفاق لأ ، كان فيه توسيط أو مساعى عند الملك علشان يخرجنى . . . وانا لما تكررت معاكسات الملك لى ، راجعت زملائى وقررنا الاستقالة ، وزكى عبد المتعال كلم حافظ عفيفى ، ويوم السبت قدمنا الاستقالة ، فحاول أن يثنينى فرفضت ، وقال ان مسألة السودان ما انتهتش ولا المفاوضات . . فقلت له انا ما اقدرش استنى . . فقال سبب الاستقالة يوم ؟ فقلت له وانا جاى قلت للناس انى رايح أستقيل ، طيب اذا ما استقلتش ، هل تضمن انه ما تصلنيش اقالة . . ده انا لا صاحب حزب ولا معايا الانجليز ، والملك بيعطل أعمالى ورجاله يعملون ضدى ، فليه انا بقى رايح اقعد فقال لى حافظ عفيفى . ده انت متواضع ، وانت أقوى منه فقلت له مفيش فايدة . أهى دى ملابسات الاستقالة وفيه أسباب تانية مش عاوز أقولها لمصلحة البلد . وكان حصل خمس مرات انى كنت عاوز أخرج ، والظروف هيه اللى كانت بتستوجب انى أبقى . . لأن كان مره السودانيين عمل فيهم فصل بارد ، ومرة ثانية علشان ظفر الله خان . فهذا الرجل حمل حكومته على انها تعترف باللقب ، وكان المقصود من كده حق مصر . وكلف الطيب حسين فى نصف الليــــل انه يبشرنى ، ويقول لى ان حكومة الباكستان قررت الاعتراف باللقب وارسال سفير لهذا الغرض . وجانى تلغراف من وزيرنا فى الباكستان والطيب حسين تانى يوم جانى ، وقال لى انت مقدر العمل ده نتيجة ايه ؟ قال لى ان السفير اللى جى أوراق اعتماده اللى يقدمها ، يجب ان الملكه اليزابيث تمضيها لأنها ملكة الباكستان وذلك طبقا لما ينص عليه الدســــتور الباكستانى ! حقيقة انى وجدت هذا شىء نافع ، والكلام ده كان يوم العيد . وبعدين رحت انا السراى علشان أقيد اسمى ، فوجدت اخوانى هايجين وبيقولوا لازم نجتمع ونتخذ فى هذا الشأن الاجراءات اللازمة . . انا كنت عرفت الاتجاه ، لأن حسونة كان رايح يحلف واحد اليمين فقالوا له هناك ان الباكستان دى ناوية تاخد منا الاسلام ! فلما قرأت فى الصباح الخبر ربطت ده بده فقالوا لازم نجتمع فدخلنا عند حافظ عفيفى ، فوجدناه لا يعرف شــيئاً عن الموضوع . وبعدين اخـوانى الوزراء مشيوا ، وانا قلت له ان الملك هو اللى عمل كده ، فقال ازاى . فحكيت له الحكاية . . طيب الحاجات الداخلية دى باقول أمرى لله فيها لكن الحاجة الخارجية اللى المفروض فيها انها بتكون خدمة مجدية ،

ازاى نقف فيها بالشكل ده .. بقى كل ما امشى خطوة الى الامام ، تمشوا انتم خطوة للوراء .. مره مع السودان ومره مع الباكستان .. وبعد كده جه يكلمنى ، فقلت له ان البطريرك جاى لى فى البيت ومشيت فجانى هوه فى البيت ، وقال لى طول بالك ده اللى عمل الحكاية دى واحد اسمه الشيخ عبد الحميد طاهر شيخ رواق من أروقة الأزهر ، هوه ده اللى مفهمه هذا ، فقلت له ان اللى أفهمه ان الحاجات السياسية لازم رئيس الحكومة يكون له رأى فيها .. وبعدين لما جه يكلمنى بالليل انا كنت ناوى أخرج وبعد شويه بعد ما كلمنى هوه ، خرج وكان بيعتقد اننى اقتنعت باللى قاله .. وده كان يوم السبت ويوم الثلاثاء والأربعاء كان أجازة ويوم الخميس أنا قابلت الدكتور هيكل خلافا للاوامر ، وكان موجود من الوزراء زكى عبد المتعال . فأنا كلمتهم وقلت لهم احنـــا عاوزين نخرج ، ولما ترجعوا حضراتكم للاستقالة تجدوا اننى قلت فيها (وبدا لى ولفريق من زملائى) .. فأنا اتكلمت فى السراى وكان حوالى الساعة ١٢ ، وطلبت الدكتور حافظ عفيفى علشان كنت عاوز ابعت له الاستقالة ، فقالولى ده سافر العزبة . فقلت طيب خليها ليوم السبت ومش فاكر اذا كان حسن يوسف كان موجود والا لأ . وعلى أى حال فاحنا وجدنا انه من اللائق أن ننتظر ..

الرئيس ــ هل كلمته فى العزبة علشان حكاية المليون جنيه ؟ ده هوه قالهــا أمام المحكمة ؟

الشاهد ــ هوه راجل كان معقول قلبه للخير والنفع ، وانا لم أكلمه يوم الجمعة وانما اللى كلمه هو زكى عبد المتعال . هو كان قابله فى القطار وكان هوه اللى قال لى ان حافظ كان معايا فى القطار ، فأخذ منى الاستقالة . فأنا قلت له الحمد لله . فرحت له ، ولما سألت زكى عبد المتعال قال لى ده جه . قلت له أنا طيب أقابله ، ما أبلوش ومش مستعد . طيب سيبه عندى الليلة على ما أقابله قلت له لأ . وأنا خارج من الديوان قلت للناس أنا رحت السراى ، وكان عندى وايت فقعدنا نتكلم قال لى ناوى تخرج .. انكسفت واحد صحفى يســـمع أنى استقلت .. قلت له انا عندى زائرين حاروح اعتذر لهم . أنا أقدم استقالة .. تضمن انت مايقبلش استقالة .. اقنعنى انت ، أنا لا لى حزب ولا حاجة .. طيب لما هــو بيعطل لى عملى ورجالته بيشنعوا على ويروح يعمل رجوات ومساعى علشان أخرج ، أنا أقعد علشان ايه ، وصفتى ايه أقول لكم اللى حصــل .. قال لى انت راجل متواضع ، انت أقوى منه .. قلت له خليه فى

حاله وانا فى حالى ما دمت انت اقتنعت . الخلاف بيننا كبير ، وبعد كده أفاجأ بكده .. هذه هى أسباب الاستقالة .. منها حاجة سرية لمصلحة البلد ما اقدرش اقولها ، الا لناس مسئولين وفى ظروف خاصة لا تتناول أشخاص ، لكن تتناول السياسة الخارجية .

الرئيس ــ اعتراضك على الدكتور النقيب كان بناء على أن الجرائد كتبت ؟

الشاهد ــ اللى حصل سنة ١٩٤٢ اجماع الأطباء على عدم التعاون معاه .

الرئيس ــ طيب ومن سنة ٤٢ الى سنة ٥٢ ماغيرتش فكرتك عنه ؟

الشاهد ــ والله ترك فى نفسى مرارة ، لأنى قاعد أنشىء فى الجامعة ، وهو عاوز يعكر على !

الرئيس ــ فى مدة العشر سنين دى ، ماسمعتش حاجة عن الدكتور النقيب ؟

الشاهد ــ ياما اتهامات اتقالت عنه ، انما انا ما احبش اعمل على الاشاعات .

الرئيس ــ ماسمعتش من الناس ؟

الشاهد ــ الناس كمان بتقول .

الرئيس ــ ما استفسرتش الكلام ده منين ؟

الشاهد ــ أنا عادتى ماسألش حد عن حاجة ، الا اذا كان هو اللى يقولها . هذا خلقى ، انما احساسى أنا من ناحيته ، ما اقدرش أتعاون معاه .

الرئيس ــ المدعى مافيش حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

((انتهى كلام الشاهد السيد احمد نجيب الهلالى))

ونودى على الشاهد الدكتور يوسف رشاد .

الرئيس ــ اسم الشاهد ؟

الشاهد ــ الدكتور يوسف رشاد .

الرئيس ــ قل والله العظيم .. والله العظيم .. والله العظيم .. أقول الحق ولا شىء غير الحق ، والله على ما أقول شهيد .

(حلف الشاهد اليمين)

الرئيس ــ الدفاع ؟

الدفاع ــ هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك السابق صلة فساد ؟

الشاهد ــ كانت صلة جراح بمريض على ما أعلم .

الدفاع ــ هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك السابق تجلب الخير لمستشفى المواساة ؟

الشاهد ـ أرجو تحديد السؤال .

الدفاع ـ هل استغل الدكتور النقيب صلته بالملك السابق لخير المستشفى ؟

الشاهد ـ أعتقد ذلك .

الرئيس ـ المحكمة عاوزة تفهم ، هل الملك كان بيدفع هبات للمستشفى ؟

الشاهد ـ الأموال كانت بتتدفق على المستشفى .

الرئيس ـ هل هذا هو الخير ، زى ايه الأموال دى ؟

الدفاع ـ حضرتك أجبت على السؤال بأن علاقة الملك بمستشفى المواساة ، عادت بالخير على المستشفى . هل تستطيع أن تفسر هذه الفائدة ؟

الشاهد ـ اللى أذكره لما كان فيه أى شيء يلزم المستشفى من مال أو أدوات أو توسيع ، فكان الدكتور النقيب يوطد علاقته بالملك ، علشان يساعده فى الحاجات دى ويتوسع فى المستشفى .

الرئيس ـ تقدر تدينا واقعة بالذات ؟

الشاهد ـ أنا آسف مش عارف واقعة بالذات فى هذا الموضوع ، انما هو ده اللى كنت باشوفه .

الرئيس ـ يعنى التوسع حصل فى المستشفى فعلا من الدكتور النقيب ؟

الشاهد ـ فى وقت من الأوقات كان يحاول يجيب مبالغ علشان المعهد الملحق بالمستشفى ·· معهد فاروق ، فصلته بالملك مكنته أنه يلم تبرعات ·

الرئيس ـ كان فيه أد ايه ؟

الشاهد ـ حصلت مناقشة بين الملك والنقيب على معهد فاروق ، على ان الدكتور النقيب ناوى يعمله زى المستشفيات الموجودة فى أمريكا من ناحية استعداده من كل الوجوه ، فيجيبله اخصائيين عالميين ، ويجيبله معدات حديثة وكان النقيب ينقصه المال فأخذ يلم تبرعات .

الرئيس ـ والملك تبرع ؟

الشاهد ـ لا أعلم ذلك .

الرئيس ـ يعنى غيره تبرع ، انما هو لأ ؟

الشاهد ـ لا أعلم ذلك .

الدفاع ـ هو ماكانش بيتبرع أبدا ·

الرئيس ـ يعنى الخير بييجى من غيره ؟

الدفاع ـ حكاية ان الدكتور النقيب جعل الملك يعمل من المستشفى كاباريه ، غير صحيح وما قالش الكلام ده الا اعداء النقيب ·

الرئيس ــ المحكمة تعرف ان أعداء النقيب مين همه .

الدفاع ــ أما من ناحية الأطباء المفصولين ، فسأتكلم عنهم فى مرافعتى غدا .

الشاهد ــ الذى أعلمه ان فى كل المرات اللى كنت مرافق فيها الملك بنفسى ، مشفتش حاجة من دى أبدا .

الدفاع ــ ما الذى تعلمه عن ادارة الدكتور النقيب فى مستشفى المواساة ، هل كانت هذه الادارة صالحة أم لا ؟

الشاهد ــ كانت ادارة حازمة والنقيب مشهور أنه ادارى كويس جدا ، وكان مدير مستشفى كأحسن ما يكون من الناحية الادارية .

الدفاع ــ اكتفيت .

الرئيس ــ المدعى يحب حاجة ؟

المدعى ــ لأ .

الرئيس ــ من شهادتك تبين ان عندك معلومات كثيرة عن مستشفى المواساة هل تعرف حاجة ؟

الشاهد ــ أعرف عن المستشفى بقدر زياراتى لها كمريض ، فلما صدمت فى الصحراء الغربية كان العلاج بتاعى فيها كامل .

الرئيس ــ دفعت من حسابك أد ايه ؟

الشاهد ــ كان فيه شبه تقليد ان بتوع السراى وموظفيها ما يدفعوش حاجة .

الرئيس ــ هو ده الخير ؟

الشاهد ــ أنا لا أعلم .

الرئيس ــ كل موظفى القصر ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ طبعا كنت من ضمن الحاشية ؟

الشاهد ــ أيوه كنت فى بحرية الملك السابق .

الرئيس ــ هو الملك السابق كان دائما يعالج فى مستشفى المواساة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ انت اللى كنت بتشير عليه بكده كدكتور ؟

الشاهد ــ أحيانا الأمر كان يقتضى انه يعالج بالبخار أو بالأشعة ، فكان يدخل مستشفى المواساة علشان كده ، لأن مفيش العلاج ده بره ولا فى السراى .

الرئيس ــ كدكتور خاص له ، تعرف المرات اللى راح فيها المستشفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش بالضبط .

الرئيس ـ كنت بترافقه ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ هل كان له جناح خاص بالمستشفى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ـ ماكنتش بتشوف حفلات فى الجناح ده ؟

الشاهد ـ انا لم أر شيئا غير التمريض .

الرئيس ـ الحفلات الساهرة ماكنتش بتحضرها ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ ماطلعتش فوق سطح المستشفى أبدا ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ كانت علاقتك قوية بالملك ؟

الشاهد ـ على حد طبيب لمريضه .

الرئيس ـ ماكنتش بترافقه ؟

الشاهد ـ أحيانا كان بيحصل ، كنت ساعات أرافقه اتعشى معاه زى أى واحد .

الرئيس ـ يعنى مش كطبيب ؟

الشاهد ـ لأ .

الرئيس ـ تصرفاته فى المحلات العامة كانت ترضيك ؟

الشاهد ـ من أى ناحية ؟

الرئيس ـ يعنى معاكسات للسيدات .

الشاهد ـ المرات اللى كنت معاه فيها لم يحصل شىء من هـــذا ، ولو كان بيحصل منه حاجة بتعرف زى كل الناس ما بتعرف لأنى ماكنتش دائما برفقته .

الرئيس ـ عرفته ازاى ؟ أو عرفك هو ازاى ؟

الشاهد ـ أنا كنت طبيب مستشفى الميدان فى الصحراء الغربية سنة ١٩٤١ ، فانتدبت فى خدمة بحرية الملك وفضلت أخدم لغاية حادث القصاصين سنة ١٩٤٣ ، فرحت أزوره وعرضونى عليه رجال الحاشـــية فكنت أمرضه . وارتاح لتمريضى ، ومن وقتها العلاقة بقت أقرب مما كانت عليه من سنتين .

الرئيس ــ توطدت العلاقة على مر السنين طبعا ؟
الشاهد ــ استمرت عادية ولكن أخيرا حصلت بعض خلافات .
الرئيس ــ بينك وبينه ؟
الشاهد ــ ما اقدرش اقول بينى وبينه .
الرئيس ــ من ناحية العلاج أمال ؟
الشاهد ــ مايقدرش يخالف الطبيب من ناحية العلاج .
الرئيس ــ ماكنتش تقدر تعالجه فى القصور بتاعته ؟
الشاهد ــ ماكانش فيها استعداد كفاية .
الرئيس ــ يعنى ماكانتش مجهزة ؟
الشاهد ــ مجهزة انما ما كانتش زى المستشفى .
الرئيس ــ مفيش ممرضات فى القصر ؟
الشاهد ــ مرة انتدبت ممرضة للملكة السابقة .
الرئيس ــ يعنى راح مستشفى المواساة علشان فيه اللى يدلكه واللى يعمل له حمامات بخار ؟!
الشاهد ــ ماكانش بيحصل تدليك ، كان حمامات بخار وأشعة بس .
الرئيس ــ العلاج ده كان يستدعى أنه يروح المستشفى الساعة ٣ بعد نصف الليل ؟!
الشاهد ــ أنا رحت معاه فى الأوقات العادية فقط .
الرئيس ــ ما سمعتش حاجة من الناس عنه ؟
الشاهد ــ الناس بتتكلم كتير .
الرئيس ــ ايه اللى سمعته ؟
الشاهد ــ الواحد مايقدرش يهتم بالاشاعات .
الرئيس ــ الناس بتقول اشاعات ايه يعنى .. بتقول انه بيلعب طاولة فى المستشفى ؟
الشاهد ــ ما اعرفش .
الرئيس ــ يعنى بيروح المستشفى ويقعد فى الجناح الخاص بيتسلى ، يعنى بيتسلى ازاى ؟
الشاهد ــ اللى بيرمى اليه حضرة الرئيس هو اللى كان بيقال .
الرئيس ــ ماشفتش المراجيح اللى فوق السطوح ؟

الشاهد ـ أنا ماطلعتش السطوح أبداً .

الرئيس ـ فيه حته خصوصية أقيمت فى المستشفى ؟

الشاهد ـ سنة كام ؟

الرئيس ـ سنة ١٩٤٢ .

الشاهد ـ ماكنتش أروح مع الملك فى هذه السنة فى أى حته .

الرئيس ـ لما رحت معاه فى المستشفى الكام مرة اللى رحت فيهم ، ما شفتش كده كام ممرضة لهم حظوة خاصة عند الملك ؟

الشاهد ـ كان فيه ممرضة اللى هى كانت رئيسة الممرضات ، كانت فعـــلا قديرة فى التمريض وعندها شهادة فى التمريض . والمفروض ان هى اللى تقوم بتمريض الملك .

الرئيس ـ اسمها ايه ؟

الشاهد ـ ايريس .

الرئيس ـ سنها كام ؟

الشاهد ـ ما اعرفش .

الرئيس ـ ما تعرفش ازاى سنها ؟

الشاهد ـ صعب على الحكم على سن سيدة .

الرئيس ـ عجوزة ولا شابة ؟

الشاهد ـ شابة .

الرئس ـ يعنى ٢٥ سنة .. ٣٠ سنة ؟

الشاهد ـ كانت شابة وجميلة جدا .

الرئيس ـ جنسيتها **ايه ؟**

الشاهد ـ قبرصية على ما أعلم .

الرئيس ـ مفيش واحدة تانية ؟

الشاهد ـ ما اذكرش واحدة تانية .

الرئيس ـ ماسافرتش مرة أمريكا ورجعت تانى ؟

الشاهد ـ أنا أعرف انها سافرت علشان تدرس وتجيب شهادة تمريض .

الرئيس ـ على حساب المستشفى ؟

الشاهد ـ ما اعرفش المسائل المالية ولا دخل لى بها .

الرئيس ــ رئيسة الممرضات كانت مبعوثة فى بعثة ؟

الشاهد ــ أعتقد ذلك .

الرئيس ــ مافيش واحدة تانية ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ مافيش وكيلة لها ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ بحكم صلتك بالملك السابق تقدر تدينى فكرة عن تصرفاته .. هل كانت تصرفات ملك محترم ، أو تصرفات غير عادية .. يعنى تصرفاته كانت طبيعية والا غير طبيعية .

الشاهد ــ السؤال ده عائم شوية . حدد شويه .

الرئيس ــ يعنى ملك يروح يسهر فى الكباريهات ويقعد يتفرج على نمر يبقى ملك كويس ؟

الشاهد ــ مفيش شك ان هذا تصرفا لا يليق ، وبعض الناس كانوا ينصحوه على كده ومش عاوز أقول انى أنا كنت منهم ، لربما يقال أنا عاوز أمجد نفسى .

الرئيس ــ والولاعات بشكل خاص ؟

الشاهد ــ ما اعرفهاش .

الرئيس ــ وقبل ما يروح آخر الليل كان بيمر على المستشفى ؟

الشاهد ــ ما اعرفش .

الرئيس ــ مين تانى من الحاشية اللى دخلوا المستشفى للعلاج ؟

الشاهد ــ ربما يكونوا كلهم .

الرئيس ــ من الخدامين أنا أقصد ؟

الشاهد ــ حسنين وبوللى وبيتر وضابط من البحرية ، ماكنش ميسور أنى أبعثهم الى المستشفى العسكرى ، فكنت أبعثهم مستشفى المواساة وبعض زوجات الضباط كان يجيلهم الوضع .

الرئيس ــ كل ده مجانا ، وضباط البحرية كان بيعتبروا من الحاشية ؟

الشاهد ــ بحرية الملك غير السلاح البحرى .

الرئيس ــ كل دول كانوا يعالجوا بالمجان ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ فى الدرجة الثالثة والا ايه ؟

الشاهد ــ بعضهم فى الدرجة الثالثة لو كانوا فلصو يعنى ناس صغيرين فى المركز ، والدرجات الأولى والثانية للاحسن كل واحد حسب مركزه .

الرئيس ــ ومحمد حسن ؟

الشاهد ــ محمد حسن ده حاجة تانية ، هوه علشان مش متعلم كان لازم يكون فى الدرجة الثالثة ، انما كان بيتحط فى الدرجة الأولى .

الرئيس ــ ماكانش الملك بيدفع فلوس عليكم ؟

الشاهد ــ لا أعلم ذلك .

الرئيس ــ هل الملك بيصدر أمر أنكم تعالجوا بالمجان ؟ والا ده من تلقاء نفس مدير المستشفى ؟

الشاهد ــ ما أظنش أنه عمل الحاجات دى مدير المستشفى من نفسه .

الرئيس ــ لو كان عمل كده من نفسه يبقى جرىء قوى ، وهو كويس أنه يعالج الناس القادرين بالمجان .

الشاهد ــ أى موظف مش قادر طبعا . .

الرئيس ــ وبوللى ما كانش قادر يدفع أجرة علاجه . . محمد حسن ما كانش قادر يدفع أجرة علاجه ، وكريم ثابت ما كانش قادر . اذا كانوا دول موظفين فى الدولة يبقى معلهش ، لأن الموظف ماهيته على أده . انما هو الملك فقير ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ ماكانش ليه بيدفع مصاريف علاج الحاشية بتاعته ؟ نسأل المتهم : هل كان الملك بيدفع حساب علاج الناس بتوعه دول ؟

المتهم ــ لا ما كانش بيدفع . أنا طبعا مش فى موقف الدفاع ، هو ما كانش بيدفع وانا ماكنتش أعفيه الا اذا كان هذا الاعفاء وراه مصلحة كبيرة .

الرئيس ــ يعنى ايه ؟

المتهم ــ يعنى لما نحسب التبرعات اللى كان بيتبرع بها الملك والملكة والأمراء نحسبهم يطلعوا أد أيه ، وبعد كده نشوف كان بيغطى العلاج والا لأ .

الرئيس ــ يعنى بترد له التبرعات ؟

الشاهد ــ أبدا ده مش هو بس اللى بيتبرع ، دى امه واخواته كانوا بيتبرعوا .

الرئيس ــ سنة كام اتبرع ؟

الشاهد ــ سنة ١٩٤٧ كان هو تبرع بـ ١٠٠٠ جنيه ووالدته بـ ٥٠٠ جنيه والأميرات كل واحدة بـ ٥٠٠ جنيه .

الرئيس ــ علشان كده كنتم بتعالجوه وحاشيته مجانا !

المتهم ــ مش علشان كده ، انما مقابل ده ، المعهد كله تقريبا من فلوسه .

الرئيس ــ دفع حاجة فيه ، والناس اللى تبرعوا للمعهد وليتوا منهم ٣/٤ مليون جنيه ، هل واحد منهم لو حب يدخل المستشفى تدخلوه مجانا برضـــه ؟

المتهم ــ لأ . والذى أريد أن أصل اليه ، هو ان الصلة التى كانت بين الملك والمستشفى ، كانت لمصلحة المستشفى .

الرئيس ــ أنا باسأل بالنسبة للتبرع ؟

المتهم ــ هم لا ينظرون الا أنهم يتبرعون ثم يعالجون مجانا ! والذى أريد أن أقوله هو ان الحاشية كان لها السيطرة الكاملة عليه .

الرئيس ــ ويوسف رشاد كانت له سيطرة عليه ؟

المتهم ــ أعتقد ان علاقة الدكتور يوسف رشاد كانت علاقة الطبيب بالمريض وزى ما قال ناس تنصح ونصحته ومكنتش نقدر نحوشه عن اللى بيعمله والدكتور يوسف رشاد أراد أن يسدل ستارا على اسمه ، وقال ان فيه ناس كانوا بينصحوه ولا أعتقد ان يوسف رشاد لوحده هو الذى كان يحاول أن يمنع الملك عن كونه يمشى فى هذا التيار .

الدفاع ــ هل رجال الحاشية من موظفين وعمال كانوا يعالجون فى مستشفيات الحكومة مجانا ؟

الشاهد ــ أفتكر اننى أرسلت بعض موظفى القصر الى مستشفى الملك فعولجوا مجانا .

الدفاع ــ هل كانت هذه السنة متبعة فى مستشفيات الحكومة ؟

الرئيس ــ وهل كانوا يعالجون فى الدرجة الأولى ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ محدش طالبهم بالحساب ؟

الشاهد ــ لأ محدش طالبهم بالحساب .

الرئيس ــ يعنى كانت سنة ؟

الشاهد ــ أنا كطبيب يبجى لى واحد من اللى بيعملوا معانا ويكون مريض،فأبعته علشان يعالج فى القاهرة . لأنى أنا معنديش وسائل العلاج السريعة ،

فأبعته مثلا الى مستشفى الملك وأوصى عليه ، ويروح يتعالج وأروح أزوره مرة أو اتنين ويرجع بعد ما يطيب . وكان الله يحب المحسنين ويبقى الأطباء عملوا خير .

وكيل النائب العام ــ اذا راح أى مريض من الحاشية أو غــــير الحاشية فى مستشفى من مستشفيات الحكومة ، فهل يدفع اجرا عن ذلك أم يعالج مجـــانا ؟

الشاهد ــ فى بعض المستشفيات العلاج فى الدرجة الأولى والتانية يكون بفلوس والدرجة الثالثة يكون مجانا .

الرئيس ــ وانت كمواطن تشوف أن الاجراء ده كان سليم والا لأ ؟

الشاهد ــ من ناحية ايه ؟

الرئيس ــ من ناحية الناس يدخلوا المستشفى فى الدرجة الأولى والمفروض ان المستشفى ده بيتقاضى أجر والناس دول ماكنوش بيدفعوا أجر .

الشاهد ــ ما حدش طالبهم .

الرئيس ــ القاعدة ان الدرجة الأولى والثانية بالنسبة لكل الناس يدفع عنها فلوس ، فهل هذا الاجراء سليم فى انكم كنتم بترسلوا اناس يتعالجوا بلاش ؟

الشاهد ــ انا عاوز اقول انه بالنسبة لمستشفى الملك . . .

الرئيس ــ أنا باتكلم عن مستشفى المواساة أو مستشفى الملك أو أى مستشفى؟

الشاهد ــ كان المفروض ان الخاصة تدفع الأجرة . يعنى كان المفروض ان الخاصة أو الجهة المختصة تدفع فلوس .

الرئيس ــ طيب وانت كمسئول ، ماكنتش بتبعت تقول الحساب كام ؟

الشاهد ــ أنا كنت بوصى عليهم وهم يرحوا ويتعالجوا .

الرئيس ــ ومكنش حد بيتجرأ انه يطلب الحساب طبعا ؟

الشاهد ــ الحكاية مش حكاية جرأة ، أنا كنت أبعت الواحـــد من دول الى مستشفى قصر العينى ، والمستشفى ده مكنش بياخد منــه فـلوس للعــلاج .

الرئيس ــ كنت بتبعت لمستشفى القصر العينى أو مستشفى الملك ؟

الشاهد ــ أيوه على حسب الفراغ والحالة الموجودة .

الرئيس ــ يعنى على كده تبقى مستشفى المواساة مش حكومية ؟

الشاهد ـ أنا كنت فاهم أن هـذا هو التقليد اللى ماشيين عليـه ، وأنا مش باهرب من المسئولية .

الرئيس ـ انت ذكرت من ضمن أقوالك دلوقتى ، أن العلاقة كانت ساءت بينك وبين الملك ، أو فيه خلافات بينك وبين الملك ، تقـدر توضح لنا النقطة دى ؟

الشاهد ـ دى أغلبها بخصوص الجيش ، بعض اخـوانى من الضباط جـم طلبـوا منى أنى أرفع بعض مطـالب لهم للملك السـابق ، وأنا قدمت هذه المطالب لهم ، ولكن كان فيه معـارضة من ناس آخرين تبين أنهم أكبر منى فى الجيش .

الرئيس ـ نحب نعرف أسماء هم ؟

الشاهد ـ مثلا فى يوم من الأيام بعد انسحاب القوات من أسدود والمجدل ، المواوى بعت تلغراف يرجو الاذن له بالانسحاب قبل الغروب ، والا لن يكون مستطيعا أن يكون مسئولا عن سلامة القوات ، حصل أن اجتمع مجلس الجيش الأعلى بادارة الجيش فى العباسية وحضر الاجتماع النقراشى باشا رئيس الوزراء ، كما حضر حيدر باشـا وزير الحربية وعثمان المهدى باشا ، وقعدوا للساعة ٨ مسـاء مش قادرين يتخذوا قرار . فواحد من اخوانى قال لى ما تتصل بالملك علشان ينهى الموضوع، فاتصلت بالملك السـابق وشرحت له الموقف والنجومى كان وقتهـا ياور . فسأل عثمان المهدى فقال له الحالة كويسة ، وعلى كده الملك قال لى ان معلوماتك غلط ، فقلت له البس وتعالى وادخل فى مكتب المهدى وشوف صورة التلغراف . فلبس ونزل وجه وشاف صورة التلغراف ، فدخل جوه واداهم كلام كتير جامد ، وبعد كده أعطى لهم الأمر بانسحاب القوات . بعد كده كان لازم الناس اللى أخفوا الحقيقة كان يجب أن يؤاخذوا ، وأنا كنت أناقشه وأقول له ليه مآخـذتش الناس دول ، ده يبقى اسمه ضعف منك فى الحكم ، ومناقشتنا طالت وفى الآخر علاقتنا لم تكن كما كانت فى الأول .

الرئيس ـ من كلامك تبين أن فيه علاقة قوية بينك وبين الملك ، لدرجة أنك كنت بتقوله ده ضعف فى الحكم ؟

الشاهد ـ المسألة مش مسألة علاقة .

الرئيس ـ ده ملك ؛ فازاى يسمح لدكتور هوه طبيبه الخـاص أنه يكلمه بالشكل ده ، الا اذا كانت فيه علاقة قوية بينك وبينه ؟

الشاهد ــ يمكن أنا بس كنت باعبر بطريقة ناشفة ، اللى حصل انى أردت أن يكون التصرف أحسن من كده ، يعنى كنت أقول له مولانا عمل ايه لفلان ولفلان ، ومثلا كان وعد مره أنه يتبرع بمال من الأموال اذا جاله ولى عهد .

الرئيس ــ مين اللى يتبرع ؟

الشاهد ــ الملك السابق قال فى جلسة من الجلسات ، أنه حيعطى للشعب مليون جنيه ، فاحنا اقترحنا وقتها عليه أنه يعطى نصف مليون للشعب، ونصف مليون للجامعة . يعنى يعطى للشعب وللجامعة هبة ... وجه ولى عهد ، وفات يوم واثنين ولم يظهر حاجة عن التبرع ، فكلمته فى هذا ، فبدأ يحتج وبعدين حصلت خناقة وشتيمة .

الرئيس ــ الحاجات دى كانت بتزعله ؟

الشاهد ــ أحيانا . وهذه أمثلة لبعض الخلافات التى كانت تنشأ بينى وبين الملك السابق .

الرئيس ــ هل لاحظت عليه أنه كان جشع ؟

الشاهد ــ لم يكن كريما ، ومكانش يحب يصرف كتير .

الرئيس ــ يعنى كان جشع ؟

الشاهد ــ هو كان يحب الفلوس وكان عنده فلوس كفاية .

الرئيس ــ جابها منين ؟

الشاهد ــ يسأل فى ذلك ناظر الخاصة بتاعه .

الرئيس ــ يعنى جابها بطريقة جشعة ؟

الشاهد ــ أنا كنت بعيد عن الناحية المالية ، وأنا ولله الحمد دخلت السراى فقير وطلعت منها فقير .

الرئيس ــ انت كنت راجل محتك به ؟

الشاهد ــ فيه حاجات لم أكن أحاط بها ، فكل ما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية لا علم لى بها ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمسائل السياسية . الحاجات الوحيدة اللى كان بيسمح لى أن أتدخل فيها ، هى مسائل الجيش والأطباء ، وبحكم أننى ضابط كنت باوصله أحيانا بعض المطالب الخاصة بالضباط ، وأحيانا كنت أعرض عليه مطالب الضباط والأفراد ، فيقوم يرجع لهم حقوقهم من جراء تدخلى . وكذلك الحال فيما يتعلق بالاطباء . فتدخلى كان منحصرا فى هذه الناحية .

الرئيس ــ سافرت معاه الى كابرى ؟

الشاهد ـ أيوه سافرت .

الرئيس ـ بتضحك ليه ؟

الشاهد ـ علشان انت بتضحك .

الرئيس ـ تصرفاته كانت ازاى هناك ؟

الشاهد ـ واحد رايح فى أجازة ، المفروض انه ياخد حرية كاملة زى أى شخص مش ملك .

الرئيس ـ وأخذ هذه الحرية ؟

الشاهد ـ زى معظم المصيفين هناك .

الرئيس ـ كانت تصرفاته مفضوحة هناك ؟

الشاهد ـ اذا كنت تسمح ، حدد أكثر ؟

الرئيس ـ كان بيعمل حاجة ينتقدها النـاس ، أو كان بيعمل حاجة ماكنش يصح انه يعملها ؟

الشاهد ـ بالنسبة لنا هنا كانت تبقى منتقدة .

الرئيس ـ بالنسبة لهناك مش منتقدة ؟

الشاهد ـ كل واحد بيعمل كده .

الرئيس ـ أمال الجرائد كانت بتتكلم ليه ؟

الشاهد ـ ماتنسوش الجرائد اليهودية ، وهذه كان لها نواحى مغرضة .

الرئيس ـ ماكانش فيه ناس تانيين غيره ؟

الشاهد ـ كان معانا ملك يوغوسلافيا .

الرئيس ـ كان بيعاكس حد ؟

الشاهد ـ محصلشى .

الرئيس ـ كان بيعمل كور ورق ؟

الشاهد ـ فى البـال كل واحد كان بيعمل كده ، كان بينسى نفسه ويتصرف زى أى واحد عادى .

الرئيس ـ كان بيعمل ايه ؟

الشاهد ـ كان يحدف كور على الناس اللى جانبه ، لكن كان يصح انه ما يعملش كده مراعاة لبلده .

الرئيس ـ كملك شرقى ؟

الشاهد ـ أيوه .

الرئيس ــ كان فيه واحده جابها ونازله فى سميراميس ؟ سمعت عنها ؟

الشاهد ــ أبدا دلوقتى بس .

الرئيس ــ وقعدت حوالى ٢٥ يوما وصرف عليها ستة آلاف جنيه !

الشاهد ــ هنــا ؟

الرئيس ــ أيوه .

الشاهد ــ لم أسمع عنها الا دلوقتى بس .

الرئيس ــ مع الشكر .

الشاهد ــ متشكر .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف)

الرئيس ــ آخر شاهد .

وكيل النائب العام ــ فاضل شاهد نفى واحد .

(وهنا استدعى الشاهد الدكتور محمد حلمى أبو العلا وحلف اليمين)

الرئيس ــ الدفاع

الدفاع ــ هل كنت عضوا فى مجلس ادارة مستشفى المواساة نائبا عن وزارة الصحة ؟

الشاهد ــ أولا عن البلدية فى أول اجتماع ، ثم عن الصحة فى ثانى اجتماع .

الدفاع ــ ما رأيك فى ادارة الدكتور النقيب لمستشفى المواساة ، باعتبار أنك كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ أشهد بأن الدكتور النقيب كان يهتم كثيرا برفع مستوى المستشفى اداريا وفنيا .

الرئيس ــ كان يهتم ..

الشاهد ــ وكان يعمل . جايز فى الفترة الأخيرة وأسفاره كانت كثيرة ، يمكن تكون حالت سفرية يعنى قل العمل شوية .

الدفاع ــ هل كان الدكتور النقيب يستعمل أو يستغل أى نفوذ أو أخذ قرارات من مجلس الادارة بتوجيه الشكر اليه على تصرفاته ؟

الشاهد ــ لأ .

الدفاع ــ بس يا فندم .

الرئيس ــ خلاص ؟

الدفاع ــ أيوه .

الرئيس ــ كنت عضوا فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ من سنة كام ؟

الشاهد ــ من أول ما أنشئت المستشفى فى أواخر سنة ١٩٤٥ لغاية سنة ١٩٥٢ يعنى زى ستة سنين ونصف .

الرئيس ــ يعنى بصفتك عضو فى مجلس الادارة لك حق تروح المستشفى ؟

الشاهد ــ أيوه دخلت المستشفى .

الرئيس ــ ودفعت أجر العلاج ؟

الشاهد ــ لأ . ده أنا دخلت زيارة بس .

الرئيس ــ شفت الجناح اللى كان فوق ؟

الشاهد ــ لأ . ولكن دخلت المكتب بتاع الدكتور النقيب وبعض الغرف .

الرئيس ــ سمعت أن فيه جناح مخصوص ؟

الشاهد ــ أعرف هذا .

الرئيس ــ كان مخصص لايه ؟

الشاهد ــ جايز للملك السابق . وده منشـــأ من زمن ، من أول ما أنشىء المستشفى وأنا جيت ووجدت الوضع كده .

الرئيس ــ كان بيستعمل فى ايه ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه انه كان بيستعمل كمستشفى .

الرئيس ــ الجناح ده كان بيستعمل فى ايه ؟

الشاهد ــ كمستشفى .

الرئيس ــ كان مفروش فرش مستشفى ؟

الشاهد ــ أنا لم أدخله .

الرئيس ــ هل سألت بصفتك عضو مجلس ادارة ؟

الشاهد ــ أعرف انه مفروش .

الرئيس ــ مفروش مستشفى ؟

الشاهد ــ أنا سمعت ...

الرئيس ــ سمعت ايه ؟

الشاهد ــ سمعت اشاعات أنه بيستغل فى سوء استعمال خلقى .

الرئيس ــ زى ايه ؟

الشاهد ــ أظن واضح كلامى .

الرئيس ــ هل من سلطة مدير المستشفى أنه يستخدم هذا ؟

الشاهد ــ اذا صحت الاشاعات ، لا .

الرئيس ــ انت كعضو مجلس ادارة ، لما سمعت الاشاعة هل تحققت من هذه المســـألة ؟

الشاهد ــ أنا سمعت أخيرا وأنا قليل الاختلاط .

الرئيس ــ هل رحت وشفت مراجيح ؟

الشاهد ــ عمرى ما طلعت فوق .

الدفاع ــ يعنى مفيش مراجيح ؟

الرئيس ــ أنا أستجوب الشاهد فلا تتدخل انت .

الدفاع ــ وهو كذلك .

الرئيس ــ أفراد الحاشية لما كان يعالجوا فى المستشفى ، كانوا بالفلوس ؟ أو مجانا ؟

الشاهد ــ اللى سمعته أنهم كانوا بيتعالجو مجانا .

الرئيس ــ مجلس الادارة كان موافق على ذلك ؟

الشاهد ــ هذه المسألة لم تكن مناختصاصنا . واحنا كانتبتيجى لنا الميزانية، ولكن المفردات ماكانتش من اختصاصنا .

الرئيس ــ من اختصاص مين المفردات ؟

الشاهد ــ ديوان المحاسبة .

الرئيس ــ هل سلطة مدير المستشفى انه يعالج الناس بالمجان ؟

الشاهد ــ اللائحة الأولى كانت تنص على اعفاء أعضاء الجمعية الخـــيرية ، وبعدين عدلنا اللائحة فى سنة ١٩٤٨ ووسعنا اختصاص مدير المستشفى، وسمحنا له بادخال من يراه مستحقا بالمجان . وعلى ما أذكر عمـــل تخفيض ٢٥ ٪ لبعض الأفراد .

الرئيس ــ أى افراد ؟

الشاهد ــ لم يحددوا ... وعملوا ٥٠ ٪ لبعض الهيئات والشركات ، ومجانا لمن يرى مدير المستشفى أنه يستحق ذلك بشرط ألا يخـــل بمصلحة المستشفى .

الرئيس ــ لما تكون أنت مدير المستشفى ، فهل تسمح أن تعالج أفراد الحاشية القادرين أنهم يدفعوا فلوس ثمن علاجهم ، وهل ده يبقى يصح والا لأ ؟

الشاهد ــ الواقع انه لا يصح ما دام يقدروا يدفعوا .

الرئيس ــ وهل ده من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ أمال حكمت عليه أنه حسن الادارة ازاى ؟

الشاهد ــ لأ . أنا حكمت عليه دون هذا القسم . وأنا حلفت اليمين والمستشفى مستوفى كل حاجة من ممرضات وأجهزة .

الرئيس ــ هو القسم ده مش داخل الادارة ؟

الشاهد ــ أنا أقصد الاقسام اللى دخلتها .

الرئيس ــ هل لمست أن الممرضات كانوا لابسين نظيف فى هذا القسم ؟

الشاهد ــ المستشفى كان معد من ناحية الأدوات والأجهزة . أما هذا القسم فلا أعرفه .

الرئيس ــ هل مجلس الادارة وافق على صرف متجمد معاش استثنائى لمدير المستشفى ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ ده مجلس الادارة وافق على صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ؟!

الشاهد ــ لا أتذكر ذلك ... سنة كام لو سمحت ؟

المدعى العام ــ سنة ١٩٤٣ .

وكيل النائب العام ــ فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

الشاهد ــ لم أكن موجودا فى الوقت ده .

الرئيس ــ كان فيه تعاقد بين المستشفى وبعض الشركات ؟

الشاهد ــ أيوه كان منصوص على ٣٠ سرير للسكة الحديد ، وبعد ذلك تقدم التماس من الكونستبلات .

الرئيس ــ طيب والمبلغ اللى كانت بتدفعه السكة الحديد ، كان بيدخل المستشفى والا بيدخل جيب شخص معين ؟

الشاهد ــ هذه مفردات لا أعرفها . احنا كنا بنشوف الحاجات التى تقدم كل ثلاثة أشهر .

الرئيس ــ مش تشوف دخل المستشفى ايه ؟

الشاهد ـ الموضوع نفسه . . .

الرئيس ـ أنا بسألك . أنت سمعت والا لأ ؟

الشاهد ـ سمعت أخيرا أن بعض الاجور كان بياخدها مدير المستشفى ، وأقسم أننى لم أعرف ذلك الا أخيرا .

الرئيس ـ من غير حق أو بحق ؟

الشاهد ـ الظروف لا أعرفها .

الرئيس ـ بحق أو بغير حق منطقيا ؟

الشاهد ـ منطقيا لا ، الا اذا كان فيه اتفاق انه هو يأخذ أجر ، اذا كان منصوص فى الاتفاقية على كده ، وجايز يكون النص ده فى الاتفاقية .

الرئيس ـ أمال ايه اللى سمعته ؟

الشاهد ـ اللى سمعته أنه كان بياخد ، حتى لما كان فى الاجازة .

الرئيس ـ يأخذ نسبة معينة ؟

الشاهد ـ لا أعرف .

الرئيس ـ وده يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ـ طبعا لأ .

الرئيس ـ كنت عضوا فى مجلس الادارة لما حصل سوء تفاهم بين بعض الأطباء وممرضة ؟

الشاهد ـ دى اللى طلع فيها عشرة أطباء ؟

الرئيس ـ أيوه . سمعتها ؟

الشاهد ـ سمعت انهم تظلموا من تدخل ممرضة تدخلا معيبا مع الأطباء ، فتقدموا بمذكرة للمدير ، كان من نتيجتها أنهم فصلوا ، واللى خلانى أعرفها ، هو الحكم عندما عرض علينا ، وكان فيه ان واحد بس خد ألف جنيه .

الرئيس ـ عشرة أطباء وممرضة . . . دول فى كفه ، ودى فى كفة !! يفصل العشرة أطباء وتفضل الممرضة . . هل هذا وضع ؟ نفرض جدلا أن الاطباء مخطئون والممرضة هى التى على صواب ، فهل يستدعى ذلك أن يفصل عشرة أطباء علشان أخطأوا فى حق ممرضة ؟

الشاهد ـ دى مسألة تقدير لنوع الاساءة .

الرئيس ـ مهما كانت الاساءة . . .

الشاهد ـ هى تبقى شديدة ، ولكن أنا معرفشى نوع الاساءة .

الرئيس ــ نفرض جدلا أن الممرضة على حق ، المسألة لازم يكون فيها تعدى صارخ بشكل بشع حتى يفصل عشرة أطباء .

الشاهد ــ أمال نفصل الممرضة ؟ لو فصلت الممرضة أبقى راجل ظالم .

الرئيس ــ أنا باوازن هل تفصل عشرة أطباء أو الممرضة ؟

الشاهد ــ لو فصلت الممرضة أبقى ظالم .

الرئيس ــ لكن تقدر تؤاخذ واحد من الأطباء ؟

الشاهد ــ لو كانت الممرضة هى اللى حاولت أن تعتدى على دكتور وأنا بالطبع لا أسلم بهذا المبدأ ...

الرئيس ــ هل كان يجب فصل هؤلاء الأطباء ؟

الشاهد ــ لأ .

الرئيس ــ يعنى فصلهم يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ لأ بالطبع . أنا باتكلم عن حسن الادارة من ناحية النظافة واستيفاء الأدوات .

الرئيس ــ هل لما كان بيسافر الى الخـــارج كانت تخسر ادارة المستشفى ؟ والمستشفى بيبقى وسخ ؟

الشاهد ــ اللى أعرفه أنا أن الناس كانت تخشاه ، وتعمل حسابه ان حـــد يشكى له . ولم يكن هناك من يتهاون فى غيابه .

الرئيس ــ علشان بيقدر يفصل ؟

الشاهد ــ علشان بيمشى المستشفى كما يجب .

الرئيس ــ تعرفه من زمان ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ من امتى ؟

الشاهد ــ افترقنا من سنة ١٩١٧ ولم نتقابل الا فى آخر سنة ١٩٤٥ .

الرئيس ــ وكان فى سنة ١٩٥٢ أخلاقه زى ما كانت سنة ١٩٤٥ والا طرأ عليها تغيير .

الشاهد ــ أنا احتكيت به فى العمل ، ولم أختلط به اختلاطا خاصا أبدا . وكنت أشوفه فى المستشفى وما كانش باين على أخلاقه حاجة وحشة أبدا .

الرئيس ــ ماجتش ممرضات جدد فى المستشفى وأنت عضو فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ لا أعتقد . ومن حوالى سنة ٥٠ــ٥١ جابوا من بره ولكنما اذكرهمش

لأنى ماشفتهومش وكان مفروض انهم ييجوا ، ولكن كان فيه مفاوضات على المرتب .

الرئيس ــ ماسمعتش ان فيه ممرضة سافرت أمريكا على حساب المستشفى؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ ما كانتشى المستشفى تتعاقد مع الشركات علشان علاج العمال ؟

الشاهد ــ أنا قلت السكة الحديد . حتى منصوص عنهم فى اللائحة والكونستبلات ، ونقابة المهندسين طلبت .

الرئيس ــ كنتم مراعين اللائحة وأنتم فى مجلس الادارة ؟

الشاهد ــ كانت تنفذ . وكان فيه مناقضات لديوان المحاسبة ، بعضها حاجات عادية وبعضها مش عادية . يعنى مثلا خرج المدير عن اختصاصه فى مشتروات بـ ١٠٠ ج م .

الرئيس ــ أمال أعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس أيه ؟

الشاهد ــ مافيش مكافآت .

الرئيس ــ أمال أعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس ايه ؟

الشاهد ــ على أساس مكافأة للمجهود بتاعه فى الدعاية .

الرئيس ــ هل ده كان من حقه ؟

الشاهد ــ كان لازم يعرض على المجلس .

الرئيس ــ وهل هذا من حسن الادارة ، علشان الدفاع يقتنع ؟!

الدفاع ــ حضراتكم انتظروا لما أقول دفاعى ، وشوفوا اذا كان دفاعى حيقنعكم والا لأ .

الرئيس ــ طيب انت عضو مجلس الادارة ، وافقت على أن الدكتور النقيب يأخذ بنته كسكرتيرة له وهو مسافر للخارج ؟

الشاهد ــ سنة كام ؟

الرئيس ــ سنة ٥٠ــ٥١ .

الشاهد ــ ماعرضش هــذا على المجلس ، ولم أذكره ، دى أول مرة أسمعها ولا أعرفها .

الرئيس ــ لو كانت عرضت عليكم المسألة دى كنتم وافقتم ؟

الشاهد ــ اذا كانت العملية مثلا تحتاج الى بيانات وتحتاج الى سكرتيرة تسافر مفيش مانع . واذا كان مفيش ما يحتاج اليها ما فيش داعى تسافر .

الوزير ساعات بيسافر من غير سكرتير وعند اللزوم يأخـــذ سكرتيره الخـــاص .

الرئيس ــ هل تعتقد أنه من حسن الادارة أن المستشفى يســـفر ناس على حسابه بدون وجه حق . وممرضة تروح كابرى وترجع ثانى سنة ١٩٥٠ ؟!

الشاهد ــ هل هذا مثبت فى محضر الجلسة ؟

الرئيس ــ ماعرضتش عليك الحكاية دى ؟

الشاهد ــ لا أعرفها .

الرئيس ــ هل هذا من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ لا أعرف .

المدعى ــ أنا سمعت الدفاع يوجه سؤالا للشاهد عما اذا كان مجلس ادارة المستشفى شكر الدكتور النقيب ، فأجاب الشاهد بالنفى .

الدفاع ــ لا السؤال ما كانش كده ... السؤال هل كان النقيب يستغل نفوذه يعنى الشكر المدون لم يكن تحت تأثير هذا .

الرئيس (للشاهد) ــ هل شكرتم المتهم الدكتور النقيب ؟

الشاهد ــ فى بعض المحاضر .

الرئيس ــ ايه المناسبة ؟

الشاهد ــ لا أذكر . يمكن علشان بعض مشتروات اشتراها من الخـــارج ، علشان المعهد الجديد ووفر مبلغ ١٥ ألف جنيه .

الرئيس ــ هل قام بهذه العملية بمفرده ؟

الشاهد ــ أيوه بمفرده .

الرئيس ــ هل عندكم ثقة فيه بأنكم تتركوه يشترى الحاجات دى بمفرده ؟

الشاهد ــ أيوه .

المدعى ــ حا أفكر الشاهد بواقعة شكر أخرى ، وهى حدثت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ ..

الشاهد ــ كان الموضوع ايه ؟

المدعى ــ فى نفس محضر الجلسة « اعترض ديوان المحاسبة على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى » والرد الذى أرسله مجلس الادارة الى الديوان بهذا الخصوص ، يقول الدكتور شوشة وكان أحد الاعضاء : أنه لا يمكن أن يكون هناك رد أفضل من هذا ، وشكر الدكتور النقيب على هذا الرد .

الشاهد ــ ايه وجه مناقضة ديوان المحاسبة فى هذا ؟

المدعى ــ على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى ·

الشاهد ــ كان بعض المرضى أغنياء وهو دافع عن هذا بأنهم شخصيات كبيرة كانوا بيدفعوها تبرعات للمستشفى أضعاف أضعاف ·

الرئيس ــ محمد حسن دفع كام ... وبوللى دفع كام ؟

الشاهد ــ ما أعرفش .

الرئيس ــ الروح اللى كنت ملاحظها فى مجلس الادارة هل كانت تقدر توقف النقيب عند حده كمدير للمستشفى والا ما كانتش تقدر ؟

الشاهد ــ المسائل اللى كانت بتعرض علينا مسائل عادية .

الرئيس ــ هل تعرف ان الدكتور النقيب كان على صلة وثيقة بالملك السابق ؟

الشاهد ــ أيوه ·

الرئيس ــ تعرف كيف توطدت هذه الصلة ؟

الشاهد ــ عاوز توضيح .

الرئيس ــ يعنى الصلة كانت وطيدة جدا ومتينة ، ما تعرفش ايه السبب ؟

الشاهد ــ أعرف أنها وطيدة ولكن على أى أساس ؟ لا أعرف ·

الرئيس ــ ما سألتش ازاى هى مثلا ؟

الشاهد ــ لأ ، والحكاية بتاعت المرحوم فهمى عبد المجيد أنا لا أذكرها · لأنى ما كنتش فى اسكندرية ولا أنا اسكندرانى خالص ·

الرئيس ــ طبعا كنت تعرف ان فيه صلة ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ هل الصلة دى كانت فى محلها ؟

الشاهد ــ حسب الاشاعات ، لأ .

الرئيس ــ ليه ؟

الشاهد ــ أنا راجل لا أملك فى حياتى الا سمعتى وكرامتى .

الدفاع ــ المستشفى عادة بتأخذ أجر لاجراء العلاج · مين اللى كان بيقبض أجور العمليات والعلاج ؟ المستشفى والا الدكتور النقيب نفسه ؟

الشاهد ــ حسب الاتفاق .

الرئيس ــ النظم المتبعة فى المواساة ايه ؟

الشاهد ــ أول ما أنشىء المستشفى لغاية سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٠ لا أذكر ، كان يأخذ ٢٥٪ من الطبيب اللى يعمل العملية ، والمستشفى تأخذ من الطبيب . وأظن سنة ٥٠ــ٥١ حالة العمل مبقاش زى زمان فقرروا رفع الـ ٢٥٪ .

الرئيس ــ دى بالنسبة للى يعمل عملية ؟

الشاهد ــ أيوه . وأظن فيه ١٥٪ أرباح للأمراض البولية .

المدعى ــ بعد اطــــلاع المجلس على القرار برد مدير المستشفى عليه ، وافق المجلس على ما جاء فيها ووافق على صرف المبلغ . وعندما قرأ الدكتور النقيب خطابا الى كريم ثابت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ شكره على المجهود الكبير على التبرعات التى جمعها من الخيرين ، وقال أن هذا الشكر هو أقل واجب نظير المجهود الكبير المنتج .

الرئيس ــ مجلس الادارة شكر كريم ثابت لمجهوده ؟

الشاهد ــ لما تقدم لنا بما قام به من دعاية .

الرئيس ــ كانت الدعاية دى سنة كام ؟

المدعى ــ الثابت ان ماكانش فيه أى شىء !

الرئيس ــ التبرعات دى كانت سنة كام ؟

الشاهد ــ فى ميزانية سنة ٤٨ دفع المبلغ .

الرئيس ــ والشكر كان سنة ١٩٥٠ ؟

المدعى ــ كان فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ .

الرئيس ــ المبلغ ده اندفع بدون علمكم ، وبدل ما تدينوا المدير على انه دفع المبلغ ده بدون علمكم ، تقوموا تشكروه ! يعنى تؤيدوه فى تصرفه هذا بعد سنتين !

الشاهد ــ هو جاب لنا بيانات وتقارير .

الرئيس ــ عاوزين الحقيقة أنت حالف اليمين ؟

أنا أتكلم عن واقعة مدير مستشفى ، وأنا عضــو فى مجلس ادارة المستشفى . ده تصرف فى ٥ آلاف جنيه ، ولو أنها ١٠ آلاف كما ظهر بعد كده مش ٥ آلاف بس بدون علم مجلس الادارة ، ولما كشفت أخذ منكم جواب شكر فمضيتم على هذا الشكر فى الوقت اللى ما حاسبتهوش .

الشاهد ــ حاسبناه شفوى .

الرئيس ــ حاسبتوه شفوى يعنى ايه . . . يعنى لمتوه ؟

الشاهد ــ تقريبا كده .

الرئيس ــ اللوم صدر فى أى شكل ؟

الشاهد ــ قدمنا الشكر حسب ما بان لنا وما دام تبين لنا أن التصرف سليم خــــلاص .

الرئيس ــ هل راجعتم هذا المبلغ فى الميزانية والا لأ ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ أمال ديوان المحاسبة جابه ازاى ؟

المدعى ــ كان غير مدرج .

الرئيس ــ المخابرات كشفت الورق عنه ، يعنى جت صدفة ! ومين يدرى يمكن فيه ٥٠٠ . . . ج م غيرها .

الشاهد ــ أمال انحط ازاى بعد سنتين ؟

الرئيس ــ سنة بسنة . . . هل التصرفات دى من حسن الادارة ؟

الشاهد ــ احنا شكرنا على أساس أن الراجل جمع للمستشفى مبالغ .

المتهم ــ أنا غرضى أن أوضح للمحكمة . . .

الرئيس ــ ستسأل فى هذا كله تقريبا مرة ثانية ، « للشاهد » طيب متشكرين .

(تؤجل الجلسة الى باكر لسماع مرافعة الادعاء والدفاع واستجواب المتهم)

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والـدقيقة الخامسة والاربعين بعد الظهر)

الجلسة الحادية والعشرون

المنعقـــدة فى الساعة العاشرة والدقيقة العـاشرة صباحا فى يوم الخميس ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٧ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار نظر القضية المتهم فيها الدكتور أحمد النقيب .

الرئيس — باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الحادية والعشرين من جلسات محكمة الثورة ... خلصنا من الشهود ؟

المدعى — أيوه يا أفندم من جميع الشهود .

الرئيس — الدفاع يحب يقول حاجة قبل ما نبتدىء مع المتهم ؟

الدفاع — أرجو أن تعطوا المتهم فرصة استثنائية أثناء استجوابه ، لكى يعبر عما يختلج فى نفسه ، لأنه فعلا لم يحقق معه . وأنتم محققوه وقضاته . هذا كل ما يرجوه الدفاع .

الرئيس — الجزء اللى حيتناوله المتهم للدفاع عن نفسه ، انت حتتناوله بعــد كده ؟

الدفاع — هو مش حيتناول الا بعض النقط ، وطبيعى هو يقدر يتكلم فيهــا بتعبير أدق ، ولعل تعبيره يؤثر فى نفوسكم أكثر من تعبيرى أنا .

المتهم — اذا سمحت المحكمة لى بالكلام على شرط أنى مش حاخرج عن سرد الوقائع .

الرئيس — حنسأل المتهم دلوقت .

المتهم — أنا تحت أمر المحكمة فى أى مناقشة ولأى مدة . فأنتم أوسعتم صدوركم لكلام الشهود والمتهمين كلهم اللى قبلى . فأرجو أن لا أحرم من هذا . فأنا مستعد لأى مناقشة ولأى مدة بس اسمحوا لى أن أسرد الوقائع التى لم يتمكن من سردها الدفاع . لأنى امبارح خرجت من هنا ورحت على المعتقل وهو خرج يحضر دفاعه بموجب اللى ســـمعه امبارح من الشهود . ومعنـــدوش وقت ، فأنا حاقول الوقائع لأنى لامسها كويس وحانور المحكمة بها .

الرئيس — قبل ما تشتغل فى مستشفى المواساة كنت بتشتغل فين ؟

المتهم ــ فى المستشفى الاميرى .

الرئيس ــ ومرتبك كان كام فى المستشفى الأميرى ؟

المتهم ــ ٢٧ جنيها .

الرئيس ــ ومرتبك كان فى المواساة أد ايه .. ؟

المتهم ــ ٨٠ جنيها . وأنا كان عندى مستشفى فى محرم بك . وكان الأستاذ فى القصر العينى وقتها بيأخذ ماهية ٢٠ جنيها أو ٣٠ جنيها .

الرئيس ــ أنا لا أتكلم عن المرتبات .. المعاش اللى كنت تستحقه عن مــدة خدمتك فى المستشفى الأميرى كام ؟

المتهم ــ كان ٧ جنيهات مش زى ما قالوا ٨ جنيهات .

الرئيس ــ أول ما رحت مستشفى المواساة كان معاشك ٧ جنيهات ، وبعدين رفع الى كام ؟

المتهم ــ رفع الى ٥٠ جنيها . وكان قرار مجلس الوزراء اللى عمل لى المعاش كده . كان قرار مسبب .

الرئيس ــ قرار مجلس الوزراء كان سنة كام ؟

المتهم ــ أظن سنة ١٩٣٧ .

الرئيس ــ مين كان وزير المالية وقتها ؟

المتهم ــ كانت وزارة الوفد . وأعتقد أنه كان أمين عثمان .

الرئيس ــ وهو كان أمين عثمان سنة ١٩٣٧ فى وزارة الوفد ؟

المتهم ــ لا أذكر .

الرئيس ــ كان فى سنة ٤٣/٤٢ . يعنى أخذت المعاش الاستثنائى ده سنة١٩٤٢، وبعد ذلك المستشفى الأميرى ؟

المتهم ــ سنة ١٩٣٥ كان قرار مجلس الوزراء مسبب . وأذكر أن المجلس قرر معاشات أخرى فى نفس الجلسة لبعض أشخاص . وكان القرار نفسه ينص على : « لما قام به الدكتور النقيب من الخدمات الجليلة للبلد ، والتى لم يقم بها أحد مثله من قبل » . هذا هو نص قرار مجلس الوزراء.

الرئيس ــ ايه الخدمات الجليلة التى قمت بها ؟

المتهم ــ بنيت مستشفى المواساة .

الرئيس ــ لوحدك بنيتها ؟

المتهم ــ اذا سمح لى سيدى الرئيس . أنا كنت جراح مساعد فى مستشفى

أسيوط ، ونقلت جراح مساعد بالمستشفى الاميرى . أول يوم رحت المستشفى الاميرى علشان أستلم شغل ، وجدت مكتوب على جدران المستشفى بالطباشير بخط كبير « داخله مفقود وخارجه مولود » . فساءنى ذلك . وجبت البواب بتاع المستشفى واديته شلن وجاب خيشة ومسح الكلام ده ، وبعد كده سمعت البواب بيقول : وده جالنا منين ده . بعد كده لقيت برضه نفس العبارة مكتوبة « داخله مفقود وخارجه مولود » . وما أعرفش اذا كانت اتمسحت بعد كده والا لأ .

الرئيس ــ الكلام ده خارج عن الموضوع . عاوزين نعرف المعاش الاستثنائى اللى أدهولك بسبب الخدمات الجليلة التى قمت بها بالنسبة لمستشفى المواساة . مستشفى المواساة مستشفى خيرى ؟

المتهم ــ أصلى كنت عملت مجهود .

الرئيس ــ فهمى عبد المجيد قام بمجهود زى مجهودك والا لأ ؟

المتهم ــ أنا لا أنكر فضل فهمى عبد المجيد أبدا فى عمل هذا المشروع . ولن أنكره ما حييت ، وفضلنا نطرق أبواب الجمعيات الخيرية علشان نخلى مستشفى المواساة أحسن من المستشفيات الأجنبية كمان .

الرئيس ــ يعنى فهمى عبد المجيد يستحق نفس المعاملة اللى أنت عوملت بها والا لأ ؟

المتهم ــ كان يستحق أكثر .

الرئيس ــ عملوا ايه معاه ؟

المتهم ــ لو سمحت لى المحكمة ، أقدر أذكر شىء من التاريخ اللى وصل الى هذا الحال ، وتسمحوا لى أن لا أذكر أسماء ، لأنها أسماء ناس عظام ، وموجودين فى مراكز معاكم عظيمة جدا ، لأن هما اللى تسببوا فى هذا .

عاوز أقول ان فهمى عبد المجيد كان وكيل الجمارك ، وأنا كنت حكيم صغير . فضيت وظيفة رئيس الجمرك ، وكان من الطبيعى أن فهمى عبد المجيد يكون مدير الجمارك ، ولا أعلم ولا أريد أن أقول كيف دخل فى ذهن فاروق ، أن فهمى عبد المجيد حرامى . فقلت لفاروق بمناسبة أن فهمى عبد المجيد أحسن واحد يكون مدير الجمارك . قام بص لى وقال ده حرامى . فقلت له اذا كان فهمى عبد المجيد حرامى أبقى أنا كمان حرامى . واللى قالك فهمى عبد المجيد حرامى هو اللى حرامى . وأنا أعرف مركز اللى قال له فهمى عبد المجيد حرامى .

الرئيس ــ هو ده السبب المباشر أنك انت القيت الكلمة ، وفهمى عبد المجيد ما رضاش يحضر ؟


أمان تام..
في السرعات الكبيرة
لأن إطارات ميشلان مصنوعة
من القطن المصري فقط
وأن تيلتها متينة شديدة المقاومة
تضمن لكم الأمان
التام أثناء السير
عبر الطريق.


شركة المباني المصرية المساهمة
ايجيكو
الاسكندرية
٣٣ شارع
صفية زغلول
ت ٢٨١٥١
ص ب ١٧٨٦١
القاهرة
١٠٦ ش محمد فريد
تليفون
٤٧٥٣٤/٥٣٦٩٥
ص ب ٢٧٦٩٨


شركة
أولاد أحمد منصور
بالغورية بمصر
أكبر وأحدث الشركات المصرية


GRUNDIG
فخر الصناعة الألمانية
راديو
جرونديج
اكبر مصانع الراديو فى أوروبا تقدم
أفخر تشكيلة من الراديو والراديوجرام وأجهزة التسجيل
الوكيل الوحيد بالقطر المصرى
ماكس . د فوزى
المدير الشريك ل . م . تويج
٥١ ش قصر النيل ت ٧٨٧٨٢ س ت ٦١٣٧٦
الموزع فى الأسكندرية : د . بوليتى وشركاه
٢ شارع أديب ت ٣١٩١٢ س ت ٣٧٩٥٩

المتهم ــ هذه الواقعة سابقة بكثير . وأنا لما اتأخر فهمى عن الحضور رحت له . وقلت له يا فهمى حصل كيت وكيت ، فخرج ومشى على بيته . وعلشان فهمى كان صديقى الحميم ، ولحم جسمى من بيته ، وكنت باكل وأشرب من بيته ، رحت لهم فى البيت وقلت لهم حرام عليكم تحطوا فى ذهن فهمى كده . وما كانش يخرج من ذهن فهمى ، الا أن النقيب هو اللى حط ده فى ذهن الملك ! وكان المرحوم فهمى رأسه ناشف شوية ، فقلت له يافهمى انت وكيل جمارك وأنا لو كنت طمعان فى وظيفتك كنت أعمل كده ، وأنا أطمع فى وظيفتك ليه ؟ ده انت لما تكبر تكبرنى ، وأنا لو كبرت أشيلك ويايا .. أعمل معروف اخرج ده من دماغك . وبعد كده جابونى حفلة الهمبرا . وكان فى الوقت ده أحمد ماهر رئيس الحكومة وكان صديق فهمى ، فجاب فهمى وقال له : يا فهمى أحسن رشح نفسك فى مجلس النواب ، وبلاش تكون مدير جمارك . وأنا اللى كنت قايم بالدعاية لفهمى لما رشح نفسه لعضوية مجلس النواب ، وأنا اللى كنت واقف جنب الصندوق بتاع الانتخابات علشان ينجح ضد الوفــدى اللى قدامه . وهو كان سعدى . جت بعد كده واقعة حفــلة الهمبرا اللى كانت كل سنة بتتعمل وخطب فيها ثلاثة . رئيس الجمعية ، والدكتور النقيب ومدير الأوبرا . وكان وقتها سليمان نجيب ، فجه كلمنى عبد الوهاب طلعت وهو الآن حى يرزق ، وقال لى تعالى يا دكتور نقيب . وطبعــا فهمى فى ذاك الوقت بيقول لى انت اللى منعت عنى مركز مدير الجمارك . وقال لى عبد الوهاب طلعت دلوقت الساعة ٨ مساء والحفلة الساعة ٩ أعمل الخطبة بتاعت الليلة دى . فسألته عن فهمى ليه ما يلقيهاش . فقال حصل كيت وكيت ، وحاولت أنا أنى أفهم فهمى فهو لم يقتنع . فقلت له انت عارف شعورى نحو فهمى . فقال لى أعمل انت الخطبةدى .

الرئيس ــ وهو كان عاوز يقنع فهمى بايه ؟

المتهم ــ لابد عن حاجة زى كده . وجيت الحفلة وكان وقتها ذو الفقار ...

الرئيس ــ ما علينا من حكاية الحفلة .

المتهم ــ المهم انه ما حضرش ، وكان موجود على ماهر . وبعدين الحفلة خلصت وثانى يوم الملك بعت لى . فرحت له قصر المنتزه ، وقال لى صاحبك ما حضرشى الحفــــلة .. أنا مش زى أبويا .. أبويا كان راجل كبير فى السن ، وكان بيطول باله . ولكن أنا لأ . قل له ده بيخبط رأســـــه فى حيطة ناشفة . صاحبك ما كانش عيان زى ما بيقول . انما كان قاعد فى « التريانو » قلت له مش ممكن أبدا انه يكون قاعد فى التريانو . ده حتى لو ما كانش عيان يقعد فى بيته مش فى التريانو . وقعدت ثلاث سنين ،

بعد كده يقول أهل اسكندرية : أتق شر من أحسنت اليه . ليه .. لأن النقيب هو اللى عمل فى فهمى عبد المجيد كده ، وما كنتش أقدر أمشى أورى وشى لحد ، وبعد كده بمدة طويلة مات فهمى الى رحمة الله !

الرئيس ــ سيبنا من قصة فهمى .

المتهم ــ أنا بدى أذكر قصة فهمى كلها علشان أولاده ، لما توفى كان فى وزارة الوفد، وكان الدكتور عبد الواحد الوكيل صديق لفهمى جدا وكان أولاده صغار . فقلت له عاوزين نعلم أولاده مجانا على حساب الحكومة ، فقال مش ممكن الا اذا كان يجينى أمر من الملك . فرحت لحسنين باشا فقلت يا حسنين تعتقد ان الملك يقدر يعارض فى أن أولاد فهمى عبد المجيد يتعلموا على حساب الحكومة ، بعد العمل العظيم اللى عمله . فقال لى يا دكتور نقيب أنت مش عارف مين خرج دلوقت . انت جاى تقول انى أنا أقول للملك . قلت له أنا واثق انه حيوافق . وفعلا جه ورق من من البولوك وحسنين كلم النحاس وقال له الملك ما عندوش مانع انهم يتعلموا على حساب الحكومة ... هذا هو التاريخ بتاع موضوع فهمى عبد المجيد ؟

الرئيس ــ رفع المعاش بتاعك من ٧ جنيهات الى ٥٠ جنيها ؟

المتهم ــ أيوه .

الرئيس ــ هل عومل الناس التانيين الى كانوا موجودين معاك نفس المعاملة ؟

المتهم ــ كانت معاشاتهم كبيرة . وجميعهم من الموظفين اللى كانوا موجودين فى الجمارك وظلوا فى وظائفهم الى أن خرجوا على المعاش .

الرئيس ــ أخذت مجمد أد ايه ؟

المتهم ــ أظن ٣٠٠٠ جنيه وكسور . لأن لى ٣٥ سنة خدمة . والموظفين اللى كانوا فى المستشفى وراحوا الحكومة احتسبت لهم مدة خدمة المواساة ، ومدة خدمة الحكومة . أنا لم أطلب معاشى . انما طلبت احتساب مدة خدمتى فى المواساة . واعتبروها خدمة حكومية ، علشان تكون منضمة الى المدة اللى خدمتها وهى ١٧ سنة فى الحكومة . علشان لما أطلع زى دلوقت ماليش معاش لأن معاشى الاستثنائى ألغى .

الرئيس ــ هل قرار مجلس الوزراء كان له أثر رجعى ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ القرار كان سنة ١٩٤٢ــ١٩٤٣ ، وأنت أخذت معاش من سنة١٩٣٧؟

المتهم ــ الى سنة ١٩٤٢ أخذته من مستشفى المواساة .

الرئيس ــ بأثر رجعى .

المتهم ــ المكاتبات اللى حصلت بين وزارة المالية ، ووزارة الصحة كانت بالنص وقرارات مجلس الوزراء ليس لها أثر رجعى . فالقرار اللى عمله مجلس الوزراء كان يوم صدوره . أما عن مدة خدمة النقيب من أول ما طلع الى هذه اللحظة يجب أن تكون على حســـــاب الجمعية . والجوابات دى موجودة . ومش أنا اللى سويت الجواب ده . المستشفى لها مراقب حسابات .

الرئيس ــ انت بتشتغل فى مستشفى المواساة من سنة ١٩٣٥ وبتاخد مرتب عن خدمتك فى مستشفى المواساة . وفى نفس الوقت أخذت معـــــاش ٥٠ جنيها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٣ ، اللى هو تاريخ موافقـــــة مجلس الوزراء على المعاش الاستثنائى . يعنى كنت بتاخــذ مرتب من المستشفى ومعاش من يوم ما سبت المستشفى الأميرى .

المتهم ــ كنت باخذ ٧ جنيهات معاش .

الرئيس ــ لأ . انت دلوقت بتاخذ ٥٠ جنيها وبتشتغل فى مستشفى المواساة، يعنى معاش ومرتب فى وقت واحد .

المتهم ــ تعليل هذا بسيط جدا . لأن مدة خدمتى فى المستشفى الأمـــيرى لو خدتها مش حيطلع لى معاش كويس . ومدة خدمتى فى المواساة مش حتطلع لى معاش . فمرتب المعاش الاستثنائى يجمع المدتين مع بعض.

الرئيس ــ هل بيحصل لكل واحد كده ، والا انت بس اللى لك استثنائى ؟

المتهم ــ أنا ما أعرفش حوادث أخرى مماثلة . لأن ده أول حادث من نوعه . أنا العمل اللى عملته يشرف مصر . وأنا مش بقول انى عملته بمفردى ، وانما كنت فى الصف الأول ومش بس من الناحية المالية ، الناحيـــــة الفنية كمان كنت أنا كل شىء . يعنى مسئولية العمل الفنى كله ، كانت على عاتقى أنا . ولذلك كنت أسهر لغاية الساعة اثنين بعد منتصف الليل .

الرئيس ــ والحكومة ليه ما صرفتش لك هذا المعاش من خزانة الدولة ؟

المتهم ــ بيقولوا قرارات مجلس الوزراء لا تنطبق على المدة الماضية .

الرئيس ــ تنطبق على المستشفى الخيرى بس يعنى الحكومة اذا كانت رأت هذا ، تصرف لك من عندها مش من المستشفى .

المتهم ــ أنا لم أطلب هذا لأن هذا ليس فى مصلحتى .

الرئيس ــ هل عرض هذا الموضوع على مجلس ادارة المستشفى ؟ .

المتهم ــ ما كانش فيه مجلس ادارة فى ذلك الوقت .

الرئيس ــ يعنى مدير المستشفى اللى قرر ؟

المتهم ــ لا . لم يقرر مدير المستشفى . هذا قرار مجلس الوزراء والصحة .

الرئيس ــ فى أى عهد من العهود ؟ برضه الوفديين ؟

المتهم ــ أظن كده .. مراقبين الحسابات همه اللى عملوا العملية دى ، وهمه اللى قدروها .

الرئيس ــ يعنى لوحدهم همه تصرفوا هذا التصرف ؟

المتهم ــ همه اللى يعملوا الحسابات اللى أشارت بها وزارة المالية . أنا أقول انه أحسن لى انى أدفع الثلاث آلاف جنيه ، وادونى معاش عن خدمتى . أنا خدمت ٣٥ سنة . وأنا دلوقت لو آخذ معاش آخذ ٩٠ جنيها .

الرئيس ــ احنا مش بنتكلم عن ال ٣٠٠٠ جنيه ، المبدأ نفسه صحيح والا مش صــــحيح ؟

المتهم ــ حسب اعتقادى فى ذلك الوقت أنا أخذت رفض عليه . لأنى طلبت من الحكومة أن تضم لى مدة ولم تقبل . فقبلت هذا .

الرئيس ــ المستشفى كان بيتعاقد مع بعض الشركات ومنهم السكة الحديد ، علشان معالجة العمال . تقدر تقول لنا التعاقد كان أساسه ايه ؟

المتهــم ــ تعاقد الشركات نوعين . شركات تبعت للمستشفى وتسألهــا عن شروطها ايه ، اذا أرسلت عمالها المرضى للمستشفى ..

الرئيس ــ التعاقد بيكون بين الشركة والمستشفى ، والا بين المدير والشركة ؟

المتهم ــ أنا يسرنى جدا أن سيادة الرئيس بيتتبعنى خطوة خطــوة ، علشان يرتاح ضميره . اللى بدى أقوله .. ان مفيش مستشفى فى الدنيــــا ياخد عرق جبين الحكيم . أنا سمعت امبارح من بعض الشـــهود أن النقيب له عمولة .. أحب أقرر مفيش مستشفى يحتمل على نفســــه ولا يستحق أجرة عملية يجريها طبيب . على رأى الفرنسيين يقولوا انها لوكاندة ربنا (هوتيل ديو) . كل طبيب مش النقيب بس لواحـــده يتقاضى أجرته سواء كان أجرة عملية أو علاج أو غيره .

الرئيس ــ ياخد أد ايه ٥٠٠؟

المتهم ــ دى حاجة أنا أشكر سيادة الرئيس على أنه نبهنى اليها ، لأنها بيت القصيد . مثلا فيه حالات ولادة ، الطبيب ياخد فيها ١٠٠٠ جنيه ..

الرئيس ــ يعنى النسبة كام ؟

المتهم ــ مفيش نسبة .

الرئيس ــ يعنى اجتهادى ؟

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة ..

الرئيس ـ سيبنا من الحالات الفردية . تكلم فى الشركات والسكة الحديد مثلا ..

المتهم ـ الشركات نوعين .. والمسألة مش مسألة اتفاق . يعنى ما فيش اتفاق كتابى أبدا بين الشركة والمستشفى . عدد الشركات كلها حوالى ٢٠ أو ٣٠ شركة . والمستشفيات فى الاسكندرية تتنافس كلها على علاج مرضى الشركات ، لدرجة أن المستشفى الفرنساوى كان بيعالج المريض ب ١٥ جنيها واحنا كنا بناخذ ٢٥ جنيها . فكنا مضطرين علشان ننافس المستشفيات الاجنبية .

الرئيس ـ وشركة البيضا مش كنتم متعاقدين معاها ؟

المتهم ـ أنا جاى للنقطة دى دلوقت . الشركات تبعت للمستشفى وتسألها ؟ قولى لنا شروطك ايه . احنا عندنا فورمة جاهزة . الشروط دى كذا وكذا ، عمليات الاطباء كذا والعلاج كذا ونبعت الاوراق دى . تقوم الشركة تبعت جواب وتقول قبلت وحابعت مرضاى فى اليوم الفلانى . والشركات كلها لما تبعت مرضاها يقوم المستشفى يكتب الفاتورة بالنيابة عن الاطباء ، ويقول لهم أجرة المستشفى كذا واحنا كنا محددين أجور العمليات ، وكنا نحمى العمال الصغيرين . فالعملية الكبيرة ب ١٠ جنيهات ، والعملية الصغيرة ب ٥ جنيهات ، وأجرة السرير نبعت فاتورة بكل ده ، والفلوس لما تيجى نقسمها وياخد الطبيب الفلوس اللى يستحقها .

الرئيس ـ يعنى الطبيب نفسه اللى قام بالعملية هو اللى ياخد الفلوس مش مدير المستشفى ؟

المتهم ـ أيوه اللى قام بالعملية هو اللى ياخد ، وهذا الكلام سأفسره للمحكمة كويس . أما القول بأن الدكتور النقيب كان يسيطر على أتعاب الاطباء ، ده كلام ما يعقلش .

الجزء الثانى : من الشركات اللى هى زى شركة البيضا ، وشركة الملح والصودا وشركة مصر للتأمين .. الشركات دى لها مستوصفات ومستشفيات صغيرة ، فى المصانع بتاعتها . كلفونى انى أجرى العمليات بتاعتهم . وسألونى آخذ اد ايه نظير اجراء العمليات دى لأنى كنت بأعمل عمليات عنين وأسنان واذن بنفسى ، وآخذ أجرة عليها . قلت لا يمكنى أبت فى هذا قبل ما أشوف ، لمدة ٦ شهور أن مرضاكم حيآخدوا كام سرير وكام عملية . وعلى كده أقدر أبنى على أى أساس أقدر لهم المبلغ اللى يدفعوه .

جيت فى المكتب قلت لهم شركة البيضا والملح والصودا والتأمين ، يفتحوا حساب خاص لمدة ٦ شهور ، علشان نشوف الميزانية بتاعتهم أد ايه • ومش عاوز أقول أن الكثير من الاطباء – وأرجو أن لا يثبت هذا فى المحضر – كل مرضاهم فى المستشفى بيدخلوهم بلاش •

الرئيس – وتم التعاقد على ايه ؟

المتهم – عملت ترتيب الميزانية •

الرئيس – التعاقد اللى تم بين الدكتور النقيب والشركات ، والا بين المستشفى والشركات ؟

المتهم – بين النقيب وبين الشركات •

الرئيس – لو عرضت مسألة زى دى على القضاء ، هل يقدر القضاء يفسر هذا •• هل بين الدكتور النقيب شخصيا والا بين المستشفى ؟

المتهم – أظن أنا غلطان ، لأنى مش راجل قانونى • أنا لم أكتب عقود • عقد البيضا صريح بين البيضا والدكتور النقيب وشركة مصر للتأمين ليس بينى وبينها أى عقد ، بل جاء المدير وقال لى يا دكتـــور نقيب ، احنا كذا وكذا ونقدر ندفع ٢٥ ٠/٠ أو ٣٠ ٠/٠ من قيمة تأمين الشركة على العمال عندنا •

الرئيس – ولما تم التعاقد ، كنت بتاخد على العامل كام فى السنة •

المتهم – شركة مصر للتأمين •••

الرئيس – الكل •

المتهم – شركة الملح والصودا كنا بناخد ١ جنيه وحسين فهمى كان مدير شركة الملح والصودا •

الرئيس – كان جنيه بس على العامل فى السنة ؟

المتهم – ما أعرفش والله كان جنيه ، والا أكثر والا أقل •

الرئيس – نفرض جنيه • الدكتور النقيب كان بيأخد من الجنيه كام ؟

المتهم – المسألة ليست مسألة نسبة ، دى مسألة استحقاق •

الرئيس – عاوز أعرف المستشفى كان بياخد كام والنقيب كان بياخد كام ؟

المتهم – المستشفى كان بياخد أجرة السرير •

الرئيس – يعنى كنت بتاخد الفلوس الباقية دى كلها ؟

المتهم – الشيك كان بيجى باسمى •

الرئيس – كنت بتدى الحكيم النصيب بتاعه ؟

المتهم ـ الحكيم بياخد ٢٥ ٠/٠ أو ٣٠ ٠/٠

الرئيس ـ كان بيدفع جنيه على كل عامل ؟

المتهم ـ كان المبلغ بيجينى أنا ٠

الرئيس ـ وبتوزعه كله ؟

المتهم ـ مش باوزع ٠ أنا كنت أشوف ايه اللى يستحقه المستشفى ، وأدفعه والاطباء ، كنت بادفعلهم استحقاقهم ، والباقى بتاعى أنا ٠ لأن العمليات أنا اللى بأعملها تقريبا كلها ٠ والطبيب ما يقدرش يبت فى أى حاجة لا فى جرح ولا فى عاهة الا لما أشوفه أنا ٠ أنا ما كنتش قاعد فى المكتب وبس زى ما بيقولوا ٠

الرئيس ـ لما كنت تسافر الى الخارج مش كان فيه عمليات بيعملوها همه وأنت مش موجود ؟

المتهم ـ الموضوع مش موضوع شكليات ٠

الرئيس ـ وأنت فى الخارج كنت بتأخد حسابك برضه ؟

المتهم ـ لما أكون فى الخارج اللى بيقوم بهذا المساعدين بتوعى ٠٠٠ أنا لما كنت فى أسيوط سنة ١٩٢٤ ٠٠

الرئيس ـ رد لى سؤالى المحدد ٠ كنت بتاخد فلوس والا لأ ؟ وانت بـــره فى الخارج عن العمليات اللى كانت بتتعمل فى عدم وجودك ؟

المتهم ـ كنت باخدها ٠

الرئيس ـ بالرغم من انك ما كنتش بتقوم بها ، ولا كنت بتتشاور فيها ؟

المتهم ـ ده واجب الزميل لزميله ٠ بدى أقول انى كنت فى أسيوط بأشتغل فى عيادة الدكتور على عطا الله ، وكان هو مش موجود مدة ٠ وفى المدة دى العيادة جابت ١٨٠٠ جنيه فلما جه أعطيتهم له ، قال خد منها قد كده وادانى ٠ وكنت مع كرزويل فى السويد ٠٠٠

الرئيس ـ يعنى أنت اعتبرت التعاقـــد بين الدكتور النقيب وبين الشركة ، مش بين الشركة والمستشفى ؟

المتهم ـ هو كده فعلا ٠

الرئيس ـ يعنى اعتبرت التعاقد شخصى ؟

المتهم ـ الواقع ده ٠٠ مش اعتبرت همه لو كانوا دول متعاقدين مع المستشفى مش كان يكون فى أصل العقد كده ٠

الرئيس ـ ان ماكانش فيه تعاقد بين المستشفى والشركة ، كان الوضـــع اختلف ؟

المتهم ـ ليس من واجب المستشفى أصلا ولا أى مستشفى أن تعالج مريضا خارج جدرانها . ولم يحصل اطلاقا أن مستشفى تتعهد بأن تعمل عمليات بالشكل ده . عمليات علاج عمال الشركات .. دى عمليات فردية صرفة ..

الرئيس ـ نفرض أن دكتور من دكاترة المستشفى تعاقد ..

المتهم ـ فعلا بعض الاطباء فى مستشفى المواساة كانوا بيتعاقدوا مع شركات ، وأخذوا فلوسهم .

الرئيس ـ يعنى يعمل حساب المستشفى كذا ؟

المتهم ـ أيوه واحد تعاقد ودخل ١٠ مرضى ب ٥٠٠ جنيه ، المفهوم فى الوضع ، ان المستشفى تستحق كذا والا لأ حسب الاتفاق مع الشركة .

الرئيس ـ ننتقل الى نقطة أخرى . الجناح الى كان فى المستشفى كان مخصص لمين ؟ ..

المتهم ـ كان مخصص للعائلة المالكة .

الرئيس ـ همه الى طلبوا كده ؟

المتهم ـ أولا المستشفى خمس أجنحة . درجة أولى ، وثانية . وكل جناح فيه ٢٤ سرير .

الرئيس ـ يعنى السراية بعتت جواب للمستشفى وقالت احجزوا لنا جناح ؟

المتهم ـ لم يحصل هذا .

الرئيس ـ أتعمل من تلقاء نفسك ؟

المتهم ـ أيوه ..

الرئيس ـ هل كل مستشفى عاملة نفس العملية دى ؟

المتهم ـ ما أظنش أن فيه مستشفى زى مستشفى المواساة فى نظافتها ونظامها .

الرئيس ـ المستشفى اليونانى عملت كده ؟

المتهم ـ مافيش ملك يونانى فى مصر علشان تعمل كده .

الرئيس ـ مافيش مستشفى عملت كده غير المواساة ؟

المتهم ـ مافيش غير المستشفى الحكومى .

الرئيس ـ كان فيه مستشفى فى القاهرة بتعمل كده ؟

المتهم ـ أيوه . كان فيه مستشفى الملك . الملك ماكانش له جناح فى أى مستشفى الا فى مستشفى المواساة ؟!

الرئيس ـ الجناح كان مجهز على أساس انه للعلاج ؟ والا فيه مراجيح فوق السطوح ؟ ..

المتهم ـ لو سمحت لى المحكمة أتكلم عن حكاية المراجيح . المستشفى كان فى سنة ١٩٣٣ يعنى قبل ما يكون فاروق ملك كان فى التصميم حاجة اسمها (روف جاردن) .

الرئيس ـ والروف جاردن ده كان للمرضى ؟

المتهم ـ للمرضى أيوه . وأنا متشكر من سيدى الرئيس انه بيفكرنى .

الرئيس ـ يعنى كان للمرضى مش للملك ؟

المتهم ـ أيوه .. ومع الاسف .. بل الاسف الشديد كان فيه دكك وترابيزات وبعض كراسى خاصة للروف علشان المرضى يتشمسوا ..

الرئيس ـ هل المرضى كانوا بيتمتعوا بها ؟

المتهم ـ أيوه .. قال الزميل الدكتور الخشن : ان فيه مراجيح وضحكت المحكمة والكل ضحكوا ، فعلا كان كلام يضحك . فنحن لم يكن عندنا مراجيح . وانما كان فيه كراسى بتهتز . وبعد سنتين وجدنا أن الروف جاردن ما حدش بيستعمله ، ولا حد كان يعرف فائدة الروف جاردن . الحادثة اللى بيقولها الزميل الدكتور الخشن .. ان الملك جه بالليل . الحمد لله انه قال انه مش جه لواحده ولكن قال آنه جه مع الملكة فريدة .. وبهذه المناسبة كان فيه فى المستشفى ٢٣ سستر ألمانيات من فضليات السيسترات فى العالم وما فيش حد يقدر يطعن فى ذمتهم .

الرئيس ـ الجناح ده كان معمول منتدى للتسلية ؟

المتهم ـ أؤكد لسيدى الرئيس ، وللمحكمة أن الخشن جه مستشفى المواساة ...

الرئيس ـ أنا ماليش دعوة بأقوال الخشن .. لأن فيه أقوال كتيرة بتقول الكلام ده .. يعنى كان الجناح ده مجهز للتسلية .

المتهم ـ أبدا مطلقا .. الدكتور الخشن التحق بالمستشفى سنة ١٩٣٥ وخرج سنة ١٩٤٥ .. عشر سنوات لم تخرج على المستشفى اشاعات وحشه طول هذه المدة ولم تخرج تلك الاشاعات التى ملأت الدنيا على المستشفى الا من اللى خرجوا .. كل ده علشان يهدموا النقيب .. ويعودوا همه الى المواساة ..

يعنى تحالفوا علشان يهدموا النقيب ؟

الرئيس ــ أنا لا أتكلم عن الاشاعات ٠

المتهم ــ أرجو أن لا تأخذوا بالاشاعات اللى انتم بتحاربوها ٠

الرئيس ــ هل كان فيه منتدى ؟

المتهم ــ أبدا ٠

الرئيس ــ هل ما كانش فيه حفلات ساهرة ؟

المتهم ــ ماكانش فيه الا حفلة واحدة وكانت فى الجنينة بتاعت المستشفى ، وكان فيها كرام السيدات ٠ ولمينا تبرعات ليلتها ٣٣٠٠٠ جنيه ٠

الرئيس ــ هل أحضرت ممرضات من الخارج سنة ١٩٤٠ ؟

المتهم ــ الحمد لله الرئيس بينبهنى عن حاجات ماكنتش فاكرها ، فى سنة ١٩٣٩ قامت الحرب وكنا عاوزين نحتفظ بالسسترات الالمانيات اللى عندنا ٠٠

الرئيس ــ السؤال محدد ، جبت ممرضات والا لأ ؟

المتهم ــ أيوه ٠٠

الرئيس ــ كانوا كام ؟

المتهم ــ ٢٦ واحدة ٠

الرئيس ــ منين ؟

المتهم ــ من بولندا بس عن طريق رومانيا ٠

الرئيس ــ هل الملك جه واستعرضهم ؟

المتهم ــ كلام مش صحيح ٠ انما الملك كان يعرف كل السيدات ٠

الرئيس ــ أنا باتكلم عن الطقم الجديد ٠ شاف الباسبورتات بتاعتهم ؟

المتهم ــ أيوه ٠

الرئيس ــ هو اللى طلبهم والا جه المستشفى وشافهم ؟

المتهم ــ جه للرئيسة بتاعتهم ٠

الرئيس ــ هل كانت دى حالته دائما ؟

المتهم ــ هو كان له عوائد غريبة ! لا أظن أنى أخرج أو أصل للمعنى اللى قاله الشاهد ، انه كان يقصد كذا وكذا ٠ على كل حال الملك السابق أعماله باينة ، وأحواله فى الخارج ظاهرة ٠

الرئيس ــ انت كنت مختلط بيه كويس ؟

المتهم ــ بيقولوا على النقيب انه من الحاشية ٠ أنا لم أكن فى وقت من الاوقات من الحاشية بتاعت الملك ٠

الرئيس ــ أنا مش بأقول انك من الحاشـــية ، أنا بأسأل كنت مختلط به والا لأ ؟ ٠٠

المتهم ــ أيوه كنت مختلط به فى كل حاجة متعلقة بالطب ، وهو كان معتقد ان حياته معلقة بالنقيب ، وكتير كان بيقول لى حواليه خذوا بالكم من النقيب ، احنا ماعندناش غيره ٠

الرئيس ــ انت كطبيب تقدر تحكم لنا على تصرفاته كانت ايه ؟

المتهم ــ أرجو المحكمة أن تعفينى من هذا ، فأنا لدى من الاقوال ما قد ترضى المحكمة ، ولكن أنا لا أسمح لنفسى أن أقولها ٠ لأنى طبيب ولو لم أكن طبيبا كنت قلت لكم كل حاجة ، فأرجو أن تعفينى المحكمة ٠٠٠

أنا فى حادثة القصاصين بتاعت الملك لم يكن بينى وبينه صلة ، وجاله على باشا ابراهيم وغيره ، ولم يرض أن يقابل أحدا وطلب النقيب بنفسه من غير ما كان يعرفنى ٠

الرئيس ــ عرفته امتى ؟

المتهم ــ من أيام افتتاح المستشفى سنة ١٩٣٥ ٠

الرئيس ــ معرفتوش قبل كده ؟

المتهم ــ شفته بس سنة ١٩٣٣ وعمر فتحى حصل له (ستروك) وهو فى كين هاوس ، وبعد كده اضطرت حالته نقله الى لندن (كلينيك) وكان الكفراوى موجود ، وأما عن فاروق فكان باركستون الاخصائى يقول لفاروق أنا مش ممكن أدى التقارير الا للنقيب ، فكان بيعطينى التقارير وما كانش يعطيها لى الا عن طريق عمر فتحى ٠

وفيما يختص بالثقة اللى كانت عند فاروق من ناحيتى ، أنا كنت الجراح بتاعه ٠

الرئيس ــ عملت له كام عملية ؟

المتهم ــ أظن ٣ عمليات ، وتسمح لى المحكمة أن لا أذكر نوع العمليات ، وعملت لفريال وللملكة الجديدة وللاميرات ، وعملت كثير لهم كلهم وعملت كل العمليات دى ، فى نفس الجناح اللى بيقولوا عليه ندوة ٠

الرئيس ــ فيه واحدة ممرضة سافرت كابرى على حساب المستشفى ؟

المتهم ــ جانى تليفون ٠٠٠ وكانوا فى نيس ، وكان الملك والحاشية كلهـــم موجودين وضربوا لى التليفون ، وقالوا الملكة بتسقط أبعت سستر ! وفى نفس الوقت ، مجدى اللى هو المولد بتاع الملكة كلمنى بالتليفون ! ٠

الرئيس ـ سنة كام ؟

المتهم ـ قريب بس مش فاكر ، قبل الولادة بكام شهر كده · وكنا فاهمين أكيد أن الملكة جالها مغص شديد ، فسافر مجدى وما قابلنيش قبل ما يسافر وكان لنا ٥٠ جنيه أجرة ·

الرئيس ـ وهل طالبتهم بهذا المبلغ بعدين ؟

المتهم ـ لم أطالبهم ·

الرئيس ـ الحاشية كانت بتدفع أجرة علاجها فى المستشفى ؟

المتهم ـ لا ···

الرئيس ـ المستشفى ما كانتش بتحاسبهم ؟

المتهم ـ لم أحاسبهم · لان السيد حسين فهمى علمنى مبدأ ، لانه رجل اقتصادى · أنا ماكانتش أبدا مقيد بأى روتين حكومى ، وتصرف حسين فهمى الاقتصادى ده ، هو اللى وصل المستشفى الى هذا · واحنا بعتنا ناس علشان ياخدوا اشهاد (ف · ر · س · اس) علشان يخدموا المستشفى ، وبعتنا ناس بعثة علشان يدرسوا تكييف الهواء ·

الرئيس ـ سيبنا من ده ··· يعنى كل الحاشية بتتعالج مجانا

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ فى الدرجة الأولى ؟

المتهم ـ الحاشية كانت ماليه المستشفى ، والمحكمة طبعا فاهمة ان كل الأجنحة اللى بالفلوس كانت مليانة .

الرئيس ـ ايه الفائدة اللى عادت على المستشفى من بوللى وغيره ؟

المتهم ـ اذا سمحت لى المحكمة أن أتكلم بصراحة ؛ أما الفائدة اللى كانت بتحصل عليها المستشفى ، هى الحالة اللى وصلت اليها . أما فيما يختص بالمادة .....

الرئيس ـ بوللى كان بيدفع تبرعات للمستشفى ؟

المتهم ـ لا ماحدش من الحاشية كان بيدفع حاجة ، التبرعات كانت بتيجى بناء على رضاء السراى ، وفاروق كان ملك فى ذلك الوقت .

الرئيس ـ يعنى الملك كان راضى أن المستشفى تعالجهم بالمجان ؟

المتهم ـ أنا عارف أنى لو أغضبت واحد من دول ، يدور لى ظهره ! مرة الملك ضرب تليفون وقال فيه واحد اسمه بسيم أغا حطه فى الدرجة الثانية ، والمرحوم فهمى عبد المجيد بعت جواب يقول فيه « المدعو بسيم أغا فرحت » ....

الرئيس ـ سيبنا من الموضوع ده ٠ هل فيه نيرس بسافرت الى أمريكا على حساب المستشفى ؟

المتهم ـ ما سفرتش من هنا .

الرئيس ـ سافرت من قبرص ؟

المتهم ـ ولا من قبرص . أنا عاوز أبين لك حكاية البولانديات .. لما سافروا السسترات الألمان ، وجدنا ما فيش فى المستشفى سيسترات خالص الا الصغيرين من المصريات . وأنا مش بانزل من قيمة المرضات المصريات، انما باقول اللى عندنا ميصلحوش سسترات . فقلت للملك أنا مسافر وسمعت أن الألمان زحفوا على بولندا ، وبقوا فى رومانيا . قال لى انت مجنون ! فى الحرب دى حتروح بولندا أو رومانيا ؟ أنا مش مسئول عنك . قلت له أنا مش قادر أقعد وأشوف المستشفى تضيع ٠ وسافرت فقابلت واحدة كونتيس هناك ، وهى رئيسة الهلال الأحمر فلمينا ٢٦ سستر وراح الورق للقومسيير ، وثانى يوم رحت ملقيتوش ٠٠ لقيته عيان وفى أجازة . والكونتيسة قالت لى احنا هنا فى ألمانيا وقعدت هناك فى لوكاندة لحد الساعة ١٢ ليلا ، ورحت للست الالمانية وطلع لى واحد ، قلت له أنا مصرى ، جى من مصر لمهمة خاصة . الراجل افتكر أنى جاى له هو أو أنا صاحبه ! فقلت له أنا الدكتور النقيب . فقال لى أنا أعرف أنك هنا ، وقالها بالانجليزية ، قلت له احنا عندنا سسترات ألمان ، والانجليز عرضوا علينا سسترات ، ولكن احنا ما قبلناش ، قلت له حتجيب بولانديات ٠ وأخذ الالمان فقال لى أنا آسف ده مش شغلى (بالانجليزية) وفى تانى يوم الساعة ١٠ كانت الباسبورتات معلم عليها بالموافقة ، وبعدين ركبنا مركب ....

الرئيس ـ يعنى عملت مجهود كبير عبال ما جبتهم ؟

المتهم ـ وكنت حاغرق فى البحر الأسود .

الرئيس ـ يوم ما وصلوا الملك قابلهم فى المينا ، والا فى المستشفى ؟

المتهم ـ الكلام ده مش معقول .

الرئيس ـ أمال استعرضهم داخل المستشفى ؟

المتهم ـ أنا ما شفتش أنه استعرضهم .

الرئيس ـ لما كنت تسافر الى الخارج كنت بتاخد اذن من الملك ؟

المتهم ـ أيوه ٠ لأن كان ظرف خاص يعنى ظرف حرب .

الرئيس ـ ما سفرتش مرة غير دى ؟

المتهم ـ سافرت وحاقول دلوقت ، بعد ما جبنا دول وجبناهم ..

الرئيس ـ قعدوا شوية ومشيوا ؟

المتهم ـ مشيو . وأخذوهم الانجليز فرحت سميراميس وقابلت واحد انجليزى هناك ، وقلت له احنا عندنا جناح خاص للعمال الانجليز ، فقال لى احنا فى حرب احنا فى حرب « وور وور وور » war

الرئيس ـ كان متوسط سنهم كام ؟

المتهم ـ من ٥٥ سنة الى ٢٥ سنة .

الرئيس ـ اللى مشيوا العواجيز والا الشباب ؟

المتهم ـ مشيوا كلهم ..... قلت له طيب ادونا الفلوس اللى صرفناها على ما جبناهم ... فرفض

الرئيس ـ المرضة اللى سافرت الى أمريكا ، سافرت على حساب المستشفى؟

المتهم ـ أذكر هذه الواقعة ، هذه المرضة وزميلتها اللى همه فيلبيدس وراشيل .

الرئيس ـ دى كانت من الطقم الثانى ؟

المتهم ـ أنا رحت تانى بيروت ، وكانوا عندهم مؤهلات .

الرئيس ـ فيلبيدس وراشيل كان سنهم أد ايه ؟

المتهم ـ الجروب بتاع شيكيلى وراشيل لواحده ، وفيلبيدس دى وصفها تانى . راشيل وشيكيلى كانوا من أحسن المرضات ، لأننا كنا دائما ننتقى الواحدة اللى نشاطها أحسن .

الرئيس ـ وزميلتهم فيلبيدس سنها كام سنة ؟

المتهم ـ سنها ٢٨ سنة .

حادثة السستر دى ليس لها علاقة اطلاقا بطرد الاطباء من المستشفى مطلقا ، كان هذا فى زمن آخر غير ده ،وأما السستر دى وحدها .. فهى متخصصة فى أمراض النساء ، والدكتور كان داخل أودة العمليات، والمريضةمكشوفة على الترابيزه. فراح علشان يعقم ايده،والسستر معاها الفوطة المعقمة . ولبس جوانتى معقم وقدمت له الفوطة المعقمة ، فرماها وقال لها ده مش شغلك ! بعد كده جه الدكتور وفتح الباب على محتدا وقال لى لازم ترفد السستر دى ! قلت له مش كده الكلام يبقى . وشوية ودخلت السستر وقالت معذرة يا سيدى المدير اكسيسكيوز مى ديركتور « ووجهت الكلام للطبيب وقالت له : أنا مش باكلمك كممرضة أنا دلوقت باكلمك كامرأة عادية بتكلم راجل لابس بدلته . فأنا لا أسمح

مطلقا أنك تكلمني بالشكل ده . ولكن الفوطة دى اللى تغير الوضع وتخليك من راجل عادى الى طبيب . ماتخلكش تتصرف كده احنا ناس متعلمين الكفاية ، ونعرف ازاى نعامل « هاوتوتريت » وقالتها بالانجليزية ، وبعدين خرجت . وبعد ما خرجت قلت له . أنا حاجتهد ان السستر تستسمحك ؟ فقال أنا لا أقبل منها اعتذار، فرحت للسستر وقلت لها انى ما عندكيش حق روحى اعتذرى .

لا هو قبل الاعتذار ، ولا هى قبلت أن تعتذر . وخرجا من عندى واذا بالاشاعات بعد أيام تملأ المستشفى ! أن السستر اعتدت على الحكيم ! فى حين أن المسألة غير ذلك ، وأن السستر نبهته لواجبه ازاء هذه المريضة ،وكان عليه من نفسه أن يدرك هذا الخطأ .

الرئيس ــ ولذلك طردت كام دكتور فى الحكاية دى ؟!

المتهم ــ مسألة فصل الأطباء لا علاقة لها بهذا الموضوع ، والممرضات دول بالأخص مارى فيليبدس وزميلتها عندهم هوسة دينية ، وينتمون الى جماعة دينية لها تعاليم وطقوس غريبة ؛ منها أن يصوموا فى بعض الأوقات شهورا معينة ويأكلون مأكولات معينة . وهذه الجماعة الدينية اسمها جماعة الـ . .

وأنا معرفتش هذا الا بعد ما سافروا ، وكان لهم مكافأة أخذوها بعدين . وفى يوم من الأيام سابوا المستشفى من غير اذن ولا سألوا ، وسابوا كل اللى لهم وسافروا . وحقيقة الأمر أن لا علاقة لهم بهذه الحادثة . والحادثة كما أتذكرها أنه فى يوم دخلت على السكرتيرة تقول : أن سيدة معها ٣ أولاد تريد أن تقابلك ؟ فقلت لها ما قالتش لك هى مين أو عاوزانى ليه ؟ فقالت لا فقلت لها طيب خليها تتفضل ودخلت . وأول ما دخلت قالت أنا فلانة بنت فلان الفلانى ، وكان هذا من أعاظم رجال المهن فى الاسكندرية وميصحش أن أذكر اسمه قالت لى هل يجوز أن فلان اللى عندكم يتيم الأولاد دول ؟ وفلان هذا طبيب من أطباء المستشفى . فسألتها ايه الحكاية ؟ فقالت انه عاوز يتجوز الممرضة فلانة اليهودية اللى عندك فقلت لها يا ستى أنا آسف ده مش شغلى ، دى مسائل خصوصية ملناش دعوة بيها فقالت لى مش شغلك ازاى ، مش انت مدير المستشفى . ازاى تسمح بأن واحد من موظفينك يعمل كده ؟ فقلت لها طيب يا ستى أنا حاشوف الحكاية وأساعدك انشاء الله . وخرجت هذه السيدة وأولادها ، فأرسلت للطبيب المذكور وقلت له يا فلان. الحكاية دى صحيح ؟ فقال أيوه صحيح فقلت له مش عيب تخرب بيت واحدة مصرية عندك منها أولاد ، علشان واحدة أجنبية يهودية ! ان كان ولا بد أتجوزها وخلى الثانية ، وبلاش تخرب بيتك بايدك .

فقال لى لا مفيش فايدة فقلت له طيب أنا حديك يومين فرصة تفكر فيهم، واذا عملت كده أنا حافصلك وبعد يومين ندهته وقلت له انت غيرت فكرك والا لأ ؟ فقال أنا مصمم فقلت له اذا أنت مفصول ، فنزل وكتب أجازة ١٥ يوم علشان يفكر فى الموضوع ، واذا بى بعد أيام يحضر الى أحد الموظفين ويقول لى الحكما كلهم مستقيلين ، وبيقولوا اذا كنت متمسك بفصل فلان ، فهما مستقيلين ! فقلت له ده تهديد لا يمكن أن أقبله ، ولا يمكن أن يقبله أى نظام فى الدنيا ، لأنى اذا قبلته اليوم معنــاه أننى مضطر الى قبوله كل يوم بعد ذلك . ولما جاءنى الكتاب الذى يستقيلون فيه وكان عددهم ٢٦ ، كتبت على الورقة تقبل الاستقالة .

الرئيس ـ كان فى المستشفى كام طبيب فى الوقت ده ؟

المتهم ـ كان فيها ٣٤ طبيب .

الرئيس ـ وسبب استقالة الجماعة دول ايه ؟

المتهم ـ علشان زميلهم .

الرئيس ـ يعنى هما موافقينه على اجراءاته ؟

المتهم ـ دول كانوا شباب زى بعض ، ومن الجائز أنهم بيقروه على تصرفاته ، ويمكن قالوا المدير ماله يروح يتجوز زى ما هو عاوز .. وأنا فى الواقع كنت حريص على أن ما ينقفلش بيت مصرى ، علشان خاطر واحــدة يهودية .

الرئيس ـ وهل لك الحق فى أن تفصل الطبيب بدون موافقة مجلس الإدارة ؟

المتهم ـ أنا طبعا حاعرض الأمر على مجلس الادارة ، ولكن كان الأمر يستلزم فصله فى الحال فى حين أن مجلس الادارة مش بيجتمع غير كل شهر أو كل شهرين مرة ، ونجرى وراء أعضائه علشان يكتمل الـ .. « العدد القانونى » ولذلك أنا بعد كده عملت لجنة تنفيذية .

الرئيس ـ دى بالضبط زىما أعطيت كريم ثابت ٥٠٠٠ جنيه من غير ما تعرض الأمر على مجلس الادارة !

المتهم ـ اسمحوا لى فى هذا الموضوع كلمة : قال ديوان المحاسبة انى أعطيت كريم ثابت ٥٠٠٠ جنيه من مال المستشفى ، وهذا غير صحيح . لأنه لم يكن فى اختصاص مجلس الادارة جمع التبرعات .

الرئيس ـ احنا حنتكلم فى موضوع فصل فيه القضاء ؟

المتهم ـ ده هو جمع تبرعات المستشفى وأخذ عمولة زيه زى الآخرين .

الرئيس ـ بلاش نتكلم فى الموضوع ده ؟

المتهم ـ طيب يا فندم أنا لسه ما اتكلمتش على الجناح الملكى اللى بيقولوا أن فيه مراجيح . ولما خرجت من المستشفى كثرت الأقوال عنه ، وهجم الصحفيون والمصورون عليه ودخلوا ، وكانوا بينتظروا أنهم يشوفوا فيه جاز وبيست للرقص وطاولات للقمار وبار للشرب الخ ما صوره الخيال ،

فلم يجدوا شيئا من هذا ، لقد قال السيد على ماهر يا دكتور نقيب اعمل معروف سيب المستشفى ، وكان يصح ابقاء على السمعة العالمية اللى عملتها لهذا المستشفى ، ألا تثار حوله الاشاعات .

طلعوا فلم يجدوا أكثر مما هو موجود فى أى مستشفى فجابوا ... وصوروه ، وقالوا ده الكرسى اللى كان الملك السابق بيقعد عليه .

وعلى ذلك لم يجدوا طاولة أو جاز أو جرامفون .

الرئيس ــ ما عملتش عمليات اجهاض فى هذا الجناح ؟

المتهم ــ لم تعمل فيه اطلاقا أى عملية من هذا النوع ، وانما كانت تعمل فيه عمليات عادية للملك وأفراد أسرته ، ولزوجته ، وفاطمة طوسون عملت مرة عملية فيه . وحتى حماته لما كانت بتيجيى ، كانت بتقعد فى أى أودة ثانية فى المستشفى .

الرئيس ــ المدعى عاوز يسأل حاجة ؟

المدعى ــ لا يا فندم .

المتهم ــ لم يكن هذا الجناح الا كأى جناح آخر بالمستشفى ، وبالمستشفى خمسة أجنحة . وهذا الجناح فاضى ، وهناك جناح آخر تحت .. فاضى . دول ١٢٠ سرير وبالمستشفى سراير أكثر مما فى مستشفيات البلد كلها .

الرئيس ــ ترفع الجلسة للاستراحة .

« رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة ١١ والدقيقة الـ ٢٠ »

« وأعيدت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٥٥ »

الرئيس ــ المدعى ؟

المدعى ــ بسم الله الرحمن الرحيم .

قضاة الشعب :

يقدم الادعاء اليوم اليكم المفسد الاول للاداة الحكومية ، التى سادت الحكم فى البلاد لمدة تقرب من الخمسة عشر عاما . هذا المتهم نقدمه بصفته مديرا لمستشفى المواساة ! نقدمه بصفته عضوا معينا فى مجلس الشيوخ ! نقدمه بصفته مديرا لأكثر من شركة تجارية ! نقدمه بصفته عضوا فى أكثر من عشر شركات ! نقدمه بأنه صاحب ثروة تزيد على المائتى ألف جنيه ! وسنبين لعدالتكم أن المتهم لم يكن مديرا لمستشفى المواساة ، ولكنه كان بطلا لأكبر مأساة . المتهم كما ناقشتموه الآن ظهرت فيه الصفة الاولى وهى نباهته . وهذه النباهة كانت المبضع الذى يجرى به عملياته . والظاهرة التى لاحظناها أخيرا من الأوراق ، أن شخصيته مادية . فهو يدور فى كل عملياته حول محور واحد ، هو المادية الانتفاعية . أما الشرف وأما الكرامة وأما الفضيلة ، فلا حساب لها عنده .

عندما بدأ حياته كجراح فى المستشفى الأميرى بالاسكندرية ، كان مساعد جراح أو جراحا ثالثا . وعلى حد قوله : يتقاضى ٢٢ جنيها . وعندما اشتم رائحة تكوين مستشفى المواساة بالاسكندرية ، استطاع بنشاطه وأساليبه أن يسيطر على فهمى عبد المجيد مدير الجمعية ، وبذلك استطاع أن ينتقل من مساعد جراح الى منصب المدير لهذا المستشفى ، المنتظر أن يكون أكبر مستشفى فى الشرق. ولم نسمع عنه فى هذا الوقت ولم يحدثنا التاريخ أو الصحافة على أنه كانت تأتيه المرضى من الأقطار الأوروبية على متن الطائرات للعلاج ، أو أنه كان يأتيه المرضى من الأقطار الشرقية ، حتى يكون له الصيت أو الشهرة التى تجعله فيما بعد يعين مديرا لمستشفى هذه الجمعية ! استطاع اذا أن يكون مديرا لمستشفى هذه الجمعية بهذه الوسيلة مع فهمى عبد المجيد . وعندما جاء مديرا لهذه المستشفى هداه تفكيره الى أنه لا يستطيع أن يصل الى مبتغاه ، وأنه لن يحقق آماله وأمانيه وأطماعه الجشعة ، اذا اعتمد على مهنة الطب وحدها . لأن مهنة الطب لا تستطيع أن تجعل منه شخصا يساير الملك ، ويجالسه ويقامر معه ويؤانسه . ومهنة الطب لا تستطيع أن تجعل منه عضوا معينا للشيخ ، أو مديرا لشركات اقتصادية لا صلة لها بالطب . رأى أنه لا يستطيع أن يصل الى كل هذا وهو طبيب . اذا ماذا يصنع ؟ طرق الباب الذى رأى أنه يمكن أن يصل منه الى قلب الملك . لقد ذكر فى أقواله أمام سيادتكم أنه زار أوروبا فى سنة ٣٣ ، وكان الملك لا يزال أميا يتلقى العلم . والطبيب اذا كان طبيبا جراحا ، فهو انما يعتمد على علم النفس .. ففهم نفسية فاروق وبتحليل مرضه استطاع أن يكشف الثغرة التى يصل منها الى قلب الملك وهو فى أوروبا .

أنشأت الجمعية المستشفى ، وأصبح مديرها ! وكانت المستشفى خاضعة للجمعية . فماذا يصنع ؟ وجد أول الأمر عقبة فى طريقه ؟ هذه العقبة هى فهمى عبد المجيد ؛ لأنه رئيس الجمعيـة الذى له السلطة والسلطان والحول والطول ، بالنسـبة للجمعية ومتفرعاتها . وكانت حاجات المستشفى تعرض على مجلس ادارة الجمعية ، لأن المســتشفى لم يكن له مجلس ادارة . وأول ما لاحظ فهمى عبد المجيد وهو رئيس الجمعية .. لاحظ أنه يعالج المرضى الأثرياء مجانا ! فأرسل له خطابا ؟ وفهمى عبد المجيد رجل عنيد وخصوصا فى الحق ، وعناده هذا هو الذى يستطيع أن يبنى هذا المستشفى . كتب له يقول : لماذا تعالج المرضى الأثرياء بالمجان ؟ فرد عليـه الدكتور النقيب وفند كل أقواله وأرسل له كشفا ؟ فرد عليه فهمى عبد المجيد فى جواب آخر يقول : أن فلانا ده دخل المستشفى بأمر من الخاصة ، فاذا كان الأمر يقتضى أن يعالج هؤلاء داخل المستشفى مجانا ، فليكن .. وليدخلوا بالأقسام

المجانية . ولكن تبين من الكشف المرسل انك حطيته فى الدرجة الثانية !
وانتهى الأمر على ألا يسمح للأثرياء بأن يعالجوا مجانا ! بالفلوس التى تجمع من الأثرياء على ذمة الفقراء ، لأنهـا انمـا جمعت باسم الفقراء لا الأثرياء . وهذه أول عقبة اصطدم بها . ماذا يصنع اذا ؟ ليس هناك من قوة تستطيع أن تزحزح هذا العنيد الا الملك ، فيدس له لديه ! فييجى الملك فى الحفلة السنوية العادية للجمعية والمستشفى ، وكانت العادة جرت ان رئيس الجمعية يلقى خطابا بين يدى الملك ، فنبه عليه ان الملك لا يريد أن يلقى فهمى عبد المجيد الخطاب ، وأن الدكتور النقيب هو الذى سيلقيه ، هذه الوقائع ذكرها لنـا شاهد عدل ، هو السيد الأستاذ حسين فهمى فقـال : انه كان فيـه خلاف دب بين الاثنين وبصفتى صديق الطرفين ، حاولت فلم أوفق فى تصفية الخلاف . وجه الملك وجمع أعضاء مجلس الادارة وقال النطق السامى : ! وهو أن اللى بيعترض على النقيب يبقى بيعترض عليه !!

الرئيس — لقد قال يبقى حسابه عندى .

المدعى — نعم قال هذا . وبعد هـذا النطق انتهى كل شىء الى يد النقيب ، وأصبح بعد هذا التصريح هو المالك لهذا المستشفى يتصرف فى كل شىء ، وانتهى الأمر . ولكن لا يكفى أن تتزحزح تلك العقبة عن طريقه ، بل يجب أن يعمل عملا ايجابيا يوقف به الجميع عند حدهم . ولسه ماكنش فيه عمليات عملها للملك ، ولكنه عرف الداء الدفين للملك ؟ فأخذ يستهويه ليكون تحت سيطرته ، ليسخره فى أغراضه ! فجاءت واقعة السطح التى ذكرها الدكتور الخشن ، وقال ما سمعتموه عن واقعة المراجيح ! والدكتور النقيب نفسه يقول ان السطح معمول على شكل روف جاردن فى شجر ، وترابيزات وقاعدة كويسة للمرضى ! والواقع أنالمرضى لا يمكن أن يلجأوا الى هذا المكان ، اذا كان الملك موجودا بالمستشفى على الأقل لأنه اذا كان موجودا تقفل الابواب . اذا واقعة الســـطح يؤيدها المتهم نفسه ، ولكنه يقول ان فكرة الروف جاردن انتهت الى الاهمال ، وان الأثاث بلى ، وعدل عن هذه الفكرة !! لماذا عدل عنها : هل لم يكن هناك مرضى ؟ لأ . انهم كانوا موجودين ولكن الملك بييجى ؟ ! اذن الغاية اللى كان من أجلها السطح مترتب بالنخل والزرع والجناين لا تزال موجودة ، لكن لأن فيه غاية حلت محلها ؟ وهى أن يحول الدور الرابع الى جنـــاح خاص ينزل فيه الملك والملكة ، وأحمد حسنين ونازلى ، وأى واحد تانى من رجال الحاشية ! وهوه معقول ينزلوا دول فى أود ، زيهم زى غيرهم . قاصرة على سرير وترابيزة وحنفية ؟ مش معقول . اذا ترفع الأسوار بين الأود ، لتكون الجلسة مريحة ! ورفعت فعلا الأسوار !



المتهم الدكتور أحمد النقيب ينصت فى وجوم الى مرافعة الادّعاء ...

الرئيس ـ تقصد الحوائط ؟

المدعى ـ نعم الحوائط الحائلة بين كل حجرة وأخرى ، وفرشت الأود ولكن هذا الفرش والأثاث لا يكفى . ولكى تكون الجلسة رومانتيك أكثر ، يسافر الدكتور النقيب الى أوروبا وقت الحرب وفى عزها ! علشان يروح يجيب ممرضات من أوروبا فى الوقت اللى كانت فيه الغارات بتمسح البلاد مسح ! يقول الدكتور النقيب قولا فى هـذه الواقعـة ، والمنطق لا يصدقه . وعلى أى حال هو سافر فى وقت الحرب لاحضار الطاقم المعروف بالبولانديات ، بعد أن استأذن فى السفر من الملك . لنفترض أنه صحيح زى ما بيقول ، مهتم بالمرضى ! وأن ما يصحش يترك المرضى بدون ما يكون فيه ممرضات ممتازات ، ولذلك فهو اهتم وسافر يجيب سسترات ؟ نفترض هذا ، ولكن يقول انهم عند حضـــورهم الملك طلب يشوف السسترات ! ليه دول ناس عيانين جايبين لهم ممرضات ، ايه دخل الملك فى الحكاية ؟ وعندما نسأل عن واقعة استعراض الملك للمرضات يقول : مش متذكر ! مقلش لأ محصلش أبدا . ولكن الشاهد الذى قدمه الادعاء ذكر هذه الواقعة وقال : انه تم الاستعراض ، وأن الملك استقبل الممرضات بنفسه ، وأظن الجملة دى تكفى للدلالة على الغاية المقصودة . والحقيقة أن تلك الممرضات جم يكملوا الجناح ، لأن الجناح ميقعدش كده سك (...) بعضهم يظهر اشمأز من الناحية الأخلاقية ، لأنهم مكانوش جايين لهذه الغاية . فانتهزوا أول فرصة وانضموا للجيش الثامن ، وبرضه الدكتور النقيب يكلف نفسه العناء والمشقة ، ويروح لبنان علشان يجيب ممرضات من بيروت ! فربنـــا

يكرمه بطقم كويس برضه ، فيجيب الطقم اللى كان منه مارى فليبيدس ، وراشيل . وهو بيقول ان مارى فليبيدس عمرها ٢٢ أو ٢٤ سـنة وراشيل عمرها حوالى ٣٠ سنة . وعلى العموم دى وقائع مش حنقف عندها . والشاهد وهو طبيب بالمستشفى يقول : ان مارى فليبيدس — وهى بنت على حد تعبيره — عنـدها هستريا وفضفاضة ، وكانت مستحوذة على قلب الملك ! وكان بيديها هدايا وبترقص معاه ، وتبات عنده فى السراية ! وكان بيجيلها الأودة ! والشاهد يقول : ان دى كانت بنت مجنونة وغرورها كان بيخليها تحكى الحاجات دى كلها . ومن بين الحاجات اللى حكتها ؟ فى يوم بتغير على رجـله ، وطى عليها وباسها ! وطبيعى انه يستحوذ على من استحوذت على قلب السلطان ليمكنه أن ينفذ مآربه ! وعنـدما جاءت الخناقة بتاعت الأطباء ، وهنا أقول ان الدكتور النقيب عندما عرض لهذا الموضوع لم يكن موفقا اذ أنه يقول : ان موضـوع القضية واستقالة الأطباء موضـوع آخـر لا يتعلق بمـارى فليبيدس ! دى حـكاية تتعـلق بزهـير أو غـيره ولا أود أن أرد عليها من عندى بشىء ، بل أستأذنكم فى ان أقرأ بعض حيثيات حكم محـكمة الاسـكندرية الابتدائية ، وهذه الحيثيات تبين الواقعة بالذات . فهى تذكر أن العداء الذى قام بين الأطباء وبين فئة السسترات ، وبالأخص مارى فليبيدس وراشيل ، قد انتصر فيهـا الدكتور النقيب للممرضات . والمحكمة حكمت لبعضهم بقرش صاغ تعويض وتقول المحكمة : حيث يتعين بعد ذلك رفع الدعوى فى سبيل الوصول الى هذا الأمر ، طلبت المحكمة من الحاضر عن المدعى عليهم احضار ملف خدمة المدعى وبيان سبب الفصل . وازاء عدم قبول احضار ملف خدمة المدعى بالمستشفى ، وازاء عدم بيان السبب فى هذا الفصل ، اللهم الا ما قاله المدعى عليه من أن نزاعا قام بين فئتين من موظفى المستشفى : هم فئة الأطباء والممرضات ، وان حضرات الأطباء أرادوا التعصب بما فيهم المدعى ، وان مدير المستشفى عالج الأمـر كما يقول محاميه بفصل الأطباء ! وهذا يؤيد ما قال به المدعى من أن أسباب الفصل انما ترجع الى رغبة مديـر المستشفى من الانتصار للممرضات ، رغم ما قيل من قيام بعض هؤلاء الممرضات باهانة مصر والمصريين ، ومحاولتهن الحط من قدر البلاد . ودلل المدعى على ذلك بما نشر فى مجلة روز اليوسف والصحف الأخرى ، التى أخذت حديثا من مارى فليبيدس وراشيل والأولى — أى مارى فليبيدس — عندما سألها مندوب المجلة قالت انها لا تعرف شيئا عن المصريين ، وان أحد الأطباء أعطاها كتابا عن مصر والمصريين باللغة الانجليزية ، وان هـذا الكتاب يصف أخلاق المصريين وعاداتهم وعقائدهم . أما الثانية وهى

راشيل فقد قالت ان الأطباء يشكون منها ، لأنها كانت تبلغ الدكتور النقيب وتطلعه على كل اهمال . وهذا الحديث لم تنفه المرضتان .
أما حديث ماري .. هذا ما أردت أن أرد به على ما ذكره المتهم ، بخصوص أن الواقعة كانت تختلف ، وماري هـــذه كانت تركت المستشفى ، وسافرت أمريكا وديوان المحاسبة السنة دي وهو يراجع الحسابات ، وجد مبلغ مصروف لشركة طيران لسفر ماري من أمريكا الى قبرص ، ومن قبرص الى أمريكا ، في حين ان المرضة غير موجودة في مصر !!

الرئيس ــ بعد ما فصلت ؟

المدعي ــ نعم بعد ذلك بمدة ، بأي حق يأخذ من الأموال التي جت للمرضى .. وأي مرضى ..؟ الفقراء .. بأي حق يصرف لماري لتسافر من أمريكا الى بلدها ، ثم من بلدها الى أمريكا دون أن تمر على مصر ؟ لماذا تتحمل المستشفى تكاليف سفرها بعد فصلها من الخدمة ؟ هل كانت تقــوم بمفاوضات ؟ هل ذهبت لتبرم معاهدة أو اتفاقا ، حتى يمكن تحمــل مصاريف سفرها ؟ مفيش حاجة أبدا من دي ، ولكن المبلغ صرف . وديوان المحاسبة ماسك في موضوع ايريس برضه ، وهي ممرضـــة قبرصية على ما أذكر ، وألحقت كممرضة بعد سفر طاقم البولانديات ويظهر انها كانت سعيدة محظوظة هي الأخرى كراشيل وزميلتيها ، فسرعان ما قفزت الى وظيفة رئيسة المرضات ، وأرسلت بعثة الى انجلترا على حساب المستشفى لتكمل دراستها . وعندما جاءت نقلت نفسها الى وزارة الصحة في مارس سنة ١٩٥٠ ليكن .. ان هناك ظروفا جدت فتركت المستشفى للعمل بجهة أخرى ، انما أديها فلوس بعدما تسيب المستشفى ليه ؟ ومن هنا اعترض ديوان المحاسبة ؟ فقد وجد ان المستشفى صرف لها مبلغ طيران لروما في سنة ١٩٥١ ، علما بأنها فصلت من المستشفى سنة ١٩٥٠ ! قد يكون سفرها لغرض سري ، والواقع انه قد يكون الغرض سريا خفيا لا يعرفه الا الدكتور النقيب ، اذا كان من سر المهنة ! ولكن لماذا تتحمل المستشفى مصاريف انتقالها بعد أن خرجت ؟ وايريس هذه وجد أن لها حجرة خاصة بالمستشفى ! لقد تركت المستشفى وذهبت الى مصر ولكن لها مع هذا أودة جاهزة باسمها ! وليس هذا كلامي ؟ وانما أنا باجيبه من تقرير ديوان المحاسبة ، وفيه ممرضة أخرى وهي هذه المرة مصرية ، اسمها عايدة سعد الله . ودي كانت موظفة بالمستشفى بثلاثة جنيهات ، ولائحة المستشفى تعطيها الحق في علاوة ٢٥ قرشا كل سنتين ، ولكنها وصلت بسرعة ولحظوتها وصل مرتبها ٢٠ جنيها ! هل وصلت الى ذلك بعملها ونشاطها ؟ لمـا راجع ديوان المحاسبة عملها ، وفي يدي اقرار منها كتبت فيه انهـــا

كانت مشرفة على بيت الدكتور النقيب ؛ فالبيت فيه ٢ تمورجية وسفرجي وطاهي وهي تشرف عليهم !! وكل دول ماهيتهم على حساب المستشفى .. على حساب الأموال التى جمعت للفقراء والمساكين من المرضى !

الرئيس ــ هل يتناولون مرتباتهم من مستشفى المواساة ؟

المدعى ــ كلهم .. مرتباتهم من المواساة ! ويظهر ان هذه الفتاة كانت مخلصة للدكتور النقيب . فعندما استقال الدكتور النقيب استقالت هى الأخرى تضامنا ! هذه أمثلة على ما كان فى المستشفى من حسن الادارة والحزم اللى كل شاهد بيجى يقول الادارة .. الحزم !!.. الادارة والحـــزم ماكانتش فى الواقع الا للتجهيز والاشراف والاســتعداد بالسسترات للجناح الملكى وما يتعلق به . كذلك لاحظ ديوان المحاسبة أن بنت بوللى عولجت فى المستشفى ، ولم يكن يكفى انها عولجت مجانا ؟ ولكنها اذاسافرت ما تسافرش على حسابه الى مصر .. بل تسافر على حساب المستشفى ! وليس بالقطار .. ولكن بالطائرة ؛ هذه هى الادارة والحزم اللى كان بيقوم بيهم .

ذكر الدكتور أنيس الخشن انه كانت تقام حفلات فى المستشفى ، وأيده الدكتور النقيب فى انه كانت حقيقة تقام هناك حفلات ، وانمــا حفلات عظيمة جمع فى واحدة منها أكثر من ٣٠ ألف جنيه . الدكتور أنيس الخشن يقول : ان راقصة باتت فى المستشفى ، وانها صعدت خلف الملك السابق الى الجناح الملكى ، وهذه هى الطريقة التى يراها صالحة لجمع المال للفقراء . وهى طريقة اقامة الحفلات التى يجمع فيها الناس الذين يتهافتون على المناظر ، يجمع فيها الرجال والسيدات من أولاد الذوات كما هو معروف .

وفى مولد احمد فؤاد الأمير ، بهذه المناسبة عزيز بولس الراجل حب يواسى المرضى بتوع مستشفى المواساة ، فقال أهدى لهم ١٤ راديو ؟ وفعلا أرسل ١٤ لسه ملفوفين بورقهم وفى صناديقهم . وجاله جواب شكر من السراية على ما قام به من مواساة المرضى بهذه المناســبة وبسؤال المستشفى عن هذه الراديوهات ؟ قالت : لم تهد الى هـــذه الراديوهات ! فأين راحت هذه الراديوهات الـ ١٤ ؟ والظاهر انهـــا بيعت ولم تستعمل حتى فى أود أولاد الذوات . ولما جاءت الثورة وأجرت المخابرات بعض أبحاثها ، وقدمت تقريرا بما تبين لها . وهذا التقرير يؤكد أن المستشفى كان يستعمل مكانا لتجارة السوق السوداء ! وتقدم

لها شخص .. تاجر فى الاسكندرية ، وطلب ألا يذكر اسمه لأنه تاجر ، ولأن ذلك قد يؤثر على اسمه . يقول هذا الشاهد : انه فى سنة ١٩٤٦ أعطى له الدكتور النقيب دستة أقلام باركر نظير ٥٠ قرشا !

الرئيس – الثمن ٥٠ قرشا ؟

المدعى – لا ٥٠ قرشا هى العمولة ، أما الثمن فقد حدده له الدكتور بخمسة جنيهات أو ما يقرب من ذلك . ولكنه لم يتمكن من تصريفها ، فردها بعد ذلك . يقول التاجر : ان البرت ايليا جاله وقال له فيه صفقة أقلام كويسة ، وراح لمستشفى المواساة لمعاينة الأقلام ، وأدخله غرفة المدير وقدم له شنطة فيها ٣٠٠ قلم والراجل يهودى ، والظاهر انه كان حريص ويخشى ان بعض الأقلام تكون كويسة والباقى وحش . فأخذ يفحص كل قلم وينظر الى أنبوبته وسنه ، فشخط فيه الدكتور وقال له دى مش ثقة . وقال له ايليا لا تخش شيئا ، فالراجل معتمد ومضمون . وأعطيت الصفقة للتاجر وتصرف فيها . هنا نترك الدكتور ومستشفى المواساة قليلا ، ونتجه الى الجمارك لنرى نشاطه الاقتصادى ، وكيف امتد الى الجمارك .

فى أواخر سنة ١٩٥١ فيه واحد اسمه توفيق مفرج استورد نجفة ضخمة . وبعد أن وصلت الجمارك أخذ يومين أو ثلاثة للتخليص عليها واذا به يكتشف أنها غير موجودة ! فأجريت تحقيقات فى الموضـــــوع وقامت المباحث الخاصة بالجمارك بتحريات عن الموضوع ، فعلموا أن النجفة أهديت لكريمة المتهم ..

الرئيس – من مين ؟

المدعى – أهديت من الدكتور النقيب الى ابنته ! ولما علم ضابط المبـــاحث أن فيه محضر كتب فى قسم عابدين ، وأخذت فيه أقوال توفيق مفـــرج والدكتور يحيى عويس زوج ابنة النقيب ، ولمـا سأل عن المحضر قيل ده سافر لسماع أقوال الدكتور النقيب ، لأنه لما طلب منـــه الادلاء بأقواله ، علق أقواله على ما سيقوله توفيق مفرج . ومفتش المباحث سافر الاسكندرية علشان يشوف المحضر ، لانه كمـا قيل سافـــــر الاسكندرية ، ولكنه لم يجد المحضر . طبعا المحضر يجب أن يفنى ، ويجب أن يضيع ، لان فيه اسم النقيب !! والنيابة حققت . الجـمارك أخذت حسابها ، ولكن النيابة جت تحقق عن موضوع النجفة ، فجابت الدكتور يحيى عويس . وسئل أنت سبق سئلت فى البوليس بخصوص النجفة ؟ فقال أيوه فسئل ايه معلوماتك ؟ قال ماكانش عندى معلومات لانى كنت مسافر ، وأنا لما سألت الدكتور النقيب ايه معلوماته ؟ فقال

لى اسكت انت . وحقيقة فكرة اهداء النجفة ، فكرة قـــديمة علشان يكون الكلام على وجهه الصحيح . ولو سمح لى سيادة الرئيس أتلو ما قاله الدكتور يحيى عويس فى التحقيق الذى أجرته معه النيابة سئل : علمت باسترداد توفيق مفرج للنجفة ؟ فقال علمت بذلك من صهرى . وعند ما سألته أن يشرح لى الموضوع ؟ قال لى : اسكت هذه النجفة موضوعها سوى . وان لا دخل لى فى هذا الشأن بعد ذلك . وهـــذا ما قاله الدكتور يحيى فى النيابة ، والقضـــية ما انتهتش لأن توفيق مفرج لم تؤخذ أقواله لأنه كان مسافر ، وأقوال النقيب ما أخذتش لانه علق أقواله على أقوال توفيق مفرج .

برضه واحنا فى الجمرك نلقى حادثا مشابها وطبق الأصـــل من موضوع النجفة ؟ فيه تاجر أثاث بالاسكندرية اسمه كشك أســتورد من ايطاليا أودتين سفرة فى صندوق مقفل ، وبرضه يوم والتـــانى ما وجدش الصندوق ؟ .. المباحث أرادت أن تتحرى الموضوع فعرفت أن أودة السفرة عند النقيب .

الرئيس ــ هى أودة والا اتنين ؟

المدعى ــ هما اتنين . واحدة منهم وجدت عند النقيب وجم وعاينوا فى بيت النقيب ووجدوها طبق الاصل للرسوم ! انما المرة دى كانت هنـــاك فرصة للتلاعب .. المحضر دكها ضاع . أما ده فيمكن التلاعب لأن فيه حلول : منها أنه يتم اتفاق بين التاجر كشك والمتهم ! وهذا الحل على أساس أنه تيجى شهادة بيع وشراء من كشك للنقيب بأودة سفرة ، بتاريخ سابق لها بمدة قصيرة . وانتهت التحريات بأن عنده شهادة بأنه اشتراها من كشك ، فما حدش يقدر يسأله . ولما سألوا التاجر قال أبوه أنا استوردت أودتين طبق الاصل من أودة الســفرة ، وأنا بعت واحدة للنقيب . فقيل له دول فى يناير سنة ١٩٥٢ ولكن الفاتورة مكتوبة فى نوفمبر ! فقال أيوه الاتفاق كان على أودة تانية غير دى . وبعدين ماعجبتوش فغيرناها بأودة من دول ، وحفظت القضية لما حدث فيها من تلاعب ظاهر .

الرئيس ــ مارحوش للجمرك علشان يشوفوا استورد حقيقة أو لا ؟

المدعى ــ هو استورد فعلا فى يناير أودتين بتاريخ تانى . والتحقيق حفظ عند هذا الحد ، لأن التلاعب أمكنه اخفاء الحقيقة .

وبرضه كان نشاطه فى مثل هذه الأمور متعدد ، وغير قاصر عـــلى ناحية واحدة . والمتهم له بيت فى الاسكندرية عمارة مشتراة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه فتدخل فى البلدية علشان تخفيض تقدير العوائد على

هذا الملك • وثابت فى محضر تحقيق لجنة التطهير أن أحد المـوظفين واسمه السيد شاهين .. هذا الموظف طرد وفصل لمثل هذه الحالة ، وحالات أخرى زى النقيب • والذى يقدر العوائد هى لجنة خاصـة ورئيس هذه اللجنة اسمه على شحاته • فراح يعاين ويسأل السكان فلم يجبيوه الى طلبه • وهو يقول فى التحقيق : أنا رحت للدكتـور النقيب فكرشنى وقال روح لرئيسك هو يعرف كل حاجة • فراح له فقال له اربط العوائد على هذه العمارة على أساس • فربط القيمة على حوالى ٣٠٦٠ جنيها ؛ فقدم النقيب تظلما من هذا الربط ، وكان الربط ده لسنة ٤٩ ـ ٥٠ فاللجنة خفضت ال ٣٠٦٠ جنيها الى ٢٠٠٠ وكسور شوية وجه شاهين فقال لعلى شحاته ـ وده ثابت من أقـوال بعض الشهود ـ انت كنت ربطت عوائد ٣٠٦٠ جنيها لعام ١٩٥٠ ، أنا عاوزك تخليها زى سنة ٤٨ و سنة ٤٩ واستعان بواحد تانى اسمه زهران • وأخذ سيد شاهين يهدد على شحاته بأنه حيترفد • فقال طيب اذا كنت حاغير فأنا أغير بالقلم الاحمر . فغير الرجل فى الدفتر فحصلت اشاعات ملت البلد بهذه الواقعة • فعاد له قال : غير الرقم الى أصله فقال اذا كنت حا غيره ، أغيره بالاحمر وتغير الرقم برضه بالأحمر • والواقعـة دى علشان نثبتها نقدر نمسك الدفتر ونشوف منه ، انه حصل تغيير لصالح النقيب • ولكن هذا الدفتر برضه اتسرق وذلك لاسم الشخص ونفوذه وشخصيته وقوته ، خصوصا فى الاسكندرية ، وكلنا نعـرف من هـو النقيب وكيف كان نفوذه • وانتهى الحال بسيد شاهين بفصله ، لهذه الحالة وحالات أمثالها ٠٠ وبالامس فى قضية غنام جت سيرة الدكتور النقيب ، واحنا بنحدد شخصية الرجل وما هى التصرفات التى أوجدت هذه الشخصية ، عرضت فى قضية غنام بالامس صفقة أراضى مريوط • وجت سيرة الدكتور النقيب وجاب الله عمدة الامراء جه يشهد ، وأقر أمام المحكمة بأنه ذهب يستشير الدكتور النقيب استشارة مش طبية ، وانما استشارة اقتصادية • فاداله فتوى بالاتجاه الى عزيزة الوكيل وخليل الجزار ، ودخل هو أيضا فى هذه الصفقة كمستأجر هو وابنه وبنته • ولكن لما الجرائد بدأت تكتب فى الموضوع انسحبوا • يعنى الراجل مسكين يعانى الشقاء فى جمع المرضات من أوروبا ، ويسافر خصيصا لهذا الغرض فى أثناء الحرب ، ويسافر الى لبنان وغيرها فى هذا السبيل ، هذا الطبيب الذى يقضى وقته كله للمرضى ويسهر على راحتهم ، له أيضا نشاطه فى الجمارك وفى الاملاك وفى كل حته • فى أوراقه الخاصة **يا حضرات القضاة** وجدت بعض خطابات مرسـلة

من شخص اسمه وديع زبال ، وهو مقيم بالقاهرة يقول له فى أحـــد هذه الخطابات : أنا جيت من ايطاليا وجبت لك ٨ كرافاتات حرير ، وأنا هناك قابلت نسيبى فأرسل لى بعض النبيذ الجيد ! فأنا بعتلك ٣ صناديق نبيذ لعله يعجبك ، ولغاية هذه الواقعة سليمة ، وليس فيها أى شيء واحد • سافر أوروبا ورجع فبعت لواحد صاحبه هدايا ، ودة شيء مفيهش حاجة • ولكن هل يقدم هذا الشخص الهدايا لله ، أم أنه يرسلها لترد له مضاعفة ؟ فعلا خطاب تانى من وديـــع زبال للنقيب بيقول فيه مراتى بتشتكى وعاوزه تسافر فى ١٠ مايو للخارج ، فعاوز منك شهادة ـ زبال فى القاهرة والنقيب فى الاسكندرية ـ تبين فيها أن مراتى عندها روماتزم ونزلة شعبية أو صدرية ، وتحتاج فى العلاج الى الذهاب الى بلد فيه مياه معدنية زى ايطاليا أو النمسا ، وتحتاج لمدة أكثر من ٤٥ يوما • وفى نفس الجواب يكشف عن الغرض من هذه الشهادة ، فهو يستطرد قائلا علشان تروح به الكامبيو وتاخد فلوس أكثر • شهادة طبية باين الغرض منها ، هل فيهـــا صالح وطنى أو خدمة وطنية ؟ !!

الرئيس ـ تاريخ الجواب ده ايه ؟

المدعى ـ فى ١٣ مارس •

الرئيس ـ بعد ٢٣ يوليو ؟

المدعى ـ لا هو فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ •

الرئيس ـ والست سافرت ؟

المدعى ـ مابحثناش الحكاية دى •• وفيه جواب ثالث من زبال هذا يقول له فيه : بنت سنازى عاوزينها تسافر فى الخارج ، وعاوزين شــــهادة تثبت أن جنسيتها مصرية وأشكرك انك بعت لى أحمد كامل فقال لى على طلبات ، منها أنهم عاوزين شهادة تثبت أنها كانت تقيم فى مصر قبل سنة ١٩٤٠ ، فكتبت الشهادة علشان توقعها • بعت الجواب من مصر لاسكندرية علشان الدكتور النقيب يوقعها • هـــذه التصرفات جميعا اذا جبناها على خط واحد نرى أنها تحدد لنا الشخصية الـــتى نقدمها اليوم • هذه الشخصية التى لا تمتاز بأى شيء الا المادية • أما الشرف وأما الكرامة وأما الضمير الحى ، فلا وجود لها جميعا • فهو يبرر الوسيلة ليستطيع أن يكون عضوا فى مجلس الشـــيوخ بالتعيين ! يعنى التعيين فى مجلس الشيوخ • انه استكمال أو ســـد للفراغ فى الكفايات التى لا تأتى بها الانتخابات • استطاع أن يعـــين

مديرا لشركات اقتصادية لا صلة لها بالطب ! استطاع أن يسخر مجلس ادارة المستشفى ! فنرى أن فى كل مجلس شكرا له ! وبرضه شكرا له فى مجالس الشركات ، لأنه أبلى أحسن البلاء ! والنتيجة أن المتهم استطاع أن يصل الى غايته ، ويكفى للدلالة على شخصية المتهم ما قاله نجيب الهلالى فى شهادته من أن الملك السابق كان يلح عليه ويقول له : أنا عندى لك مرشح ! لماذا تسند وزارتين الى وزير واحد ؟ وهاتين الوزارتين كانتا وزارة الصحة والشئون الاجتماعية . هذا والنقيب قاعد لابس ومجهز نفسه . فين الكرامة ؟ ما فيش ، غرضه أنه يعمل وزير وبس . والملك يشهد له ! ويكفى شهادة الملك له بأنه ادارجى وحازم ، وصاحب ذمة ! وهذا الكلام فى مارس سنة ١٩٥٢ .

وشاهد النفى الدكتور يوسف رشاد حدد علاقة المتهم بالملك السابق ، انها كانت علاقة طبيب بمريض . ولما سئل هو والمتهم عن نوع المرض قال المهنة تمنعنى أن أقول هذا ، لان دى حاجة سرية وأظن أن الحكاية مفيهاش سر ، خصوصا وأن المتهم لم يمنعه سر المهنة من أن يقول أمامكم عن السيدة وانها كانت بالشكل الفلانى ، وأن الطبيب لم يلبس الفوطة وماذا كان من الممرضة فى هذا الشأن . والذى سمح لنفسه بذكر هذه الواقعة بهذه الصورة ، يسمح له بالكلام والا فهل دى تبقى سر ودى مش سر ؟ ..

ولو رجعنا الى محاضر مجلس الادارة ، فاننا نعجب اذ نجد أن كل مجلس يجتمع ، يتطوع فيقدم له الشكر ! على ماذا ؟ على سفره لاحضار الممرضات وغير ذلك ، وأذكر أن فى جلسة من الجلسات عرض السفر ليذهب لاحضار ممرضات ، فقالوا له الله ما أنت لسه جايب من فترة قصيرة . فقال لا دول كبروا فى السن ! الممرضات اللى أحضرهم من سنتين كبروا فى السن . طبعا دول يكبروا بسرعة ويعجزوا ، لان ما فيهمش للعمل المقصود من احضارهم للمستشفى .

ويكفينى أيضا دليل على المتهم ، ما وصل اليه من ثراء عريض مديد وسأعرض على نظر سيادتكم بعض ثروته ، أو القدر الذى استطعنا أن نصل اليه فى هذه المدة القصيرة . له فى القاهرة ــ وهذا ثابت بعقد رسمى ــ أرض فى مصر الجديدة قيمتها ١١ ألف جنيه دفع منها ٩٠٠٠ جنيه بخلاف فيلا فى شارع فوزى المطيعى ، وله فى الاسكندرية عمارة فى شارع أحمد يحيى بعقد رسمى بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه . وعمارة أخرى اشتراها بفاصل شهر ونصف من الاولى ، بمبلغ ٤٣ ألف جنيه وفيلا فى شارع روفر ثمنها ١٥٠٠٠ جنيه ، وفيللا بشارع أمينة فاضل

ثمنها ٦٠٠٠ جنيه · وأرض فضاء فى سيدى بشر ثمنها ٢٥٠٠٠ جنيه وأرض فى المندرة ثمنها ٣٥٠٠ جنيه وعزبة ٦٦ فدانا تقدر بثلاثة وثلاثين ألف جنيه · وله أسهم فى الشركات مقدارها ٢٠٨٦ سهما مقدرة بالسعر الاساسى ١٢ الف جنيه ، حسب ما هو وارد فى الاقرار المقدم منه · ولو قدرت بسعر السوق لبلغ ثمنها حوالى ٣٠ الف جنيه · وقد اشترى عمارة فى الابراهيمية بعد الحركة بـ ٢١ الف جنيه · وكل هذا بعقود مسجلة ، وهذه هى الاشياء التى استطعنا أن نصل اليها فى هذه المدة ، وهى مقدرة بمعرفة خبير من وزارة العدل . وأترك الآن الموقف لزميلى ، لاستكمال الدفاع · وهذه الاشياء مشتراة بعقود ، وعدد الاسهم من واقع الاقرار المقدم منه ·

الرئيس ــ وهذه العقود مذكور فيها الاسعار والثمن ؟

المدعى ــ أيوه · ومشتراة فى تواريخ ثابتة · وكان فيه قطعة أرض مش مكتوبة فى الاوراق ، ودى الخبير قدرها على طبيعة الارض على حسب ما استطاع ·

الرئيس ــ اشتريت امتى ··· بعد ما دخل المستشفى ؟

المدعى ــ اشتريت من بعد سنة ١٩٤٦ · فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ · ولم يرث شيئا عن والده سوى حصة فى وقف ، أو حاجه زى دى ·

الرئيس ــ مفيش فلوس نقدية فى البنوك ؟

المدعى ــ اتصلنا بالبنوك ، فأحد البنوك ، وهو البنك العربى · أفاد أن عليه دينا حوالى ٢٠٠٠٠ جنيه وأودع نظيرها أسهما ومستندات ·

الرئيس ــ والمجوهرات راحت فين ؟

المدعى ــ هو كان له خزينة فى أحد البنوك ، وأفاد البنك أنه فى يناير سنة ١٩٥٣ فتحها وأخذ كل حاجة منها ·

وكيل النائب العام

قضاة الشعب :

حدثكم زميلى عن مجمل الادعاء الاول ، وعن جزء من الادعاء الثانى · ورأيتم حضراتكم كيف أن هذا المتهم قد تحالف مع الشيطان ، وتناجى معه على الاثم والعدوان · تحالف معه فى الواقع على طاعة فاروق ! ومن المؤسف والمؤلم حقا ، أن تكون هذه الطاعة فى معصية الله ! رأينا كيف زين هذا المتهم بأساليبه ووسائله لفاروق وعصابة فاروق ؟.. زين لهم المنكر وزينه بكل أسف فى مكان ، تدعو مجرد زيارته الى العبرة والى الرهبة · وزرته أنا وزميلى بصدد هذا التحقيق فوجدته فعلا مستشفى

تدعو زيارته الى العبرة ، بل وتحمل على الرهبة · ولست أرى يا حضرات القضاة أكثر عبرة من المرضى ، ولا أشد رهبة من الموتى وجثث الموتى !

ولكن وقد استحوذ الشيطان على قلوبهم ·· ولكن فى هذا المستشفى وفى هذا المكان الذى تدعو زيارته الى العبرة ، وتحمل على الرهبة ·· فى هذا المكان ··· فى مكان المرض والموت ! سخر فاروق وسخرت عصابة فاروق وسخر الدكتور النقيب من كل معنى كريم ·· سخروا من هذا كله ، وارتكب الملك فى هذا المكان كبائر الاثم والفواحش ، فنسوا الله فغشيهم وشتت شملهم **أولئك حزب الشيطان ، ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون**··وقد رأيتم أن هذا المتهم كان مديرا للمستشفى فكان بحكم وظيفته أمينا على أموال المستشفى ، وراعيا للمرضى النازلين بها ، فكان بذلك مسئولا أمام الله وأمام الشعب عن هذه الامانة ، وعن هؤلاء الرعية من المرضى ·· فهل أدى المتهم الامانة ؟ كلا ··· لقد خان الامانة التى حملها ولم يشفق منها ، ولم يؤدها الى أهلها ومستحقيها من الفقراء والمساكين ، واستغل نفوذه بحكم صلته غير المشروعة بفاروق ، وهى صلة قامت على معصية الله فأثرى منها ثراء كبيرا ، وضحه لكم زميلى وقدره بمئات الالوف من الجنيهات ، وكل ذلك بأساليب تأباها الكرامة ، ويأباها الخلق الكريم ، ويأباها الانسان الكريم ، حتى ضج الناس من هذه الفوضى ، وأخذوا يتساءلون عن ظلم هذا الرجل ؟ **أخذوا يتساءلون عما يفعلون · ان مصريتهم وعروبتهم تأبى عليهم جميعا أن يروا هذا المنكر ويسكتوا عليه ·· أن يروا هذا المنكر ولا ينكروه بأضعف الايمان ، الى أن كانت ساعة الفصل ، فحملتم أنتم باسم الشعب مشعل الحرية والحق ، وطهرتم البلاد والعباد من رجس الشيطان ، وذهب الزبد جفاء وبقى ما ينفع الناس فى الارض ·**

واليوم قدمنا لحضراتكم هذا المتهم .. قدمناه بكتاب وجده منشورا. وسأعرض أنا بعد ما عرض زميلى على حضراتكم من صحفه غير المطهرة ونماذج من تصرفاته الشائنة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر · ليسمع الناس جميعا كيف كان حملة الرتب والالقاب وكيف كان المقربون الى فاروق يعيشون فى الضلال ويحلون الحرام ويحرمون الحلال وليسمع اليوم بنفسه ، وكفى بنفسه اليوم عليه حسيبا .

أولا ــ واقعة فرق المعاش :

تبينتم حضراتكم من واقع أقواله وما تحت أيدينا من أوراق مما انتهى اليه فحص ديوان المحاسبة ،انه كان موظفا بالمستشفى الأميرى سنة ١٩٣٥ ، يتقاضى مرتبا قدره سبعة وعشرين جنيها . وأهلته

الظروف التى وجد فيها ، والتعارف الذى تم بينه وبين فاروق ، الى أن يكون مديرا لهذه المستشفى ، فاستحق وهو يحـال الى المعـاش من المستشفى الاميرى ، للذهاب الى مستشفى المؤاساة ، مع مراعاة المرتب الذى تقاضاه مدة خدمته فى الحكومة ، معاشا حلالا طيبا قدره ثمانية جنيهات و٣٢٥ مليما ولكنه فى سنة ١٩٤٢ أراد أن يستغل صلته بفاروق وحدد سلطانه عليه ، فسخر مجلس الوزراء كاملا — وليس هذا بمستبعد عليه — حتى قـرر له فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ معاشا استثنائيا حراما قدره خمسون جنيها ! فأضاف بهذا النفوذ وزرا جديدا الى أوزاره ، بل وارتكب مجلس الوزراء وزرا يضاف الى أوزاره ، لأن أموال الدولة لا يجب أن تكون مباحة الى هذا الحد . ولكن الدكتور النقيب مع هذا لم يكتف بأن مجلس الوزراء قرر له من أموال الشعب بغير حق خمسـين جنيها ، فى حين أن الذى يستحقه فعلا هو ثمانية جنيهات ٠ ولـكن الدكتور النقيب رأى أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى نوفمبر لا ينصرف على المدة التى اشتغلها بالمستشفى ، فطالب بهذا الفرق وعملت الحسبة فكان هذا الفرق ٣٨٨٠ جنيها و ٤٦٠ مليما ! فطالب به وما كان يستحق ولكن نفسه التى استمرأت الحرام ، سمحت أن يأخذ هذا المال من أموال الفقراء ٠٠ من أموال المستشفى الذى جمع على ذمة المرضى من الفقراء والمساكين ٠٠ وأمر بنفسه بالصرف لنفسه من مال المستشفى هـــذا المبلغ الكبير ! وانى أسأل الدكتور النقيب ؟ بأى حق يأخذ هذا المال من أموال المستشفى ؟ بأى حق يأخذه من المستشفى ، وقد كان موظفا بالحكومة وقد رفضت الحكومة أن تعطيه هذا المبلغ ٠ ولكنى قد أجد الجواب على هذا السؤال ، وهو أنه أدار هذا المستشفى دارا للدعارة فاستحق أجرا ٠ أستغفر الله فما أقصد الاجر ، فان كلمة الاجر تحمل معنى الثواب ، وما أقصد الا الأجرة ، لا الأجر ٠ فأكل فى بطنه نارا وسيصلى سعيرا ٠

النموذج الثانى هو اغداقه من أموال اليتامى والمساكين والفقراء على كريم ثابت ، بمبلغ خمسة آلاف جنيه ٠ وقد يظن لاول وهلة أن هذا المبلغ هو الخاص بالقضية التى نظرت أمام محكمة الغدر ، ولكنها خمسة آلاف أخرى ٠ فيكون كريم ثابت قد حصل على عشرة آلاف جنيه من أموال المستشفى ! ومن العجيب أن هذا المبلغ لم يرصـــد فى دفاتر المستشفى ، لا فى دخوله ولا فى خروجه ٠ وقد ضبطت المخابرات فى

منزل النقيب أوراقا ، بينها خطابات تثبت ارساله هذا المبلغ الى كريم ثابت ، وان هذا يجعلنى أقول انه من المحتمل جدا أن يكون المتهم تصرف فى مبالغ أكثر من ذلك ، ولم تكشف الايام عنها بعد • وقد لفت نظرى ما ورد فى حيثيات الحكم فى محكمة الغدر ، من أن هذا التصرف يعتبر بعثرة معيبة لتبرعات خيرية ، لم يقصد بها الا أن تستخدم فى اسعاف فقراء المرضى وعلاجهم ، لا أن تهدى بهذا الاسراف ممن لا يملك اهداءها ، ولمن لا يستحقها • ولكن الذى لم تقله محكمة الغدر ستقولونه أنتم وسنقوله نحن •• ستقولون أن هذا المتهم لص ، سخر من أموال الشعب واستغلها لنفسه • وكان ضمن عصابة تجردت من النزاهة والامانة والشرف • وبالله أين كان القانون ؟ وكيف استطاع المتهم أن يفلت ؟ وأن يكون بمنجاة من سلطانه • ولكن معذرة يا رجال الثورة ، فمن أجل ذلك جئتم ، ومن أجل ذلك قامت الثورة ، وظهر أمر الله وهم له كارهون •

النموذج الثالث وقد استخلصناه من بين الملفات ، وهو اختلاس مبلغ ٥٩٤٧ جنيها ، وهذا المبلغ يا حضرات القضاة قيمة أجور عمليات مرضى مصلحة السكك الحديدية ، التى تعاقدت معه بصفته مديرا لمستشفى المواساة ، على علاج عمالها وتخصيص ٣٠ سريرا مقابل ١٨٠٠ جنيه سنويا ، زيدت الى ٢٠٠٠ من الجنيهات ثم ٣٥٠٠ جنيه ثم ٤٥٠٠ جنيه ، عند ما وصل المبلغ الى هذا الحد ، رأى المتهم أنه أصبح مبلغا جسيما ، وأن ما تستحقه المستشفى هو ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ من الجنيهات ويكفى هذا • فاستباح لنفسه أن يأخذ الفرق بحجة أنه الطبيب الجراح ، الذى يقوم بالعمليات فى المستشفى ! ويعلم الله ويشهد الاطباء أنه لم يجر من هذه العمليات الا القليل ، لا سيما وأنه كان كثير التغيب فى الخارج للاغراض المعينة التى سمعتم بها • ومع هذا فانه كان يتقاضى أجرة العمليات التى تجريها المستشفى وهو فى أوروبا • وأقول لحضراتكم أن هذا المبلغ وهو مبلغ الـ ٥٩٤٧ جنيها الذى دخل جيب النقيب ، الذى أراد أن يثرى فلم يملك هواه ولم يرحم رعيته من المرضى ، وظن أنه يأمر وينهى ، ونسى عظمة ملك فوقه وقدرته عليه ، فاغتال حقوق المساكين وظلمهم ! فعجل الله نقمته ليكون للناس آية • **ان الله سبحانه وتعالى يملى للظالم ، حتى اذا أخذه لم يفلته •**

النموذج الرابع : اختلاس مبلغ ١٩٣٥٧ جنيها ، وهذا المبلغ من علاج مرضى الشركات المتعاقدة مع مستشفى المواساة ، وقد استحل لنفسه هذه المبالغ جميعا ، ولكنه فى سنة ١٩٤٨ استمر قليلا وسترون حضراتكم كيف أن هذا الحياء منه امعان فى قلة الحياء • رأى أن المريض

من مرضى الشركات عند ما يتردد على العيادة الخارجية للمستشفى ، يدفع عشرة قروش ، فاستحل لنفســـه أن يعطى منهـا قرشا واحـد للمستشفى ، ويأخذ هو الباقى • فتكون من هذه القروش هذا المبلغ الضخم وهو مبلغ الـ ١٩٣٥٧ جنيها التى ذكرتها • **ألا قاتل الله فاروق ، الذى حمل الرذيلة وقربها ، وناهض الفضيلة وأبعدها ..**

النموذج الخامس : وهو الخاص بجناح فاروق ، ولا أرى محـــلا للتعقيب بعد هذا الذى قاله زميلى فى مرافعته ، ولن أعلق الا لأبين لكم انهيار المتهم الخلقى ، وادارته المستشفى للدعارة • وقد احتسب ديوان المحاسبة هذا الجناح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، كما أن علاج المرضى مجانا كلف المستشفى ١٦٠٠٠ جنيه • كل ذلك فى سبيل مرضى القصور ، ويعلم الله أنهم لم يكونوا مرضى ، بل كانوا على دين ملوكهم ؟ يستغلون دم الشعب ودم الفقراء والمساكين ، فوجدنا ممرضة تستدعى من أمريكا الى قبرص ، ومن قبرص الى أمريكا ويدفع المستشفى مصاريفها ؟ وأخرى تستدعى من مصر الى كابرى ومن كابرى الى مصر ؟

أما دفاع المتهم ، فهو دفاع الشخص الذى أسقط فى يده • ونحن نقدم المتهم بكتاب يلقاه منشورا فى الاوراق والمستندات ، وكل ما تذرع به شهود النفى قد سمعتموه • ومن بين ما يتذرع به المتهم دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ، وقد كشفنا لكم أن الدكتور النقيب ، كان كل شىء فى مجلس الادارة حتى أن ديوان المحاسبة عند ما يعترض عـــلى تصرفاته ، يشكره مجلس الادارة ! ويغدق على كريم ثابت ، فيسارع مجلس الادارة الى شكره !

هل كان هذا من حسن الادارة يا حضرات القضاة ؟ ان المتهم اذا قال ان مجلس الادارة قرر ما قرر ، فمـــا ذلك الا لأن مجلس الادارة كان ضالعا معه وواقعا تحت نفوذه وسلطانه • ولذلك فان محاضره باطلة لا يعتد بها ، والاستناد عليها باطل ، لأنها كانت سنة ١٩٤٨ فى حين أن التصرفات التى عرضها كانت قبل ذلك •

حضرات القضاة : رأيتم كيف كان المتهم يستغل نفوذه ، واستغلال النفوذ من أبشع الجرائم عند الله • وفى عهد النبى استغل أحد جامعى الضرائب نفوذه ، وقبل هدايا لنفسه ، فعاقبه النبى على ذلك • وخطب النبى عليه الصلاة والسلام يقول : انى أعهد الى الرجل منكم بالعمل بما ولانى الله ، فيأتى ويقول : هذه هدية لى وهذا لكم ! هلا انتظر فى بيته حتى تأتيه هديته واللهلا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه ، الا لقى الله يحمله يوم القيامة • ومن يغلل ـ أى يستغل نفوذه ـ يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون •

سمعتم الآن ما أخذ على المتهم وهو يصور صحيفة من العهد الاسود الذى عاشت فيه مصر فى الايام الغابرة وكيف كان الناس يصلون الى المجد عن طريق الرذيلة ولكن هيهات فعدالة الله مطلقة تملى للظالم حتى اذا أخذته لم تفلته .

وانى أطالب بعقوبة رادعة لهذا المتهم ليكون عبرة لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد كما أطالب بأن تردوا لهذا الشعب حقوقه التى اغتصبت بمصادرة جميع أمواله .

الرئيس ــ الدفاع .

الدفاع ــ الآن وقد بلغت الساعة الواحدة والنصف فانى أرجو من حضراتكم أن تؤجلوا الاستماع الى مرافعتى الى جلسة تعقد صباح الغد لأنى رجل أعيش على رجيم واحتاج الى شيء من الراحة خصوصا واننى مـــريض بالضغط وتعلمون حضراتكم ما يحتاجه الدفاع من مشقة من حيث قواه العصبية والبدنية .

الرئيس ــ لقد قررت المحكمة أن تستمع الى مرافعة الدفاع اليوم . وغــدا لدينا قضية أخرى .

والآن لترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة العشرين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ــ الدفاع ؟

الأستاذ أمين مرعى (الدفاع) ــ لقد رجوت ولا أزال أرجو أن يسمح لى بقسط من الراحة ، وقد جاوزت الساعة الثانية بعد الظهر ، وأنا مريض ، وفى هذا الجيب (مشيرا الى جيب سترته) أكثر من عشر مستندات تشهد بأنى مريض بمرض الاجهاد ، والاجهاد معناه الموت ... قلت لكم اننى لا أزال أرجو ...

الرئيس ــ المحكمة قررت ...

الدفاع ــ أنا أقول لحضراتكم أننى لا أزال أرجو ...

الرئيس ــ المحكمة قررت قرارا نهائيا ...

الدفاع ــ انكم ان صممتم على استمرار الجلسة ، فسأفوض أمرى لله ، وسأطلب منه أن يمنحنى القوة ، لكى أؤدى هذه الرسالة ، فما تعودت قط أن أتخلف عن أداء الواجب .

حضرات القضاة الاجلاء :

فى عهد فاروق والايام الخاليات .. كان يطبق القانون على هدى

الحاكمين . فان شاء الطاغية نكاية بانسان سارعت جميع قوى الدولة ، واستجابت لتلبية دعوته ، وأقول جميع قوى الدولة ، ولا أستثنى فى ذلك - أسفا - حتى بعض السلطات القضائية .. سارعت جميع القوى للنكاية بالمغضوب عليهم ، فشمر رجال البوليس عن سـواعد الجـد لتزييف تحريات وأدلة ، وقد اتهمت أنا منذ بضعة أعوام بأبشع التهم التى يمكن أن توجه الى مواطن .. اتهمت بالقذف والقتل ، فقبض على مع ٥٧ من الاخوان المسلمين فى وقت واحـد ، وأظنكم - **يا حضرات القضاة** - قد اشمأزت نفوسكم كما اشمأزت نفوس المصريين جميعا من مظاهر العسف التى كانت تشوب اجراءات المحاكمات أيام فاروق ، كما أعتقد أنكم تألمتم كما تألمنا جميعا من المظاهر غير الكريمة ، التى كان يظهر بها بعض رجال القضاء أثناء محاكمة أعداء فاروق ...

الرئيس - بلاش مقدمات وادخل فى الموضوع أحسن ..

الدفاع - هذا الكلام فى صميم الموضوع ...

الرئيس - اش دخل رجال القضاء هنا ؟ مفيش داعى نتعرض للقضاء .

الدفاع - هذا الكلام فى صميم الموضوع ... فلما قمتم أنتم بثورتكم التى كانت تعبيرا صادقا عن شعور الشعب المكبوت ، تطلعت أنظارنا الى عهد جديد والى روح جديدة ، وتطلعت أنظارنا الى العدالة التى ظمئت اليها نفوسنا منذ أعوام وأعوام . والتى كنا نفتقدها فلا نجدها ... لهذا - **ياحضرات القضاة** - دهشت حينما تصفحت الاوراق التى كدسها لكم المدعى العام فى هذه القضية .. دهشت حقا وصدقا ... هلا تزال عقلية فاروق تعمل فى هذا البلد ؟ ... انكم لم تثوروا لاقصاء فاروق فقط ، وانما ثرتم للقضاء على عهد بمساوئه ... ثرتم لتخلقوا عهدا جديدا وهذا ما أطالبكم به كمواطن ... وجهت التهمة للدكتور النقيب فى يوم ٢٠ أكتوبر ، وكان من الطبيعى قبل أن توجه تهمة ما الى انسان ما ، أن يسأل هذا الانسان عما عسى أن يتمخض عنه الاتهام ، وأن تسـمع أقواله ، وأن يتحقق دفاعه بطريقة من الطرق .

الرئيس - هو بيحقق معاه هنا فى المحكمة ، والمحكمة لها اجراءات معينـة ، كما أن لها الحرية فى أن تتخذ من الاجـراءات ما تراه ، فهى ترى أن تحقق مع المتهم أمامنا هنا .

الدفاع - وأنا قابل هذا التحقيق ، وراضى عنه كل الرضا ، ولكنى أذكر هذه الواقعة ولا تظنوا اننى سأجادل فى القانون .

الرئيس - فيه ادعاءات مقامة على المتهم ، فبلاش الكلام ده ، وادخل فى صميم

الموضوع ··· ادخل فى الوقائع · يعنى مفيش داع للمقدمة الطويلة العريضة دى ، وانت راجل تعبان وبتقول انك مريض ·

الدفاع ــ سيعطينى الله القوة لكى أؤدى رسالتى ·

الرئيس ــ احنا كمان عندنا شغل تانى ، فترافع فى الموضوع ؟

الدفاع ــ الموضوع ده شركة بينى وبينكم ···

الرئيس ــ انت عارف اجراءات المحكمة ؟

الدفاع ــ عارف يافندم ·

الرئيس ــ أنت أخذت الفرصة الكافية للاتصال والاطلاع فادخل بأه فى الموضوع ··

الدفاع ــ أنا أخذت الفرصة كاملة يافندم ·

الرئيس ــ خلاص ادخل بأه فى الموضوع ، وما تتكلمش عن اللى فات ···

الدفاع ــ حاضر ··· الدكتور النقيب أعلن يوم ٢٠ أكتوبر ··· تصوروا أن هناك بعض المحاضر فتحت فى يوم ٢١ أكتوبر ·· هل يرضيكم هذا ··؟ ·· هذا ما أريد أن أصل اليه ·· لقد سمعنا جعجعة ولم نر شيئا ، وان الذى سمعتموه حضراتكم اليوم وقبل اليوم من بعض الشهود ، انما كان مجرد خيالات لا سند لها من الواقع ولا دليل عليها ·· هذه المحكمة ــ **يا حضرات القضاة** ــ أنشئت لاداء رسالة خاصة ··· هذه الرسالة كما حددتموها انتم فى اجتماع ١٥ سبتمبر على ما أذكر ، هى أنكم استشعرتم وبحق ــ اذ أننى كما قلت لكم بالامس مواطن قبل أن أكون محاميا ــ أقول انكم استشعرتم أن حرب الشائعات التى تعودها هذا البلد المسكين قد استشرى أمرها ، وانا اقول انكم كنتم محقين اذ أن الشائعات لم تقتصر على مدينة القاهرة ، بل تعدتها الى جميع النواحى وترامى لسمعى الكثير من هذه الشائعات الضالة ، ولذلك كنت من أول المرحبين بهذه الخطوة التى اتخذتموها حضراتكم . كما أنكم أنشأتم هذه المحكمة بعد أن تأكد لديكم ــ وبحق ــ أن بعض رجال الاحزاب فى هذا البلد ، ابتدأوا يجربون وسائلهم الخسيسة التى جربوها نيفا وثلاثين عاما ··· ابتدأوا ينظمون هيئات للشر ، كما ابتدأوا يتصلون بواسطة سماسرتهم بالدول الاجنبية ، وهذا أمر جربناه فى الماضى ، فلم يكن جديدا على هؤلاء الناس ··

لهذه الأسباب ــ يا حضرات القضاة ــ رأيتم انشاء هذه المحكمة ، لتقضى على الفتنة وهى فى مرقدها ، قبل أن تسعى وقبل أن تقوض نظاما ، رغبت فيه مصر منذ زمن طويل ، وقبل أن يتمكن المتآمرون من اعادة حكم الفوضى وحكم الاثم والجريمة كما كان من قبل . هــذان

الهدفان هما اللذان تبناهما رجال الثورة ، حينما فكروا فى انشاء هذه المحكمة .

الرئيس ــ فيه غايات غير ده ؟

الدفاع ــ أيوه يافندم أنا جاى فى الكلام ··· ومن ثم لم أدهش حينما قرأت خطبة الصاغ صلاح سالم التى ألقاها فى المحلة الكبرى ··· اذ رأى أن يحادث الشعب بعد أن صدرت الاحكام التى من هذه المحكمة · عن الغاية من انشاء محكمة الثورة فقال : اننا فرقنا بين عهدين ، أما الماضى فقد تركناه وطرحناه وراء ظهورنا ، ما دام أن رجال الماضى قد رضوا بالبقاء فى دورهم ، ولم يتحركوا بشر فى عهد الثـــورة .. أما أولئك الذين عاملناهم بسماحة وكرم بعد قيام عهد الثورة فجازونا جزاء سنمار ، وابتدأوا يخرجون من جحورهم ليتصلوا بالدول الأجنبية ، أو يشيعوا الفتنة بين الاهلين ، فأولئك وحدهم هم الذين سيحاكمون أمام محكمة الثورة ··· وكانت العبارات صريحة فى هذه المعانى صراحة كاملة ، الى حد أنه وهو يخاطب طبقات معينة من الشعب ·· أعاد هذه المعـانى مثنى وثلاث ورباع ··· فلما تصفحت هذه الخطبة اعتقدت صادقا بأن الدكتور النقيب ، لن يمثل أمام محكمة الثورة · لأنه لم يرتكب وزرا فى الماضى ، فأنا أقرر أن الرجل لم يرتكب وزرا · واننى أعتقد صادقا ــ وقد جاء الادعاءان مؤيدان لما اعتقدت ــ أن الدكتور النقيب ، رجل لم يحفل بالسياسة فى الماضى ، ولم يكن له فيها نشاط ما ، طوال حياته ، لاننى أعتقد وأعلم علم اليقين ، أنه لم يخرج من داره ولم يعث فى الارض ليفسد فيها ، ولم يثر الشائعات ، ولم يتصل بالاجانب ، الى آخر الاوزار التى قارفها رجال الاحزاب فى مصر ، اعتقدت ــ **يا حضرات القضاة** ــ هذا الرأى ، لا لأننى أخشى أن يحاكم هذا الرجل أمامكم كلا ، ولا تعتبروا الكلمات الآتية مجاملة لكم ·· لا ·· فأنا لا أجامل الا الله سبحانه وتعالى ، ولا أخشى الا الله سبحانه وتعالى ··· ولكنى أبثكم ذات نفسى ، وأقرر ما أعتقد أنه الحق ·· لقد قلت له اننى أفضل محكمة الثورة عن أية محكمة أخرى · وقلت له : لا تظن أننى أهدىء من أعصابك أو أننى أطمئنك ، ولكنى أعبر عن عقيدة وايمان ، فهؤلاء الشبان لهم رسالة ، ولا يخشى مظلوم أمام رجل له رسالة ··· ومما قـــد يعتبر تعريضا بهيئات أخرى ، وهذه العقيدة لا تظنوا أنها ضعفت ·· كلا ·· فقد عشت مؤمنا وسأظل كذلك ، وهذه العقيدة لا تزال راسخة فى نفسى · لاننى لم أبن عقيدتى على واقعة ، وانما دراسة نفسية جربتها زمنا طويلا ·· ولكننى ــ **يا حضرات القضاة الاجلاء** ــ اذا اعتقدت انه

لن يحاكم أمامكم بناء على هذه التصريحات ، فاننى أرحب اليوم غاية الترحيب بهذه المحاكمة ، ولن أسرد لكم قصصا من نسيج الخيال لما فعل المدعى العام ، وانما سأسرد لكم الحق مدعما بدليله ، وأنا مؤمن بعد ذلك بأن صوتى سينفذ الى قلوبكم .

صوروا لكم خيالا وأفكارا عن الدكتور النقيب ... صوروا عجبا واستعملوا فى التصوير عبارات نابية .. و .. و .. وبيت الدعارة الى آخر ما صوروا وقالوا ، والى آخر ما سمعتموه حضراتكم .. وحز فى نفسى أن تصدر هذه العبارات من الزميل الفاضل ، فأنا أعرف فيه الفضل ، وأعرف فيه الحق . أما أنا فسأدفع هذا الاتهام الباطل بالحق ، ولا شىء غـــير الحق .. قال لـكم : انه كان من حاشـــية فاروق ، وانه كان يرافقه فى مباذله ، وانه أعد المستشفى فيما أعده .. لهذه الغاية ، وسأرد على هذا الوهم ـ **يا حضرات القضاة الاجلاء** ـ بأن أرجع بذاكرتكم الى الماضى القريب .. لقد كان فاروق يقوم برحلات فى البحر الابيض والبحر الاحمر ، والى الجزر ، فهل قرأتم وهل علمتم أن هذا الرجل اشترك فى رحلة من هذه الرحلات الماجنة ، التى كان يقوم بها الطاغية ؟ كلا ... فأنتم سمعتم وعلمتم أنه قام برحلات فعلا الى كابرى ، ومونت كارلو ، ودوفيل الى آخر المصايف المعدة كمواخير فى العالم ، فهـــل اشترك الدكتور النقيب فى رحلة من هذه الرحلات ؟ .. كلا .. سمعتم فى قضية سابقة أن هذا الطاغية كان يغشى الكباريهات ، وكان يختار صحبة خاصة ، فهل سمعتم أو علمتم أن الدكتور النقيب ذهب معـــه ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ .. كلا .. كان له عديد من الاماكن التى أعدت للترويح عن النفس ، على الصورة التى كان يفهمها هذا الطاغية ، فهل علمتم أو سمعتم أن هذا الرجل ذهب ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ .. كلا .. نادى السيارات الملكى الذى كان بؤرة من بؤر الفساد فى هذا العهد ، وهو فى الظاهر مكان محترم ، ومن يجلس فيه لا يمكن أن يسرع الناس بتأثيمه ، لانه كان مفتـــوحا للجميع ... هذا النادى لم يغشه الدكتور النقيب ، ولم يقل انسان أنه وجد معه ليلة من الليالى الحمراء ، التى كان يقضيها هذا الفاســـق .. اذن ما هذا الوهم .. وما هذه العبارات الجوفاء التى تقال للتشنيع والتشهير !! .. أفهم أن تقال للناس .. ولكن لا أفهم أبدا أن تقال فى ساحتنا هذه ، وأى ساحة ؟؟ .. ساحة المحكمة وأكرر كأخ وكمواطن .. ساحة المحكمة .. التى تطلعت اليها نفوسنا منذ سنين عددا ، والتى ظمئت نفوسنا اليها لتحق الحق ، ولكى تكون فى مظهرها وجوهرها محققة لأمانينا التى ضاعت فى الماضى ، والتى نرجو أن تتحقق الآن .

حضرة الرئيس : فى جلسة الأمس وهو يستمع الى خيالات الدكتور أنيس الخشن ، وجه اليه اعتراضين بحافز من الفطرة البريئة ، قال : ان مستشفى المواساة دى مستشفى فيه عيانين وموقعه مقبض .. أنا سأكمل من عندى الباقى .. يعنى معناه ، انه لا يســـتقيم أن يكون مستشفى كهذا ، فيه مئات من المرضى ، ويسمع الانسان فيه فى جوف الليل أنة مريض أو صرخة جريح ، وبعدين يصح أن يكون معمول فيه حاجة لاشباع شهوة هذا الانسان الطاغية .. وثمة اعتراض آخر .. قال له ده حتى موقعه مقبض .. ده جنبه قبور وموتى..وكان عنده الاركان واليخوت أكثر من أن تعد الخ ... أرجو أن تصدقونى ان قلت لكم ان هذين الاعتراضين هما جوهر هذه الدعوى .. فاذا كان من الثابت يقينا ، ان الدكتور النقيب كان مختفيا تمام الاختفاء من سماء الفجور والمباذل ، التى كان يحلق فيهـــا فاروق ، واذا كان من الثابت ان المكان بطبيعته لا يصلح لهذا ، والرجل كان لديه متســع من الامكنة التى نثرها فى شتى أنحاء المملكة المصريه ، وهذا هو منطق الفطرة السليمة ، فطنكم بها الله بالأمس ، وهو فى رأيى جوهر هذه الدعوى .. والحجة التى لا تدانيها حجة فى دفع هذه الاوهام موضوعات انشاء .. كلام قيل .. ولكن لم تقرن واقعة بدليلها .. هل تعرفون لماذا عتبت فى صدر مرافعتى على المـــدعى العام فى أنه لم يحقق مع الدكتور النقيب .. لحكمة سأذكرها الآن .. لأن الرجلين ــ وكلاهما حسن النية ما فى ذلك شك ــ لم يسمحا لنفسيهما بالتعرف على الحقيقة فخانهم التوفيق ، وسأضرب لكم الامثلة من الوقائع ذاتها التى سمعتموها الآن وبالأمس . قالوا لكم .. المرضة ايريس برتريديس .. هـــذه المرضة حاكوا حولها قصصا كالقصص الخرافية التى كنا نسمعها من العجائز فى الصغر ! قالوا انها تسافر الى روما ، ثم تعود ويدفع لهـا هذا الرجل أجرة سفرها ذهابا وايابا .. ثم كانت مدللة فى المستشفى .. الى آخر ما قالوا ..!

المدعى العام ــ مارى هى اللى طارت ..

الدفاع ــ هـــل تعلمون من هى هـــذه الممرضة ؟ وأين هى الآن ؟ .. انها تعد من كبيرات الممرضات فى العالم .. سمعتم انها طارت وولت الادبار لأن حضرة المدعى العام لم يسمح لنفسه بأن يتحرى ..

المدعى العام ــ فيه مارى وفيه ايريس ، وفيه فرق بين الاثنين .

الدفاع ــ قال انها طارت .. انها موجودة الآن فى خدمة الحكومة المصرية وفى مستشفى الجامعة .

وكيل النائب العام ـ أستأذن فى حاجة ...

الدفاع ـ أرجوك لا تقاطعنى ...

وكيل النائب العام ـ أنا عاوز أقول حاجة علشان تمشى المرافعة فى ضـوء واحد ؟ ..

الدفاع ـ لقد سمعت أقسى العبارات وأنباها ، فلم أفتح فمى وسكت ، فأرجو ألا تقاطعنى ؟

الرئيس ـ بلاش مقاطعة والدفاع يستمر .

الدفاع ـ هذه المرضة كان بيدفع لها الدكتور النقيب مرتبا قدره ٢٥ جنيها ، وتدفع لها الحكومة المصرية الآن ٦٠ جنيها فى الشهر .

الرئيس ـ من امتى بتاخد ٦٠ جنيها ؟

الدفاع ـ الآن ..

الرئيس ـ من امتى وهى بتاخد ٦٠ جنيها ؟ يعنى قل لنا التاريخ ؟

الدفاع ـ من وقت ما طلعت من المستشفى .

المتهم ـ هى بقى لها سنتين ونصف أو ثلاث سنوات فى وزارة الصحة ، بتشتغل رئيسة ممرضات .

الرئيس ـ بعد البعثة ؟

المتهم ـ أيوه .

الرئيس ـ قدروا لها ٦٠ جنيها على طول ؟

الدفاع ـ هى بدأت بأربعين جنيها ، وعلشان ما كانش فيه وظيفة رئيسـة ممرضات فاضية ، فخلوها رئيسة مسـاعدة . وهى تأخذ الآن مرتب رئيسة ممرضات .

الرئيس ـ وزارة الصحة هى اللى كانت طلبتها والا المستشفى ؟

المتهم ـ أول ماجت بعد البعثة كنا بنفكر فيها علشان تشتغل فى المعهد ـ والمعهد ما كانش كمل ـ فالصحة لما شافت انها أخذت درجة ف.ر.س.ن المقابلة لدرجة ف.ر.س.ن فى الجراحة . ومفيش واحدة ممرضة انجليزية فى تاريخ مصر أخذت الـ ف.ر.س.ن ـ فلما جت من البعثـة الوزارة اضطرت أنها تأخذها .. ولما أخذوها عملوها رئيسة مساعدة .

الدفاع ـ وأنا تحت يدى شهادة من أستاذ أمراض القلب بكلية القاهرة يقـول فيها : انه لم ير مثل كفاءة هذه المرضة فى ادارة الناحية التمريضية فى المستشفى خلال العشرين سنة الماضية ، وأنه يأمل أن يؤخذ برأيها فى

جميع الخطوات المزمع اتخاذها للنهوض بمستوى التمريض فى مصر .
ومثل هذه الشهادة أيضا **يا حضرات القضاة** — من الدكتور . . .

الرئيس — وما هو تاريخ الشهادة دى ؟

الدفاع — فى يناير سنة ١٩٥٣ .

الرئيس — مين كان طلب الشهادة دى ؟

الدفاع — العناية الالهية هى اللى جابت لى هذه الشهادة .

الرئيس — يعنى الدكتور ده كان متبرع يكتب هذه الشهادة ؟

الدفاع — هذه الشهادة موقع عليها من جميع الـ استاف بتاع كلية الطب . . . وشهادة أخرى من الدكتور محمد ابراهيم . . . وكلكم عارفينه . . . وشهادة تانية من الدكتور براده . . . ويظهر أن هذه الشهادات طلبتها الحكومة من المرضة لتحديد مركز هذه المرضة والا لا يكون بهـــذا الاجمـــاع .

الرئيس — وده بعد ما نقلت الى وزارة الصحة ؟

الدفاع — أيوه ما فيش شك قطعا .

المتهم — أريد أن أنور المحكمة فى هذه النقطة ، حضرة الرئيس ســـأل . ايه المناسبة ومن الذى طلبُ هذه الشهادة ؟ . والذى أعتقده أن هـــــذه الشهادات صدرت من الاستاف بتاع الجامعة هنا ، لأنه فى الوقت ده كان فيه فكرة لاخراج الانجليز من الحكومة . . . كانوا بيستبقوا الضرورى خالص من السسترز فوجدتانها لازمةهذه الشهادات وهى اللى طلبت الشهادات .

الدفاع — يعنى هى اللى طلبت الشهادات ؟

المتهم — هى طلبت علشان الحكومة .

الدفاع — واذن — **يا حضرات القضاة الأجلاء** ، فانه من نافلة القول ، أن أعلق على شـــهادات يوقع عليها أئمـــة الطب فى مصر ، وســـتاف كليـــة الطب بأجمعه . ثم تذكر هذه العبارات . . . واذن انقشعت ســـحب الظلام فى خصوص هذه الواقعة ، وهذا هو الحق قد أسفر ، وان ماسمعناه كان مجرد رجم بالغيب . . . قالوا فيه واحدة اسمها راشيل وواحدة أخرى أيضا . . . الدكتور النقيب أعطاهما فلوس . . . وأن ديوان المحاسبة اكتشف الأمر . . وبالغ حضرتا المدعيان !

الرئيس — فسر لنا الحتة دى ؟

الدفاع ــ قالوا ديوان المحاسبة اكتشف أن الدكتور النقيب بعت لهم فلوس فى قبرص ..

وكيل النائب العام ــ لم نقل هذا ، بل قلنا انها وهى منقطعة الصلة بالمستشفى، سافرت بالطيارة من أمريكا الى قبرص على حساب المستشفى ، وهى منقطعة الصلة بالمستشفى هذا هو ما قلناه .

الدفاع ــ هاتان المرضتان من جمعية دينية فى أمريكا يطلق عليها ...

الرئيس ــ هل كان الانفصال نهائيا عن المستشفى ؟

الدفاع ــ الدفع كان بعد الفصل ... وكان هذا فى موضعه .. أنا محام محترف ولا أحاول أن أقول لكم على شىء ، الا والدليل فى يدى .. هما فى جمعية دينية أمريكية (...) والمنتسبين لهذه الجمعية لهم طقوس ــ وقى الله المؤمنين شرها ــ ومنها انهم لا يأكلون أنواعا معينة من الأكل ما عدا ...

الرئيس ــ ما علينا ...

الدفاع ــ جت لهم نوبة دينية ، فأخذوا الشنط بتوعهم وسافروا ... وكان فى الاتفاق المبرم بينهما وبين المستشفى ...

الرئيس ــ الدكتور النقيب قال فى أقواله : انهم بصوا فلم يجدوهما ! وكان ده بعد خناقة بينهم وبين الدكاترة !

الدفاع ــ أيوه . وكانت كل منهما تتقاضى مرتبا قدره ٢٥ جنيها فى الشهر ... وسافرا الى أمريكا قبل أن ينالا حقوقهما من المستشفى ... وبعد ان سافرا ... أحداهما كانت أمها تحتضر فى قبرص فذهبت فى زيارة أمها .. كما أن الحكومة الأمريكية طالبت المستشفى بحقوقها ، وقالت ان على المستشفى أن تدفع لدول الفلوس طبقا للاتفاق ... الفلوس المتأخرة من وقت أن غادرا المستشفى ، والاثنين دول حينما غادرا المستشفى غادراها فجأة ...

الرئيس ــ يعنى ما كانوش يقدروا يبلغوا مدير المستشفى ، انهم عاوزين يسافروا ؟

الدفاع ــ اللى حصل كده ، وواقعة المال هى المهمة وطلب من الدكتور النقيب أن يؤدى لهاتين المرضتين حقهما طبقا للاتفاق المعقود بينهما وبين المستشفى ... وكانت هذه الحقوق هى : مرتب ثلاثة أشهر لكل منهما ... ثم مكافأة شهر .

الرئيس ــ المبلغ ده كان متأخر ؟

المتهم ــ كل واحدة ستترك الخدمة لها حق قبل أن تترك الخدمة ، أن

تأخذ ٣ أشهر بمرتب ... وشهر مكافأة عن كل سنة وتنازلت واحدة للأخريين عن مبلغها .

الرئيس ــ ده حسب الوضع الطبيعي ، والا يسيبوا المستشفى ويمشوا من غير انذار ولا اخطار ، فهل أنت تكون مقيد بالعقد ؟

المتهم ــ دى حقوق متفق عليها .

الرئيس ــ هذه الحقوق تنالها فى حالة ما تترك المستشفى بدون انذار ؟

المتهم ــ الوضع الطبيعي أنها تأخذ طبقا للعقد فى حالة ما تقول أنا عاوزة أمشى . وتكون مدة العقد انتهت .

الرئيس ــ لكن لو جت فى نصف المدة ومشيت ، هل أكون مقيدا بنصوص العقد؟

المتهم ــ بالطبع لأ . والمال ده لم يصرف من مال المستشفى .

الرئيس ــ تركتكم سنة كام ؟

المتهم ــ لا أذكر .

الرئيس ــ فرق المدة بين هذه الواقعة والواقعة الأخرى كان أد ايه ؟

المدعى العام ــ عشر سنين .

المتهم ــ لا أظن أنها عشر سنين ، لأنهما تركانا بعد سنة ١٩٤٠ .

الرئيس ــ الواقعة دى كانت سنة كام ، لما راحت قبرص ورجعت تانى ؟

المتهم ــ يمكن بعد ٣ سنين . وكان فى ذلك الوقت هناك مبلغ اسمه ال ... واحنا صرفنا منه .

الرئيس ــ لو كانت دى ممرضة مصرية كنتم عملتم كده ؟

المتهم ــ كنا عملنا أكثر من هذا .

الدفاع ــ كانت لهاتين الممرضتين حقوق قبل المستشفى .

الرئيس ــ قانونا ليس لهما الحق طبقا لما قاله لنا مدير المستشفى .

الدفاع ــ ومع ذلك فالمال لم يدفع من مال المستشفى .. طالبا بهــذا ... ولا تنسوا أنهما من طائفة دينية . وكان عند الدكتور النقيب فى المستشفى صندوق للممرضات .. وكان فى صندوق الممرضات مال ، فدفع لهما من هذا الصندوق وليس من مال المستشفى .

الرئيس ــ والغرض من جمع الفلوس فى هذا الصندوق ايه ؟

الدفاع ــ مساعدة الممرضات .

الرئيس ــ طبعا الموجودين فى الخدمة مش اللى سابوها ؟

الدفاع ــ هذه هى الواقعة فى صورتها الحالية .

الرئيس ــ الغرض الذى من أجله أنشىء الصندوق ده ايه . . . مش علشان المرضات اللى قاعدين فى الخدمة ؟

الدفاع ــ مفيش شك أن التصرفات اللى بيكون فيها دفع ، ولا غبار عليها . أنتم بتستسيغوها لأن ربنا نفسه بيستسيغها لما يكون لا غبار عليها . ولما طالبوا بهذه الحقوق ، دفع لهم الدكتور النقيب من صندوق المستشفى بعض حقهم الذى طلبوه . . . هذه هى واقعة الممرضتين .

الرئيس ــ دفع لهم أد ايه يعنى ؟

المدعى ــ حوالى ٣٩٠ جنيها .

الدفاع ــ كان من حقهم على أى حال .

الرئيس ــ قانونا احنا قلنا ليس لهم حق ، وده يبقى هبة من الصندوق .

الدفاع ــ المبلغ ده من ذات الصندوق اللى هم أنشأوه .

الرئيس ــ منين الفلوس دى يا دكتور ؟

المتهم ــ الأموال دى بتتجمع لصالح الممرضات من التبرعات ، مش من أموالهم . وهذه الأموال بيسموها أموال لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس ــ يعنى الفلوس بتجمع لصالح الممرضات ؟

المتهم ــ نعم .

الرئيس ــ وهل الفلوس دى تتصرف كده من غير رقابة ؟ يعنى هل للمدير أن يصرف منها ؟

المتهم ــ نعم .

الرئيس ــ هل بيرجع الى مجلس الادارة ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ يعنى ما فيش رقابة ؟

المتهم ــ فيه دفاتر خصوصية لهذه المبالغ .

الرئيس ــ فيه فلوس عندنا فى الصندوق ، وبتيجى هبات علشان صالح المرضات ، فهل يتصرف فيها شخص كيفما شاء ؟

المتهم ــ دى مكتوبة فى دفاتر .

الرئيس ــ الفلوس دى بتيجى بشيكات ؟

المتهم ــ بتيجى ومكتوب عليها لصالح ممرضات المستشفى .

الرئيس ــ من الذى يصرف الشيك ؟

المتهم ــ المكتب ... أنا يعنى باضع فى صندوق المرضات كذا ، ويمسك لهذا المبلغ دفاتر خاصة بالمبالغ التى تصرف منه .

الرئيس ــ هل يمكن اننا نعرف واقعة ، صرفت فيها من الصندوق لصالح المرضات ؟

الدفاع ــ اننى سأطلب من حضراتكم هذا .

المتهم ــ نقطة الرئيس هامة جدا ... هو بيقول ان دول صرف لهم المبلغ بعد ما تركوا خدمة المستشفى ... هذا صحيح . ولكن هناك نقطة أخرى . ذاتية وانسانية ... والصندوق ده علشان المرضات ... فهناك واقعة أخرى حصلت ... رئيسة المرضات ولا أحسبن أن هذا يذكر ، ولاهى تسمع به ... نفس الحادث حصل لها ... والدها مات ...

الرئيس ــ اللى هى موجودة حاليا ؟

المتهم ــ أيوه الألمانية ... والدها مات ... وجت تبكى وعاوزه تسافر ، وتأخذ فلوس من الصندوق ده .. فأنا صرفت لها مصاريف الطيارة من الأموال الموجودة بالصندوق .

الرئيس ــ دى موجودة حاليا فى الخدمة ، وعلى ذلك فالوضع يختلف ...

الدفاع ــ يتبين لحضراتكم مما تقدم ، أن هذا المبلغ لم يدفع من مال المستشفى **وهذه هى أول حقيقة** ... **الحقيقة الثانية** : أنه دفع من الصندوق المخصص للممرضات ، وان مال هذا الصندوق ، انما هو من تبرعات المحسنين .. **الحقيقة الثالثة** ــ وهى فى نظرى بالغة الأهمية ــ لأنها قاطعة الدلالة على حسن نية الدكتور النقيب حينما أدى هذا المبلغ . أن هاتين المرضتين كانتا قد غادرتا مصر من زمن طويل ، فلا دافع ولا حافز للدفع الا مجرد العمل الانسانى ... لا الأوهام التى سمعناها طوال أمس واليوم . وفى المستشفى دفاتر خاصة لهذه الصناديق . فان ساوركم أدنى شك ، أرجو أن تتفضلوا بتكليف المدعى العام باحضار هذه الدفاتر ، حتى تتحققوا من صدق كل ما ذكرته لكم .

المتهم ــ فيه نقطة تخالف ده بالمرة ... فيه رسالة جت بتقول خلوا ايريس بريكيدس تسافر كابرى ، علشان الملكة بيقولوا أنها رايحة تسقط ، فالخمسين جنيه اللى صرفت كانت من خزانة المستشفى ، مش من مال الصندوق .

الرئيس ــ ألم يطالب الملك السابق بهذا المبلغ ؟

المتهم – هى رجعت معاهم فى المحروسة .

الدفاع – وحضراتكم تعرفوا عنه انه كان بيدفع ؟

الرئيس – من جانبنا احنا نطالبـــه ، دفع دفع ، ما دفعش يبقى احنا عملنا اللى علينا .

الدفاع – فيه حديث فى هذا الموضوع سأتحدث فيه الى قلوبكم بعد قليل ... اذن علام قام هذا الاتهام فى هذا الادعاء ؟

حضرات القضاة الأجلاء :

فى الماضى كنا نشكو من الزيف ومن التلفيق ، ومن ثم فمن حقنا عليكم أن نطلب اليكم ألا تستعينوا باذيال الأفعى ، لا يكفى أن تقطعـوا رأس الأفعى ، وانما يجب أيضا ألا نتعاون مع مصدر السيئات ، ومن باب أولى ألا يحضر هؤلاء الى ساحة المحكمة الا كمتهمين ، أما أن يحضروا فهذا أمر عجيب ! هذا أمر عجيب !

الرئيس – فى الحالة دى نجيب شهود منين ؟

الدفاع – أنا عندى ما تجيبوش شهود أحسن ماتجيبوا دول .

الرئيس – هل ترضى أنت كدفاع عن هذا الوضع ؟ كنا نجيب ايريس أو راشيل ... نرجو الدفاع انه ما يتعرضش للشهود ؟

الدفاع – لا يا أفندم أنا مش باتعرض للشهود ... ده بس شاهد اثبات وعايز أجرحه والآن أبدأ كلامى فيما يتعلق بأقوال الشـــاهد الدكتور أنيس الخشن ... وهذا الدكتور هو الدعامة الأولى للاتهام ، بل هو فى نظرى شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى ، وقد كفى الدكتور النقيب شر ماذكره الدكتور أنيس الخشن ، لأن الثابت يقينا أن هذا الدكتور خصيم مبين للدكتور النقيب .

الرئيس – ليه هو كان فيه نزاع على ميراث بينهما ؟

الدفاع – يعنى هى الخصومة لا تكون الا على ميراث ... سأقول لحضراتكم حالا ... الدكتور أنيس الخشن باعترافه هو ، كان من ضمن الأطباء الذين فصلهم الدكتور النقيب ، وباعترافه هو أمس قال : ان هـــذا الفصل أساء اليه ، فعمد هو وباقى الأطباء المفصولين الى محاربة الدكتور النقيب بكافة سبل التشهير فى الصحف تارة ، والالتجاء الى الوزارات تارة أخرى ... وسمعت بالأمس أنه قال ضمن ما قال : أنه التجأ الى عبد اللطيف طلعت ، ولكنه لم يقل لم التجأ الى هذا الرجل بالذات ، ولماذا اهتم عبد اللطيف طلعت بشأنه هذا الاهتمام الذى وصفه الشـــاهد نفسه .. أما السبب فأعلمه أنا ويعلمه الدكتور النقيب ، ولكن ليس فى

استطاعتى أن أذكره لكم ، ويكفينى أن أدعو الله أن يلهمكم وأن يوحى اليكم بأننى صادق فيما أقول ، لأن هذا السبب لا يشرف كليهما لاعبد اللطيف طلعت ، والا الدكتور أنيس الخشن .

الرئيس ـ الحكمة علشان تقتنع لازم تعرف السبب ؟

الدفاع ـ الدين ينهى عن ذلك ... أنا أدعو الله أن يلهمكم بأننى صادق ...

الرئيس ـ فى عرفنا احنا ومنطقنا ، انه لجأ الى عبد اللطيف طلعت ، لأن عبد اللطيف طلعت بيشتغل فى السراى ، وانه راح له علشان ينصفه من ظلم وقع عليه من شخص مسئول من السراى .

الدفاع ـ أنا أفضل أنكم تفهموا هذا المعنى ، عن أن أذكر السبب ... لأن أنا عندى دليل آخر ...

المتهم ـ الملك السابق تانى يوم ماراحت العريضة بتاعت الخشن فى السراى ، وقدمت له بواسطة أحد رجال التشريفات .. وجدته فى عز أوقات عملى الساعة ١٢ ظهرا ... وجدته داخل على ولابس بنطلون زى عادته ... وعريان من فوق ... يعنى ما كانش لابس حاجة من فوق ...

الرئيس ـ ده فاروق اللى دخل عليك ؟

المتهم ـ أيوه ... وكان لابس بنطلون والجزء اللى فوق عريان .. وباين على وشه الغضب ..

الرئيس ـ كان مقيم وقتها فى المستشفى ؟

المتهم ـ لأ ... ده كان جاى من السراى .

الدفاع ـ ده كان بيمشى كده فى الشوارع ، يعنى انتم حضراتكم ماشفتهوش ؟!

المتهم ـ فقال لى ايه حكاية الحكما دول ... فأنا اندهشت .. فقال الحكما اللى انت فصلتهم . فقلت له أنا مافصلتهمش ، دول هم اللى قدموا احتجاج واستقالة ... فأصل الحكاية ان الدكتور الخشن راح واشتكى لعبد اللطيف طلعت ، وعبد اللطيف طلعت كان صديق لا أكثر ولا أقل ، فاستعان به باعتباره كبير الأمناء وتقدم له بالعريضة ... وهو تقدم بالظلمة ورفعها للملك بسرعة ، فجانى الملك فى المستشفى وقال لى ... ايه حكاية الحكما دول .. فأنا اندهشت .. فقال لى .. الحكما اللى انت فصلتهم .. فقلت له أنا لم أفصلهم ده قدم عريضة من ٢٦ حكيم وصفيت على أربعة أو خمسة ، والباقون قدموا اعتذار ... فقال لى ... لازم ترجعهم تانى .. آدى الملك السابق اللى بيقولوا اننى استعملت نفوذى وصلتى به علشان أفصلهم جاى لى يقول لى الكلام ده ...

وبعدين أنا قلت له ... ده أمر ، ورايح أعيدهم تانى ... فقال أنا مش باتكلم علشانهم ده أنا باتكلم علشان المستشفى فقلت له أنا أقدر أبتدى من الأول وأشتغل بنفسى وأخلع أسنان و .. و.. الخ .. يعنى أقدر أعمل بنفسى كل اللى كانوا بيعملوه ...

الرئيس ــ يعنى النطق السامى لم ينفع ؟

المتهم ــ هذه هى الحادثة بالذات ... وأنا ما أعرفشى ازاى هو جه ... ولكن على أى حال أنا باقول لحضراتكم ، انه هو اللى طلب اعادتهم ، فأنا قلت يرجعوا مفيش مانع ، ولكن أنا أخرج ..

الدفاع ــ قلت لحضراتكم ان هناك خصومة معترف بها بين الدكتور النقيب والدكتور أنيس الخشن ، وان هذه الخصومة لم تقف عند حــــد .. اذ ظلت تتفاعل فى نفس الخشن وظلت توجه تصرفاته من لدن عام ١٩٤٥ وظلت هكذا فى تفاعلها وتطورها ، وكانت تزداد حدة ، حتى رفع الأطباء الثمانية دعاوى أمام القضاء ، بعد أن شبعوا كتابة فى الصحف وفى المجلات وبعد أن شبعوا من الاتصال بالشيوخ والنواب فى جميع العهود والهيئات. وحضرة المدعى العام الفاضل ذكر لكم اليوم فقرة أو فقرتين من حكم محكمة الدرجة الأولى ... وقد عاوننى الله أن أطلع على ملفات القضايا جميعها ... ملفات الدرجة الأولى والدرجة الثانية ... فهل تدرون ماذا كان مصير هذه القضايا ؟... لقد قضت محكمة الاستئناف فى جميع القضايا ما عدا قضية واحدة : ليست قضـــية الدكتور أنيس الخشن ــ قضت محكمة الاستئناف فى جميع هذه القضايا لصـــالح الدكتور النقيب ، وقد جاء فى حيثيات حكم محكمة الاستئناف فى خصوص الدكتور أنيس الخشن ما يأتى : وحيث أن طلبات المدعى جميعها تهدف الى طلب التعويض لأسباب مختلفة وهى : **أولا** : المطالبة بمرتب المدة الباقية : **ثانيا** : المطالبة بمكافأة عن مدة خدمته : **ثالثا** : المطالبة بتعويض عن الضرر الأدبى ... ترى المحكمة أن كل ما يحق المدعى المطالبة به ، انما هو تعويض الضرر الناشىء عن الفصل فى وقت غير مناسب طبقـــا للمادة ٤٠٤ من القانون القضائى ، وهو ما تقدره المحكمة بمرتب ثلاثة أشهر ، أى مبلغ ١٠٠ جنيه و٥٠٠ مليم .. وهو عين ما أظهرت ادارة المستشفى استعدادها لدفعه .

الرئيس ــ زى مارى يعنى ثلاثة شهور ؟

الدفاع ــ أيوه ... هل تعرفون هو كان رافع الدعــوى وبيطالب بكام ؟ كان رافع الدعوى وبيطالب بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها فصدر حكم الدورة الأولى

بمبلغ ٧٠٠ جنيه على ما أذكر أو أكثر من ذلك قليلا ، فاستأنفت الحكم كما استأنفته ادارة المستشفى ، فجاءت محكمة الاستئناف وقضت برفض الاستئناف كما قضت بتعديل الحكم الى مائة جنيه ... وكانت هذه صفعة قاسية للدكتور أنيس الخشن ، لأن هذا المبلغ لا يعادل المصاريف القضائية وحدها التى دفعها هذا الرجل ... ومن ثم كان من شأن هذا الحكم ان يشعل نار الحقد فى صدر الدكتور أنيس الخشن .. خذوا مثلا آخر — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — أحد هؤلاء الدكاترة وهو الدكتور لوقا رفع دعوى يطالب فيها بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها أيضا كما فعل الدكتور أنيس الخشن ، فقضى له بمحكمة الاستئناف بمبلغ ٢١ جنيها و٢٢٠ مليما ، وصدر الحكم من هيئة أخرى غير الهيئة التى صدر منها حكم الدكتور أنيس الخشن ، ولذات السبب ولذات الحيثيات .. وكذلك الدكتور عبد السلام يونس ، فقد أقام دعوى مطالبا بمبلغ ١١٩٨ جنيها و٦٠٠ مليم فقضى له بغير ما أراد . وقالت محكمة الاستئناف أيضا . ان هذا المبلغ هو ذات المبلغ الذى سبق أن عرضه الدكتور النقيب على هذا الدكتور وكذلك الدكتور عبد اللطيف الخ ... الخ ... هذه هى قصة الأطباء المفصولين ... لاكما نصورها نحن ، وانما كما نطقت بها أحكام عدة دوائر من دوائر محاكم الاستئناف . وهى أحكام نهائية قضت بأن هؤلاء الأطباء كانوا متجنيين فى هذه الخصومة على ادارة المستشفى ، كما أنها أقرت ادارة المستشفى بصراحة فى حيثيات حكمها.

وبعد — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — هذا هو الدكتور أنيس الخشن. شاهد الاثبات الأول ، بل شاهد الاثبات الوحيد ... وفى هذا المقام ترد على خاطرى قصة على كرم الله وجهه ... اذ نازع أحد اليهود الى القاضى مطالبا برد درعه الذى سرقه اليهودى . تقدم الى القاضى وأقسم اليمين وقرر ما يؤيد دعواه ، وأشهد ابنه الحسين . فجاء الرجل وأقسم اليمين وأدى الشهادة بما يؤيد دعوى والده ، فهل تدرون ماذا قال الرجل ... نحن نطالبكم أن تكونوا مثله وان تتصرفوا تصرفه ... قال ياعلى ... ان الله يعلم انك صادق وان ابنك صادق ، وأنا أعلم انك صادق وان ابنك صادق ، ولكنى لا أستطيع أن أقضى لك بقولك أو بقول ابنك ... هذه هى العدالة — **يا حضرات القضاة الأجلاء** — التى نريد منكم أن تكونوا على مثلها ، وأن تسيروا على نهجها . فاذا كان القاضى المسلم فى العصر الأول لم يستطع أن يقضى للامام على بقوله ولا بقول ابنه الحسين ، فكيف يسمح المدعى العام لنفسه بأن يطلب من قادة الثورة .. **أى قضاة المثل الأعلى فى هذا الزمن الذى كنا ننتظره من أجيال** ... وكيف سولت

لحضرة المدعى العام نفسه أن يطلب اليكم أن تدينوا الدكتور النقيب بناء على شهادة خصم مبين ... الخصومة فى حقه ثابتــة ، باعترافه وثابتة بأحكام القضاء ... ومع ذلك **يا حضرات القضاة الأجــلاء** — فسأناقش ما اشتملت عليه شهادته واقعة واقعة ، حتى تعلموا أن هذا الرجل لم يكن شاهدا ، وان ما سمعناه بالأمس لم يكن شهادة ، وانما كان يتنزى حقدا ، وان شهادته انما كانت بمثابة نجوى شيطان الحقـــد والرغبة فى الانتقام ..

الرئيس — أعمل حسابك انك تخلص ، لآن احنا عندنا أعمال أخرى .

الدفاع — أنا عارف أنى حاصعب عليكم وواثق من هذا ...

الرئيس — احنا عندنا أعمال أخرى فخلص بأه ...

الدفاع — طيب بس خلونى فى هذا الأمل على الأقل ... اتركونى فى هذا الأمل ... والله يكون فى عوننا ... أنتم علماء نفس ... والشاهد الصادق تنم عباراته عن الصدق فى قوله وفى مظهره . والشاهد الذى يبغى كيدا ينم مظهره وينم قوله عن هذا الكيد . وهذه الخبيئة فى نفســـه ... يقول الدكتور أنيس الخشن تشهيرا — وهو عابث بالقسم العظيم الذى أقسمه أمامكم — ان الدكتور النقيب منع صلاة العيد فى جامع المستشفى ، وهذه الواقعة بالذات كاذبة وأنا أشهد على كذبه وعلى استعداد لأن أقســم اليمين على صحة قولى .. فلقد كنت رئيسا للاخوان المسلمين فى مدينة الاسكندرية . وفى المناطق التابعة لها طبقا لتقسيم الاخـــوان المسلمين لمناطقهم .. وتعودت وتعود الاخوان أداء صلاة العيد دائما فى هـــذا المسجد .. هل تعرفون لماذا ؟ لأنه يحيط به فضاء كبير من جميع الجهات . وكان هذا الفضاء هو المكان الوحيد الذى يتسع لحشود الاخوان المسلمين فى مدينة الاسكندرية ، اذ أننى كنت حريصا على أن يحتشد فى صـــلاة العيد أكبر عدد من الاخوان المسلمين طبقا للسنة النبوية الشريفة .. **فالآن يا حضرات القضاة الأجلاء** .. يوجد فى مدينة الاسكندرية عشرات الألوف من الاخوان المسلمين الذين قرأوا شهادة هذا الرجل بالأمس فى صحف اليوم ، ويعتقدون صادقين أن هذا الشاهد حنث بيمينه أمامكم بالأمس .

المتهم — تسمح يا سيدى الرئيس .

الدفاع — والنبى يا دكتور أرجوك بلاش مقاطعة ... فان لم تصدقوا ما أقول فسبيل الاثبات ميسور لكم . ومن رأيى أنه كان على المدعى العام أن يتحقق من واقعة منع الصلاة فى الجامع ، فلو انه ذهب وتحقق بنفسه لوجد الآلاف ممن يدلونه على الحقيقة ...

لذلك فانا أرجو ان ساوركم شك فيما أقول ، أن تتحققوا مما قررته .

المتهم ــ تسمح يا سيدى الرئيس .

الدفاع ــ أرجوك يا دكتور ألا تقاطعنى . . وأنا استشهد بجميع الاخوان فى الاسكندرية بل أستشهد بسكان حى الحدرة بالذات . . فهولاء يشهدون بكذب ما قرره الدكتور أنيس الخشن بالأمس . . مثل ثان . . قال لكم فى عبارة هازئة لا تليق بشاهد جد ، ولا تليق بشاهد يمارس مهنة الطب . . بنات الذوات وأبناء الذوات . . وكان فاكر أن المحكمة بتاكل من الكلام ده . . احذروا هؤلاء المنافقين . لقد كانوا فى الماضى منافقين وهم فى الحاضر منافقون . . احذروهم . . انى أقولها كأخ . لم يكن لى غرض فى الماضى ، وليس لى غرض الآن ، ولن يكون لى غرض فى المستقبل ، الا مصلحة هذا البلد . . . قال . . ان النقيب بعث ابنه اللى بيتعلم فى كلية فيكتوريا الى لندن ليدرس الطب على نفقة الدولة . . وقد كذب الرجل . . وكذب الرجل بيقين . . لقد سافر الدكتور أدهم ابن الدكتور النقيب الى انجلترا فى أول يناير سنة ١٩٤٥ وعلى نفقة والده . وقد كان طوال الفترة التى قضاها هناك مثال التهذيب والأدب . . وجاءت تقارير جامعة كمبردج تشيد بمثابرة هذا الشاب مثابرة عجيبة على الدرس . فطلبت ادارة البعثات فى لندن فى صيف سنة ١٩٥٠ أن يكمل تعليمه فى الفترة الباقية . . وسترونها عاما وشهرا على نفقة الحكومة . بشرط أن يتخصص فى الجراحة . . فقبل الرجل . وشاءت ارادة الله ــ لذكائه ومثابرته ــ ألا يبقى على نفقة الحكومة الا عاما وشهرا . . تخصص فى الجراحة فعلا كما اشترطت ادارة البعثات . . وأنا أقرر هذه الواقعة وأطلب الى حضراتكم أن تتحققوا من صدقها . والأمر ميسور عليكم فلا أيسر على المدعى العام من أن يتصل بادارة البعثات حتى تسرد له الحقائق التى تشرفت بذكرها لكم ، وذلك لكى تقتنعوا بأن هذا الشاهد كان حانثا فى يمينه . عابثا بقوله أمام حضراتكم ــ مرجعا وفعلا ــ وان عباراته كانت هازئة عابثة فى مكان لا يحتمل العبث بمثل هذه العبارات . . وأظن أنه قد تبين لكم كذب قوله فى هذه الواقعة باعتراف المدعى العام نفسه . . وهل ذمة الشاهد تقبل التجزئة . . وعلى سبيل التشفى أيضا ، قال لكم ان الحفلة الخيرية التى أقامها الدكتور النقيب فى حديقة المستشفى وفنائه كان فيها الملك . وكانت فيها راقصة . ولكن الشاهد التزمت بالدين قال . . اسمحوا لى ألا أذكر أسماء الراقصات . . ليه يا أخى ؟ . . ما هى أسماء الراقصات معروفة . . يعنى الرجل يقول الحق ويخاف من ربنا !! يا سلام . . أنا كنت أحد الذين شهدوا هذه الحفلة .

ولقد كانت من أنجح الحفلات الخيرية فى مدينة الاسكندرية . وكان الملك السابق فيها حقا . ولكنه لم يطل البقاء . اذ هو لا يطيق أن يبقى وقورا فى مكان تحت أنظار الناس .. لقد ترك الحفلة قبل الساعة الحادية عشرة وانصرف .. ولا كان فى الحفلة راقصات ولا سهر مع راقصات ، ولا كان فيه حاجة من دى أبدا .. الى آخر الخرافات التى تخيلها الشاهد أمس .. وأنا أشهد على صحة قولى مئات من أفاضل الناس فى الاسكندرية الذين حضروا الحفلة . فقد كان فيها عدد كبير من الأطباء والمحامين وشهدوا الحفلة .. أشهد هؤلاء جميعا وأشهد كل من أسهم فى هـــذه الحفلة بما يستطيع ، على صدق قولى وكذب دعوى الشاهد .. ولكن الشاهد الحاقد لابد من أن يتخيل ، فيتخيل هذا الخيال البغيض .. ومع ذلك .. هل جرأ الدكتور أنيس الخشن على أن يقول انه رأى الملك وهو يصعد مع الراقصة . وهل جرأ على أن يقول انه رأى الراقصة تتبع الملك ؟ كلا .. ولكنه قال .. أنا سمعت .. وسمعت من من ؟!.. يقول هو .. سمعت من الممرضات اللى بيقال عنهم انهم كانوا مظهر البلاء ، فهو حتى فى هذا الذى تخيله لم يذكر واقعة رآها بعينه ، حتى تعتبر أقواله شهادة ، أو سمعها بأذنه من شهود مشهود لهم بالصدق والأمانة حتى يمكن أن ينطوى هذا القول على دليل .. ولكنـــه يلوذ بالشائعات .. وعليه .. فيجب ألا يؤخذ بشهادته .. **خذوا يا حضرات القضاة الأجلاء** ، أعانكم الله وأعاننى ، مثلا جديدا على أن هذا الشاهـد يجب ألا تأخذوا بشهادته ... قال من ضمن ما قال .. قال .. وأنا كمان تحريت فوجدت أن بعض أثرياء اليهود الذين قبض عليهم بعـد حرب فلسطين .. — وحرب فلسطين دى كانت فى ســـنة ١٩٤٥ وما بعدها — وحضرته ترك المستشفى فى سنة ١٩٥٠ — ...

المدعى العام — لم يقل الشاهد عن حرب فلسطين شيئا ، ولكنه تكلم عن أيام الحرب العامة ...

الدفاع — الحرب العامة يا راجل كانت حرب اليهود .. هو قبض على اليهود الا فى حرب فلسطين ؟

الرئيس — أيوه .. أيوه ..

الدفاع — قال .. ان بعض أثرياء اليهود الذين قبض عليهم أبان حرب فلسطين كان فيهم ناس ، النقيب جابهم المستشفى ، وكانوا يقيمون بالمستشفى ويدفعون أجرا لذلك ، بدلا من الاعتقال .. الكلام ده أفهــم أن يقال فى قهوة .. أما أن يقال هنا أمامكم فغير لائق .. أرجو ألا تتركوه .. يعنى ايه ده ؟! ... يعنى النقيب وزير الداخلية والا ايه !؟ .. من أين له سلطة

احضارهم من السجن وجعلهم يقيمون فى مستشفى المواساة ؟! .. يبقى النقيب جابهم المستشفى ازاى ؟! .. وقد ثبت من بعض الأوراق أن الذين أرسلوا الى المستشفى .. مش النقيب اللى جابهم ، انما الذين قبضوا عليهم هم الذين أرسلوهم الى المستشفى .. وأرجوكم اعفائى من الأسماء ، واذا أردتم الحقيقة فلكم أن تعرفوها من الداخلية .. ثم ثبت أن من دخل المستشفى هو مريض يهودى واحد .

الرئيس ــ مين اللى بعتهم ؟.. وزارة الداخلية ؟

الدفاع ــ اذا كنتم عاوزين تعرفوا الحقيقة ، تقدروا تجدوها فى وزارة الداخلية .

الرئيس ــ طيب قل لنا مين اللى بعتهم ؟

المتهم ــ اللى كان متولى أمر المعتقلين اليهود ، الداخلية طبعا ، وكانوا بيودوهم فى معتقل أبى قير .. واللى دخل فى المستشفى واحد يهودى بس .. واحد بس ، واللى جابه هو حكمدار البوليس ، واترجى المستشفى انه يجى بحرس وكانت حالته حالة واحد مريض بمرض خطير خالص .. كان عنده جيب بالبلعوم .. واحنا لم نعالجه فى المستشفى . وفضل لغاية ما سافر انجلترا ، واحنا رفضنا قبوله فى المستشفى ، لأنه بيزعج المرضى . لأنهم طلبوا منا اننا نخلى معاه الحراس فى المستشفى .

الدفاع ــ اذن لقد تمخض الأمر عن يهودى واحد وقد نقل الى المستشفى بأمر الحكمدار ولا دخل للدكتور النقيب بهذا الموضوع .. لقد قال الدكتور الخشن .. الواحد ازاى يقعد فى المستشفى دى خمسة شهور . ده يا يتعالج أو يروح يموت أحسن .. اذن ومن أقواله هو .. يثبت أن هذا المريض اليهودى لم يمكث فى المستشفى خمسة شــهور .. ولو أن مثل هذا القول صدر من رجل من رجال الشارع لاستنكرناه ، فما بالكم وهو يصدر من طبيب .. لا يخجل من أن يصرح به فى المستشفى .. ده أنا على كده كان زمانى مت .. ده أنا عيــان من ديســمبر سنة ١٩٥٢ .. هل هذا كلام يصدر عن طبيب ؟! .. واذا أضفنا الى هذه الحقائق التى تشرفت بعرضها على حضراتكم أكاذيبه فى خصوص البولنديات ، لتبين لكم مدى ما وصل اليه هذا الرجل من حقد .. نحن نريد أن تكون ممرضاتنا ممتازات .. ولكنا لم نصل بعد الى هذا الفن .. التمريض فن .. ولكنا لم نصل بعد الى الدرجة المطلوبة .. الراجل ده كان حيموت .. ده كان بيضطر أنه يسافر الى الخارج ويتعرض للأخطار علشان يجيب الممرضات .. واذا أضفتم تعبيراته وتخيلاته فى خصوص هذه الوقائع جميعا ، ليصور لكم أقصوصة خيالية ، سداها ولحمتها

الكذب ، وهدفها الافتراء والنيل من هذا الرجل ، خرجت بنتيجــــة لا أشك فيها لحظة .. وهى أن شهادة هذا الشاهد لا تصلح سندا لأى اتهام فى الوجود ، مهما تفه هذا الاتهام ... وأظنكم لاحظتم كما لاحظت أنا .. ان الشاهد لم يقل انه رأى منكرا بعينه .. بل قال انه كان يسمع عن حكاية استعراض البولنديات .. ولقد سأله سيادة الرئيس .. أنت شفتهم . فرد بالنفى .. وقال انه بيسمع هذا من الممرضات .. أى أن واقعة واحدة لم يرها الرجل بعينه ، ولم يسمعها مباشرة عن الشهود عليه .. واذن فكل ذلك لايعدو شائعات ورجـم بالغيب ، **وكما قلت** لكم .. نحن الآن ضحايا الاشاعات ، فيجب أن نكون أشد الناس كراهية للاشاعات . والغريب فى الأمر .. أن الأمة دى زى اللى ربنا خلقها لكى تكون معمل تفريخ للشائعات !.. القصة بعد خمس دقائق تبقى حدوته طويلة لها وقائع وأذيال وأطراف .. اننا الآن نحارب الاشاعات ، وبناء عليه فيجب ألا ننصت الى ما قاله هذا الشاهد .. هذه هى شــهادة الدكتور أنيس الخشن .. وأنا الآن سأستعرض أقوال الشاهدين الآخرين .. ولأبدأ بشهادة الأستاذ نجيب الهلالى .. لقـــد سمعنا وسمعتم حضراتكم شهادة الأستاذ نجيب الهلالى .. والذى سمعناه لم يكن فى الواقع شهادة فى القضية ، بل كان دفاعا عن نجيب الهلالى وعن بعض تصرفاته ... أنا باشعر **ان من ضمن مميزاتكم ، أنكم لستم قضــــاة محترفين** . ولذلك أحس بأننى أخاطب أخوة مش ناس لابسين أوسمة .. هل ما سمعناه بالأمس ، وما ذكره حضرته فى التحقيق يعتبر شهادة ؟.. وهل يمكن أن تدين هذه الشهادة ــ ان كانت هى شــهادة ــ الدكتور النقيب ؟.. أم هى دفاع عن تصرفات حضرته ، حين ولى الحكم وما فعله أثناء توليه الحكم .. ايه أقواله ..؟ القصة مملة مكتوبة فى ست سطور فى ملفات التحقيق .. حافظ عفيفى اتصل به فى التليفون ثم قابله .. ثم حدثه وقال له ان الملك عاوزك تعين الدكتور النقيب وزيرا للصحة .. ثم يقول ان الدكتور حافظ عفيفى أعاد عليه الحديث مثنى وثلاث ورباع .. ومن صفحة الى صفحة .. فى هذه القصة المملة .. طيب .. وبعد أيها المحامى القديم الذى يعرف معنى الشهادة !!.. وبعد .. لقد رفض هذا الطلب ولم يعين النقيب وزيرا .. اذن ما ذنب النقيب ... هــل سعى اليك الدكتور النقيب فى أن يعين وزيرا ؟ لا .. وهو لم يعين بالفعل .. اذن ما جدوى هذه الشهادة وما دلالتها .. حضرة المدعى العام لم يعجبه الحال .. لقد وجد ست صفحات فقط ولم يخرج بنتيجـــة ، فقال له .. بس قل لنا انت مرضتش تأخذه ليه ؟ فقال .. لسببين .

السبب الأول _ أننى قرأت فى الصحف انه كان اشترى أرض من أراضى الحكومة . والسبب الثانى _ السمعة العامة . ووظائف الوزراء يجب ألا يتولاها الا الأشخاص الذين لم يتعلق بسمعتهم العامة ريبة أو مظنة . هذا هو ما انتهى اليه رجل .. كان رئيس الحكومة فى هذا البلد .. أما السبب الأول ، فقد ثبت أنه غير صحيح . فالدكتور النقيب لم يشتر فى حياته سهما من أطيان الحكومة .. أما السبب الثانى وهو السمعة العـــامة ..

الرئيس _ ألم يشتر أرضا فى مريوط ؟

الدفاع _ أبدا .. ولا سهم .. أما السبب الثانى وهو السمعة العامة .. فردى عليه أن عبارة السمعة العامة لا يمكن أن تكون دليلا .. والأستاذ نجيب الهلالى كمحام قديم يعلم ذلك ويعلم .. ودعونى أجهر بهذا .. اننـــا لو حكمنا عليه بالسمعة العـــامة .. لما كان نائبا ولا شيخا ولا وزيرا ولا رئيسا للحكومة ...

الرئيس _ أرجو الدفاع للمرة الثانية ألا يتعرض للشهود والا يجرحهم .

الدفاع _ أنا أجرح شهادة شاهد اثبات .

الرئيس _ لا بلاش تتعرض للشهود .

الدفاع _ أنا متنازل عنها .

الرئيس _ يمكن انت زعلت علشان كلمة لص ؟

الدفاع _ هذه تعبيرات لا يفهمها .. والا بلاش .. أريد أن أقول ان السمعة العامة لا تكون .. خصوصا اذا ما صدرت من محام ..

الرئيس _ بلاش مقدمات وامسك فى الوقائع على طول ..

الدفاع _ وهو كذلك .. لقد قال لنا بالأمس ان الأستاذ فريد زعلوك ذكرنى بواقعة حصلت فى سنة ١٩٤٢ .. وجه رئيس حكومتنا السابق يقول لنا الحدوتة الطويلة .. وأنا فى الواقع أرى أنه من تضـــييع الوقت أن أتمشى مع أقواله لأنها لا تستأهل ذلك .. لقد جاء الرجل بالأمس ليدافع عن نفسه ، لا لكى يشهد .. ومع ذلك قال .. أنا الاشاعات لا أبنى عليها حكمى .. طيب كويس .. اذا كنت تقرر أن الشائعات لاتبنى عليها حكمك فما بالك قد كبدت نفسك مشقة الحضور لكى تحـــدثنا عن شائعات .. لقد تكلم عن سمعة الوزراء .. وأنا أرد على ذلك فأقول ان أحد الوزراء كان مشهورا عنه أنه « دون جوان » المملكة المصرية .. وده كان من مساوىء العهد الماضى ... أنا لازم أتكلم معاكم بكل صراحة ...

ده كان مبسوط من هذه التسمية ، وكان مسمى نفسه « دون جوان » المملكة المصرية . . . وهذه هى السمعة التى كان يحافظ عليها الهلالى !! . . وغيره وغيره . . أنا لا أريد أن أتزيد . . فأنتم فيكم فطنة . . وأنا أعتمد عليكم . . وأصارحكم أن ما أدلى به الأستاذ الهلالى لم يكن شهادة . . هل نحن نسينا الوثيقة . . ده عمل فيها فاروق اله . . وطبعا أنا بأقصد وثيقة تشكيل الوزارة . .

الرئيس ــ لترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين بعد الظهر)

(وأعيدت فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر)

الدفاع ــ كدت أكتفى من مناقشة أقوال الشاهد الثانى السيد أحمد نجيب الهلالى ولا أرى مبررا **ياحضرات القضاة الأجلاء** لتضييع وقتكم بسماع أقوال لا يمكن أن ترتفع أمام ضمائركم النيرة .

أنتقل بعد ذلك الى أقوال الأستاذ حسين فهمى . أسألكم وأسأل حضرتى المدعيين هل أقوال الأستاذ حسين فهمى فى الجوهر وفى الحقائق التى قررها بصفة يقينية ، وفى تلك التى أساسها على الشائعات ؟ اذ أن الاشاعات هى عدو لنا جميعا ولا يجوز أن يكون لها وزن فى ميزان هذه المحكمة بنوع خاص . فماذا قرر هذا الشاهد من شهود الاثبات ؟ قال : انه عرف الدكتور النقيب من عام ١٩٣٢ . كما قال فى أقواله فى التحقيق . ولا أدرى أن كان ذكر ذلك بالأمس أم لا . ولكنه ذكرها يقينا فى التحقيق ، وانه كان يزوره فى المستشفى وفى عيادته الخاصة من لدن هذا التاريخ . كما قال ان الدكتور النقيب على الرغم من أنه لم يمكث فى مدينة الاسكندرية حتى هذا التاريخ الا أعواما قليلة ، كانت له سمعة ومكانة مرموقة كطبيب . **هذه هى الحقيقة الأولى** . أحب أن أقف بكم هنيهة فى دلالة هذه الوقائع التى صدرت عن الشاهد وعن يقينه وعن اقتناعه الخاص ، ومن ثم فهى تدخل فى مدلول الشهادة الصحيحة .

دكتور له عيادة وله مستشفى ، يتردد عليه كبار القوم مثل الأستاذ حسين فهمى . رجل مثل هذا . . يقرر أمام محكمة الثورة ان الدكتور النقيب كان دكتورا ممتازا ذا مركز ممتاز فى مدينة كبرى كمدينة الاسكندرية . هذه هى دلالة الواقعة الأولى **يا حضرات القضاة الأجلاء** . أنتقل بكم بعد ذلك الى **واقعة ثانية** قررها أيضا على سبيل اليقين والجزم . قال : انه مر بجمعية المواساة زمن عصيب وقد كان حقا زمنا عصيبا فى الأعوام ٣٥،٣٤،٣٣،٣٢ . الى ما قبيل الحرب الثانية . كانت تمر بمصر

فى هذه الآونة أزمة طاحنة لا أخالكم قد نسيتم أثرها . اذ اشتدت الأزمة، وأثرت على المؤسسات الخيرية التى تعيش من استنداء أكف المحسنين . . والمحسنون اذا قل ما لهم قل عطاؤهم . فقال ان الدكتور النقيب انضم الى الجمعية كمجاهد فى سبيل رسالتها القومية . ثم قرر حقيقة كبرى **يا حضرات القضاة الأجلاء** . وهى فى نظرى كفيلة بأن تلقف كل شىء ان وجدتم فى سلوك الدكتور النقيب شائبة ما .. قال ان أول من فكر فى انشاء هذا المستشفى هو الدكتور النقيب . وقال انه قارن الفكرة بالعمل. فبالرغم من أن التفكير فى هذا الوقت كان تفكيرا خياليا . فجمعية تكاد تتضور جوعا لقلة المال الذى فى يدها ، دأب الرجل ، وظل يرسم الخطط . ثم رأى أن ينشىء مستشفى على أحدث النظم . فقال بأننى أسافر الى الخارج وأحضر رسما لمستشفى على أجمل ما تكون المستشفيات الحديثة . فانتقل الى الخارج . وفى هذا الخصوص يسرنى أن أذكر لكم ان الدكتور أنيس الخشن قال فى أقواله فى التحقيق ، لا فى أقواله أمامكم ويظهر ان هذه غلطة تفيد الدكتور النقيب . فتعمد أن لايذكرها ، قال : أن الدكتور النقيب جاء برسم على نهج مستشفى مارتن لوثر فى ألمانيا ! وفعلا جاء الرجل بهذا النظام الموجود الآن على الطبيعة الذى يشهد ماديا بأنه مثل لمستشفى من أرقى مستشفيات العالم .

الواقعة الثالثة ـ يحدثنا بعد ذلك الأستاذ حسين فهمى بأن الدكتور النقيب بعد أن عاد من أوروبا أختير مديرا للمستشفى بالاجماع . ولم يكن الرجل فى هذا الوقت أى فى عام ٣٥ أو قبل ذلك بقليل من أصحاب الجاه ولا أصحاب النفوذ بل لم تكن له عائلة . مجرد عائلة فى مدينة الاسكندرية . كما كان الملك السابق الطاغية يعبث فى انجلترا ! ويقرر الأستاذ حسين فهمى أنه اختير فى هذا الوقت بالاجماع .. بالاجماع من أفاضل القوم فى مدينة الاسكندرية من أمثال الأستاذ حسين فهمى . فكان هذا الرجل ـ وارحموا شيخوخته ـ يعلم أن المتهم أمامكم ليس يا حضرات القضاة الأجلاء ـ مجرد تحقيق .. هذه حياة بشرية تولد وتنشأ .. وأولاد ، يسر الله لها الأمر لكى تقضى الحياة كما قرر لها الله . ارحموا هذه الشيخوخة . كان هذا الرجل هو كل شىء فى المستشفى . اذ كان المستشفى مفلسا . كان مديرا وتمورجيا ودكتور عيون وجراح اذن ، وأمراض جلدية ... كان مجموعة أطباء فى طبيب واحد .. كان دائما فى المستشفى يحرك كل شىء . فالذى جاهد فى وقت العسرة ... ده ربنا فضله .. والذين يجاهدون فى وقت العسرة يفضلون على من يجاهدون فى وقت الرخاء . والرجل جاهد فى وقت العسرة .

جاهد أعواما طويلة حتى استقر هذا الصرح الشامخ على أساس سليم .

وفى هذا المقام **يا حضرات القضاة الأجلاء** ، أذكر لكم واقعة أعلمها أنا، كما يعلمها رجل عادل تتصلون به وهو الأستاذ سليمان حافظ . بعد أن بدأ العمل فى المستشفى فرغ المال من أيدى الجمعية وكان الاقبال على المستشفى لا يزال قليلا . وكانت الدنيا فى أزمة طاحنة كما قلت ، فهل تعلمون أنه حجز على جميع أجهـــزة وأدوات المستشفى ؟ هل تعلمون أنه حجز على جميع متعلقات جمعية المواساة الاسلامية فى مدينة الاسكندرية ؟ هل تعلمون انه رفعت دعوى وأشهر افلاسها . صحيح أن الجمعيات الخيرية لا يشهر أفلاسها — أحسن الادعاء يزعل — وانما أقصد تصفيتها .. وزميلى الفاضل الأستاذ سليمان حافظ ، رفعت احدى قضايا الحجز من مكتبه . وأنا كمحام فى هذا الوقت فى مدينـــة الاسكندرية ووثيق الصلة الى أبعد حد بالأستاذ سليمان حافظ ، كنت أعلم هذه الحقيقة !!

مرت هذه الكارثة . واحتملها الدكتور النقيب كالمؤمنين الصابرين ، حتى اجتازت الجمعية واجتاز المستشفى هذه المحنة . وهذه حقيقة ثالثة فى أقوال الأستاذ حسين فهمى .

الحقيقة الرابعة . قال لكم ان الدكتور النقيب كان مثـــلا للمدير الحازم فى ادارة المستشفى من الناحية الفنية والناحية الادارية . وقد رأى حضرة الرئيس الفاضل أن يستوضحه فى هذه المسألة . اذ لم يكن قد سمع بعد حقيقة الواقع الا ماشهد به الشهود السابقون ولا فيمـــا تضمنه ادعاء المدعين . فأصر على أن ادارة الدكتور النقيب كانت مثال الحزم ، وكان مخلصا فى ادارته المستشفى الى أبعد حد .

حضرات القضاة الأجلاء .. هذه هى الحقائق المادية التى انطوت عليها شهادة الشهود . ما عدا ذلك مما ذكره فى التحقيق ، أو مما ذكره أمام حضراتكم لا يعدو أن تكون شائعات . قال انه بعد أن ترك الدكتور النقيب المستشفى فى أواخر سنة ١٩٥٢ تأدى اليه نبأ بعض الشائعات من انه كان هناك جناح للملك السابق ، وقال انه سمع ! وأنا أقول لكم نحن فى أزمة عالجوها وأنا عارف انكم حتعالجوها منتصرين ان شاء الله . قال لكم انه سمع بعد أن ترك النقيب المستشفى ، بأنه كان هناك جناح الملك وانه سمع بعض ما كان يتردد على ألسنة الناس والأطباء . سمع باشاعات واشاعات ، وكما قلت لكم لا يمكن أن يبنى عليها شىء . وهى فى أقوال الشاهد جاءت عابرة ، وجاءت بعد أن ذكرت هـــذه الحقائق جميعا . فضعوا فى ميزانكم الدقيق الحقائق التى ذكرها فى كفـــة ، والشائعات فى كفة أخرى . ولا شك أن كفة الحقائق سترجح مرات ، كفة هذه الشائعات . ومن ثم **يا حضرات القضاة الأجـــلاء** ، لا أعدو

الحقيقة مثقال ذرة ، ان قلت لكم ان شهادة الأستاذ حسين فهمى كانت برمتها لصالح الدكتور النقيب . وتؤيد دفاعه تمام التأييد . أما ماشاع وذاع ، فكما قلت لكم حتى المظاهر تنقصها .

أضيف الى ما ذكره الأستاذ حسين فهمى أمام المحكمة ، والى ماذكره فى التحقيق حقائق أخرى تجدونها فى الكتاب هنا « مشيرا الى كتاب مع الادعاء » ـ أطلب اليكم كقضاة ـ وكأمل لهذه الأمـــة ـ أن تطلبوا الى المدعين بالحق المدنى أن يكونا منطقيين مع أنفســـهما . أما أن تكون العبارات المدونة فى مجلس ادارة المستشفى صحيحة فهى حجة للدكتور النقيب . وبالتالى تنقض هذه الادعاءات ، وأما أن تكون غير صحيحة فكان يجب على حضرتيهما أن يقدما لكم أعضاء مجلس الادارة اذ لا أفهم هذه التفرقة . ثم هذه تدخل فى ادعائهما فالادعاء موضوع انشاء « افساد الحكم » . كلام لتلميذ فى المدرسة يكتب فيه طول السنة الدراسية ولايشبع . واذا كانت هذه الادعاءات بهذا المدى من الاتساع فكان يجب على حضرتيهما أن يقدما أعضاء مجلس الادارة . فان كانا يعتقدان أن ما اشتمل عليه هذا الكتاب صدقا وهو صدق حقا ، ما جاز لهما أن يطعنا فيما اشتمل عليه هذا الكتاب .

ومع ذلك .. ممن يتكون مجلس ادارة مستشفى المواساة ؟ هــذا المجلس **يا حضرات القضاة الأجلاء** . مكون تكوينا حكوميا . فيمثل الحكومة المصرية ثلاث من وكلاء الوزارات . ثلاث لا واحد . الدكتور شوشة . والدكتور محمد أبو العلا . والدكتور نظيف . دائما يشمل على ثلاثة من وكلاء الوزارات . يمثلون الحكومة . غير نفر من أفاضل الناس فى مدينة الاسكندرية كالأستاذ حسين فهمى . فهل هؤلاء جميعا لا ضمائر لهم ؟ ان كانوا كذلك ، فلماذا قدمتم الدكتور النقيب وحده . فهذا المجلس بحكم تشكيله ، هو مجلس كان يصدر قرارات صحيحة طبقا للثابت فى هذا الكتاب .

ومع ذلك آية الخلاف اللى بين الدكتور النقيب وبين ديوان المحاسبة؟ صدقونى كمواطن ـ وكرجل خابر الحياة القانونية على الأقل ـ ديوان المحاسبة بدا كما بدأت مصلحة الضرائب . أنا كان عندى قضية رجل بائع لب . تصوروا ان مصلحة الضرائب تقول ان ايراده فى السنة كام . قالت ان ايراده ١٠ آلاف جنيه . تصوروا ان المحكمة استساغت هذا القول ولم يلغ الحكم فى الاستئناف الا بعـــد أن ذقت الأمرين . ديوان المحاسبة ناس معاهم شهادات ودبلومات فى كلية التجارة يعرفوا يجمعوا ويضربوا ويطرحوا .. وماشيين على روتين الحكومة . وما جاوزوا هذا

الروتين أو ابتعدوا عنه ، فهو فى نظرهم الحياة . ولحسن الحظ قيادتكم أعلنت المرة تلو المرة بأنكم ستحاربون الروتين الحكومى . بل أعلنتم بأنكم لن تتبعوا هذا الروتين فى خصوص مديرية التحرير . ولا شك أن هذه التصريحات أبلغ رد على مناقضات ديوان المحاسبة التى سأتحدث عنها بعد قليل . انتهينا من الشاهد . وأثبت لكم ان قرارات مجلس الادارة كانت صحيحة وسأضرب لكم مثلا عن قرار فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ كان الدكتور النقيب انتهى من تأسيس المعهد الطبى الذى هو أعجوبة الشرق وثانى معهد فى العالم كله . فطلب من مجلس الادارة ـ الدكتور شوشة نفسه طبقا للثابت فى المحضر ـ منح الدكتور النقيب ٥٠ جنيها فى الشهر كمرتب له على ادارة المعهد الجديد ، ثم ذكر مجهود الدكتور النقيب بما يستحقه من الشكر والتقدير . فهل تدرون حضراتكم ماذا كان رأى الأستاذ حسين فهمى طبقا للثابت فى المحضر .. ٥٠ جنيها ، ٥٠ جنيها ايه .. ده احنا لو أعطيناه الـ ٥٠ جنيها فوق مرتبه من أجل ادارة مستشفى المواساة وحده لكان أقل مما يستحق. وأيده فى ذلك باقى الأعضاء . فخجل هذا الرجل وسكت ولم يقدر يقول اعطونى ٦٠ جنيها ولا ١٠٠ جنيه ! دارت الأيام دورتها ودار الفلك دورته . وترك الرجل المستشفى . هل تعلمون ما هو حادث الآن .. عين الدكتور محمد أبو العلا لادارة المعهد بـ ١٠٠ جنيه فى الشهر . هذه صورة أتشرف بتقديمها اليه للدلالة على أن هذه القرارات لم تكن تحت تأثير ما . الا تحت تأثير الدافع الذى أحسه رجال الادارة فى اخلاص هذا الرجل وتفانيه تفانيا عجيبا فى ادارة المستشفى وفى انشاء هذا الصرح العالمى .

أنتقل بكم بعد ذلك الى شاهد وهو الدكتور يوسف رشاد . وصدقونى ان قلت لكم اننى لا أعرف هذا الرجل من قبل ، كما أعرف الدكتور النقيب اذ أننى بحكم حياتى التى اخترتها لنفسى كنت بعيدا عن الناس . وأنا أعتقد أن الدكتور يوسف رشاد نطق بلسان الحقيقة اذ أكد الصفات الطيبة للدكتور النقيب فى ادارة المستشفى ، كما نفى عنه كل سوء فيما زعمه الدكتور أنيس الخشن وأخوانه . وأنا أمثل الدكتور أنيس الخشن واخوانه باخوة سيدنا يوسف . جاءوا أباهم باشاعات عن أخيهم يوسف وهم ظالمون . قال يوسف رشاد أنه كان وثيق الصلة بالملك . وما فى ذلك نزاع . وقال انه لم ير سوءا فى ادارة المستشفى وفى جميع المرات التى ذهب فيها مع الملك السابق الى هذا المستشفى لم ير سوءا . وفى كل مظنة سوء ، وكل ريبة فيما زعمه شاهد الاثبات

الاول فى خصوص هذا الرجل • كما قرر الرجل صدقا بأن عـــلاقة الدكتور النقيب بفاروق لم تتعد أن تكون علاقة رجل بطبيب • وهذا الرجل كان مملوءا بعقد نفسية . فاذا قال لكم الدكتور النقيب ان هذا الرجل توهم أنه جراح لا يشق له غبار ، وكانت حوادثه التى تستدعى الجراحة أكثر من أن تعد ، والدكتور النقيب لم يقلها لى • وانما نستطيع أن نستنتج • وفى استطاعتنا لو تصورنا هذا الذى كان يحدث تحت سمعنا وبصرنا ، أن الدكتور النقيب علامة فى هذا الفن •

والشاهد الثانى الدكتور أبو العلا ــ هـــذا الرجل وكيل وزارة الصحة الآن ، وليس من المستساغ عقلا أن يحابى الدكتور النقيب ، فهو بحسب ثقافته ــ وبحكم المنزلة الكبيرة التى يشغلها كوكيل وزارة فى وزارة الصحة تنتفى أقواله عن الريبة والشك • وقرر هذا الشاهـــد أيضا حقائق يقينية عن حسن الادارة فى أجمل صورها • ومن ناحية الفن ومن ناحية الادارة ومن ناحية الحزم ، كما قرر أن القرارات التى كان يصدرها مجلس الادارة كانت تصدر بعد بحث ومناقشة • وأيده فى ذلك الاستاذ حسين فهمى ، بأن قرر هو أيضا بأنه لم يقع علينا أى تأثير ، وأنهم ما كانوا يقبلون أن يؤثر عليهم فى اصدار هذه القرارات •

شاهدان ذكرا حقائق تأيدت بأقوال الأستاذ حسين فهمى ، وهو شاهد الاثبات • كما تأيدت بالحقائق الاخرى ممـــا تشرفت بذكرها لحضراتكم •

فى الجلسة الاولى ، كنت طلبت اليكم استدعاء الدكتور عدلى قطرى مدير مستشفى المواساة الحالى ، فلما سألنى حضرة الرئيس عن الواقعة التى أشهد عليها هذا الشاهد والآخرين ، قلت له اننى أشهد الثلاثة على واقعة واحدة . فرأيتم ما دامت الواقعة واحدة ، الاكتفاء بشهادة الدكتور أبو العلا • وقد شاء حسن الطالع أن أجد أقوال الدكتور عدلى قطرى فى قضية الغدر ، فقد سئل أمام محكمة الغدر فى جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٢ ــ فقرر هذا الرجل ــ واسمحوا لى أقرأ عليكم سطورا أو بعض سطور : « أنا أشتغل فى المستشفى من سنة ١٩٣٩ • واللى أقدر أقوله ان ادارة الدكتور النقيب ادارة حكيمة وكان العمل فى مدتها ماشى بكل نظام • ولكن فى المدة اللى كانت المستشفى بدون مدير بعـــد خروج النقيب تدهور الحال فى المستشفى مع أن الاطباء كانوا همه بذاتهم الذين كانوا يعملون مع الدكتور النقيب » •

هذه شهادة المدير الحالى **يا حضرات القضاة الاجلاء** • ولا أظن ان انسانا يمكن أن تمتدح ادارته على أكمل من هذه الصورة التى نطق بها الدكتور عدلى قطرى •

سئل أمام المحكمة : هل الدكتور النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٤٠ الف جنيه • وقد سدد الرجل من قبل ١٨ ألف جنيه كان المستشفى مدينا بها طبقا للثابت فى دفاتر المستشفى • فيكون الدكتور النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٥٨ الف جنيه • فما مقدار الرصيد الآن ؟ وكان ذلك بعد عام وشهر أو أكثر منـــذ ترك الدكتور النقيب المستشفى • فكان الجواب أن الرصيد الان ــ وهذا الكلام كان فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٣ ــ ١٣٢ر٤٧٢ جنيها و٩٣٦ مليما • أى أن ال ١٤٠ الف جنيه النقدية التى تركها الدكتور النقيب بخلاف ال ١٨ الف جنيه التى سددها نقصت فى خلال عام حوالى ٨ آلاف جنيه • يقول مدير المستشفى أنه على الرغم من أن الاطباء هم هـــم •• ساءت ادارة المستشفى • وتدهورت حالته ! وســـئل هل لاحظت أن ادارة المستشفى كانت تحترم اللائحة ، أم كانت تخبط خبط عشواء •• فأجاب : أعتقد أنها كانت تحترم اللائحة • واللائحة كان فيها اختصاصات واسعة • هذا غير اللائحة الموجودة الآن • بعد خروج الدكتور النقيب وضعت لائحة جديدة •

س ــ هل كان هناك عبث بأموال المستشفى ؟

ج ــ ما أفتكرش •

أظن يا حضرات القضاة الأجلاء : فى هذا القدر من أقوال الدكتور عدلى قطرى الكفاية كل الكفاية • فاذا ضممنا هذه الاقوال الى أقوال شهود الاثبات والنفى ، لخرجنا بحقيقة لا يرتقى اليها الشك فى حزم ادارة هذا الرجل ، وفى أنه ارتفع بالمستشفى الى السماء العلا •

حضرات القضـــاة الأجلاء : جميع رؤســـاء الحكومات والملوك ، ولا سيما فى دائرة الشرق الأوســـط ، كانوا يعالجون فى المستشفى ، والأمراء آل ســـعود والأمير فيصل ونورى السعيد والجابرى والمرحوم رياض الصلح وسلطان لحج والسودانيون كلهم جميعا كانوا يعالجون فى مستشفى المواساة •

فى مؤتمر الجراحين العالميين الذى عقد فى مصر سنة ١٩٣٨ قال رئيس المؤتمر ــ وهو دكتور بلجيكى اسمه شـــــويبكر ــ قال : مخاطبا المؤتمرين فى هذا المؤتمر ان قال لكم أحد أن فى أوروبا مســـتشفى كمستشفى المواساة فلا تصدقوه ، الدكتور البلجيكى يقول هذا فى حق المستشفى ! واسمع هنا فى حزن وأسى من حضرتى الفاضلين ان المستشفى مكان دعارة • لماذا وما جدوى هذا الكلام ؟ وأى نفع يعود على البلد فى أن يقال هذا الكلام • هم يقولون انه لا يوجـد له مثيل فى

أوروبا • ونحن ننزل به الى هذا الحضيض •• لمصلحة من هذا ••؟

•• قبل أن أحضر اليكم من مدينة الاسكندرية ، راودتنى ••

المتهم ــ أرجو أن تتكلم عن رصيد المستشفى الآن .

الدفاع ــ هــذه الفكرة التى ذكرها الدكتور النقيب الآن يا ترى ، ما عسى أن يكون رصيد هذا المستشفى الآن ، وقد انقضى عام ونصف عام ؟! اتصلت بالدكتور عدلى قطرى • وقلت أنا محامى الدكتــور النقيب • هل أستطيع أن أعرف مقدار رصيد المستشفى الآن . فأخبرنى بأن الرصيد الآن ١٤٠ ألف جنيه . يبقى بعد عام ونصف ..

الرئيس ــ من مارس لغاية النهارده زاد كام ؟

الدفاع ــ أنا مش عاوز أقول كل الكلام ، فيه موارد أخرى زودت المبلغ •

الرئيس ــ أيامها ماكانش بتيجى موارد أخرى ؟

الدفاع ــ لا •• دى كانت موارد استثنائية •

المتهم ــ دى موضوع غير موضوع المعهد • ليس له علاقة بالمستشفى •

الدفاع ــ ١٤٠ الف جنيه ، يبقى فى خــلال عام ونصــف لم يزد رصـــيد المستشفى قرشا واحدا • ولا شك أننا حتى فى هذه الحدود نخرج من هذه المقارنة بأن ادارة الدكتور النقيب كانت فائقة ، وكانت خيرا الى أبعد الحدود • واذا أضفتم لهذا الرقم أن الدكتور النقيب سدد مبلغ ١٨ الف جنيه كان المستشفى مدينا بها ، لخرجتم بأن الرصيد الفردى الذى تركه الدكتور النقيب ١٥٨ الف جنيه •

المتهم ــ أنا كنت بأزود رصيد المستشفى سنويا ١٠ آلاف جنيه .

الدفاع ــ تفتكر أن هذه العقول السليمة متعرفش الكلام اللى بتقوله ده •

الرئيس ــ من أبريل لاكتوبر عمل ٨ آلاف جنيه .

الدفاع ــ بس هو قال لى على سياق الحقيقة ، وأنا مش عاوز أقول •

الرئيس ــ هو مفروض مستشفى زى ده ، بيكسب من المرضى ؟

الدفاع ــ بيكسب من العمال ومن كافة المصادر •

الرئيس ــ هو مهمته أنه يكسب ؟

الدفاع ــ كلما كان رصيده مليان ، كلما كان أحسن • وكلما كان أقدر على الاحتمال ، كلما كان أحسن .

الرئيس ــ بيجيله منين ؟

الدفاع ــ طبيعى من موارد الايراد المختلفةوالتبرعات . وايراد المستشفى نفسه

عن طريق المرضى . انما أردت بالمقارنة المالية الحسابية أن أخرج .. حتى هذه الماديات البريئة ، هى فى صالح الدكتور النقيب وتشهد بأن الرجل كانت ادارته تنتج ربحا وايرادا مدخرا ، وفائضا للمستشفى لا يقل عن ١٠ آلاف جنيه فى العام .

ننتقل بكم بعد ذلك لمسألة أخرى فى كلمة موجزة . قلت لكم أن الدكتور النقيب كما كان هو فكر بمفرده ، وأنشأ مستشفى المواساة.. فكر بمفرده أيضا وأنشأ المعهد الصحى ، وهو ثانى معهد فى العالم أجمع . وكما كان تفكيره فى انشاء مستشفى المواساة تفكيرا خياليا فى نظر الناس فى الوقت الذى فكر فيه فى انشائه ، كذلك كان تفكيره فى اقامة هذا الصرح الشامخ .

الرئيس ــ بيعمل ايه المعهد ؟

الدفاع ــ بيعمل أبحاث .. ويقوم بالابحاث الفنية البحتة . واسمحوا للمتهم أن يقول هذا لانه يفهمها أكثر منى .

الرئيس ــ هل فيه باحثين قائمين بالعملية دى ؟

المتهم ــ لسه لم يبتدئوا .. انما الفكرة أن المريض يدخل من ناحية ، ويطلع من ناحية . وكل حاجة فيه مفحوصة من الاشعة الى التحليل .. ثم يروح للحكيم ، يقوم الحكيم يجد كل الدوسيه جاهز فى نفس الجلسة ، وبدل ما يكشف عليه وبعدين يروح يحلل وبعدين يروح فى حته علشان يعمل أشعة .. كل الحاجات اللى لازمة تمشى على طول فى المعهد ده . الى أن ينتهى عند الطبيب . والطبيب يشوف ايه اللى لازمة على طول . مفيش حته فى الدنيا على هذا النمط الا مستشفى « مايكلينيك » .. اللى راحت لها الملكة السابقة علشان تعالجها .. وأوروبا كلها مفيهاش مثل هذا ..

الدفاع ــ حضرات القضاة الأجلاء : انشاء هذا الصرح الذى أخشى الآن على عدده أن يكون قد لحقها الصدأ ، تكلف أكثر من ٧٠٠ الف جنيه .

الرئيس ــ ولحقه الصدأ ليه ؟..

الدفاع ــ لأنى أسمع أن ماحدش ابتدأ يحرك هذا المعهد . تكلف نيفا وسبعمائة ألف من الجنيهات . دبر هذا المبلغ فى الوقت الماضى الذى ما كان يتحرك فيه انسان للخير ، الا لمصلحة يقتضيها مقدما . اما رتبة أو وظيفة أو .. أو .. الخ مما تعلمون . لا شك انها كانت مأمورية عسيرة تثير الشفقة على الرجل الذى نهض بهذا العبء . فأرجو أن تضعوا فى كفة حسنات الدكتور النقيب ، اقامة هذا المعهد والمجهود

المضنى الذى أنفقه وهذا المبلغ الضخم ، فى بيئة وصلت حالة الفساد فيها الى أقصى حدود الانحلال والفساد ٠ هذه حقيقة ٠

أنتقل بعد ذلك الى كلمة عن ثروة الدكتور النقيب . قالوا لقد أثرى الرجل ٠٠ كأن الثراء فى ذاته عيب أو جريمة ٠ كما قالوا أن ثروته جاوزت ٢٠٠ الف من الجنيهات ٠ لقد بالغوا فى تصوير هذه الثروة وتصوير مصادرها ٠

اذن اسمحوا لى أن اقتطع من وقتكم بضـــعة دقائق لأثبت لكم حقيقة هذه الثروة ومصادرها ٠ فهذا الرجل وهو لا يزال شابا وكان طبيب امتياز فى القصر العينى ، أجرى عملية جراحية فى الليل لأحد الاثرياء فأعطاه هذا الرجل واسمه الجباخانجى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أجرا على هذه العملية ٠ ويشهد على صحة هذه الواقعة رجل لا يزال حيا ، وشاهد عدل هو الدكتور مورو ، وقبض هذا المبلغ استثناء من القاعدة المتبعة وهى أن اطباء الامتياز لا يتقاضون آجور العمليات التى يقومون بها ، بعد ذلك انتقل هذا الرجل الى أسيوط وكان جراحا مســـاعدا فيها ، وله عيادة وله مستشفى بها ، وهذه المدينة تزخر بالاقطاعيين وأنا رحت هذه البلدة مرة أو مرتين وتبت ولكن أعلم ، ويعلم جميع أبناء المهنة ، سواء أكانوا من الاطباء أو المحامين ، أن أطباء ومحاميى أسيوط هم أغنى أفراد الطائفة ٠

الرئيس ــ وتبت تروح ليه ؟

الدفاع ــ والله أنا رحت لظروف خاصة ٠٠ ولا شك أن موكلى كسب الكثير من المال من عمله فى هذه البلدة ٠٠ ونقل بعد ذلك الى الاسكندرية ٠ وفى هذا يتحدث شاهد الاثبات الاستاذ حسين فهمى الى حضراتكم فيقول : انه كان جراحا ممتازا فى المدينة وكان له مستشفى وعيادة خاصة ٠ وحضراتكم تعرفون أن مرتبات الاطباء ان هى الا مرتبات رمزية لا تقاس بما يجنونه من وراء فتح العيادات والمستشفيات ٠ ولذلك فان من رأيى عدم التصريح للأطباء بفتح العيادات وأعطوهم مرتبات زى ما هم عاوزين٠ ولا شك أن هذا الرجل كسب كثيرا من عيادته ومستشفاه وهو رجل كما يقول الاستاذ حسين فهمى كان ذا مركز ممتاز فى المهنة ٠ فبدأ أملاكه بالاسكندرية بأن اشترى قطعة معدة للبناء مساحتها ١٧٠٠ ذراع بسعر الذراع جنيه فبلغ ثمنها ١٧٠٠ جنيه ٠ وأقام عليها فيلا متواضعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وكان ذلك فى سنة ١٩٢٧ ٠ وبعد بضعة سنوات من اقامته فى الاسكندرية باع هذه الفيلا بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه وكان هذا المبلغ أول ثروته ٠ وحاولت أن أحصل على عقد البيع وهو يحفظ طبعا

عند المشترى وذقت الامرين فى سبيل الحصول على هذا العقد فلم أستطع • وكل الذى أمكننى الحصول عليه بعد أن وسطت محاميه فى الامر هو اقرار منه بهذه الصفقة • وبعد ذلك اشترى فيللا رشدى وستجدون أن شراءها معاصر لبيع الفيللا القديمة أو بعدها بقليل ، وقبل الحرب أو فى أولها ابتدأ يشترى أطيانا • فاشترى ٢٦ فدانا من أراضى كفر الدوار المجاورة للاسكندرية بثمن هو ١٢٠ جنيها للفدان وجملة الثمن كله هو ٣٠٠٠ جنيه • ثم بدأ يشترى قطعا صغيرة من الارض مرة ٤ أفدنة ومرة ٦ أفدنة وهكذا الى أن تكون فى ملكه ٦٦ فدانا وهو القدر الذى تحدث عنه حضرة المدعى • وستجدون من العقود أن ثمن الفدان فى هذه الارض لم يزد مطلقا عن ٢٠٠ جنيه وهى الارض التى يقدرها حضرة خبير وزارة العدل بستة وثلاثين ألفا من الجنيهات • أنظروا حضراتكم الى هذا التقدير والى الحقيقة الثابتة وهى أن الدكتور النقيب دفع فيها حوالى ١١٠٠٠ جنيه لتروا كيف بالغ خبير وزارة العدل فى تقدير الثمن بـ ٣٦٠٠٠ جنيه وقد نسى حضرة الخبير انكم أصدرتم قانون الاصلاح الزراعى وهو من مفاخر هذا العهد ، وقد اشتمل هذا القانون فيما اشتمل عليه من نصوص تحديد ثمن الاراضى الزراعية وجعلها مرتبطة بضريبة الأطيان الزراعية ، وضريبة الأرض فى هذه المنطقة لا تزيد بحال عن ثلاثة جنيهات للفدان •

الرئيس — يعنى ٣ جنيه فى ٧ أمثال الضريبة فى عشرة أمثال الايجار ، اذن يكون ثمن الفدان ٢١٠ جنيه •

الدفاع — نعم وهذا يصل بثمن الارض الى حوالى ١٣ ألف أو ١٤ ألف جنيه لا ستة وثلاثين ألفا كما يقدرها حضرة الخبير • وتعلمون حضراتكم أنه كلما نمت ثروة الرجل ازداد دخله • وكلما زاد دخله كلما نمت ثروته • خصوصا اذا كان يتعهدها كما كان هذا الرجل يتعهد ثروته • وأناشدكم الواقع أن تقدروا ذلك ، وان تقدروا أن هذا الرجل لا يشرب الخمر ولا يدخن ولا يلعب القمار . ومن الناس مع ذلك من لاتذهب أمواله فى تلك النواحى المحرمة ، ولكنه ينفق منها على مظهره أو مأكله • ولكن هذا الرجل كان مقتصدا وكانت حياته الخاصة تدعو الى ذلك • ومن الناس من يزيد المال ويربو فى أيديهم ، لأنهم يفهمون الاقتصاد ويدركون معناه فى كل صغيرة وكبيرة • ومن مجموع هذه المدخرات تتكون الثروات الكبيرة فى الغالب . والنقيب فى حياته الخاصة ، لم يكن هناك مجال للانفاق أو الصرف وكلما اشترى شيئا كلما زاد دخله وزاد ايراده ولذلك كان مركزه ينمو فتنمو ثروته نموا طبيعيا • ولكن الذى أثار

حسد الناس وغيرتهم،وأطلق الاشاعات وراءه،هو العمارتان اللتان يملكهما فى زيزينيا • فقالوا أن النقيب اشترى عمارتين : الاولى ب ٣٣ الف جنيه والاخرى ب ٤٣ الف جنيه • فمن أين ربح هذا المال حتى يشترى هاتين العمارتين • ولكن الناس لا ينصفون ولو أنصف الناس لاستراح القاضى • اشترى النقيب هاتين العمارتين ولكنه لم يدفع كل الثمن بل ولم يدفع من ثمنهما الا القليل ، ولا يزال الباقى يقسط عليه ، ولا يزال باقيا فى ذمته ٢٥٠٠٠ جنيه • وهذه حافظة من البنك العربى يقرر فيها بأن الدكتور النقيب مدين بمبلغ ٢٠١٣١ جنيها و ٥٦٦ مليما • وتجدون وثيقة ثانية تثبت أنه مدين لبنك مصر ب ٢٠٠٠ جنيه • وتجدون أيضا انه مدين لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية بمبلغ من المال من حســـاب العوائد المربوطة على أملاكه ، وحجز عليه وفاء لهذا الدين • والرجل من وقت ان كان معتقلا فى المدرسة الثانوية العسكرية لم يسند اليه عمل جديد وهو كان بيعمل مستشفى خاص جديد ، ولذلك لم يعـــد لديه من المال ما يمكنه أن يدفع العوائد المطلوبة من البلدية • والسيارة التى يركبها الدكتور النقيب مدين ب ٧٠٠ جنيه من ثمنها ، والشركة لم تصبر ولم تمهله اذ تأخر فى الـــدفع فرفعت دعوى ضده وهـــذه صورتها •

الرئيس ــ اشتريت امتى السيارة دى ؟ بعد المستشفى طبعا ؟ ••

الدفاع ــ نعم بعد أن خرج من المستشفى •

الرئيس ــ طبعا لأن الاول سيارة المستشفى كانت موجودة ؟

الدفاع ــ لقد عجز الرجل عن دفع باقى ثمنها كما قلت لكم ، حتى أن الشركة رفعت دعوى عليه • وأرض مصر الجديدة دفع جزءا من الثمن ولكنه عجز بعد ذلك ••

الرئيس ــ وكان بيشترى ليه امال ؟

الدفاع ــ كان عنده أمل أنه يجيب ايراد يسد منه • ولذلك عجز عن دفـــع باقى ثمن أرض مصر الجديدة • ولقد حاول الرجل مع الشركة أن تأخذ الارض ثانية وتعطيه ولو جزءا مما دفعه ، فلم تقبل الشركة ذلك • هذه هى ثروة الدكتور النقيب • لو قدرت على حقيقتها لوجدتم أنه مدين بمبلغ ٣٥ الف جنيه • وأنا قدمت ما يثبت ٢٦ الف جنيه منها وسيادتكم فى استطاعتكم التحقق من الباقى • ومن هذه الـــديون ما هو خاص بأجور العمال والكهربائيين الذين يعملون فى اقامة المستشفى الخاص • فاذا خصـــمتم هذا الدين ورجعتم الى التقديرات الحقيقية الواردة فى

العقود ، لا الى التقدير الذى قام به خبير وزارة العدل ــ وقد ضربت لحضراتكم مثلا على هذا التقدير ــ لوجدتم أن ثروة الدكتور النقيب لا تزيد على الستين ألفا من الجنيهات ، وليست هذه الثروة بالكثيرة على رجل فى الستين من عمره ، وفى المرحلة الاخيرة من الحياة ، خصوصا وقد شهد شاهد اثبات بأنه كان جراحا ممتازا ، وليست هذه الثروة بالكبيرة بالنسبة الى جراح ممتاز يعمل فى مدينة كبيرة ٠

حضرات القضاة ٠٠ فى مدينة القاهرة مجموعة من الجراحين بعضهم من زملاء الدكتور النقيب ولست أريد المقارنة الكامله ٠ وانما أقول أن مظهرهم وطريقة معيشتهم تدل على أنهم يملكون ثروات ضخمة ، هذا فضلا عن أن الكثيرين منهم يملكون من المستشفيات الخاصة ما يقــدر بأكبر من مجموع ثروة الدكتور النقيب بأكملها ٠ بقيت بعــد ذلك كلمة واحدة ٠٠٠

الرئيس ــ تحب تستريح شوية ؟

الدفاع ــ أنا متشكر جدا أنا مش عاوز ٠ وأعمل ايه بعد كده فى المحــاكم العادية اذا قدر لى الترافع أمامها ٠٠ وعلى أى حال أنا قربت أخلص ٠٠ قالوا أن الدكتور النقيب اختلس كذا وكذا ٠ فظننت أنكم تريــدون الكلام عن صفقة الحديد وحقيقة هذه الواقعة ٠٠٠

المدعى ــ نريد أن نريح الدفاع فنقول : اننا لم نشر الى هذه الواقعة ٠ فليرح نفسه من هذه الناحية ٠

الدفاع ــ وقالوا انه اختلس ٠٠ وصدقونى اذا قلت لكم اننى جزعت عند ما قرأت هذه العبارة فى الادعاء ! فنحن لا نستعمل فى القانون كلمــة الاختلاس الا للتعبير عن السرقة ٠ قالوا انه اختلس ١٩٫٠٠٠ جنيه من أجور علاج موظفى السرايات ٠ فهل أخذ الدكتور النقيب هــذا المبلغ حقا ؟ .. انكم تقولون انهم كانوا يعالجون بالمجــان . اذن فما الذى اختلسه ؟ ان كل ذنبه هو أنه لم يستطع أن يطالب بأجر علاج هــؤلاء الموظفين ٠ وهل كان يستطيع ذلك ؟ ٠٠ ولكن النيابة تريد أن تجعل من الحبة قبة ٠ ان النظام الذى نعرفه جميعا ، هو أن المســتشفيات تعتبر كفنادق علاجية ولا أكثر من ذلك ٠ ولقد عملت لابنى عملية فى المستشفى الفرنساوى وبقى يومين هناك ٠ فكلفنى ذلك ستين جنيها ، أخذها الدكتور جوربليك كلها ، الا حوالى ٦ جنيهات وهى أجرة الاودة وثمن أبرة أو ابرتين بنسلين أو شيء من هذا ٠٠

الرئيس ــ وليه مارحتش المواساة ؟

الدفاع ــ أنا واثق فى هذا الطبيب شخصيا • وقد لا يكون أمهر من غيره من الموجودين بمستشفى المواساة ، ولكنها مسألة ثقة كما يقول الدكتور النقيب •

الرئيس ــ انت رحت للدكتور بنفسك والا عن طريق المستشفى ؟

الدفاع ــ رحت للدكتور وذهبت الى هذا المستشفى لأنه يعمل فيه . وهــذا النظام **يا حضرات القضاة** •• متبع فى جميع المستشفيات وهو أن أجر المستشفى قاصر على أجرة البقاء فيه ، والاسعافات والادوية التى يصرفها المستشفى كالبنسلين والكافيين والحبوب وغيرها • أما المرضات فلهم فئات مخصوصة وفيما عدا ذلك فهى أتعاب الطبيب ومن حقه أن يأخذها وانى أحتكم فى هذا الذى أقول الى جميع المستشفيات الخــيرية ، بل والحكومية التى بها درجات • والاتعاب يأخذها الطبيب ولا يأخــذ المستشفى سوى أجرة الاقامة به ، والأدوية التى يصرفها • ويستوى فى ذلك المستشفى الحكومى والمستشفى الخيرى • ومستشفى المــواساة أخذ حقوقه كاملة ، وليس له أن يأخذ أكثر منها . وجميع العقود الخاصة بينه وبين الشركات باسمه شخصيا فيما عدا شركة الملح والصودا ، فهى باسمه كمدير لمستشفى المواساة • أما الاتعاب التى قيل أنه تقاضاها مع غيابه فى أوروبا وصورت النيابة الامر على أن النقيب يمضى معظم أوقاته خارج البلاد ، مع أن الحقيقة هى على العكس تماما • وانه اذا جمعتم كل الفترات التى تغيب فيها فى أوروبا ، فانكم تجدونها لا تزيد على الستة أشهر • وهناك اتفاق بين الاطباء والمحامين ــ وهذا تقليــد متبع ــ انه اذا غاب أحد الاطباء أو أحد المحامين ، فانه يترك عيــادته أو مكتبه لزميله يشرف عليه ، ويباشر عمله فى غيابه دون مقابل • وهذه مجاملة متبادلة بين أبناء المهنة الواحدة لا أظنكم تجهلونها •

بقيت لى كلمة أخيرة • أختتم بها مرافعتى • وهى الخاصة بموضوع حاشية الملك السابق وموظفى السراى وعلاجهم بالمجــان • وقبل أن أحدثكم فى هذا الشأن أذكركم بالحكمة الخالدة الا وهى « ان اللــه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » . حقا لم يتقاض الدكتور النقيب من فاروق وحاشيته مالا • وهو معترف بذلك ، ولكن كان ذلك لحكمة ، وهو لم يقبض منهم مالا • ولكنه قبض أضعاف ما يمكن أن يدفعه هذا الملك وحاشيته عن طريق استغلال نفوذ هذا الرجل وحاشيته وهذا هو ما حدث •

الرئيس ــ لمصلحته ؟ ••

الدفاع ــ لا •• وانما لمصلحة المستشفى وجمع بسبب تنفيذ هذه الخطة مالا

وفيرا ، ولولا ذلك لما وجد رجلا يدفع فى هذا البلد ، وأنتم منه ، فهل تتصورون أنه كان يجمع كل هذا المال ..

الرئيس ـ لما اتعملت مستشفى المواساة كان فاروق موجود ؟

الدفاع ـ لا .. ماكانش موجود .. ولكن هو حيفضل طول عمره يجرى ورا الناس فى الشارع .

الرئيس ـ طيب خلاص .. لكن المال الذى جمع لبناء مستشفى المواساة جمع سنة كام ؟

الدفاع ـ المستشفى عمل سنة ١٩٣٣ .

الرئيس ـ يعنى المال جمع أثناء الازمة الطاحنة ؟

الدفاع ـ تماما . وقد استطاع المتهم بالمجهود المضنى الشاق ، أن يجمع هذا المال . وقد وصل بهم الامر الى أنهم كانوا يسيرون فى الشوارع ، الى أن جمع المال وبنوا المستشفى . وبعد ذلك عجزوا عن الانفاق عليه ، لولا المتهم ..

على كل حال ، فالشىء الذى لا نزاع فيـه ، والذى أرجو أن يكون فى تقديركم وفى حسابكم ، أن الدكتور النقيب مقابل هـذا العلاج المجانى الذى كان مجبرا عليه ، استغل الحاشية ونفوذها ..

الرئيس ـ أمال كريم ثابت أخذ العشرة آلاف جنيه ليه ؟ يعنى هو خـدها علشان الدعاية ؟ ..

الدفاع ـ فى القانون عندنا نسميه (سوى جنيس) .. وكريم ثابت ده نوع خاص فى الحاشية من اللى يظهروا فلته .. فلتة من فلتات الزمن ، وده كان مقابل ..

الرئيس ـ انت قلت ان المقابل ده كانوا بياخدوه !

الدفاع ـ كان علاجهم مجانا بس ...

الرئيس ـ ومحمد حسن من الشلة دى برضه ؟ ..

الدفاع ـ لم يأخذ شيئا ، ولم يمد انسان يده لأمـوال المستشفى غير كريم ثابت .

الرئيس ـ هو اللى مد ايده ، والا هم اللى بعتوا له ؟

الدفاع ـ لا .. هو اللى مد ايده بس ، واضطر الدكتور النقيب انه يدفع حتى لا يغضب كريم ثابت . لان كريم ثابت اذا غضب ، غضـب الباقون وغضب الملك . . .

حضرات القضاة ـ ان الماديات تثبت أن الدكتور النقيب أفاد المستشفى ،

وأقام هذا المعهد عن هذا الطريق ، وكما قلت : (ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) .. لقد انتزع هذا المال من أنياب هذا الوحش . وهذه هى الحقيقة المادية ..

الرئيس ــ انتزعها ازاى ، وأنياب وحش مين ؟

الدفاع ــ عاوز أقول ان النقيب استغل الوحش فاروق ..

الرئيس ــ وهو كان بياخد من فاروق حاجة ؟

الدفاع ــ كان بياخد للمستشفى من التبرعات ..

الرئيس ــ التبرعات دى من الشعب مش منه هو ؟

الدفاع ــ أنا لم أقل أن فاروق تبرع أبدا .. أنا أريد أن أقول انه استغل هذا الوحش فى ارغام أصحاب الاموال فى هذا البلد الذين لا يدفعون الا وهم خائفون ..

الرئيس ــ وهو فاروق كان بيتبرع ، أو حتى بيدعو الى التبرع ؟

الدفاع ــ هو لا يدعو ولم يدع .. ولكنه كان يتصل بهؤلاء الاجانب ، فكان المال يأتى عن هذا الطريق .. الفكرة ذاتها كانت مجدية من الناحية المالية .. بقى على بعد ذلك أن أتحدث عن الناحية الأدبية ، لانها هى التى تهمكم فى هذا الصدد .

حضرات القضاة الاجلاء :

نحن لم ننس هذا العهد ، ولم ننس مساوئه ، ولم ننس الانحلال الذى استشرى ، ولم ننس كيف كان الناس على تفاوت أقدارهم يسيرون فى طريق هذا الانحلال ، حتى كانوا طابورا طويلا ، لا يرى الانسان له أولا ولا آخر .. فهل يطلب من الدكتور النقيب أن يكون وحده عمر ابن الخطاب فى مصر ، وأن يقول للملك : لا تدخل المستشفى ، ولن أعالج زوجاتك ولا أشقاءك ولا حاشيتك الا اذا دفعوا مالا .. ؟ كان يجب أن يقول هذا .. اذا أردنا من الدكتور النقيب أن يكون شاذا فى هذه البيئة التى تعلمونها ..

الرئيس ــ هل كان بيبعت فاتورة للخاصة ؟

الدفاع ــ ان فعل هذا كانوا حبسوه .. وأنا أتكلم جد .. انتم بشر .. وانتم تحاكمون الناس .. ومفيش شك أن القاضى يهمه وهو يقدر المسئولية ان يلم بالظروف التى تحيط بكل انسان .. فمن فى هذا البلد استطاع أن يقول لا .. رئيس الاغلبية .. الذى نال الأغلبية البرلمانية فى الانتخابات الأخيرة ، لم يستطع أن يقول لا .. **يا حضرات القضاة الاجلاء**

.. رجال السياسة جميعا - وقد سمعت بعض هـــذه الاشياء ورأيت بعضها - كانوا يزررون سترتهم أمام محمد حسن .. كانوا كبارا ! ولكنهم كانوا يفعلون هكذا .. فحاكموا هؤلاء ، والا فاطلقوا سراح هذا الرجل .. ان شئتم أن تحاكموه على هذه الآشياء .. أنا لا أجادلكم .. فقد كان يجب أن يطلب المال من الملك .. وأتفق معكم فى هذا .. وانما لا تحاكموا هذا الرجل وحده .. فأما أن نسوى بينهم فيحاكمون هــم أيضا ، وأما أن تطلقوا سراح هذا الرجل .. اذا كانت مغفرتكم وسعت رجال الأحزاب السياسية الذين قتلوا كل ما هو كريم فى أخلاق هذه الأمة ، واذا كان المفسدون يعدون بمئات الألوف ، فلماذا لاتشملوا هذا الرجل برحمتكم .. هذه هى البيئة التى كان يعيش فيهـا الدكتور النقيب . وهذه هى الظروف التى كان يدير فيها المستشفى .. فـــلا أطمع فى كثير ان استدررت عطفكم ، وطلبت اليكم أن تقدروا هـــذه المعانى . وكما قلت فى صدر مرافعـــتى اننى أعتبركم .. وأعتبركم عن عقيدة وايمان ، انكم مثل عليا ، كانت تهفو اليها نفوسنا منـــذ زمن طويل ، فحققوا لنا هذه المثل فى عدالتكم وانصافكم . ان الله سبحانه يرحم مثنى وثلاث ورباع .. والرحمة فى كتاب الله قد ذكرت . واننى أتلو كتاب الله ، وقد تلوته حتى الآن أكثر من خمسين مرة . وسأظل أتلوه الى أن أموت ، سأظل أقرأه ، ولا بد انكم تتلونه .. ان الرحمة فى كتاب الله .. لا يمكن أن تعد ولا تحصى .. انكم تجدونها فى كل صفحة وفى كل آية من آيات هذا الكتاب الكريم .. والرجل لم يشذ عن البيئة التى كان فيها .. واذا كان من يدعون أنهم الامة ، كانت تطأهم الأقدام ، وكانوا يركعون للصغار قبل الكبار . فلماذا نطلب من الدكتور النقيب أن يكون نسيجا وحده ؟! ..

وأختتم مرافعتى بأن أقول اننى لقيت منكم اليوم من كريم المعاملة وكريم الانصات ، ما لم ألقه فى حياتى ، كمحام زاول مهنة المحاماة خلال خمسة وعشرين عاما .

المدعى العام - لى تعقيب ...

الدفاع - سكتوهم أرجوكم رحمة بى .

المدعى العام - لى تعقيب بسيط . أريد أن أصحح به بعض الوقائع ؟

الدفاع - حرام يا ناس .. أنت تعقب وأنا أرد على تعقيبك ، وبعدين انت تتكلم تانى ، وبعدين ... يبقى احنا مش خالصين ..

الرئيس - الحكم فى جلسة باكر الساعة العاشرة صباحا . والآن لترفـــع الجلسة .

(رفعت الجلسة فى الساعة السادسة الا ربع مساء) .

الجلسة الثانية والعشرون

المنعقدة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا . يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٨ صفر سنة ١٣٧٣) .

لاستمرار النظر فى القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية والعشرين من جلسات محكمة الثورة .

الحكم فى القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب :

حكمت المحكمة على المتهم أحمد محمد النقيب بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بالآتى :

أولا ــ بالسجن لمدة خمسة عشر عاما .

ثانيا ــ مصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته التى باسمه أو باسم أبنائه ، عما كان لديه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ .. لمصلحة الشعب .

ثالثا ــ والمحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرف الذى وقفه المرحوم محمد فهمى عبد المجيد رئيس جمعية المواساة بالاسكندرية سابقا ، ازاء الطاغية الملك السابق .

(وعلى أثر ذلك انصرف المتهم وبصحبته حارسه)

وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه وذلك بالكتاب رقم ٩٥/١٩/٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

تعقيب

تعتبر هذه القضية مماثلة ــ الى حد كبير ــ لقضية « كريم ثابت » ووجه التوافق بينهما هو التأثير على الملك السابق وتوجيهه وجهة غير كريمة .

فقد استطاع الدكتور النقيب كطبيب ، أتاحت له الظروف سهولة الاتصال بفاروق . . استطاع أن يتفهم شخصيته على حقيقتها . فاكتشف نواحي الضعف فيها . وألم بالعقد النفسية التي كانت تتملكه .

ورغبة من المتهم في الاستيلاء على مشاعر الملك المخلوع ، أخفى عنه مفاسده وسهل له سبل اللهو والمجون . فأعد له وكرا بعيدا عن الأنظار في جناح خاص بمستشفى المواساة بالاسكندرية ، ليشبع شهواته ويرضي ملذاته بعيدا عن أعين الرقباء والفضوليين .

ولم يتورع المتهم في سلوك هذا السبيل لأرضاء سيده ومولاه ، أن يتخلى عن رداء الأمانة التي يقتضيها عمله كطبيب . بل استباح لنفسه ما تأباه كل نفس كريمة . فبذل جهودا كبيرة في سبيل استجلاب الفتيات الرشيقات من خارج البلاد ، ومختلف الجنسيات ، متسترا وراء فن التمريض الذي يعتبر من ألزم الضروريات في المستشفيات .

ولم يتق الله هذا المتهم في المرضى الذين يئنون من قسوة الألم وسوء العناية . فاستباح لنفسه كذلك التصرف في الأموال التي كانت تجمع باسمهم من أفراد الشعب . وأخذ ينفق منها في اسراف كبير لا على شيء ، سوى ما يجلب المتعة الرخيصة لهذا الملك الفاسق الخليع .

وقد أتت هذه الأعمال أكلها . وأثمرت الثمار التي كان المتهم يرتجيها من ورائها . اذ صرح الملك السابق بعد احدى الحفلات التي أقيمت له بالمستشفى على مسمع من أعضاء مجلس الادارة بما يلي : (أشعر وأنا جالس هنا كأني موجود في سراي المنتزه . والدكتور النقيب موضع ثقتي . وكل من يعترض طريقه حسابه عندي) .

وعلى أثر هذا التصريح غالى المتهم في تصرفاته . غير مقدر لمسئولية أعماله، معتبرا نفسه فوق القانون .

وكما استطاع النقيب أن يؤثر على فاروق . استطاع كذلك أن يستحوذ

على النحاس زعيم الأغلبية حينذاك . ووضح اثر ذلك جليا عنـــدما ظهرت نتيجة توسط « أمين عثمان » ابان توليه مهام وزارة المالية ، فى رفع معاش المتهم من ثمانية جنيهات ، الى خمسين جنيها شهريا مع صرف الفرق عن المدة السابقة ويبلغ هذا الفرق حوالى أربعة آلاف جنيه .

ولم يغب عن بال المتهم أن يجتذب الى صفه رجال الحاشية . ولا عجب فى ذلك . فهم أقرب الوسائل بل وأنجعها لضمان دوام رضاء سيده عليه .

وكان فى مقدمة هذه الطائفة « كريم ثابت » فأغدق المتهم عليه من مال الفقراء والمرضى ، بحجة الدعاية للمستشفى . والواقع انها كانت أجراً للدعاية له عند مولاه ، وكريم .. خير من يقوم بهذه الرســـالة . والأجر مضمون عند النقيب .

وليس التصريح المشار اليه سابقا هو الدليل الأوحد على حظوة النقيب لدى فاروق . فدلائل الحظوة أكثر من أن يحصرها العد والسرد . ويجدر فى هذا المقام الاشارة الى دليل آخر من بينها أعمق فى الدلالة . وهو ترشـــيح الملك لأن يكون النقيب وزيرا للصحة فى وزارة الأستاذ نجيب الهلالى فى مارس ١٩٥٢ ! ولما اعترض الهلالى على ذلك واجهه الملك بقوله « أنا عندى مرشح هو النقيب . وأنا أشهد له بأنه رجل ادارجى وحازم ومستقيم . وعنده ذمة . تقول ايه فى شهادتى دى ؟ »

فهل هناك أصرخ وأجرأ على الحق من مثل هذه الشهادة التى لامبرر لهاسوى ما للنقيب من مكانة ملحوظة فى قلب سيده ومولاه .. اذ لم يحدث فى التاريخ أن يشهد ملك أمام رئيس وزرائه لشخص ؟! مثل هذه الشهادة . الا اذا كان يعلم عنه ــ فى امانة ــ سمو الخلق وحصافة الرأى .

هذا هو النقيب ، وتلك هى منزلته ، وهذه صحائفه .

ولقد كان القدر له ولمن على شاكلته بالمرصاد .

فدارت الأيام دورتها . ووقفت عجلة التاريخ عند حد كان فيصلا بين الحق والباطل .

« فأما الزبد فيذهب جفاء . وأما ما ينفع الناس . فيمكث فى الأرض »

ولقد قالت ثورة الحق على الباطل كلمتها .

بل قال الشعب الأبى كلمته .

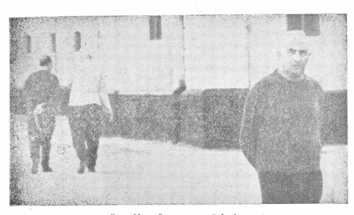
بل قالت العدالة الالهية كلمتها .

كل هؤلاء قالوا كلمتهم ممثلة فى عبارات . ستظل خالدة خلود الأبد .

وهو الحكم الصادر فى قضية هذا المتهم . ليكون عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

ولم يفت محكمة الثورة أن تسجل باسم الشعب ــ للأوفياء المخلصين لوطنهم وواجبهم ــ مآثرهم . فسجلت فى صلب الحكم الصادر فى هذه القضية شكرها للسيد محمد فهمى عبد المجيد ، وهو التقدير المشار اليه بالفقرة الثالثة ونصه « والمحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرف الذى وقفه المرحوم (محمد فهمى عبد المجيد) رئيس جمعية المواساة بالاسكندرية . ازاء الطاغية « الملك السابق » .

وبهذه تكون المحكمة قد وفت كل ذى حق حقه ، بصرف النظر عما اذا كان من الأحياء أو الأموات .

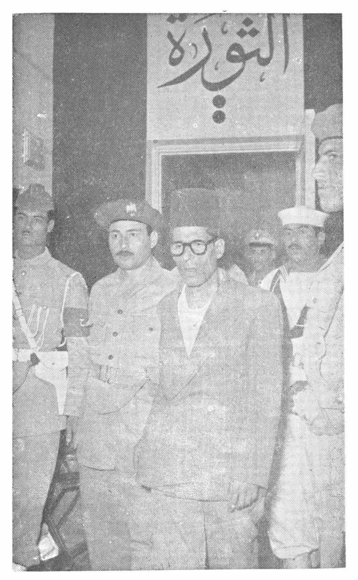


المسجون النقيب ... وقت الفسحة ...



النقيب ... بين جدران السجن ... خاتمة المطاف

محاكمة
السيد زكي شحاته



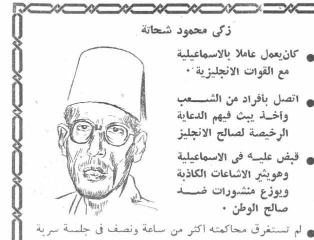
المتهم زكى شحاته فى طريقه الى محكمة الثورة ...

(تابع) الجلسة الثانية والعشرين

عقب النطق بالحكم فى قضية المتهم أحمد محمد النقيب وتأجيل قضية المتهم حلمى حسين ، قدمت القضية المتهم فيها زكى محمود شحاته .

وكان ذلك بحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام والاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب الادعاء والتحقيق .

(حضر المتهم زكى محمود شحاته)



زكى محمود شحاتة

- **كان يعمل عاملا بالاسماعيلية مع القوات الانجليزية .**
- **اتصل بأفراد من الشعب وأخذ يبث فيهم الدعاية الرخيصة لصالح الانجليز**
- **قبض عليه فى الاسماعيلية وهو يثير الاشاعات الكاذبة ويوزع منشورات ضد صالح الوطن .**
- لم تستغرق محاكمته أكثر من ساعة ونصف فى جلسة سرية

الرئيس ـ المتهم زكى محمود شحاته ؟

المتهم ـ أفندم .

الرئيس ـ المدعى .. ؟

المدعى ـ مافيش شهود ولا محامين .. وقد سبق للمتهم أن اتصل من السجن الحربى ، وطلب السيد حسين ادريس ... أقول اتصل به من السجن الحربى لكى يتولى الدفاع عنه فلم يقبل .. وكانت لديه أكثر من فرصة لتوكيل محام آخر عنه أمام المحكمة ولكنه لم يفعل .. وأمر تشكيل المحكمة يجيز محاكمة المتهم بغير أن يتولى أحد المحامين الدفاع عنه . وأن يقوم المتهم من جانبه بالدفاع عن نفسه .

الرئيس ـ انت راح تقوم بالدفاع عن نفسك ؟

المتهم ـ اذا قدرت يا فندم .

الرئيس ـ المتهم زكى محمود شحاته ... الادعاء المقام عليه :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سـلامته ، وذلك بأنه فى غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ وما قبله ، كان يمد احدى الجهـات الأجنبية بمعلومات عن بعض الهيئات الوطنية ، وذلك بقصد الاضرار بمصلحة البلاد العليا .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ لا يا أفندم ... أنا ما عملتش حاجة من دى أبدا .

الرئيس ـ يعنى غير مذنب ؟

المتهم ـ أيوه يا فندم .

الرئيس ـ المدعى ..؟



المتهم زكى محمود شحاته فى قاعة المحاكمة يفكر فى مصيره ..

المدعى ـ الادعاء وهو يقدم المتهم بمثل هذه التهمة النكراء ، انما يؤلمه أن يقوم مواطن بهذه التهمة رغم العقوبات الرادعة التى وقعت على أمثاله ، ويأمل أن يكون هذا المتهم آخر من يقدم الى حضراتكم بمثل هـــذه التهم .
والادعاء له طلب فيما يتعلق بنظر هذه القضية ؟ فهو يرجو أن تنظر فى جلسة سرية ، لأن المصلحة تقتضى ذلك . واذا اقتضت المصلحة العامة

ذلك ، فأرى أن نخضع لها ، رغم ما فى نظر القضية فى جلسة علنية من مصلحة ، فيعتبر غيره وليكون على علم بما يجرى فى هذه المحكمة • ولكنا ازاء المصلحة العامة هذه ، نطلب من عدالتكم نظر هـــذه القضية فى جلسة سرية •

الرئيس – المتهم له كلام فى الموضوع ده ؟

المتهم – أيوه يا أفندم • كل الاتهامات المقدمة ضدى مش كافية علشان تديننى وأنا ما قمتش بحاجة أبدا •

الرئيس – أنا بأسألك بخصوص جعل الجلسة سرية •• أما الكلام ده فابقى قوله فى الجلسة • يعنى اتكلم بالنسبة للسرية فيه حاجة عاوز تقولها ؟

المتهم – لأ • مافيش حاجة •

(مداولة قصيرة)

الرئيس – قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بحضور المدعى (وعلى أثر ذلك أخليت القاعة من حضرات الصحفيين ومن الزوار) •

ثم أعيدت الجلسة علنية فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا •

الرئيس – الحكم فى القضية المتهم فيها زكى محمود شحاتة •

« حكمت المحكمة على المتهم زكى محمود شحاته ، بالنسبة للادعاء المقام عليه ، بالاشغال الشاقة المؤبدة •

والآن ترفع الجلسة •

« رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا »

وقد صـــدق مجلس قيـــادة الثورة على هذا الحكم بتـــاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ •

ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه وذلك بالكتاب رقم ٩٦/٢٠/٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ •

تعقيب

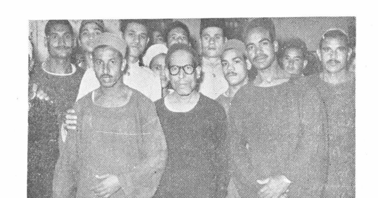
هذه هى احدى حلقات الجاسوسية التى تمكن رجال المباحث والمخابرات من كشفها . ولعل أهم ما يلحظ فى هذه القضية ، أنها تختص بالاتصال بدولة أجنبية . ومما يؤلم كل مصرى . أن يوصم مواطن له ، بالعمل لحساب الغير . ولكن النفس الضعيفة موجودة فى كل الأوطان وفى كل الأزمان . وهذه النفس يغريها المال أو العرض الزائل . ولعل الظاهرة الأخرى فى هذه القضية ، أن المتهم لم يرع صالح أولاده ولا مستقبلهم . فضحى بهم جميعا فى سبيل المادة .

على أننا نأمل أن يكون طراز المتهم نادرا بين المصريين . ونربأ بهم جميعا ، من اقتراف مثل هذه الجريمة الشنعاء .

ولعل المحكمة فى حكمها على المتهم راعت ظروفه ، وكبر سنه ، وحداثة عهده بالاتصال بالدولة الأجنبية .



السجين زكى محمود شحاته ...



السجين زكى شحاته وسط الجموع الحاشدة من أمثاله ٠٠٠ فى السجن

السجين زكى شحاته ٠٠ هلع وفزع ٠٠ وندم على ما فرط فى حق الوطن

المحاكمات فى سطور

كريم ثابت

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/١٢ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعلا تعتبر خيانة للوطن . وساعدت على افساد الحكم والحياة السياسية وتوجيه الملك وجهات تتعارض مع مصلحة البلاد . وحصوله على أموال الدولة بطريق غير مشروع .
- مثل الادعاء البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- محامى المتهم .. الأستاذ أحمد رشدى المحامى .
- الشهود : السيد عبد السلام الشاذلى . والرئيس السابق حسين سرى. والدكتور حافظ عفيفى .
- صدر الحكم عليه فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صدر فيه .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه فى ١٩٥٣/١٠/١٩ .

* * *

محمود سليمان غنام

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/١٨ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعالا تعتبر ضد سلامة الوطن كما أتىأفعالا .. ساعدت على افساد الحكم واستغلال النفوذ .
- مثل الادعاء : البكباشى ابراهيم سامى والأستاذ عبد الرحمن صالح .
- محامى المتهم : الدكتور محمد صلاح الدين .
- الشهود ـ محمد عبد الله جاب الله .

- صدر الحكم عليه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى نفس اليوم الذى صدر فيه .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٦ .

***

أحمد محمد النقيب

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٢٢ .
- تتلخص الادعاءات فى أنه أتى أفعالا ساعدت على افساد الحكم كما استغل نفوذه دون مراعاة لصالح الوطن .
- مثل الادعاء : البكباشى سيد سيد جاد والأستاذ أحمد موافى .
- محامى المتهم : الأستاذ أمين مرعى .
- الشهود : السـيد أحمد نجيب الهـلالى . والسيد حسـين فهمى . والدكتور أنيس الخشن .
- صدر الحكم عليه فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صدر فيه .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

***

زكى محمود شحاته

- قدمت القضية فى ١٩٥٣/١٠/٢٥ .
- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته .
- مثل الادعاء : البكباشى محمد التابعى والأستاذ مصطفى الهلباوى .
- صدر الحكم عليه فى ١٩٥٣/١٠/٢٧
- صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم فى اليوم الذى صدر فيه .
- أرسل للجهات المختصة لتنفيذه يوم ١٩٥٣/١٠/٢٧ .

مكتب شئون محكمة الثورة

أعلن أمر تأليف محكمة الثورة ، واعقب ذلك انشاء « مكتب شئون محكمة الثورة » . ولهذا المكتب أهمية بالغة بالنسبة للأعمال الكثيرة التى ألقيت على عاتقه ، فمن أعماله تنظيم وترتيب واذاعة محاكمات محكمة الثورة ، على الصورة التى لمسها جمهور المشاهدين للمحاكمات وجمهور قراء الصحف ، ومستمعو الاذاعة فى مصر والأقطار الشقيقة بل والعالم أجمع .



سكرتارية الادعاء والمحكمة

وتتلخص مجهودات هذا المكتب فى الآتى :

أولا — تسجيل المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة .

ثانيا — تنفيذ ملاحظات هيئة المحكمة ، أثناء انعقاد الجلسات .

ثالثا — التصريح للصحفيين وممثلى وكالات الأنباء والاذاعة بحضور جلسات المحكمة .

رابعا — التصريح للجمهور بحضور الجلسات ، عملا بعلنية المحاكمات .

خامسا — امداد الصحف والاذاعة ووكالات الأنباء ، بكل ما يدور فى الجلسات .

سادسا ــ تنظيم حضور الوافدين من الزوار الأجانب ــ السائحين وغيرهم ــ لمشاهدة المحاكمات .

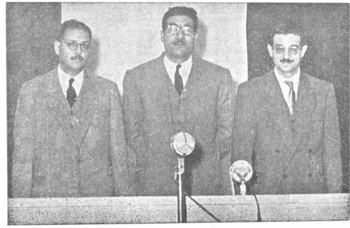
سابعا ــ تسجيل هذا الحدث التـــاريخى (محكمة الثورة) فى سجلات مكتوبة ومصورة لحفظها كوثائق تاريخية .

ويمكن للقارىء أن يدرك مدى ما يبذله أعضاء هذا المكتب .. من نشاط ، اذا علم أن عدد الذين شاهدوا جلسات محكمة الثورة حتى الآن بلغ ٧١٠٠ نسمة من المواطنين ، لمسوا جميعا الدقة والنظام فى ترتيب مشاهدة المحاكمات . وان جميع محطات الاذاعة فى العالم ــ فضلا عن الصحف ــ كانت تذيع نشرات هذا المكتب ، الأمر الذى دعاه لمضاعفة نشاطه ومبالغته فى تحقيق كل ما يصدر عنه .

* * *

المضابط الرسمية وطريقة الاختزال

ولقد بلغ عدد المضابط الرسمية التى سجلت للمحـــاكمات حتى الآن ، احدى وسبعين مضبطة . وكانت طريقة العمل تدعو الى الاعجاب حقا . فقد كان المختزلون يتولون تسجيل ما يدور بالجلسات بطريق الاختزال ، ثم يكتب على ورق الشمع ، وتطبع منه المضابط الرسمية التى توزع فى نفس اليوم على أعضاء مجلس القيادة وهيئة المحكمة ، وأعضاء الادعاء ، وكبار رجال الدولة ، والصحف والأذاعة .



المختزلون

أعضاء المكتب



الاستاذ كمال كيره رئيس المكتب يتوسط معاونيه

وليس من شك فى أن الطريقة التى اختير بها أعضاء المكتب كان لها فضل كبير فى نجاحه فيما أسند اليه من أعمال :

وتتكون هيئة هذا المكتب من السادة :

الأستاذ كمال الدين كيره . . . رئيسا

السيد حسين كامل . . . . مشرفا

السيد ممدوح توفيق . . . .

السيد مصطفى الطوبجى . . . مختزاون

السيد طلعت الصبان . . . .

كما يتولى السادة الآتية أسماؤهم بعد ، الأعمال المختلفة التى تتطلبها حاجة العمل وما أكثرها . . .

محمد مراد ، محمد المالكى ، محمد توفيق ، صلاح الطوبجى ، عبد المنعم الطوبجى ، وعبد الحفيظ أبو زيد .

خاتـــمة

... رأينا بعد أن قدمنا فى الجزء الأول محاكمات كل من : ابراهيم عبد الهادى ، أحمد محمد عوض ، البكباشى سعد الدين الســـنباطى ، البكباشى اسماعيل المليجى ، ابراهيم فرج ، أحمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين، (كنج) محمود صبرى وعطية عزيز جندى وحسن قدرى وابراهيم اسماعيل على وحسن حسن محيى الدين ، ومحمود شكرى ، ومحمد عزت راغب والفريد عوض وراغب مكسيموس ..

رأينا بعد تقديم هذه المحاكمات ، أن محكمة الثورة كانت ضرورة لابد منها لخير هذا الوطن العزيز .

وفى هذا الجزء الثانى .. تتضح بجلاء ألوان الفساد ، والفوضى والأنانية ، والجشع ، وحياة المجون التى كان يحيـــاها أولو الأمر والمسئولون .. باسم الشعب ، وباسم الحياة النيابية ، وباسم الديمقراطية ، وباسم الكرامة الانسانية ... حتى الدين نفسه ... لم يسلم من عبثهم !! فباسم الدين أفتى بعضهم بأن أسرة فاروق المخلوع .. تمت بصلة القربى الى نبينا وسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام !!

((كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون الا كذبا !!))

وهكذا نرى انه كلما تقدمت عجلة الزمن فى حياة ثورتنا ... وكلما تقدمت الأيام فى حياة محكمة الثورة .. كلما تجلت للعيان ، وتكشفت للملأ ضروب الحياة التى كنا نحياها .. تلك الحياة التعسة الشقية الزائفة المليئة بالدجل والرياء والنفاق والأنانية ...

وعلى لسان من تكشفت هذه الكبائر ؟ وتلك الأمور ؟؟

لقد جاءت صريحة لا التواء فيها على لسان المسئولين عن هـــذا الفساد أنفسهم .. وعلى لسان المسئولين أيضا ممن عاصروا هذا الفساد وعاشوا فيه من شهود النفى أو الاثبات .

لقد سجل المتهمون أنفسهم ذلك ، كما سجله الشهود بعد حلف اليمين .

ومن هم المتهمون ؟ ومن هم الشهود فى هذه المحاكمات ؟

انهم جميعا ... اما رئيس سابق للحكومة أو رئيس سابق للديوان (ديوان المغانم) أو رئيس سابق لحزب! أو وزير سابق فى وزارة! أو مسئول سابق من مسئولى هذه الحكومات! أو هذا الديوان! أو هذه الأحزاب!! ...

وان ربك لبالمرصاد!!

وبعد ... فهـذا هو الجزء الثانى من كتاب محكمة الثـورة! نقدمه للقراء، ونرجو مخلصين أن نكون قد وفقنا الى نقل صورة صحيحة عما تناولنا فى هذا الجزء من محاكمات، أمام محكمة الثورة . والى اللقاء فى الأجزاء التالية باذن الله .

والله ولى التوفيق .

والله أكبر والعزة لمصر .

والله أكبر ولتحيا الجمهـورية .

أمين حسان كامل

مارس سنة ١٩٥٤ .

فهرس الجزء الثانى من كتاب محكمة الثورة

فهرس الصـور